المحاسبة المتوسطة

الجزء الأول

تأليف

دونالد كيسو

جيري ويجانت

تعريب

د. أحمد حامد حجاج

أستاذ ورئيس قسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنصورة

تقديم

د. سلطان المحمد السلطان

عميد كلية الاقتصاد والادارة (سابقا)

جامعة الملك سعود

دار المريخ للنشر

ص. ب: ١٠٧٢٠ - الرياض: ١١٤٤٣ - فاكس: ٤٦٥٧٩٣٩

المملكة العربية السعودية - تلفون ٤٦٥٨٥٢٣ - ٤٦٤٧٥٣١

المحتويات

مقدمـــة ١٧

الفصل الأول: المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية ١٩

- الأهداف التعليمية ٢١
- طبيعة وبيئة المحاسبة المالية ٢٢
- الحاجة لوضع المعايير ٢٨
- الأطراف المشتركة في وضع المعايير المحاسبية ٢٩
- معايير المحاسبة الدولية ٤٧
- اخلاقيات بيئة المحاسبة المالية ٤٨
- أسئلة ٥١
- حالات ٥٣

الفصل الثاني: الاطار النظري للمحاسبة المالية ٦١

- الأهداف التعليميـــة ٦٣
- طبيعة الإطار النظري ٦٤
- وضع إطار نظري ٦٥
- المستوى الأول: الأهداف الأساسية ٦٦
- المستوى الثاني: مفاهيم أساسية ٦٧
- المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس ٧٥
- أسئلة ٩٢
- حالات ٩٦

الفصل الثالث: إستعراض للدورة المحاسبية ١١٧

- الأهداف التعليمية ١١٩
- الإجراءات المستخدمة في المحاسبة ١٢١
- المدين والدائن ١٢٣
- الدورة المحاسبية ١٢٦
- الاثبات في اليومية ١٢٨
- الترحيل إلى الأستاذ ١٣٠
- ميزانية المراجعة قبل التسوية ١٣١
- المخزون والحسابات المتعلقة به ١٣٧
- إقفال الحسابات في نهاية العام ١٣٩
- ميزان المراجعة بعد الاقفال ١٤١
- القيود العكسية ١٤١
- إستخدام قائمة التسوية في إعداد القوائم المالية ١٤٥
- أسئلة ١٥٦
- تمارين ١٥٧
- أمثلة ومشاكـــل ١٦٠

الفصل الرابع: قائمة الدخل والأرباح المحتجزة ١٦٥

- الأهداف التعليمية ١٦٧
- أهمية قائمة الدخل ١٦٨
- محددات قائمة الدخل ١٦٩
- قائمة الدخل والبنود غير المنتظمة ١٧٩
- تخصيص الضرائب على مدار الفترة ١٨٨
- ربح السهم ١٩١
- قائمة الأرباح المحتجزة ١٩٤
- منظـــور دولـــي ١٩٨
- الملحق ٤ ـ A ٢٠٠
- أسئلة ٢١٠
- حالات ٢١٤

- تمارين ٢١٧

الفصل الخامس: الميزانية وقائمة التدفقات النقدية ٢٢١

- الأهداف التعليمية ٢٢٣
- الجزء الأول: الميزانية ٢٢٤
  - أهمية الميزانية ٢٢٤
  - جوانب القصور في الميزانية ٢٢٥
  - تبويب الميزانية ٢٢٧
  - أشكال عرض الميزانية ٢٣٧
  - المعلومات الاضافية المقرر عنها في الميزانية ٢٣٧
  - أساليب الافصـــاح ٢٤٣
  - المصطلحات المستخدمة ٢٤٦
- الجزء الثاني: قائمة التدفقات النقدية ٢٤٧
  - الغرض من قائمة التدفقات النقدية ٢٤٧
  - محتوى وشكل قائمة التدفقات النقدية ٢٤٨
  - إعداد قائمة التدفقات النقدية ٢٥٠
  - منظور دولي ٢٥٣
  - نظرة على القوائم المالية في المستقبل ٢٥٥
- أسئلة ٢٥٧
- حالات ٢٥٨
- تمارين ٢٦٠

الفصل السادس: المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود ٢٦٥

- الأهداف التعليمية ٢٦٧
- تطبيقات مفاهيم القيمة الزمنية ٢٦٨
- طبيعة الفائدة ٢٦٩
- إختيار معدل الفائدة المناسب ٢٧٠
- المتغيرات الأساسية ٢٧٦
- مشاكل المبلغ الواحد ٢٧٧
- الدفعات الدورية ٢٨٤

- القيمة الحالية لدفعة عادية ٢٩٠
- بعض الحالات المعقدة ٢٩٥
- تقويم السندات طويلة الأجل ٢٩٧
- أسئلة ٣٠٠
- تمارين ٣٠٠
- أمثلة وحالات ٣٠١

الفصل السابع: النقدية وحسابات القبض ٣٠٩
- الأهداف التعليمية ٣١١
- الجزء الأول: النقديـــة ٣١٢
  - طبيعة ومكونات النقدية ٣١٢
  - إدارة النقدية والرقابة عليها ٣١٣
  - إستخدام حسابات البنوك ٣١٤
  - التحويلات الالكترونية للأموال ٣١٥
  - نظام صندوق المصروفات النثرية المخصص ٣١٦
  - الحماية المادية لأرصدة النقدية ٣١٨
  - تسوية أرصدة البنك ٣١٩
  - التقرير عن النقدية ٣٢٢
  - النقدية الخاضعة لقيود ٣٢٣
  - أنواع أخرى من القيود ٣٢٤
- الجزء الثاني: حسابات القبض ٣٢٦
  - حسابات المدينين ٣٢٧
  - الخصومات التجارية ٣٢٨
  - الخصومات النقدية (خصومات المبيعات) ٣٢٨
  - عدم الاعتراف بعنصر الفائدة ٣٣٠
  - تقويم حسابات المدينين ٣٣٠
  - حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها ٣٣١
  - حسابات المخصصات الخاصة ٣٣٥
  - مردودات ومسموحات المبيعات ٣٣٥

- أوراق القبض ٣٣٧
- الإعتراف بأوراق القبض ٣٣٧
- الفائدة المحسوبة ٣٤٣
- تقويم أوراق القبض ٣٤٦
- التخلص من حسابات المدينين وأوراق القبض ٣٤٧
- تعيين حسابات المدينين ٣٤٨
- بيع (تحويل) حسابات المدينين وأوراق القبض ٣٥٠
- القضايا الفكرية المتعلقة بتحويل حسابات المدينين ٣٥٣
- عرض حسابات المدينين وأوراق القبض في الميزانية ٣٥٤
- أسئلة ٣٥٥
- حالات ٣٥٥
- تمارين ٣٥٧

الفصل الثامن: تقويم المخزون: مدخل التكلفة ٣٦١

- الأهداف التعليمية ٣٦٣
- التبويبات الأساسية للمخزون ٣٦٤
- إدارة المخزون والرقابة عليه ٣٦٤
- القضايا الأساسية في تقييم المخزون ٣٦٩
- البضاعة التي يشملها المخزون ٣٧٠
- التكاليف التي يلزم إدراجها في المخزون ٣٧٥
- ماهو إفتراض تدفق التكلفة الذي يلزم إستخدامه ؟ ٣٨٠
- بعض القضايا الخاصة المتعلقة بفرض الوارد أخيراً صادر أولاً ٣٨٧
- أسس اختيار طريقة المخزون ٤٠٠
- أسئلة ٤٠٢
- حالات ٤٠٢
- تمارين ٤٠٤

الفصل التاسع: المخزون: مشاكل تقويم إضافية ٤١١

- الأهداف التعليمية ٤١٣
- التكلفة أو السوق أيهما أقل ٤١٤

- التقويم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق ٤٢٣
- التقويم بإستخدام قيمة المبيعات النسبية ٤٢٤
- إرتباطات الشـــراء مشكلة خاصة ٤٢٥
- طريقة مجمل الربح في تقدير المخزون ٤٢٨
- طريقة مخـزون التجزئة ٤٣١
- عرض المخـــزون بالقوائم المالية ٤٤١
- أسئلـــة ٤٤٢
- حالات ٤٤٣
- أمثلة وتمارين ٤٤٤

الفصل العاشر: إقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها ٤٤٩
- الأهداف التعليمية ٤٥١
- إقتناء الأصول الثابتة ٤٥٢
- الإقتناء والتقويم ٤٦٥
- التكاليف التالية للاقتناء ٤٧٨
- التخلص من الأصول الثابتة ٤٨٤
- طرق أخرى لتقويم الأصول ٤٨٦
- الإلتزامات التي لا تحمل فائدة ٤٨٧
- عملية تركيب الفائدة ٤٨٨
- أسئلة ٤٩١
- حالات ٤٩٢
- تمارين ٤٩٤

الفصل الحادي عشر: الاهلاك والاستنزاف ٥٠١
- الأهداف التعليمية ٥٠٣
- الإهلاك كطريقة لتخصيص التكلفة ٥٠٤
- العوامل الداخلة في عملية الإهلاك ٥٠٤
- طرق تخصيص التكلفة (طرق الإهلاك) ٥٠٧
- طرق خاصة لإحتساب الإهلاك ٥١٢
- إختيار طريقة الإهلاك ٥١٦

- قضايا خاصة في الإهلاك ٥١٧
- تآكل قيمة الأصول ٥٢١
- الافصاح عن الأصول الثابتة والإهلاك ٥٢٦
- الاستنـــزاف ٥٢٧
- التقرير المالي عن الموارد الطبيعية وإستنزافها ٥٣٥
- أسئلة ٥٣٦
- حالات ٥٣٦
- تمارين ٥٣٨

الفصل الثاني عشر: الأصول غير الملموسة ٥٤٣
- الأهداف التعليمية ٥٤٥
- تقويم الأصول غير الملموسة المشتراة ٥٤٦
- إستنفاد الأصول غير الملموسة ٥٤٧
- الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها ٥٤٨
- حقوق الطبع والنشر ٥٥٠
- شهـرة المحـــل ٥٥٥
- تقويم شهرة المحل ٥٥٩
- تآكل الأصول غير الملموسة ٥٦٦
- التقرير عن الأصول غير الملموسة ٥٦٨
- تكاليف البحث والتطوير ٥٦٩
- الأصول الأخـــرى ٥٧٥
- أسئلة ٥٧٥
- حالات ٥٧٦
- أمثلة وتمارين ٥٧٨

الفصل الثالث عشر: الالتزامات المتداولة والالتزامات الاحتمالية ٥٨٣
- الأهداف التعليمية ٥٨٥
- القسيم الأول: الإلتزامات المتداولة ٥٨٥
  - ماهو الإلتزام ٥٨٥
  - ماهو الإلتزام المتداول ٥٨٧

- تقويم الإلتزامات المتداولة ٥٨٨
- أوجه الإختلاف في الالتزامات المتداولة ٥٨٨
- الإلتزامات المتداولة التي يمكن تحديدها ٥٨٨
- المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل ٥٩١
- الإفصاح عن الإلتزامات المتداولة بالقوائم المالية ٦٠٧

- القسم الثاني: الإلتزامات الإحتمالية ٦٠٨
- المحاسبة عن الخسائر الاحتمالية ٦٠٨

- أسئلة ٦١٨
- حالات ٦١٨
- تمارين ٦٢٠

معجم المصطلحـــات ٦٢٥

تقديـــم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

وبعد، تمشياً مع سياسة كلية الاقتصاد والادارة بجامعة الملك سعود فرع القصيم والتي تحرص على تدريس أحدث ما وصل إليه العلم في البلاد المتقدمة، وعلى ضوء المناهج الدراسية الجديدة الخاصة باعداد الكوادر المهنية في ميدان المحاسبة، فقد تم تحديث ترجمة هذا الكتاب المحاسبة المتوسطة (١). حيث أنه يعد مرجعاً هاماً للعاملين في مهنة المحاسبة سواء كانوا في مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية أو مراقبين ماليين أو مديري حسابات في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أحيي هذا المجهود الصادق الذي بذله الدكتور أحمد حجاج راجياً له دوام التوفيق في هذا المضمار.

دكتور سلطان المحمد السلطان

عميد كلية الاقتصاد والادارة

(سابقاً)

المقدمة

تركز المحاسبة المتوسطة على دراسة وتطبيق المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاما، والتي تحكم الأداء المحاسبي بالوحدات الاقتصادية الهادفة للربح بكافة اشكالها القانونية، وبما يمكن من توفير قوائم وتقارير مالية لخدمة الأطراف المعنية الخارجية يمكن الاعتماد والتعويل عليها.

ويسعدني أن أقدم للمكتبة العربية ترجمة وتعريب هذا المرجع في المحاسبة المتوسطة لدونالد كيسو وجيري وبجانت والذي يأتي على رأس مراجع المحاسبة المتوسطة قاطبة، وهي حقيقة لا أظن أنني بحاجة إلى تأكيدها، لما يتميز به من عرض شامل وعميق ومعالجة جديدة ومتطورة للمبادىء المحاسبية، مع ربطها بالاجراءات المحاسبية، وذلك من خلال أمثلة وحالات عملية مستقاة من الواقع العملي، وذلك تسليما بأهمية دراسة المفاهيم في سبيل فهم الاجراءات، والتدريب على الاجراءات لاستيعاب المفاهيم.

واليوم نقدم هذا الجزء الأول متضمنا ترجمة وتعريف ثلاثة عشر فصلا من هذا المرجع.

ولا يسعني في النهاية إلا أن أذكر بكل الخير الأخ العزيز جداً الأستاذ الدكتور كمال سعيد مترجم الطبعة الأولى من هذه الترجمة والذي كان لي شرف مراجعتها ورفيق رحله طويلا من ترجمة أمهات الكتب الأمريكية، وأيضا الأخ الأستاذ الدكتور سلطان محمد سلطان رائد هذه الحركة للترجمة فجزاهما الله عنا خير الجزاء كما لا يسعني إلا أن أشكر بشكل خاص الأخ أحمد إبراهيم المعيد بالكلية على مساعدتي في الترجمة والاخراج فقد كان جهده واضحا ومتميزا ورائعا فضلا عن الأخ أحمد شرف الباحث بالكلية والأخ خالد المعتصم المدرس المساعد بالكلية كما لايسعني في النهاية إلا التقدم لدار المريخ للنشر بالشكر على اتاحة الفرصة لي كي يرى هذا العمل النور.

والله نسأل أن يتقبل هذا العمل المتواضع خالصا لوجهه الكريم

د. أحمد حجاج

الفصل الأول

المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية

FINANCIAL ACCOUNTING AND ACCOUNTING STANDARDS

- الأهداف التعليمية
- طبيعة وبيئة المحاسبة المالية
- الحاجة لوضع المعايير
- الأطراف المشتركة في وضع المعايير المحاسبية
- اخلاقيات بيئة المحاسبة المالية
- أسئلـــــــة

الفصل الأول

المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية

FINANCIAL ACCOUNTING AND ACCOUNTING STANDARDS

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :-

١ - تعريف المحاسبة ووصف خصائصها الأساسية .

٢ - تحديد القوائم المالية الأساسية والوسائل الأخرى للتقرير المالي .

٣ - تحديد أهداف عملية التقرير المالي .

٤ - شرح الحاجة للمعايير المحاسبية .

٥ - وصف بيئة المحاسبة المالية .

٦ - تحديد الجهات الرئيسية لصياغة السياسة المحاسبية ودورها في عملية وضع المعايير المحاسبية .

٧ - شرح معنى المبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

٨ - وصف أثر الجماعات المختلفة على عملية وضع المعايير المحاسبية .

٩ - تفهم القضايا المتعلقة بالجوانب الأخلاقية والمحاسبة المالية .

هل المحاسبة نشاط خدمي أم أنها نظام وصفي تحليلي، أم أنها نظام للمعلومات ؟ إنها كل ذلك

فهي كنشاط خدمي توفر للأطراف المستفيدة معلومات مالية كمية تساعدهم على إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص وإستخدام الموارد سواء في المنشآت الهادفة للربح أو غير الهادفة للربح . كما أنها كنظام وصفي تحليلي فإنها تقوم بتحديد وتعيين الحجم الكبير من الأحداث والمعاملات التي تصف النشاط الاقتصادي . فعن طريق عمليات القياس والتبويب والتلخيص يمكن للمحاسبة حصر هذه البيانات في عدد قليل من العناصر

المترابطة التي يمكن بتجميعها والتقرير عنها بصورة صحيحة وصف المركز المالي ونتيجة النشـاط والتدفقات النقدية لوحدة إقتصادية معينة كما أن المحاسبة كنظام للمعلومات تقوم بتجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير ومختلف من الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة.

ورغم مايبدو من إختلافات بين الأوصاف الثلاث السابقة للمحاسبة فإنها تتضمن الخصائص الأساسية الثلاث لها وهي:

١ ـ تحديد وقياس وتوصيل معلومات مالية . . . . عن

٢ ـ وحدات اقتصادية . . . . . إلى.

٣ ـ الأطراف المهتمة Interested persons

لقـد كانت هذه الخصائص هي المميزة للمحاسبة لمئات السنوات، ومع ذلك فإنه خلال الستين عاماً الأخيرة إزداد حجم الوحدات الاقتصادية ودرجة تعقد العمل بها إلى درجة كبيرة، كما إزداد عدد ودرجة تنوع الأطراف المهتمة بصورة كبيرة جعلت المسئولية الملقاة على عاتق مهنة المحاسبة اليوم أكبر منها في أي فترة سابقة.

طبيعة وبيئة المحاسبة المالية THE NUTURE AND ENVIRONMENT OF FINANCIAL ACCOUNTING

لأغراض الدراسة والممارسة يتم تقسم المحاسبة بصفة عامة إلى المجالات أو الفروع التالية: المحاسبة المالية، المحاسبة الادراية [التكاليف]، المحاسبة الضريبية، ومحاسبة المنشآت غير الهادفة للربح، ويركز هذا الكتاب على المحاسبة المالية.

والمحـاسبـة المالية هل العملية التي تنتهي بإعداد تقارير مالية خاصة بالمنشأة ككل لتستخـدمهـا كل من الأطـراف الداخلية والخارجية كالمستثمرين والموردين والمديريين والمصالح الحكومية. وعلى عكس ذلك، فإن المحاسبة الإدارية هي عملية تحديد وقياس وتجميع وتحليل وإعداد وتفسير وتوصيل المعلومات المالية التي تستخدمها الإدارة لأغراض تخطيط وتقييم ورقـابـة عمليات التنـظيم ولضـمان الاستخدام المناسب لموارده وحسن المساءلة عنهـا.

القوائم المالية والتقرير المالي: Financial Statements and Financial Reporting

تعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطـراف الخـارجية وهـذه القـوائم تقـدم تاريخا مستمراً ومعبراً عنه بوحدات نقدية.

والقوائم المالية التي تُقدم عادة هي:

١ ـ الميزانية.

٢ ـ قائمة الدخل.

٣ ـ قائمة التدفقات النقدية.

٤ ـ قائمة حقوق الملكية. وعلاوة على ذلك فإن الملاحظات على القوائم تشكل جزءاً مكملا لهذه القوائم المالية الأساسية الأربعة.

ولكن بعض المعلومات المالية قد يكون من الأفضل تقديمها عن طريق وسائل التقرير المالي الأخرى بخلاف القوائم المالية الرسمية، ومن أمثلة ذلك تقرير رئيس مجلس الإدارة أو الجداول المرفقة بالتقرير السنوي للشركة أو نشرات الإكتتاب أو التقارير المقدمة للجهات الحكومية أو توقعات الإدارة أو إبراز الأثر الاجتماعي أو البيئي للمنشأة. وهذه المعلومات قد تكون مطلوبة على أساس نشرات رسمية ملزمة أو قواعد تنظيمية أو إلى العرف السائد أو لأن الادارة ترغب في الافصاح عنها بصورة اختيارية.

وينصب إهتمام هذا الكتاب على تطور نوعين من المعلومات المالية هما القوائم المالية الأساسية ومايرتبط بها من افصاحات، وفي الآونة الأخيرة أشارت إحدى لجان التقرير المالي بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين إلى الإتجاه المحتمل في المستقبل لعملية التقرير المالي، وأوصت بأن تتضمن القوائم المالية في المستقبل مايلي:ـ

❁ **بيانات مالية وغير مالية:**

- القوائم المالية وجوانب الافصاح المتعلقة بها.
- بيانات تشغيل ومقاييس الأداء ذات المستوى العالي التي تستخدمها الإدارة في إدارة الشركة

❁ **تحليل للإدارة:**

- أسباب التغيرات في البيانات المالية والتشغيلية والبيانات المتعلقة بالأداء وتأثير الاتجاهات الأساسية بالشركة.

❁ **معلومات مستقبلية:**

- الفرص والمخاطر التي تواجهها الشركة، متضمنة تلك الناتجة عن الإتجاهات الأساسية بها.
- خطط الإدارة متضمنة عوامل النجاح الأساسية.
- مقارنة أداء المنشأة الحالي بالمعلومات المستقبلية التي سبق الافصاح عنها.

* معلومات عن الادارة والمساهمين :

- أعضاء مجلس الإدارة والمديريين والمكافآت والمساهمين الأساسيين والصفقات والعلاقات بين تلك الأطراف.

* خلفية عامة عن الشركة :

- الأهداف والاستراتيجيات العامة.
- وصف للمنشأة وخصائصها.
- أثر هيكل الصناعة على المنشأة.

إن هذه الإتجاهات الجديدة توسع مجال الإهتمام من عملية التقرير المالي إلى عملية التقرير عن المنشأة ككل Business Reporting

أهداف التقرير المالي Objectives of financial Reporting

في محاولة وضع أساس يمكن أن تستند إليه معايير المحاسبة والتقرير المالي.

قامت مهنة المحاسبة بتحديد مجموعة من أهداف التقرير المالي في منشآت الأعمال فالتقرير المالي يجب أن يوفر معلومات :-

أ - مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وللمستخدمين الآخرين في إتخاذ قرارات إستثمار وإئتمان وما إلى ذلك من قرارات بشكل رشيد. ويجب أن تكون هذه المعلومات قابلة للإستيعاب من قبل الأفراد الذين يتفهمون الأنشطة التجارية والاقتصادية بصورة معقولة ولديهم الرغبة في بذل جهد مناسب في دراسة المعلومات.

ب - تساعد المستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من المتحصلات النقدية المتوقعة من التوزيعات أو الفوائد. وكذلك المتحصلات من بيع وتسوية أو إستحقاق الأوراق المالية أو القروض، فإذا كانت التدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين مرتبطة بالتدفقات النقدية للمنشأة فإن عملية التقرير المالي يجب أن توفر معلومات تساعدهم على تقدير مقدار وتوقيت ودرجة التأكد من صافي التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة للمنشأة.

ج - عن الموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد [تعهدات المنشأة بتحويل موارد إلى وحدات أخرى وكذلك حقوق الملكية] وعن آثار المعاملات والأحداث والظروف التي تؤدي لتغيير موارد المنشأة والمطالبات المترتبة عليها.

وبصفة عامة فإن أهداف التقرير المالي هي :

١ ـ توفير معلومات مفيدة لقرارات الاستثمار والائتمان.
٢ ـ توفير معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المتوقعة.
٣ ـ توفير معلومات عن موارد المنشأة والمطالبات المترتبة على هذه الموارد والتغيرات في كل منها.

وربما أدى التركيز على «تقدير التدفقات النقدية المحتملة» إلى جعل البعض يستنتج أن في ذلك تغليب للأساس النقدي على أساس الاستحقاق في المحاسبة، وذلك على عكس الواقع. فالمعلومات التي تستند إلى أساس الإستحقاق في المحاسبة توفر دليلاً على المقدرة الحالية والمستقبلة للمنشأة على توليد تدفقات نقدية ملاءمة بشكل أفضل من المعلومات التي تقتصر على الآثار المالية للمتحصلات والمدفوعات النقدية.

وقد سبق القول في دراستنا لمقرر مبادىء المحاسبة أن الهدف من إستخدام أساس الاستحقاق في المحاسبة هو التأكد من تسجيل الأحداث المؤثرة على القوائم المالية للمنشأة في فترة وقوعها وليس في الفترة التي تحصل فيها المنشأة أو تسدد نقود فقط. على سبيل المثال، فإن استخدام أساس الاستحقاق في تحديد الدخل الصافي يعني الإعتراف بالإيرادات عن إكتسابها when earned وليس عند تحصيل النقدية والإعتراف بالمصروفات عند تحملها when incurred وليس عند سدادها. ففي ظل محاسبة الاستحقاق يتم الاعتراف بالايرادات ـ في أغلب الأحيان ـ عند إتمام عمليات البيع، ولذلك يمكن ربط الإيرادات بالفترة التي حدثت فيها المبيعات. ولذلك فإنه على المدى الطويل تكون إتجاهات الإيرادات ذات مغزى أكبر من الاتجاهات في المتحصلات النقدية.

العوامل البيئية التي تؤثر على المحاسبة: Environmental Factors That Influence Accounting

إن المحاسبة ـ غيرها من النظم والأنشطة الإنسانية ـ هي نتاج لبيئتها حيث تتكون بيئة المحاسبة من الظروف والقيود والمؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تختلف من وقت لآخر. ونتيجة لذلك، فإن الأهداف والممارسات المحاسبية الآن تختلف عما كانت عليه في الماضي لأن نظرية المحاسبة قد تطورت لتتوافق والمتطلبات والمؤثرات المتغيرة. فالمحاسبة المالية الحديثة هي نتاج للعديد من الظروف والمؤثرات منها خمسة تستحق الذكر وهي:

أولا: تعترف المحاسبة بأن الأفراد يعيشون في عالم يتصف بندرة الموارد. فلأن

عرض الموارد محدود فإن الأفراد يحاولون التحفظ في إستخدامها وإستخدامها بكفاءة، وتحديد وتشجيع من يستطيع إستخدامها بكفاءة. فعن طريق الإستخدام الكفء للموارد يرتفع مستوى المعيشة. وتلعب المحاسبة دوراً هاماً في تحقيق مستوى معيشة أعلى لأنها تساعد على تحديد من يستخدمون هذه الموارد بكفاءة ومن يستخدمونها بدون كفاءة. فعلى سبيل المثال، فإنه عن طريق قياس وتوصيل ومقارنة الدخل المكتسب والأصول المستخدمة في شركات مثل IBM ، جنرال موتورز، وآبل وجنرال إليكتريك، فإنه يمكن تحديد من يستخدمون الموارد بكفاءة، ومن يستخدمونها بدون كفاءة، ونتيجة لذلك يمكن للمستثمرين والمقرضين أن يقدروا العائد النسبي والمخاطر المرتبطة بغرض الاستثمار ومن ثم يوجهون الموارد بفاعلية.

ثانيا: تعترف المحاسبة بأن الموارد الانتاجية مملوكة بصفة عامة للقطاع الخاص بدلاً من الحكومة. فرغم أن الحكومة تقوم بجمع الضرائب وتقديم اعانات لصناعات معينة وتنظيم صناعات أخرى إلا أن الأسواق والمشروعات الخاصة والمنافسة هي التي تحدد بصفة عامة مدى نجاح المشروع ونموه. وتلقى هذه الحقيقة بعبء جوهري على مهنة المحاسبة في قياس الأداء بصورة صحيحة وعادلة. حتى تستطيع الشركات الجيدة جذب رأس المال للاستثمار.

ثالثا: تعترف المحاسبة بأن النشاط الاقتصادي يتم بواسطة وحدات مستقلة تعرف بمنشآت الأعمال. وتتكون هذه المنشآت من موارد اقتصادية [أصول] وتعهدات اقتصادية [التزامات] ومصالح متبقية [حقوق ملكية] ويؤدي النشاط الاقتصادي للمنشأة إلى زيادة أو تخفيض هذه العناصر. ومن ثم تقوم المحاسبة بتجميع الأنشطة الاقتصادية والتقرير عنها عندما تؤثر على عناصر كل منشأة أعمال.

رابعاً: تعترف المحاسبة بأنه في النظم الاقتصادية المعقدة والمتقدمة يوكل البعض [ملاك ومستثمرون] مهمة الوصاية والرقابة على ممتلكاتهم إلى آخرين [المديرين]. حيث تميل صيغة شركات الأموال في منظمات الأعمال لفصل الملكية عن الإدارة وخاصة في المنظمات الكبرى، وعلى ذلك، فقد برزت وظيفة الوكالة Stewardship ـ قياس البيانات والتقرير عنها للملاك ـ كأحد الأدوار الهامة للمحاسبة. وقد أدى هذا التطور بالضرورة لزيادة الحاجة إلى المعايير المحاسبية. فقد أصبحت المحاسبة مسئولة عن تقديم المعايير التي تؤكد وتضمن ملائمة ومصداقية وإمكانية مقارنة المعلومات المقدمة للملاك الغائبين. ويلعب المراجع الخارجي دوراً أساسيا في الوفاء بهذه المسئولية عن طريق

إختبار مدى عدالة القوائم المالية وإتفاقها مع المبادي المحاسبية المتعارف عليها ومن ثم زيادة الثقة في مصداقية هذه القوائم

خامسا: تعترف المحاسبة بأن الموارد الاقتصادية والتعهدات الاقتصادية والمصالح المتبقية يجب التعبير عنها في صورة نقدية. ففي أغلب الاقتصاديات تستخدم النقود كمقياس لكل من الخصائص النوعية والكمية للأحداث والموارد والتعهدات الاقتصادية. ورغم أن هذا قد يكون أمراً واضحاً، فإنه يلاحظ أن بعض الشركات قد قامت في وقت ما بالتقرير عن معلوماتها بإستخدام مقاييس أخرى بخلاف النقود. على سبيل المثال، فقد قامت شركة Amoskeagy ـ وقد كانت أكبر شركة أقطان في العالم في وقت ما ـ بإعداد قائمة دخل على أساس الياردات كوحدة قياس بدلا من الدولار الى حد كبير.

كيف تؤثر المحاسبة على بيئتها: How Accounting Influences Its Environment

تعمل أيضا المحاسبة على تشكيل بيئتها وتلعب دوراً هاما في توجيه القرارات والمواقف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية. فالمحاسبة نظام يقوم بتغذية عكسية للأفراد والمنظمات بالمعلومات التي يمكن إستخدامها في إعادة تشكيل بيئتهم، فهي توفر معلومات لإعادة تقييم الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك عن التكاليف والمنافع النسبية للوسائل البديلة لتحقيق هذه الأهداف.

وتؤثر الأرقام المحاسبية التي يتم التقرير عنها على تحويل الموارد بين الشركات والأفراد وعلى سبيل المثال افترض أن أحد المتاحف تلقى هبة عينية فهل يجب التقرير عن هذه الهبة في التقارير المالية للمتحف على أساس قيمتها السوقية ؟ إن التقرير عنها على أساس القيمة السوقية قد لا يشجع على تقديم هبات أخرى للمتحف في المستقبل، حيث يدرك الواهبون المحتملون أن المتحف ينعم بالازدهار ومن ثم يقل لديهم الحافز على تقديم هبات إضافية.

وأخيراً فإن محطات الطاقة النووية سوف يلزم تطهيرها ونقل قلبها النووى فإذا قام المحاسبون بالتقرير عن جزء من مصروفات هذه العملية الآن فسوف تكون أسعار الطاقة أعلى الآن وأقل في المستقبل، أما إذا تم تحميل هذه التكاليف على العمليات بعد التخلص من هذه المحطات فسوف تكون أسعار الطاقة أقل الآن وأعلى في المستقبل*

* محطات الطاقة من الشركات المنظمة حكومياً Regulated في أمريكا والتي يخضع تحديد أسعار البيع Rates فيها للوائح حكومية تستند للأرقام المقرر عنها في القوائم المالية.

وبصفة عامة، فإن المعلومات المحاسبية المقرر عنها تؤثر على إدراك الآخرين للظروف المالية للمنشأة ومدى نجاحها، ويقود هذا الإدراك إلى تغيرات في السلوك الإقتصادي. وطالما أن السلوك الإقتصادي يتأثر بهذه المعلومات فسوف تصبح عملية وضع المعايير المحاسبية محل جدال.

الحاجة لوضع المعايير

THE NEED TO DEVELOP STANDARS

لأن المحاسبة تؤثر بصفة مستمرة على بيئتها وتتأثر بها، فإن هناك إهتمام كبير بصياغة المعايير المحاسبية وبالممارسة المحاسبية.

ولقد كان لدى مستخدمي قوائم المحاسبة المالية كل من الحاجات المتطابقة والمتعارضة لأنواع متنوعة من القوائم. ولمواجهة هذه الاحتياجات وللوفاء بمسئولية الإدارة عن التقرير المالي عن الأصول الموكولة لهم Fiduciary Reporting Responsibility ويقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام. وبحيث تصور هذه القوائم بصورة عادلة وواضحة وكاملة الموقت المالي ونتائج عمليات المنشأة. وعند إعدادهم للقوائم المالية يواجه المحاسبون المخاطر المحتلمة للتحيز وخطأ التفسير وعدم الدقة والغموض. ومن أجل تدنية هذه المخاطر حاولت مهنة المحاسبة وضع هيكل نظري يحظى بالقبول العام وتتم ممارسته على نطاق واسع. فبدون هذا الهيكل النظري سيقوم كل محاسب أو منشأة بوضع الهيكل النظري الخاص بها واستخدامه في الممارسة على أن يقوم قراء القوائم المالية بتطويع أنفسهم مع ممارسات المحاسبة والتقرير المالي لكل منشأة على حدة. ونتيجة لذلك سيكون من المستحيل إعداد قوائم مالية تقبل المقارنة.

وقد تبنت مهنة المحاسبة مجموعة عامة من المعايير والإجراءات التي أطلق عليها المبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP حيث يشير مصطلح «المتعارف عليها» إما إلى قيام جهة تنظيم محاسبي ذات سلطة بوضع مبدأ للتقرير المالي في مجال معين أو إلى أن هناك ممارسة محاسبية معينة قد حظيت بالقبول العام على مدار الزمن بسبب تطبيقها على نطاق واسع.

ورغم أن هذه المبادىء والممارسات قد أثارت كلا من الجدل والإنتقاد، فإن أغلب المحاسبين وأعضاء المجتمع المالي ينظرون إليها باعتبارها المعايير والإجراءات التي ثبتت فائدتها على مدار الزمن.

نظرة تاريخية HISTORICAL PERSPECTIVE

قبل سنة ١٩٠٠ لم يكن إقتصاد الولايات المتحدة يتطلب سوى نمط بسيط نسبياً من الوظيفة المحاسبية، كما أن مهنة المحاسبة في حد ذاتها لم تكن موجودة بالفعل. فقد كانت الملكية الفردية هي الشكل الشائع في منظمات الأعمال، وقد ركزت التقارير المالية على جوانب السيولة والقدرة على الدفع وإقتصرت على الاستخدام الداخلي وأغراض فحص البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وفي الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٢٩ أدى ظهور الشركات الضخمة التي تتسم بانفصال الملكية عن الإدارة وزيادة حجم الاستثمار والمضاربة في أسهم الشركات إلى خلق طلب على المزيد من الافصاح وتغير التركيز من القدرة على الدفع إلى القدرة على توليد الدخل. كما أدى التعديل الدستوري عام ١٩١٣ الذي أعطى للحكومة الفيدرالية سلطة فرض ضريبة دخل على منشآت الأعمال والأفراد إلى زيادة التركيز على قياس الدخل.

ونتيجة لإنهيار سوق الأسهم عام ١٩٢٩ـ الكساد العظيم ـ وزيادة عدم الرضا عن التقارير المحاسبية بذلت الحكومة الفيدرالية وبورصات الأوراق المالية ومهنة المحاسبة جهوداً كبيرة لتحسين المحاسبة. وأصبح تعدد واحتياجات الأطراف المهنية هو مجال الإهتمام عند وضع المعايير المحاسبية، كما أصبح هناك العديد من المنظمات المهنية والهيئات الحكومية واللوائح التشريعية التي لها أثر هام على وضع هذه المعايير.

الأطراف المشتركة في وضع المعايير المحاسبية
PARTIES INVOLVED IN STANDARD SETTING

هناك عدد من المنظمات الفاعلة في عملية وضع المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها:

١ ـ هيئة تداول الأوراق المالية	SEC
٢ ـ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	AICPA
٣ ـ مجلس معايير المحاسبة المالية	FASB
٤ ـ مجلس معايير المحاسبة الحكومية	GASB
٥ ـ هيئات أخرى مثل معهد المديرين الماليين ومعهد المحاسبين الإداريين	FEI IMA

هيئة تداول الأوراق المالية Securities And Exchange Commission (SEC)

وقد أنشأت هيئة تداول الأوراق المالية سنة ١٩٣٤م في الولايات المتحدة نتيجة للكساد العظيم في الثلاثينات، والذي نتج عنه إنهيار واسع في منشآت الأعمال وأسواق الأوراق المالية. وتعتبر SEC إحدى الهيئات الحكومية التي تتولى تنفيذ قوانين الأوراق المالية وغيرها من القوانين في أمريكا. حيث تلتزم أغلب الشركات التي تصدر أوراق مالية للجمهور العام أو الشركات المقيدة في البورصة بتقديم قوائم مالية معتمدة إلى SEC. وعلاوة على ذلك، فإن SEC لها سلطات واسعة في تحديد الممارسات والمعايير المحاسبية التي تستخدمها الشركات الخاضعة لإشرافها، وبالتفصيل الذي تراه. وتقوم SEC بنشر متطلباتها وآراءها المحاسبية بعدة صور ومنها:

١ - نشرات التقرير المالي FRR

٢ - التنظيم S-X الذي يتضمن تعليمات ونماذج لإعداد القوائم المالية.

٣ - قراراتها في الحالات التي تُعرض عليها.

علاقة SEC بالمهنة :-

عند إنشاء SEC لم تكن هناك أية جهة- حكومية أو مهنية - تقوم باصدار المعايير المحاسبية وقد شجعت SEC على إنشاء جهة مهنية لوضع المعايير لأنها إعتقدت أن المهنة لديها من الموارد والخبرة مايكفي لوضع المعايير المحاسبية. ونتيجة لذلك، فقد إنحصر وضع المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة بصفة عامة في الجهات المهنية سواء عن طريق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أو مجلس معايير المحاسبة المالية.

وقد أكدت SEC على دعمها لمجلس معايير المحاسبة المالية حين أشارت إلى أن القوائم المالية التي تتفق مع المعايير الصادرة عن FASB سوف يُفترض أنها تحظى بتأييد رسمي. وبصفة عامة فإن SEC تطالب الشركات المسجلة لديها بالاتساق مع المباديء المحاسبية المتعارف عليها GAAP وعلاوة على ذلك فقد أشارت في تقاريرها للكونجرس إلى أنها تعتقد أن المبادأة في عملية وضع وتطوير المعايير المحاسبية يجب أن تظل في يد الجهات المهنية تحت إشراف الهيئة.

إشراف SEC

لقد عملت SEC مع الجهات المهنية بصورة جيدة في مجال وضع المعايير المحاسبية. فقد إعتمدت بصفة عامة على AICPA و FASB في تنظيم مهنة المحاسبة ووضع المعايير المحاسبية.

ومع ذلك فقد إختلف مدى تدخل SEC في وضع المعايير المحاسبية على مدى هذه السنوات. ففي بعض الحالات حاولت الجهات المهنية وضع معيار معين ولكن SEC رفضه. وفي حالات أخرى فقد دفعت SEC الجهات المهنية للإسراع بوضع معايير لمعالجة مشاكل معينة في التقرير المالي مثل المحاسبة عن الاستثمارات في الأوراق المالية والتقرير عن المشتقات المالية derivatives. وفي الحالات الأخرى ، فإن SEC تقوم بنقل المشاكل إلى FASB كما تستجيب للمذكرات المبدئية لمعاييره وتقدم له المشورة عند الضرورة.

إن SEC لديها سلطة وضع المبادىء المحاسبية والإلزام بها. ولذلك فإن الجهات المهنية يجب أن تصغى بعناية لآراء SEC حتى تستمر في الإشتراك في صياغة المعايير المحاسبية والإلزام بها.

الإلـــزام بالمعـــايير :

كما سبق القول، فإن الشركات المقيدة بالبورصة تلتزم بتقديم قوائمها المالية إلى SEC فإذا إعتقدت SEC في وجود أي خطأ في شكل أو محتوى القوائم المالية فإنها ترسل خطاب بذلك إلى الشركة، وعادة ما يتم تلافي هذا الخطأ بسرعة. ومع ذلك فإذا إستمر الخلاف بين SEC والشركة، فإن SEC لها السلطة في إصدار «أمر مؤقت» Stop order يمنع الشركة المصدرة من إصدار أوراق مالية أو تداول أوراق مالية في البورصات. إن هذه القواعد والإجراءات تضمن نزاهة عملية التقرير المالي في الشركات ذات الإكتتاب العام.

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين:

لقد كانت جهود AICPA حيوية لعملية وضع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP. على سبيل المثال، فقد قام المعهد سنة ١٩٣٠ بتشكيل لجنة خاصة للتنسيق مع بورصة نيويورك في الأمور التي تهم المحاسبين والمستثمرين والبورصة. وهي اللجنة التي تطورت فيما بعد إلى لجنة إجراءات المحاسبة Committee of accounting Procedures (CAP)

وقد قامت CAP ـ التي ضمت في عضويتها محاسبين قانونيين ـ بإصدار (٥١) «نشرة بحث محاسبي» تتعامل مع المشاكل المحاسبية المثارة وذلك خلال الفترة من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٥٩م. ورغم أن هذه النشرات قد عملت على تضييق مجال الاختلاف في الممارسات المحاسبية إلى حد ما، فإن مدخل CAP في التعامل مع كل مشكلة على حدة قد فشل في تقديم هيكل متكامل ومحدد جيداً من المبادىء المحاسبية وهو ماكان مطلوباً

ومـرغوباً فيه. ونتيجة لذلك، فقد قام AICPA في سنة ١٩٥٩ بإنشاء «مجلس مبادىء المحاسبة Accounting Principles Board (APB).

وقد تمثلت أهداف APB الأساسية في:

١ ـ وضع مبادىء محاسبية مكتوبة.

٢ ـ تحديد الممارسات المحاسبية الصحيحة.

٣ ـ تضييق مجالات الاختلاف وعدم الاتساق في الممارسة المحاسبية.

ولتحقيق هذه الأهـداف كان من المتفق عليه ضرورة وضـع إطـار نظري متكـامل يساعد في حل المشاكل عند ظهورها وكذلك ضرورة إجراء بحث مستفيض في كل قضية قبل إصدار أي نشرات فيها.

وقـد كان لدى APB سلطة ومسئولية أكبر من سلطة CAP وقد ظل المجلس ينتقى أعضاءه ـ الذين تراوحو بين ١٨ و ٢١ عضواً ـ من المحاسبين القانويين كما ضم أيضا ممثلين عن الصناعة والمجتمع الأكاديمي. وقد كان يُراعي دائما أن تستند الإصدارات الـرسمية للمجلس [التي أطلق عليهـا آراء مجلس مبادىء المحاسبة APB opinions] بصفة أساسية على دراسات بحثية وأن يتم تدعيمها بالمبررات والتحليلات. وفي الفترة بين تاريخ إنشاءه سنة ١٩٥٩ وحله سنة ١٩٧٣ أصدر APB ٣١ نشرة.

ولسوء الحظ فقد تعرض APB للحصار على مدى سنوات وجوده حيث إتُّهم بضعف الإنتاجية والفشل في التصرف السريع لتصحيح الأخطاء المحاسبية التي تظهر، وفيما بعد خاض APB العديد من القضايا المحاسبية الشائكة ليواجه معارضة صاخبة من الصناعة وشركـات المـراجعـة وإحتـمالات للتـدخل الحكومي. وفي سنة ١٩٧١ قام رواد مهنة المحاسبة ـ تدفعهم الرغبة في تجنب التدخل الحكومي في تنظيم المهنة ـ بتشكيل مجموعة دراسـة لوضـع المبـادىء المحاسبية [عرفت باسم Wheat Committee] وذلك لدراسة تنظيم وتشكيل APB وتحديد التغييرات الضرورية للحصول على نتائج أفضل. وقد تم تقديم توصيات هذه اللجنة إلى AICPA في ربيع سنة ١٩٧٢، وتم إعتمادها بالكامل ودخلت حيز التنفيذ مع بداية سنة ١٩٧٣.

مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB)

لقـد نتج عن توصيات لجنة wheat حل APB وتشكيل هيكل جديد لوضع المعايير يتكـون من ثلاثـة منظمات هي: مؤسسة المحاسبة المالية FAF ومجلس معايير المحاسبة المـالية FASB والمجلس الاستشـاري لمعـايير المحـاسبـة المالية FASAC وتقوم مؤسسة

المحاسبة المالية FAF بإنتقاء أعضاء FASB ومجلسه الاستشاري وتمويل أنشطتهم والإشراف بصفة عامة على أنشطة FASB.

ولكن المنظمة الأكثر أهمية في هذا الهيكل الثلاثي هي FASB الذي تتركز مهمته الأساسية في وضع وتحسين معايير المحاسبة والتقرير المالي لإرشاد وتوجيه الجمهور العام الذي يضم مصدري ومراجعي ومستخدمي المعلومات المالية. وقد إستندت توقعات نجاح FASB والمساندة التي حظي بها على وجود العديد من أوجه الإختلاف بينه وبين APB مثل:

١ ـ العضوية الأقل: حيث يتكون FASB من سبعة أعضاء بعكس APB الذي كان يضم ١٨ عضوا.
٢ ـ العضوية طوال الوقت وبمقابل: حيث يحصل أعضاء FASB على مقابل مجزي ويتفرغون للعمل بالمجلس لمدة ٥ سنوات قابلة للتجديد، في حين كان أعضاء APB متطوعين وغير متفرغين.
٣ ـ إدارة ذاتية أكبر: لقد كان APB مجرد لجنة فرعية من AICPA، في حين أن FASB غير تابع لأية منظمة مهنية بعينها. حيث يُعين أعضاء FASB ويخضعون للمساءلة من جانب مؤسسة المحاسبة المالية فقط.

٤ ـ المزيد من الاستقلال: فقد كان أعضاء APB يحتفظون بمراكزهم الخاصة في الشركات والمؤسسات، في حين يجب على أعضاء FASB أن يقطعوا كل هذه الروابط.
٥ ـ التمثيل الأوسع: فقد كان من الضروري أن يكون كل أعضاء APB من المحاسبين القانونيين أعضاء AICPA ولكن في الوقت الحاضر فإنه لا يُشترط أن يكون عضو FASB محاسبا قانونيا.

وعلاوة على ذلك، فإنه للحصول على المساعدة من أجهزته الفنية يعتمد FASB على الخبراء في العديد من مجموعات العمل التي يتم تشكيلها لدراسة المشروعات المختلفة وكذلك على اللجنة الاستشارية لمعايير المحاسبة المالية FASAC حيث تتحمل هذه اللجنة مسئولية إستشارية تجاه FASB في كل من السياسات الهامة والقضايا الفنية وكذلك في المساعدة على إنتقاء أعضاء مجموعات العمل.

دورة وضع المعايير الواجبة due Process

هناك قاعدتان أساسيتان تحكمان FASB عند وضع معايير المحاسبة المالية:

أ - أنه يجب أن يستجيب لحاجات ووجهات نظر المجتمع الإقتصادي ككل وليس فقط مهنة المحاسبة.

ب - أنه يجب أن يعمل على مرأى من الجمهور العام بحيث يعطى للأطراف المهتمة الفرصة كاملة للتعبير عن وجهات نظرها. وللتأكد من تحقيق هذه الأهداف يتم إتباع الخطوات التالية قبل إصدار FASB لأي معيار للمحاسبة المالية:

١ - يتم تحديد مجال أو مشروع معين وإدراجه في أجندة Agenda المجلس

٢ - يتم تشكيل مجموعة عمل من الخبراء في مختلف القطاعات لتحديد المشاكل والقضايا والبدائل المرتبطة بهذا المجال.

٣ - يقوم جهاز FASB الفني بإجراء البحث والتحليل اللازم.

٤ - يتم إعداد مذكرة مناقشة discussion Memorandum وإصدارها

٥ - يتم غالبا عقد جلسة إستماع عامة Public hearing وذلك بعد ٦٠ يوماً من إصدار مذكرة المناقشة عادة.

٦ - يقوم المجلس بتحليل وتقييم استجابات الجمهور العام.

٧ - يقوم المجلس بإمعان النظر في القضايا المطروحة وإعداد «مذكرة مبدئية» Exposure draft للإصدار.

٨ - يستمر عرض المذكرة المبدئية للتعليق العام لمدة ٣٠ يوما على الأقل وبعدها يقوم المجلس بتقييم كل الآراء التي تلقاها.

٩ - تقوم لجنة بدراسة المذكرة المبدئية مع التعليقات التي وردت عليها وإعادة تقييم موقفها وتعديل المذكرة المبدئية إذا إقتضى الأمر ذلك.

١٠ - يقوم المجلس مجتمعاً بدراسة المذكرة المعدلة بصورة نهائية ويصوت على إصدار نشرة بمعيار Standards statement ويتطلب إصدار معيار محاسبي جديد موافقة خمسة من أعضاء FASB السبعة على الأقل. وتعبر نشرات FASB عن المبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP ومن ثم فهي ملزمة في الممارسة. ويلاحظ أن كل نشرات وآراء APB التي كانت قائمة عند إنشاء FASB يظل معمولا بها إلى أن تصدر نشرات من FASB بتعديلها أو إلغاءها. ولتجنب الخلط المحتمل في فهم كلمة «مبادىء» إستخدام FASB مصطلح «معايير المحاسبة المالية» في نشراته.

أنواع نشـــرات FASB

يصدر عن FASB الأنواع الرئيسية التالية من النشرات:

١ ـ معايير وتفسيرات Standards and Interpretations

حيث تعبر معايير المحاسبة المالية الصادرة عن FASB عن المبادىء المحاسبية المتعارف عليهـا GAAP وعلاوة على ذلك يصدر FASB أيضا تفسيرات تمثل تعديل أو استكمال للمعـايير المـوجـودة. ويكـون لهذه التفسيرات نفس سلطة الإلزام الخاصة بالمعايير كما تتطلب نفس نسبة التصويت الخاصة بالمعايير للموافقة عليها. ومع ذلك، فإن FASB عند إصداره لهذه التفسيرات لا يقوم بنفس الإجراءات العلنية التي يقوم بها عند إصدار المعـايير. وقـد كان APB أيضا يقوم بإصدار تفسيرات لآراءه، ويعتبر كلا النوعين من التفسيرات الآن ملزما لأغراض تحديد المبادىء المحاسبية المتعارف عليها. ومنذ أن حل FASB محل APB قام بإصدار ١٢١ معيار و٤٠ تفسيرا.

٢ ـ مفاهيم المحاسبة المالية Financial Accounting Concepts

في محاولة من FASB للتخلى عن مدخل معالجة مشكلة بمشكلة Problem-by-problem approach، قام المجلس في نوفمـبر ١٩٧٨م بإصـدار نشرتـه الأولى من سلسلة «نشرات مفاهيم المحاسبة المالية»، وتهدف هذه السلسلة إلى وضع الأهداف والمفاهيم الأسـاسية التي سيستخـدمهـا المجلس في وضـع معـايير المحـاسبـة والتقـرير المالي في المستقبل. حيث تهدف هذه السلسلة لتكوين مجموعة من المفاهيم الشاملة والمتكاملة، أو إطار نظري يشكل أداة لحل المشاكل الحالية والمستجدة بصورة متسقة consistent وعلى عكس قوائم معايير المحاسبة المالية، فإن قوائم مفاهيم المحاسبة المالية لا تقوم بإرساء GAAP. ومع ذلك، فإن قوائم المفاهيم تمر عبر نفس الدورة السابقة [مذكرة مناقشة، جلسة إستماع عامة، مذكرة مبدئية . . . الخ] التي تمر بها قوائم المعايير.

٣ ـ نشـــرات فنـية: Technical Bulletins

يلتقي FASB العديد من التساؤلات من مصادر مختلفة حول تطبيق معاييره وتفسيراته أو آراء APB أو نشرات الأبحاث المحاسبية، كما أن هناك حاجة ملحة للتصدى المستمر لمشـاكـل المحاسبة والتقرير المالي. على سبيل المثال، فقد صدر قانون ضريبي حديث يعفي الشركات من بعض ضرائب الدخل التي سبق أن سجلتها كإلتزامات، وبذلك برز تساؤل حول كيفية التقرير عن هذه الضرائب الملغاة، هل تعالج كتخفيض لمصروف ضريبة الدخل، وكتعديلات لفترة سابقة، أم كبند غير عادي Extraordinary؟ ولقد قام

FASB بإصدار نشرة فنية سريعة تقضى بالتقرير عن هذا الإعفاء الضريبي كتخفيض لمصروف ضريبة الدخل في الفترة الحالية. ويجب التأكيد على أن هذه النشرات الفنية لاتصدر إلا عندما:

١ - يكون من المتوقع ألا تحدث تغييرا كبيرا في الممارسة المحاسبية لعدد من المنشآت.
٢ - تكون تكلفة تطبيقها منخفضة.
٣ - لا يتعارض التوجيه الوارد في النشرة مع أي مبدأ محاسب أساسي ومتعارف عليه.

٤ - لجان عمل القضايا العاجلة Emerging Issues Task Forces

في سنة ١٩٨٤ قام FASB بإنشاء «لجنة عمل القضايا العاجلة» EITF التي تتكون من ١٧ عضوا منهم ١١ من شركات المراجعة، ٤ من منشآت الأعمال ومراقب من SEC ومندوب عن FASB والهدف من هذه اللجنة هو الوصول إلى إتفاق [بموافقة ١٥ عضوا على الأقل] حول كيفية المحاسبة عن المعاملات المالية الجديدة أو غير المعتادة والتي يُحتمل أن تخلق تنوعا في ممارسات التقرير المالي [من أمثلة هذه المعاملات كيفية المحاسبة عن إلغاء خطط المعاشات Pension Plans ، وكيفية المحاسبة عن القروض الإنشائية غير المعتادة التي تقدمها شركات الإدخار والقروض S&L وكيفية المحاسبة عن المبالغ الإضافية المسددة في عمليات الإقتناء أو السيطرة].

ولا يمكن التقليل من أهمية EITF ، على سبيل المثال فإنه في إحدى السنوات قامت EITF بدراسة ٦١ قضية تقرير مالي عاجلة ووصلت إلى إجماع فيما يقرب من ٧٥٪ منها، وقد أشارت SEC إلى أنها سوف تفضل إستخدام الحلول التي تضعها هذه اللجنة وسوف تطالب بتبرير أي خروج عنها.

وتقدم EITF المساعدة إلى FASB بعدة طرق على سبيل المثال فإن القضايا العاجلة عادة ما تجذب إنتباه الجمهور العام، وإذا لم يتم حلها بشكل سريع فإنها قد تقود إلى أزمة مالية وتؤدي الى ضعف ثقة الجمهور في ممارسات التقرير المالي الحالية وهو ما قد يؤدي الى التدخل الحكومي الذي يهدد إستمرار المهنة في وضع المعايير بنفسها. وعلاوة على ذلك، فإن EITF تقوم بتحديد المشاكل المحاسبية محل الخلاف بمجرد ظهورها وإمكانية حلها بصورة سريعة أو ضرورة تدخل FASB في حلها. وكأن EITF أصبحت في الواقع «مرشح للمشاكل» Problem Filter بالنسبة إلى FASB. وعلى ذلك، فإنه من المتوقع أن ينشغل FASB بالمشاكل طويلة الأجل الأكثر شمولاً في حين تتعامل EITF مع القضايا العاجلة قصيرة الأجل.

مجلس معايير المحاسبة الحكومية Governmental Accounting Standards Board (GASB)

لقد إنتقد العديد من المحاسبين القوائم المالية التي تعدها الحكومات بسبب عدم قابليتها للمقارنة مع التقارير المالية التي تعدها منظمات الأعمال الخاصة. على سبيل المثال، فإن العديد من الحكومات تستخدم أساس نقدي مبسط ولا تدرج بنوداً مثل الاهلاك في قوائم الدخل الخاصة بها. وقد برز هذا النقص في قابلية القوائم للمقارنة في السبعينات عندما واجهت عدد من المدن الأمريكية الكبرى إحتمال الإفلاس. ونتيجة لذلك تم إنشاء مجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB في سنة ١٩٨٤ تحت إشراف مؤسسة المحاسبة المالية FAF لتناول قضايا التقرير المالي في الحكومات المركزية والمحلية.

ويتشابه الهيكل التنظيمي في GASB مع نظيره في عام FASB، حيث يضم مجلس إشتشاري يُطلق عليه «المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية» GASAC، كما يلقى المعاونة من جهازه الفني الخاص ومجموعات العمل الخاصة به.

وبدون شك، فقد كان إنشاء GASB محل خلاف، حيث يرى الكثيرون ضرورة وجود جهة واحدة لوضع المعايير هي FASB. وقد كان من المأمول أن تقسيم عملية وضع المعايير بين GASB ـ التي تتعامل فقط مع قضايا التقرير المالي في الحكومات المركزية والمحلية ـ و FASB ـ التي تتناول تقارير كل الوحدات الاقتصادية الأخرى ـ لن يؤدي لحدوث أي تناقض. ولما كان مجال إهتمامنا ينصب على التقارير المالية التي تعدها المنظمات الهادفة للربح فسوف يركز هذا الكتاب على المعايير التي يصدرها FASB فقط.

ويعرض الشكل ١ـ١ الهيكل التنظيمي الرسمي لوضع معايير التقرير المالي كما هو موجود حالياً.

منظمات أخرى مؤثرة Other Influential Organizations

لقد كان للعديد من المنظمات الأخرى أثر واضح في تحديد نظرية المحاسبة. فقد إهتم «معهد المحاسبين الإداريين» IMA بالبحث المحاسبي في مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية وذلك منذ إنشاءه سنة ١٩١٩م، ويُطلق على نشرته الشهرية «المحاسبة الإدارية» Management Accounting. وفي سنة ١٩٦٨م قام المعهد بتوسيع برنامجه البحثي.. ليضم المدى الواسع من المعلومات الاقتصادية/ الاجتماعية التي يحتاجها هؤلاء الذين يديرون منشآت الأعمال والذين يقدمون رأس المال لها.

كما قام «معهد المديرين الماليين» FEI ومؤسسة أبحاث المديرين الماليين التابعة له بنشر

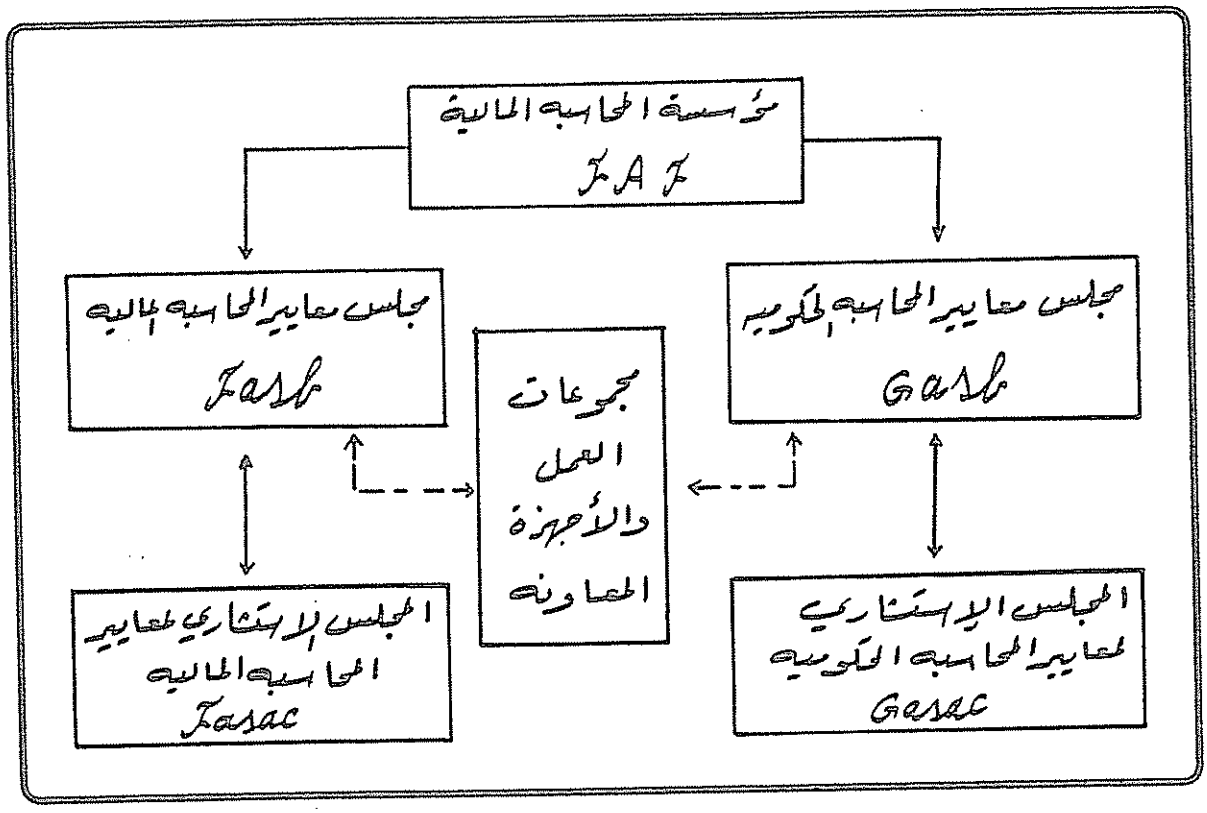

شكل (١ - ١): الهيكل التنظيمي لوضع المعايير المحاسبية.

العديد من الدراسات الهامة في مجال المحاسبة والتقرير المالي ويطلق على نشرته الشهرية «المدير المالي» The Financial Executive. وللمعهد تأثير واضح على وضع المعايير المحاسبية من خلال لجنة المبادىء المحاسبية به. حيث تقوم هذه اللجنة بدراسة مذكرات المناقشة والمذكرات المبدئية المتعلقة بمعايير FASB وتقدم آراءها وتوصياتها. وفي الفترة الأخيرة قام المعهد بتشكيل لجان لمتابعة أعمال مجموعات العمل في FASB المسئولة عن تطوير المعايير المختلفة.

وقد كان «لمجلس معايير محاسبة التكاليف» CASB أثره أيضا على تطور الفكر المحاسبي. حيث يمثل CASB إحدى الهيئات التابعة للكونجرس الأمريكي وذلك لزيادة درجة الإتساق في ممارسات محاسبة التكاليف لأغراض التعاقدات الحكومية defense contracts عن طريق وضع معايير محاسبة التكاليف ورغم أن إهتمامنا في هذا الكتاب منصب على المحاسبة المالية وليس محاسبة التكاليف، فإن اهتمام CASB بالتكاليف التي يمكن تحميلها على العقود الحكومية يتداخل بالضرورة مع الموضوعات المتعلقة بالمحاسبة والتقرير المالي.

وتشكل «مصلحة الضرائب» IRS ـ التي تستمد سلطتها من قانون الضرائب

وتعـديلاتـه وتعليماته التفسيرية ـ واحدة من أهم القوى المؤثرة على الممارسة المحاسبية. ففي محاولتهم لتخفيف عبء الضريبة وتجنب إمساك مجموعتين من الدفاتر يقوم مديرو الشركـات عادة بإستخـدام الإجراءات المحاسبية «المقبولة» التي تؤدي لتقليل الدخل الخـاضـع للضريبـة. ومع ذلك، فإنه لاختلاف أهداف قانون الضرائب عن أهداف المحاسبة المالية، فإن «المحاسبة الضريبية الجيدة» لاتعني بالضرورة «محاسبة مالية جيدة» فكما سيلاحظ خلال هذا الكتاب، فإن قوانين الضرائب و «الآثار الضريبية» ذات أثر واضـح على عملية إتخاذ القرار في المنشآت وعلى إختيار الطرق المحاسبية المستخدمة. وبصفـة عامـة فإن الاختـلافـات بين المحـاسبة الضريبية والمحاسبة المالية من الأمور المسمـوح بها، ومـع ذلـك فإنـه عنـد إعداد القوائم المالية يجب أن تفسح الاعتبارات الضريبية المجال لمتطلبات المحاسبة المالية السليمة.

تغيـــر دور AICPA

لعـديد من العقود تولى AICPA زمام القيادة في تطوير المبادىء والقواعد المحاسبية وقام بوضع الممارسات المحاسبية والإلزام بها بشكل فاق أي منظمة مهنية أخرى. وقد كان APB لجنة فرعية من AICPA. وعندما حل FASB محل APB قام AICPA بإنشاء إدارة المعايير المحاسبية ليمثل الرأى الرسمي للمعهد في قضايا المحاسبة والتقرير المالي. فقـد تم تكـوين «اللجنـة التنفيذية للمعـايير المحـاسبية» AcSEC داخل هذه الادارة وأعطت لها سلطة التحدث باسم المعهد في مجال المحاسبة التقرير المالي.

وخلال سنوات عملها الأولى تولت AcSEC :

١ ـ الرد على إصدارات كل من FASB ، SEC

٢ ـ توجيه الإهتـمام إلى القضـايا المستحدثة التي لم يتناولها FASB أو SEC وذلك عن طريق إصدارها لسلسلة «قوائم أو نشرات الموقف» Statement of Position "SOP". وبسبب كثرة عدد القوائم التي صدرت من هذه السلسلة فقد أعرب FASB في نهاية سنة ١٩٧٨م عن أن AICPA ربما يخلق بذلك جهة أخرى لوضع المعـايير، وإقترح ضم هذه الأعمال إليه عن طريق إعادة صياغة هذه القوائم على نمط إصـدارات FASB بحيث يتم إصـدارها في صورة قوائم او نشرات بمعايير المحـاسبـة المـالية بعـد عرضها للتعليق العام. كما إتجهت FASB لوضع سلسلة جديدة من «النشرات الفنية» Technical Bulletins التي تقـدم توجيهات مستمرة حول الممارسات المفضلة في المحاسبة والتقرير المالي.

وقد وافق AICPA على مقترحات FASB السابقة. وبذلك أصبح دور AcSEC الأساسي هو تقديم توجيهات في مواقف خاصة بصناعات معينة عن طريق إصدار «أوراق بقضايا ومشاكل» Issue Paper ، حيث تقوم هذه الأوراق بتحديد مشاكل التقرير المالي الحالية وتقديم المعالجات البديلة لها. ويوفر هذا الاجراء تنبيه مبكر إلى FASB لضمان إصداره لمعاييره وتفسيراته ونشراته الفنية في الوقت المناسب. وفي بعض الأحيان لا يقرر FASB إضافة موضوع هذه الأوراق إلى مذكرته، ونتيجة لذلك قد يقرر AcSEC بالتبعية إصدار «قائمة موقف» SOP في هذا المجال. وتتضمن هذه القوائم إحدى قضايا التقرير المالي في صناعة معينة. وعلاوة على ذلك، تقوم AcSEC أيضا بإصدار «نشرات ممارسة» Practice Bulleltins توضح فيها وجهة نظر المعهد في كيفية التقرير عن نوعية معينة من المعاملات. وأخيرا يقوم المعهد بإصدار «إرشادات المحاسبة والمراجعة في صناعة معينة» التي تقدم إرشادات خاصة بصناعة معينة [مثل المحاسبة في الملاهي، شركات الطيران، المعاهد والجامعات، البنوك، شركات التأمين، وغيرها].

ومازال AICPA هو الرائد في عملية وضع معايير المراجعة من خلال «مجلس معايير المراجعة» التابع له، وفي تنظيم ممارسة المراجعة، ووضع الاخلاقيات المهنية والإلزام بها وفي توفير برامج مستمرة للتعليم المهني، كما يقوم المعهد بوضع وتصحيح الإمتحانات المؤهلة لشهادة محاسب قانوني CPA والتي تُعقد في جميع الولايات الأمريكية الخمسين.

المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عام Generally Accepted Accounting Principles

كما سبق القول، فإن المبادىء المحاسبية المتعارف عليها هي تلك المبادىء التي تحظى «بتأييد رسمي ظاهر». ويطالب دستور الأداء المهني الذي أصدره AICPA بأن يقوم الأعضاء بإعداد القوائم المالية طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها. وبصفة خاصة، فإن المادة ٢٠٣ من هذا الدستور تمنع العضو من إبداء الرأي بإتفاق القوائم المالية مع GAAP إذا ما كانت هذه القوائم تتضمن مخالفة جوهرية لمبدأ محاسبي معين إلا إذا إتضح للعضو أن ذلك يرجع لظروف غير عادية وأن القوائم المالية ستكون مضللة بدون هذه المخالفة. وتؤدي مخالفة العضو للمادة ٢٠٣ إلى سحب ترخيص ممارسة المهنة منه.

وتتمثل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها في المعايير والتفسيرات الصادرة عن FASB والآراء والتفسيرات التي صدرت عن APB ونشرات الأبحاث المحاسبية التي صدرت عن CAP. ومع ذلك، فإنه عند حدوث معاملة محاسبية معينة لم تتناولها أي من هذه النشرات، يتجه المحاسب في هذه الحالة إلى النشرات الرسمية الأخرى التي من أهمها

قوائم الموقف، إرشادات المحاسبة والمراجعة التي تصدر عن AICPA ، وكذلك النشرات الفنية التي تصدر عن FASB. حيث يُنظر إلى هذه المستندات على أنها تحظى بتأييد رسمي ظاهر لأن هناك جهات معينة معترف بها قامت بإصدارها بعد إعطاء كل الأطراف المهتمة والمتأثرة بها الفرصة كاملة للرد على المذكرات المبدئية والمشاركة في جلسات الاستماع العامة. وإذا لم تتضمن كل هذه النشرات التوجيه الكافي فإنه يمكن النظر عندئذ إلى مستوى آخر مثل قوائم FASB في المفاهيم و «أوراق القضايا» «ونشرات الممارسة» الصادرة عن AICPA أو النشرات الأخرى الصادرة عن AICPA أو FASB [مثل توصيات مجموعات عمل القضايا المستجدة EITE]. ويوضح الشكل [١-٢] هذه المستويات أو الطوابق المختلفة التي أطلق عليها أحدى الكتاب « منزل GAAP ».

لقد حاولت مهنة المحاسب بصفة مستمرة أن تضع هيكل للنظرية والممارسة يمثل مرشداً عاما. وأدت محاولاتها إلى إنتقاء مجموعة من المعايير والإجراءات المحاسبية التي أُطلق عليها المبادىء المحاسبية المقبولة قبولا عاماً GAAP ، وهي مبادىء تحظى بتأييد رسمي ظاهر وواضح.

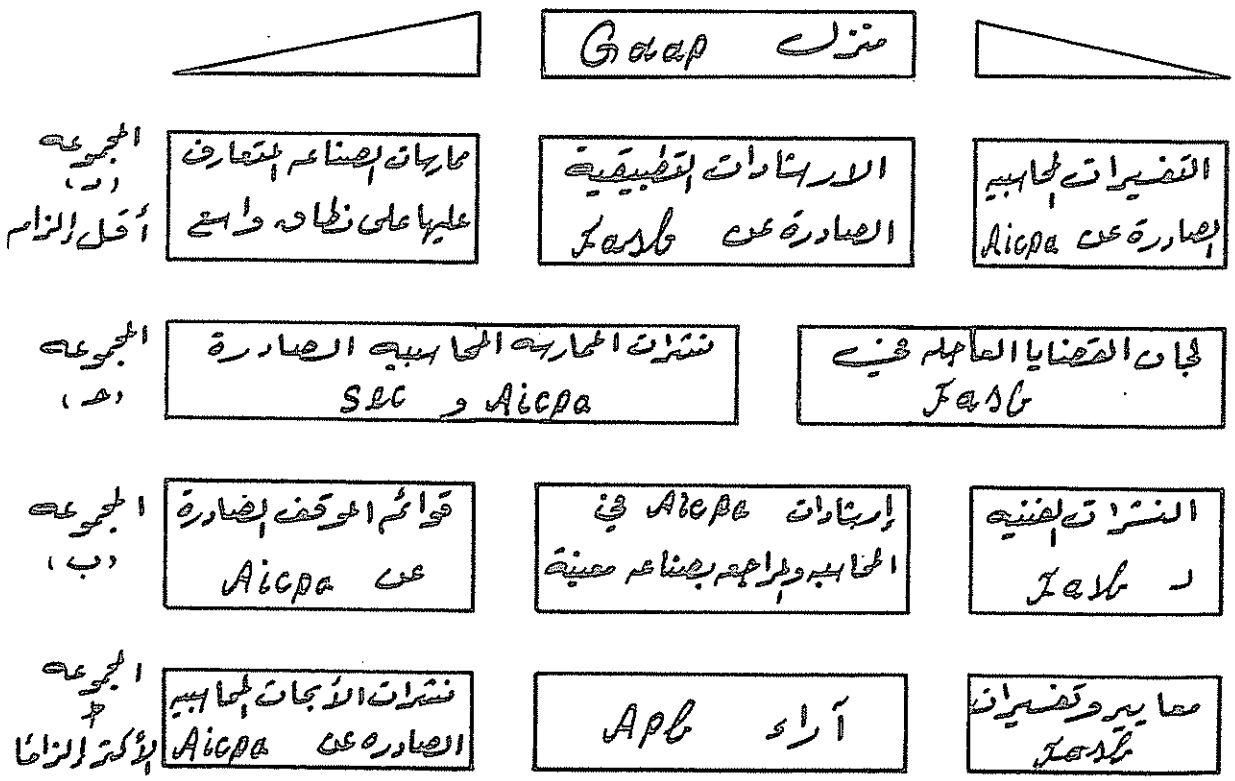

شكل (١ - ٢): منزل GAAP

وضع المعايير في بيئة سياسية STANDARD SETTING IN A POLITICAL ENVIRONMENT

ربما كانت القوة الأكثر تأثيراً على عملية وضع المعايير المحاسبية نابعة من الجماعات المختلفة للمستخدمين. حيث تضم جماعات المستخدمين الأطراف الأكثر إهتماما وتأثرا بالمعايير والقواعد والإجراءات المحاسبية. وتلعب جماعات المستخدمين مثل هذا الدور الهام لأن عملية وضع المعايير المحاسبية تمثل قراراً إجتماعياً، بمعنى أن المعايير المحاسبية هي نتاج لتصرف سياسي أكثر منها لإستنتاج منطقي أو لنتائج تجريبية.

فقد ترغب جماعات المستخدمين في المحاسبة عن أحداث إقتصادية معينة أو التقرير عنها بصورة معينة وتكافح بشدة للحصول على ما تريد. وتعلم هذه الجماعات أن الطريقة الأكثر كفاءة للتأثير على المعايير التي تحكم الممارسة المحاسبية هي المشاركة في صياغة هذه المعايير أو محاولة التأثير على أو إقناع من يقوم بصياغتها. ولذلك، فقد أصبح FASB هدفاً للعديد من الضغوط ومحاولات إحداث التغيير في المعايير الحالية ووضع معايير جديدة* وبسبب معدل التغير السريع والتعقد المتزايد في الاقتصاد، فقد اصبحت هذه الضغوط في تزايد مستمر. وقد طالبت بعض الجماعات المؤثرة بأن تتصرف مهنة المحاسبة بشكل أكثر سرعة وحزما في حل مشاكلها وإستكمال جوانب النقص بها، في حين عارضت جماعات أخرى ذلك مفضلة إدخال التعديلات في صورة بطيئة وعند الاقتضاء فقط.

وتتعدد مصادر التأثير على عملية وضع المعايير المحاسبية، ولكن الضغوط الأكثر حدة وإستمراراً تأتي من الشركات والجهات الحكومية، المؤسسات المالية والإتحادات الصناعية، شركات المراجعة، الجهات الأكاديمية، والمنظمات المحاسبية وقطاع الاستثمار وكما يتضح من الشكل ١ ـ ٣

فهل يلزم تواجد العوامل السياسية Politics في وضع معايير المحاسبة والتقرير المالي ؟ إننا نمارس السياسة في المنزل، المدرسة، علاقات الأخوة، في الأحزان، في المكتب وفي المسجد والكنيسة والمعبد، فالسياسة في كل مكان ! كما أن FASB لايعمل في فراغ. فعملية وضع المعايير هي جزء من هذا العالم الواقعي، ومن ثم لا يمكنها أن تتجنب

* لقد إعترف كل رؤساء FASB بخضوع العديد من مشروعات المجلس لضغوط سياسية مثل «المحاسبة عن الإلتزامات العرضية» «المحاسبة عن الأوراق المالية القابلة للتداول»، «المحاسبة عن المعاشات» و «قائمة التدفقات النقدية»، «المحاسبة عن ضرائب الدخل».

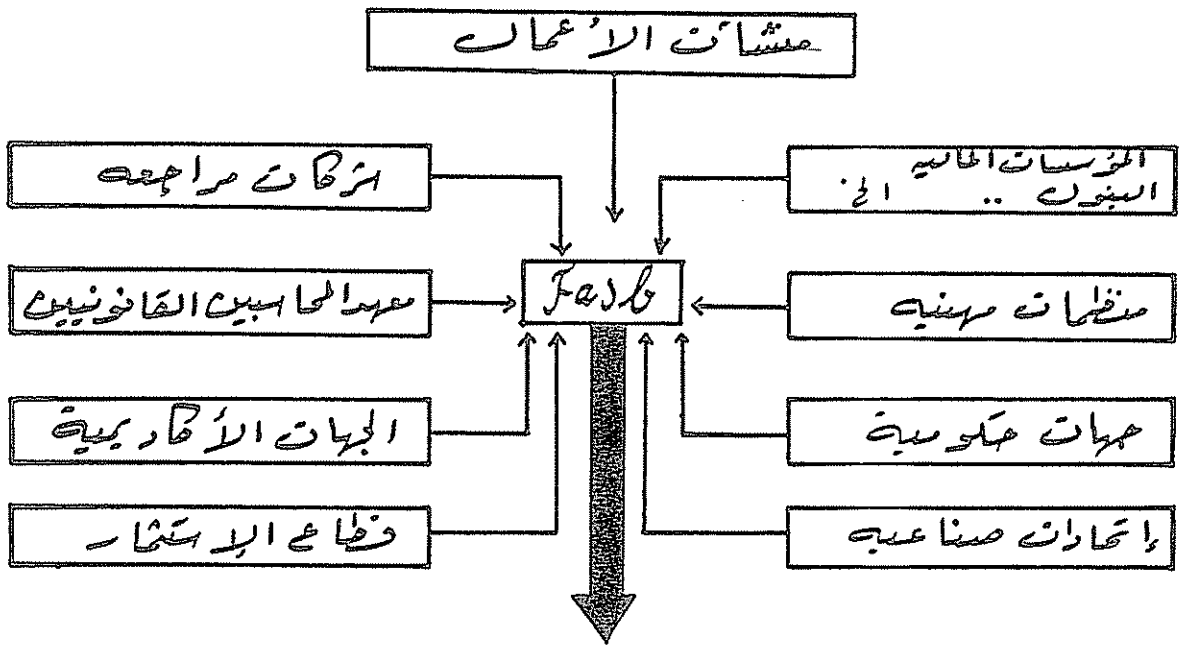

شكل (١ ـ ٣): جماعات المستخدمين المؤثرة على صياغة المعايير المحاسبية

العوامل والضغوط السياسية. ولا يعني هذا القول بأن العوامل السياسية تمثل شراً أو إثماً evil في عملية وضع المعايير المحاسبية، فعند دراسة «الآثار الاقتصادية»* economic consequences للعديد من المعايير المحاسبية فإنه ليس من المستغرب أن ترفع جماعات المصالح الخاصة صوتها بالإنتقاد (سواء التأييد أو المعارضة) عند صياغة هذه المعايير، وعلى المجلس ان يتنبه للعوامل السياسية والآثار الإقتصادية لقراراته، ولكن مايجب أن يتجنبه المجلس هو قيامه بإصدار نشرات بدافع سياسي خالص. فالسياسات اليومية لا يمكن أن تمثل أساس وضع المعايير. فبجانب إصغاء المجلس لجمهور المهتمين بمعاييره، فإن هذه المعايير يجب أن تقوم على أساس بحثي دقيق وفي إطار نظري يستند إلى الحقائق الاقتصادية. ومع ذلك، فعلى FASB أن يتوقع إستمرار العوامل السياسية

* المقصود «بالآثار الإقتصادية» في هذا الصدد أثر التقارير المحاسبية على ثروة مصدري ومستخدم المعلومات المالية سلوك إتخاذ القرار الناتج عن هذا الأثر، وقد يكون لسلوك هذه الأفراد والجماعات آثار مالية محدَّدة لقرارات معدى المعلومات المالية. لمزيد من المناقشة التفصيلية عن هذه الظاهرة أنظر:

S.A. Zelf "The Rise of economic cansequences", Journal of Accountancy, December 1978.

وضغوط جماعات المصالح الخاصة، فكما قال ت. سى. إليوت [شاعر إنجليزي]. . «إن الانسان لا يمكنه إحتمال الكثير من الحقائق». .

ومن الأمثلة الحديثة على هذه الآثار الاقتصادية حالة الكساد التي تعرضت لها شركات الإدخار والقروض (S&L). فللحصول على المزيد من السيولة، تتجه الكثير من هذه الشركات لبيع جزء من إستثماراتها في محافظ للأوراق المالية، ومع ذلك فإنها حين تفعل ذلك سوف تلتزم بالتقرير عن خسائر كبيرة لأن القيمة السوقية لهذه الاستثمارات تقل بكثير عن قيمتها الدفترية. ونتيجة لذلك، سوف تؤدي هذه الخسائر إلى تخفيض حقوق الملكية إلى الحد الذي تصبح فيه الكثير من هذه الشركات مخالفة للقواعد المنظمة لها. وقد طالبت شركات S&L بالسماح لها بتأجيل هذه الخسائر وإستهلاكها على مدار فترة زمنية مناسبة في المستقبل. وأعلنت مهنة المحاسبة من جانبها أنه في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها يجب التقرير عن الخسارة عند وقوعها لأن هناك صفقة مكتملة قد حدثت، ونحن من جانبنا نتفق مع هذا الرأي الأخير. ولكن هذا الموقف يرفع التساؤل حول سبب المطالبة الشديدة من جانب بعض الشركات بإتخاذ موقف معين يبدو غير متفق مع الجوهر الحقيقي للمعاملة المالية وكذلك مع المباديء المحاسبية المتعارف عليها.

الإهتمام المستمر بعملية وضع المعايير Continued Interest In Standard Setting

طالما أن هناك العديد من المصالح التي يمكن أن تتأثر بتطبيق معيار محاسبي معين، فإنه ليس من المستغرب أن يوجد نقاش واسع حول من له حق وضع هذه المعايير ومن يلتزم بتطبيقها، ونناقش فيما يلي بعض هذه القضايا الهامة.

فجوة التوقع Expectation Gap

لقد تعرضت كل المهن لفحص متزايد من جانب الحكومة سواء كانت هذه المهنة مهنة الأعمال المصرفية والاستثمار بسبب عدم كفاءتها أو مهنة الطب بسبب إرتفاع التكاليف وحالات الغش في العلاج أو مهنة المهندسين بسبب فشلهم في مراعاة الآثار البيئية والإجتماعية لعملهم.

ولم تنج مهنة المحاسبة من الإنتقاد وذلك بسبب انتشار بعض حالات الغش في الشركات وحالات الافلاس المفاجيء. مما عرض المهنة للانتقاد ورفع التساؤلات حول أسلوب أدائها، ويضاف إلى ذلك رغبة المجتمع في المزيد من المساءلة لكل مؤسساته، ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن يهتم الكونجرس بكل ممارسات مهنة المحاسبة وعملية

وضع معايير المحاسبة والمراجعة ودور مهنة المحاسبة في دنيا الأعمال.

وعلى سبيل المثال، فقد قام أحد أعضاء مجلس النواب الأمريكي John Dingell بعقد جلسات إستماع حول عدد من قضايا المحاسبة والمراجعة كان من بينها التساؤل حول ما إذا كان FASB ، SEC يقومان بإصدار المعايير بكفاءة وفي الوقت المناسب. وقد جاء عقد هذه الجلسات نتيجة لحالات الافلاس والغش الواسعة التي حدثت في شركات أمريكية كبرى، وهناك من يعتقد في الكونجرس بأنه كان يمكن تجنب هذه الحالات إذا ما تم توفير المزيد من المعلومات في الوقت المناسب.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الجلسات قد ألقت المزيد من الأضواء عل ما يعرف بجريمة «أصحاب الياقات البيضاء» white collar crime في مجال التقرير المالي. فعلى سبيل المثال، فإن المناخ السائد في بعض الشركات يضغط على المديرين التنفيذيين بأن «يجعلوا الأمور تبدو أفضل من حقيقتها» وذلك من أجل زيادة الأرباح في الأجل القصير. وفي حالات أخرى يلعب الطمع والأنانية دوراً هاماً. هذا وقد قامت المباحث الفيدرالية بالتحقيق فيما يقرب من ٢٨٠ حالة غش في البنوك في إحدى السنوات، وذلك بنسبة زيادة قدرها ٣٠٪ عن السنة السابقة عليها. وقد قدر البعض أن ما تخسره البنوك بسبب حالات الغش الداخلي يزيد عن ثمانية أضعاف ما تخسره في عمليات السطو الخارجي.

وتعترف مهنة المحاسبة بضرورة أن تلعب دوراً هاماً في الحد من حالات غش «أصحاب الياقات البيضاء»، وأصبحت استجابتها للانتقادات الموجهة في هذا المجال مباشرة وسريعة. فعلى سبيل المثال، قام AICPA بإنشاء قسم جديد لشركات المراجعة [علاوة على القسم الموجود حالياً للأعضاء المنفردين] به فرعان، إحداهما للشركات التي تقوم بمراجعة عملاء SEC والآخر للشركات التي تقوم بمراجعة منشآت مملوكة ملكية خاصة. وللتأكيد على قيام الفرع الأول بالوفاء بمسئولياته، قام AICPA بإنشاء «مجلس إشراف عام» مستقل ضمن هذا الهيكل. ويقوم هذا المجلس بإجراء أبحاثه الخاصة ونشر تقاريره بصورة عامة عند الضرورة. كما أن لفرع الشركات الخاصة أيضا معايير الجودة ومتطلبات الفحص الخاصة به.

وقد قامت المهنة حديثا بإصدار معايير مراجعة جديدة في المراقبة الداخلية وحالات الغش والأعمال غير القانونية ووسائل التوصيل التي يستخدمها المراجعون. كما تقوم بوضع إرشادات متعلقة بالافصاح السليم عن أسباب إستقالة المراجعين من أعمال

المراجعة وبصفة خاصةعندما توجد تساؤلات حول نزاهة الادارة.

ولكن هل يعد هذا كافيا ؟ إن فجوة التوقع ـ بين ما يعتقد الناس بضرورة قيام المحاسبين بعمله وما يعتقد المحاسبون بإمكانية عمله بالفعل ـ يصعب إغلاقها. إن إنتشار حالات الفشل في شركات الإدخار والقروض S&L أخيراً وحالات الغش في التقرير المالي قد أدى لرفع العديد من التساؤلات حول مدى كفاية الدور الذي تقوم به المهنة. ورغم أن المهنة لا يمكن أن تعد مسئولة عن كل أزمة مالية تقع، فإنها يجب أن تستمر في السعي للوفاء بحاجات المجتمع.

الجهات المتنافسة في وضع المعايير Competing Standard - Setting Bodies

كما أشار أحد المحاسبين البارزين أخيراً، فإن FASB يعد حالة فريدة، فهو جهة تابعة للمهنة تقوم بأداء وظيفة عامة معترف بها في كل الولايات. ولذلك فإنه ليس من المستغرب أن يتعرض دور FASB في وضع المعايير المحاسبية لنوع من التحدي، ولا تأتي هذه التحديات من خارج المهنة فقط ولكن من داخلها أيضا.

المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA

بدأ المعهد في إصدار «قوائم الموقف» . . SOP الخاصة به لأنه إعتقد بوجود حاجة لتوجيه أكثر سرعة في مشاكل محاسبية معنية. ورغم أن المعهد قد قلل من إصداره لهذه القوائم، إلا أنه إستمر في الإهتمام بالتقرير المالي السريع. وعلاوة على ذلك، فقد أيد المعهد وجود مجموعتين من GAAP أحدهما للشركات الكبرى والأخرى للشركات الصغرى فالشركات الصغرى تشكو من أن التقرير المالي التفصيلي الذي تتطلبه GAAP مكلف بالنسبة لها ولا تتطلبه طبيعة نشاطها. ويُطلق على هذه القضية عادة قضية المبادىء الكبرى ـ المبادىء الصغرى Big GAPP-Little GAAP.

مجلس معايير المحاسبة الحكومية GASB

كما أوضحنا من قبل فقد تم إنشاء GASB كمجلس منفصل لمعايير المحاسبة الحكومية لتنظيم عملية التقرير المالي في الحكومات المحلية والمركزية. وذلك على نمط FASB. كما يخضع لإشراف FAF وقد إستمر الجدل بين المنظمتين حول من يتولى مهمة وضع المعايير المحاسبية في بعض القضايا المحاسبيةفي المنظمات غير الهادفة للربح.

الكونجرس Congress

فقد قام الكونجرس سنة ١٩٨٧م بإصدار تشريع يسمح للبنوك التي يقتصر عملها على تقديم القروض الزراعية بإستهلاك الخسائر الناتجة عما يُعدم من هذه القروض على

مدى فترة تزيد عن ٧ سنوات، وهي معالجة لا تتفق مع GAAP التي تقضى بإستنفاد هذا النوع من الخسائر بمجرد حدوثها. فمثل هذا النوع من القوانين يستدعي الاهتمام، لأن السياسات المحاسبية التنظيمية التي لا تتسق مع GAAP تؤدي لضعف ثقة الجمهور في التقارير المالية المنشورة.

مجتمع الأعمال Business community

حيث يعلن مجتمع الأعمال أن معايير FASB شديدة التعقيد ومكلفة في التطبيق، وأنها تؤدي لزيادة حدة التقلب في الدخل المقرر عنه من سنة لأخرى، وأنه يتطلب جوانب إفصاح تضع الشركات في موقف تنافسي ضعيف في الأسواق العالمية. ولذلك قامت هذه الجماعات بممارسة ضغط شديد لتغيير قواعد التصويت في FASB من الأغلبية البسيطة (٤-٣) إلى الأغلبية الفائقة (٥-٢) ونجحت في ذلك بالفعل. فعن طريق المطالبة بإتباع قاعدة الأغلبية الفائقة في التصويت من المتوقع أن تصبح المعايير المحاسبية أقل إثارة للخلاف ولا تصدر إلا إذا كانت «ذات قبول عام» بالفعل. وعلاوة على ذلك، طالب مجتمع الأعمال بمزيد من التمثيل في FASB وفي مؤسسة المحاسبة المالية FAF.

وينظر البعض إلى هذه التطورات بالإنزعاج، حيث يرون أن الأغلبية الفائقة لن تؤدي إلا إلى التأخير في إصدار المعايير، كما يرون أنه إذا سيطر مجتمع الأعمال على عملية وضع المعايير فإن من يخضعون للتنظيم Regulated سيكون لديهم تأثير واضح على التنظيمات الموضوعة Regulation (فتكون كمن يضع الثعلب في حظيرة الدجاج) مما يقلل من مصداقية التقارير المالية.

معايير المحاسبة الدولية INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARDS

في ألمانيا تبلغ فترة إهلاك الأصل غير الملموس ٥ سنوات، في حين تسمح الولايات المتحدة بحد أقصى لفترة إهلاكها يبلغ ٤٠ سنة، وفي هولندا يتم تقييم الأصول بقيمتها الإقتصادية أو قيمة الإحلال في حين يتم تقييمها في الولايات المتحدة بإستخدام التكلفة التاريخية بصفة عامة. وتسمح اليابان بعمليات تمهيد الدخل income smoothing حيث تسمح للشركات بتحميل بعض البنود على قائمة الدخل بصورة إختيارية مثل الاهلاك والديون المعدومة، في حين لا تسمح الولايات المتحدة بذلك. إن هذه مجرد أمثلة على بعض أوجه الاختلاف بين ممارسات التقرير المالي في الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى.

وبسبب وجود هذه الإختلافات، فإنه يصعب عادة إجراء مقارنات صحيحة بين الشركات. ويعتقد البعض أن هذا النقص في التنميط يعوق التدفق الحر لرأس المال عبر الحدود ويحث المستثمرين الدوليين على المبالغة في توقع المخاطر. وعلاوة على ذلك، يعتقد الكثيرون أن الإختلافات في معايير التقرير المالي قد تؤدي إلى مزايا تنافسية غير عادلة. على سبيل المثال، فقد قامت شركة Blue Avraw ـ وهي شركة بريطانية ـ بشراء شركة Manpawer ـ وهي شركة أمريكية ـ بما يقرب من ١,٣ بليون دولار. في حين كان صافي أصول شركة Manpawer يبلغ ٢٠٠ مليون دولار. ولذلك كان من اللازم تسجيل شهرة محل بمبلغ ١,١ بليون دولار. ومع ذلك، فإنه في بريطانيا العظمى لا يلزم تحميل هذه الشهرة على الإيرادات ويمكن تحميلها مباشرة على الأرباح المحتجزة، في حين أنه في الولايات المتحدة يجب إستهلاك الشهرة على الدخل على مدى فترة لا تتجاوز ٤٠ سنة. ولم تكن شركة Manpawer ترغب في أن تسيطر عليها شركة Blue Avraw وحاولت العثور على شركة أمريكية لتندمج فيها، ومع ذلك فقد ترددت الشركات الأمريكية في شراءها لأنها كانت ستلتزم بتحميل الإيرادات بمصروف سنوي لا يقل عن ٢٧,٥ مليون دولار (١,١ بليون/ ٤٠ سنة) لمدة ٤٠ سنة قادمة. وتعترف أغلب الشركات بالحاجة لوجود معايير موحدة. ولذلك تم تشكيل «لجنة معايير المحاسبة الدولية» IASC في سنة ١٩٧٣ ـ وهي نفس سنة إنشاء FASB ـ لمحاولة تضييق مجالات الخلاف. وبسبب إختلاف أهداف التقرير المالي في الولايات المتحدة عنها في الدول الأجنبية الأخرى، وإختلاف الهياكل التنظيمية بين الدول، وقوة الإتجاهات القومية في الدول المختلفة، فإن مثل هذا التوحيد لن يكون سهلا. ومع ذلك فقد تم إحراز بعض التقدم منذ إنشاء IASC ومن المتوقع تحقيق المزيد من القابلية للمقارنة في المستقبل.

وقد إستمر تزايد الإهتمام بوضع معايير المحاسبة الدولية. على سبيل المثال، فقد أعلن رئيس FASB في الأونة الأخيرة «أنه يظن أن FASB سوف تساند أي هدف يسعى لإيجاد معايير دولية أرفع منزلة تحل محل المعايير القومية بالتدريج عندما تصبح ذات قبول عالمي».

أخلاقيات بيئة المحاسبة المالية ETHICS IN THE ENVIRONMENT OF FINANCIAL ACCOUNTING

ذكر أحد المعلقين على موضوع أخلاقيات المحاسبة أنه «بناءً على خبرتي، فإن الخريجين الجدد يميلون للمثالية، وعلينا أن نشكر العناية الإلهية على ذلك. ولكن من

الخطر الاعتقاد بأن هذا السلاح موجود في كل مكان وان نمنى أنفسنا بعدم الخضوع لأية ضغوط، فهذه الضغوط لا تظهر فجأة، ولكنها تنمو بإضطراد ولا نعترف بها عادة إلا حينما تتملكنا».

إن هذه الملاحظات هامة لأي فرد يدخل دنيا الأعمال، وبصفة خاصة مجال المحاسبة. ففي المحاسبة ـ كغيرها من مجالات الأعمال ـ نُواجه دائما بورطات أو كوارث أخلاقية dilemmas بعضها بسيط ويسهل حله في حين أن بعضها الآخر معقد وحلوله غير واضحة. إن تركيز مجتمع الأعمال على أهداف مثل «تعظيم الأرباح»، «مواجهة تحديات المنافسة»، «التأكيد على النتائج قصيرة الأجل»، «البحث عن العائد السريع» يضع المحاسبين وسط بيئة من المتناقضات والضغوط. فهناك تساؤلات أساسية كثيرة مثل «هل طريقة توصيل المعلومات المالية جيدة أم سيئة؟ «هل هذه المعالجة صحيحة أم خاطئة؟»، «ماذا يجب عمله في هذه الحالة؟»، لايمكن الإجابة عنها بمجرد اللجوء إلى GAAP أو إتباع قواعد المهنة. فالمهارة الفنية لا تكفي وحدها حينما نكون بصدد قرار أخلاقي.

وعلى المحاسب الممارس ـ سواء كان محاسب في شركة أو محاسب قانوني ـ أن يقدر أهمية الإعتراف بهذه القضايا الأخلاقية ويحلل العناصر الأساسية التي تتضمنها ويقوم بالإختيار بين الحلول البديلة بصورة رشيدة. حيث أن أداء الشيء الصحيح وإتخاذ القرار الصحيح لا يكون سهلاً دائما، فالأمور الصحيحة لا تكون واضحة دائماً. كما أن الضغوط للجوء إلى كسر القواعد والتلاعب بها أو تجاهلها قد تكون مؤثرة. على سبيل المثال، فإن هناك عدد من التساؤلات التي يواجهها متخذ القرار عند إتخاذ قرار أخلاقي صارم مثل «هل سيؤثر قراري على أدائي لعملي بصورة سلبية؟»، «هل سينقلب رؤسائي عليَّ؟»، «هل سيكون زملائي غير راضيين عني؟» إن القرار سيكون أكثر صعوبة بسبب عدم وجود إجماع عام على صياغة نظام أخلاقي شامل يمكن الاسترشاد به عند إتخاذ القرارات الأخلاقية.

ومع ذلك «فإن» الأخلاقيات المطبقة» Applied ethics مازالت ضرورية وممكنة. وفيما يلي الخطوات التي يمكن إتباعها في عملية التحوط الأخلاقي في إتخاذ القرار:

١ ـ الاعتراف بوجود موقف أخلاقي أو معضلة أخلاقية:

حيث أن الأخلاقيات الشخصية للفرد أو الضمير ـ الذي يجب تنميته ـ ومدى حساسية الفرد تجاه الآخرين هي التي تحكم تحديد المواقف والقضايا الأخلاقية. حيث

أن حساسية الفرد وحذره من آثار تصرفاته وقراراته ـ الضرر أو النفع المحتمل ـ على الأفراد أو الجماعات هي الخطوة الأولى نحو حل المشاكل الأخلاقية.

٢ ـ البحث عن حل أخلاقي عن طريق تحديد العناصر الأساسية للموقف:

وفي هذا السياق يلزم البحث عن إجابات للأسئلة التالية:

أ ـ ماهي الأطراف التي يمكن أن يصيبها الضرر أو النفع؟

ب ـ ماهي الأطراف التي سيتم الاعتداء على حقوقها؟

جـ ـ ماهي المصالح الخاصة المتناقضة؟

د ـ ماهي المسئوليات والإلتزامات الملقاة على عاتقي؟

إن هذه الخطوة تتضمن تحديد وإستيعاب الحقائق.

٣ ـ تحديد البدائل وبيان الوزن النسبي لأثر كل بديل على الأطراف المختلفة:

في المحاسبة المالية ـ على سبيل المثال ـ يتم تحديد الطرق البديلة المتاحة لقياس الصفقة أو الحدث والتقرير عنها، وتحديد أثر كل بديل على الأطراف المختلفة ومدى الضرر أو النفع الواقع على كل منها.

٤ ـ إختيار أفضل بديل أخلاقي بعد مراعاة كل الظروف والنتائج:

فبعض القضايا الأخلاقية تتضمن أجابة واحدة صحيحة، ويكون المطلوب عمله في هذه الحالة هو تحديد هذه الإجابة الصحيحة، في حين تتضمن قضايا أخلاقية أخرى أكثر من إجابة صحيحة، ويتطلب هذا الأمر في هذه الحالة تقييم كل منها وإنتقاء أفضل البدائل الأخلاقية.

ومع ذلك فإن كل هذه الحساسية الأخلاقية والعملية المتكاملة للإختيار بين البدائل يمكن إفسادها بواسطة الضغوط التي قد تأخذ شكل ضغوط زمنية، ضغوط وظيفية، ضغوط من جانب العملاء، ضغوط شخصية، ضغوط الرؤساء . . . الخ. وعلى مدى هذا الكتاب سيتم التعرض للإعتبارت الأخلاقية لتنمية الحساسية لدى القاريء على نوعية المواقف التي يمكن أن يواجهها في أداء مسئولياته المهنية.

أسئلـــة :

١ ـ فرق بصورة عامة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية . ؟

٢ ـ فرق بين «القوائم المالية» و «التقرير المالي»؟

٣ ـ تعد المحاسبة نظاماً غير متغير ومستقل عن البيئة والمؤثرات الخارجية . . علق على هذه العبارة . ؟

٤ ـ أذكر بعض الظروف البيئية التي تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل المحاسبة المالية . ؟

٥ ـ لماذا يكون من الضروري قياس الأداء بصورة صحيحة وعادلة عندما تكون الموارد الانتاجية مملوكة ملكية خاصة . ؟

٦ ـ أذكر بعض الأمثلة عن كيفية تأثير المعلومات المالية على بيئتها . ؟

٧ ـ ماهي الأهداف الأساسية للتقرير المالي . ؟

٨ ـ ماهي قيمة وجود هيكل نظري يحكم المحاسبة والتقرير المالي . ؟

٩ ـ ماهو وجه القصور المحتمل في «القوائم المالية ذات الغرض العام»؟

١٠ ـ ماهي التطورات والأحداث التي وقعت بين عامي ١٩٠٠ ، ١٩٣٠ والتي ساعدت على إحداث تغييرات في النظرية أو الممارسة المحاسبية؟ .

١١ ـ ماذ تعلم عن «لجنة إجراءات المراجعة» وماذا كانت إنجازاتها وجوانب قصورها؟ .

١٢ ـ ماهو غرض إنشاء AICPA لمجلس مبادىء المحاسبة APB سنة ١٩٥٩؟ .

١٣ ـ فرق بين «نشرات الأبحاث المحاسبية» ARB ، «دراسات الأبحاث المحاسبية» ARS ، آراء مجلس مبادىء المحاسبة APB opinions ، قوائم مجلس معايير المحاسبة المالية . ؟

١٤ ـ إذا أقدمت على شرح أو تعريف «المبادىء أو المعايير المتعارف عليها في المحاسبة» إلى شخص غير محاسب، فما هي الخصائص الأساسية التي ستذكرها في الشرح؟ .

١٥ ـ إلى أي مدى كان الشعور بأن القوائم الصادرة عن FASB سيكون لها ثقل أكبر من الآراء التي كانت تصدر عن APB ؟ .

١٦ ـ ماهي علاقة مذكرات المناقشة، المذكرات المبدئية التي يصدرها FASB بقوائم المعايير التي يصدرها؟ .

١٧ ـ فرق بين «قوائم معايير المحاسبة المالية» و «قوائم مفاهيم المحاسبة المالية» التي يصدرها FASB ؟ .

١٨ ـ ماذا تعرف عن المادة ٢٠٣ من دستور الأداء المهني وماهي علاقتها بعملية وضع المعايير؟.

١٩ ـ رتب البنود الثلاثة التالية من أكثرها إلزاماً إلى أقلها إلزاماً: ـ نشرات FASB الفنية، نشرات الممارسة الصادرة عن AICPA ، معايير FASB ؟.

٢٠ ـ أشار رئيس FASB في إحدى المرات إلى أنه «يمكن الإقلال من عدد المعايير الصادرة إذا:

(١) ركز معدوا القوائم المالية بصورة أقل على عوائد الأسهم ربع السنوية والمنافع الضريبية وأكثر على جودة التقارير الصادرة عنهم؟.

(٢) قل إعتماد المحاسبين والمحامين على القواعد والقوانين وزاد إعتمادهم على الحكم والأداء المهني. . . وضح هذه العبارة.

٢١ ـ ماهو الغرض من النشرات الفنية التي يصدرها FASB ؟ وماهو الفرق بينها وبين التفسيرات التي يصدرها؟.

٢٢ ـ وضح دور مجموعات عمل القضايا المستجدة في وضع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها؟.

٢٣ ـ ماهو الغرض من مجلس معايير المحاسبة الحكومية؟.

٢٤ ـ إلى أي مدى تهتم لجنة البورصات والأوراق المالية SEC بالمبادىء والمعايير المحاسبية وتساندها؟.

٢٥ ـ ماهي اللجنة التنفيذية للمعايير المحاسبية AcSEC وماهي العلاقة بينها وبين FASB ؟ ناقش في إجابتك التناقض الظاهري بينها وبين FASB

٢٦ ـ ماهي مصادر الضغط التي تؤثر على وضع المبادىء والمعايير المحاسبية؟.

٢٧ ـ أشار بعض الأفراد إلى ضرورة مراعاة FASB للآثار الإقتصادية لنشراته. فما هو المقصود بالآثار الإقتصادية؟ وماهي المخاطر الكامنة في أن تلعب العوامل السياسية دوراً هاماً في وضع معايير التقرير المالي؟.

٢٨ ـ أذكر بعض الأسباب المحتملة لضرورة عدم قيام أية منظمة أخرى ـ مثل GASB ـ بإصدار معايير للتقرير المالي».

٢٩ ـ إذا ما أُعطيت سلطة كاملة، ماهو تصورك لكيفية وضع المبادىء أو المعايير المحاسبية والإلزام بها؟.

٣٠ ـ أشار أحد الكتاب أخيراً إلى أن ٤ , ٩٩٪ من الشركات تقوم بإعداد قوائمها المالية بما يتفق مع GAAP ، فلماذا كان هذا الإهتمام بحالات الغش في التقرير المالي؟.

٣١ ـ ماهي «فجوة التوقع»؟ وماذا تقوم به المهنة لمحاولة سد هذه الفجوة؟ .
٣٢ ـ تستخدم العديد من الدول الأجنبية معايير للتقرير المالي تختلف عن تلك المستخدمة في الولايات المتحدة أذكر بعض الأسباب الرئيسية لإختلاف معايير التقرير المالي فيما بين الدول؟ .
٣٣ ـ ماهي التحديات التي تواجه عمل المحاسبين الماليين في إتخاذ قرارات أخلاقية؟ ألا يعد الالمام الفني بالمبادىء المحاسبية المتعارف عليها كافياً لممارسة المحاسبة المالية ؟ .
٣٤ ـ ماهي الخطوات الرئيسية التي يمكن للفرد أن يتبعها في عملية التمييز الأدبي وإتخاذ القرار الأخلاقي . ؟

حـــالات :

١ ـ أتم Mark أخيراً سنته الأولى في دراسة المحاسبة ، وقد أشار مشرفه للفصل الدراسي الثاني إلى أن التركيز الأساسي سوف ينصب على مجال المحاسبة المالية .

المطلـــوب :

أ ـ التفرقة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية .
ب ـ تتضمن المحاسبة المالية إعداد القوائم المالية ، فما هي القوائم المالية التي يتم تقديمها عادة؟ .
جـ ـ ماهو الفرق بين المحاسبة المالية والتقرير المالي؟ .

٢ ـ لقد كان لدى الاتحاد السوفيتي السابق أربعة وحدات نقدية مستقلة كل منها تحمل إسم «روبل» ، الأولى يطلق عليها «روبل المحاسبة» ويستخدم لأغراض إعداد موازنة الدولة . والثانية ويطلق عليها «الروبل الورقي» ويستخدم في سداد الأجور وفي كل الصفقات مثل المبيعات في المتاجر العامة ، أما الثالث ويسمى «روبل الكوميكون» وكان يستخدم في المحاسبة عن الصفقات التي تتم مع دول الكوميكون بالكتلة الشرقية ، في حين يستخدم الرابع ويطلق عليه «الروبل الذهبي» في صفقات التجارة الخارجية التي تتم بالعملة الصعبة . ولكن المثير للدهشة في موقف هذه العملة هو أن هذه الأنواع الأربعة من الروبل غير قابلة للتحويل ، ومع ذلك يتم إضافة هذه الأنواع الأربعة من الروبلات إلى بعضها البعض في القوائم المالية للوصول إلى مجموع من الروبلات غير محدد المعني .

المطلـــوب :

أ ـ وضح كيفية تأثير مثل هذه البيئة على المحاسبة.

ب ـ كيف تؤثر البيئة في الولايات المتحدة على ممارسات المحاسبة والتقرير المالي بها؟.

٣ ـ ربما لا يمر يوم دون ظهور مقالة تتناول الأزمات التي أثرت على المؤسسات المالية في الولايات المتحدة. وقد قُدر ما إنتهت إليه تكاليف أزمة شركات الإدخار والقروض S&L بما يزيد عن ٥٠٠ بليون دولار (بمعدل ٢٠٠٠ دولار لكل رجل، أمرأة، طفل في الولايات المتحدة). وقد أشار البعض إلى أنه إذا كانت هذه الشركات ملتزمة بالتقرير عن إستثماراتها على أساس القيمة السوقية بدلاً من التكلفة، فقد كان يمكن التقرير عن جزء كبير من هذه الخسائر مبكراً مما كان يمكن أن يمثل إشارة للمنظمين بإغلاق هذه الشركات ومن ثم تدنية الخسائر التي تحملها دافعوا الضرائب الأمريكيون.

المطلـــوب: توضيح كيف يمكن أن تؤثر الأرقام المحاسبية المقرر عنها على إدراك وتصرفات الأفراد، مع ذكر مثالين.

٤ ـ يقرر البعض أن وجود عدة منظمات لوضع المبادىء المحاسبية يمثل إضاعة للوقت وعدم كفاءة، وأنه بدلاً من الإلزم بمعايير محاسبية معينة يمكن أن تقوم كل شركة بالإفصاح عن نوعية المعلومات التي ترى أنها ضرورية، وإذا أراد مستثمر معين معلومات إضافية يمكنه الإتصال بالشركة وتلقي المعلومات الإضافية المطلوبة بعد سداد المقابل . . . . المطلوب:

التعقيب على مدى صحة وجهة النظر السابقة.

٥ ـ يعد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA أحد الجماعات الأساسية الداخلة في عملية وضع المعايير، وفي البداية كان هو المنظمة الأساسية لوضع المبادى المحاسبية في الولايات المتحدة. ولكنه نقل أغلب سلطاته فيما بعد إلى FASB . . . المطلوب:

أ ـ تحديد لجنتي AICPA اللتان قامتا بوضع المبادىء المحاسبية قبل إنشاء FASB .

ب ـ تحديد أسباب فشل هاتين المنظمتين، مع بيان الخطوات التي إتخذها FASB لتجنب هذا الفشل.

جـ ـ ماهو دور AICPA حالياً في بيئة وضع المعايير؟.

٦ ـ جاء في إحدى الإصدارات الصحفية التي تعلن عن تعيين أمناء جدد لمؤسسة المحاسبة المالية FAF أن مجلس معايير المحاسبة المالية [الذي يقوم هؤلاء الأمناء بتعيين أعضاءه]. . . سوف يمثل السلطة القائمة بوضع المبادىء المحاسبية التي تقوم الشركات بالتقرير إلى المساهمين والأطراف الأخرى بناءً عليها» . .

المطلـوب:

أ ـ تحديد الهيئة التي تمول FASB والعملية التي يستخدمها FASB في الوصول إلى القرارات وإصدار المعايير المحاسبية .

ب ـ الإشارة إلى الأنواع الرئيسية من النشرات التي يصدرها FASB والغرض من كل منها .

٧ ـ أشارت إحدى المقالات الحديثة إلى أن «عملية وضع المعايير في الولايات المتحدة يبلغ عمرها الآن ٥٠ عاماً، وهي تمثل عملية فريدة في مجتمعنا وقد أعترتها عدة تغييرات على مدى هذه السنوات، حيث يتم وضع المعايير بواسطة جهة تابعة للقطاع الخاص ليست لها في ذاتها أي سلطة ملزمة كما أنها غير تابعة لأية منظمة مهنية أو إتحاد تجاري، كما أن الجهة الحكومية المشرفة على أعماله تمثل صديقاً للمجلس أكثر من كونها منافسا أو خصما له» . المطلوب:

تحديد الجهة الحكومية التي تشرف على أعمال FASB والإشارة إلى دورها في عملية وضع المعايير.

٨ ـ عند إتمام مراجعة شركة Broke تساءل رئيسها حول معنى عبارة «طبقا للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها» الواردة ضمن تقرير مراجعة القوائم المالية . حيث إعتقد الرئيس أن معنى هذه العبارة لابد أنه يتضمن شيئا ما إضافي ومختلف عما إعتاد عليه في كلمة «مبادىء» . . . .

المطلـوب :

أ ـ توضيح معنى مصطلح «المبادىء المحاسبية» كما هو مستخدم في تقرير المراجعة . (لاتتضمن إجابة هذا الجزء مغزي كلمة المقبولة قبولا عام» .

ب ـ يرغب الرئيس في التعرف على كيفية تحديد ما إذا كان مبدأ محاسبي معين يحظى بقبول عام أم لا . ناقش مصادر الإثبات التي يمكن إستخدامها في تحديد ما إذا كان مبدأ محاسبي معين يحظى بتأييد رسمي ظاهر أو لا .

٩ ـ ذكر بعض المحاسبين أن هناك بعض العوامل السياسية في عملية وضع وقبول المبادى المحاسبية المتعارف عليها [أو المعايير المحاسبية]، وقد إستخدم البعض مصطلح «التسييس» Politicization على نطاق ضيق ليعني أثر الجهات الحكومية ـ مثل لجنة بورصات الأوراق المالية SEC ـ على وضع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها، في حين إستخدمه آخرون على نطاق أوسع ليعني عمليات التسوية compromising التي تقوم بها الجهات المسئولة عن وضع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها بسبب الضغوط التي تمارسها جماعات المصالح الخاصة.

المطلوب :

أ ـ لقد أنشئت لجنة إجراءات المحاسبة CAP في منتصف الثلاثينات وإستمرت حتى سنة ١٩٥٩ حينما تم تكوين مجلس مبادىء المحاسبة APB . وفي سنة ١٩٧٣م تم تكوين مجلس معايير المحاسبة المالية ليحل محل APB . هل أسباب إنشاء هذه المنظمات، أساليب عملها أثناء وجودها، والأسباب التي أدت لإختفاء APB & CAP تشير إلى تزايد عملية التسييس [بالمعنى الواسع للمصطلح] في وضع المعايير المحاسبية؟ فصل إجابتك بالإشارة إلى أسلوب عمل كل من FASB & APB & CAP مع ذكر تطورات معينة تؤيد إجابتك.

ب ـ ماهي الحجج التي يمكن رفعها لتأييد «تسييس» عملية وضع المعايير المحاسبية؟

جـ ـ ماهي الحجج التي يمكن رفعها لرفض «تسييس» عملية وضع المعايير المحاسبية؟.

١٠ ـ فيما يلي ثلاثة نماذج لوضع معايير المحاسبة المالية :ـ

(١) المدخل السياسي الخالص الذي يتم فيه تقنين المعايير المحاسبية عن طريق التشريعات القانونية.

(٢) المدخل المهني أو الخاص حيث يتم وضع معايير المحاسبة المالية. والإلزم بها عن طريق جهة مهنية خاصة فقط.

(٣) المدخل الذي يمزج بين الخاص والعام، حيث يتم فيه وضع المعايير المحاسبية بصفة أساسية عن طريق جهة مهنية خاصة ويتم الإلزام بالمعايير التي تصدرها عن طريق الجهات الحكومية. . . المطلوب :

أ ـ ماهو أفضل هذه النماذج الثلاثة لوصف عملية وضع المعايير في الولايات المتحدة؟ مع التعليق على إجابتك؟.

ب ـ لماذا تهتم الشركات، المحللون الماليون، إتحادات العمال، الإتحادات التجارية والصناعية وغيرها من الجهات بشكل ظاهر بعملية وضع المعايير؟

جـ ـ أذكر مثالاً على جهة أخرى بخلاف FASB تحاول وضع معايير محاسبية، وماهو السبب في تصورك لرغبة جهة أخرى في وضع معاييرها الخاصة؟.

١١ ـ فيما يلي قائمة ببعض المسميات المحاسبية الشائعة، حدد المصطلح الذي يشير إليه كل منها مع تقديم نبذة مختصرة عن كل منها:

١ ـ FEI	٢ ـ IMA	٣ ـ AICPA	٤ ـ CAP
٥ ـ ARB	٦ ـ APB	٧ ـ FAF	٨ ـ FASAC
٩ ـ FRR	١٠ ـ IRS	١١ ـ SOP	١٢ ـ CASB
١٣ ـ GAAP	١٤ ـ CPA	١٥ ـ FASB	١٦ ـ GASB
١٧ ـ SEC	١٨ ـ AAA		

١٢ ـ فيما يلي بعض المنظمات المحاسبية وأنواع النشرات الصادرة عنها، المطلوب ربط كل نشرة بالمنظمة المصدرة لها مع ملاحظة أن بعضها يقوم بإصدار أكثر من نشرة، مع وضع علامة * أمام النشرة التي لا توجد منظمة مناسبة لها.

المنظمة	النشرة
١ ـ مجلس معايير محاسبة التكاليف	أ ـ آراء
٢ ـ لجنة إجراءات المحاسبة	ب ـ دعوات للتعليق
٣ ـ مجلس معايير المحاسبة المالية	جـ ـ نشرات ممارسة
٤ ـ لجنة بورصات الأوراق المالية	د ـ نشرات أبحاث محاسبية
٥ ـ اللجنة التنفيذية للمعايير المحاسبية	هـ ـ إصدارات تقرير مالي
٦ ـ مجلس مبادىء المحاسبة	و ـ معايير محاسبة مالية
	ى ـ قوائم موقف
	ر ـ نشرات فنية

١٣ ـ لقد قامت جهات وضع المعايير بإصدار عدد من النشرات الملزمة على مدى الخمسين عاما الأخيرة، وهناك قائمة بهذه النشرات على اليمين مع شرح لها على اليسار، والمطلوب الربط بين كل نشرة والشرح الخاص بها:

ـ نشرة فنية	أ ـ النشرات الرسمية لمجلس مبادىء المحاسبة APB

- تفسيرات FASB
- قائمة معايير محاسبة مالية
- قوائم EITF
- آراء
- قوائم مفاهيم المحاسبة المالية

ب - تضع المفاهيم والأهداف الأساسية التي سوف تستخدم في وضع المعايير في المستقبل
جـ - نشرة FASB الأساسية التي تقوم بوضع GAAP
د - تقدم توجيهات إضافية حول تطبيق معايير وتفسيرات FASB
هـ - تقدم توجيهات حول كيفية المحاسبة عن المعاملات المالية غير المعتادة التي يُحتمل أن تخلق تنوعاً في ممارسات التقرير المالي
و - تمثل إستكمال أو تعديل لمعايير موجودة.

١٤ - فيما بعض التعليقات التي وردت في عدد من المقالات المنشورة في الصحافة المالية حول بعض القضايا المحاسبية، المطلوب الإجابة عن السؤال المرتبط بكل تعليق.

(١) «في أول عمل رسمي له منذ بداية نشاطه، قام GASB بإعتماد نشرته رقم ١ بإجماع آراء أعضاءه» فما هو GASB وما الدور الذي يلعبه في عملية وضع المعايير؟

(٢) يريد بعض الأفراد أن يتعامل FASB مع القضايا المحاسبية المستجدة بشكل أكثر سرعة ولكن الحلول السريعة لهذه القضايا تأتي على حساب بعض المراحل التفصيلية في دورة العمل التي يفرضها FASB على نفسه، وإذا قام FASB بتخفيض هذه الاجراءات فإنه بذلك يخاطر بخفض درجة القبول العام للقواعد التي تضعها جهة وضع المعايير غير الحكومية. فما هي دورة العمل due process التي يتبعها FASB وكيف تحاول المهنة التعامل مع مشكلة تقديم التوجيهات في الوقت المناسب؟

(٣) قام FASB أخيراً بإصدار نشرة يذكر فيها أن أحد المفاهيم الأساسية التي سوف يتبعها في وضع المعايير هوالنظر بعناية في آراء جمهوره عند وضع المعايير، فمن هم جمهور FASB الأساسي وماهو الدور الذي يلعبونه في عملية وضع المعايير؟

(٤) «أوضحت لجنة بورصات الأوراق المالية في تقرير قدمته للكونجرس حول مهنة المحاسبة أن المهنة قد قطعت شوطا طويلاً في تنظيمها لنفسها»، فما هي بعض الخطوات الهامة التي إتخذتها المهنة لتنظيم نفسها؟

١٥ - عندما يصدر FASB معايير جديدة، يبدأ تنفيذها عادة بعد إصدارها بسنة كاملة مع التشجيع على التنفيذ المبكر لها. ويناقش المدير مع أحد نوابه مدى الحاجة للتطبيق المبكر لمعيار معين سوف يؤدي تطبيقه لعرض المركز المالي للشركة ونتائج عملياتها بشكل أكثر عدالة، وعندما ذكر نائب المدير أن التطبيق المبكر للمعيار

سوف يؤثر عكسيا على صافي الدخل المقرر عنه في هذا العام. قرر المدير تأجيل تطبيق المعيار حتى يصبح إلزامياً. المطلـــوب:

أ ـ ما هي القضية الأخلاقية التي يتضمنها هذا الموقف، إن وجدت؟

ب ـ هل نائب المدير يتصرف بشكل غير صحيح أو غير أخلاقي؟

جـ ـ ما الذي كان سيجنيه المدير بتبني التطبيق المبكر للمعيار؟

د ـ من هو الطرف المتأثر بقرار تأجيل تطبيق المعيار؟

مشكلـة تقرير مـالي:

السيد John هو محاسب جديد غير راض عن التعقيدات التي تتضمنها عملية وضع المعايير المحاسبية، وبصفة خاصة عن تعدد الجهات التي تقوم بإصدار معايير تقرير مالي من نوع معـين أو آخر، وكذلك إختلاف مستوى التأييد الرسمي الذي تحظى به هذه المعـايير. ولـذلـك قرر ضرورة قيامـة بعملية مراجعة البيئة التي يتم فيها وضع المعايير المحاسبية ربما أدى ذلك إلى زيادة فهمه لمهنة المحاسبة.

وقـد تذكـر السيد John أنه أثناء دراسته المحاسبية كان هناك فصل أو إثنان في بيئة المحاسبة المالية ووضع المعايير المحاسبية. ومع ذلك فقد تذكر أن أستاذه لم يركز كثيراً على هذين الفصلين... المطلـــوب:

أ ـ مساعدة السيد John عن طريق تحديد المنظمات الأساسية المشتركة في عملية وضع المعايير المحاسبية.

ب ـ كيف تعتبر المحاسبة جزءاً من البيئة التي يشير إليها السيد John بمعنى ما هي العوامل البيئية المؤثرة على المحاسبة وكيف تؤثر المحاسبة على بيئتها؟

جـ ـ يتساءل السيد John عن التأييد الرسمي، هل يمكنك مساعدته بتوضيح المقصود بالتأييد الرسمي؟

د ـ قدم للسيد John نبذة تاريخة عن تطور عملية وضع المعايير المحاسبية، حتى يرى أنه ليس الشخص الوحيد الذي يشعر بعدم الرضا عنها.

هـ ـ ما هي السلطة التي تلزم بالإتفاق مع GAAP والتي كانت موجودة على مدار فترة وضع المعايير المحاسبية؟

الفصل الثاني

الاطار النظري للمحاسبة المالية

CONCEPTUAL FRAMEWORK UNDERLYING FINANCIAL ACCOUNTING

- الأهداف التعليمية
- طبيعة الإطار النظري
- وضع إطار نظري
- المستوى الأول: الأهداف الأساسية
- المستوى الثاني: مفاهيم أساسية
- المستوى الثالث: مفاهيم الاعتراف والقياس
- الأسئلة
- الحالات

الفصل الثاني

الاطار النظري للمحاسبة المالية

CONCEPTUAL FRAMEWORK UNDERLYING FINANCIAL SCCOUNTING

الأهداف التعليمية:

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادرا على :-

١ - وصف فائدة الإطار النظري.
٢ - وصف جهود FASB في بناء إطار نظري .
٣ - فهم أهداف عملية التقرير المالي .
٤ - تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .
٥ - تحديد العناصر الأساسية للقوائم المالية .
٦ - وصف الفروض الأساسية للمحاسبة .
٧ - إيضاح تطبيق المبادىء الأساسية للمحاسبة .
٨ - وصف أثر بعض المحددات على عملية التقرير عن المعلومات المحاسبية .

في سنة ١٩٣٠ قررت أربعة شركات أمريكية كبرى (بما في ذلك جنرال الكتريك) عن ملاحظة واحدة على قوائمها المالية فقط ، وفي بداية التسعينات أشارت دراسة إستقصائية على ٢٥ من أكبر الشركات الأمريكية إلى أن قوائمها المالية تتضمن في المتوسط ١٧ صفحة من الملاحظات . فما هو سبب هذا التغير؟ فخلال هذه السنوات الستين شهدنا تشابك الاقتصاديات العالمية والتطور الهائل في التقنية وتأثير المنافسة (الداخلية والخارجية) ، وإدخال أدوات مالية جديدة أكثر تعقيداً وظهور جهات لوضع المعايير مثل FASB وهو ما يتطلب إدخال تغييرات وتحسينات في نوعية المعلومات المالية المقدمة . فمع زيادة التغيرات الاقتصادية والمالية ، تزداد الحاجة إلى معلومات ملائمة يمكن الإعتماد عليها .

ولتقديم المعلومات المالية المطلوبة، قام المحاسبون بوضع إطار نظري Conceptual Framework للمحاسبة والتقرير المالي وقد تطلب هذا الإطار ـ الذي إستند إلى أهداف عملية التقرير المالي التي حددها FASB (والتي سبق ذكرها بالفصل الأول) ـ الكثير من الوقت والخبرة المهنية والتكلفة، ويعتقد الكثيرون أن إسهام مجلس معايير المحاسبة المالية FASB ـ وإستمراره في الوجود ـ يكمن في الإستناد إلى هذا الإطار النظري.

طبيعة الإطار النظري
NATURE OF A CONCEPTUAL FRAMEWORK

يتشابة الإطار النظري مع «الدستور»، فهو يمثلا نظاماً متكاملاً من الأهداف والأسس المترابطة التي يمكن أن تؤدي إلى معايير محاسبية متسقة consistent ، والتي تساعد على وصف طبيعة ووظيفة ومحددات المحاسبة المالية والقوائم المالية.

فلماذا يلزم وجود إطار نظري؟ إن وجود الإطار النظري ضروري للأسباب التالية:

أولا : حتى تكون المعايير المحاسبية مفيدة، يجب أن تستند في وضعها إلى هيكل ثابت من المفاهيم والأهداف، فوضع إطار نظري دقيق للمفاهيم والأهداف سوف يمكن FASB من إصدار معايير أكثر نفعاً وإتساقاً في المستقبل. فطالما أنه يتم بناء المعايير والقواعد المحاسبية على نفس الأساس فإنها ستكون متسقة مع بعضها البعض، وسوف يساعد هذا الإطار على زيادة فهم المستخدمين للقوائم المالية وثقتهم في عملية التقرير المالي كما سيؤدي لزيادة إمكانية المقارنة بين القوائم المالية للشركات.

ثانيا : أنه يمكن من حل المشاكل المستجدة بصورة أكثر سرعة بمجرد الرجوع إلى هذا الإطار النظري الثابت. ومن أمثلة المشاكل المستجدة أدوات المديونية الجديدة التي قامت الشركات باصدارها في بداية الثمانينيات كإستجابة لإرتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم مثل «السندات العقارية المشاركة في الملكية» shared appreciation Martgagls [وهي ديون يحصل المقرض فيها على حصة في الملكية]، «السندات ذات العائد الصغرى» zero coupon bonds [وهي سندات يتم إصدارها بخصم إصدار كبير وبدون معدل فائدة محدد]، «السندات المردودة بسلع» commadty-Bached Bonds [وهي السندات التي يمكن ردها في شكل سلع] ومن الأمثلة على ذلك قيام شركة مناجم Sunsline [وهي شركة للتنجيم عن الفضة] بيع إصدارين من السندات التي يمكن ردها إما مقابل ١٠٠٠ دولار نقداً أو ٥٠ أوقية من الفضة أيهما أكبر قيمة في تاريخ الاستحقاق، وذلك بسعر فائدة منخفض قدره ٨,٥٪ وكان تاريخ إستحقاق كلا

الإصـــدارين سنـــة ١٩٩٥. فما هي القيمـة التي تقـوم الشركـة ومشـترو السنـدات بإستخدامها في تسجيل هذه السندات؟ وما هو مقدار علاوة أو خصم الإصدار على ذه السنـوات وكيف يجب إستهـلاكـه؟ وذلك في حالة رد هذه السندات في شكل فضة؟ [خاصة وأن قيمة الفضة في المستقبل غير سيمعلومة الآن].

إنه من الصعب ـ إن لم يكن من المستحيل ـ أن يقوم FASB بوصف المعالجة المحاسبية السليمة والسريعة لمثل هذه الحالات. ومع ذلك فإن المحاسبين الممارسين يواجهون مثل هذه المشاكل بصورة دورية ومستمرة وعليهم أن يقوموا بحلها وهناك أمل في أن يتمكن الممارسون عن طريق الحكم الشخصي الجيد والاستعانة بإطار نظري متعارف عليه على نطاق واسع من إستبعاد بدائل معينة للمعالجة والتركيز على معالجة منطقية مقبولة.

وضع إطار نظري DEVELOPMENT OF A CONCEPTUAL FRAMEWORK

رغم أن هناك العديد من المنظمات واللجان والأفراد ممن قاموا بوضع ونشر إطار نظري خاص بكل منهم، فإنه لا يوجد إطار وحيد متعارف عليه على نطاق واسع يعتمد عليه في المـمارسـة. وربـما كانت أكثر هذه المحاولات نجاحاً قائمة مجلس مبادىء المحاسبة رقم ٤ بعنوان «المفاهيم الأساسية والمبادىء المحاسبية التي تشكل أساس القوائم المالية لمنشآت الأعمال» والتي قامت بوصف الممارسة الحالية ولكنها لم تقم بتوصيف ما يجب أن تكون عليه الممارسة. وإعترافاً من FASB بالحاجة لوجود إطار نظري متعارف عليه، فقد قام سنـة ١٩٧٦ بإصـدار مذكـرة منـاقشـة من ثلاث أجـزاء بعنوان «الإطار النظري للمحـاسبـة المـالية والتقرير المالي: عناصر القوائم المالية وقياسها»، حيث قامت هذه المـذكـرة بتحـديد القضايا الأساسية التي يجب تناولها عند وضع الإطار النظري الذي سيمثل أساس وضع المعايير المحاسبية وحل جوانب الخلاف في عمليةالتقرير المالي ومنذ إصـدار هذه المـذكرة قام FASB بإصدار خمسة قوائم بمفاهيم المحاسبة المالية المرتبطة بالتقرير المالي لمنشآت الأعمال وهي:

١ ـ القـائمـة رقم ١ [SFAC No.1] بعنوان «أهداف التقرير المالي لمنشآت الأعمال» والتي تعرض أهداف المحاسبة والغرض منها.

٢ ـ القـــائمـــة رقم ٢ [SFAC No.2] بعنـــوان «الخصـائص النـوعية للمعلومـات المحاسبية»، والتي تتعرض للخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة

٣ ـ القـائمـة رقم ٣ [SFAC No.3] بعنوان «عناصر القوائم المالية لمنشآت الأعمال»

والتي تقدم تعريفات للبنود التي تتضمنها القوائم المالية مثل الأصول، الإلتزامات، الإيرادات، المصروفات.

٤ - القائمة رقم ٥ [SFAC No.4] بعنوان «الإعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال» والتي قامت بوضع أربعة معايير أساسية للإعتراف والقياس وبعض الإرشادات حول نوعية المعلومات التي يلزم أن تتضمنها القوائم المالية ومتى يتم ذلك.

٥ - القائمة رقم ٦ [SFAC No.6] بعنوان «عناصر القوائم المالية» والتي حلت محل القائمة رقم ٣ السابقة حيث قامت بتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل المنظمات غير الهادفة للربح*

ويقدم الشكل [٢-١] عرضاً للإطار النظري، حيث يختص المستوى الأول بتحديد أهداف المحاسبة والتي تمثل حجر الزاوية في الإطار النظري، في حين يعرض المستوى الثاني الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة والتعريفات الخاصة بعناصر القوائم المالية [الأصول، والإلتزامات.. الخ]. ويوضح المستوى الثالث والأخير مفاهيم الاعتراف والقياس، التي يستخدمها المحاسبون عند وضع وتطبيق المعايير المحاسبية، والتي تتضمن إستخدام الإفتراضات والمبادىء والمحددات التي تصف بيئة التقرير المالي الحالية.

المستوى الأول: الأهداف الأساسية FIRST LEVEL: BASIC OBJECTIVES

كما ذكرنا في الفصل الأول: فإن عملية التقرير المالي تهدف لتوفير معلومات:

١ - تكون مفيدة لمن يتخذون قرارات الاستثمار والإئتمان ومن يتفهمون الأنشطة التجارية والإقتصادية بشكل مناسب.

٢ - تكون مفيدة للمستثمرين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من المستخدمين في تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية المستقبلية

٣ - تتعلق بالموارد الاقتصادية والمطالبات على هذه الموارد والتغييرات في كل منهما.

وعلى ذلك، فإن الأهداف تبدأ بنظرة واسعة للمعلومات المفيدة لقرارات المستثمر والدائن، وعندئذ تضيق هذه النظرة لتقتصر على إهتمام المستثمرين والدائنين

* قام FASB أيضا بإصدار قائمة في مفاهيم المحاسبة المالية ترتبط بالمنظمات غير الهادفة للربح هي القائمة رقم ٤ بعنوان «أهداف التقرير المالي في المنظمات غير الهادفة للربح»

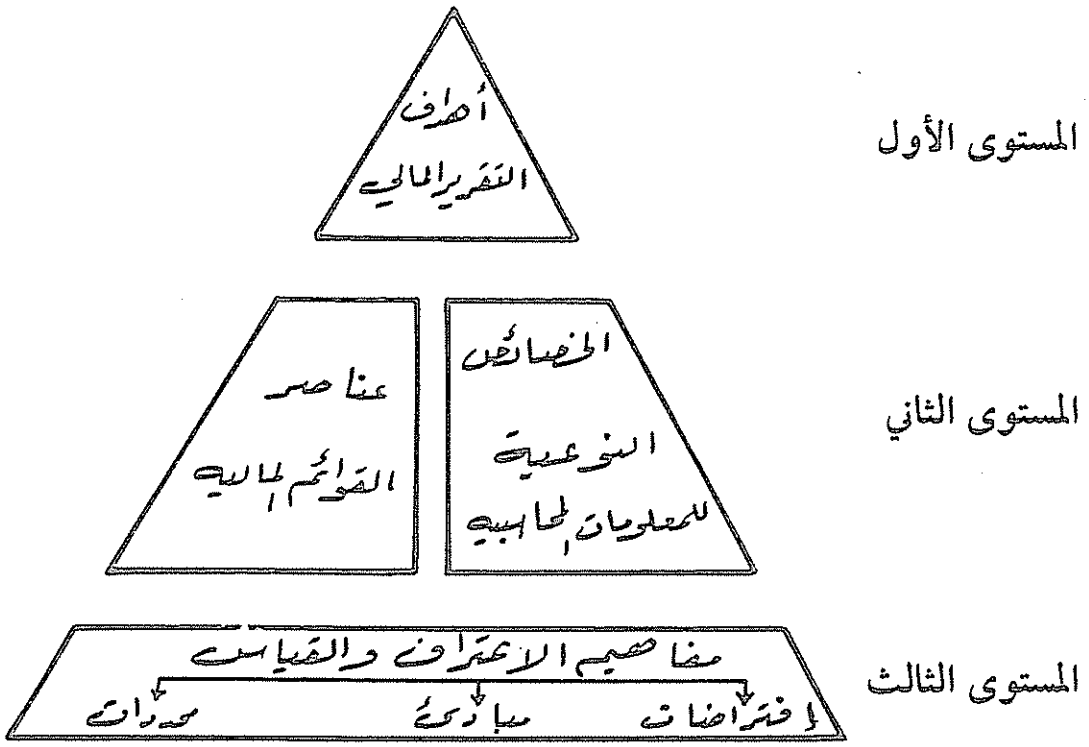

الشكل (٢-١): إطار نظري للتقرير المالي

بالمتحصلات النقدية المتوقعة من إستثماراتهم في أو قروضهم إلى منشآت الأعمال، وأخيراً تركز الأهداف على القوائم المالية التي توفر معلومات مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المحتملة لمنشآت الأعمال والتي تشكل أساس التدفقات النقدية للمستثمرين والدائنين.

وعند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية تعتمد مهنة المحاسبة على القوائم المالية ذات الغرض العام التي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة. وتستند هذه الأهداف على أن المستخدم يحتاج لقدر ملائم من المعرفة بجوانب الأعمال التجارية والمحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية. وتعد هذه النقطة هامة لأنها تعني أنه عند إعداد القوائم المالية يمكن للمحاسبين إفتراض وجود مستوى ملائم من الأهلية competence لدى المستخدم حيث أن لذلك أثر هام على طريقة ومدى التقرير عن المعلومات

المستوى الثاني: مفاهيم أساسية SECOND LEVEL: FUNDAMENTAL CONCEPTS

يختص المستوى الأول بأهداف المحاسبة والغرض منها، في حين يختص المستوى الثالث بمناقشة طرق تحقيق هذه الأهداف. وفيما بين هذين المستويين فإنه يلزم تقديم

بعض المفاهيم النظرية الأساسية التي توضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعناصر القوائم المالية، حيث تشكل هذه المفاهيم الأساسية حلقة الوصل بين سبب why [الأهداف] وكيفية How [الإعتراف والقياس] في المحاسبة.

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristics of Accounting Information

كيف يمكن أن نقرر ما إذا كانت المعلومات التي توفرها التقارير المالية يلزم أن تستند إلى التكلفة التاريخية أو إلى القيمة الجارية؟ وكيف يمكن أن نقرر ما إذا كانت الشركات المندمجة يلزم التقرير عنها بصورة مجمعة في تقرير واحد أم تعتبر شركات منفصلة لأغراض التقرير المالي ؟

لكي نختار الطريقة المحاسبية المقبولة ومقدار ونوع المعلومات التي يتم الافصاح عنها والصيغة التي يتم عرض المعلومات بها، فإنه يلزم دائماً تحديد البديل الذي يقدم أكثر المعلومات إفادة لأغراض إتخاذ القرار. وقد حدد FASB في قائمة المفاهيم رقم ٢ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تفرق بين المعلومات الأفضل [الأكثر إفادة] والمعلومات الأدنى [الأقل إفادة] لأغراض إتخاذ القرار. وعلاوة على ذلك، فقد وضع FASB عدة محددات [هي التكلفة/المنفعة، الأهمية النسبية] كجزء من الإطار النظري. ويمكن عرض هذه الخصائص بصورة متدرجة كما يوضحها الشكل (٢-٢).

متخذوا القرار والقابلية للفهم: Decision Makers and Understandability

يختلف متخذوا القرار بدرجة كبيرة في أنواع القرارات التي يتخذونها وأساليب إتخاذ القرارات التي يستخدمونها وفي المعلومات المتاحة لديهم أو التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر أخرى وفي قدرتهم على تشغيل هذه المعلومات. وحتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يلزم إيجاد حلقة ربط بين هؤلاء المستخدمين والقرارات التي يتخذونها، وتتمثل هذه الحلقة في القابلية للفهم understandability وهي إحدى خصائص المعلومات التي تسمح للمستخدمين الذين لديهم قدر معقول من الدراية المحاسبية بإدراك مغزي تلك المعلومات. فلتوضيح أهمية هذه الرابطة نفترض أن شركة IBM قد قامت بإصدار تقرير عن دخلها خلال ثلاثة شهور يوفر معلومات ملاءمة ويمكن الإعتماد عليها لأغراض إتخاذ القرار. ولكن لسوء الحظ، فإن هناك بعض المستخدمين

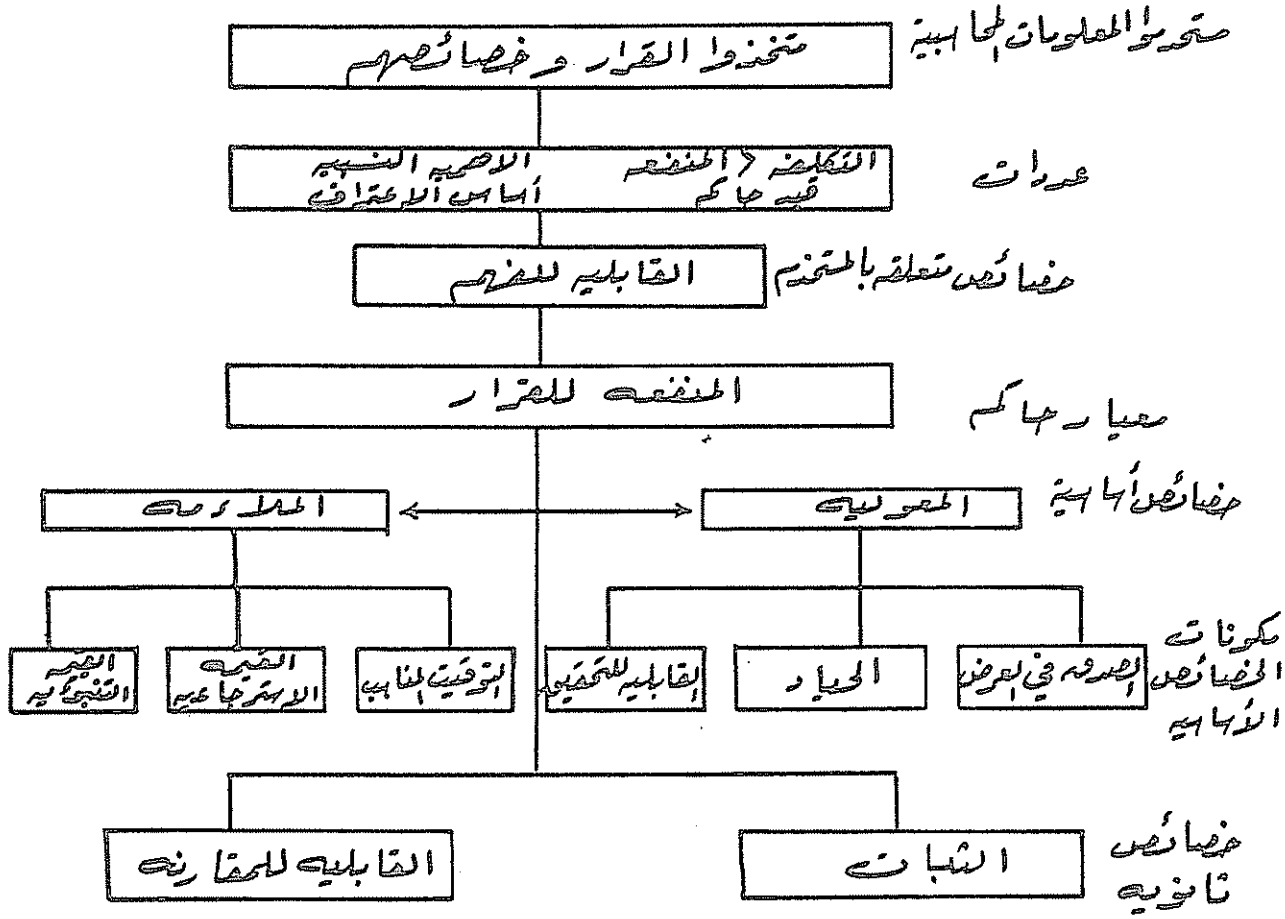

الشكل (٢-٢): خصائص المعلومات المحاسبية.

الـذين لا يفهمـون محتوي ومغزى هذا التقرير. وعلى ذلك، فرغم أن المعلومات التي يعرضها التقرير على درجة عالية من الملاءمة والمصداقية فإنها عديمة النفع للمستخدمين الذين لايفهمونها.

الخصائص الأساسية: الملائمة والمصداقية Primary Qualities: Relevance and Reliability

أشـار FASB إلى أن المـلائمة والمصداقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لإتخاذ القرار. فكما ورد في قائمة مفاهيم FASB رقم٢ فإن «الخـواص التي تفـرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملائمة والمصداقية. مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منهما».

الملاءمـة Relevance: لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار. فإذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة على القرار، فإنها تكون غير ملاءمة لهذا القرار. وتساعد المعلومات الملاءمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات عن ناتج الأحداث

السابقة والحالية والمستقبلية [القيمة التنبؤية للمعلومات] Predictive value وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة [القيمة الاسترجاعية للمعلومات] Feedback value. على سبيل المثال، عندما تقوم شركة IBM بإصدار تقرير مالي فترى interim ، فإن المعلومات التي يتضمنها تعتبر ملاءمة لأنها توفر أساس للتنبؤ بالدخل السنوي كما تقدم تغذية عكسية عن الأداء السابق. وعلى ذلك، فإنه لتكون المعلومات ملاءمة فإنها يجب أن تكون متاحة لمتخذي القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قراراتهم [التوقيت المناسب] Timeliness. فإذا تأخر تقرير شركة IBM عن نتائجها الفترية لمدة ستة شهور بعد نهاية هذه الفترة، فإن المعلومات ستكون أقل إفادة/الأغراض إتخاذ القرار. فلكي تكون المعلومات ملاءمة يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة إسترجاعية وأن يتم تقديمها في الوقت المناسب.

المصداقية: Reliability تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية بقدر خلوها من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة. وتمثل خاصية ضرورة لهؤلاء الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوي الفعلي للمعلومات. ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالمصداقية يجب أن تتوافر بها ثلاثة خصائص فرعية أساسية هي: القابلية للتحقق، الصدق في العرض، الحياد.

القابلية للتحقق: Verifiability ، يتحقق هذا المفهوم عندما تحدث درجة عالية من الإتفاق بين عدد من الأفراد القائمين بالقياس والذين يستخدمون نفس طريقة القياس وذلك كأن يصل عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص عدد من القوائم المالية، فإذا وصلت أطراف خارجية بإستخدام نفس طرق القياس إلى نتائج مختلفة، فإن القوائم المالية تكون غير قابلة للتحقق منها ولا يمكن للمراجعين إبداء الرأي فيها.

الصدق في العرض: Represntational Faithfulness : يعني هذا المفهوم ضرورة وجود مطابقة أو إتفاق بين الأرقام والأوصاف dsicriptions المحاسبية من ناحية والموارد والأحداث التي تتجه هذه الأرقام والأوصاف لعرضها من ناحية أخرى. بمعنى آخر هل تمثل الأرقام ماحدث بالفعل؟ فعندما تبين القوائم المالية لشركة مبيعات قدرها بليون دولار في حين أن المبيعات الفعلية ٨٠٠ مليون فقط، فإن هذه القوائم تكون غير صادقة في العرض.

الحيـــاد : neutrality يعني هذا المفهوم أنه لا يمكن إنتقاء المعلومات بشكل يتضمن تفضيل إحـدى الجـماعـات المستفيدة بها على الأخـرى، حيث أن المعلومات الحقيقية والصـادقة يجب أن تمثل محل الإهتمام الأول. على سبيل المثال، لا يمكن للمحاسبين السماح لشركة «يونيون كاربيد» بأن تخفي المعلومات المتعلقة بالقضايا العديدة المرفوعة عليها بسبب حادث تسرب الغـاز السام فـي مدينة «بهوبال» الهندية في مجرد ملاحظات مختصرة على القوائم المالية رغم أن مثل هذا الافصاح قد يكون شديد الضرر للشركة.

وقد تعرض مفهوم الحياد في عملية وضع المعايير المحاسبية لهجوم متزايد، حيث أعلن البعض أنـه لا يجب إصـدار المعايير إذا كانت ستؤدي لآثار إقتصادية غير مرغوبة على صناعة أو شركة معينة، ولكننا لا نوافق على هذا الرأي، فالمعايير يجب أن تكون خالية من التحيز وإلا لن يكون لدينا قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها، وبدون الثقة في القوائم المـالية لن يستخـدم الأفـراد المعلومـات التي تتضمنها. ويمكن تشبيه النقطة السابقة بمبـاريات الملاكمة والمصارعة فـي الولايات المتحدة، حيـث يقـوم العـديد مـن الأفراد بالمراهنة على مباريات للملاكمة حيث يُفترض أن نتائج مسابقاتها غير ثابتة، في حين لا يقـوم أي فرد بالمـراهنة على مباريات المصارعة لأن الجمهور يفترض أن نتائج مبارياتها محددة مسبقـاً وربـما متحيزة. فإذا كانت المعلومـات المحـاسبية متحيزة، فسوف يفقد الجمهور الثقة في المعلومات ويتوقف عن إستخدامها.

خصائص ثانوية: القابلية للمقارنة والثبات Secondary Qualities: Comparability and Consistency

تكون المعلومات الخاصة بمنشأة معينة أكثر إفادة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عـن منشـأة أخـرى (القابلية للمقارنة) وبمعلومات مماثلة عن نفس المنشـأة في فترات أخرى (الثبات)*.

القابلية للمقارنة: Comparability : تعتبر المعلومات التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنشآت المختلفة قابلة للمقارنة، حيث تمكن صفة القابلية للمقارنة المستخـدمـين من تحديد جوانب الإتفاق والإختلاف الأساسية في الظواهر الإقتصادية

* كما أشرنا في الفصل الأول، فإن بيئة المحاسبة في تغير مستمر بما يجعل من الصعب تحقيق خواص الثبات والقابلية للمقارنة، كما أن إستخدام طرق محاسبية مختلفة يعوق التحليل والقابلية للمقارنة.

طالما أنه لم يتم إخفاء هذه الجوانب بإستخدام طرق محاسبية غير متماثلة. على سبيل المثال، إذا قامت الشركة A بإعداد معلوماتها على أساس التكلفة التاريخية في حين تستخدم الشركة B التكلفة التاريخية المعدلة بالمستوى العام للأسعار، فسوف يكون من الصعب جدا المقارنة بين الشركتين لتقييم كل منهما. إن قرارات تخصيص الموارد تتضمن عمليات تقييم للبدائل، ولا يمكن إجراء تقييم دقيق للبدائل إلا إذا كانت هناك معلومات قابلة للمقارنة.

الثبات : Consistency عندما تطبق وحدة محاسبية نفس المعالجة المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى، فإنها تعتبر ثابتة في إستخدامها للمعايير المحاسبية، ولا يعني ذلك أن الشركات لا يمكنها التحول من طريقة محاسبية معينة لأخرى، حيث يمكن للشركات تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدمها وذلك في الحالات التي يثبت فيها أن الطريقة الجديدة تعد أفضل من القديمة. وفي هذه الحالة فإنه يلزم الإفصاح عن طبيعة وأثر هذا التغير المحاسبي ومبرر إجرائه وذلك في القوائم المالية الخاصة بالفترة التي حدث فيها التغير.

وعند حدوث تغير في المبادىء المحاسبية المستخدمة، يجب أن يشير إليه المراجع في فقرة توضيحية بتقرير المراجعة. حيث تقوم هذه الفقرة بتحديد طبيعة التغير وإرشاد القارىء إلى الملاحظة الواردة على القوائم المالية التي قامت بمناقشة هذا التغير بالتفصيل.

وبصفة عامة، فإن التقارير المحاسبية لأية سنة تكون مفيدة في ذاتها، ولكنها تكون أكثر إفادة إذا أمكن مقارنتها مع تقارير شركات أخرى ومع التقارير السابقة لنفس الشركة. على سبيل المثال، إذا كانت شركة IBM هي الشركة الوحيدة التي تقوم بإعداد تقارير فترية، فإن معلوماتها ستكون أقل فائدة لأن المستخدم لايمكنه ربطها بالتقارير الفترية لأية شركة أخرى، بمعنى أنه لا توجد قابلية للمقارنة، ونفس الشيء إذا تغيرت الطرق المحاسبية التي تستخدمها شركة IBM في إعداد تقاريرها الفترية من فترة لأخرى، فإن المعلومات ستكون أقل فائدة لأن المستخدم لا يمكنه ربطها بالتقارير الفترية السابقة؛ بمعنى إفتقاد خاصية الثبات.

العناصر الأساسية للقوائم المالية : Basic elements

من الجوانب الهامة لوضع أي هيكل نظري هي إرساء تعريفات لعناصر هذا الهيكل. وفي الوقت الحاضر تستخدم المحاسبة العديد من المصطلحات ذات المعاني

الخاصة والمحددة وهي المصطلحات التي تمثل لغة الأعمال أو المحاسبة.

فمن أمثلة هذه المصطلحات «الأصل»، فهل هو الشيء الذي نملكه؟ وإذا كان كذلك، فهل يمكننا القول بأن أي أصل مستأجر leased لا يمكن إظهاره في الميزانية؟ أم هو الشيء الذي لدينا حق إستخدامه، أو الشيء الذي له قيمة والذي تستخدمه المنشأة في توليد الإيراد؟ وإذا كان كذلك، فلماذا لا تعتبر إدارة المنشأة ضمن الأصول؟ من كل ذلك، يبدو ضرورياً وضع تعريفات محددة لعناصر المحاسبة. وقد قامت نشرة FASB رقم ٦ في المفاهيم [SFAC No.6] بتعريف عشرة من العناصر التي تتعلق بصورة مباشرة بقياس الأداء والحالة المالية للمنشأة.

عناصر القوائم المالية:

الأصول: منافع إقتصادية محتملة في المستقبل قامت شركة معينة بالحصول عليها أو التحكم فيها Obtained or Controlled نتيجة صفقات أو أحداث سابقة.

الإلتزامات Liabilities تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع إقتصادية ناتجة عن تعهدات حالية لشركة معينة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث سابقة.

حق الملكية Equity: وهو الحق المتبقى Residual على أصول وحدة معينة بعد طرح إلتزاماتها، وفي منشآت الأعمال يتمثل في حقوق الملاك.

استثمارات الملاك Investment by owners : الزيادة في صافي أصول منشأة معينة الناتجة عن تحويلات إليها لشيء ما ذي قيمة من وحدات أخرى وذلك للحصول على أو زيادة حقوق ملكية في تلك المنشأة. وعادة ما تكون إستثمارات الملاك في شكل أصول مقدمة ولكنها تتضمن أيضا خدمات مقدمة أو تسوية أو تحويل الإلتزامات على المنشأة.

التوزيعات على الملاك: Distribution to owners الانخفاض في صافي أصول منشأة معينة الناتج عن قيام المنشأة بتحويل أصول أو تقديم خدمات أو التحمل بالتزامات تجاه ملاكها، وتؤدي التوزيعات على الملاك إلى تخفيض حقوق الملكية بالمنشأة.

الدخل الشامل: Comprehensive income هو التغير في حقوق ملكية (صافي أصول) منشأة معينة خلال فترة معينة نتيجة لصفقات وأحداث وظروف أخرى

من مصادر غير مرتبطة بالملكية، فهي تتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال الفترة بإستثناء تلك الناتجة عن إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم.

الإيـرادات Revenues هي تدفقات داخلة أو أي زيادات أخرى في أصول منشـأة معينـة أو تسوية لإلتزاماتها (أو مزيجاً منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجـة لتسليم أو إنتـاج سلع أو تقديم خدمات أو أية أنشطة أخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

المصروفـات : Expenses : هي تدفقات خارجة أو أي إستخدام لأصول using up أو تحمل بإلتزامات (أو مزيج منهما) خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة تسليم أو إنتـاج سلع أو تقـديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى مما يشكل العمليات الأساسية المستمرة للشركة.

المكـاسـب : Gains : الـزيادة في حقـوق الملكية (صـافي الأصول) نتيجة لصفقـات عرضية أو طارئـة لوحـدة محاسبية معينة وكل الصفقات، الأحداث والظروف الأخرى المؤثرة على المنشأة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة عن الإيرادات، إستثمارات الملاك.

الخسـائـر Losses : الانخفـاض في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة لصفقـات عرضية أو طارئة لوحدة محاسبية معينة ولكل الصفقات، والأحداث والظروف الأخرى المؤثرة على الوحدة خلال فترة زمنية معينة بإستثناء تلك الناتجة عن المصروفات أو التوزيعات على الملاك.

وستتم دراسة كل من هذه العناصر بمزيد من التفصيل في الفصول التالية.
ولكن هناك نقطتان هامتان يلزم الإشارة إليهما فيما يتعلق بهذه التعريفات.

الأولى : أن مصـطلح «الـدخـل الشـامـل» يمثل مفهوم جديد، فالدخل الشامل أكثر إتساعا من فكرتنا التقليدية عن صافي الدخل؛ فبناءً على تعريف FASB له فإنـه يشمـل صافي الـدخل وكل التغيرات الأخرى في حقوق الملكية بإستثناء إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم. على سبيل المثال، فإن تعديلات الفـترات السـابقة [وهي صفقات تتعلق بفترات سابقة مثل عمليات تصحيح الأخطاء] التي تُستبعد حالياً من صافي الدخل، قد تُدرج تحت الدخل الشامل. وعـلى ذلـك، فإن مفهوم الدخل الشامل متسع جداً ويعطي FASB المرونة في تعريف بعض مكوناته الوسيطة. وستتم مناقشة هذا المفهوم ـ الذي لم يتم تطبيقه

في الممارسة حتى الآن ـ بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع .

ثانيا : يصنف FASB هذه العناصر في مجموعتين منفصلتين ، تضم المجموعة الأول ثلاثة عناصر ـ هى الأصول ، والإلتزامات ، حقوق الملكية ـ تصف مقدار الموارد والمطالبات الواردة عليها في «لحظة زمنية معينة» moment in time في حين تصف العناصر السبعة الأخرى الصفقات والأحداث والظروف التي تؤثر على المنشأة خلال «فترة من الزمن» period of time . وتتغير عناصر المجموعة الأولى بواسطة عناصر المجموعة الثانية وبالأثر المجمع لتغيراتها في لحظة زمنية معينة . ويُطلق على هذا التفاعل الترابط articulation بمعنى أن الأرقام الأساسية في قائمة معينة تتقابل مع الأرصدة في أخرى .

المستوى الثالث : مفاهيم الاعتراف والقياس : THE THIRD LEVEL RECOGNITION AND MEASUREMENT CONCEPTS

كما أشرنا فيما سبق ، أصدر FASB قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٥ بعنوان «الإعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال» ، وقد أشار Donald kirke ـ وهو أحد رؤساء FASB السابقين ـ إلى أن هذه القائمة «لاتنادى بإحداث تغييرات أساسية في المحاسبة الحالية ولكنها تسمح بإجراء تغير تدريجي» ، فقد أشارت القائمة رقم ٥ إلى أن أغلب جوانب الممارسة الحالية متوافقة مع مفاهيم الاعتراف والقياس الواردة بها .

وقد إعتادت مهنة المحاسبة على إستخدام هذه المفاهيم على أنها إرشادات علمية ، وقد إخترنا تقديمها باعتبارها إفتراضات ومبادىء ومحددات أساسية . حيث تخدم هذه المفاهيم كإرشادات عند الإستجابة الرشيدة لقضايا التقرير المالي المثيرة للخلاف . وقد تطورت هذه المفاهيم عبر الزمن وشكلت أساس للمباديء المحاسبية الصادرة عن FASB والمنظمات السابقة عليه .

إفتراضات أساسية Basic assumptions

هناك أربعة إفتراضات أساسية تشكل أساس هيكل المحاسبة المالية وهي :

١ ـ الوحدة الاقتصادية ، ٢ ـ الاستمرار ، ٣ ـ وحدة النقود ، ٤ ـ الدورية .

١ ـ افتراض الوحدة الاقتصادية Economic Entity Assumption

فمن الافتراضات الأساسية في المحاسبة أن النشاط الإقتصادي يمكن رده إلى وحدة

مساءلة معينة. بمعنى أنه يمكن الفصل بين النشاط الخاص بمنشأة أعمال معينة والنشاط الخاص بملاكها أو بمنشآت الأعمال الأخرى. فإذا لم توجد طريقة واضحة للفصل بين كل الأحداث الإقتصادية التي وقعت، فإنه لن يوجد أي أساس للمحاسبة على سبيل المثال، إذا كانت أنشطة شركة «جنرال موتورز» لا يمكن فصلها عن أنشطة شركة «فورد» أو شركة «كريسلر»، فسوف يكون من المستحيل معرفة أن شركة فورد تفوقت عليهما مالياً في نهاية الثمانينات.

ولا ينطبق مفهوم الوحدة الإقتصادية فقط على الفصل بين أنشطة منشآت الأعمال، حيث يمكن إعتبار جزء معين ـ إدارة أو قسم ـ أو صناعة بأكملها وحدة مستقلة إذا ما أردنا تعريف الوحدة بهذه الشكل. وعلى ذلك، فإن مفهوم الوحدة لا يشير بالضرورة إلى وحدة قانونية. فالشركة الأم والشركات التابعة لها تمثل وحدات مستقلة قانونا، ولكن إدماج أنشطتها لأغراض المحاسبة والتقرير المالي لا يعد إنتهاكاً لإفتراض الوحدة الاقتصادية.

٢ ـ إفتراض الإستمرار Going Concern Assumption

حيث تقوم أغلب الطرق المحاسبية على إفتراض أن منشأة الأعمال ستكون لها حياة ممتدة. وتشير الخبرة السابقة إلى أن الشركات ـ رغم وجود عديد من حالات الفشل ـ ذات معدلات إستمرار مرتفعة. ورغم أن المحاسبين لا يعتقدون في إستمرار منشآت الأعمال إلى مالا نهاية، فإنهم يتوقعون بقاءها لفترة تكفي لتحقيق أهدافها والوفاء بإلتزاماتها.

وهناك العديد من الجوانب التي توضح هذا الإفتراض؛ فمبدأ التكلفة التاريخية سيكون بلا فائدة إذا إفترضنا تصفية قريبة للشركة. ففي ظل مدخل التصفية يكون من الأفضل ـ على سبيل المثال ـ تقييم الأصول على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق Net Realizable Value (سعر البيع مطروحا منه تكاليف التخلص من الأصل) بدلاً من تكلفة الاستحواذ عليه acquisition cost. كما أن سياسات الاهلاك depreciation والإستنفاد amortization لن تكون مبررة وصحيحة إلا إذا إفترضنا بقاء المنشأة. وعند إستخدام مدخل التصفية، يفقد تصنيف الأصول إلى متداولة وغير متداولة مغزاه. كما أن إعتبار شيء معين أصل ثابت أو طويل الأجل سيكون من الصعب تبريره في حين يكون إدراج الإلتزامات على أساس أولويتها في التصفية أكثر ملاءمة.

وينطبق إفتراض الإستمرار في أغلب حالات الأعمال، حيث لايمكن إسقاطه إلا إذا

كانت الشركة على وشك التصفية. ففي مثل هذه الحالات، يمكن لإعادة التقييم الكامل لأصول وإلتزامات الشركة أن يوفر معلومات لتقدير صافي القيمة القابلة للتحقق.

٣ ـ إفتراض وحدة النقود Monetary Unit Assumption

حيث تقوم المحاسبة على إفتراض أن النقود هي الأساس العام والمشترك Common للنشاط الاقتصادي، وأن وحدة النقود توفر أساساً ملائماً للقياس والتحليل المحاسبي، ويعني هذا الإفتراض أن وحدة النقود هي أكفء وسيلة للتعبير عن التغيرات في رأس المال وعمليات تبادل السلع والخدمات للأطراف المهتمة. حيث أن وحدة النقود ملائمة، بسيطة ومتاحة على نطاق واسع ومفهومة ومفيدة. ويعتمد تطبيق هذا الافتراض على إفتراض آخر أكثر شيوعاً وهو أن البيانات الكمية مفيدة في توصيل المعلومات الاقتصادية واتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة.

وفي الولايات المتحدة، إختار المحاسبون بصفة عامة أن يتجاهلوا ظاهرة التغير في مستوى الأسعار (التضخم والكساد) وذلك بإفتراض أن وحدة النقود ـ الدولار ـ تظل غالباً ثابتة. وهذا الإفتراض الثاني المتعلق بوحدة النقود هو الذي يستخدمه المحاسبون بصفة معتادة لتبرير إضافة دولارات سنة ١٩٦٩م إلى دولارات سنة ١٩٩٢م دون إجراءات تعديل. وقد أشار FASB في قائمة المفاهيم رقم ٥ إلى أنه يتوقع إستمرار إستخدام الدولار ـ دون تعديل بالتضخم أو الكساد ـ في قياس البنود المعّترف بها في القوائم المالية، حيث لن يقوم المجلس بالنظر في «محاسبة التضخم» إلا إذا تغيرت الظروف بصورة شاملة (كأن تواجه الولايات المتحدة تضخماً مماثلاً لذلك الذي تواجهه العديد من دول أمريكا الجنوبية).

٤ ـ إفتراض الدورية Periodicity

إن أدق طريقة لقياس نتائج نشاط منشأة معينة هي قياسها وقت التصفية الفعلية للمنشأة. ومع ذلك فإن مجتمع الأعمال، الحكومة، المستثمرين والعديد من المستخدمين الآخرين لا يمكنهم الانتظار إلى ما لا نهاية للحصول على هذه المعلومات، وإذا لم يوفر المحاسبون المعلومات المالية بصفة دورية، فسيقوم شخص آخر بتوفيرها.

ويعني إفتراض الدورية أو الفترة الزمنية ببساطة أن الأنشطة الإقتصادية للمنشأة يمكن تقسيمها إلى فترات زمنية مصطنعة artificial. وتتنوع الفترات الزمنية المستخدمة، ولكن الأكثر شيوعا في الإستخدام هو الشهر، ربع السنة، السنة.

وكلما قصرت الفترة الزمنية، كلما أصبح من الصعب تحديد صافي دخل الفترة بصورة

صحيحة. فالنتائج الشهرية تكون أقل قابلية للإعتماد عليها من النتائج ربع السنوية، في حين تكون الأخيرة أقل قابلية للإعتماد عليها من النتائج السنوية. ويرغب المستثمرون عادة في سرعة تشغيل المعلومات والإعلان عنها؛ ومع ذلك، فكلما زادت سرعة إصدار المعلومات، كلما زاد تعرضها للخطأ. وتمثل هذه الظاهرة مثالا على عملية الموازنة trade-off بين الملاءمة والمصداقية في إعداد البيانات المالية.

المبادىء الأساسية للمحاسبة Basic Principles of Accounting

هناك أربعة مبادىء أساسية للمحاسبة تستخدم في تسجيل الصفقات هي:

مبدأ التكلفة التاريخية : Historical Cost Principle: فبصورة تقليدية، وجد معدو ومستخدمو القوائم المالية أن التكلفة هي الأساس الأكثر إفادة بصفة عامة لأغراض القياس والتقرير المحاسبي. ونتيجة لذلك، فإن المبادىء المحاسبية المتعارف عليها حالياً تتطلب المحاسبة عن أغلب الأصول والإلتزامات والتقرير عنها على أساس سعر الاستحواذ، وهو ما يُشار إليه عادة بمبدأ التكلفة التاريخية.

فالتكلفة لها ميزة أساسية على غيرها من أساليب التقييم؛ وهي أنها قابلة للإعتماد والتعويل عليها Reliable. ولتوضيح أهمية هذه الميزة، لك أن تتصور المشاكل التي يمكن أن تظهر عند إستخدام أساس آخر في إمساك الدفاتر. فإذا ما إستخدمنا سعر البيع الجارى - على سبيل المثال - فسوف نواجه بصعوبات جمة عند محاولة تحديد القيمة البيعية لبند معين بدون بيعه. فقد يكون لكل فرد في إدارة الحسابات رأي مختلف حول قيمة هذا الأصل، وقد يكون لدى الإدارة رقم آخر مختلف، وسوف يكون من الضروري تحديد هذه القيم البيعة بصورة متكررة، حيث تقوم كل الشركات بإقفال حساباتها سنوياً على الأقل، كما يقوم بعضها بحساب صافي الدخل شهرياً. وسوف تجد هذه الشركات أنه من الضروري تحديد قيم بيعة لكل أصل في كل مرة ترغب فيها في تحديد الدخل، وهي مهمة شاقة وستؤدي للوصول لرقم صافي دخل متأثر بصورة جوهرية بالآراء الشخصية حول العديد من الأصول الخاضعة للتقييم. وسوف يتم الدفع بنفس هذه الاعتراضات ضد إستخدام التكلفة الجارية أو التكلفة الاستبدالة أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية أو أي أساس آخر للتقييم بخلاف التكلفة.

فالتكلفة محددة ويمكن التحقق منها وبمجرد تحديدها تظل ثابتة طالما بقي الأصل في الخدمة. فحتى يمكن الإعتماد على المعلومات المقدمة، يجب أن تعلم كل الأطراف الداخلية والخارجية أن المعلومات دقيقة ومستندة إلى حقائق. وعن طريق إستخدام

التكلفة كأساس لإمساك الدفاتر، يمكن للمحاسبين توفير بيانات موضوعية وقابلة للتحقق منها في تقاريرهم.

ومع ذلك فإن السؤال عن «ماهية التكلفة» what is cost يصعب دائما الإجابة عليه. فعند إدراج الأصول الثابتة في الحسابات بالتكلفة فهل يتم طرح الخصومات النقدية عند تحديد التكلفة؟ وهل يدخل النقل والتأمين ضمن التكلفة؟ وهل تضاف تكاليف التركيب إلى تكاليف الآلة نفسها؟ وماذا عن تكاليف إعادة التركيب إذا ماتم نقل الآلة فيما بعد؟ وعندما تكون الأرض المشتراة للبناء عليها مشغولة بمباني قديمة، فهل تمثل تكلفة إزالة هذه المباني جزءاً من تكلفة الأرض؟.

وعلاوة على ذلك، كيف يمكن تحديد تكلفة البنود التي تتلقاها الشركة كهبة أو كهدية ؟ فمن المعتاد في المجتمعات النامية تقديم مواقع بناء مجانية لتشجيع الشركات على إقامة مبانيها عليها، فما هو السعر الذي يلزم إستخدامه في تقييم هذه الأصول ؟ كما يمكن إقتناء أصول معينة مقابل إصدار سندات أو أذون دفع، كمايمكن مبادلة أصول معينة بأصول أخرى مماثلة أو غير مماثلة، فإذا لم يكن هناك سعر نقدي محدد في الصفقة، فكيف يمكن تحديد التكلفة؟ وستتم الإجابة عن هذه التساؤلات في الفصول التالية، ولكننا نوجهها هنا للإشارة إلى الصعوبات التي تتضمنها عادة عملية تحديد التكلفة.

إننا ننظر عادة للتكلفة على أنها ترتبط بالأصول فقط، ولذلك قد يبدو غريبا أن الإلتزامات أيضا تتم المحاسبة عنها على أساس التكلفة. فإذا قمنا بإحلال مصطلح «سعر التبادل» exchange price محل مصطلح «التكلفة»، فسنجد أنه ينطبق أيضا على الإلتزامات. حيث تقوم المنشأة بإصدار السندات وأذون الدفع والحسابات الدائنة في مقابل تبادل أصول أو خدمات ذات سعر محدد ومتفق عليه، ويشكل هذا السعر ـ الذي تحدده صفقة التبادل ـ «تكلفة» الإلتزام، ويقدم الرقم الذي يلزم إستخدامه في تسجيل الإلتزام في الحسابات والتقرير عنه في القوائم المالية.

وقد ظهرت العديد من الإعتراضات على إستخدام أساس التكلفة التاريخية، وتزداد حدة هذه الانتقادات في الفترات التي تتغير فيها الأسعار بصورة واضحة. ففي مثل هذه الأوقات تصبح التكلفة «متقادمة» out of date بمجرد تسجيلها، ففي فترة إرتفاع أو إنخفاض الأسعار تصبح أرقام التكلفة الخاصة بالسنوات السابقة غير قابلة للمقارنة مع أرقام التكلفة الجارية. على سبيل المثال، فإنه بإفتراض أن معدل التضخم ١٢٪

سنويا، فإن السلعة التي يبلغ ثمنها حاليا ١,٧٥ دولار ستكون تكلفتها حوالى ١٤٥ دولار بعد ٣٩ سنة

٢ ـ مبدأ الاعتراف بالايراد Revenue Recognition principle

حيث يُعترف بالإيراد عادة عندما:

أ ـ يتحقق Realized أو يصبح قابلا للتحقق Realizable

ب ـ يُكْتسب earned . ويطلق على هذا المدخل عادة «مبدأ الإعتراف بالإيراد». فالإيرادات تتحقق عندما يتم مبادلة منتجات (سلع أو خدمات) أو بضائع أو أصول أخرى مقابل نقدية أو مطالبات نقدية، كما تكون الإيرادات قابلة للتحقق عندما تكون هذه الأصول المملوكة قابلة للتحويل إلى نقدية أو مطالبات نقدية وذلك عندما تكون هذه الأصول قابلة للبيع أو التداول في سوق نشيطة وبأسعار محددة وبدون تكلفة إضافية معنوية.

وعلاوة على هذا الشرط الأول [التحقق أو القابلية للتحقق] فإن الإيرادات لا يُعترف بها إلى أن تُكتسب. وتعتبر الإيرادات مكتسبة عندما تقوم الشركة بإنجاز ما يجب عليها القيام به للحصول على حق إستخدام المنافع التي تمثلها هذه الإيرادات.

وعادة ما يُستخدم شرط موضوعي للإشارة إلى النقطة التي يُعترف فيها بالإيراد، وعادة ما لا يتوافر المقياس الموضوعي القابل للتحقق منه للإيرادات ـ وهو سعر البيع ـ إلا في تاريخ البيع. حيث أن إستخدام أي أساس للإعتراف بالإيراد قبل نقطة البيع الفعلي يفتح الباب واسعاً لإختلافات عديدة في الممارسة. فقد ينتظر الأفراد المتحفظون حتي بيع أوراقهم المالية، في حين قد ينظر الأفراد الأكثر تفاؤلا لأسعار السوق ويعترفون بالمكاسب عند زيادتها، في حين يعترف آخرون بالزيادات حتى وإن كانت في صورة إشاعات، ويقوم أفراد آخرون غير مسئولين برفع write up قيمة إستثماراتهم لمجرد الرغبة في تحقيق أغراضهم الخاصة. ولاعطاء التقارير المحاسبية معنى موحد فإنه من الضروري إستخدام قاعدة في الإعتراف بالإيراد يمكن مقارنتها بقاعدة التكلفة في تقييم الأصول، وتمثل نقطة البيع شرطاً موحداً ومقبولا أو معقولاً للإعتراف بالإيراد.

ومع ذلك، فإن هناك إستثناءات على هذه القاعدة في الحالات التي يصعب فيها تطبيقها ومنها:ـ

الإعتراف بالإيراد خلال الإنتاج During Production

حيث يُسمح بالإعتراف بالإيراد قبل إكتمال العقد في بعض العقود الإنشائية طويلة

الأجل، حيث يتم الإعتراف بالإيراد في هذه الطريقة دورياً على أساس نسبة الإتمام التي وصل إليها العقد بدلاً من إنتظار الإنتهاء من العقد كله. فرغم أنه لم يحدث أي تحويل للملكية من الناحية الفنية، فإن عملية إكتساب الإيراد تعتبر مكتملة بصورة جوهرية مع المراحل المختلفة لإتمام المشروع. وإذا لم يتمكن المحاسب من الحصول على تقديرات يمكن الإعتماد عليها للتكلفة ودرجة الإتمام، فإنه بالطبع يجب أن ينتظر تاريخ إتمام المشروع ليقوم بتسجيل الإيراد.

الاعتراف بالإيراد في نهاية الإنتاج End of Production

في أوقات معينة يمكن الإعتراف بالإيراد بعد إنتهاء دورة الإنتاج وقبل البيع، وذلك عندما يكون مقدار وسعر المبيعات مؤكداً. على سبيل المثال، إذا كانت المنتجات والأصول الأخرى قابلة للبيع في سوق نشيطة بأسعار محددة مسبقا وبدون تكاليف إضافية جوهرية، فإنه يمكن الإعتراف بالإيراد عند إكتمال عملية الإنتاج. ومن أمثلة ذلك عمليات البحث والتنقيب عن المعادن التي لها سوق جاهزة وبأسعار محددة بمجرد إستخراجها من الأرض، كما ينطبق ذلك أيضا على بعض الإعانات السعرية التي تضعها الحكومة عند تحديد أسعار بعض المنتجات الزراعية.

الإعتراف بالإيراد عند التحصيل النقدي Receipt of Cach

حيث يتمثل تحصيل النقود أساسا آخر للإعتراف بالإيراد. ولا يستخدم الأساس النقدي إلا إذا كان من المستحيل تحديد رقم الإيراد في تاريخ البيع بسبب عدم التأكد من التحصيل. ومن أمثلة الأساس النقدي طريقة البيع بالتقسيط عندما يتم الدفع على أقساط دورية على مدى فترة زمنية طويلة. ويشيع إستخدام هذا الأساس في تجارة التجزئة. ويُبرر إستخدام هذه الطريقة عادة على أساس أن خطر عدم تحصيل حسابات القبض كبير لدرجة تجعل عملية البيع ليست دليلاً كافياً على الإعتراف بالايراد. وقد يكون هذا التبرير معقولاً في بعض الحالات، ولكن بصفة عامة فإنه يجب الإعتراف بالمبيعات عند إتمامها، وعند توقع ديون معدومة فإنها تُسجل كتقديرات منفصلة.

وعلى ذلك فإن الايرادات تُسجل عند تحققها أو قابليتهاللتحقق أو عند إكتسابها وعادة ما يكون ذلك في تاريخ البيع، ولكن الظروف قد تتطلب تطبيق مدخل نسبة الإتمام أو مدخل نهاية الإنتاج أو مدخل التحصيل النقدي.

ومن الوجهة النظرية، فإن المعالجة المحاسبية للإعتراف بالإيراد يجب أن تكون ظاهرة وأن تتوافق مع إحدى الحالات السابق ذكرها، ولكن هذا لا يحدث دائما. على سبيل

المثال، كيف تقوم شركات الإنتاج السينمائي بالمحاسبة عن بيع حق عرض أفلامها في محطات التليفزيون؟ هل يجب التقرير عن إيراد بيع هذه الحقوق عند التوقيع على العقد أم عند تسليم الفيلم للمحطة أم عند تحصيل المقابل النقدي أم عند عرض الفيلم في التليفزيون؟ ويزداد التعقيد في مسألة الإعتراف بالإيراد عندما تكون محطات التليفزيون مقيدة بعدد من مرات عرض الفيلم على مدى فترة زمنية معينة.

على سبيل المثال، فقد باعت شركة «متروجولدن ماير» MGM للإنتاج السينمائي حق عرض فيلم «ذهب مع الريح» لمحطة CBS مقابل ٣٥ مليون دولار. وقد حصلت محطة CBS على حق عرض هذا الفيلم الكلاسيكي ٢٠ مرة على مدى ٢٠ عاماً وأعلنت شركة MGM أن حق عرض «ذهب مع الريح» ٢٠ مرة على مدى ٢٠ عاماً يمثل قيد تعاقدي هام، وبالتالي يجب أن يتوافق الإعتراف بالإيراد مع مرات عرض الفيلم. وعلى الجانب الآخر أعلنت مهنة المحاسبة أنه طالما أن:

١ ـ سعر بيع وتكلفة كل فيلم معروفة

٢ ـ التحصيل النقدي مضمون.

٣ ـ الفيلم متاح ومقبول من جانب المحطة، فإنه يجب التعجيل في الإعتراف بالإيراد، وأن الشرط الخاص بعرض «ذهب مع الريح» مرة واحدة في العام لمدة ٢٠ عاماً لا يعد سبباً كافيا أو مناسبا لتأجيل الإعتراف بالإيراد.

فكما نلاحظ، فإن توقيت الإعتراف بالإيراد لا يعد أمراً بسيطاً، ولكن المدخل الأكثر إستخداماً هو الإعتراف بالإيراد عند نقطة البيع، لأنه عند هذه النقطة تكون أغلب جوانب عدم التأكد قد تم التغلب عليها ويتوافر دليل قابل للتحقق منه ومستمد من صفقة تبادل.

مبدأ المقابلة : Matching Principle

عند الإعتراف بالمصروفات يحاول المحاسبون إتباع المدخل الذي يقول «دع المصروفات تتبع الإيرادات». فالمصروفات لا يُعترف بها عند سداد الأجور ـ مثلا ـ أو عند أداء العمل أو عند إنتاج المنتج، ولكن عندما يساهم هذا العمل (الخدمة) أو المنتج في تحقيق الإيراد. وبذلك يرتبط الإعتراف بالمصروفات بالإعتراف بالإيرادات، حيث تُعرف هذه الممارسة بمبدأ المقابلة لأنها تتضمن مقابلة المجهودات [المصروفات] بالإنجازات [الإيرادات] عندما يكون من المناسب إجراء ذلك بصورة عملية.

وبالنسبة للتكاليف التي يصعب إيجاد رابطة معقولة بينها وبين الايرادات، فإنه يجب

تطبيق أحد المداخل الأخرى. حيث يجب على المحاسب دائماً وضع سياسة توزيع «معقولة ومنتظمة» Rational and systematic لتطبيق مبدأ المقابلة ويتضمن هذا النوع من الإعتراف بالمصروفات إفتراضات متعلقة بالمنافع التي يتم الحصول عليها والتكاليف المرتبطة بهذه المنافع. على سبيل المثال، فإن تكلفة الأصل طويل الأجل يجب توزيعها على كل الفترات المحاسبية التي إسْتُخْدم الأصل خلالها لأن الأصل يساهم في توليد الإيراد على مدى عمره الانتاجي.

ويتم تحميل بعض التكاليف على الفترة الحالية كمصروفات (أو خسائر) لأنه ببساطة لا يمكن تحديد أي علاقة بينها وبين الإيرادات. ومن الأمثلة على هذه الأنواع من التكاليف مرتبات الموظفين والمصروفات الإدارية الأخرى.

وبصفة عامة يمكن القول أن التكاليف يتم تحليلها لتحديد مدى وجود علاقة بينها وبين الإيرادات، فعند وجود مثل هذه العلاقة يتم استنفاد التكاليف ومقابلتها بالإيراد في الفترة التي يُعترف فيها بالإيراد. وإذا لم توجد أية علاقة بين التكاليف والإيرادات يكون من المناسب توزيع التكلفة بإستخدام أساس معقول ومنطقي. ومع ذلك، فعندما تكون هذه الطريقة غير مرغوب فيها، فقد يتم استنفاد التكلفة بمجرد تحملها.

وعادة ما تُصنف التكاليف إلى مجموعتين هما: تكاليف المنتج product cost وتكاليف الفترة preiod cost، حيث أن تكاليف المنتج مثل المواد والعمالة والتكاليف الإضافية التي تلتصق attach بالمنتج ويمكن ترحيلها إلى فترات تالية إذا ما إعْتُرف بإيراد هذا المنتج في هذه الفترات التالية. في حين أن تكاليف الفترة مثل مرتبات الموظفين والمصروفات الإيرادية الأخرى يتم تحميلها مباشرة ـ رغم أن المنافع المرتبطة بهذه التكاليف تحدث في المستقبل ـ وذلك بسبب عدم إمكانية تحديد علاقة مباشرة بين التكلفة والإيراد.

وتتسم مشكلة الإعتراف بالمصروفات بالتعقد كما في حالة الإعتراف بالإيرادات. على سبيل المثال، فقد أنفقت إحدى شركات البترول الضخمة مبالغ نقدية كبيرة على حملة إعلانية في هاواى، وتأمل الشركة بالطبع في أن هذه الحملة الإعلانية سوف تجذب عملاء جدد وتخلق ولاء لهذه العلاقة التجارية، فما هو عدد السنوات التي يتم إستنفاد هذه النفقات خلاله؟

وكمثال آخر، تقوم إحدى شركات تأجير شرائط الفيديو بإستهلاك تكلفة شرائط الفيديو على مدى ٣ سنوات بمعدل ٣٦٪ في السنة الأولى، ٣٦٪ في السنة الثانية، ٢٤٪ في السنة الثالثة، في حين تتبنى شركات تأجير أخرى مدخلاً أكثر تحفظاً، حيث لاحظت

الشركة أن الأفلام الهامة (مثل «وحدي في المنزل» «الرقص مع الذئاب») يتم تأجيرها في المتوسط ٢٨ مرة في الثلاثة شهور الأولى، ١٢ مرة في الثلاثة شهور التالية، ١٢ مرة في الستة شهور التالية، ١٨ مرة على مدى السنة التالية. ونتيجة ذلك قامت بتحميل تكلفة هذه الشرائط على سنة واحدة أو سنتين على الأكثر. وكما أشار أحد المديرين التنفيذيين بإحدى شركات تأجير الفيديو الكبرى «فإذا طلبت من ١٢ فرد مختلف تحديد العمر الانتاجي لشريط الفيديو، فسوف تحصل على ١٢ إجابة مختلفة».

وقد كان هناك خلاف حول مدى الصحة النظرية لمبدأ المقابلة، حيث ذكر البعض أن مبدأ المقابلة يسمح بتأجيل تكاليف معينة ومعالجتها كأصول في الميزانية في حين أن هذه التكاليف قد لاتكون لها منافع في المستقبل. فهذا المبدأ ـ إذا أسيء إستخدامه ـ يسمح بجعل الميزانية «مستودع» dumping ground للتكاليف التي لم تتم مقابلتها بالإيراد. وعلاوة على ذلك، فإنه يبدو عدم وجود تعريف موضوعي لعمليات التوزيع «المعقول والمنتظم». على سبيل المثال، إذا إشترت شركة Hartvig أصلاً معيناً بمبلغ مليون دولار وعمره الانتاجي ٥ سنوات، فإن هناك عدة طرق للإهلاك [مثل القسط الثابت، المتناقص، عدد وحدات الانتاج، وهي كلها معقولة ومنتظمة] يمكن إستخدامها في توزيع هذه التكلفة على فترة الخمس سنوات. فما هو المعيار الموضوعي الذي يسترشد به المحاسب عند تحديد مايخص كل فترة من تكلفة الأصل؟

٤ ـ مبدأ الإفصاح الكامل Full disclosure

عند تحديد المعلومات التي يتم التقرير عنها، يتبع المحاسبون الممارسة العامة التي تقضي بتقديم المعلومات التي لها أهمية كافية للتأثير على الأحكام الشخصية والقرارات التي يتخذها المستخدم الواعي informed، ويُشار إلى ذلك عادة «بمبدأ الإفصاح الكامل» والذي يعترف بأن طبيعة ومقدار المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تعكس سلسلة من الموازنات Trade offs التي تستند للحكم الشخصي. حيث تسعى هذه الموازنات إلى:

١ ـ تقديم التفصيلات الكافية للافصاح عن الجوانب التي تؤثر على المستخدمين.
٢ ـ الاهتمام بجعل المعلومات قابلة للفهم، مع الأخذ في الإعتبار تكاليف إعدادها وإستخدامها.

ويمكن للمحاسبة وضع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي، الدخل، التدفقات النقدية وإستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم في أحد الأماكن الثلاث التالية:

١ ـ في صلب القوائم المالية.
٢ ـ في ملاحظات على هذا القوائم.
٣ ـ كمعلومات إضافية.

وتمثل القوائم المالية الوسائل الرسمية والنمطية للتوصيل. وحتى يمكن الإعتراف ببند معين في صلب القوائم المالية فإنه يجب أن «يستوفي تعريف أحد العناصر السابقة، يكون قابلا للقياس بدرجة كافية من التأكد، ويكون ملاءماً وقابلا للإعتماد عليه» وبصفة عامة فإنه يجب الإعتراف في القوائم المالية بالمعلومات الأكثر إفادة عن الأصول، الإلتزامات والإيرادات والمصروفات وغيرها من بنود القوائم المالية التي تحقق أفضل مزيج بين الملاءمة والمصداقية حيث أن هذا البند يكون قد خضع للقياس والتسجيل في الدفاتر ومر عبر نظام القيد المزدوج في المحاسبة.

وتقوم الملاحظات على القوائم المالية عادة بشرح أو توضيح البنود المعروضة في صلب القوائم. فإذا كانت المعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية تعطى صورة غير كاملةعن أداء المنشأة ومركزها المالي، فإنه يجب إدراج المعلومات الاضافية اللازمة لإكمال هذه الصورة في الملاحظات. ولا يلزم أن تكون المعلومات الواردة في الملاحظات قابلة للقياس الكمى أو مستوفية لتعريف أحد العناصر السابقة حيث يمكن أن يكون بعض أو كل الملاحظات وصفية أو سردية narrative. ومن أمثلة الملاحظات: وصف السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في قياس العناصر المقرر عنها في القوائم، تقديم إيضاحات عن جوانب عدم التأكد والإلتزامات العرضية، تقديم الإحصاءات والتفاصيل المطولة والتي يصعب إدراجها داخل القوائم. ولا تعد هذه الملاحظات مساعدة فقط ولكنها أيضا حيوية لفهم أداء المنشأة ومركزها المالي.

وقد تتضمن المعلومات الاضافية تفاصيل أو قيم تعرض وجهة نظر مختلفة عن تلك المعروضة بالقوائم المالية، فقد تكون في شكل معلومات كمية ذات درجة عالية من الملاءمة ولكن يمكن التعويل والاعتماد عليها بدرجة منخفضة، أو معلومات مساعدة ولكنها ليست حيوية. ومن الأمثلة على المعلومات الاضافية البيانات والجداول التي تقدمها شركات البترول والغاز، حيث تقوم بتقديم معلومات عن الاحتياجات المؤكدة والتدفقات النقدية المخصومة المرتبطة بها.

وقد تتضمن المعلومات الإضافية أيضا توضيح الإدارة للمعلومات المالية ومناقشتها لأهمية هذه المعلومات. على سبيل المثال، فقد حدث خلال العقد الأخير العديد من

حالات إندماج الشركات التي نتج عنها عدد لا يحصى من منظمات الأعمال المركبة والاتفاقيات المالية التي تتطلب ممارسات ومبادىء جديدة وخاصة في المحاسبة والتقرير المالي. وفي كل هذه الحالات، يواجه المحاسب بمشكلة التأكد من مدى تقديم المعلومات الكافية لضمان عدم تضليل المستثمر الذي لديه قدر مناسب من المهارة.

ومن الأمثلة التقليدية على مشكلة تحديد الخطوط العامة للإفصاح المناسب التساؤل الحالي عما يجب أن تفصح عنه البنوك بخصوص القروض المقدمة لشركات مثقلة بالديون، حيث يريد المستثمرون التعرف على نسبة قروض البنك من هذا النوع الخطير. ولكن المشكلة هي ماهو المقصود بكلمة «مثقلة بالديون»؟ حيث أن هناك حاجة إلى تعريف محدد لها، فهل يعتبر القرض كذلك إذا كان مقدما لشركة نسبة الديون/ حقوق الملكية بها ٤ : ١؟ أم بنسبة ٨ : ١؟ أم ١٠ : ١؟ ويزداد تعقيد المشكلةلأن بعض الشركات المثقلة بالديون تكون لديها تدفقات نقدية تكفي لتغطية مدفوعات الفوائد، ومن ثم فإنه لا يكون هناك خطورة كبيرة كما قد يبدوا. وبصفة عامة ، فإنه عند محاولة المستثمرين تحديد البنوك الأكثر أماناً، فإنه يصعب تقديم الإفصاح المناسب لمساعدتهم على التفرقة بين البنوك الآمنة والبنوك ذات المخاطرة العالية.

محددات التقرير المالي Constraints

عند توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة، فإن هناك محددين أساسيين يلزم أخذهما في الاعتبار هما:

١ ـ علاقة التكلفة/ المنفعة.

٢ ـ الأهمية النسبية. كما أن هناك محددين آخرين أقل شيوعاً ولكن لا يقلان في الأهمية كجزء من بيئة التقرير المالي وهما «الممارسات السائدة في الصناعة» و «والتحفظ».

علاقة التكلفة / المنفعة Cost - Beneift Relationship

يفترض المستخدمون غالباً أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدوا ومقدمو المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح. ويلزم الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من إستخدامها، ويلزم بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف. وقد إعتاد المحاسبون الممارسون بصورة تقليدية على تطبيق هذا القيد تحت دعوى «النفعية» expediency و «العملية» Practicality ، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت منظمات وضع المعايير والجهات الحكومية اللجوء لتحليل التكلفة/ المنفعة قبل إصدار متطلباتهم من المعلومات بصفة نهائية. ولتبرير

المطالبة بأسلوب قياس أو إفصاح معين، يجب أن تزيد المنافع التي ينتظر الحصول عليها منه عن التكاليف المرتبطة به.

وقد أرسل المدير التنفيذي لإحدى الشركات الملاحظة التالية إلى FASB تعقيبا على أحد معاييره المقترحة: [على مدى سنوات عملي في المجال المالي، لم أر في حياتي مثل هذا الاقتراح المضحك... لأن «تبجيل» مثل هذه التقديرات «الإكتوارية» وتسجيلها كأصول والتزامات في الميزانية هو أمر غير قابل للمناقشة بالطبع إلا إذا كان ذلك حلقة من سلسلة التصرفات الغبية التي قام بها FASB في الماضي.. نستحلفكم بالله، إستخدموا العقل ولو لهذه المرة فقط».. ورغم ما يبدو من تطرف في هذه الملاحظة، فإنها تشير بالفعل إلى المخاوف التي يعبر عنها أعضاء مجتمع الأعمال حول عملية وضع المعايير وما إذا كانت منافع معيار معين تزيد عن تكاليفه.

ولكن الصعوبة في تحليل التكلفة/ المنفعة هي أن التكاليف والمنافع (وخاصة المنافع) لا تكون قابلة للقياس دائما. فهناك عدة أنواع من التكاليف مثل تكاليف التجميع والتشغيل، تكاليف النشر، تكاليف المراجعة وتكاليف المنازعات القضائية المحتملة، وتكاليف الافصاح إلى منافسين، وتكاليف التحليل والتفسير. وتتحقق المنافع لكل من معدى القوائم المالية (في صورة مزيد من الرقابية الإدارية والقدرة على جلب رأس مال إضافي) والمستخدمين لها (في شكل تخصيص للموارد وربط للضرائب). ولكن القياس الكمي للمنافع يكون عادة أكثر صعوبة من التكاليف.

وقد حاول FASB تناول هذه القضية بصورة أكثر وضوحا، فقد أدرج في أحد معاييره الأخيرة عن «محاسبة أصحاب الأعمال عن منافع ما بعد التقاعد بخلاف المعاشات»، جزءاً يبرر القواعد الجديدة على أساس التكلفة/ المنفعة. وقد قدم FASB هذا الجزء الخاص استجابة للانتقادات التي تلقاها من مجتمع الأعمال.

الأهمية النسبية : Materiality

يعتبر بند معين هام نسبياً إذا كان إدراجه أو حذفه سوف يؤثر على أو يغير من الحكم الشخصي لفرد متوسط المهارة في حين يكون غير هام نسبياً ـ ومن ثم غير ملائم ـ إذا كان إدراجه أو حذفه لن يؤثر على متخذ القرار. وبصفة عامة، فإن البند يجب أن يكون له أثر وإلا لن تكون هناك حاجة للإفصاح عنه، ويتوقف ذلك على الحجم النسبي لهذا البند وأهميته. فإذا كان مقدار هذا البند معنويا Significant مقارنة بالإيرادات والمصروفات

والأصول والإلتزامات الأخرى أو صافي دخل المنشأة، فإنه يجب إتباع المعايير المحاسبية الدقيقة والمقبولة عند التقرير عنه. أما إذا كان مقداره ضئيلاً بدرجة تجعله غير هام مقارنة بالبنـود الأخرى، فقد تقل أهمية تطبيق معيار معين عند المحاسبة عنه. ومن الصعب تقـديم قواعـد حاسمة لتحديد متى يعتبر بند معين هام أو غير هام نسبياً لأنها تختلف بإختلاف كل من المقدار النسبي للبند وأهميته بالنسبة لغيره من البنود والمثال التالي يوضح الحجم النسبي:

	الشركة أ	الشركة ب
المبيعات	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
التكاليف، المصروفات	٩ ٠٠٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
الدخل من العمليات	١٠٠٠ ٠٠٠	١٠٠٠٠
مكاسب غير عادية	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠

فخلال هذه الفترة كان هناك علاقة تناسب بين إيرادات ، مصروفات وصافي دخل الشركتـين أ، ب كما كان لدى كل منهما مكاسب غير عادية. وبالنظر إلى أرقام الدخل بالشركةأ، يتضح أن وضع المكاسب غير العادية بصورة منفصلة أو إدراجها ضمن دخل العمليات المنتـظم للشركة أمر غير هام نسبياً، فهي لا تمثل سوى نسبة ٢٪ من صافي الـدخـل، وإذا ما أُضيفت إليه فلن تفسد رقم صافي الدخل بشكل خطير. ورغم أن المكاسب غير العادية بالشركة ب تبلغ ٥٠٠٠ دولار فقط ولكنها ذات أهمية نسبية أكبر من المكاسب المعترف بها في الشركة أ، لأن مقدار ٥٠٠٠ دولار يشكل نسبة ٥٠٪ من صافي دخـل الشركـة ب، ومن الـواضح أن إدراج مثل هذا الرقم في دخل العمليات العـادى سوف يؤثر على مقدار الدخل بصورة جوهرية، وبذلك تتضح أهمية «الحجم النسبي» للبند في تحديد أهميته النسبية. وقد تكون طبيعة البند أيضا هامة؛ على سبيل المثال، إذا وقعت الشركة في مخالفة لاحد القوانين، فإنه يجب الإفصاح عن مقدار هذه المخالفة بصورة منفصلة. وقد يعتبر الخطأ في تصنيف بند معين قيمته ١٠٠ ٠٠٠ دولار ضمن البنـود غير المتـداولة غير هام نسبياً، في حين قد يكون خطأ في التصنيف بنفس المقدار هاما نسبياً إذا ما أثر على الجزء المتداول بدلاً من الجزء غير المتداول.

فالأهمية النسبية من المفـاهيم التي يصعب الإحـاطـة بها grasp ويمكن أن يكـون تطبيقهـا أو عدم تطبيقهـا محل خلاف. ومن الأمثلة على ذلـك، أن إحدى الشركات

القابضة قد أفصحت في إحدى السنوات عن أن إحدى الشركات التابعة لها:

أ ـ قد حسنت من دخلها بمقدار ٨,٥مليون دولار في نفس العام الذي قامت فيه شركة تابعة أخرى،

ب ـ بإحداث تخفيضات في أصولها قدرها ٦,٧ مليون دولار. ورغم أن كلا الرقمين كان يزيد عن صافي دخل الشركة القابضة ككل عن العام وقدره ٢،٥ مليون دولار، فلم يتم الإفصاح عن أي منها كبند غير عادى أو غير متكرر في التقرير السنوي، حيث إعتبرت الشركة أن الأثر الصافي لهما على صافي الدخل غير هام نسبياً. ومن الواضح أن الشركة الأم كان يجب عليها الإفصاح عن كل بند منهما على حدة لأن تخفيض الأصول بالشركة ب يمثل عبء متعلق بفترة واحدة one - time charge في حين أن التحسين الذي طرأ على الشركة أ قد يكون مستمراً

ومن الأمثلة الأخرى، أن ربح السهم المقرر عنه لشركة GAC قد إرتفع في إحدى الفترات من ٧٦ سنت إلى ٧٧ سنت للسهم. ولم يفصح التقرير السنوي عن أن هناك مزايا ضريبية مرحلة قدرها ٤ سنت/السهم هي التي منعت ربح سهم الشركة من الانخفاض إلى ٧٣ سنت للسهم في هذه الفترة. فقد إعتبرت الشركة أن هذه المزايا المرحلة لا يجب إظهارها كبنود غير عادية لأنها لم تكن هامة نسبيا (٦٪ فقط)، وعلق أحد المديرين بها بأن المحاسبين لديهم قاعدة تقضى بأن أي شيء تقل نسبته عن ١٠٪ يعتبر غير هام نسبياً، ولكن ملاحظة هذا المدير تبدو غير دقيقة. . لأنه كان يلزم إعتبار هذا البند هام نسبياً، حيث أن الافصاح عنه بصورة منفصلة كان سيؤدي إلى تغيير إتجاه ربح سهم الشركة بصورة كاملة رغم ضآلة مقدار السنتات الأربعة.

ويتضح من هذه الأمثلة نقطة هامة وهي أن تحديد ما يعد هاماً نسبياً في مجال الممارسة ليس أمراً قاطعاً clear-cut ، وأنه يلزم إتخاذ قرارات صعبة في كل فترة. ولا يمكن للمحاسب الوصول إلى إجابات منطقية ومعقولة إلا بممارسة الحكم الشخصي الجيد والخبرة المهنية.

كما تعد الأهمية النسبية أيضا عاملاً حاكماً في العديد من القرارات المحاسبية الداخلية. فهناك أمثلة عديدة على الأحكام الشخصية التي يجب أن تستند في النهاية على مدى المعقولية Reasonalbleness والعملية Practicability والتي يلزم فيها التطبيق الحاذق لقيد الأهمية النسبية مثل درجة التفصيل المطلوبة في دفتر أستاذ مساعد المصروفات، ودرجة الدقة المطلوبة في توزيع المصروفات على أقسام المنشأة، ومدى ضرورة إجراء تسويات جردية للبنود المستحقة والمؤجلة.

ممارسات الصناعة Industry Practice

من الإعتبارات العملية الأخرى التي تتطلب أحياناً الخروج عن النظرية الأساسية الطبيعة الخاصة لبعض الصناعات ومنشآت الأعمال. على سبيل المثال، فإن البنوك عادة ما تقرر عن إستثماراتها في أوراق مالية معينة على أساس قيمتها السوقية، وذلك لأن هذه الأوراق يتم تداولها بسرعة. كما يعتقد الكثيرون بأن سعر المكافيء النقدي cash equivalent يوفر معلومات أكثر إفادة، وفي صناعات المرافق العامة public-utlity يتم التقرير عن الأصول غير المتداولة في الميزانية أولا وذلك لإبراز ما تتسم به الصناعة من كثافة في رأس المال. كما يُستخدم سعر السوق عادة في التقرير عن الحاصلات الزراعية لأن من الصعب تحديد أرقام دقيقة لتكلفة كل محصول على حده. ورغم شيوع مثل هذه الإختلافات عن النظرية الأساسية، إلا أنها موجودة، وبالتالي فإنه عند العثور على ما يبدو مخالفة لنظرية المحاسبة الأساسية، فإننا يجب أن نحدد ما إذا كانت هناك طبيعة خاصة لهذا النوع من الأعمال تفسر هذا الخروج أم لا، وذلك قبل إنتقاد الإجراءات المتبعة.

التحفظ Conservatism

إن هناك القليل من الأعراف في المحاسبة التي تعرضت لمثل سوء الفهم الذي تعرض له عرف التحفظ. فالتحفظ يعني أنه «إذا كنت في حالة تشكك فعليك أن تختار الحل الذي يكون إحتمال زيادته للأصول والدخل أقل ما يمكن». حيث يلاحظ أن عرف التحفظ لا يتضمن أي شيء يدعو المحاسب لأن يقدر الأصول أو الدخل بأقل من قيمتها، ولكن لسوء الحظ فقد فسره بعض المحاسبين على أنه يعني ذلك فقط. فكل ما يفعله التحفظ ـ عند تطبيقه بصورة صحيحة ـ هو أنه يرشد المحاسب في المواقف الصعبة، ويتمثل هذا الإرشاد في قاعدة معقولة تماماً مؤداها: إبتعد عن المغالاة في تقدير صافي الدخل أو صافي الأصول. ومن أمثلة التحفظ في المحاسبة إستخدام مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون، وكذلك قاعدة ضرورة الإعتراف بصافي الخسائر المحققة على إلتزمات الشركة بشراء سلع معينة. فعند وجود شك في قضية معينة فإن التحفظ في التقدير understate يكون أفضل من المغالاة فيه overstate، وبالطبع فإنه عند عدم وجود أي شك لن توجد حاجة لتطبيق هذا القيد.

خلاصة الهيكل النظري:

يوضح الشكل (٢-٣) الإطار النظري الذي تم مناقشته في هذا الفصل وهو يماثل

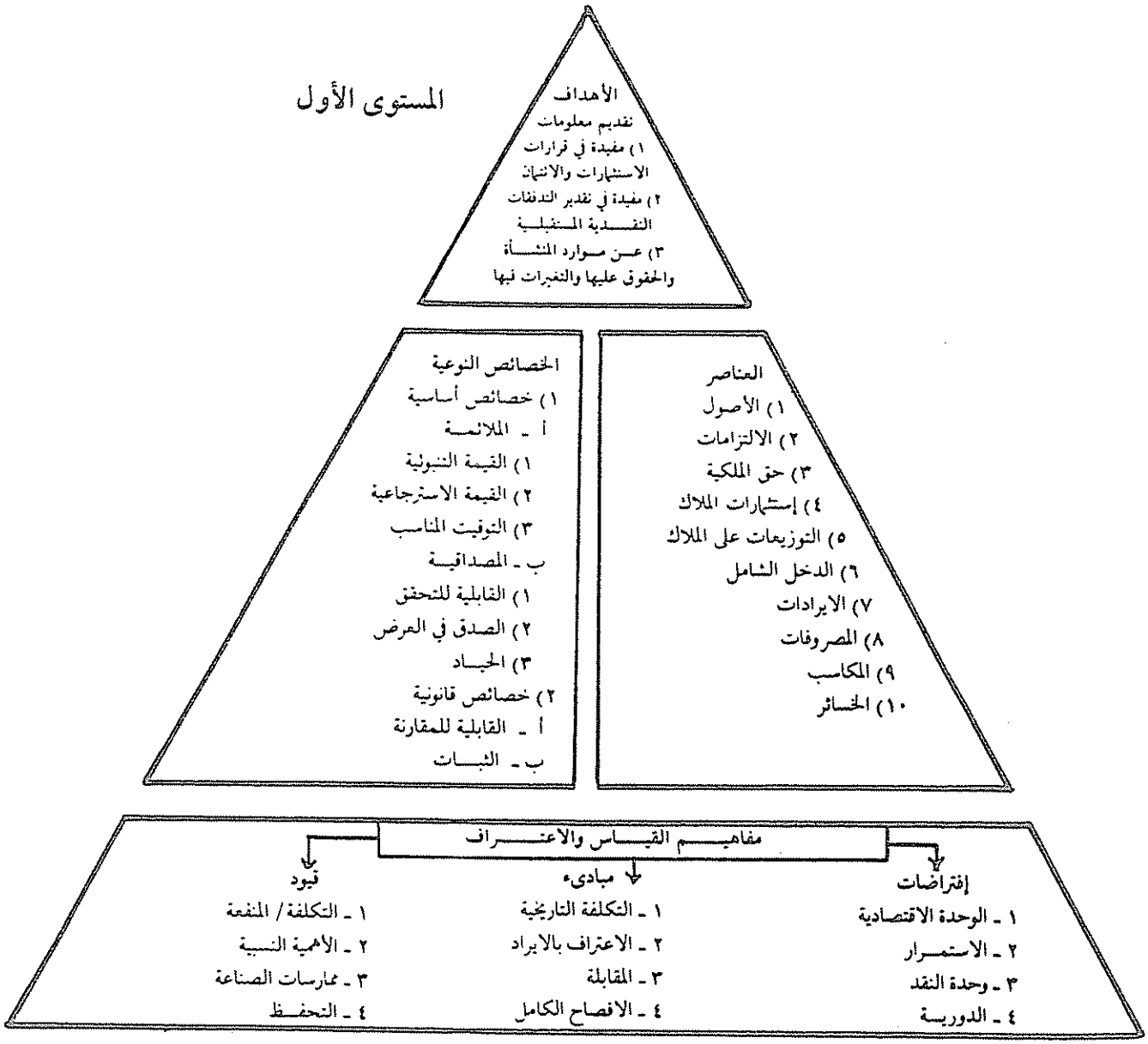

الشكل (٢ ـ ٣): الإطار النظري للتقرير المالي.

الشكل (٢ـ١) إلا أنه يقدم معلومات إضافية عن كل مستوى، ولا يجب علينا المغالاة في تقدير فائدة هذا الإطار النظري في المساعدة على فهم العديد من مواطن الخلاف التي ستتعرض لها الفصول التالية.

الأسئلـــة :

١ ـ ماهو الإطار النظري؟ وماهي أهميته في المحاسبة المالية ؟

٢ ـ ما هي الأهـداف الأسـاسية للتقريـر المالي كما توضحها «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ١» SFAC No.1

٣ ـ ما هو المقصود بمصطلح «الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية»؟ .

٤ ـ قدم وصفاً مختصراً للخاصيتين الأساسيتين للمعلومات المحاسبية المفيدة .

٥ ـ ماهو الفرق بين القابلية للمقارنة والثبات ؟ .

٦ ـ ناقش ما إذا كانت التغيرات المعروضة في كل من الحالات التالية تتطلب إشارة إليها في تقرير المراجع تطبيقاً لخاصية الثبات أم لا [إفترض أنها هامة نسبياً] : .

أ ـ بعـد ٣ سنـوات من حسـاب الإهـلاك بإستخدام طريقة القسط المتناقص لأغراض ضريبة الدخل وطريقة القسط الثابت لأغراض التقرير المالي، إستخدمت الشركة طريقة القسط المتناقص لأغراض التقرير المالي .

ب ـ تخلصت الشركة من واحدة من الشركتين التابعتين لها والتي كانت تدخل في قوائمها المالية الموحدة خلال السنوات السابقة .

جـ ـ انخفضت الفترة المتبقية من العمر الإنتاجي لأحد الأصول بسبب التقادم .

د ـ تستخـدم الشركـة طريقـة لتقييم المخـزون تختلف عن كل الـطرق التي تستخدمها الشركات الأخرى في نفس الصناعة .

٧ ـ ماهي أهمية وضع إطار تعريفات محددة للعناصر الأساسية في المحاسبة؟ .

٨ ـ تؤدي كل من المصروفـات، الخسـائر، التوزيعات على الملاك إلى تخفيض صافي الأصول، فماهي الفروق بينها؟ .

٩ ـ تؤدي كل من الإيرادات، المكـاسب، إستثـمارات المـلاك إلى زيادات في صافي الأصول فما هي الفروق بينها؟ .

١٠ ـ ماهي الإفتراضـات الأربعة الأسـاسية التي تشكل أساس هيكل المحاسبة المالية؟ .

١١ ـ إذا لم يوجـد إفـتراض الإستمرار في المحاسبة، فكيف يمكن أن تختلف مقادير البنود التالية المعروضة في القوائم المالية؟ .

أ ـ الأرض

ب ـ علاوة إصدار سندات لم تستهلك

جـ ـ مصروف إهلاك المعدات
د ـ الاستثمارات طويلة الأجل في أسهم عادية لشركات أخرى
هـ ـ مخزون البضائع
و ـ التأمين المدفوع مقدما.

١٢ ـ تقسم حياة المنشأة إلى فترات زمنية محددة تكون عادة سنة وذلك لقياس نتائج العمليات عن كل فترة وتصوير المركز المالي في نهاية الفترة.
أ ـ تستند هذه الممارسة على إفتراض محاسبي بأن عمر المنشأة يتكون من سلسلة من الفترات الزمنية وأنه من الممكن قياس نتائج عمليات كل فترة بصورة صحيحة. علق على مدى صحة وأهمية هذا الإفتراض.
ب ـ بماذا أثرت هذه الممارسة على المحاسبة؟ وماهي علاقتها بمحاسبة الاستحقاق؟ وماهو أثرها على القيود المحاسبية والمنهج المحاسبي؟.

١٣ ـ ماهي المشكلة المحاسبية الأساسية التي يخلقها إفتراض وحدة النقد عند وجود تضخم واضح ؟ وماهو موقف FASB الظاهر من إفتراض ثبات وحدة النقد؟.

١٤ ـ أخبرك رئيس مجلس إدارة الشركة التي تعمل بها كمحاسب رئيسى بأنه غير راض عن الأرقام المحاسبية المستندة إلى التكلفة، فهو يعتقد أن القيم الاستبدالية ذات فائدة أكبر لمجلس الإدارة من هذه «التكاليف المتقادمة»
أذكر بعض الحجج التي يمكنك إستخدامها في إقناعه بأن البيانات المحاسبية يجب أن تظل معتمدة على التكلفة؟

١٥ ـ أذكر بعض الحجج التي تؤيد بها تعديل أرقام التكلفة في القوائم المالية بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، أو على الأقل إعداد قوائم إضافية معدلة بالتغيرات في المستوى العام للأسعار.

١٦ ـ متى يُعترف بالإيراد بصفة عامة؟ ولماذا يُعتبر تاريخ البيع النقطة التي يُعترف عندها بالإيراد الناتج عن مجمل عمليات الإنتاج والبيع؟

١٧ ـ ماهو الفرق بين المحقق، القابل للتحقق؟ أذكر مثالا على إستخدام مفهوم القابلية للتحقق في الإعتراف بالإيراد؟

١٨ ـ ماهو تبرير عدم الإعتراف بالإيراد في تاريخ البيع في الحالات التالية:
أ ـ طريقة البيع بالتقسيط في الإعتراف بالإيراد.
ب ـ الإعتراف بالإيراد عند إتمام الإنتاج في بعض المنتجات الزراعية.
ج ـ أساس نسبة الإتمام في العقود الإنشائية طويلة الأجل.

١٩ ـ ماهو الافتراض أو المبدأ أو العرف المحاسبي السائد الذي إستخدمته شركة Barger في كل من الحالات التالية:

أ ـ إستخدام أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون.

ب ـ كانت شركة Barger طرفاً في منازعة قضائية مع شركة Roderick حول خلل أحد المنتجات، وقد تم الافصاح عن هذه القضية في القوائم المالية.

جـ ـ تقوم الشركة بتوزيع تكلفة الأصول القابلة للاهلاك على الفترة التي يتوقع فيها الحصول على إيراد من هذه الأصول خلالها.

٢٠ ـ في سنة ١٩٩٢ دفعت شركة Beaty مبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه في إحدى الآلات، ويبلغ رصد حساب مجمع إهلاكها حالياً ٣١٠٠٠ جنيه، ويمكن للشركة بيع الآلة الآن بمبلغ ١٠١٠٠٠ج، ويعتقد مدير الشركة بأن لها «الحق في هذا الكسب»، فماذا يعني المدير بهذه العبارة ؟ وهل توافقه على ذلك؟

٢١ ـ هناك ثلاثة طرق للإعتراف بالمصروفات (وهي علاقة السبب والنتيجة، التوزيع المناسب والمعقول والمنظم، والإعتراف الفوري) تمت مناقشتها تحت مبدأ المقابلة، أذكر الطبيعة الأساسية لكل نوع من هذه المصروفات، مع ذكر مثالين لكل نوع.

٢٢ ـ وضح كيف يمكنك أن تقرر تسجيل كل من النفقات التالية كأصل أو كمصروف بإفتراض أنها جميعا هامة نسبيا.

أ ـ أتعاب قانونية قدرها ١٠٠٠جنيه مسددة عند شراء أرض.

ب ـ تقوم شركة Sing برصف الطريق المؤدي إلى المبنى الإداري بتكلفة قدرها ١٤٠٠٠ج.

جـ ـ يشتري أحد متاجر اللحوم آلة لفرم اللحوم بتكلفة قدرها ٢٣٠ جنيه

د ـ في ٣٠ يونيو سدد أحد الأطباء إيجار عيادته عن ستة شهور هي شهر يونيو والخمسة شهور التالية له.

هـ ـ سددت شركة Buffice مبلغ ٦٠٠٠جنيه أجور عمال عن تجهيز مبنى ليستخدم في العمل.

و ـ سددت شركة Max أجر شهر نوفمبر وقدره ١٤٠٠جنيه لأحد العاملين بها.

٢٣ ـ حددت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٥ "SFAC No.5" أربعة خصائص يجب توافرها في البند قبل الإعتراف به في القوائم المالية، فما هي هذه الخصائص الأربعة؟.

٢٤ ـ أذكر بإختصار أنواع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي، الدخل، التدفقات النقدية والتي يمكن تقديمها:ـ

أ ـ في صلب القوائم المالية.
ب ـ في الملاحظات على القوائم المالية.
جـ ـ كمعلومات إضافية.

٢٥ ـ في يناير ١٩٩٢، قامت شركة Dilly بمضاعفة عدد أسهمها عن طريق بيع ١٠٠٠ سهم إضافي في السوق لتمويل التوسع في عملياتها وهناك إقتراح بعرض هذه المعلومات في ملاحظة على ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩١. وقد إعترض مدير الشركة معلناً أن هذا البيع قد حدث بعد ٣١ ديسمبر ١٩٩١، وبالتالي لا يجب إظهاره في هذا التاريخ. فما هو رأيك.

٢٦ ـ وضح القيدين الأساسيين اللذين يحكمان عرض المعلومات المحاسبية.

٢٧ ـ أذكر بعض التكاليف المتعلقة بتقديم المعلومات المحاسبية، وماهي بعض منافع المعلومات المحاسبية؟ مع توضيح بعض عوامل التكلفة/ المنفعة التي يجب مراعاتها عند إقتراح معايير محاسبية جديدة.

٢٨ ـ كيف ترتبط الأهمية النسبية (وعدم الأهمية النسبية) بالعرض الصحيح للقوائم المالية؟ وماهي العوامل والمقاييس التي يجب على المراجع مراعاتها عند تقدير الأهمية النسبة لخطأ معين في عرض القوائم المالية؟

٢٩ ـ سمع أمين الخزينة بشركة Sanchez أن التحفظ هو عقيدة متبعة في المحاسبة، ومن ثم فقد إقترح إتباع سياسات معينة ذات طبيعة متحفظة فما هو رأيك في كل من السياسات المقترحة فيما يلي:

أ ـ هناك قضية مرفوعة ضد الشركة، ويعتقد أمين الخزينة أن هناك إحتمال لأن تخسر الشركة القضية وتلتزم بسداد تعويضات تتراوح بين ١٤٠٠٠٠، ١٩٠٠٠٠ جنيه، وقد أوصى الأمين بتسجيل خسائر وإنشاء إلتزام بمبلغ ١٩٠٠٠٠ جنيه.

ب ـ يجب تقييم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل لأن خسائر إنخفاض الأسعار يجب الاعتراف بها في الحسابات في نفس الفترة التي يحدث فيها إنخفاض السعر.

جـ ـ تقدم الشركة لعملاءها فترة ضمان قدرها سنتان على كل المنتجات المباعة، ويجب إدراج تكاليف الضمان المقدرة عن مبيعات هذا العام ضمن مصروفات نفس العام بدلاً من إعتبارها مصروف في الفترة التالية التي يتم فيها تقديم الضمان.

د ـ عندما يتم البيع بالآجل، فإن هناك دائما عدم تأكد من إمكانية تحصيل الحسابات. ومن ثم يوصي أمين الخزينة بتسجيل المبيعات عند تحصيل النقدية من العملاء.

ثانيا: الحالات:

١ - لدى السيد/ Sunder بعض التساؤلات حول الإطار النظري الذي توضع على أساسه المعايير المحاسبية، وهو يعلم أن FASB والمنظمات السابقة عليه قد حاولت وضع إطار نظري لصياغة نظرية المحاسبة. ومع ذلك، فقد ذكر له البعض أن هذه الأطر النظرية ذات قيمة ضئيلة في الممارسة العملية، وقد لاحظ Sunder بالفعل أن المعايير المحاسبية لا ترتبط دائما بالإطار النظري، وإعتقد أن ذلك يشير إلى نقص في الهيكل النظري ولكنه لم يتناول أبداً هذه الأمور أثناء دراسته بسبب انشغاله في واجباته الدراسية.

وشعر Sunder أنه يمكنه الإجابة عن بعض تساؤلاته بخصوص نظرية المحاسبة والمصطلحات المحاسبية عن طريق تحديد التعريفات والمفاهيم الأساسية المتعارف عليها في المهنة ودراستها في ضوء عمله الحالي. حيث يأمل بذلك أن يقيم رابطة مناسبة بين النظرية والممارسة. . . المطلوب.

١ - مساعدة Sunder في التعرف على هدف وفائدة الإطار النظري

٢ - تحديد إحدى قوائم مفاهيم المحاسبة المالية التي أصدرها FASB والتي يمكن أن تساعد Sunder في تطوير خلفيته النظرية.

٢ - عمل FASB لفترة طويلة في وضع إطار نظري للمحاسبة والتقرير المالي، حيث أصدر ستة قوائم في مفاهيم المحاسبة المالية. والغرض من هذه القوائم هو ترسيخ الأهداف والقواعد التي ستشكل أساس عملية وضع معايير المحاسبة والتقرير المالي. حيث تركز هذه الأهداف على الغرض من المحاسبة المالية في حين تتمثل هذه القواعد Fundamentals في المفاهيم الأساسية للمحاسبة المالية، وهي المفاهيم التي ترشد في إنتقاء الصفقات والأحداث والظروف التي تتم المحاسبة عنها وكيفية قياسها والإعتراف بها ووسائل تلخيصها وتوصيلها للأطراف المهتمة.

والغرض من قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٢ SFAC2 «الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية» هو دراسة الخصائص التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة. حيث تشكل الخصائص التي تتضمنها هذه القائمة مجموعة المكونات، الأجزاء، العناصر ingredients التي تجعل المعلومات مفيدة، والصفات التي يلزم مراعاتها عند إجراء الاختيارات المحاسبية. . .

المطلوب.

أ - تحديد ومناقشة المنافع التي يُتوقع الحصول عليها من دراسة إطار FASB النظري.

ب ـ ماهي الخاصية الأكثر أهمية للمعلومات المحاسبية كما حددتها «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم٢»؟ إشرح لماذا تعتبر هي الأكثر أهمية

ج ـ قدمت «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم٢» . . وصفا لعدد من الخصائص أو الصفات الأساسية للمعلومات المحاسبية، ناقش بإختصار أهمية أي ثلاثة من هذه الخصائص لأغراض التقرير المالي.

٣ ـ يقوم Robe و Judith بمناقشة الجوانب المختلفة بقائمة FASB في مفاهيم المحاسبة المالية رقم ١ بعنوان «أهداف التقرير المالي في منشآت الأعمال «وقد أشار Robe إلى أن هذه القائمة لا تقدم سوى قدر ضئيل من التوجيه للممارس المهني في حل أوجه الخلاف المحاسبي، وأنها لاتقدم سوى خطوط عامة تجعل من المستحيل تطبيق هذه الأهداف على مشاكل التقرير المالي اليومية في الوقت الحاضر. ويتفق معه Judith في هذه النقطة، ولكنه يشير إلى أن الحاجة للأهداف ستظل قائمة حيث تشكل نقطة إنطلاق في مساعدة FASB على تحسين عملية التقرير المالي. . . المطلوب

أ ـ الإشارة إلى الأهداف الأساسية التي أوردتها «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم١».

ب ـ ماهو في رأيك المقصود من قول Judith بأن FASB في حاجة لنقطة إنطلاق Starting Point لحل أوجه الخلاف المحاسبي؟

٤ ـ توفر التقارير المالية معلومات مفيدة عن معاملات وأحداث المنشأة، وعلى هؤلاء الذين يقومون بإعداد وإستخدام التقارير المحاسبية أن يقوموا بإنتقاء وتقييم البدائل المحاسبية. وتتناول قائمة FASB في مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٢ «الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية» خصائص المعلومات المحاسبية التي تجعلها مفيدة لعملية إتخاذ القرار، كما تشير أيضا إلى أن هناك جوانب قصور متعددة متأصلة في عملية القياس والتقرير قد يترتب عليها ضرورة إجراء موازنات Trade - offs أو تضحيات فيما بين خصائص المعلومات المفيدة . . . المطلوب:

أ ـ إشرح بإختصار الخصائص التالية للمعلومات المحاسبية المفيدة:

١ ـ الملائمة ٢ ـ المصداقية ٣ ـ القابلية للمقارنة ٤ ـ الثبات

٥ ـ القابلية للفهم

ب ـ في كل من أزواج الخصائص التالية للمعلومات، أذكر مثالاً على حالة قد يتم فيها التضحية بإحدى الخاصيتين مقابل كسب في الخاصية الأخرى:

١ ـ الملاءمة والمصداقية ٢ ـ الملاءمة والثبات.

٣ ـ القابلية للمقارنة والثبات ٤ ـ الملاءمة والقابلية للفهم.

جـ ـ ماهو المعيار الذي يلزم إستخدامه في تقييم عمليات الموازنة بين خصائص المعلومات؟

٥ ـ حددت «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم٢» الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة، وفيما يلي عدد من التساؤلات المرتبطة بهذه الخصائص النوعية والقيود المتعلقة بها:ـ

١ ـ ما هما الخاصيتان الاساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لعملية إتخاذ القرار ؟

٢ ـ لم تقم شركة محمود بإصدار تقريرها عن الربع الأول لما بعد التقرير عن نتائج الربع الثاني، فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي لم تتبعها الشركة؟ (لا تستخدم الملائمة).

٣ ـ ماهي الخاصية الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تعد القيمة التنبؤية أحد مكوناتها؟

٤ ـ تعد شركة westphal الشركة الوحيدة في صناعتها التي تقوم باهلاك آلاتها على أساس القسط الثابت فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي لم تُتبع؟ (لا تستخدم ممارسات الصناعة).

٥ ـ حاولت شركة Roky تحديد التكلفة الاستبدالية لمخزونها، وقد وضع ثلاثة مثمنين مقادير مختلفة تماما لهذه القيمة، وبذلك قرر المدير إستخدام القيمة الوسطى لأغراض التقرير الخارجي. فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي تفتقدها هذه البيانات؟ (لاتستخدم المصداقية. أو الصدق في العرض).

٦ ـ ماهي خاصية المعلومات المحاسبية التي تمكن المستخدمين من التثبت من أو تصحيح التوقعات السابقة؟

٧ ـ حدد القيدين الحاكمين اللذين وردا في «قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم٢»

٨ ـ ذكر رئيس SEC في إحدى المرات أنه « إذا أصبح من المتعارف عليه أو المقبول أن المبادىء المحاسبية توضع أو تُعدل من أجل ضمان تحقيق أغراض أخرى بخلاف القياس الاقتصادي، فإننا سنتحمل خطرا فادحا بزوال الثقة في مصداقية نظام المعلومات المحاسبية»، فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي يلزم التأكيد عليها لضمان عدم حدوث مثل هذه الحالة؟ (لاتستخدم المصداقية).

٩ ـ تحولت شركة Muraphone من إستخدام طريقة FIFO إلى التكلفة المتوسطة ثم الى طريقة LIFO على مدى فترة سنتين، فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي لم تُتبع؟

١٠ ـ إفترض أن المهنة قد سمحت لشركات الإدخار والقروض S&L بتأجيل خسائر الإستثمارات التي تبيعها لأن الإعتراف الفوري بهذه الخسائر قد تكون له آثار إقتصادية سلبية على الصناعة. فما هي خاصية المعلومات المحاسبية التي لم تُتبع؟ (لا تستخدم الملاءمة أو المصداقية).

٦ ـ تتمثل الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لأغراض إتخاذ القرار فيما يلي:
الملاءمة، المصداقية، القيمة التنبؤية، القيمة الاسترجاعية، التوقيت المناسب، القابلية للتحقق، الحياد، الصدق في العرض، القابلية للمقارنة، الثبات.

المطلوب: تحديد الخاصية أو الخصائص الملاءمة للإستخدام في ظل كل من المعلومات التالية:

١ ـ القيمة التنبؤية أحد مكونات هذه الخاصية الأساسية للمعلومات.
٢ ـ إثنان من الخصائص النوعية مرتبطان بكل من الملاءمة والمصداقية.
٣ ـ الحياد هو أحد مكونات هذه الخاصية الأساسية للمعلومات.
٤ ـ خاصيتان أساسيتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لأغراض إتخاذ القرار.
٥ ـ إصدار تقارير فترية هو أحد أمثلة هذه الخاصية الثانوية للمعلومات المالية.
٦ ـ الخاصية النوعية التي تُتبع عندما تستخدم الشركات من نفس الصناعة نفس المبادىء المحاسبية.
٧ ـ خاصية المعلومات التي تُثبت التوقعات السابقة للمستخدمين.
٨ ـ حتمية لتقديم مقارنات عن نتائج الشركة من فترة لأخرى.
٩ ـ تتجاهل الآثار الإقتصادية لمعيار أو قاعدة.
١٠ ـ تتطلب درجة عالية من الإجماع بين الأفراد في عملية قياس معينة.

٧ ـ هناك عشرة من العناصر المترابطة التي تقترن بصورة مباشرة بقياس الأداء والمركز المالي في منشأة معينة وهي:

الأصول	الالتزامات	حق الملكية	إستثمارات الملاك
التوزيعات على الملاك	الدخل الشامل	الايرادات	المصروفات
المكاسب	الخسائر		

والمطلـوب تحديد العنصر المتعلق بكل من العبارات التالية :ـ

١ ـ ينبع من أنشطة قائمة الدخل التي تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للوحدة.

٢ ـ حق متبقي على أصول المنشأة بعد طرح إلتزاماتها.

٣ ـ زيادات في الأصول خلال فترة معينة نتيجة بيع المنتج.

٤ ـ تخفيضات في الأصول خلال فترة معينة بسبب شراء أسهم الشركة نفسها.

٥ ـ تتضمن كل التغيرات في حق الملكية خلال الفترة، بإستثناء تلك الناتجة عن إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم.

٦ ـ تنبع من صفقات طارئة، عرضية.

٧ ـ تعهد بتحويل موارد نتيجة لمعاملات سابقة.

٨ ـ تؤدي لزيادة حق الملكية.

٩ ـ الإعلان عن وسداد توزيعات نقدية للملاك.

١٠ ـ زيادات في صافي الأصول خلال فترة معينة من مصادر غير مرتبطة بالملكية.

١١ ـ بنود تتصف بمنافع أو خدمات إقتصادية متوقعة في المستقبل.

١٢ ـ يساوي الزيادة في صافي الأصول خلال العام بعد إضافة التوزيعات التي تمت على الملاك وطرح الاستثمارات الجديدة التي قدموها.

٨ ـ فيما يلي الافتراضات، المبادىء، القيود التي إستخدمت في هذ الفصل :ـ

١ ـ إفتراض الوحدة الاقتصادية	٢ ـ إفتراض الاستمرار
٣ ـ إفتراض وحدة النقد	٤ ـ إفتراض الدورية
٥ ـ مبدأ التكلفة التاريخية	٦ ـ مبدأ المقابلة
٧ ـ مبدأ الإفصاح الكامل	٨ ـ علاقة التكلفة/المنفعة
٩ ـ الأهمية النسبية	١٠ ـ ممارسات الصناعة
١١ ـ التحفظ	

والمطلـوب: تحديد الإفتراض أو المبدأ، أو القيد المحاسبي الذي يصف كلاً من الحالات التالية. (إستخدم كلاً منها مرة واحدة فقط).

١ ـ يقوم بتوزيع المصروفات على الإيرادات في الفترة المناسبة.

٢ ـ يشير إلى أن تغيرات القيمة السوقية التالية للشراء لا تُسجل في الحسابات (لا تستخدم مبدأ الإعتراف بالإيراد).

٣ ـ يضمن التقرير عن كل المعلومات المالية الملاءمة.

٤ ـ يبرر عدم التقرير عن الأصول بقيمة التصفية (لا تستخدم مبدأ التكلفة التاريخية)
٥ ـ يتحوط لكل الخسائر ولكنه لا يقرر عن أية مكاسب.
٦ ـ يشير لضرورة الفصل بين الأنشطة الشخصية وأنشطة المنشأة.
٧ ـ يقوم بتقسيم المعلومات المالية إلى فترات زمنية لأغراض التقرير المالي
٨ ـ يسمح بالتقييم على أساس القيمة السوقية في حالات خاصة ومعينة
٩ ـ يتطلب الإفصاح عن المعلومات المعنوية بدرجة كافية للتأثير على قرارات المستخدمين الذين لديهم قدر معقول من الوعي (لاتستخدم مبدأ الإفصاح الكامل).
١٠ ـ يفترض أن الدولار هو أداة القياس المستخدمة في التقرير عن الأداء المالي.

٩ ـ فيما يلي بعض الإجراءات والممارسات العملية التي تطورت مع الوقت، والمطلوب تحديد الافتراض أو القيد الذي يبرر هذه الإجراءات، الممارسات بأفضل صورة ممكنة [لا تستخدم الخصائص النوعية للمعلومات].
١ ـ عرض كل الجوانب الهامة لعقود السندات في القوائم المالية.
٢ ـ ترسيخ إستخدام محاسبة الاستحقاق.
٣ ـ تبرير استخدام القوائم المالية الموحدة.
٤ ـ ضرورة التقرير المالي على فترات زمنية محددة.
٥ ـ تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها.
٦ ـ تحصيل كل مدفوعات صندوق المصروفات النثرية على بند المصروفات المتنوعة (لا تستخدم التحفظ).
٧ ـ تسجيل شهرة المحل وقت الشراء فقط.
٨ ـ عدم توقع الأرباح والإعتراف بكل الخسائر المحتملة.
٩ ـ تحميل الشركة لتكاليف عمولة المبيعات على المصروفات.
١٠ ـ عدم الاعتراف بتغيرات المستوى العام للأسعار في السجلات المحاسبية.
١١ ـ إستخدام قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم المخزون.
١٢ ـ عرض المعلومات المالية بشكل لا يضلل المستثمر الذي لدية قدر مناسب من الدراسة والوعي.
١٣ ـ رسملة المنافع غير الملموسة intangibles وإستهلاكها على مدى الفترات المستفيدة.

١٤ ـ إستنفاد تكلفة الأدوات الصغيرة بمجرد شراءها.
١٥ ـ إستخدام شركات السمسرة للقيمة السوقية عند تقييم كل أوراقها المالية القابلة للتداول.
١٦ ـ إعتبار كل منشأة وحدة مستقلة عن مالكها أو ملاكها.
١٧ ـ التقرير عن كل الأحداث المعنوية التي تقع بعد تاريخ الميزانية.
١٨ ـ تسجيل الإيراد عند نقطة البيع.

١٠ ـ فيما يلي بعض الإجراءات التي إستخدمها بعض المحاسبين والمطلوب بيان الإفتراض أو المبدأ أو القيد الذي تمت مخالفته خلال هذا الإجراء [أذكر واحد فقط لكل حالة].

١ ـ تواجه شركة Poge إحتمال مصادرة بعض ممتلكاتها في الخارج وإحتمال خسارة عدد من المبالغ لدى عملاء على حافة الإفلاس، وقد قرر مدير الشركة أنه لا يلزم الإشارة لهذه الاحتمالات في القوائم المالية لأن الشركة مازالت تأمل في عدم وقوع مثل هذه الأحداث.
٢ ـ قام مدير إحدى الشركات بشراء كمبيوتر لإستعماله الشخصي مقابل شيك على حساب الشركة بالبنك وحمّل القيمة على حساب «معدات مكتبية».
٣ ـ استكملت شركة Morris في الفترة الأخيرة إنشاء مبنى إداري من ١٢٠ طابق ليضم إداراتها والعديد من المستأجرين الآخرين، وبلغت تكلفة كل بند على حدة من المعدات المكتبية المستخدمة في المبنى ١٠٠٠ دولار أو أقل وقد إعتبرت مستنفدة على أساس أنها غير هامة نسبياً. وذلك رغم أن العمر الإنتاجي لهذه المعدات المكتبية يبلغ ١٠ سنوات، وتبلغ التكلفة الإجمالية لها حوالي ٢٦ مليون دولار (لا تستخدم مبدأ المقابلة).
٤ ـ ذكر AICPA في أحد توجيهاته المحاسبية للوسطاء وغيرهم من المتعاملين في الأوراق المالية أنه «يجب تقييم الحسابات التجارية والاستثمارية على أساس قيمتها السوقية أو العادلة Fair لأغراض التقرير المالي». وإستمرت إحدى شركات الوساطة في تقييم حساباتها التجارية والاستثمارية على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل.
٥ ـ قامت شركة willer برفع قضية كبرى ضد شركة Lasse ، وقد قامت شركة Lasse بتسجيل خسارة وإلتزام مقابل لها بمقدار الحد الأقصى لما يمكن أن تتحمله من خسائر. ومع ذلك، فإن شركة Lasse على ثقة من أنها إما أن تكسب القضية أو تتحمل بمقدار أقل بكثير من هذا الذي سجلته.

٦ ـ يرغب مدير شركة Almaden في إعداد القوائم المالية للشركة فقط عند توقف عملية الانتاج، حيث يرى أنه في هذه الأوقات يمكن إعداد القوائم المالية بشكل أكثر سهولة. وفي ظل طبيعة أعمال الشركة فإنه يمكن أن تمر فترة ٣٠ شهر بدون إعداد القوائم المالية.

٧ ـ قامت شركة RST بشراء مقدار ضخم من الآلات والمعدات على مدى عدد من السنوات، وقررت أنه طالما أن المستوى العام للأسعار قد تغير بصورة معنوية على مدى هذه السنوات، فإنها سوف تصدر قوائم مالية معدلة بالمستوى العام للأسعار فقط.

٨ ـ قررت شركة Dixie تصنيع أحد المواد التي تستخدمها بدلاً من شراءها من مورد خارجي حيث أن ذلك سيكون أقل تكلفة بالنسبة لها. وفي محاولة منها لجعل قوائمها المالية أكثر قابلية للمقارنة مع قوائم منافسيها قامت شركة Dixie بتحميل حساب المخزون بتقديرها لما كانت ستتكلفه عند شراء هذه المادة من مورد خارجي (لاتستخدم مبدأ الإعتراف بالإيراد).

٩ ـ تقوم شركة Sam بشراء بضاعتها وشحنها عن طريق الناقلات والسكك الحديدية، ولا تقوم الشركة بتأجيل أية تكاليف نقل عند حساب تكلفة مخزون آخرا لمدة، رغم أن مثل هذه التكاليف ـ رغم إختلافها من فترة لأخرى ـ دائما ما تكون هامة نسبياً.

١٠ ـ قامت شركة Dinner ـ وهي شركة للأغذية السريعة ـ ببيع حقوق إمتياز قدرها ٧٠٠٠٠ دولار مقابل ١٠٠٠ دولار عند الإتفاق مع تقسيط الباقي على ٥٠ سنة، وتقدم الشركة فترة ٣ سنوات للمساعدة في إختيار الموقع والبناء وتدريب الإداريين، وقد سجلت الشركة قيمة أتعاب الإمتياز بالكامل وقدرها ٧٠٠٠٠دولار كإيراد في الفترة التي تم فيها توقيع العقد.

١١ ـ توليت مهمة مراجعة السجلات المحاسبية لشركة echo Bay وذلك قبل إقفال حسابات الإيرادات، المصروفات في ٣١ ديسمبر، وهو نهاية السنة المالية الحالية. وقد لفت نظرك المعلومات التالية.

١ ـ خلال هذا العام غيرت الشركة سياستها في إستنفاد مشترياتها من الأدوات الصغيرة بمجرد الشراء، فقد كان يتم إستنفاد هذه المشتريات في الماضي دائماالأن مقدارها كان يقل عن ٢٪ من صافي الدخل. ولكن مدير الشركة قرر البدء في رسملة هذه المشتريات وإهلاكها بعد ذلك، ولا يتوقع أن تتقلب قيمة مشتريات الأدوات الصغيرة من عام لآخر.

٢ - قامت الشركة بإنشاء مخزن بتكلفة قدرها ٨٠٠٠٠٠ دولار، واستخدمت طريقة القسط الثابت في إهلاكه على مدى ١٠ سنوات. وفي هذا العام قام المراقب المالي للشركةبمضاعفة مصروف إهلاك المخزن وذلك لأن التكلفة الاستبدالية له قد إزدادت بصورة ظاهرة.

٣ - في أكتوبر من السنة المالية الحالية قررت الشركة البدء في حملة إعلانية ضخمة لزيادة توزيع منتجاتها. وفي نوفمبر سددت الشركة ٧٠٠٠٠٠دولار عن وقت إعلن في إحد شبكات التليفزيون الكبرى للإعلان عن منتجاتها على مدى الإثني عشر شهراً التالية، وقام المراقب بإستنفاد مبلغ ٧٠٠٠٠٠ دولار في السنة الحالية على أساس أنه «بمجرد إنفاق النقود، فإنه لايمكن إستردادها من شبكة التليفزيون»

٤ - عند إعداد الميزانية، تم حذف بعض المعلومات التفصيلية مثل مقدار الودائع النقدية في كل بنك من البنوك المتعددة، ولم يتم عرض سوى المقدار الإجمالي لها تحت بند «نقدية لدى البنوك».

٥ - في ١٥ يوليو من السنة الحالية إشترت الشركة قطعة أرض غير ممهدة بتكلفة قدرها ٢٩٠٠٠٠ دولار وأنفقت ٧٠٠٠٠ دولار على تقسيمها وتجهيزها للبيع وأشار تقدير للأرض في نهاية السنة بأنها تساوي ٤٥٠٠٠٠ دولار في ذلك التاريخ. ورغم عدم بيع أي قطعة من الأرض فقد اعترفت الشركة بإيراد قدره ١٦٠٠٠٠ دولار مطروحاً منه المصروفات المتعلقة به وقدرها ٧٠٠٠٠ دولار وذلك بأثر على صافي الدخل قدره ٩٠٠٠٠دولار.

٦ - لعدة سنوات سابقة إستخدمت الشركة طريقة FIFO لأغراض تقييم المخزون. وخلال هذا العام، أشار المدير إلى أن كل الشركات الأخرى في الصناعة قد تحولت لإستخدام طريقة LIFO لأن صافي الدخل سوف ينخفض بمقدار ٨٠٠٠٠٠ دولار.

المطلـــوب:

ما إذا كنت تتفق أم تختلف مع القرارات التي إتخذتها شركة Echo مع تدعيم إجابتك - كلما أمكن - بالمبادىء والإفتراضات والقيود المحاسبية المتعارف عليها والتي يمكن تطبيقها في كل حالة.

١٢ ـ فيما يلي إحدى الفقرات التي ظهرت في إحدى المجلات المالية بخصوص شركة Baton :

«إن الأراضي وأشجار الأخشاب التي تملكها الشركة تظهر في الدفاتر بمقدار ٤٢٢ مليون دولار، في حين أن قيمة الأخشاب فقط تتراوح بين ٣، ٧ بليون دولار وتزداد مع مرور الوقت. ويعلق أحد مديري الشركة بأنها تعاني من تقدير قيمتها بأقل من الحقيقة ويعلق مدير آخر بأن الشركة لديها مصدر هائل للأرباح لا يراه أحد ولا توجد وسيلة لإظهاره بالسجلات» . . . . المطلـوب :

أ ـ ماذا قصد المدير بقوله «إن لدينا مصدر هائل للأرباح لا يره أحد ولا توجد وسيلة لإظهاره بالسجلات»؟ .

ب ـ هل تقدير أصول الشركة بأقل من قيمتها يعد أمراً ضاراً، ولماذا لا تقرر المحاسبة عن هذه المعلومات؟

١٣ ـ بعد تقديم تقريرك عن فحص القوائم المالية لمجلس إدارة شركة Hoger للنشر، أبدى أحد أعضاء المجلس الجدد دهشته من أن قائمة الدخل تفترض إكتساب حصة متساوية من الإيراد مع إصدار كل عدد من مجلة الشركة، فهو يرى أن «الحدث الحاسم» crucial event في عملية إكتساب الإيراد في مجال إصدار المجلات هو المبيعات النقدية للإشتراكات ولا يرى سببا لعدم الإعتراف بأغلب الإيراد في فترة بيع الإشتراكات .

والمطلـوب :

أ ـ أذكر الأوقات المتعددة المقبولة للإعتراف بالإيراد في الحسابات مع توضيح متى تعتبر كل منها مناسبة .

ب ـ ناقش مدى صحة الإعتراف بالإيراد في شركة نشر Hoger في كل من الأوقات التالية :

١ ـ المبيعات النقدية لإشتراكات المجلة .

٢ ـ إصدار المجلة في كل شهر.

٣ ـ الإعتراف بحصة من الإيراد مع المبيعات النقدية لإشتراكات المجلة وحصة أخرى مع إصدار المجلة كل شهر.

(من امتحانات AICPA)

١٤ - في ٥ يونيو ١٩٩٢ وقعت شركة Chen عقدا مع شركة Nair وافقت بموجبه شركة Nair على:

١ - إنشاء مبنى إداري على أرض مملوكة لشركة Chen

٢ - قبول مسئولية تدبير التمويل اللازم للمشروع وإيجاد المتسأجرين.

٣ - إدارة المبنى لمدة ٣٥ عاما.

وإتفق على تقسيم صافي الدخل السنوي للمشروع - بعد خصم خدمة الديون - بالتساوي بين الشركتين، على أن تعد حصة شركة Nair في صافي دخل المشروع في المستقبل سداداً كاملا لمقابل خدماتها في البناء، تدبير التمويل وأيجاد المستأجرين وإدارة المشروع.

وفي ٣١ مايو ١٩٩٣ إكتمل بناء المشروع ووقع المستأجرون عقود إستئجار ٩٠٪ من المساحة المتاحة به بإيجارات سنوية مجموعها ٣ مليون دولار. ومن المتوقع أن يبلغ صافي الدخل السنوي - بعد إستبعاد مصروفات التشغيل وخدمة الدين - حوالي مليون دولار. وتعتقد إدارة شركة Nair أن:

أ - المنافع الاقتصادية المتحصل عليها من التعاقد مع شركة Chen يجب أن تنعكس في قوائمها المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١مايو ١٩٩٣ وقررت إستحقاق إيراد بمقدار يساوي القيمة التجارية للخدمات التي قدمتها شركة Nair خلال العام.

ب - تسجيل هذا المقدار في حساب العقود المستحقة.

جـ - تحميل كل النفقات المتعلقة بذلك على الإيراد. . . . والمطلوب:

أ - توضيح الفرق الرئيسي بين المفهوم الاقتصادي لدخل الأعمال كما تعكسه إدارة شركة Nair وقياس الدخل في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

ب - مناقشة العوامل التي يلزم مراعاتها عند تحديد الوقت الذي يجب فيه الاعتراف بالإيراد بغرض القياس المحاسبي للدخل الدوري.

جـ - هل يتفق إعتقاد إدارة شركة Nair مع المبادىء المحاسبية المتعارف عليها لقياس الإيرادات والمصروفات عن السنة المنتهية في ٣١ مايو ١٩٩٣؟ مع تدعيم رأيك بمناقشة إمكانية تطبيق العوامل التي يلزم مراعاتها لقياس الأصول والإعتراف بالإيرادات والمصروفات على هذه الحالة.

١٥ ـ على المحاسب أن يكون على دراية بالمفاهيم التي تتضمنها عملية تحديد الدخل في منشآت الأعمال. حيث أن مقدار الدخل المقرر عنه في المنشأة يعتمد بصفة عامة على الإعـتراف الصحيح بالإيرادات والمصروفات عن فترة معينة. ففي حالات معينة يُعترف بالتكاليف كمصروفات في فترة بيع المنتج، وفي حالات أخرى تم وضع أسس مغايرة للاعتراف بالتكاليف كمصروفات أو خسائر. . . المطلوب :

أ ـ توضيح المغزي من الإعتراف بالتكاليف كمصروفات في فترة بيع المنتج.

ب ـ ماهـو مبرر صحـة معـالجـة التكـاليف كمصروفات في فترة معينة بدلاً من تخصيصها على تكاليف أصل معينة، مع التوضيح؟

جـ ـ ماهي الظروف العامة التي يكون فيها من الملائم معالجة التكلفة كأصل بدلا من معالجتها كمصروف، مع التوضيح؟

د ـ يتم تخصيص بعض المصروفات على فترات محاسبية معينة على أساس التوزيع المعقول والمنتظمة لتكلفة أصل معين. وضع مبرر الإعتراف بالمصروفات على أساس التوزيع المعقول والمنتظم لتكلفة أصل معين.

هـ ـ حدد الظروف التي يكون فيها من الملائم معالجة التكلفة كخسارة.

١٦ ـ يحاول المحاسبون إعداد قوائم للدخل بأدق ما يمكن ومن المتطلبات الأساسية لإعـداد قوائم دخـل دقيقـة إجراء مقابلة صحيحة بين التكاليف والإيرادات. وتتطلب المقابلة الصحيحة بين التكاليف والإيرادات أن يُعترف بالتكاليف الناجمة عن أنشطة المنشأة في الفترة التي إستنفدت فيها. . . المطلوب :

أ ـ ذكـر ثلاث معـايير يمكن إستخـدامهـا في تحديد ما إذا كانت مثـل هذه التكاليف يجب ظهورها كأعباء في قائمة دخل الفترة الحالية أم لا.

ب ـ تعرضت البنود والإجراءات التالية التي يشيع عرضها في القوائم المالية لكثير من الانتقاد بإعتبارها مقابلة غير سليمة بين التكاليف والايرادات، ناقش كلا منهـا بإختصار من وجهة نظر مقابلة التكاليف بالإيرادات مع إقتراح وسائل علاجية أو بديلة لعرض المعلومات المالية :

١ ـ تكاليف الإستلام والمناولة.

٢ ـ تقييم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل.

٣ ـ الخصومات النقدية على المشتريات

١٧ ـ يقوم Roger Bolling ببيع وتركيب المساكن الجاهزة. حيث يتم تشطيب الإطار الخـارجي للمنزل بالكامل مع عدم تشطيب الأجزاء الداخلية بإستثناء تركيب

الأرضية وإقامة الحواجز وتثبيت السقف. وتباع هذه المساكن بصفة أساسية لعملاء لديهم الأدوات والوقت اللازمين لإجراء التشطيبات الداخلية وجعل المنزل قابلا للمعيشة فيه.

ويقوم Roger بشراء هذه المساكن من أحد المصانع في أجزاء غير مجمعة تتكون من الأخشاب والأسقف والأبواب والشبابيك والمواد الأخرى اللازمة لإتمام المسكن. وبمجرد البدء في عمل في منطقة جديدة يقوم Roger بشراء أو إستئجار أرض كموقع للمخزن المحلي وإدارة الموقع وعرض المساكن، حيث يقوم بإنشاء مساكن عرض بسيطة بتكلفة إجمالية تتراوح بين ٢٠٠٠٠، ٢٩٠٠٠ دولار بما فيها تكلفة الأجزاء غير المجمعة ويتمثل العنصر الأساسي في تكلفة مساكن العرض هذه في الأجزاء غير المجمعة نظرا لأن عملية التركيب بسيطة وغير مكلفة. ويتم إستبعاد نماذج العرض القديمة أو تحويلها إلى نماذج جديدة كل فترة تتراوح من ٣ إلى ٧ سنوات. ولمساكن العرض هذه قيمة نفاية ضئيلة لأن تكاليف فكها ونقلها تتساوى تقريباً مع تكلفة الأجزاء غير المجمعة للمسكن.

المطلوب:

أ - من الضروري الاختيار بين:

١ - استنفاد تكاليف مساكن العرض في الفترة التي يتم فيها الإنفاق

٢ - توزيع تكاليفها على مدى أكثر من فترة. ناقش مزايا كل طريقة.

٣ - هل يكون من الأفضل إستهلاك تكلفة مساكن العرض على أساس (١)مرور الوقت، (٢) عدد المساكن الجاهزة المباعة ؟ مع التوضيح.

(من إمتحانات AICPA)

١٨ - يتضمن الأستاذ العام لشركة Universal - وهي شركة تعمل في إعداد وإنتاج البرامج التليفزيونية للوكالات التجارية.

الحسابات التالية قبل الإستهلاك في نهاية السنة الحالية:

الحساب	الرصيد المدين
Mef & Goldie	٦٠٠٠٠
Jetrom	٤١٠٠٠
Dogie M.D.	٢١٥٠٠
Robocor	٩٠٠٠
L.A. lam	٤٠٠٠

وقد إتضح من فحص العقود والسجلات مايلي:

١ ـ يمثل الحسابات الأول والثاني فيما سبق تكلفة برامج مكتملة تم عرضها تليفزيونيا خلال الفترة المحاسبية المنتهية. وفي ظل شروط العقد سيتم إعادة عرض Melx Goldie خلال الفترة المحاسبية التالية مقابل ٥٠٪ من إيراد عرض البرامج في المرة الأولى والتي حددها العقد بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ دولار في حين ينص عقد وكالة Jestons على إمكانية عرض البرنامج ـ حيث رغبة الوكالة ـ خلال الموسم القادم مقابل ٧٥٪ من إيراد عرض البرنامج في المرة الأولى والمحدد في العقد.

٢ ـ يمثل رصيد حساب Dogie M.D. تكلفة برنامج جديد فرغت الشركة من إتمامه أخيراً ومازالت العديد من الشركات ووكالات الإعلان التجارية تدرس إمكانية إستخدامه.

٣ ـ يمثل رصيد حساب Robocor تكلفة برنامج إكتمل بصورة جزئية عن حملة إعلانية مخططة تم إلغاءها.

٤ ـ يتكون رصيد حساب L.A. lam من مدفوعات قُدمت لإحدى الشركات الهندسية مقابل التقرير الذي أعدته حول الإستخدام الأكثر كفاءة لمساحات ومعدات الأستوديو الحالية. . المطلوب:

أ ـ تحديد المبدأ (أو المبادىء) المحاسبية العامة التي يمكن تطبيقها على الحسابات الأربعة الأولى.

ب ـ كيف ستقوم بالتقرير عن كل من الحسابات الأربعة الأولى في القوائم المالية لشركة Universal ؟ مع التوضيح.

جـ ـ ماهو وجه الاختلاف ـ إن وجد ـ بين حساب L.A. lam والحسابات الأربعة الأولى؟ مع التوضيح.

(من إمتحانات AICPA)

١٩ ـ فيما يلي عدد من الحقائق المتعلقة بشركة Cineflex ، وبفرض أنه لم ترد أية إشارة عن هذه الحقائق في القوائم المالية للشركة والملاحظات عليها.

أ ـ قررت الشركة لدواعى الاختصار التقرير عن صافي الدخل فقط في قائمة الدخل، مع حذف التفاصيل المتعلقة بالإيرادات وتكلفة البضاعة والمصروفات.

ب ـ إشترت الشركة معدات خلال العام قيمتها ١٤٠٠٠٠ دولار منها ٥٠٠٠٠

نقداً وأصدرت أوراق دفع بالباقي وقدره ٩٠٠٠٠ دولار. وقامت الشركة بإجراء مقاصة بين قيمة المعدات وأوراق الدفع وقررت عن المعدات بمبلغ ٥٠٠٠٠

جـ - خلال العام إختلس أحد مساعدى المراقب المالي مبلغ ١٠٠٠٠ دولار، وكان صافي دخل الشركة عن العام ١٧٠٠٠٠٠ دولار، ولم يُعثر على هذا المبلغ أو على مساعد المراقب المالي.

د - قررت الشركة عن مخزون نهاية العام في القوائم المالية بمبلغ ٢ مليون دولار دون عرض أية معلومات أخرى متعلقة بالمخزون في القوائم المالية أو الملاحظات عليها.

هـ - غيرت الشركة أسلوبها في إهلاك المعدات من طريقة القسط المتناقص إلى طريقة القسط الثابت دون إبداء أي إشارة عن هذا التغير في القوام المالية.

المطلوب :

إفترض أنك مراجع الشركة وطُلب منك توضيح الافصاح المحاسبي المناسب والضروري لكل من هذه البنود.

٢٠ - فيما يلي عدد من الصفقات التجارية التي حدثت خلال السنة الحالية بشركة Breafations

١ - بسبب زيادة المستوى العام للأسعار خلال السنة الحالية، حددت الشركة أن مصروف إهلاك معداتها عن العام أقل مما يجب بمقدار ١٤٠٠٠ دولار، وقررت تسجيل هذه الزيادة في حساباتها وقامت بعمل القيد التالي:

١٤٠٠٠ من حـ/ مصروف الاهلاك

١٤٠٠٠ إلى حـ/ مجمع الإهلاك.

٢ - إهتمت الشركة بدراسة ما يمكن أن يتولد عن الأصول غير الملموسة من نقدية في حالة التصفية، ونتيجة لذلك تم إستبعاد شهرة المحل التي نتجت عن صفقة شراء خلال العام الحالي وسجلت في الدفاتر بمبلغ ٩٠٠٠٠٠ دولار وذلك بالقيد التالي:

٩٠٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة

٩٠٠٠٠٠ إلى حـ / شهرة المحل.

٣ - في عملية «بيع بسبب الحريق» Fire sale حصلت الشركة على آلة بتكلفة قدرها ١٤٠٠٠٠ دولار وكان من الواضح أن قيمتها الحقيقية تبلغ ١٩٠٠٠٠

دولار، وأجريت الشركة القيد التالي:

١٩٠٠٠٠ من حـ/ الآلات

١٤٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

٥٠٠٠٠ إلى حـ/ الدخل

٤ ـ إستخدم رئيس الشركة حساب المصروفات الخاصة به في شراء جهاز كمبيوتر لاستعماله الشخصي فقط، وأجرى القيد التالي:

٣٥٠٠٠ من حـ/ مصروفات متنوعة

٣٥٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

٥ ـ تم التقرير عن مخزون البضاعة الذي تبلغ تكلفته ٥٢٠٠٠٠ دولار في الميزانية بمبلغ ٥٨٠٠٠٠ دولار، وهي سعر البيع المتوقع للمخزون مطروحا منه تكاليف البيع المتوقعة، وتم إجراء هذا القيد لتسجيل الزيادة في قيمة المخزون:

٦٠٠٠٠ من حـ/مخزون البضاعة

٦٠٠٠٠ الى حـ/الدخل

٦ ـ رفع أحد العملاء قضية تعويض على الشركة وطالبها بمبلغ ٤٠٠٠٠٠ دولار عن الاضرار الشخصية التي لحقت به ويعتقد أنها بسبب الانتاج المعيب للشركة. ولدى وكلاء الشركة ثقة مطلقة في أن الشركة لن تتحمل بأي إلتزام عن هذه الأضرار. ومع ذلك، قررت الشركة إجراء القيد التالي:

٤٠٠٠٠٠ من حـ/مصروف التعويضات

٤٠٠٠٠٠ الى حـ/ إلتزام تعويضات

والمطلوب:

في كل من الحالات السابقة، ناقش مدى صحة قيود اليومية في ضوء المبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

٢١ ـ فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة Gremlins

أ ـ بلغ مصروف إهلاك المباني عن العام ٤٠٠٠٠ دولار ولأن قيمة المبنى كانت في تزايد خلال العام فقد قرر المراقب المالي للشركة تحميل مصروف الاهلاك على الأرباح المحتجزة بدلا من صافي الدخل، وأجرى القيد التالي:

٤٠٠٠٠ من حـ/ الأرباح المحتجزة

٤٠٠٠٠ إلى حـ/ مجمع اهلاك المباني

ب - في ١ ينـاير ١٩٩٢ إشترت الشركة مواد بمبلغ ٨٠٠٠٠ دولار، وأُدرج هذا المبلغ في حساب المواد. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ بلغت التكلفة اللازمة لشراء نفس هذه المواد ٩٤٠٠٠ دولار ولذلك تم إجراء القيد التالي:

١٤٠٠٠ من حـ/ المخزون

١٤٠٠٠ إلى حـ/ مكاسب المخزون.

جـ - خلال العـام قامت الشركـة بشراء معـدات مقـابـل إصـدار أسهم عادية جديدة. وكانت القيمة الإسمية لهذه الأسهم ٩٠٠٠٠ دولار في حين كانت قيمتها السوقية العادلة ٣٠٠٠٠٠ دولار. ولم يكن من السهل تحديد القيمة السوقية العادلة لهذه المعدات، وسجلت الشركة هذه الصفقة بالقيد التالي:

٩٠٠٠٠ من حـ/ المعدات

٩٠٠٠٠ إلى حـ/ الأسهم العادية.

د - خلال العـام باعت الشركة إحدى المعدات بمبلغ ١٩٠٠٠٠ دولار، وذلك بمكسب قدره ٤٦٠٠٠ دولار. وبسبب إعتقاد المراقب المالي بالحاجة لشراء معدة جديدة في القريب العاجل، فقد قرر تأجيل هذا المكسب وتوزيعه على مدى العمر الإنتاجي لأية معدة جديدة مشتراة.

هـ - تلقت الشركة أمراً من عميل لشراء منتجات موجودة بالمخزن بمبلغ ٤١٠٠٠ دولار وتم شحن البضاعة في ٩ يناير ١٩٩٣، وقد أجرت الشركة القيد التالي في سنة ١٩٩٢.

٤١٠٠٠ من حـ/ المدينين

٤١٠٠٠ إلى حـ/ المبيعات.

والمطلـوب:

التعليق على مدى صحة الاجراءات المحاسبية التي أتبعتها الشركة.

٢٢ - فيما يلي بعض القرارات التي إتخذها المراقب المالي بشركة Siskel

١ - إشـترت الشركـة مبنى منـذ خمس سنـوات بمبلغ ١٥٠٠٠٠ دولار شاملا الأرض المقام عليها، ويمكن بيع هذا المبنى الآن بمبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار وقد أمر المراقب المالي بإدخال القيمة الجديدة وقدرها ٢٠٠٠٠٠ دولار في الحسابات.

٢ - تعرضت بعض المواد المخزونة وتكلفتها ١٢٠٠٠٠ج للتقادم. ورأى المراقب عدم إمكانية الإعتراف بأية خسارة إلى أن تُباع هذه البضائع، ومن ثم ظلت

هذه المواد مدرجة في المخزون برقم ١٢٠٠٠٠ج.

٣ ـ طالما أن أرباح هذا العام تبدو ضئيلة للغاية، فإنه لا يلزم تسجيل أي إهلاك للأصول الثابتة كمصروف في هذا العام.

٤ ـ تقيم الشركة في المبنى الذي تعمل به في ظل عقد إستئجار طويل الأجل يتطلب مدفوعات إيجار سنوية. وتقوم بتأجير جزء منه فائض عن حاجتها من الباطن، وقام المراقب بإجراء مقاصة بين الإيجار المحصل والايجار المدفوع للوصول إلى مصروف الإيجار الصافي.

٥ ـ أدى فيضان حدث خلال العام إلى تدمير والإضرار بمقدار كبير من المخزون غير المؤمن عليه. ولم يتم إجراء أي قيد عن هذه الخسارة لأن المراقب إعتقد أن مخزون آخر المدة سيكون منخفضاً ـ بالطبع ـ بمقدار البضاعة التالفة أو المحطمة، ومن ثم ستُدرج تكلفتها ضمن تكلفة البضاعة المباعة وسيكون رقم صافي الدخل صحيحاً.

٦ ـ تقدم الشركة مساكن لبعض موظفيها وتقوم بتعديل مرتباتهم تبعاً لذلك وقد رأى المراقب أن ما تتكلفة الشركة في صيانة هذه المساكن يجب تحميله على حساب «الأجور والمرتبات».

٧ ـ يجب تحميل التكلفة الكلية لشاحنة نقل جديدة على أحد حسابات المصروفات.

٨ ـ قامت الشركة بسداد مبلغ ضخم في حملة إعلانية للترويج لمنتج جديد لن يُطرح في السوق إلا في السنة التالية. وقد حمل المراقب المالي هذا المقدار على حساب مصروفات مقدمة.

٩ ـ تدير الشركة «كافيتريا» لراحة موظفيها وتُضاف مبيعاتها إلى حساب المبيعات العادية لمنتجات الشركة، كما تُسجل مشترياتها والمرتبات المدفوعة لمن يديرونها ضمن حسابات المشتريات والأجور العادية في الشركة.

١٠ ـ إنزلق أحد العملاء عند مغادرته للشركة على بقعة ثلجية في المدخل وإلتوى ظهره، وعلى الفور رفع قضية ضد الشركة مطالبا بتعويض عن الإصابات الجسيمة المستديمة قدره ١٦٠٠٠٠ دولار. ولم تُعرض القضية للمحاكمة بعد، وقد قرر المراقب المالي إجراء قيد يحمل أحد الحسابات الخسارة الخاصة بهذا المبلغ مع إضافته لاحد حسابات الإلتزامات.

والمطلوب منك تحديد:

أ ـ ما إذا كنت موافقا على قرارات المراقب المالي أم لا.

ب ـ الحجج التي تؤيد بها موقفك
[مع مراعاة أن كل قرار منها مستقل عن الآخر].

٢٣ ـ سيتم تطهير محطة sunnyside للطاقة النووية في نهاية عمرها الإنتاجى [وقدره ٢٠ سنة تقريباً]. وذلك بمصروفات ضخمة ويقضي مبدأ المقابلة بإجراء مقابلة بين الإيرادات والمصروفات. ويناقش بعض المحاسبين ما إذا كان من الأفضل توزيع مصروفات هذا التطهير على مدى العشرين عاما القادمة أو تجاهلها إلا أن يحدث التطهير بالفعل.

والمطلـــوب:

أ ـ ماهي القضية الأخلاقية ـ إن وجدت ـ التي تشكل أساس هذا الخلاف؟
ب ـ من هم المتضررون الذين يجب مراعاتهم؟
جـ ـ ماهو القرار الذي تتخذه أنت في هذه الحالة؟

مشكلة تقرير مالي:

أتمت kathleen بنجاح فصلها الدراسي الأول في المحاسبة وتعمل الآن كموظف إداري تحت الاختبار في بنك Elgin خلال فترة الصيف ويقوم أحد زملاءها في العمل Doug بدراسة نفس الفصل الدراسي في هذا الصيف ولكنه يعاني من العديد من المشاكل. «ففي الامتحان الثاني على سبيل المثال، إرتبك Doug في طرق تقييم المخزون ونسى تماما كل النقاط المتعلقة بإحدى التمارين الخاصة بطرق LIFO ، FIFO

وقد أشار الأستاذ المشرف على Doug بأن الإمتحان الثالث سوف يتضمن عدد من أسئلة المقال التي تتناول قضايا المبادىء المحاسبية. ويبدى Doug إهتماما واضحاً بهذا الإمتحان الثالث لسببين:

الأول: أنه لم يدخل أبداً أي إمتحان محاسبي تُطلب فيه أسئلة مقال.

الثاني: يشعر Doug بأنه يجب أن يجيب جيدا في هذا الإمتحان للحصول على تقدير مناسب في الفصل الدراسي.

ولذلك طلب Doug من Kathleen مساعدته في الإستعداد للإمتحان التالي. وقد وافقت Kathleen وإقترحت أن يقوم Doug بوضع مجموعة من الأسئلة المحتملة في موضوع المبادىء المحاسبية التي يمكنهم أن يتناقشوا حولها.

المطلـــوب:

الاجابة عن الأسئلة التالية التي وضعها Doug:

١ ـ ماهو الإطار النظري؟

٢ ـ لماذا توجد حاجة لاطار نظري؟

٣ ـ ماهي أهداف التقرير المالي؟

٤ ـ إذا طُلب منك شرح المبادىء المحاسبية المتعارف عليها لشخص غير محاسب، فما هي الخصائص الأساسية التي سوف يتضمنها شرحك؟

٥ ـ ماهي الخصائص النوعية للمحاسبة؟ إشرح كلا منها

٦ ـ حدد الإفتراضات الأساسية المستخدمة في المحاسبة.

٧ ـ ماهما القيدان لأساسيان اللذان تتضمنهما عملية التقرير المالي؟ إشرح كلا منهما.

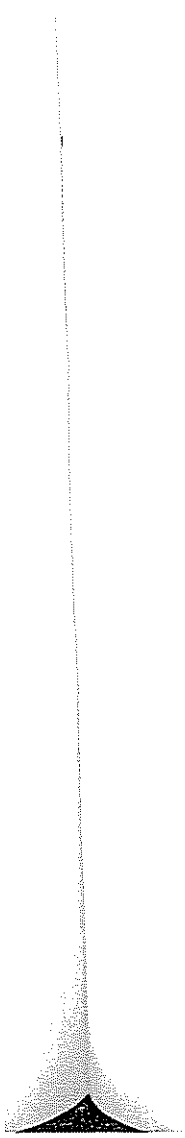

الفصل الثالث

إستعراض للدورة المحاسبية

A REVIEW OF THE ACCOUNTING PROCESS

- الأهداف التعليمية
- الإجراءات المستخدمة في المحاسبة
- المدين والدائن
- الدورة المحاسبية
- الاثبات في اليومية
- الترحيل إلى الأستاذ
- المخزون والحسابات المتعلقة به
- إقفال الحسابات في نهاية العام
- ميزان المراجعة بعد الاقفال
- القيود العكسية
- إستخدام قائمة التسوية في إعداد القوائم المالية
- أسئلـــة
- تمـــارين

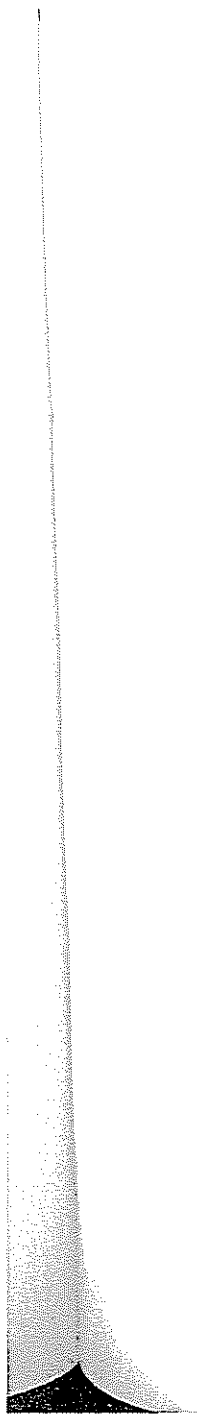

الفصل الثالث

استعراض للدورة المحاسبية

A REVIEW OF THE ACCOUNTING PROCESS

الأهداف التعليمية:ـ

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :ـ

١ ـ فهم المصطلحات المحاسبية الأساسية .
٢ ـ شرح قواعد القيد المزدوج .
٣ ـ تحديد خطوات الدورة المحاسبية .
٤ ـ تسجيل العمليات في اليوميات وترحيلها إلى حسابات الأستاذ وإعداد ميزان المراجعة .
٥ ـ شرح أسباب إعداد قيود التسوية .
٦ ـ شرح كيفية تسوية حسابات المخزون في نهاية السنة .
٧ ـ إعداد قيود الاقفال .
٨ ـ تحديد قيود التسوية العكسية .
٩ ـ إعداد قائمة التسوية .

تختلف النظم المحاسبية بصورة واسعة من منشأة لأخرى، وذلك بناء على طبيعة العمل بالمنشأة والصفقات التي تقوم بها وحجم المنشأة وحجم البيانات المتداولة بداخلها والمعلومات التي تحتاجها الإدارة والجهات الأخرى من النظام المحاسبي .

وبصفة عامة فإن النظم المحاسبية تتضمن كل الأنشطة المطلوبة لامداد الإدارة بالمعلومات المطلوبة للتخطيط والرقابة والتقرير عن الموقف المالي للمنشأة ونتائج عملياتها . فوجود نظام محاسبي معد جيداً يمثل ضرورة لكل منشأة أعمال حيث أن وجود نظام محاسبي كفء لتوفير البيانات يمكن أن يجيب عن العديد من التساؤلات مثل :

ماهو حجم وأنواع الديون الموجود على الشركة؟
هل زادت مبيعات هذه الفترة عن الفترة السابقة؟

ماهي الأصول المملوكة للشركة؟
ماهي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة؟
هل حققت الشركة أرباحا في الفترة الأخيرة؟
هل هناك خطوط إنتاج أو أقسام في الشركة تحقق خسائر؟
هل يمكن للشركة زيادة التوزيعات على المساهمين بصورة آمنة؟
هل معدل العائد على صافي أصول الشركة في تزايد؟

ولا يعد الاحتفاظ بمجموعة من السجلات المحاسبية أمراً إختيارياً، حيث أن مصلحة الضرائب تطالب منذ فترة طويلة بإعداد وتجهيز مجموعة من السجلات والمستندات التي يمكن مراجعتها. وفي سنة ١٩٧٧ إعتمد الكونجرس الأمريكي «لائحة الممارسات الأجنبية الفاسدة» FCPA التي طالبت الشركات ذات الإكتتاب العام «بإنشاء والإحتفاظ بالدفاتر والسجلات والحسابات التي تعكس بصورة عادلة ودقيقة ـ وبالتفصيل المناسب ـ الصفقات الخاصة بإقتناء الأصول والتخلص منها». وعلاوة على ذلك، فإن الشركة التي لا تحتفظ بسجلات دقيقة لمعاملاتها التجارية، من المحتمل أن تنخفض ايراداتها وأن تعمل بصورة غير كفء.

إن عدم الكفاءة في بعض الشركات قد ترجع في جزء منها الى الإجراءات المحاسبية الضعيفة، ومن الأمثلة على ذلك شركة Long Island للخطوط الحديدية التي فقدت الكثير من النقود بسبب عدم معرفة مركزها النقدي وعدم إثبات قيم كبيرة مستحقة للشركة، وسداد بعض الحسابات الدائنة مرتين عن طريق الخطأ، وعدم تسجيل عمليات إستهلاك السندات. وكذلك شركة Gould وهي إحدى المؤسسات الإلكترونية التي أصبحت فيها المحاسبة وإمساك الدفاتر تتم بصورة عشوائية لدرجة إستدعت تعديل نتائج العمليات في خمس سنوات من السبع سنوات الأخيرة.

وعندما إضطرت واحدة من أكبر الشركات المتعاملة في الذهب والفضة لإعلان إفلاسها وجد أن سجلاتها غير منتظمة بصورة جعلت من الصعب تحديد ما خسرته من نقود، فقد فشلت الشركة في تتبع إيراداتها وحررت شيكات عن مبالغ غير محصلة، حتى أن الشركة سمحت بإنهاء مشروع التأمين الصحي على العاملين بها رغم إستمرارها في تحصيل الأقساط منهم. ورغم عدم شيوع هذه الحالات في المنشآت الكبرى فإنها توضح وجهة نظرنا وهي ضرورة احتفاظ كل منشأة بحسابات وسجلات تفصيلية.

ولا يعد إستخدام الكمبيوتر ضماناً للدقة والكفاءة، حيث ذكر المتحدث الرسمي

بإسم أحد البنوك الأمريكية الكبرى «أن التحول إلى نظام جديد يُطلق عليه Mast Net قد أدى إلى إرباك سجلات تشغيل البيانات حتى أن البنك أصبح في الكثير من الأحيان غير قادر على إستخراج أو تسليم كشوف حسابات العملاء في الوقت المناسب».

الاجراءات المستخدمة في المحاسبة PROCEDURES EMPLOYED IN ACCOUNTING

تعتمد المحاسبة المالية على مجموعة من المفاهيم بغرض تحديد وتسجيل وتصنيف وتفسير الصفقات والأحداث الأخرى المتعلقة بمنشآت الأعمال ومن الضروري تفهم المصطلحات الأساسية المستخدمة في تجميع البيانات المحاسبية.

المصطلحات الأساسية BASIC TERMINOLOGY

الحدث: Event واقعة ذات أثر، فالحدث بصفة عامة هو مصدر أو مسبب التغيرات في الأصول، الإلتزامات، حقوق الملكية. وقد تكون الأحداث خارجية أو داخلية.

الصفقة: Transaction هي حدث خارجي يتضمن تحويل أو تبادل بين وحدتين أو أكثر.

الحساب: Account هو ترتيب منظم يُظْهر أثر الصفقات والأحداث الأخرى على أصل أو حق معين. ويُحتفظ بحساب منفصل لكل أصل وإلتزام وإيراد ومصروف وكذلك لرأس المال [حق الملكية].

الحسابات الحقيقية والاسمية Real and Nominal Accounts تتمثل الحسابات الحقيقية [الدائمة] في حسابات الأصول والإلتزامات وحق الملكية وتظهر في الميزانية. وتشمل الحسابات الإسمية [المؤقتة] حسابات الإيرادات والمصروفات وتظهر في قائمة الدخل. ويتم إقفال الحسابات الاسمية بصورة دورية في حين أن الحسابات الحقيقية لا تقفل.

الأستاذ Ledger هو الدفتر [أو مخرجات الكمبيوتر] الذي يتضمن الحسابات حيث يكون لكل حساب صفحة مستقلة عادة. ويضم «الأستاذ العام» جميع حسابات الأصول، والإلتزامات، حق الملكية، الايرادات، المصروفات في حين يتضمن الأستاذ المساعد التفاصيل الخاصة بأحد حسابات الأستاذ العام.

اليومية Journal وهو دفتر القيد الأولي الذي يتم فيه تسجيل الصفقات والأحداث الأخرى لأول مرة، ويتم ترحيل العديد من القيم من دفتر القيد الأولى إلى الأستاذ.

الترحيل: Posting هو عملية تحويل الحقائق والأرقام الهامة من دفتر القيد الأولى إلى حسابات الأستاذ.

ميزان المراجعة: Trial Balance وهو قائمة بكل الحسابات المفتوحة في الأستاذ والأرصدة الخاصة بها. ويطلق على ميزان المرجعة المعد بعد ترحيل كل التسويات الجردية مباشرة «ميزان المراجعة المعدل» كما يُطلق على ميزان المراجعة المعد بعد إجراء وترحيل قيود الإقفال مباشرة «ميزان المراجعة بعد الإقفال Post-closing or after closing trial balance ويمكن إعداد ميزان المراجعة في أي وقت.

قيود التسوية Adjusting Enteries هي قيود تجري في نهاية الفترة المحاسبية وذلك لتحديث كل الحسابات على أساس محاسبة الاستحقاق، وذلك حتى يمكن إعداد قوائم مالية صحيحة.

القوائم المالية: Financial Statements وهي قوائم تعكس تجميع وجدولة والتلخيص النهائي للبيانات المحاسبية، وتشمل أربعة قوائم هي:

١ ـ **الميزانية:** التي تعكس الموقف المالي للمنشأة في نهاية الفترة.

٢ ـ **قائمة الدخل:** التي تقيس نتائج العمليات خلال الفترة.

٣ ـ **قائمة التدفقات النقدية** التي توضح التدفقات الناتجة عن والمستخدمة في أنشطة التشغيل والتمويل والإستثمار خلال الفترة.

٤ ـ **قائمة الأرباح المحتجزة** التي تقوم بعمل تسوية بين رصيد حساب الأرباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة المحاسبية.

قيود الإقفال Closing Enteries وهي العملية الرسمية التي يتم على أثرها تخفيض أرصدة كل الحسابات الاسمية إلى الصفر وتحديد صافي الربح أو الخسارة وترحيله لحساب حق الملكية، وقد يطلق عليها أيضا «إقفال الإستاذ» أو «إقفال الدفاتر أو «الإقفال» فقط.

المدين والدائن DEBITS AND CREDITS

هناك قواعد ثابتة لتسجيل الصفقات والأحداث الأخرى عند حدوثها، وهي القواعد التي تعلمتها غالبا في دراستك لمبادىء المحاسبة والتي تعرف بمحاسبة القيد المزدوج. فكلمة المدين والدائن في المحاسبة تعني ببساطة اليمين واليسار أو الموجب والسالب بناءاً على نوع الحساب. فالجانب الأيمن لأي حساب هو الجانب المدين، والجانب الأيسر هو الجانب الدائن. وتزداد كل حسابات الأصول والمصروفات في الجانب الأيمن أو المدين وتنخفض في الجانب الأيسر، وعلى العكس، تزداد حسابات الإيرادات ورأس المال في الجانب الأيسر أو الدائن وتنخفض في الجانب الأيمن، المدين. وذلك على النحو التالي:

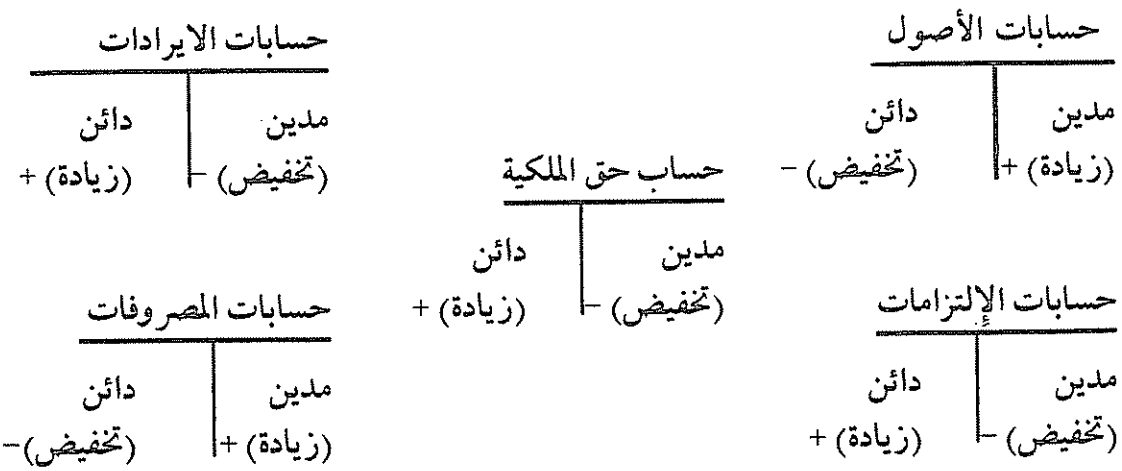

فبفرض أن هناك صفقة تقديم خدمة نقداً، حيث يزداد كل من حساب النقدية وحساب المبيعات وبذلك تُجعل النقدية مدينة والمبيعات دائنة.

المعادلة الأساسية وتحليلها
BASIC EQUATION AND TRANSACTION ANALYSIS

القاعدة الأساسية لنظام القيد المزدوج هي أنه مقابل كل جانب مدين يجب أن يوجد جانب دائن والعكس صحيح.

ويقودنا ذلك لذكر المعادلة الأساسية في المحاسبة وهي:

الأصـــول = الإلتزامات + حقوق الملكية

أو بصورة مبسطة:

الأصول = الخصوم

وعند حدوث أي صفقة تتغير عناصر هذه المعادلة ولكن يظل التساوي قائماً ولتوضيح ذلك نعرض الصفقات التالية:

١ ـ إستثمر المالك ٤٠٠٠٠ج لإستخدامها في أعمال المنشأة.

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ٤٠٠٠٠ + ٤٠٠٠٠

٢ ـ سدد ٦٠٠ج نقداً أجور سكرتارية

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

- ٦٠٠ - ٦٠٠ (مصروف)

٣ ـ أشترى معدات مكتبية بسعر ٥٢٠٠ج مقابل سند إذني بفائدة ١٠٪

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ٥٢٠٠ + ٥٢٠٠

٤ ـ تلقى ٤٠٠٠ج نقداً عن خدمات مقدمة

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ٤٠٠٠ + ٤٠٠٠ (إيراد)

٥ ـ سدد إلتزام قصير الأجل قدره ٧٠٠٠ج

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

- ٧٠٠٠ - ٧٠٠٠

٦ ـ أعلن عن توزيع نقدي بمبلغ ٥٠٠٠ج.

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

+ ٥٠٠٠ - ٥٠٠٠

٧ ـ حول إلتزام طويل الأجل قدره ٨٠٠٠٠ج إلى أسهم عادية.

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

- ٨٠٠٠٠ + ٨٠٠٠٠

٨ ـ سدد ١٦٠٠٠ج نقداً لشراء عربة نقل.

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

- ١٦٠٠٠

+ ١٦٠٠٠

وتمثل حسابات الإيرادات والمصروفات عناصر لحق الملكية، حيث يمثل الإيراد زيادة [قيد دائن] في حق الملكية في حين يمثل المصروف تخفيض له [قيد مدين]. ويعبر الفرق بين إيرادات ومصروفات الفترة عن صافي الزيادة [الدخل] أو صافي التخفيض (الخسائر) في حق الملكية الناتج عن التشغيل.

وتحدد أنواع الحسابات الفرعية لجزء حق الملكية أو المؤثرة عليه بناءاً على نوع هيكل الملكية المستخدم في منشأة الأعمال. ففي المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص يستخدم حساب المسحوبات drawing للإشارة إلى مسحوبات المالك (أو الملاك) في حين تستخدم الشركات المساهمة حساب التوزيعات divedends للإشارة إلى مقدار التوزيعات المعلنة خلال العام. وفي الشركة المساهمة ينقسم حق الملكية إلى الأسهم العادية وحسابات علاوة الاصدار Paid-in capital والأرباح المحتجزة. وفيما يلي تلخيص للصفقات المؤثرة على حق الملكية مع ربطها بالحسابات الإسمية (المؤقتة) والحقيقية (الدائمة) ونوع الملكية في المنشأة:-

هيكل الملكية

صفقات مؤثرة على حق الملكية	الأثر على حق الملكية	منشآت فردية وشركات أشخاص		شركات مساهمة	
		حسابات إسمية	حسابات حقيقية	حسابات اسمية	حسابات حقيقية
إستثمارات الملاك	زيادة		رأس المال		الأسهم العادية والحسابات المرتبطة بها
إيرادات مكتسبة	زيادة	الايرادات	رأس المال	الايرادات	أرباح محتجزة
مصروفات مستحقة	تخفيض	المصروفات		المصروفات	
مسحوبات الملاك	تخفيض	المسحوبات		التوزيعات	

الدورة المحاسبية THE ACCOUNTING CYCLE

يوضح الشكل (٣-١) خطوات الدورة المحاسبية، وهي الاجراءات التي تتبع عادة لضمان تسجيل آثار الصفقات بصورة صحيحة.

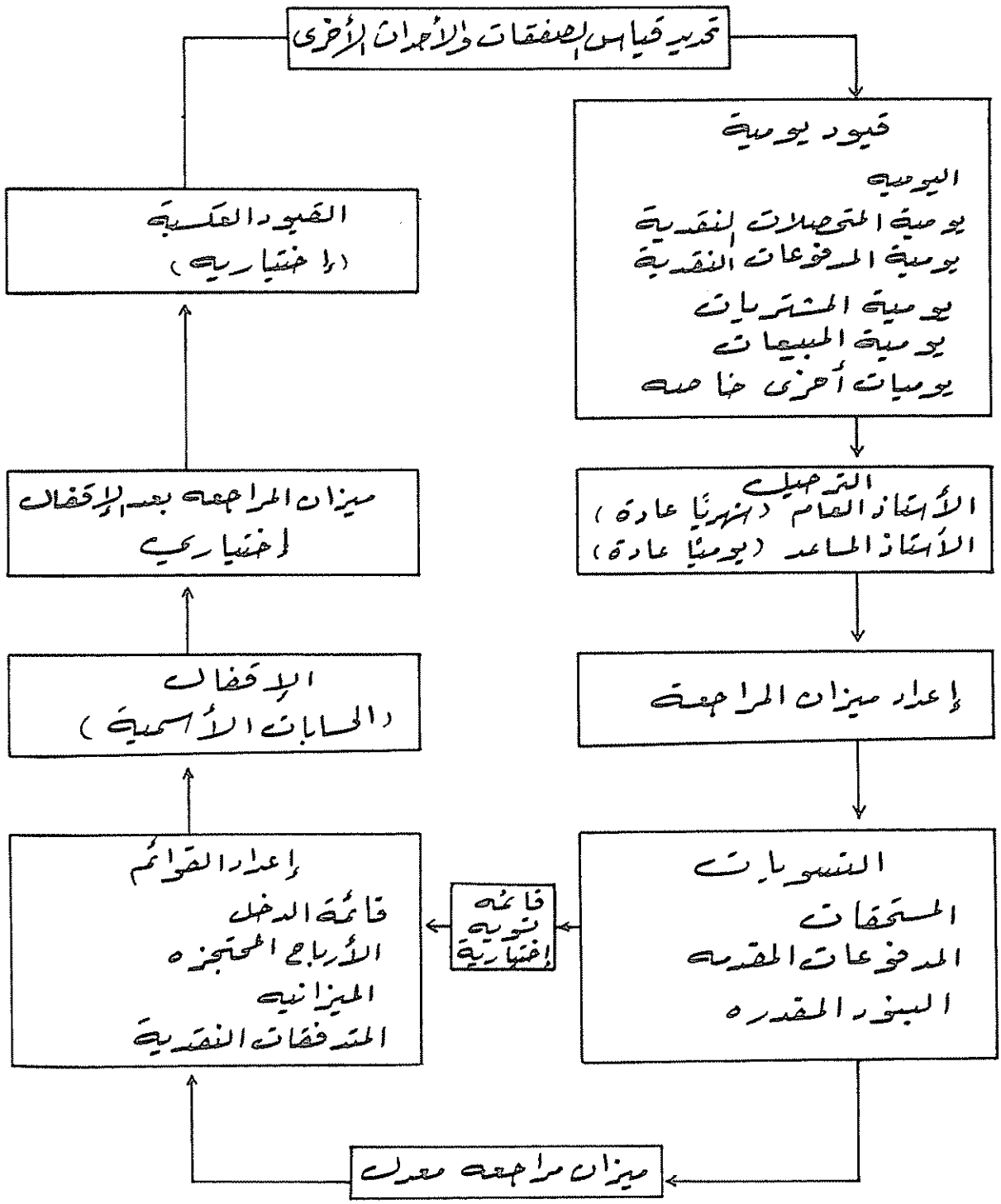

الشكل (٣-١): الدورة المحاسبية.

تحديد وتسجيل الصفقات والأحداث الأخرى IDENTIFICATION AND RECORDING OF TRANSACTIONS AND OTHER EVENTS

تتمثل الخطوة الأولى في الدورة المحاسبية في تحليل الصفقات والأحداث الأخرى، وتتمثل المشكلة في تحديد ما يلزم تسجيله what to Record حيث لا توجد قواعد مبسطة لتحديد ما إذا كان حدث معين يلزم تسجيله أم لا. على سبيل المثال فإن أغلب المحاسبين يتفقون على أن التغيرات في الأفراد العاملين بالمنشأة، والتغيرات في السياسات الإدارية المتبعة، وفي قيمة الموارد البشرية لها أهميتها ولكن لا يلزم تسجيلها في الدفاتر. ومن ناحية أخرى، فإنه عندما تقوم الشركة بصفقة مبيعات أو مشتريات نقدية فإنه يجب تسجيلها بغض النظر عن صغر قيمتها.

ويجب الإعتراف ببند معين في القوائم المالية إذا كان عنصراً قابلا للقياس وملائماً ويمكن الاعتماد عليه. فإذا نظرنا للموارد البشرية مثلاً، فقد قررت شركة Barry في إحدى الفترات عن أصول تبلغ قيمتها ١٤٠٥٥٩٢٦ دولار كبيانات إضافية، وتضمن هذا الرقم مبلغ ٩٨٦٠٩٤ دولار تحت بند «إستثمارات في الموارد البشرية». فهل يجب على المحاسبين تقييم موظفي الشركة لأغراض إعداد الميزانية وقائمة الدخل؟ من المؤكد أن الموظفين المهرة يمثلون أصلا هاما (على درجة عالية من الملاءمة) ولكن مشاكل تحديد قيمتهم وقياسها بصورة يمكن الإعتماد عليها لم تُحل بعد. ونتيجة لذلك لا تُسجل الموارد البشرية. وربما يمكن عرض مثل هذه المعلومات عندما تصبح أساليب القياس أكثر دقة وقبولا ولو في شكل بيانات إضافية فقط.

وتستخدم عبارة «الصفقات والأحداث والظروف الأخرى التي تؤثر على منشأة الأعمال» في وصف مصادر ومسببات التغيرات في أصول المنشأة وإلتزاماتها وحق الملكية بها. وهناك نوعان من الأحداث:

١ ـ أحداث خارجية: تتضمن التفاعل بين المنشأة وبيئتها مثل الصفقات مع منشآت أخرى أو التغير في سعر السلعة أو الخدمة التي تشتريها الوحدة، أو تبيعها، حدوث فيضان أو زلزال أو التحسن في التقنية التي يستخدمها أحد المنافسين.

٢ ـ أحداث داخلية: تحدث داخل الوحدة مثل إستخدام المباني أو الآلات في النشاط أو تحويل أو استخدام المواد الخام في عمليات الإنتاج.

وهناك العديد من الأحداث التي تتضمن عناصر داخلية وخارجية. على سبيل المثال، فإن الحصول على خدمات الموظفين أو غيرهم يعتبر صفقة تبادل، وهي حدث

خارجي في حين أن إستخدام هذه الخدمات (العمالة) ـ وهو ما يحدث عادة وقت الحصول عليها ـ يعتبر جزءاً من عملية الإنتاج، وهو حدث داخلي. وقد تقع الأحداث في نطاق تحكم المنشأة مثل شراء البضاعة أو استخدام الآلات، وقد تكون خارج نطاق تحكمها مثل تغير سعر الفائدة، أو السرقة والتخريب أو فرض الضرائب.

وقد تكون الصفقات ـ وهي أنواع خاصة من الأحداث الخارجية ـ في شكل تبادل تقوم فيه كل وحدة بتلقي قيمة والتضحية بقيمة، وذلك مثل عمليات شراء وبيع السلع والخدمات. وقد تكون الصفقات في شكل تحويلات في إتجاه واحد تتحمل فيها منشأة معينة إلتزاما أو تحول أصلا لمنشأة أخرى وذلك دون تلقي أي قيمة في المقابل بصورة مباشرة، ومن أمثلة ذلك إستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم، سداد الضرائب، الهبات، المساهمات الخيرية، الخسائر العرضية وعمليات السرقة.

وبصفة عامة، فإن المحاسبين يسجلون أكبر عدد ممكن من الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة، ولكن بعض هذه الأحداث تستبعد لأن مشاكل قياسها شديدة التعقيد. وتعمل مهنة المحاسبة بإستمرار ـ من خلال جهود الأفراد والمنظمات المختلفة ـ على تنقيح أساليب الأعتراف والقياس التي تتبعها.

الاثبات في اليومية JOURNALIZATION

يتم تبويب وتجميع الآثار المختلفة على العناصر الأساسية في المنشأة (وهي الأصول، الإلتزامات، حقوق الملكية) في الحسابات. ويمثل الأستاذ العام تجميعا لكل حسابات الأصول، الإلتزامات حقوق الملكية، الإيرادات المصروفات. ويعتبر الحساب على شكل حرف T مناسباً لتوضيح أثر الصفقات على أحد بنود الأصول أو الإلتزامات أو حقوق الملكية أو الإيرادات أو المصروفات. وفي الممارسة العملية، لا تسجل الصفقات والأحداث الأخرى مباشرة في الأستاذ لأن الصفقة تؤثر على حسابين أو أكثر يوجد كل منهما في صفحة مستقلة بالأستاذ. وللتغلب على هذه المشكلة وللحصول على سجل كامل لكل الصفقات والأحداث في مكان واحد ـ يستخدم دفتر اليومية [أو دفتر القيد الأولى] والشكل المبسط لدفتر اليومية، هو الإثبات التاريخي للصفقات والأحداث الأخرى معبراً عنها في صورة قيود مدينة ودائنة لحسابات معينة، حيث تعرف هذه باليومية العامة، وهو ما يتضح من خلال الصفقات التالية خلال شهر نوفمبر.

١ نوفمبر: شراء سيارة نقل جديدة من شركة auto بمبلغ ٢٢٤٠٠ جنيه على الحساب.
٣ نوفمبر: تلقى فاتورة من شركة إعلانات بمبلغ ٢٨٠ جنيه

٤ نوفمبر: رد بضاعة لشركة ankee سبق شراءها بالأجل بمبلغ ١٧٥ جنيه

٥ نوفمبر: تلقى إشعار مدين من شركة confederate بمبلغ ٩٥ جنيه يشير إلى سداد تكلفة نقل البضاعة من شركة confederate مقدماً وأنها تخص الشركة.

ويتضمن كل قيد يومية عامة أربعة أجزاء:

١ ـ الحسابات والمبالغ المدينة (منه)، ٣ ـ تاريخ القيد.

٢ ـ الحسابات والمبالغ الدائنة (له)، ٤ ـ شرح القيد.

ويتم إدراج الجوانب المدينة أولا، تتبعها الجوانب الدائنة مع ترك مسافة بسيطة، على أن يأتي شرح القيد بعد إسم آخر حساب دائن وقد يأخذ سطر واحد أو أكثر. ويُستكمل عمود رقم صفحة الأستاذ عند ترحيل الحسابات

اليومية العامة

التاريخ	البيان	رقم صفحة الأستاذ	المبلغ مدين	المبلغ دائن
١ نوفمبر	من حـ/ سيارات نقل	٨	٢٢٤٠٠	
	إلى حـ/ الدائنين	٣٤		٢٢٤٠٠
	(شراء سيارة نقل على الحساب من شركة auto)			
٣ نوفمبر	من حـ/ مصروفات إعلان	٦٥	٢٨٠	
	إلى حـ/ الدائنين	٣٤		٢٨٠
	(إستلام فاتورة إعلان من شركة الاعلان)			
٤ نوفمبر	من حـ/ الدائنين	٣٤	١٧٥	
	إلى حـ/ مردودات مشتريات.	٥٣		١٧٥
	(مردودات مشتريات بالأجل من شركة Yankee)			
٥ نوفمبر	من حـ/ نقل المشتريات	٥٥	٩٥	
	إلى حـ/ الدائنين	٣٤		٩٥
	(تلقي إشعار مدين عن نقل مشتريات من شركة confederate)			

وتستخدم أغلب الشركات يوميات مساعدة أو خاصة special journals علاوة على اليومية العامة.

الترحيل إلى الأستاذ POSTING TO THE LEDGER

يجب تحويل البنود المدرجة في اليومية العامة إلى الأستاذ العام، حيث يعتبر هذا الاجراء ـ الترحيل Posting جزءاً من عملية التلخيص والتبويب. على سبيل المثال، فإن قيد اليومية العامة السابقة بتاريخ ١ نوفمبر يجعل حساب سيارات النقل مدينا بمبلغ ٢٢٤٠٠ وحساب الدائنين دائنا بمبلغ ٢٢٤٠٠، ويتم ترحيل مبلغ العمود المدين من اليومية إلى الجانب المدين من حساب الأستاذ (وهو حساب سيارات النقل)، كما يُرحل مبلغ العمود الدائن من اليومية إلى الجانب الدائن من حساب الأستاذ (حساب الدائنين).

ويشير الرقم في عمود رقم صفحة الأستاذ إلى حسابات الأستاذ التي تُرحل إليها البنود المختصة. على سبيل المثال، فإن رقم ٨ على يسار حساب سيارات النقل يعني أن سيارات النقل هو الحساب رقم ٨ في الأستاذ والذي يلزم ترحيل مبلغ ٢٢٤٠٠ إليه. وبنفس الشكل فإن رقم ٣٤ في هذا العمود على يسار حساب الدائنين يعني أن هذا البند بمبلغ ٢٢٤٠٠ قد رُحِّل إلى الحساب رقم ٣٤ في الأستاذ.

وتكتمل عملية ترحيل اليومية العامة عندما تسجل أرقام الحسابات في مواجهة أسماء كل الحسابات في اليومية العامة. وعلى ذلك فإن الرقم في عمود رقم صفحة الأستاذ يؤدي غرضين هما:ـ

١ ـ الاشارة إلى رقم صفحة الأستاذ للحساب المختص.

٢ ـ الإشارة إلى إكتمال عملية ترحيل بند معين.

وتقوم كل منشأة بإختيار نظام الترقيم الخاص بها لحسابات الأستاذ. فمنها من يبدأ الترقيم بحسابات الأصول وتتبعها حسابات الإلتزامات، حقوق الملكية، الإيرادات، المصروفات على الترتيب.

وفيما يلي حسابات الأستاذ بعد إتمام عملية الترحيل

حـ/ سيارات النقل	رقم ٨	حـ/ مردودات مشتريات	رقم ٥٣
١ نوفمبر ٢٢٤٠٠			٤ نوفمبر ١٧٥

حـ/ مشتريات رقم ٥٥

٥ نوفمبر ٩٥	

حـ/ مصرفات الاعلان رقم ٦٥

٣ نوفمبر ٢٨٠	

حـ/ الدائنين رقم ٣٤

٤ نوفمبر ١٧٥	١ نوفمبر ٢٢٤٠٠
	٣ نوفمبر ٢٨٠
	٥ نوفمبر ٩٥

ميزانية المراجعة قبل التسوية UNADJUSTED TRIAL BALANCE

يجب إعداد ميزان مراجعة قبل التسوية في نهاية الفترة المحاسبية وذلك بعد تسجيل القيود في اليومية وترحيلها للأستاذ. ويمثل ميزان المراجعة قائمة بكل الحسابات المفتوحة في الأستاذ العام وأرصدتها، حيث يحقق ميزان المراجعة غرضين أساسيين هما:-

١ - التأكد من تساوي الجوانب المدينة والدائنة بالأستاذ.

٢ - يقدم قائمة بالحسابات المفتوحة وأرصدتها، وهي أساس أية عمليات تسوية جردية وتستخدم في إعداد القوائم المالية وفي توفير البيانات المالية عن المنشأة.

التسويات الجردية ADJUSTMENTS

يعني إستخدام نظام الإستحقاق ضرورة إجراء العديد من التسويات قبل إعداد القوائم المالية وذلك لوجود حسابات معينة مقدرة بصورة غير صحيحة. على سبيل المثال، فإنه إذا تعاملنا مع الصفقات على الأساس النقدي فلن تُسجل سوى الصفقات النقدية خلال العام فقط. ونتيجة لذلك إذا كانت أجور موظفي الشركة تسدد كل أسبوعين وإنتهت الفترة المحاسبية في منتصف هذين الأسبوعين فلن يُسجل أي التزام أو مصروف عن الأسبوع الأخير من الفترة المحاسبية. ولتحديث الحسابات بغرض إعداد القوائم المالية يلزم زيادة كل من حساب مصروفات الأجور وإلتزام الأجور المستحقة، ويتحقق ذلك عن طريق «قيد تسوية» **adjusting entry**.

ولذلك، فإنه من الخطوات الهامة في العملية المحاسبية تعديل كل الحسابات على أساس الإستحقاق وترحيل هذه التعديلات إلى الأستاذ العام. وعلى ذلك، فإنه من الضروري إجراء قيود التسوية لتحقيق المقابلة السليمة بين الإيرادات والمصروفات في

عملية تحديد صافي دخل الفترة الحالية ولتحقيق التقدير الصحيح للأصول والخصوم في نهاية الفترة. وتؤثر قيود التسوية على كل من الحسابات الحقيقية (الأصول، والالتزامات، حقوق الملكية) والحسابات الإسمية (الإيرادات، المصروفات)

وبصفة عامة تُصنف التسويات بالطريقة التالية:

- بنود مدفوعة مقدماً (مؤجلة):
  - مصروفات مقدمة (مثل التأمين المقدم)
  - إيرادات غير مكتسبة (مثل الإيجار المحصل مقدماً)
- بنود مستحقة:
  - إلتزامات أو مصروفات مستحقة (مثل الأجور غير المسددة).
  - أصول أو إيرادات مستحقة (مثل الفوائد المكتسبة وغير المحصلة).
- بنود مقدرة: (مثل الاهلاك).

المصروفات المدفوعة مقدماً **Prepaid Expenses**

يعبر المصروف المدفوع مقدما عن بند سُدِّد وسجل قبل إستخدامه أو إستهلاكه حيث يشكل جزء منه مصروف للفترة الحالة ويشكل الجزء الآخر أصلا في نهاية الفترة. فإذا سدد قسط تأمين عن ثلاث سنوات مقدما في بداية السنة الحالية، فإن ثلث المبلغ المسدد يمثل مصروف للسنة الحالية وثلثاه أصل في نهاية السنة، ويؤجل هذا الأصل ويستنفد في السنوات التالية.

مثال: في ٢ يناير ١٩٩٣ إشترت الشركة تأمين لمدة ٣ سنوات وسددت مبلغ ١٢٠٠ نقداً، وسجلت قيد اليومية التالي:

١٢٠٠	من حـ/ تأمين مقدم	٢ يناير
١٢٠٠	إلى حـ/ النقدية	

وبسبب مرور ثلث مدة التأمين، يتم التقرير عن ثلث المبلغ المسدد كمصروف عن سنة ١٩٩٣ مع تخفيض حساب الأصل بنفس القيمة. وبذلك يكون قيد اليومية المطلوب في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ هو:-

٤٠٠	من حـ/ مصروف التأمين	
٤٠٠	إلى حـ/ التأمين المقدم	٣١ ديسمبر
	(تحميل ثلث قسط التأمين كمصروف)	

وبذلك يوضح الأستاذ مصروفات تأمين بمبلغ ٤٠٠ج وأصل ـ التأمين المقدم ـ قدره ٨٠٠.

الايرادات غير المكتسبة Unearned Revenue

وهي تمثل نقدية محصلة ومسجلة كإلتزام وذلك لأنها لم تُكتسب بعد من خلال تقديم السلع والخدمات للعملاء. فكما يقضي مبدأ الإعتراف بالإيراد في المحاسبة، فإن الايراد يُقرر عنه في الفترة التي يتحقق أو يكون قابلا للتحقق ويكتسب فيها. وعلى ذلك فإنه عندما تُحصَّل النقدية قبل إكتسابها، فإنه يتم تأجيل المبلغ الذي يخص فترات تالية: ويعتبر المبلغ غير المكتسب (المحصل مقدما) إلتزاما على الشركة لأنه يمثل تعهد بتقديم خدمة في المستقبل نتيجة لصفقة حدثت في الماضي.

ومن الأمثلة الشائعة على بنود الايرادات غير المكتسبة الايجار المحصل مقدما، الفوائد المحصلة مقدما على أوراق القبض، الاشتراكات والاعلانات التي تحصلها دور النشر مقدما والدفعات المقدمة من العملاء.

مثال: بفرض أن إحدى المنشآت قامت بتأجير جزء من المبنى لمدة ٣ سنوات تبدأ من ٢ يناير ١٩٩٣م إلى أحد المستأجرين الذي سدد إيجار الثلاث سنوات مقدماً وقدره ٦٠٠٠٠ج، وأجرت الشركة القيد التالي:

٦٠٠٠٠		من حـ/ النقدية	
	٦٠٠٠٠	إلى حـ/ إيراد الايجار غير المكتسب	٢ يناير
		(تحصيل إيجار لمدة ٣ سنوات مقدماً)	

وفي نهاية سنة ١٩٩٣ يكون ثلث هذا المبلغ قد أكتُسب، ولذلك يُجرى قيد التسوية التالي:

٢٠٠٠٠		من حـ/ إيرادا الإيجار غير المكتسب	٣١ ديسمبر
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ إيراد الايجار	
		(تسجيل ثلث مبلغ ٦٠٠٠٠ كإيراد)	

وبالنسبة للبنود المدفوعة مقدماً، فإن الأمر لا يختلف في حالة تسجيل القيد المبدئي للصفقة في أحدى الحسابات الحقيقية (أصل أو إلتزام) عنه في حالة تسجيله في أحد الحسابات الأسمية (إيرادات أو مصروفات)، لأنه بعد إجراء قيود التسوية تكون أرصدة الحسابات المختصة متماثلة بغض النظر عن القيد المبدئي.

الالتزامات أو المصروفات المستحقة Accrued Liabilities or Expenses

وهي بنود مصروفات إستحقت خلال الفترة ولكنها لم تسجل أو تسدد بعد. وبذلك فإنها تمثل إلتزامات في نهايةالفترة. وتدرج الجوانب المدينة المتعلقة بمثل هذه البنود في

قائمة الدخل كمصروفات.

ومن الأمثلة الشائعة على المصروفات المستحقة الفوائد المستحقة، الأجور والمرتبات المستحقة والضرائب العقارية المستحقة.

مثـال: عندما تسدد الأجور في اليوم الأخير من الشهر، فإنه لاتوجد أجور مستحقة في نهاية الشهر أو السنة لأن كل الموظفين يكونون قد حصلوا على كل المبالغ المستحقة لهم. ولكن عندما تُسدد الأجور أسبوعياً، أو كل أسبوعين يكون من الضروري عادة إجراء قيود تسوية للأجور والمرتبات التي إكتسبت ولم تسدد في نهاية السنة المالية وذلك لأن اليوم الأخير في فترة التقرير المالي نادراً ما يتوافق مع يوم السداد.

وبفرض أن إحدى المنشآت تسدد أجور رجال البيع بها كل يوم جمعة عن أسبوع مدته خمسة أيام وذلك بجملة أجور أسبوعية قدرها ٨٠٠٠ج وتوافق يوم ٣١ ديسمبر مع يوم ثلاثاء. ففي نهاية السنة المالية يكون الموظفون قد عملوا لمدة أربعة أخماس الأسبوع دون الحصـول على أجر هذه المدة ودون إجراء أي قيد مقابلها. فيكون قيد التسوية في ٣١ ديسمبر هو

٦٤٠٠	من حـ/ مصروف المرتبـات	
	إلى حـ/ المرتبات المستحقة	٦٤٠٠
٣١ ديسمبر		

(تسجيل المرتبات المستحقة في ٣١ ديسمبر)

ونتيجة لهذا القيد تتضمن قائمة الدخل عن العام المرتبات التي إكتسبها رجال البيع خلال الأربعـة أيام الأخيرة من ديسمبر كما تظهر الميزانية إلتزام عن المرتبات المستحقة وذلك بمبلغ ٦٤٠٠ج

الأصول أو الايرادات المستحقة **Accrued Assets or Revenues**

يُطلق على بنود الايرادات المكتسبةخلال الفترة ولم تُحصل بعد الأصول المستحقة أو الايرادات المستحقة. ويلزم إجراء قيود تسوية لهذه البنود وذلك لتسجيل الايراد الذي إكتُسب ولم يُحصل ولتسجيل هذا المبلغ المستحق كأصل.

مثـال: بفرض أنه تم تأجير جزء من المبنى بمبلغ ١٠٠٠ج شهرياً، وأن المستأجر قد سدد الإيجـار عن الاحـدى عشر شهـرا الأولى من العـام ولم يسدد أي إيجار عن شهر ديسمبر، فيكون قيد التسوية في ٣١ ديسمبر كمايلي:

١٠٠٠	من حـ/ الايجارات المستحقة	
	إلى حـ/ إيرادات الايجارات.	١٠٠٠
٣١ ديسمبر		

(تسجيل إيجار شهر ديسمبر)

ونتيجة لهذا القيد يظهر أصل بمبلغ ١٠٠٠ج في الميزانية ليفصح عن المقدار المستحق على المستأجر في ٣١ ديسمبر، كما تفصح قائمة الدخل عن إيراد إيجار قدره ١٢٠٠٠ج، وهي ١١٠٠٠ المحصلة عن الاحدى عشر شهراً الأولى، ١٠٠٠ الخاصة بشهر ديسمبر والتي أُضيفت بقيد التسوية.

البنـــود المقـــدرة Estimated Items

يُطلق على الحسابات المشكوك في تحصيلها وإهلاك الأصول الثابتة عادة البنود المقدرة وذلك لأنه لا يمكن تقدير مبالغها بصورة دقيقة وقت تسجيلها. وبمعنى آخر، فإن البند المقدر يعتبر دالة لأحداث وتطورات مستقبلية غير معروفة، وهو ما يعني أن أعباء الفترة الحالية لا يمكن تقديرها إلا بصورة إجتهادية فقط. على سبيل المثال، فإنه من المعروف أن بعض حسابات المدينين الناتجة عن المبيعات الآجلة ستكون غير قابلة للتحصيل. ولتجنب تقدير مصروفات وخسائر الفترة بأقل من حقيقتها فإنه يلزم تقدير وتسجيل الديون المعدومة التي يُتوقع حدوثها.

وكذلك، فعندما يُشترى أصل ثابت طويل الأجل، فإنه يُفترض أن الأصل سيتم تخريده أو بيعه في النهاية بسعر منخفض تماماً عن سعر الشراء. ويمثل الفرق بين تكلفة شراء الأصل وقيمته التخريدية ـ الاهلاك ـ مصروفاً بالنسبة للمنشأة يجب تجزئته على مدى العمر الانتاجي للأصل. وبذلك يجب تقدير العمر الانتاجي المتوقع للأصل الثابت وقيمته التخريدية وذلك لتحديد المصروف الذي يُحمل على كل فترة.

قيود التسوية للديون المعدومة Adjusting entries for Bad Debts

تتطلب المقابلة السليمة بين الايرادات والمصروفات تسجيل الديون المعدومة كمصروف في الفترة التي تم فيها البيع بدلا من الفترة التي أُعْدمت فيها حسابات المدينين أو أوراق القبض. كما ان التقويم السليم لرصيد العملاء يتطلب الاعتراف بالديون المحتمل عدم تحصيلها وهذه المقابلة والتقويم السليم يتطلب اجراء قيود تسوية.

ففي نهاية كل فترة محاسبية يُجرى تقدير لقيمة المبيعات الآجلة في الفترة الحالية والتي أصبح تحصيلها محل شك ويقوم هذا التقدير على أساس مقدار الديون المعدومة في السنوات السابقة، الظروف الاقتصادية العامة، وفترة إستحقاق هذه الحسابات، وغيرها من العوامل التي تحدد عنصر القابلية للتحصيل. وعادة ما يعبر عنها بنسبة مئوية من المبيعات الآجلة خلال الفترة أو أن تُحسب عن طريق تعديل مخصص الديون

المشكوك في تحصيلها ليساوي نسبة معينة من حسابات العملاء وأوراق القبض الناتجة عن المعاملات التجارية في نهاية الفترة.

على سبيل المثال، بفرض ان الخبرة السابقة قد أظهرت أن الديون المعدومة تتراوح عادة بين ٥,٪ ، ١٪ من صافي المبيعات الآجلة، وأن صافي المبيعات الآجلة خلال العام بلغ ٣٠٠٠٠٠ج، فيكون قيد التسوية للديون المعدومة كما يلي:

١٥٠٠		من حـ/ مصروف الديون المعدومة	
	١٥٠٠	الى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٣١ ديسمبر
		(تسجيل الديون المعدومة المقدرة عن العام).	

قيود التسوية للإهلاك Adjusting enteries for Depreciation

تتشابه قيود الاهلاك مع القيود التي تُجرى لتخفيض المصروفات المدفوعةمقدما في أن أحد حسابات الاصول يُجعل مديناً بالمبلغ الأصلي. ولكن وجه الخلاف الأساسي هو أنه في الإهلاك يُضاف المبلغ الدائن لحساب منفصل ـ هو مجمع الاهلاك ـ بدلا من حساب الأصل.

وعند تقدير الاهلاك تستخدم التكلفة المبدئية للأصل، طول عمره الانتاجي، وقيمته التخريدية المقدرة. فبفرض أن احدى سيارات النقل تبلغ تكلفتها ١٨٠٠٠ج وعمرها الانتاجي المقدر ٥ سنوات بقيمة تخريدية مقدرة في نهاية هذه الفترة ٢٠٠٠ج فلأن قيمة السيارة عند التخلص منها تقل عن قيمتها في تاريخ الشراء بمبلغ ١٦٠٠٠ج، فإن هذا المبلغ يمثل مصروف يلزم تجزئته على فترة الخمس سنوات، حيث لا يدخل في نطاق الممارسة المحاسبية الجيدة أو المنطقية إعتبار مبلغ ١٦٠٠٠ بأكمله كمصروف في فترة الحصول على الأصل أو الفترة التي يُباع فيها وذلك طالما أن المنشأة تستفيد من إستعمال السيارة على مدار فترة الخمس سنوات كلها.

فإذا إستخدمت طريقة القسط الثابت في الاهلاك فسوف تظهر كل سنة مالية خمس مبلغ ١٦٠٠٠ج كمصروف، أي يُحمل مبلغ ٣٢٠٠ج كمصروف في كل فترة. فمع إستخدام السيارة لمدة سنة كاملة يستخدم قيد التسوية التالي:

٣٢٠٠		من حـ/ مصروف الاهلاك ـ سيارات نقل	
	٣٢٠٠	إلى حـ/ مجمع الاهلاك ـ سيارات نقل	٣١ ديسمبر
		(تسجيل اهلاك السيارة عن العام).	

ملخص للتسويات الجردية Summary of Adjustements

فيما يلي ملخص للتسويات الأساسية مع تعريف كل منها بشكل منفصل.

التسويات الأساسية BASIC ADJUSTMENTS

◦ المصروف المقدم:	مصروف مدفوع نقدا ومسجل في أحدى حسابات الأصول أو المصروفات قبل إستعماله أو إستهلاكه
◦ الايراد غير المكتسب:	نقدية محصلة ومسجلة بإحدى حسابات الالتزامات أو الايرادات قبل إكتسابها.
◦ الالتزامات المستحقة:	أو المصروفات المستحقة، وهي مصروفات مستحقة ولم تسدد.
◦ الاصول المستحقة:	أو الايرادات المستحقة، وهي إيراد مكتسب ولم يحصل بعد
◦ البنود المقدرة:	وهو مصروف مسجل على أساس تقديرات إجتهادية لأحداث أو تطورات مستقبلية غير معروفة.

وبمجرد تسجيل وترحيل قيود التسوية يتم إعداد ميزان مراجعة آخر قبل الإقفال، ويستخدم «ميزان المرجعة المعدل» في إعداد القوائم المالية.

المخزون والحسابات المتعلقة به INVENTORY AND RELATED ACCOUNTS

عندما يتم الاحتفاظ بسجلات المخزون على أساس نظام الجرد المستمر، يتم إثبات عمليات الشراء والصرف مباشرة في حساب المخزون عند حدوثها. وعلى ذلك يجب أن يعكس رصيد حساب المخزون مقدار مخزون نهاية المدة دون حاجة لإجراء قيود تسوية. ولا يستخدم حساب للمشتريات لأنها تدرج مباشرة في الجانب المدين من حساب المخزون. ومع ذلك، يستخدم حساب تكلفة البضاعة المباعة لتجميع عمليات الصرف من المخزون.

وعندما يتم الاحتفاظ بسجلات المخزون على أساس طريقة الجرد الدوري، يستخدم حساب للمشتريات ولا يتغير رصيد حساب المخزون خلال الفترة. ويظل رقم حساب المخزون ممثلا لمقدار مخزون أول المدة على مدار الفترة المحاسبية. وفي نهاية الفترة المحاسبية يلزم تعديل حساب المخزون عن طريق إقفال مقدار المخزون أول المدة وإثبات مقدار المخزون في نهاية المدة. ويحدد مخزون آخر المدة عن طريق الجرد المادي

للبنود المخزونة وتقييمها على أساس التكلفة أو التكلفة أو السوق أيهما أقل. وفي ظل نظام الجرد الدوري تتحدد تكلفة البضاعة المباعة بإضافة مخزون أول المدة الى صافي المشتريات خلال المدة مع طرح مخزون آخر المدة.

وتأخذ عملية حساب تكلفة البضاعة المباعة في ظل نظام الجرد الدوري خصائص كل من قيد التسوية وقيد الإقفال. وهناك أكثر من طريقة لإعداد القيود وتحديث حساب المخزون، وتسجيل تكلفة البضاعة المباعة وإقفال الحسابات الاسمية الأخرى المتعلقة بها. ولتوضيح ذلك، نفرض أن إحدى الشركات كان لديها مخزون أول المدة بمبلغ ٣٠٠٠٠ج، والمشتريات ٢٠٠٠٠٠ج، نقل المشتريات ٦٠٠٠ج، مردودات مشتريات ١٢٠٠، مسموحات مشتريات ٨٠٠، خصومات على المشتريات ٢٠٠٠، وكان مخزون آخر المدة ٢٦٠٠٠ج.

فلتحديد تكلفة البضاعة المباعة في ظل نظام الجرد الدوري يمكن إستخدام الطريقة التالية التي تتكون من سلسلة من قيود اليومية لتعديل المخزون وإقفال الحسابات المتعلقة بالمشتريات.

«قيود التسوية»

٣٠٠٠٠		من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ المخزون (أول المدة)
		(تحويل مخزون أول المدة لتكلفة البضاعة المباعة)
٢٦٠٠٠		من حـ/ المخزون (آخر المدة)
	٢٦٠٠٠	إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
		(تسجيل رصيد مخزون آخر المدة)

قيود الإقفال

٢٠٠٠		من حـ/خصومات المشتريات
٨٠٠		من حـ/ مسموحات المشتريات
١٢٠٠		من حـ/ مردودات المشتريات
٢٠٢٠٠٠		من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المشتريات
	٦٠٠٠	إلى حـ/ مصروفات نقل المشتريات
		(تحويل صافي المشتريات لتكلفة البضاعة المباعة)

فالقيدان الأول والثاني يقومان بتعديل حساب المخزون ويعتبران قيود تسوية في حين

أن القيد الثالث ينقل صافي المشتريات الى تكلفة البضاعة المباعة ويعتبر قيد إقفال. ويتبقى إقفال حساب تكلفة البضاعة المباعة.

وهناك طريقة أخرى لتحويل حسابات البضاعة المختلفة الى حساب تكلفة البضاعة المباعة في ظل نظام الجرد الدوري، وتقضي بإعداد قيد إقفال على النحو التالي:

٢٦٠٠٠		من حـ/ المخزون (آخر المدة)
٢٠٠٠		من حـ/ خصومات المشتريات
٨٠٠		من حـ/ مسموحات المشتريات
١٢٠٠		من حـ/ مردودات المشتريات
٢٠٦٠٠٠		من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ المخزون (أول المدة)
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المشتريـــــات
	٦٠٠٠	إلى حـ/ نقل المشتريات

(تحويل مخزون أول المدة وصافي المشتريات تكلفة البضاعة المباعة وتسجيل مخزون آخر المدة)

وبعد إجراء القيد السابق يتبقي إقفال حساب تكلفة البضاعة المباعة وسيكون رصيد حساب تكلفة البضاعة المباعة واحداً (وهو ٢٠٦٠٠٠) سواء إعتبرت طريقة تحديده جزءاً من عملية التسوية أو جزءاً من عملية الإقفال.

إقفال الحسابات في نهاية العام YEAR-END CLOSING

يُطلق على الاجراء المتبع عادة في تخفيض أرصدة الحسابات الاسمية (المؤقتة) للصفر بغرض تجهيز الحسابات لصفقات الفترة المحاسبية التالية «عملية الاقفال». ففي عملية الاقفال يتم ترحيل أرصدة كل حسابات الايرادات والمصروفات (بنود قائمة الدخل) إلى حساب مرحلي يُطلق عليه «ملخص الدخل» Income summary لايستخدم إلا في نهاية الفترة المحاسبية فقط. وتجرى المقابلة بين الايرادات والمصروفات في حساب ملخص الدخل على أن تُرحل النتيجة الصافية لهذه المقابلة ـ التي تمثل صافي دخل أو صافي خسارة الفترة ـ الى أحد حسابات حقوق الملكية (وهى الأرباح المحتجزة في الشركات المساهمة وحسابات رأس المال في المنشآت الفردية وشركات الأشخاص). ويلاحظ أن كل قيود الإقفال تُرحل للحسابات المختصة في دفتر الأستاذ.

على سبيل المثال: بغرض أن أرصدة حسابات الايرادات بإحدى الشركات في نهاية

السنة المالية عند إجراء قيود التسوية كانت كما يلي:

إيرادات المبيعات	٢٨٠٠٠٠
إيراد الايجارات	٢٧٠٠٠
إيراد الفوائد	٥٠٠٠

حيث يجرى إقفال حسابات الايرادات وترحيل أرصدتها عن طريق قيد الاقفال التالي:

٢٨٠٠٠٠		من حـ/ إيراد المبيعات
٢٧٠٠٠		من حـ/ إيراد الايجارات
٥٠٠٠		من حـ/ إيراد الفوائد
	٣١٢٠٠٠	الى حـ/ ملخص الدخل
		(إقفال حسابات الايرادات في ملخص الدخل)

وبفرض أن أرصدة حسابات المصروف في نهاية السنة المالية بعد إجراء قيود التسوية ـ بما فيها تكلفة البضاعة المباعة ـ كانت كما يلي:

٢٠٦٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
٢٥٠٠٠	مصروفات بيعية.
٤٠٦٠٠	مصروفات إدارية وعمومية.
٤٤٠٠	مصروفات فوائد
١٣٠٠٠	مصروفات ضريبة الدخل.

فيتم إقفال حسابات المصروفات هذه وترحيل أرصدتها عن طريق قيد الاقفال التالي:

٢٨٩٠٠٠		من حـ/ ملخص الدخل
	٢٠٢٦٠٠	إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
	٢٥٠٠٠	إلى حـ/ المصروفات البيعية
	٤٠٦٠٠	إلى حـ/ المصروفات الايرادية والعمومية
	٤٤٠٠	إلى حـ/ مصروف الفائدة
	١٣٠٠٠	إلى حـ/ مصروف ضريبة الدخل
		(إقفال حساب المصروفات في ملخص الدخل)

وبذلك يكون رصيد حساب ملخص الدخل دائنا بمبلغ ٢٣٠٠٠ج وهو صافي الدخل ويحول ويرحل صافي الدخل الى حق الملكية بإقفال حساب ملخص الدخل في الأرباح المحتجزة كما يلي:

٢٣٠٠٠		من حـ/ ملخص الدخل
	٢٣٠٠٠	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة
		(إقفال ملخص الدخل في الأرباح المحتجزة)

وبفرض أنه خلال العام تم إجراء توزيعات قدرها ٧٠٠٠ج، فإن حساب التوزيعات يقفل مباشرة في الأرباح المحتجزة كما يلي:

٧٠٠٠		من حـ/ الأرباح المحتجزة.
	٧٠٠٠	إلى حـ/ التوزيعات.

وبعد إكتمال عملية الاقفال يكون رصيد كل حساب من حسابات قائمة الدخل (حساب إسمي) مساوياً للصفر وجاهزاً للاستعمال في الفترة المحاسبية التالية:

ميزان المراجعة بعد الإقفال POST-CLOSING TRIAL BALANCE

ذكرنا فيما سبق أن هناك ميزان مراجعة يُعد بعد إثبات الصفقات المتكررة خلال الفترة، وأن هناك ميزان مراجعة آخر [ميزان المراجعة المعدل] يُعد بعد إجراء قيود التسوية وترحيلها. ويمكن إعداد ميزان مراجعة ثالث بعد إثبات وترحيل قيود الإقفال، ويطلق عليه عادة «ميزان المراجعة بعد الإقفال» Post Closing Trial Balance ليوضح أن الجوانب المدينة والدائنة التي رُحلت لحساب ملخص الدخل متساوية ويتكون ميزان المراجعة بعد الإقفال من الحسابات الحقيقية فقط ، وهي حسابات الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية.

القيود العكسية REVERSING ENTRIES

بعد إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر، قد يكون من المفيد عادة عكس بعض قيود التسوية قبل البدء في تسجيل معاملات الفترة المحاسبية التالية، يُطلق على هذه القيود القيود العكسية. والقيد العكسي يُجرى في بداية الفترة المحاسبية التالية ويكون عكس قيد التسوية الذي أُجري في نهاية الفترة السابقة تماما، ويعد تسجيل القيود العكسية خطوة إختيارية optional في الدورة المحاسبية يمكن إجراؤها في بداية الفترة المحاسبية التالية.

والغرض من القيود العكسية هو تبسيط عملية تسجيل الصفقات في الفترة المحاسبية التالية. ولا يؤدي إستخدام القيود العكسية الى تغيير القيم المقرر عنها في القوائم المالية.

توضيح للقيود العكسية ـ المستحقات

تستخـدم القيود العكسية غالبـا لعكس نوعـين من قيود التسـوية هما الإيرادات المستحقة، والمصروفات المستحقة. ولتوضيح الاستخدام الاختياري للقيود العكسية في المصروفات المستحقة سوف نستخدم بيانات الصفقات والتسويات التالية:

١ ـ في ٢٤ أكتوبر (قيد المرتبات المبدئي): تم سداد ٤٠٠٠ج عن المرتبات المكتسبة بين ١ أكتوبر و ٢٤ أكتوبر.

٢ ـ في ٣١ أكتوبر (قيد تسوية): كانت المرتبات المكتسبة بين ٢٥ أكتوبر، ٣١ أكتوبر ١٢٠٠ج، وسيتم سدادها يوم ٨ نوفمبر.

٣ ـ في ٨ نوفمـبر (قيد المرتبات التالي): كانت الأجور المسددة ٢٥٠٠ج منها ١٢٠٠ تخص الأجور المستحقة، ١٣٠٠ مكتسبة بين ١ نوفمبر، ٨ نوفمبر

وفيما يلي القيود المقارنة في حالة إستخدام القيود العكسية وعند عدم إستخدامها

إستخدام القيود العكسية		عدم إستخدام القيود العكسية	
٤٠٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٢٤ أكتوبر	٤٠٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٢٤ أكتوبر
	٤٠٠٠ إلى حـ/ النقدية		٤٠٠٠ إلى حـ/ النقدية
١٢٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٣١ أكتوبر	١٢٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٣١ أكتوبر
	١٢٠٠ إلى حـ/ المرتبات المستحقة		١٢٠٠ إلى حـ/ المرتبات المستحقة
٥٢٠٠	من حـ/ ملخص الدخل ٣١ أكتوبر	٥٢٠٠	من حـ/ ملخص الدخل ٣١ أكتوبر
	٥٢٠٠ إلى حـ/ مصروف المرتبات		٥٢٠٠ إلى حـ/ مصروف المرتبات
١٢٠٠	من حـ/ المرتبات المستحقة ١ نوفمبر		لاتجـرى قيـود. ١ نوفمبر
	إلى حـ/ مصروفات المرتبات		
٢٥٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٨ نوفمبر	١٢٠٠	من حـ/ المرتبات المستحقة
	٢٥٠٠ إلى حـ/ النقدية	١٣٠٠	من حـ/ مصروف المرتبات ٨ نوفمبر
			٢٥٠٠ إلى حـ/ النقدية

توضيح للقيود العكسية ـ المقدمات :

قد يتم عكس المقدمات أيضاً إذا ما أُجْرى القيد المبدئي لتسجيل الصفقة في أحد حسابات الإيرادات أو المصروفات. ولتوضيح إستخدام القيود العكسية مع المصروفات المقدمة سوف نستخدم بيانات الصفقات والتسويات التالية :

١ ـ في ١٠ ديسمبر (القيد المبدئي): تم شراء أدوات مهمات مكتبية بمبلغ ٢٠٠٠٠ج نقداً

٢ ـ في ٣١ ديسمبر (قيد التسوية) : بلغت قيمة الأدوات المتبقية ٥٠٠٠ج

فتكون القيود المقارنة كما يلي

إستخدام قيود العكسية		عدم إستخدام قيود عكسية	
٢٠٠٠٠	من حـ/ مصروف أدوات كتابية	٢٠٠٠٠	من حـ/ مصروف أدوات كتابية
٢٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية ١٠ ديسمبر	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية ١٠ ديسمبر
٥٠٠٠	من حـ/ أدوات كتابية ٣١ديسمبر	٥٠٠٠	من حـ/ أدوات كتابية ٣١ ديسمبر
٥٠٠٠	إلى حـ/ مصروف أدوات كتابية	٥٠٠٠	من حـ/ مصروف أدوات كتابية
١٥٠٠٠	من حـ/ ملخص الدخل ٣١ديسمبر	١٥٠٠٠	من حـ/ ملخص الدخل ٣١ ديسمبر
١٥٠٠٠	إلى حـ/ مصروف أدوات كتابية	١٥٠٠٠	إلى حـ/ مصروف أدوات كتابية
٥٠٠٠	من حـ/ مصروف أدوات كتابية		
٥٠٠٠	إلى حـ/ أدوات كتابية ١ يناير	لاقيـــود	١ يناير

فبعد إجراء قيود التسوية في ٣١ ديسمبر [بصرف النظر عن إستخدام قيود عكسية أم لا] يكون رصيد حساب الادوات الكتابية ٥٠٠٠ج ورصيد حساب مصروف الأدوات الكتابية ١٥٠٠٠ج. وعند جعل حساب مصروف الأدوات الكتابية مدينا منذ البداية بتكلفة الأدوات المشتراة، فإنه يجرى قيد عكسي لتخفيض حساب المصروف بتكلفة الأدوات غير المستهلكة. وعندئذ تستمر الشركة في جعل حساب مصروف الأدوات الكتابية مديناً بالمشتريات الإضافية من الأدوات المكتبية خلال الفترة التالية.

وبالنسبة للبنود المقدمة يثور تساؤل عن سبب إدراج مثل هذه البنود منذ البداية في أحد الحسابات الحقيقية (أصول وإلتزامات) وبالتالي تصبح القيود العكسية غير ضرورية. إن هذه الممارسة تستخدم أحياناً، حيث أنها تتلائم بصفة خاصة مع البنود التي تحتاج لتجزئتها على عدة فترات. ومع ذلك فإن البنود التي لا تتبع مثل هذا النمط المطرد والتي قد تتضمن أولا تتضمن فترتين أو أكثر تُدرج عادة منذ البداية في حسابات الايرادات، المصروفات وقد لا تتطلب حسابات الايرادات والمصروفات عملية تسوية وتُقفل بصورة منتظمة في ملخص الدخل. ويؤدي إستخدام الحسابات الإسمية إلى اضفاء مزيد من الثبات على النظام المحاسبي ويجعل عملية التسجيل أكثر كفاءة وبصفة خاصة عندما يحدث عدد ضخم من مثل هذه الصفقات خلال العام. على سبيل المثال، فإن المحاسب يعلم أنه عند تلقي فاتورة لا تتعلق بالحصول على أصل رأسمالي، فإنه يجب إستنفاد قيمتها. فعند تلقي الفاتورة لا يحتاج المحاسب للتساؤل عما إذا كان هذا البند سينتج عنه مصروف مقدم في نهايةالفترة أم لا، حيث سيتم إجراء التسويات اللازمة في نهاية الفترة.

خلاصة:

يمكن تلخيص قواعد القيود العكسية كمايلي:

١ ـ يلزم عكس كل البنود المستحقة.

٢ ـ يلزم عكس كل البنود المقدمة التي أدرج المقدار المبدئي لها بالجانب المدين أو الدائن من أحد حسابات المصروفات أو الايرادات.

٣ ـ لا تعكس قيود التسوية الخاصة بالاهلاك والدون المعدومة.

ولأنه لايوجد إلزام بإستخدام القيود العكسية، فإن بعض المحاسبين يتجنبونها تماماً.

خلاصة الدورة المحاسبية THE ACCOUNTING CYCLE SUMMARIZED

فيما يلي ملخص لخطوات الدورة المحاسبية يوضح التتابع المنطقي للاجراءات المحاسبية المستخدمة خلال السنة المالية:ـ

١ ـ إدراج صفقات الفترة في دفاتر اليومية المختصة.

٢ ـ الترحيل من اليوميات الى الأستاذ [أو دفاتر الأستاذ].

٣ ـ تصوير ميزان المراجعة قبل التسوية.

٤ ـ إجراء قيود التسوية في اليومية وترحيلها للأستاذ [أو دفاتر الأستاذ]

٥ ـ إعداد ميزان مراجعة بعد التسوية.

٦ - إعداد القوائم المالية من ميزان المراجعة بعد التسوية.
٧ - إعداد قيود الإقفال في اليومية وترحيلها للأستاذ [أو دفاتر الأستاذ].
٨ - إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال.
٩ - إعداد القيود العكسية (بصورة اختيارية) وترحيلها للأستاذ [أو دفاتر الأستاذ]

وتشكل قائمة الاجراءات هذه دورة محاسبية كاملة يتم إجراؤها عادة في كل فترة مالية.

إستخدام قائمة التسوية في إعداد القوائم المالية
USING AWORK SHEET TO PREPARE FINANCIAL STATEMENTS

لتسهيل عملية المحاسبة والتقرير المالي في نهاية الفترة (سواء شهرية أو ربع سنوية أو سنوية) يستخدم المحاسبون عادة قائمة التسوية Worksheet

وقائمة التسوية هي مسودة تضم عدة أعمدة وتستخدم في تعديل أرصدة الحسابات وإعداد القوائم المالية. ويساعد إستخدام قائمة التسوية المحاسب على إعداد القوائم المالية بشكل أسرع. فليس من الضروري تأخير إعداد القوائم المالية لحين إثبات قيود التسوية والإقفال في اليومية وترحيلها للأستاذ. حيث أن قائمة التسوية ذات العشرة أعمدة توفر الأعمدة اللازمة لميزان المراجعة الأولى والتسويات وميزان المراجعة بعد التسوية وقائمة الدخل والميزانية.

ولا تعد قائمة التسوية بديلاً عن القوائم المالية، حيث أنها الأداة الرسمية التي يستخدمها المحاسب في تجميع وتخزين المعلومات المطلوبة للقوائم المالية. ويوفر إكمال قائمة التسوية قدراً معقولا من التأكد من أن كل التفاصيل المتعلقة بالمحاسبة وإعداد القوائم في نهاية العام قد تم تجميعها سويا بصورة صحيحة.

التسويات التي تُدرج بقائمة التسوية Adjustments Entered On The Worksheet

فيما يلي بعض البنود التي سوف تستخدم كأساس لإعداد قائمة التسوية:

أ - يهلك الأثاث والمعدات بمعدل ١٠٪ سنوياً على أساس تكلفة أصلية قدرها ٦٧٠٠٠.
ب - الديون المعدومة تقدر بنسبة ٢٥ , .٪ من المبيعات وقدرها ٤٠٠٠٠٠ج.
جـ - التأمين المستنفد خلال العام قدره ٣٦٠ج
د - الفائدة المستحقة على أوراق القبض في ٣١ ديسمبر تبلغ ٨٠٠ج.

هـ ـ يتضمن حساب مصروف الإيجار ٥٠٠ج إيجار مدفوع مقدماً ويخص السنة التالية.

و ـ الضرائب العقارية المستحقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ج.

وتكون قيود التسوية اللازمة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كما يلي:

أ ـ ٦٧٠٠ من حـ/ مصروف الاهلاك ـ أثاث ومعدات.

٦٧٠٠ إلى حـ/ مجمع إهلاك الأثاث والمعدات.

ب ـ ١٠٠٠ من حـ/ مصروف الديون المعدومة.

١٠٠٠ إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

حـ ـ ٣٦٠ من حـ/ مصروف التأمين

٣٦٠ إلى حـ التأمين غير المستنفد

د ـ ٨٠٠ من حـ/ فوائد مستحقة

٨٠٠ إلى حـ/ إيراد الفوائد.

هـ ـ ٥٠٠ من حـ/ مصروف الايجار المقدم

٥٠٠ إلى حـ/ مصروف الايجار.

ح ـ ٢٠٠٠ من حـ/ مصروف الضرائب العقارية.

٢٠٠٠ إلى حـ/ ضرائب عقارية مستحقة.

ويتم تحويل قيود التسوية هذه إلى أعمدة التسويات في قائمة التسوية وقد يُشار لكل منها بحرف مميز. وتدرج الحسابات التي تظهر نتيجة لقيود التسوية ولم تكن موجودة في ميزان المراجعة تحت إجماليات ميزان المراجعة كما هو موضح في قائمة التسوية التالية. وعندئذ يتم تجميع عمودي التسويات والتأكد من تساويهما.

ولا تتضمن أعمدة التسويات في هذا التوضيح التسويات الخاصة بتكلفة البضاعة المباعة، فرغم أن هذه التسويات تدرج أحيانا في هذه الأعمدة في قائمة التسوية ذات العشرة أعمدة، فإن هذا التوضيح يفترض أن هذه القيود سيتم إجراؤها خلال عملية الإقفال.

أعمدة ميزان المراجعة بعد التسوية Adjusted Trial Balance Columns

عند الربط بين القيم المعروضة في أعمدة ميزان المراجعة والقيم المعروضة في أعمدة التسويات تنتج أعمدة ميزان المراجعة بعد التسوية. على سبيل المثال، فإن مبلغ ٢٠٠٠ج المعروض أمام حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بالعمود الدائن

لميزان المراجعة يُضاف إلى مبلغ ١٠٠٠ج بالعمود الدائن للتسويات ويدرج المجموع وقدره ٣٠٠٠ج في العمود الدائن لميزان المراجعة بعد التسوية. وبنفس الشكل، فإن مبلغ ٩٠٠ج أمام حساب التأمين بالعمود المدين لميزان المراجعة يُطرح منه مبلغ ٣٦٠ج بالعمود الدائن للتسويات ويظهر الناتج وقدره ٥٤٠ج بالعمود المدين لميزان المراجعة بعد التسوية. وبعد الانتهاء من ذلك يتم تجميع الأعمدة المدينة والدائنة لميزان المراجعة بعد التسوية والتأكد من تساويهما.

أعمدة قائمة الدخل والميزانية Income Statement And Balance Sheet Columns

يتم توزيع كل البنود المدينة والدائنة بميزان المراجعة بعد التسوية على قائمة الدخل أو الميزانية. ويلاحظ أن مخزون أول المدة يُدرج بالعمود المدين لقائمة الدخل حيث يُضاف مخزون أول المدة في جزء (قسم) تكلفة البضاعة المباعة بقائمة الدخل.

مخزون آخر المدة Ending Inventrory

لايدرج مخزون آخر المدة وقدره ٤٠٠٠٠ج في ميزان المراجعة سواء قبل أو بعد التسوية، ولكنه يُدرج كبند منفصل أسفل الحسابات الموجودة بالفعل. ويدرج بالعمود المدين للميزانية لأنه يمثل أصل في نهايةالسنة والعمود الدائن لقائمة الدخل لأنه سوف يُطرح في جزء (قسم) تكلفة البضاعة المباعة بقائمة الدخل.

ضرائب الدخل وصافي الدخل Income Taxes And Net Income

الخطوة التالية هي تجميع أعمدة قائمة الدخل، ويكون الرقم اللازم لمساواة الأعمدة المدينة والدائنة هو دخل أو خسارة الفترة قبل الضرائب. ويظهر دخل قبل الضرائب قدره ١٥٦٤٠ بالعمود المدين لقائمة الدخل لأن الإيرادات تتجاوز المصروفات بهذا المبلغ.

وعندئذ يتم احتساب مصروف ضريبة الدخل والالتزام الضريبي المتعلق بها. وقد استخدم معدل ضريبة قدره ٢٢٪ للوصول الى مصروف ضريبة قدره ٣٤٤٠. ولأنه قد تم ترصيد أعمدة التسويات، فإن هذه التسوية تُدرج بالعمود المدين لقائمة الدخل، كمصروف ضريبة دخل والعمود الدائن للميزانية كإلتزام ضريبة دخل. وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ يُجرى قيد التسوية التالي باليومية ويُرحل للأستاذ العام وكذلك لقائمة التسوية.

ي - ٣٤٤٠ من حـ/ مصروف ضريبة الدخل.

٣٤٤٠ إلى حـ/ ضريبة الدخل المستحقة.

وبعد ذلك يتم ترصيد أعمدة قائمة الدخل بما فيها ضرائب الدخل، ليمثل مبلغ

١٢٢٠٠ج الفرق بين الأعمدة المدينة والدائنة أو صافي الدخل. حيث يدرج رقم صافي الدخل وقدره ١٢٢٠٠ بالعمود المدين لقائمة الدخل لتحقيق المساواة وكذلك بالعمود الدائن للميزانية كزيادة في الأرباح المحتجزة.

إعداد القوائم المالية من قائمة التسوية Preparation of Financial Statements From WorkSheet

تقدم قائمة التسوية المعلومات اللازمة لإعداد القوائم المالية دون الرجوع للأستاذ العام أو السجلات الأخرى، كما أن البيانات مدرجة في الأعمدة المناسبة مما يسهل إعداد القوائم المالية. ومن خلال قائمة التسوية ذات العشرة أعمدة يتم إعداد القوائم المالية التالية:

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.
قائمة الارباح المحتجزة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.
الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.

قائمة الدخل Statement of Income

إن قائمة الدخل المعروضة خاصة بشركة تجارية، وإذا كنا بصدد شركة صناعية فسوف تظهر ثلاثة حسابات للمخزون هي: المواد الخام، الإنتاج تحت التشغيل، الانتاج التام. وعند إستخدام هذه الحسابات يلزم إعداد قائمة إضافية يطلق عليها تكلفة الانتاج التام cost of goods manufactured

قائمة الارباح المحتجزة: Statement of Retained Earnings

إن صافي الدخل الذي يتحقق في الشركة المساهمة يمكْن إحتجازه في الشركة أو توزيعه على المساهمين عن طريق سداد توزيعات. وفي هذا المثال تم إضافة صافي الدخل المحقق خلال العام إلى رصيد الأرباح المحتجزة في ١ يناير مما أدى لزيادة رصيد الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر إلى ٢٦٤٠٠، ولم يعلن عن أية توزيعات خلال العام.

الميزانية Balance Sheet

تتضمن الميزانية المعدة من قائمة التسوية ذات العشرة أعمدة العديد من البنود الجديدة الناتجة عن قيود التسوية في نهاية العام. حيث تدرج الفوائد الدائنة والتأمين غير المستنفذ، أو مصروف الايجار المقدم ضمن الأصول المتداولة لأن هذه الأصول سوف تحول إلى نقدية أو تستهلك في النشاط العادي للمنشأة خلال فترة زمنية قصيرة نسبياً. كما

قائمة التسوية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

الحسابات	ميزان المراجعة		التسويات		ميزان المراجعة بعد التسوية		قائمة الدخل		الميزانية	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
النقدية	١٢٠٠				١٢٠٠				١٢٠٠	
أوراق القبض	١٦٠٠٠				١٦٠٠٠				١٦٠٠٠	
حسابات المدينين	٤١٠٠٠				٤١٠٠٠				٤١٠٠٠	
				ب						
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		٢٠٠٠		١٠٠٠		٣٠٠٠				٣٠٠٠
مخزون ١ يناير ١٩٩٣	٣٦٠٠٠				٣٦٠٠٠		٣٦٠٠٠			
				جـ						
تأمين غير مستنفذ	٩٠٠			٣٦٠	٥٤٠				٥٤٠	
أثاث ومعدات	٦٧٠٠٠				٦٧٠٠٠				٦٧٠٠٠	
				أ						
مجمع إهلاك أثاث ومعدات		١٢٠٠٠		٦٧٠٠		١٨٧٠٠				١٨٧٠٠
أوراق الدفع		٢٠٠٠٠				٢٠٠٠٠				٢٠٠٠٠
حسابات الدائنين		١٣٥٠٠				١٣٥٠٠				١٣٥٠٠
سندات		٣٠٠٠٠				٣٠٠٠٠				٣٠٠٠٠
أسهم عادية		٥٠٠٠٠				٥٠٠٠٠				٥٠٠٠٠
أرباح محتجزة في ١ يناير ١٩٩٣		١٤٢٠٠				١٤٢٠٠				١٤٢٠٠
المبيعات		٤٠٠٠٠٠				٤٠٠٠٠٠		٤٠٠٠٠٠		
المشتريات	٣٢٠٠٠٠				٣٢٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠			
مصروف مرتبات البيع	٢٠٠٠٠				٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠			
مصروف إعلان	٢٢٠٠				٢٢٠٠		٢٢٠٠			
مصروف إنتقال	٨٠٠٠				٨٠٠٠		٨٠٠٠			
مرتبات إدارية وعمومية	١٩٠٠٠				١٩٠٠٠		١٩٠٠٠			
مصروفات تليفون وتلغراف	٦٠٠				٦٠٠٠		٦٠٠			
				هـ						
مصروف إيجار	٤٨٠٠			٥٠٠	٤٣٠٠		٤٣٠٠			
			و							
مصروف ضريبة الدخل	٣٣٠٠		٢٠٠٠		٥٣٠٠		٥٣٠٠			
مصروف فائدة	١٧٠٠				١٧٠٠		١٧٠٠			
الجملة	٥٤١٧٠٠	٥٤١٧٠٠								
				أ						
مصروف اهلاك الأثاث والمعدات	٦٧٠٠			٦٧٠٠		٦٧٠٠				
				ب						
مصروف الديون المعدومة	١٠٠٠			١٠٠٠		١٠٠٠				
				ج						
مصروف التأمين	٣٦٠			٣٦٠		٣٦٠				

تابع ـــ قائمة التسوية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الحسابات	ميزان المراجعة		التسويات		ميزان المراجعة بعد التسوية		قائمة الدخل		الميزانية	
	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن	مدين	دائن
فوائد مستحقة			د ٨٠٠		٨٠٠				٨٠٠	
إيراد الفوائد				د ٨٠٠		٨٠٠		٨٠٠		
مصروف ايجار مقدم			هـ ٥٠٠		٥٠٠				٥٠٠	
ضريبة دخل مستحقة				و ٢٠٠٠		٢٠٠٠				
الإجماليات	١١٣٦٠	١١٣٦٠	٥٥٢٢٠٠	٥٥٢٢٠٠	٥٥٢٢٠٠					
مخزون ٣١ ديسمبر ١٩٩٣							٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠		
الجملة							٤٤٠٨٠٠	٤٢٥١٦٠		
الدخل قبل الضرائب								١٥٦٤٠		
الجملة							٤٤٠٨٠٠	٤٤٠٨٠٠		
الدخل قبل الضرائب										
مصروف ضريبة الدخل			ي ٣٤٤٠					٣٤٤٠		
ضرائب الدخل المستحقة				ي ٣٤٤٠						٣٤٤٠
صافي الدخل								١٢٢٠٠		١٢٢٠٠
الاجماليات							١٥٦٤٠	١٥٦٤٠	١٦٧٠٤٠	١٦٧٠٤٠

يطرح مقدار مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها من جملة حسابات المدينين وأوراق القبض والفوائد المستحقة، حيث أنه من المقدر أنه لن يمكن تحصيل سوى مبلغ ٥٤٨٠ نقدًا من جملة هذه الحسابات وقدرها ٥٧٨٠٠.

وفي جزء المباني والآلات والمعدات يُطرح مجمع الاهلاك من تكلفة الأثاث والمعدات، حيث يمثل الفرق القيمة الدفترية للآلات والمعدات.

وتظهر الضرائب العقارية المستحقة ضمن الالتزامات المتداولة لأنها تعهد مستحق السداد خلال عام، وكذلك تظهر الالتزامات الأخرى قصيرة الأجل ضمن الالتزامات المتداولة.

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

صافي المبيعات			٤٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة:			
مخزون أول المدة		٣٦٠٠٠	
المشتريات		٣٢٠٠٠٠	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		٣٥٦٠٠٠	
(-) مخزون آخر المدة		٤٠٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة			٣١٦٠٠٠
مجمل ربح المبيعات			٨٤٠٠٠
مصروفات البيع :			
مصروفات مرتبات البيع		٢٠٠٠٠	
مصروف إعلان		٢٢٠٠	
مصروف إنتقال		٨٠٠٠	
جملة مصروفات البيع		٣٠٢٠٠	
المصروفات الادارية :			
مرتبات إدارية وعامة	١٩٠٠٠		
مصروفات تليفون وتلغراف	٦٠٠		
مصروف الايجار	٤٣٠٠		
مصروف ضرائب عقارية	٥٣٠٠		
مصروف اهلاك اثاث ومعدات	٦٧٠٠		
مصروف ديون معدومة	١٠٠٠		
مصروف تأمين	٣٦٠		
جملة المصروفات الادارية:		٣٧٢٦٠	
جملة المصروفات البيعية الادارية			٦٧٤٦٠
الدخل من العمليات			١٦٥٤٠
إيرادات ومكاسب أخرى:			٠٠٠٠
إيراد الفائدة			٨٠٠
مصروفات وخسائر أخرى:			١٧٣٤٠
مصروف الفائدة			١٧٠٠
الدخل قبل الضرائب			١٥٦٤٠
ضرائب الدخل			٣٤٤٠
صافي الدخل			١٢٢٠٠

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الأرباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٣	١٤٢٠٠
يضاف صافي دخل سنة ١٩٩٣	١٢٢٠٠
الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٢٦٤٠٠

وتمثل السندات – المستحقة السداد سنة ١٩٩٨ – إلتزامات طويلة الأجل وتظهر في جزء مستقل. (سددت فائدة هذه السندات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣).

ولأننا بصدد شركة مساهمة فإن جزء رأس المال في الميزانية – والذي يُسمى في هذا المثال حقوق المساهمين – يختلف بعض الشيء عن جزء رأس المال في المنشأة الفردية. حيث تشمل حقوق المساهمين الأسهم العادية – وهي الاستثمارات الأصلية للمساهمين – والأرباح المحتجزة في المنشأة.

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

	الأصول		
أصول متداولة :			
النقدية			١٢٠٠
أوراق القبض	١٦٠٠٠		
حسابات المدينين	٤١٠٠٠		
فوائد مستحقة	٨٠٠	٥٧٨٠٠	
(–) مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها		٣٠٠٠	٥٤٨٠٠
مخزون البضاعة			٤٠٠٠٠
تأمين غير مستنفذ			٥٤٠
إيجار مقدم			٥٠٠
جملة الأصول المتداولة			٩٧٠٤٠
المباني والآلات والمعدات:			
أثاث ومعدات		٦٧٠٠٠	
(–) مجمع الاهلاك		١٨٧٠٠	
جملة المباني والآلات والمعدات			٤٨٣٠٠
جملة الأصول			١٤٥٣٤٠

الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الالتزامـــات وحقوق الملكيـة		
الإلتزامـات المتداولـــة		
أوراق الدفـــع		٢٠٠٠٠
حسابات الدائنين		١٣٥٠٠
ضرائب دخل مستحقة		٣٤٤٠
ضرائب عقارية مستحقة		٢٠٠
جملة الالتزامات المتداولـــة		٣٨٩٤٠
الالتزامات طويلة الأجل:		
السندات ـ إستحقاق ٣٠ يونيو ١٩٩٨		٣٠٠٠٠
جملة الالتزامـــات		٦٨٩٤٠
حقوق المساهمين		
أسهم عادية، قيمة أسمية ١ج للسهم	٥٠٠٠٠	
المصدر والمدفوع ٥٠٠٠٠ سهم		
أرباح محتجزة	٢٦٤٠٠	
جملة حقوق المساهمين		٧٦٤٠٠
جملة الالتزامات وحقوق المساهمين		١٤٥٣٤٠

قيود الاقفال والقيود العكسية Colsing and reversing Enteries

تكون القيود اللازمة لعملية الإقفال كما يلي:ـ

اليومية العامة، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

٤٠٠٠٠	من حـ/ المخزون (آخر المدة)	
٣١٦٠٠٠	من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	
	٣٦٠٠٠ إلى حـ/ المخزون (أول المدة)	
	٣٢٠٠٠٠ إلى حـ/ المشتريات	

(تسجيل رصيد مخزون آخر المدة وتحديد تكلفة البضاعة المباعة)

٨٠٠	من حـ/ إيراد الفائدة	
٤٠٠٠٠٠	من حـ/ المبيعـــات	
	٣١٦٠٠٠ إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	
	٢٠٠٠٠ إلى حـ/ مصروف مرتبات البيع	

	٢٢٠٠	إلى حـ/ مصروف الاعلان
	٨٠٠٠	إلى حـ/ مصروف انتقال
	١٩٠٠٠	إلى حـ/ مرتبات إدارية وعامة
	٦٠٠	إلى حـ/ مصروف تليفون وتلغراف
	٤٣٠٠	إلى حـ/ مصروف ايجار
	٥٣٠٠	إلى حـ/ مصروف ضرائب عقارية
	٦٧٠٠	إلى حـ/ مصروف الاهلاك ـ أثاث ومعدات
	١٠٠٠	إلى حـ/ مصروف ديون معدومة
	٣٦٠	إلى حـ/ مصروف تأمين
	١٧٠٠	إلى حـ/ مصروف الفائدة
	٣٤٤٠	إلى حـ/ مصروف ضريبة الدخل
	١٢٢٠٠	إلى حـ/ ملخص الدخل

(إقفال الايرادات والمصروفات في ملخص الدخل)

١٢٢٠٠		من ملخص الدخل
	١٢٢٠٠	إلى حـ/ الأرباح المحتجزة

(إقفال ملخص الدخل في الأرباح المحتجزة).

وبعد إعداد القوائم المالية قد تستخدم المنشأة القيود العكسية لتسهيل المحاسبة في الفترة التالية، وسيتم إجراء القيود العكسية التالية إذا ما إستخدم هذا النظام:

١ يناير ١٩٩٤

(١)

٨٠٠		من حـ/ إيراد الفائدة
	٨٠٠	إلى حـ/ فوائد مستحقة

(٢)

٥٠٠		من حـ/ مصروف الايجار
	٥٠٠	إلى حـ/ مصروف الايجار المقدم

(٣)

٢٠٠٠		من حـ/ ضرائب عقارية مستحقة
	٢٠٠٠	إلى حـ/ مصروف ضرائب عقارية

ولن تظهر القيود العكسية في قائمة التسوية ذات العشرة أعمدة لأنها تُسجل في السنة التالية (١٩٩٤). والغرض الرئيسي من قائمة التسوية هو الحصول على الأرصدة

الصحيحة في نهاية السنة المالية وذلك بغرض عرض القوائم المالية للسنة الحالية (١٩٩٣).

إعداد القوائم شهرياً مع الإقفال السنوي Monthly Statements & Yearly Closing

يسمح إستخدام قائمة التسوية في نهاية كل شهر أو ربع سنة بإعداد قوائم مالية فترية interim رغم أن الدفاتر لا تقفل إلا في نهاية العام. على سبيل المثال، إفترض أن إحدى الشركات تقفل دفاترها في ٣١ ديسمبر ولكنها ترغب في إعداد قوائم مالية شهرية، ففي نهاية شهر يناير يمكن إعداد قائمة تسوية مشابهة لتلك المعروضة في هذا الفصل لتوفير المعلومات اللازمة لاعداد القوائم المالية لشهر يناير، كما يمكن إستخدام قائمة تسوية في نهاية شهر فبراير أيضا. ولأن الحسابات لم تقفل في نهاية شهر يناير، فإن قائمة الدخل المأخوذة من قائمة التسوية المعدة في ٢٨ فبراير سوف تعرض صافي دخل الشهرين معا. ويمكن الحصول على قائمة دخل شهر فبراير فقط بطرح بنود قائمة دخل شهر يناير من البنود المناظرة لها في قائمة دخل شهري يناير وفبراير.

كما يمكن أيضا الحصول على قائمة أرباح محتجزة لشهر فبراير فقط بطرح البنود الخاصة بشهر يناير. ومع ذلك، فإن الميزانية المعدة على أساس قائمة تسوية شهر فبراير تعرض الأصول والخصوم في ٢٨ فبراير وهو نفس تاريخ الميزانية.

وسوف تعرض قائمة تسوية شهر مارس الايرادات والمصروفات عن ثلاثة أشهر ويمكن طرح الايرادات والمصروفات الخاصة بشهري يناير وفبراير لتوفير المقادير اللازمة لاعداد قائمة الدخل عن شهر مارس فقط.

أولا : الأسئلـــة :

١ ــ أذكر مثالا على صفقة ينتج عنها:
أ ـ إنخفاض في أصل وانخفاض في إلتزام.
ب ـ إنخفاض في أصل وزيادة في أصل آخر.
جـ ـ إنخفاض في إلتزام وزيادة ةفي إلتزام آخر.

٢ ــ هل الاحدات التالية تمثل صفقات أعمال؟ مع تبرير إجابتك في كل حالة :ـ
أ ـ شراء حاسب آلي على الحساب.
ب ـ رد عميل لبضاعة
جـ ـ إجراء مقابلة مع موظف محتمل.
د ـ سحب مالك المنشأة لنقدية من المنشأة لاستخدامه الشخصي.
هـ ـ طلب بضاعة على أن يتم تسليمها الشهر القادم.

٣ ــ أذكر الحسابات المدينة والدائنة في كل من العمليات التالية:
أ ـ إرسال فاتوة لعميل عن أعمال تامة.
ب ـ إستلام نقدية من أحد العملاء سدادا لحسابه.
جـ ـ شراء مهمات مكتبية على الحساب.
د ـ شراء ١٥ جالون من البنزين لسيارة التسليم للعملاء.

٤ ــ لماذا يُطلق على حسابات الايرادات والمصروفات حسابات مؤقتة أو وهمية؟

٥ ــ هل من الضروري عمل ميزان مراجعة دورياً؟ وماهو الغرض منه؟.

٦ ــ حدد ما إذا كان كل من البنود التالية يمثل حساب حقيقي أو وهمي وما إذا كان يظهر في الميزانية أم في قائمة الدخل:

أ ـ إيجار مدفوع مقدما	ب ـ أجور مستحقة.
جـ ـ مخزون بضاعة	د ـ مجمع إهلاك.
هـ ـ معدات مكتبية	و ـ دخل من الخدمات.
ز ـ مصروف مرتبات إدارية	ح ـ مهمات مكتبة باقية.

٧ ــ ماهو الغرض من حساب تكلفة البضاعة المباعة (بإفتراض إستخدام نظام الجرد الدوري) .

٨ ــ إذا تم تسجيل تكلفة شراء حاسب آلي وطابعة (وقدرها ٢٨٥٠ج) للاستخدام المكتبي بالجانب المدين من حساب المشتريات، فما هو أثر هذا الخطأ على الميزانية وقائمة الدخل في الفترة التي وقع فيها الخطأ؟.

٩ ــ ماهي «قيود التسوية» ؟ «قيود الاقفال» ؟ و «قيود الانعكاس» ؟ وماهي ضرورة كل منهـا ؟.

١٠ ــ ماهي الفروق بين ميزان المراجعة قبل الاقفال وميزان المراجعة بعد الاقفال فيما يتعلق بكل مما يلي :

أ ـ حسابات الدفع
ب ـ حسابات المصروفات
ج ـ حسابات الايرادات
د ـ حساب الارباح المحتجزة
هـ ـ النقديـــة.

ثانيا التمـــارين :

١ ــ حصل السيد Denton على ترخيص ممارسة مهنة المراجعة، وخلال الشهر الأول لأعماله وقعت الأحداث والمعاملات التالية :ـ

١ أبريل : إستثمر في أعماله ٣٢٠٠٠ج نقداً ومعدات قيمتها ١٣٠٠٠ج.
٢ منـــه : إستأجر سكرتيرة بمرتب ٣٠٠ج أسبوعيا ويسدد مرتبها شهرياً.
٣ منـــه : إشترى مهمات على الحساب قيمتها ٧٠٠ج [تضاف لحساب أصل].
٤ منـــه : سدد إيجار المكتب عن الشهر وقدره ٨٠٠ج.
١١ منـــه : أكمل عملية تقدير ضريبي لأحد العملاء وإستخرج فاتورة بمبلغ ١٥٠٠ج عن الخدمات المقدمة [إستخدم حساب أتعاب مهنية].
١٢ منـــه : تلقى ٣٢٠٠ج مقدما تحت حساب إستشارات إدارية.
١٥ منـــه : إشترى حاسب آلى جديد بمبلغ ٩٠٠٠ج من أمواله الخاصة (سوف يستخدم الجهاز في أغراض العمل فقط)
١٧ منـــه : حصل ٩٠٠ج نقداً عن خدمات مكتملة مقدمة لشركة jakohta
٢١ منـــه : سدد مصروف تأمين قدره ١١٠ج.
٣٠ منـــه : سدد مرتب السكرتيرة عن الشهر وقدره ١٢٠٠ج.
٣٠ منـــه : إتضح من جرد المهمات أن هناك ما قيمته ١٢٠ج قد إستهلك

المطلـــوب :

إجراء قيود اليومية للعمليات السابقة في اليومية العامة.

٢ ــ فيما يلي ميزان مراجعة غير متوازن لشركة Jay وقد اتضح من مراجعتك للأستاذ العام مايلي :ـ

أ ـ كل حساب له رصيد عادي
ب ـ أن الجوانب المدينة لحسابات التأمين المقدم، حسابات الدفع، مصروف

الضرائب العقارية كانت أقل من اللازم بمبلغ ١٠٠ج لكل منها.

جـ - وقعت أخطاء ترحيل في حسابات المدينين، والأتعاب المكتسبة، وكانت أرصدتها الصحيحة ٢٧٥٠، ٧٦٩٠ على التوالي.

د - تم حذف ترحيل للجانب المدين من حساب مصروف الاعلان وقدره ٣٠٠ج.

هـ - تم تسجيل سحب صاحب المنشأة لمبلغ ١٠٠٠ج نقدا بالجانب المدين من رأس المال والدائن من النقدية.

ميزان المرجعة لشركة Jay
في ٣٠ أبريل ١٩٩٢

	مدين	دائن
النقدية	٦٤٠٠	
حسابات القبض	٢٥٧٠	
تأمين مقدم	٧٠٠	
معدات		٨٠٠
حسابات دفع		٤٥٠٠
ضريبة عقارية مستحقة	٥٦٠	
رأس المال		١١٨٠٠
أتعاب مكتسبة	٧٩٦٠	
مصروف مرتبات	٤٢٠٠	
مصروف إعلان	١١٠٠	
مصروف ضريبة عقارية	٨٠٠	
	٢٣٤٩٠	٢٥١٠٠

المطلوب : إعداد ميزان المراجعة الصحيح.

٣ ـ السيد Hering هو المالك الجديد لشركة Chahlestan لخدمات الكمبيوتر. وفي نهاية أغسطس ١٩٩٢ ـ أول شهر لملكيته ـ حاول إعداد قوائم مالية شهرية. وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بالمصروفات غير المسجلة التي تحملتها الشركة خلال شهر أغسطس:

١ ـ في ٣١ أغسطس إستحقت مرتبات موظفين قدرها ٨٠٠ج سوف تسدد في ١ سبتمبر.

٢ ـ في نهاية الشهر لم يتلق فاتورة الكهرباء والمياه الشهرية، ولكن بناء على الخبرة الماضية، فقد قدر أن الفاتورة ستكون بمبلغ ٦٠٠ج تقريبا

٣ ـ في بداية أغسطس، إقترض السيد Hering مبلغ ٣٠٠٠٠ج من أحد البنوك المحلية لمدة ١٥ سنة وبمعدل فائدة ١١٪ سنويا.

٤ ـ هناك فاتورة تليفون بمقدار ٨٩ج تخص شهر أغسطس ولم تسدد حتى ٣١ أغسطس.

المطلوب :

إعداد قيود التسوية اللازمة في اليوميةالعامة بتاريخ ٣١ أغسطس ١٩٩٢ في ظل المعلومات السابقة.

٤ ـ عند فحص حساب شركة Brooks وجدت بيانات التسوية التالية في ٣١ ديسمبر، وهي نهاية السنة المالية للشركة :ـ

١ ـ حساب التأمين غير المستنفد مدين بمبلغ ٢٥٢٠ج، وهو يمثل تكلفة بوليصة تأمين ضد الحريق مدتها سنتين إبتداءً من ١ أغسطس من العام الحالي.

٢ ـ في ١ نوفمبر، أضيف ١٨٠٠ج لحساب الايجار الدائن؛ وهو يمثل دخل إيجار عن فترة ٣ شهور تبدأ في ذلك التاريخ

٣ ـ تم شراء مواد دعاية بمبلغ ٨٠٠ج خلال العام وسُجلت في حساب مصروف الاعلان . وفي ٣١ ديسمبر، قدرت مواد الدعاية الموجودة بمبلغ ٢٤٠ج.

٤ ـ إستحقت فائدة قدرها ٢٣٠ج على أوراق الدفع.

والمطلوب:

إعداد قيود اليومية العامة اللازمة لتسوية كل بند مع إجراء القيود العكسية إذا تطلب الأمر

٥ ـ يتضمن ميزان المراجعة بشركة Derger في نهاية السنة المالية لها ـ وهي ٣١ أغسطس ١٩٩٣ ـ الحسابات التالية: مخزون بضاعة قدره ١٦٢٠٠ج، مشتريات ١٤٢٤٠٠، مبيعات ١٩٠٠٠٠، نقل للداخل ٤٠٠٠، مردودات ومسموحات مبيعات ٣٠٠٠، نقل للخارج ١٠٠٠، مردودات ومسموحات مشتريات ٢٠٠٠ج، وقد بلغ مخزون آخر المدة ٢٥٠٠٠ج.

والمطلـــوب :

أ ـ إعداد جزء تكلفة البضاعة المباعة عن السنة المنتهية في ٣١ أغسطس

ب ـ إجـراء قيود الإقفـال للحسابات السابقة، بفرض أن شركة Derger هي شركة مساهمة.

٦ ـ في ٣١ ديسمبر تضمن ميزان المراجعة المعدل بشركة Warren البيانات المنتقاة التالية:

٥٠٠٠	عمولات مستحقة التحصيل	٩٧٠٠٠	عمولات مكتسبة
٧٨٠٠	مصروف الفائـدة	٢٠٠٠	فائدة مستحقة السداد

وبالتحليل إتضح أنه قد أجريت قيود تسوية كما يلي:

أ ـ هناك ٥٠٠٠ج عمولة مكتسبة ولم تقدم عنها فواتير بعد

ب ـ هناك ٢٠٠٠ج فائدة مستحقة ولم تسدد بعد.

المطلـــوب :

أ ـ إجراء قيود إقفال الحسابات المؤقتة في ٣١ ديسمبر.

ب ـ إجراء القيود العكسية في ١ يناير.

جـ ـ إدخال بيانات ميزان المراجعة المعدل في الحسابات الأربعة ـ ترحيل القيود في أ، ب وترصيد الحسابات.

د ـ إجراء القيود اللازمة لتسجيل:ـ

١ ـ تحصيل العمولة المستحقة في ١٠ يناير،

٢ ـ سداد كل الفائدة المستحقة (وقدرها ٢٥٠٠ج) في ١٥ يناير.

هـ ـ ترحيل القيود في (د) إلى الحسابات المؤقتة.

ثالثا : أمثلة ومشاكـــل :

١ ـ فيما يلي العمليات التي حدثت بمركز Neil لطب الأسنان خلال شهر سبتمبر:ـ

١ سبتمبر : بدأ المركز أعماله باستثمار ١٥٠٠٠ج نقداً.

٢ منـه : إشترى أثاث ومعدات على الحساب من شركة Motely بمبلغ ١٩٢٠٠

٤ منـه : سدد إيجار مكتب قدره ٨٠٠ج عن الشهر.

٤ منـه : قام بتعيين موظف إستقبال هو السيد Graham

٥ منـه : اشترى مهمات طبية بمبلغ ٩٤٢ج نقداً.

٨ منـه : تلقى نقدية قدرها ٢١٠٠ج من مرضى عن خدمات مقدمة لهم.

١٠ منه : سدد مصروفات مكتبية متنوعة قدرها ٤٣٠ج .
١٤ منه : قدم فواتير قدرها ٥١٢٠ للمرضى عن خدمات مقدمة لهم .
١٨ منه : سداد ٣٦٠٠ج من حساب شركة Motely
١٩ منه : سحب السيد Neil مبلغ ٣٠٠٠ج نقداً من المركز لاستخدامه الشخصى .
٢٠ منه : تلقى ٩٨٠ج سدادا لجزء من مديونية المرضى .
٢٥ منه : قدم للمرضى فواتير قدرها ٢١١٠ج عن خدمات مقدمة .
٣٠ منه : سدد المصروفات التالية نقداً: مرتبات مكتبية ١٦٠٠ج، مصروفات مكتبية متنوعة ٨٥ج .
٣٠ منه : بلغت المهمات الطبية المستخدمة خلال الشهر ٣٥٠ج .

المطلـــوب :

أ ـ إدراج العمليات السابقة بحسابات الأستاذ العام المختصة، مع تسجيل إهلاك الاثاث والمعدات على أساس عمر إنتاجي قدره ٨ سنوات وطريقة القسط الثابت وبدون قيمة نفاية، مع عدم إستخدام حساب للمسحوبات
ب ـ إعداد ميزان المراجعة .
ج ـ إعداد قائمة الدخل، الميزانية وقائمة حقوق الملاك .
د ـ إقفال حسابات الأستاذ العام .
هـ ـ إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال .

٢ ـ فيما يلي ميزان المراجعة والمعلومات الأخرى المتعلقة بشركة المهندس Danise للاستشارات الهندسية :ـ

ميزان المراجعة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢

	مديـــن	دائـــن
النقديـــة	٣١٥٠٠	
حسابات القبض	٤٩٦٠٠	
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		١٧٥٠
مخزون مهمات هندسية	١٩٦٠	
تأمين غير مستنفد	١١٠٠	
أثـــاث ومعدات	٢٥٠٠٠	
مجمع إهلاك أثاث ومعدات		٥٠٠٠

أوراق دفع		٧٢٠٠
رأس المال		٣٥٢٦٠
إيراد أتعاب إستشارية		١٠٠٠٠٠
مصروف الايجار	٩٧٥٠	
مرتبات مكتبية	٢٨٥٠٠	
تدفئة وإضاءة ومياه	١٠٨٠	
مصروفات مكتبية متنوعة	٧٢٠	
	١٤٩٢١٠	١٤٩٢١٠

١ ـ الأتعاب المحصلة مقدما من العملاء قدرها ٧٠٠٠ج.

٢ ـ الخدمات المقدمة للعملاء ولم تسجل حتى ٣١ ديسمبر قدرها ٥٥٠٠ج.

٣ ـ يلزم تعديل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ليبلغ ٦٪ من رصيد حساب حسابات القبض المعدل.

٤ ـ التأمين المستنفد خلال السنة قدره ٦٠٠ج.

٥ ـ الأثاث والمعدات تهلك بمعدل ١٠٪.

٦ ـ قدمت الشركة للبنك ورقة دفع مدتها ٩٠ يوم بمعدل ١٢٪ وقدرها ٧٢٠٠ج في ١ ديسمبر ١٩٩٢.

٧ ـ إيجار المبنى قدره ٧٥٠ج شهرياً وقد سدد إيجار سنة ١٩٩٢ وكذلك إيجار شهر يناير ١٩٩٣.

٨ ـ بلغت المرتبات المكتبية المستحقة وغير المسددة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ مقدار ٢٦٠٠ج.

المطلـــوب :

أ ـ من ميزان المراجعة والمعلومات الأخرى المقدمة، إجراء قيود التسوية السنوية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢.

ب ـ إعداد قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٢ والميزانية وقائمة حقوق الملكية إذا علمت أن السيد Denise قد سحب ١٤٧٤٠ج للإستخدام الشخصي خلال العام.

٣ ـ فيما يلي ميزانية شركة Mann في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ :

	الأصـــول		الالتزامات ورأس المال
٤٠٠٠	النقدية	٥٠٠٠	حسابات دفع
٧٥٠٠	حسابات القبض	٦٠٠٠	أوراق دفع
٥٢٠٠	المخـــزون	١١٠٠٠	جملة الالتزامـــات
٧٤٠٠	معدات مكتبية	١٧٨٨٠	رأس المال
(٢٢٢٠)	مجمع إهـــلاك		
١٠٠٠٠	أثاث ومهمات .		
(٣٠٠٠)	مجمع اهلاك		
٢٨٨٨٠	الإجمـــالي	٢٨٨٨٠	الاجمـــالي

وقد وقعت العمليات التالية خلال شهر يناير ١٩٩٣ :ـ

١ يناير : بيعت بضاعة على الحساب بمبلغ ٣٨٠٠ج .

٢ منـه : تم تحصيل ٣٩٢٠ج من حسـابات مدينين قدرها ٤٠٠٠ج، وبلغت خصومات المبيعات ٨٠ج

٣ منـه : بيعت بضاعة نقدا بمبلغ ٧٢٠٠ج .

٤ منـه : تلقى ورقة قبض قدرها ١٥٠٠ج من عميل سدادا لحسابه .

٥ منـه : شراء بضاعة على الحساب بمبلغ ٤٦٠٠ج

٦ منـه : سداد نقل لبضاعة مشتراة قدرها ١٠٠ج .

٧ منـه : سداد ٣٤٧٠ج من حسـابـات الـدائنـين وقدرها ٣٥٠٠ج، وبلغت خصومات المشتريات ٣٠ج .

١٠ منـه : شراء معدات مكتبيةعلى الحساب بمبلغ ١٣٠٠ج .

٢٨ منـه : سـداد المصـروفـات التـاليـة: ٥٥ج إعـلان ، ٨٤٠ج مرتبـات ، ٤٠٠ج إيجـــار.

وفي ٣١ يناير ظهرت المعلومات التالية :

أ ـ الفـائـدة على أوراق الدفع تسدد في ٣١ ديسمبر من كل عام . وقد بلغت الفائدة المستحقة عن شهر يناير ٦٠ج وسوف يُسدد الأصل في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ .

ب ـ الفائدة المستحقة على أوراق القبض عن شهر يناير قدرها ١٥ج.
جـ ـ المرتبات المستحقة في ٣١ يناير قدرها ١٢٥ج.
د ـ مصروف الاهلاك عن شهر يناير قدره ٧٠ج للمعدات المكتبية، ٨٠ج للأثاث والمهمات.
هـ ـ مخزون آخر المدة يبلغ ٤٢٢٥ج.

والمطلوب:

أ ـ إجراء قيود اليومية بدفتر اليومية العامة لاثبات عمليات شهر يناير.
ب ـ فتح حسابات الأستاذ وإدراج أرصدة ٣١ ديسمبر وترحيل القيود من أ.
جـ ـ إعداد ميزان المراجعة.
د ـ إجراء قيود التسوية في ٣١ يناير وترحيلها.
هـ ـ إعداد ميزان المراجعة المعدل.
و ـ إعداد قائمة الدخل عن شهر يناير والميزانية في ٣١ يناير.
ز ـ إعداد قيود الاقفال في ٣١ يناير وترحيلها.
ح ـ إعداد ميزان المراجعة بعد الإقفال.

الفصل الرابع

قائمة الدخل والأرباح المحتجزة

STATEMENT OF INCOME AND RETAINED EARNINGS

- الأهداف التعليمية
- أهمية قائمة الدخل
- محددات قائمة الدخل
- قائمة الدخل والبنود غير المنتظمة
- تخصيص الضرائب على مدار الفترة
- ربح السهم
- قائمة الأرباح المحتجزة
- منظور دولي
- الملحق ٤ ـ A
- أسئلـــة
- تمـــارين

الفصل الرابع

قائمة الدخل والأرباح المحتجزة

STATEMENT OF INCOME AND RETAINED EARNINGS

الأهداف التعليمية:ـ

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :ـ

١ ـ تحديد استخدامات قائمة الدخل وأوجه القصور بها.
٢ ـ التفرقة بين مدخل الحفاظ على رأس المال ومدخل العمليات.
٣ ـ إعداد قائمة الدخل المختصرة.
٤ ـ إعداد قائمة الدخل التفصيلية.
٥ ـ شرح كيفية التقرير عن البنود غير العادية.
٦ ـ شرح عملية التوزيع ا لضريبي بين الفترات المحاسبية.
٧ ـ شرح مكان التقرير عن معلومات عائد السهم.
٨ ـ إعداد قائمة الأرباح المحتجزة.
٩ ـ شرح كيفية التقرير عن تعديلات الفترات السابقة.

إن قائمة الدخل ـ أو قائمة المكاسب earning كما يطلق عليها البعض أحيانا ـ هي التقرير الذي يقيس مدى نجاح عمليات المنشأة في فترة زمنية معينة. ويستخدم في دنيا الأعمال والاستثمار هذا التقرير في تحديد ربحية المنشأة وقيمة الاستثمار بها وقدرتها الائتمانية. وتعد قوة الثقة في قائمة الدخل من الأمور الظنية، لأن الدخل المستخرج منها يعتبر في أحسن الحالات تقديراً تقريبياً، وعلى قارىء قائمة الدخل ألا يعطيها أكثر مما تستحق من أهمية. فكما إتضح في الفصل الثاني، فإن قياس الدخل في المحاسبة هو إنعكاس للعديد من الافتراضات والمبادىء (المعايير) التي وضعها المحاسبون على مدى العقود الماضية مثل إفتراض الدورية ومبدأ الإعتراف بالإيراد، ومبدأ المقابلة.

أهمية قائمة الدخل IMPORTANCE OF STATEMENT OF INCOME

لماذا تكتسب قائمة الدخل هذه الأهمية؟ إن السبب الرئيسي هو أنها توفر للمستثمرين والدائنين المعلومات التي تساعدهم على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد المصاحبة للتدفقات النقدية في المستقبل. وتساعد التنبؤات الدقيقة بالتدفقات النقدية في المستقبل المستثمرين على تقدير القيمة الاقتصادية للمنشأة، كما تساعد الدائنين على تحديد إحتمال إسترداد حقوقهم بالمنشأة.

وتساعد قائمة الدخل مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية في المستقبل بعدد من الطرق المختلفة. حيث يمكن للمستثمرين والدائنيين إستخدام معلومات قائمة الدخل في تقييم الأداء السابق للمنشأة. ورغم أن النجاح في الماضي لا يعني بالضرورة النجاح في المستقبل، فإنه يمكن تحديد بعض الإتجاهات الهامة منه. وعند إفتراض وجود علاقة إرتباط معقولة بين الأداء في الماضي والمستقبل، فإنه يمكن عمل تنبؤات بالتدفقات النقدية في المستقبل بقدر مناسب من الثقة.

ومن ناحية أخرى، فإن قائمة الدخل تساعد المستخدمين على تحديد خطر (درجة عدم التأكد) عدم تحقيق تدفقات نقدية معينة، فالمعلومات عن المكونات المختلفة للدخل ـ الايرادات، المصروفات والمكاسب والخسائر ـ تبرز العلاقة بين هذه المكونات المختلفة. وتسمح هذه المكونات للمستخدم ـ على سبيل المثال ـ بتقدير أثر التغير في الطلب على منتج الشركة على الايرادات والمصروفات (ومن ثم الدخل). وبنفس الشكل، فإن الفصل بين الأداء التشغيلي والجوانب الأخرى للأداء في المنشأة يمكن أن يقدم دلائل مفيدة. فلأن العمليات التشغيلية هي عادة الوسائل الأساسية لتوليد الايراد ومن ثم النقدية، فإن نتائج العمليات التشغيلية المستمرة والمنتظمة يكون لها عادة أهمية أكبر من نتائج الأنشطة والأحداث غير المتكررة.

وفي بعض الأحيان، فإنه حتى العمليات التشغيلية المستمرة يمكن أن تضلل المستثمر، فقد قررت إحدى شركات العدسات اللاصقة، عن دخل من عمليات التشغيل المستمرة قبل الضرائب قدره ١٨,٦ مليون دولار، ومع ذلك فإن الفحص الدقيق لهذا الرقم أوضح مايلي:

١ ـ أن هناك ٧,٥ مليون دولار من الدخل في شكل مكسب رأسمالي من بيع أوراق مالية بأحد الفروع.

٢ ـ هناك ٤ , ٢ مليون دولار في شكل مكسب رأسمالي من مبادلة أوراق مالية .
٣ ـ هناك مكسب رأسمالي قدره ٦ , ٣ مليون دولار من بيع أوراق مالية من محفظة الاستثمار بالشركة .
٤ ـ هناك ٢ , ٣ مليون دولار نتجت عن تسوية قضايا متعلقة بالتعدي على براءات إختراع .

وعلاوة على ذلك، فإن أكبر مصدر للإيراد بالشركة وقدره ٩ , ٩مليون دولار الناتج من حقوق إمتياز الشركة على عدساتها اللاصقة قد لا يستمر في المستقل، حيث توجد ملاحظة على القوائم تشير الى أن براءة اختراع الشركة في هذه العملية سوف تنقضي في السنة التالية . فالنقطة الهامة هنا هي أن الرقم النهائي للدخل the Bottom line لا يعطى الصورة الكاملة، وأن أخذ قائمة الدخل بصورة متكاملة يوفر ـ بدون شك ـ معلومات عن طبيعة ا لدخل وإحتمالات إستمراره في المستقبل .

وتُستخدم قائمة الدخل بواسطة أطراف أخرى بخلاف المستثمرين والدائنيين . على سبيل المثال، يمكن للعملاء إستخدام قائمة الدخل في تحديد قدرة المنشأة على تقديم السلع أو الخدمات المطلوبة، كما تقوم إتحادات العمال بدراسة الدخل بصورة دقيقة كأساس للمفاوضات حول الأجور، وتستخدم الحكومة قوائم دخل الشركات في صياغة السياسة الضريبية والاقتصادية .

محددات قائمة الدخل LIMITATIONS OF INCOME STATEMENT

ينتقد الاقتصاديون المحاسبين دائما على تعريفهم الدخل بدعوى أنهم لا يدرجون به العديد من البنود التي تساهم في نمو المنشأة وتطورها . وقد عرف الاقتصادي الشهير Hicks الدخل بأنه أقصى قيمة يمكن للمنشأة إستهلاكها خلال الفترة بحيث تظل في نهاية الفترة بنفس الحالة التي كانت عليها في بدايتها . ومع ذلك، فإن أية محاولة لقياس حالة منشأة معينة عند أية نقطة زمنية ستكون بلا جدوى بدون وضع وتطبيق عدد من الافتراضات المحدِّدة .

فماذا كان عليه صافي دخلك خلال السنة الأخيرة؟ بفرض أنك عملت خلال فترة الصيف وإكتسبت ٤٢٠٠ دولار، ولأنك سددت ضرائب وتحملت بمصروفات دراسية للمدرسة، فإن قائمة دخلك عن العام قد تظهر خسارة وبفرض ثبات قيمة الدولار. ولكن هل عانيت من خسارة؟ وكيف يمكنك تقييم التعليم الذي حصلت عليه خلال العام؟ إن أحد تفسيرات تعريف Hiks للدخل هو أنك يجب ألا تقيس الدخل النقدي

فقط ولكن الدخل المعنوي أيضا (الرفاهية)، حيث يعرف الدخل المعنوي بأنه مقياس للزيادة في صافي الثـروة نتيجة لعوامل وصفية، مثل قيمة الخبرة التعليمة والدراسية في المثال السابق.

ويدرك المحاسبون أن الاعتراف بمثل هذه العوامل الوصفية قد يكون مفيدا، ولكن مشكلة قياسها لم تُحل بعد. فالبنود التي يمكن قياسها كمياً بأي درجة من الثقة تُستبعد عند تحديد الدخل.

لا يعني ذلـك القول بأن إجماليات الدخل موحدة ودقيقة، فأرقام الدخل تتأثر دائما بالطرق المحاسبية المستخدمة على سبيل المثال، قد تختار إحدى الشركات إهلاك آلاتها على أسـاس الإهـلاك المعجل في حين تختار أخرى أساس القسط الثابت. وبإفتراض تساوي كل العوامل الأخرى، فإن دخل الشركة الأولى سيكون أقل من دخل الشركة الثانية رغم تماثل الشركتين. ولذلك فإنه من الضروري التعرف على «نوعية دخل» qual-ity of earnings الشركة، فالشركات التي تستخدم سياسات محاسبية متحررة liberal أو جريئة aggressive تقرر عن أرقام دخل أعلى على المدى القصير. وفي مثل هذه الحالات نقول أن نوعية الدخل منخفضة.

كما تقوم شركات أخرى بتوليد الدخل على المدى القصير نتيجة لأحداث غير تشغيلية أو غير متكررة لا يمكن أن تُتاح على مدى فترة زمنية طويلة. ففي إحدى السنوات قررت شركة Beatrice عن عوائد قدرها ٧٧ , ٤ دولار للسهم، بزيادة عن الفترة السابقة بنسبة ٢٠٪. ومع ذلك، فقد كان منها ٢ , ٢ دولار للسهم مكتسبة من مبيعات خطوط إنتاج معينـة، ١٧ , دولار للسهم ناتجـة عن إعفـاءات ضريبية غير تشغيلية بغرض تشجيع الصادرات، ١٩ , دولار للسهم إضافية نتجت عن عملية تبادل غير متكررة للأسهم الممتـازة للشركة. فما هي حقيقة الزيادة التي نسبتها ٢٠٪؟ وكيف يمكن الاعتماد على العائد المقرر عنه بمبلغ ٧٧ , ٤ دولار للسهم؟ لذلك لم تكن مفاجأة أن تقرر الشركة عن عائد قدره ٠٩ , ٢ دولار للسهم في السنة التالية مباشرة، بإنخفاض نسبته ٥٦٪

مدخل الحفاظ على رأس المال ومدخل الصفقات CAPITAL MAINTENANCE APPROACH VERSUS TRANSACTION APPROACH

يقـوم تعريف Hicks للدخل على طرح صافي الأصول (الأصول - الالتزامات) في بداية الفـترة من صافي الأصـول في نهايتهـا وتعديل الناتج بأية إستثمارات إضافية وأية

توزيعات خلال الفترة. ويعرف ذلك بمدخل الحفاظ على رأس المال أو مدخل التغير في حقوق الملكية وهو يأخذ صافي الأصول أو «قيم رأس المال» بناء على تقييم معين لها (مثل التكلفة التاريخية أو التدفقات النقدية المخصومة أو التكلفة الجارية أو القيمة السوقية العادلة) ويقيس الدخل بالفرق بين قيم رأس المال في نقطتين زمنيتين.

فبفرض أن إحدى الشركات بدأت بصافي أصول قدره ١٠٠٠٠ دولار وأنهت العام بصافي أصول قدره ١٨٠٠٠ دولار، وأنه خلال هذه الفترة بلغت الاستثمارات الاضافية للملاك ٥٠٠٠ دولار والتوزيعات عليهم ١٠٠٠ دولار، فإن حساب صافي دخل الفترة بإستخدام مدخل الحفاظ على رأس المال يكون كمايلي:

صافي الأصول في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	١٨٠٠٠
صافي الأصول في ١ يناير ١٩٩٣	١٠٠٠٠
الزيادة في صافي الأصول	٨٠٠٠
يضاف: التوزيعات المعلنة خلال العام	١٠٠٠
يطرح: إستثمارات الملاك خلال العام	(٥٠٠٠)
صافي دخل السنة ١٩٩٣	٤٠٠٠

وهناك نقطة ضعف أساسية في مدخل الحفاظ على رأس المال، وهي أن المعلومات التفصيلية المتعلقة بمكونات الدخل تكون غير متاحة لأن قيم الإيرادات والمصروفات تكون غير متاحة لقاريء القوائم المالية.

ويقوم الإجراء البديل بقياس الصفقات الأساسية المتعلقة بالدخل التي حدثت خلال الفترة وتلخيصها في قائمة دخل، ويُطلق على هذه الطريقة عادة مدخل الصفقات، وهي الطريقة المألوفة والشائعة. ويركز هذا المدخل على الأنشطة التي حدثت خلال فترة زمنية معينة. فبدلا من عرض تغير صافي فقط، فإنها تفصح عن مكونات هذا التغير، كما يمكّن من تصنيف الدخل على أساس العملاء، خطوط الانتاج، الوظائف أو تصنيفه إلى دخل تشغيلي وغير تشغيلي، دخل مستمر وغير مستمر، دخل منتظم وغير منتظم. ويتطلب مدخل الصفقات في قياس الدخل إستخدام حسابات الايرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر والتي لا يمكن إعداد قائمة الدخل بدونها.

عناصر قائمة الدخل : Elements of The Income Statements

يعد مدخل الصفقات في قياس الدخل أفضل من مدخل الحفاظ على رأس المال لأنه يوفر معلومات عن عناصر الدخل . وكما أشرنا في الفصل الثاني ، فإن العناصر الأساسية لقائمة الدخل هي

عناصر قائمة الدخل

الإيرادات : هي تدفقات داخلة أو زيادات أخرى في أصول منشأة معينة أو تسوية لإلتزاماتها خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو أي أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية والمستمرة للوحدة .

المصروفات : هي تدفقات خارجة أو أي إستخدام للأصول أو التحمل بالتزامات خلال فترة زمنية معينة من تسليم أو إنتاج سلع أو تقديم خدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى تشكل العمليات الأساسية المستمرة للوحدة .

المكاسب : هي زيادات في حقوق الملكية (صافي الأصول) نتيجة صفقات طارئة أو عرضية للوحدة بإستثناء تلك الناتجة عن الايرادات أو استثمارات الملاك .

الخسائر : هي إنخفاضات في حقوق الملكية (صافي الأصول) من صفقات طارئة أو عرضية للوحدة بإستثناء تلك الناتجة عن المصروفات والتوزيعات على الملاك .

وتأخذ الإيرادات العديد من الأشكال مثل المبيعات ، الأتعاب ، الفوائد ، التوزيعات ، الايجارات . كما تأخذ المصروفات أيضا العديد من الأشكال مثل تكلفة البضاعة المباعة ، الاهلاك ، الفوائد ، الايجار ، المرتبات والأجور ، والضرائب . كما أن المكاسب والخسائر أيضا لها عدة أنواع ، فقد تنتج من بيع إستثمارات ، بيع أصول ثابتة أو تسوية إلتزامات ، أو تخفيض قيم بعض الأصول write-offs نتيجة للتقادم أو الحوادث أو بسبب السرقة .

وتعتمد التفرقة ين الايرادات والمكاسب والتفرقة بين المصروفات والخسائر الى حد كبير على الأنشطة النمطية للمنشأة . على سبيل المثال ، فإن سعر بيع الاستثمارات التي تبيعها شركة التأمين سوف يُصنف بصفة عامة على أنه إيراد ، في حين أن الفرق بين سعر البيع والقيمة الدفترية عند بيع إستثمارات شركة صناعية سوف يُصنف على أنه مكسب أو خسارة . ويرجع هذا الإختلاف في المعالجة إلى أن بيع الإستثمارات في شركة التأمين يعد جزءاً من عملياتها المنتظمة في حين لا يعد كذلك في الشركة الصناعية .

ولا يجب الاقلال من أهمية التقرير عن مثل هذه العناصر ، لأنه بالنسبة لأغلب

متخذي القرارات فإن أجزاء القوائم المالية تعتبر دائما أكثر إفادة من القوائم في مجملها. وكما أشرنا فيما سبق، فإن المستثمرين والدائنين يهتمون بالتنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد الخاصة بالدخل والتدفقات النقدية في المستقبل. فالإيرادات، المصروفات والمكاسب والخسائر تأتي نتيجة للعديد من الأحداث والأنشطة التي تختلف في درجة ثباتها وخطرها والقابلية للتنبؤ بها. وعن طريق التقرير عن هذه العناصر لقائمة الدخل ببعض التفصيل وبصورة مقارنة مع بيانات السنوات السابقة، يكون متخذوا القرارات أكثر قدرة على تقدير الدخل والتدفقات النقدية في المستقبل.

قائمة الدخل المختصرة Single - step income statement

عند التقرير عن الايرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر يفضل العديد من المحاسبين الشكل المعروف بقائمة الدخل المختصرة التي لا توجد بها سوى مجموعتين فقط هما الإيرادات والمصروفات، وتُطرح المصروفات من الايرادات للوصول الى صافي الدخل أو الخسارة. ومع ذلك، فإنه عادة ما يتم التقرير عن ضرائب الدخل بصورة منفصلة في النهاية وذلك للاشارة الى علاقتها بالدخل قبل الضرائب وفيما يلي قائمة الدخل المختصرة لشركة Dan

قائمة دخل شركة Dan عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الإيـــرادات	
صافي المبيعات	٢,٩٧٢,٤١٣
إيراد التوزيعات	٩٨,٥٠٠
إيراد الايجارات	٧٢,٩١٠
جملة الايرادات	٣,١٤٣,٨٢٣
المصـــروفات	
تكلفة البضاعة المباعة	١,٩٨٢,٥٤١
مصروفات بيعية	٤٥٣,٠٢٨
مصروفات إدارية	٣٥٠,٧٧١
مصروفات فوائد	١٢٦,٠٦٠
مصروف ضريبة الدخل	٦٦,٩٣٤
جملة المصروفات	٢,٩٧٩,٣٣٤
صافي الدخـــل	١٦٤,٤٨٩
عائد السهم العادي	١,٧٤

ويستخدم هذا الشكل المختصر لقائمة الدخل على نطاق واسع في التقرير المالي، رغم أنه في السنوات الأخيرة شاع إستخدام قائمة الدخل التفصيلية الموضحة فيما بعد مرة أخرى.

وتتمثل الميزة الأساسية لقائمة الدخل المختصرة في سهولة العرض وعدم وجود أي دلالة على أن نوع معين من الإيرادات أو المصروفات له أولوية على الآخر، ومن ثم تنتفي المشاكل المحتملة للتصنيف.

قائمة الدخل متعددة المراحل Multiple - Step income Statement

يرى بعض المحاسبين أن هناك علاقات أخرى هامة في بيانات الإيرادات والمصروفات وأن قائمة الدخل تصبح أكثر إعلاما وإفادة عندما تعرض هذه التصنيفات الإضافية. ومن بين هذه الجوانب:

١ ـ فصل النتائج التشغيلية عن تلك الناتجة عن أنشطة فرعية أو غير تشغيلية للشركة على سبيل المثال، فإن الشركات تعرض عادة رقم الدخل من العمليات ثم تعرض بعده جزء آخر تحت عنوان «إيرادات ومكاسب أخرى» أو «مصروفات وخسائر أخرى» ليتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد، مبيعات البنود المتنوعة، التوزيعات المحصلة.

٢ ـ تصنيف المصروفات وظيفياً إلى تجارية أو صناعية (تكلفة البضاعة المباعة، بيعية، إدارية. حيث يسمح ذلك بإجراء مقارنة سريعة مع تكاليف السنوات السابقة وتكاليف الإدارات الأخرى خلال نفس العام.

فالمحاسبون الذين يعرضون هذه العلاقات الاضافية يفضلون ما يُعرف بقائمة الدخل التفصيلية. ويُفضل إستخدام هذه القائمة لأنها تفصل بين الصفقات التشغيلية والصفقات غير التشغيلية وتقوم بمقابلة التكاليف والمصروفات بالإيرادات المتعلقة بها كما أنها تبرز بعض المكونات الوسيطة للدخل التي تستخدم في حساب النسب المستخدمة في تقييم أداء المنشأة. ولتوضيح ذلك، سيتم عرض قائمة الدخل التفصيلية لشركة Dan في الصفحة التالية.

وفي الشركات الصناعية، يكون الجزء الخاص بتكلفة الانتاج التام والمباع طويلاً بدرجة لا تسمح بإدراجه في قائمة الدخل. ، وفي بعض الأحيان يُعرض جدول منفصل لهذه البيانات في ملاحظات القوائم المالية.

المكونات الوسيطة لقائمة الدخل :

Intermediate Components of Income Statements

فيما يلي أجزاء قائمة الدخل ومكوناتها الفرعية :

أجزاء قائمة الدخل

١ ـ الجزء التشغيلي : وهو تقرير بإيرادات ومصروفات العمليات الأساسية للشركة ، وقد يتم إعداده على أساس الإدارات المنفصلة أو لا يتم ذلك .

(أ) جزء المبيعات أو الإيراد : وهو جزء فرعي يعرض المبيعات والخصومات والمسموحات والمردودات والمعلومات الأخرى المتعلقة بها للوصول إلى صافي إيراد المبيعات .

(ب) جزء تكلفة البضاعة المباعة : وهو جزء فرعي يعرض تكلفة البضائع التي تم بيعها لتوليد إيراد المبيعات .

(جـ) مصروفات البيع : وهو جزء فرعي يعرض المصروفات الناجمة عن جهود الشركة لإتمام المبيعات .

(د) مصروفات إدارية أو عامة : وهو جزء فرعي يقرر عن المصروفات الادارية العامة .

٢ ـ **الجزء غير التشغيلي** : وهو تقرير بالإيرادات والمصروفات الناتجة عن أنشطة ثانوية أو فرعية للشركة . وعلاوة على ذلك ، فإن بعض المكاسب والخسائر الخاصة غير المتكررة أو غير العادية ـ ولكن ليس كلاهما ـ يُقرر عنها عادة في هذا الجزء . وينقسم هذا الجزء بصفة عامة إلى فرعين أساسيين :

(أ) إيرادات ومكاسب أخرى : وهي مجموعة الايرادات المكتسبة أو المكاسب المحققة ـ بعد طرح المصروفات الخاصة بها عادة ـ والناتجة عن الصفقات غير التشغيلية .

(ب) مصروفات وخسائر أخرى : وهي مجموعة المصروفات أو الخسائر التي تتحملها الشركة ـ بعد إستبعاد الايرادات المتعلقة بها عادة ـ نتيجة للصفقات غير التشغيلية .

٣ ـ **ضرائب الدخل** : وهو جزء قصير يقرر عن الضرائب المفروضة على دخل الشركة من العمليات المستمرة .

٤ ـ **العمليات غير المستمرة** : وهي مكاسب أو خسائر هامة نسبيا ناتجة عن التخلص من أحد فروع النشاط .

٥ ـ **البنود غير العادية** : وهي مكاسب أو خسائر هامة نسبيا وغير معتادة وغير متكررة .

٦ ـ الأثر المجمع للتغير في المباديء المحاسبية .

٧ ـ عائد السهم .

قائمة الدخل بشركة Dan عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

إيـراد المبيعـات :			
المبيعـــات			٣٠٥٣,٠٨١
يطرح : خصومات المبيعات		٢٤,٢٤١	
مردودات ومسموحات المبيعات		٥٦,٤٢٧	٨٠,٦٦٨
صافي إيرادات المبيعـات			٢,٩٧٢,٤١٣
تكلفة البضاعـة المباعـة			
مخزون البضاعة في ١ يناير		٤٦١,٢١٩	
المشتريـــات	١,٩٨٩,٦٩٣		
(-) خصومات المشتريـــات	١٩,٢٧٠		
صافي المشتريـــات	١,٩٧٠,٤٢٣		
+ نقل المشتريـــات	٤٠,٦١٢	٢,٠١١,٠٣٥	
جملة البضاعة المتاحة للبيع		٢,٤٧٢,٢٥٤	
(-) مخزون البضاعة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣		٤٨٩,٧١٣	
تكلفة البضاعة المباعة			١,٩٨٢,٥٤١
جملة ربح المبيعـــات			٩٨٩,٨٧٢
مصروفـــات التشغيـل :			
المصروفات البيعية			
مرتبات وعمولات البيع	٢٠٢,٦٤٤		
مرتبات إدارة المبيعات	٥٩,٢٠٠		
مصروفات إنتقال وإستقبال	٤٨,٩٤٠		
مصروفات إعلان	٣٨,٣١٥		
نقل المبيعات	٤١,٢٠٩		
مصروفات وأدوات شحن	٢٤,٧١٢		
بريد، أدوات مكتبية	١٦,٧٨٨		
اهلاك معدات البيع	٩,٠٠٥		
تليفون، تلغراف	١٢،٢١٥	٤٥٣,٠٢٨	
المصروفات الادارية			
مرتبات إداريين	١٨٦,٠٠٠		
مرتبات إدارية أخرى	٦١,٢٠٠		
خدمات قانونية ومهنية	٢٣,٧٢١		

تابع : قائمة الدخل بشركة Dan عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

مصروفات عمومية	٢٣,٢٧٥	
مصروف تأمين	١٧,٠٢٩	
اهلاك المباني	١٨,٠٥٩	
إهلاك المعدات الادارية	١٦,٠٠٠	
أدوات كتابية ومهمات بريد	٢,٨٧٥	
مصروفات إدارية متنوعة	٢,٦١٢	
	٣٥٠,٧٧١	٨٠٣,٧٩٩
الدخل من العمليـــــات		١٨٦,٠٧٣
إيرادات ومكاسب أخرى :		
إيراد التوزيعات	٩٨,٥٠٠	
إيراد الايجارات	٧٢,٩٠١	١٧١,٤١٠
		٣٥٧,٤٨٣
مصروفات وخسائر أخرى :		
فوائد سندات وأذون الدفع		١٢٦,٠٦٠
الدخل قبل الضرائب		٢٣١,٤٢٣
ضرائب الدخل		٦٦,٩٣٤
صافي دخل العـــام		١٦٤,٤٨٩
عائد السهـــم العـــادي		١,٧٤

والبنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٧ السابقة موضحة في قائمة دخل شركة Dan المفصلة . ورغم أن محتويات الجزء التشغيلي يكون دائماً متماثل ، فإن تنظيم البنود بداخله لا يكون بالشكل المعروض فيما سبق بالضرورة . فالتحليل السابق يستخدم التصنيف النوعي للمصروفات ويُستخدم عادة للمنشآت الصناعية ولمنشآت تجارة الجملة ، وهناك تصنيف آخر للمصروفات التشغيلية تفضله شركات تجارة التجزئة ويستخدم التصنيف الوظيفي للمصروفات الى مصروفات إدارية ، حيازة occupancy ، وإعلان ، شراء ، بيع .

وعادة ما تكون القوائم المالية المقدمة للمستخدمين الداخليين أقل تفصيلا من التقارير الادارية الداخلية ، حيث تتضمن الأخيرة عادة مجموعات أكثر من المصروفات حيث يتم تجميعها عادة على أساس خطوط (أو مراكز) المسئولية . ويسمح هذا التفصيل

للادارة العليا بأن تحكم على أداء موظفيها .

وسواء إستخدمت قائمة الدخل المختصرة أو التفصيلية فإن البنود غير المتكررة مثل العمليات غير المستمرة ، البنود غير العادية ، أو الأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية يجب التقرير عنها بصورة منفصلة بعد الدخل من العمليات المستمرة .

قائمة الدخل المركزة Condensed income Statement

في بعض الحالات يكون من المستحيل عرض كل التفاصيل المطلوبة للمصروفات في قائمة دخل واحدة ذات حجم مناسب ، ويتم حل هذه المشكلة عن طريق إدراج إجماليات مجموعات المصروفات فقط في قائمة الدخل وإعداد جداول إضافية للمصروفات لتوضيح هذه الإجماليات ، وبذلك يمكن إختصار قائمة الدخل في عدد قليل من البنود . ولذلك يجب أن يوجه القراء الذين يدرسون كل البيانات المقرر عنها عن العمليات إهتمامهم إلى الجداول المرفقة . وتعتبر قائمة الدخل المعروضة فيما يلي لشركة Dan صورة مجملة للقائمة التفصيلية المعروضة فيما سبق وتعد ممثلة للشكل الموجود في الممارسة العملية .

قائمة الدخل لشركة Dan عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

صافي المبيعات		٢,٩٧٢,٤١٣
تكلفة البضاعة المباعة		١,٩٨٢,٥٤١
مجمل الربح		٩٨٩,٨٧٢
مصروفات بيعية (أنظر الملاحظة ج)	٤٥٣,٠٢٨	
مصروفات إدارية	٣٥٠,٧٧١	٨٠٣,٧٩٩
الدخل من العمليات		١٨٦,٠٧٣
إيرادات ومكاسب أخرى		١٧١,٤١٠
		٣٥٧,٤٨٣
مصروفات وخسائر أخرى		١٢٦,٠٦٠
الدخل قبل الضرائب		٤٣١,٤٢٣
ضرائب الدخل		٦٦,٩٣٤
صافي دخل العام		١٦٤,٤٨٩
عائد السهم		١,٧٤

وفيما يلي مثال على الجداول المرفقة التي تتضمنها الملاحظات على القوائم المالية، والتي تقوم بتفصيل مصروفات البيع والمدرجة تحت الملاحظة جـ.

الملاحظة جـ - مصروفات البيع

مرتبات وعمولات المبيعات	٢٠٢,٦٤٤
مرتبات إدارة المبيعات	٥٩,٢٠٠
إنتقال وإستقبـــال	٤٨,٩٤٠
مصروف إعلان	٣٨,٣١٥
نقل المبيعات	٤١,٢٠٩
مصروفات، أدوات شحن	٢٤,٧١٢
بريد، أدوات مكتبية	١٦,٧٨٨
إهلاك معدات البيع	٩,٠٠٥
تليفون، تلغراف	١٢،٢١٥
جملة مصروفات البيع	٤٥٣,٠٢٨

ويعد كم التفصيل الذي يلزم إدراجه بالقوائم المالية مشكلة دائماً، فنحن من ناحية نريد عرض قائمة بسيطة وملخصة حتى يمكن للقاريء أن يستخلص الحقائق الهامة مباشرة. ومن ناحية أخرى، فإننا نريد أن نفصح عن نتائج كل الأنشطة وأن نقدم أكثر من مجرد تقرير هيكلي.

قائمة الدخل والبنود غير المنتظمة THE INCOME STATEMENT AND IRREGULAR ITEMS

لم تتخذ المهنة موقفا محدداً حول ضرورة إستخدام قائمة دخل مختصرة أو تفصيلية، حيث سمحت المهنة بالمرونة في عرض مكونات بيانات قائمة الدخل. ومع ذلك، فإن هناك مجالان هامان قامت فيهما المهنة بإصدار نشرات. ويتعلق هذان المجالان بما يجب إدراجه في الدخل وكيف يجب التقرير عن البنود غير المعتادة أو غير المنتظمة.

لقد كانت قضية ما يجب إدراجه في صافي الدخل محل خلاف للعديد من السنوات. على سبيل المثال، هل يجب إقفال المكاسب والخسائر غير المنتظمة وتعديلات الايرادات والمصروفات الخاصة بسنوات سابقة بصورة مباشرة في الأرباح المحتجزة ومن ثم عدم التقرير عنها في قائمة الدخل (وهو مايعرف بمفهوم دخل الأداء التشغيلي الجاري)، أم يجب عرضها أولا في قائمة الدخل ثم تحويلها إلى الأرباح المحتجزة مع صافي دخل أو خسارة الفترة (وهو مفهوم الدخل الشامل)؟

حيث يعلن مؤيدوا قائمة دخل الأداء التشغيلي الجاري أن رقم صافي الدخل يجب أن يعرض الدخل المتكرر والمنتظم للشركة فقط على أساس عملياتها المعتادة. حيث أن المكاسب والخسائر غير المنتظمة لاتمثل ولا تعكس المقدرة الكسبية للمنشأة في المستقبل ومن ثم لا يجب إدراجها عند حساب صافي الدخل ولكن يجب تحويلها مباشرة إلى الأرباح المحتجزة بإعتبارها بنود خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من قراء القوائم المالية لا يمكنهم التفرقة بين البنود المنتظمة وغير المنتظمة ومن ثم قد يتعرضون لسوء الفهم إذا ما دخلت هذه البنود في عملية حساب صافي الدخل.

ويصر مؤيدوا قائمة الدخل الشامل على إدراج هذه البنود في صافي الدخل لأنها تعكس قدرة المنشأة على توليد الدخل في الأجل الطويل. حيث أن أي مكسب أو خسارة في الشركة ـ سواء كانت ترتبط بالعمليات بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ تساهم في ربحيتها في الأجل الطويل ويجب إدراجها في عملية حساب صافي الدخل. ويمكن فصل المكاسب والخسائر غير المنتظمة عن نتائج العمليات المنتظمة للوصول إلى الدخل من العمليات، ولكن صافي دخل العام يجب أن يتضمن كل الصفقات. ويعتقد مؤيدوا هذا المفهوم أنه إذا تُرك تحديد البنود غير المنتظمة للحكم الشخصي فسوف تظهر إختلافات في معالجة بعض البنود ومن ثم سيظهر خطر التلاعب في بيانات الدخل. على سبيل المثال، فقد قامت شركة Standard الأمريكية بإقفال خسائر عن عمليات غير مستمرة وقدرها ١٧,٩ مليون دولار في الأرباح المحتجزة مباشرة. وقد مكن ذلك الشركة من التقرير عن عائد قدره ١,٠١ دولار للسهم. وإذا ماكانت هذه الخسائر قد حُملت على قائمة الدخل، فقد كانت الشركة ستقرر عن خسائر قدرها ٧٨, دولار للسهم، فقد يكون من مصلحة الشركات ترحيل الخسائر إلى الأرباح المحتجزة وإدراج المكاسب في الدخل. ويعلن مؤيدوا مفهوم الدخل الشامل أنه لا يجب السماح بهذه المرونة في المعالجة لأنها تقود إلى ممارسات رديئة Poor في التقرير المالي. بمعنى آخر فإن قانون «جريشام» سوف ينطبق وسوف تطرد الممارسات المحاسبية الرديئة الممارسات الأخرى الجيدة.

وقد إختارت نشرة APB رقم ٩ مفهوم معدل للدخل الشامل وطالبت بتطبيقه في الممارسة. وفيما بعد صدر عدد من النشرات التي تُطالب بإبراز البنود غير المنتظمة حتى يمكن لقاريء القوائم المالية أن يحدد المقدرة الكسبية للمنشأة في الأجل الطويل بصورة أفضل. وسنقوم بتبويب هذه البنود في خمسة مجموعات عامة هي :

العمليات غير المستمـــرة Discontinued Operations

من أكثـر البنـود غير المنتظمة شيوعا التخلص من أحد الفروع أو خطوط الانتاج. وبسبب الأهمية المتزايدة لهذا النوع من الأعمال فقد وضعت نشرة APB رقم ٣٠ مجموعة من متـطلبـات التصنيف والافصاح الخاصة بها حيث يلزم إفراد جزء مستقل في قائمة الدخل للمكاسب أو الخسائر الناجمة عن التخلص من أحد فروع المنشأة. وعلاوة على ذلك، يجب التقرير عن نتائج عمليات هذا الفرع مقترنة بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التخلص منه ومنفصلة عن العمليات المستمرة. ويجب إظهار نتائج العمليات غير المستمرة خالية من الأثر الضريبي وذلك بعد العمليات المستمرة ولكن قبل البنود غير العادية.

ولتوضيح ذلك، فقد قررت شركة Multiplex ـ وهي شركة متعددة الأنشطة ـ عدم إستمـرار العمل بقسم الالكترونيات بها. وخلال هذا العام خسر قسم الالكترونيات مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ دولار (بعد الضرائب) وتم بيعه في نهاية العام بخسارة قدرها ٥٠٠٠٠٠٠ دولار (بعد الضرائب). فتكون المعلومات المعروضة بقائمة دخل العام كما يلي:

الدخل من العمليات المستمرة (بعد الضرائب المتعلقة بها)		٢٠٠٠٠٠٠٠
الدخل من العمليات غير المستمرة		
خسارة تشغيل قسم الالكترونيات (بعد الضرائب)	٣٠٠٠٠٠٠	
خسارة التخلص من قسم الالكترونيات (بعد الضرائب)	٥٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠
صـافـــي الدخـــــل		١٩٢٠٠٠٠٠٠

ولكى تُصنف أحـد أقسـام المنشـأة كعمليات منتهية، فإن أصـوله ونتائج عملياته وأنشطته يجب أن تكون منفصلةبصورة واضحة عن أصول ونتائج عمليات وأنشطة المنشأة.

ولا يعتبر التخلص من أحد الأصول في إطار تسيير أعمال المنشأة شكلا من أشكال التخلص من أحـد فروع النشاط. ومن أمثلة عمليات التخلص من الأصول التي لا تعتبر تخلصاً من أحد فروع النشاط ما يلي:

١ ــ التخلص من «جزء» من خط إنتاج.
٢ ــ نقل الأنشطة الانتاجية أو التسويقية لخط إنتاج معين من موقع لآخر.
٣ ــ الاستبعاد التدريجي Phasing out لأحد خطوط الانتاج أو أنواع الخدمات.

٤ ــ التغيرات الأخرى التي ترجع للتحسن التكنولوجي .

ومن الأمثلة التي يمكن إعتبارها تخلصاً من أحد فروع المنشأة مايلي :

١ ــ بيع أحد شركات تعبئة اللحوم لنسبة ٥٣٪ من أسهم ملكيتها بإحدى المنشآت الرياضية .

٢ ــ بيع إحدى شركات الاتصالات لكل محطاتها الإذاعية وعدم بيع أي من المحطات التليفزيونية ودور النشر المملوكة لها .

وعلى العكس، فإنه من الأمثلة التي لا يمكن إعتبارها تخلصا من أحد فروع المنشأة مايلي :

١ ــ إيقاف إحدى شركات تصنيع ملابس الأطفال لعملياتها في إيطاليا مع إستمرارها في الدول الأخرى .

٢ ــ بيع إحدى الشركات ذات الأنشطة المتنوعة لاحد فروع تصنيع الأثاث بها دون باقي فروع تصنيع الأثاث .

ويجب أن يُستخدم الحكم الشخصي في تحديد التخلص من أحد فروع المنشأة لأن معيار التحديد في بعض الحالات يصعب تطبيقه .

البنود غير العادية Extraordinary Items

تعرف البنود غير العادية بأنها بنود «هامة نسبيا» ذات خصائص تختلف بصورة معنوية عن الأنشطة النمطية أو المعتادة للمنشأة ولا يتوقع حدوثها بصورة متكررة ولا تعتبر عوامل حاكمة في أي تقييم لعمليات التشغيل العادي للمنشأة .

وقد حددت نشرة APB رقم ٣٠ المعايير التالية للبنود غير العادية : «البنود غير العادية هي أحداث أو صفقات تتصف بطبيعتها غير العادية وعدم تكرار حدوثها . ويجب إستيفاء كل من المعيارين التاليين لاعتبار الحدث أو الصفقة بند غير عادي :

أ ــ الطبيعة غير المعتادة : حيث يجب أن يتوافر في الحدث أو الصفقة درجة عالية من عدم الاعتياد وأن تكون طبيعتها غير مرتبطة بصورة واضحة بالأنشطة المعتادة أو النمطية للوحدة بعد أخذ البيئة التي تعمل فيها الوحدة في الإعتبار.

ب ــ عدم تكرار الحدوث : حيث يجب أن يتسم الحدث أو الصفقة بطبيعة تجعل من غير المتوقع حدوثها بصورة متكررة في المستقبل القريب بعد أخذ البيئة التي تعمل فيها الوحدة في الاعتبار»

ولمزيد من التوضيح قرر مجلس مبادىء المحاسبة أن المكاسب والخسائر التالية لا تمثل بنوداً غير عادية :

أ ــ تخفيض قيمة حسابات المدينين، المخزون، المعدات المؤجرة للغير، تكاليف البحث والتطوير المؤجلة، أو الأصول الأخرى غير الملموسة.

ب ــ المكاسب أو الخسائر الناتجة عن مبادلة أو تحويل العملات الأجنبية بما فيها تلك المرتبطة بعمليات إعادة التقدير.

جـ ــ المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التخلص من أحد أقسام المنشأة.

د ــ المكاسب أو الخسائر الأخرى الناتجة عن التخلص من أو بيع الآلات والمعدات المستخدمة في النشاط.

هـ ــ آثار التوقف عن العمل Strike بما فيها ذلك المتعلق بالمنافسين والموردين الأساسيين.

و ــ تعديل المستحقات الخاصة بالعقود طويلة الأجل.

حيث أن هذه البنود لا تمثل بنود غير عادية «لأنها ذات طبيعة معتادة، ويتوقع حدوثها نتيجة للأنشطة المعتادة والمستمرة للمنشأة».

وفي بعض الحالات النادرة قد يقع حدث أو صفقة يستوفي المعايير الموضحة في نشرة APB رقم ٣٠ ومن ثم يُظهر مكسب أو خسارة غير عادية. وفي مثل هذه الحالات يجب تصنيف البنود (أ ، د) السابقة كبنود غير عادية إذا كانت نتيجة مباشرة لحادث كبير (كزلزال مثلا) أو لنزع ملكية أو الخضوع لقانون أو تنظيم جديد بشكل يستوفي بصورة واضحة معياري عدم الاعتياد وعدم التكرار. ومن الأمثلة الجيدة على البنود غير العادية، الخسارة التي تبلغ قيمتها ٣٦ مليون دولار تقريبا التي تحملتها إحدى شركات الأخشاب والغابات الأمريكية نتيجة لنشاط بركاني أدى لتحطيم أشجار قائمة وكتل خشبية ومباني ومعدات ونظم نقل على مساحة ٦٨٠٠٠ هكتار.

وعند تحديد ما إذا كان البند غير عادي أم لا، يكون للبيئة التي تعمل فيها المنشأة أهمية خاصة. حيث تتضمن هذه البيئة عوامل مثل خصائص الصناعة، الموقع الجغرافي، وطبيعة ومدى خضوع الشركة للتنظيم المحاسبي. وعلى ذلك، فإن المعالجة الخاصة بالبنود غير العادية تنطبق على الخسائر التي يتعرض لها أحد مزارعي التبغ من العواصف الثلجية، لأنه نادراً ما تحدث تلفيات ضخمة من عواصف ثلجية في مناطق زراعة التبغ. ومن ناحية أخرى، فإن الأضرار التي يتعرض لها مزارعوا الموالح في فلوريدا بسبب

الصقيع لا تعتبر بنود غير عادية لأن أضرار الصقيع تحدث بصورة معتادة كل ٣أو٤ سنوات. ففي مثل هذه البيئة فإن معيار عدم التكرار غير متوفر.

وبنفس الشكل، فإنه عندما تبيع شركة معينة الاستثمار الهام والوحيد في الأوراق المالية الذي تمتلكه، فإن المكسب أو الخسارة الناجمة عنها تستوفي معيار البنود غير العادية. في حين أن الشركة الأخرى التي تقتني محفظة للأوراق المالية لأغراض الاستثمار لن يكون لديها بنود غير عادية عند بيع هذه الأوراق. فلأن الشركة تمتلك العديد من الأوراق المالية لأغراض الاستثمار، فإن بيع مثل هذه الأوراق يعتبر جزءاً من أنشطتهاالعادية والنمطية في البيئة التي تعمل بها.

وهناك إستثناءات على القواعد العامة السابقة، حيث أن التخلص من أحد فروع المنشأة بربح أو خسارة [البند جـ السابق] - والذي لا يعد بنداً غير عادي - يتطلب معالجة محاسبية خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن المكاسب والخسائر الهامة الناتجة عن تسوية الديون يجب التقرير عنها كبنود غير عادية رغم أن هذه المكاسب أو الخسائر لا تستوفي المعايير المذكورة سابقاً للبنود غير العادية.

ولسوء الحظ، فإنه من الصعب عادة تحديد ماهو غير عادي، حيث لم توضع قواعد حاسمة يمكن إتباعها عند تحديد الأهمية النسبية للبند، فقد أظهرت بعض الشركات مكاسب أو خسائر غير عادية تقل قيمتها عن ١٪ من الدخل. وطالما أن تعريف الأهمية النسبية غير محدد بصورة قاطعة، سيكون من الصعب في بعض الحالات التفرقة بين البند العادي والبند غير العادي. وعند إتخاذ الأحكام الشخصية المتعلقة بالأهمية النسبية، يجب تناول البنود غير العادية كل على حدة وليست مجتمعة.

وعلاوة على ذلك، فإنه يجب ممارسة قدر كبير من الحكم الشخصي عند تحديد مدى التقرير عن بند معين كبند غير عادي. على سبيل المثال، عندما تستولى الحكومة على أراضي الغابات التابعة لبعض شركات الورق وتعتبرها منتزهات أو غابات عامة، فهل يعتبر هذا الحديث بند غير عادي أم يعتبر جزءاً من العمليات العادية؟ أن مثل هذا التحديد غير سهل، حيث يعتمد على تكرار هذه الحالات قبل ذلك وتوقع حدوثها في المستقبل والأهمية النسبية لها وخلافه.

ويلزم إظهار البنود غير العادية خالية من الأثر الضريبي في جزء منفصل بقائمة الدخل، وعادة قبل صافي الدخل مباشرة. فبعد إدراج الايرادات العادية، التكاليف والمصروفات، وضرائب الدخل يظهر باقي قائمة الدخل كمايلي :

الدخل قبل البنود غير العادية	×××
البنود غير العادية (ناقص ضرائب دخل قدرها ـــــ ج)	××
صافي الدخل	××

على سبيل المثال، فقد أظهرت شركة Keystone خسارتها غير العادية بهذا الشكل :

شركة Keystone

الدخل قبل البنود غير العادية	١١,٦٣٨,٠٠٠
بنود غير عادية ـ خسارة فيضان (الملاحظة هـ)	١,٢١٦,٠٠٠
صافـــي الدخـــل	١٠,٤٢٢,٠٠٠

الملاحظة هـ : واجهت الشركة فيضان مفاجيء في ٢٢ يونيو، ويتمثل هذا البند غير العادي في التكاليف المقدرة ـ خالية من ضرائب الدخل المتعلقة بها وقدرها ١,٢٧٩,٠٠٠ ج ـ لاعادة تشغيل الفرع بطاقته القصوى مرة أخرى.

المكاسب والخسائر غير المعتادة Unusual Gains and Losses

بسبب المعيارين الحاكمين الذين وضعتهما المهنة للبنود غير العادية، فإن مستخدمي القـوائم المالية يجب أن يدرسوها بعناية فائقة لتحديد البنود غير المعتادة أو غير المتكررة ولكن ليس كلاهما معا. وكما أشرنا فيما سبق، فإن البنود الخاصة بخفض قيمة المخزون في الدفاتر ومكاسب وخسائر تقلب أسعار العملات الأجنبية يجب أن تنعكس في تحديد الدخل قبل البنود غير العادية. وعلى ذلك، فإن هذه البنود تظهر أحياناً مع الايرادات، والتكـاليف، والمصروفـات المتكـررة والعاديّة. وإذا لم يكن مقدارها هاما نسبيا، فإنها تُضاف إلى بنود أخرى بالقائمة. أما إذا كانت هامة نسبيا، فإنه يجب إظهارها بصورة منفصلة قبل تحديد الدخل (أو الخسارة) قبل البنود غير العادية. على سبيل المثال، فقد عرضت شركة Casco مصروفا [عبئاً] غير عادي ناتج عن خفض قيمة الشهرة بالصورة التالية في قائمة الدخل المختصرة :

شركة Cosco

صافي المبيعـــات	٥٦,٩٦١,٦٣١
التكاليف والمصروفـــات :	
تكلفـة المبيعـات	٤٣,٢٥٤,٦٨٧
مصروفات تسويقية، إدارية وعمومية	١٣,٨٧٦,١٧٢
أعباء غير عادية (الملاحظة ٤)	٦٨٥,٩٣١
الفوائـــد	١,٦٨٦,٦٦٩
الخسائر من العمليات قبل ضرائب الدخل	٥٩,٥٠٣,٤٥٩
	(٢,٤٥١,٨٢٨)

الملاحظة : ٤ ـ الأعباء غير العادية : تم تخفيض الفرق بين تكلفة الاستحواذ على أحد الفروع والقيمة المعينة لأصوله بمقدار ٦٨٥,٩٣١، حيث ترى الإدارة أنه لم يعدلها قيمة غير ملموسة ذات أهمية.

وعندما تتعدد البنود غير المعتادة في إحدى السنوات، قد تقوم الشركة بالافصاح عنها كلها في جزء مستقل بقائمة الدخل. وفي السنوات الأخيرة كان هناك اتجاه للتقرير عن البنود غير المعتادة في جزء منفصل قبل الدخل من العمليات قبل ضرائب الدخل والبنود غير العادية مباشرة، وخاصة عند وجود عدد من البنود غير المعتادة.

وعنـد التعـامل مع البنود التي إما أن تكون غير معتادة أو غير متكررة ـ ولكن ليس كلاهما معاً ـ حاولت المهنة منع إحدى الممارسات التي إعتقد الكثيرون أنها مضللة فقد إعتادت الشركات على التقرير عن هذه الصفقات خالية من الأثر الضريبي وإظهار أثر هذه البنـود على عائـد السهم. فرغم أنها ليست بنـوداً غير عادية، فإنها كانت تُعرض بقائمة الدخل بنفس طريقة عرض الأخيرة. فقد إعتبرها البعض «شديدة الشبه» First Cousins بالبنود غير العادية. ونتيجة لذلك، فقد منع مجلس مباديء المحاسبة عرض هذه البنود غير المعتادة خالية من الأثر الضريبي، وذلك لضمان أن قارىء القوائم المالية يمكنـه التفـرقـة بسهـولة بين البنود غير العادية ـ التي يتم التقرير عنها خالية من الأثر الضريبي ـ وغيرها من البنود الهامة نسبياً وغير معتادة أو غير متكررة ولكن ليس كلاهما معاً.

التغير في المبادىء المحاسبية Changes in Accounting Principles

تحدث التغيرات المحاسبية بصورة متكررة في الممارسة العملية، لأن الأحداث أو الظروف الهامة قد تكون محل خلاف أو عدم تأكد في تاريخ إعداد القائمة. ومع ذلك، فإن بعض التغيرات المحاسبية تتضمن عمليات التعديل أو التصحيح البسيطة والمتكررة

التي تجريها كل منشأة أعمال. ولكن هناك تغير محاسبي آخر يحدث عندما تختار الشركة إستخدام مبدأ محاسبي معين يختلف عن المبدأ المستخدم قبل ذلك فمن أمثلة التغير في المباديء المحاسبية تغيير طريقة تسعير المخزون من طريقة FIFO إلى طريقة متوسط التكلفة أو تغيير طريقة الاهلاك من القسط المتناقص الى القسط الثابت.

ويتم الإعتراف بهذه التغيرات عن طريقة إدراج الأثر المجمع لها بعد إستبعاد ضرائب الدخل في قائمة دخل السنة الحالية وذلك بحساب أثر التغير الى المبدأ المحاسبي الجديد بأثر رجعي. ويجب الإفصاح عن أثر التحول الى مبدأ محاسبي جديد على صافي الدخل كبند منفصل بعد البنود غير العادية في قائمة الدخل.

على سبيل المثال، فقد قررت شركة Gaulent في بداية سنة ١٩٩٣ التحول من طريقة مجموع أرقام السنوات في حساب إهلاك الآلات إلى طريقة القسط الثابت، وكانت التكلفة المبدئية للآلات في سنة ١٩٩١ تبلغ ١٠٠٠٠٠ج وعمرها الانتاجي ٤ سنوات. وفيما يلي البيانات الخاصة بهذا المثال وشكل التقرير عن هذا التغير.

السنة	إهلاك مجموع أرقام السنوات	إهلاك القسط الثابت	الفرق
١٩٩١	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠
١٩٩٢	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠
المجموع			٢٠٠٠٠

وقد ظهرت المعلومات في القوائم المالية لسنة ١٩٩٣ كما يلي (سعر الضريبة ٣٠٪)

الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع للتغير في المبادىء المحاسبية	١٢٠٠٠٠
البنود غير العادية ـ خسارة من كوارث (خالص الضريبة وقدرها ١٢٠٠٠)	(٢٨٠٠٠)
الأثر المجمع لتطبيق طريقة الاهلاك الجديدة بأثر رجعي (خالص الضريبة وقدرها ٦٠٠٠)	(١٤٠٠٠)
صافي الدخل	١٠٦٠٠٠

التغير في التقدير (التعديلات والتصحيحات المعتادة والمتكررة) Change In Estimate (Normal, Recurring Corrections And Adjustments)

لاتعد التعديلات الناتجة عن إستخدام التقديرات في المحاسبة من التعديلات الخاصة بفترات سابقة، ومن ثم فإنها تستخدم في تحديد دخل الفترة الحالية والفترات

المستقبلة ولا يُحمل أو يضاف مباشرة للأرباح المحتجزة. فالبنود الناتجة عن التغيرات في الأعمار الانتاجية المقدرة للأصول أو التعديل في التكاليف، وتحقق خسائر المخزون الذي إعتبر متقادما في فترات سابقة، وغيرها من البنود المماثلة يتم المحاسبة عنها في فترة تغير التقدير إذا ما أثرت على هذه الفترة فقط أو في فترة التغير والفترات التالية لها إذا ما أثر التغير على كل منها.

ولتوضيح التغير في التقدير الذي يؤثر على فترة التغير فقط، بفرض أن شركة Dupage قد إعتادت على تقدير مصروف الديون المعدومة بنسبة ١٪ من المبيعات الآجلة، ولكن في سنة ١٩٩٢ وجد المراقب المالي للشركة أن تقدير السنتين الأخيرتين كان منخفضاً جداً وأنه يجب تسجيل مخصص ديون معدومة إضافي قدره ٢٤٠٠٠٠ج وذلك لتخفيض حسابات المدينين إلى قيمتها الحقيقية الصافية، فيتم تسجيل المخصص الاضافي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ كما يلي :

٢٤٠٠٠٠ من حـ/ مصروف الديون المعدومة

٢٤٠٠٠٠ الى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

وبذلك يدخل الأثر الكلي للتغير في التقدير ضمن دخل سنة ١٩٩٢ لأن هذا التغير لن يؤثر في أي فترة في المستقبل. ولا يتم معالجة التغير في التقديرات بأثر رجعي، بمعنى أننا لا نعود لتعديل نتائج السنوات السابقة. وسيتم مناقشة تغيرات التقدير التي تؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية بمزيد من التفصيل في الفصل ٢٣. ولا تعد تغيرات التقدير من الأخطاء (تعديلات الفترات السابقة) أو من البنود غير العادية.

تخصيص الضرائب على مدار الفترة INTRAPERIOD TAX ALLOCATION

عند حدوث أحد البنود غير العادية أو تغير في أحدى المباديء المحاسبية أو توقف لأحد العمليات، يعتقد أغلب المحاسبين أن الأثر الضريبي الناتج عن ذلك يجب ربطه بصورة مباشرة بهذا الحدث أو البند. بمعنى آخر، فإن مصروف الضريبة عن العام يجب ربطة ـ كلما أمكن ـ ببنود محددة في قائمة الدخل لتقديم إفصاح أكثر إفادة لقارىء القوائم المالية. ويُطلق على هذا الاجراء. . توزيع الضرائب على مدار الفترة والغرض الأساسي من هذا التوزيع هو ربط مصروف ضريبة الدخل الخاص بالفترة المالية بالبنود التالية التي تؤثر على مقدار المخصصات الضريبية :

١ ــ الدخل من العمليات المستمرة.

٢ ـ العمليات غير المستمرة
٣ ـ البنود غير العادية
٤ ـ التغيرات في المبادىء المحاسبية

حيث تتلخص الفكرة العامة هنا في مقولة «دع الضريبة تتبع الدخل» let the tax fallon the income.

ويتم حساب مصروف ضريبة الدخل الذي يرجع الى «الدخل من العمليات المستمرة عن طريق تحديد مصروف ضريبة الدخل المتعلقة بصفقات الإيرادات والمصروفات التي تدخل في تحديد هذا الدخل. وفي هذه العملية لا يتم مراعاة الآثار الضريبة للبنود المستبعدة من تحديد «الدخل من العلمليات الستمرة». حيث أن مصروف ضريبة الدخل الذي يرجع إلى بنود أخرى تحدده الآثار الضريبية للصفقات التي تشكل هذه البنود. ولأن كل هذه البنود ذات مقدار هام نسبيا، فإن الأثر الضريبي الخاص بها يكون أيضاً هاما نسبياً ويتم الافصاح عنه بصورة منفصلة مقترنا بالبنود الخاصة به.

الخسائر غير العادية Extraordinary losses

عند تطبيق مفهوم توزيع الضرائب على مدار الفترة، افترض أن دخل إحدى الشركات قبل البنود غير العادية بلغ ٢٥٠٠٠٠ج وأن هناك خسارة غير عادية نتيجة لكارثة كبرى قدرها ١٠٠٠٠٠ج. فلأن هذه الكارثة غير متكررة وغير معتادة وذات أثر هام نسبياً، فإنه يُقرر عنها كبند غير عادي. يمكن خصم هذه الخسارة غير العادية لأغراض الضرائب، ولذلك فإنه بفرض أن سعر الضريبة يبلغ ٣٥٪ فإن ضريبة الدخل المستحقة عن العام يمكن حسابها كما يلي:

حساب ضريبة الدخل المستحقة

الدخل قبل خصم الخسارة	٢٥٠٠٠٠
(-) خسارة غير عادية	١٠٠٠٠٠
الدخل الخاضع للضريبة	١٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل المستحقة بواقع ٣٥٪	٥٢٥٠٠

ويبلغ مصروف ضريبة الدخل عن رقم الدخل قبل البنود غير العادية وقدره ٢٥٠٠٠٠ جنيه مبلغ ٨٧٥٠٠ج، وبذلك فإن التخفيض الضريبي الناتج عن

إستقطاع الخسائر غير العادية يبلغ ٣٥٠٠٠ج، وفي حالة عدم الربط بين هذا التخفيض الضريبي والخسائر غير العادية، فسوف تظهر قائمة الدخل بصورة غير صحيحة كمايلي :

عرض غير صحيح

الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية	٢٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل	٥٢٥٠٠
الدخل قبل البنود غير العادية	١٩٧٥٠٠
البنود غير العادية ـ خسارة كوارث	١٠٠٠٠٠
صافي الدخل	٩٧٥٠٠

فالتقرير السابق لا يفصح عن العلاقة الصحيحة بين مصروف ضريبة الدخل، «الدخل قبل البنود غير العادية»، والخسارة. فبدون المنافع الضريبية للخسارة، فإن الضريبة كانت ستُفرض على الدخل التشغيلي بالكامل وقدره ٢٥٠٠٠٠ج بسعر ٣٥٪ لتبلغ قيمتها ٨٧٥٠٠ج، وعندئذ كان الدخل قبل البنود غير العادية سيظهر بمبلغ ١٦٢٥٠٠ جنيه بدلا من ١٩٧٥٠٠جنيه. وعلى ذلك فإن لدينا حالة من التناقض الوهمي تتسبب فيها خسارة قدرها ١٠٠٠٠٠ج في جعل الدخل قبل البنود غير العادية يبدو أكبر بمبلغ ٣٥٠٠٠ بدلا من أن يكون أصغر.

العرض الصحيح

الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية		٢٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل		٨٧٥٠٠
الدخل قبل البنود غير العادية		١٦٢٥٠٠
البنود غير العادية ـ خسارة كوارث	١٠٠٠٠٠	
(–) أثر التخفيض الضريبي	٣٥٠٠٠	
		٦٥٠٠٠
صافي الدخل		٩٧٥٠٠

أوقد يتم التقرير عن البند غير العادي خالصا من الضريبة net of tax مع ملاحظة تفصيلية كما يلي :

عرض صحيح مع ملاحظة

الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية	٢٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل	٨٧٥٠٠
الدخل قبل البنود غير العادية	١٦٢٥٠٠
البنود غير العادية مطروحا منها ضريبة الدخل الخاصة بهـا (ملاحظة ١)	٦٥٠٠٠
صافي الدخل	٩٧٥٠٠

الملاحظـة ١ :

خلال العـام واجهت الشركـة كارثـة كبرى قدرت خسـارتهـا بمبلغ ٦٥٠٠٠ج بعـد إستبعاد أثر التخفيض الضريبي وقدره ٣٥٠٠٠ج.

المكاسب غير العادية Extraordinary Gains

إذا ما حققت الشركـة مكسب غير عادي ، فإن مصروف الضريبـة يُوزع بين هذا المكسب والدخل قبل المكسب غير العادي . فإذا إفترضنا وجود مكسب غير عادي قدره ١٠٠٠٠٠ج، يكون الافصاح بقائمة الدخل كمايلي :

الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية		٢٥٠٠٠٠
ضريبة الدخل (٣٥٪)		٨٧٥٠٠
الدخل قبل البنود غير العادية		١٦٢٥٠٠
المكسب غير العادي	١٠٠٠٠٠	
(-) ضريبة الدخل الخاصة به	٣٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
صافي الدخل		٢٢٧٥٠٠

ربـح السهـم EARNINGS PER SHARE

عادة ما تُلخص نتائج الشركة في رقم واحد هام هو صافي الدخل . وإذا لم يُعتبر هذا الرقم تلخيصا كافياً، فقد تعارف في دنيا الأعمال على رقم آخر أكثر إيجاز وإعتبر هو المؤشر الأكثر أهمية للأعمال ـ وهو رقم ربح السهم .

وعادة ما تكون عملية حساب ربح السهم واضحة، حيث يُقسم صافي الدخل بعد

طرح التوزيعات على الأسهم الممتازة (الدخل المتاح للأسهم العادية) على المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة وذلك للوصول إلى ربح السهم. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة lancer قررت عن صافي دخل قدره ٣٥٠٠٠٠٠ج وأعلنت عن توزيعات للاسهم الممتازة عن العام قدرها ٥٠٠٠٠٠ج، وكان المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام ١٠٠٠٠٠٠ سهم. فيكون عائد السهم ٣ج كمايلي :-

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{صافي الدخل - التوزيعات على الاسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح للأسهم العادية}} = \frac{٣٥٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠} = ٣\text{ج}$$

وتستخدم نسبة «صافي دخل السهم» أو «ربح السهم» عادة في نشرات الإكتتاب والتقارير السنوية للمساهمين، كما تركز عليها الصحافة المالية، والمحللون الماليون. وبسبب المخاطر المتأصلة في تركيز الاهتمام على ربح السهم فقط، فقد خلصت المهنة إلى ضرورة الافصاح عن ربح السهم ضمن قائمة الدخل. وعلاوة على إظهار صافي الدخل لكل سهم، فإنه يجب إظهار نصيب السهم من كل من الدخل من العمليات المستمرة، «الدخل قبل البنود وغير العادية والأثر المجمع للتغيرات في المبادىء المحاسبية»، «الأثر المجمع للتغيرات في المبادىء المحاسبية».

ولتوضيح كل من ترتيب عرض قائمة الدخل وبيانات ربح السهم بصورة شاملة، فإننا نعرض قائمة دخل شركة Poquito فيما يلي. ولك أن تلاحظ ترتيب عرض البيانات بالقائمة، مع عرض بيانات السهم الواحد في نهاية القائمة بإفتراض أن الشركة كان لديها ١٠٠٠٠٠٠ سهم عادي على مدار العام.

شركة Poquito

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ديسمبر ١٩٩١ (بالآلاف)

إيراد المبيعات		١٤٨٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة		٦٠٠٠٠٠
مجمل الربح		٨٨٠٠٠٠
مصروفات بيعية وإدارية		٣٢٠٠٠٠
الدخل من العمليات		٥٦٠٠٠٠
إيرادات ومكاسب أخرى :		
إيراد الفائدة		١٠٠٠٠
مصروفات وخسائر أخرى :		
خسارة التخلص من جزء من قسم النسيج	(٥٠٠٠)	

تابع شركة **Poquito**

قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في ٣١ديسمبر ١٩٩١ (بالآلاف)

خسائر بيع إستثمارات	(٤٥٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)
الدخل من العمليات المستمرة قبل ضرائب الدخل		٥٢٠٠٠٠
ضـــــرائب الدخـــل		٢٠٨٠٠٠
الدخل من العمليات المستمرة		٣١٢٠٠٠
عمليات غير مستمرة		
الدخل من عمليات قسم PIZZA ناقص ضرائب		
الدخل الخاصة به وقدرها ٢٤٨٠٠	٥٤٠٠٠	
خسارة التخلص من قسم PIZZA ناقص		
الأثر الضريبي وقدرة ٤١٠٠٠	(٩٠٠٠٠)	(٣٦٠٠٠)
الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع للتغيرات المحاسبية		٢٧٦٠٠٠
البنود غير العادية ـ خسائر زلازل ناقص الأثر الضريبي		
وقـدره ٢٣٠٠٠		(٤٥٠٠٠)
الأثر المجمع لتطبيق طريقة الاهلاك الجديدة بأثر رجعي		
على السنوات السابقة ناقص الأثر الضريبي وقدره ٣٠٩٠٠		(٦٠٠٠٠)
صـــافي الدخـــــل		١٧١٠٠٠
نصيب السهم العادي من :		
الدخل من العمليات المستمرة		٣,١٢
دخل الأقسام غير المستمرة خالص الضريبة		,٥٤
خسارة التخلص من الأقسام غير المستمرة ـ خالصة الضريبة		(,٩٠)
		٢,٧٦
الدخل قبل البنود غير العادية والأثر المجمع		٢,٧٦
خسارة غير عادية خالصة الضريبة		(,٤٥)
الأثر المجمع لتغير المبادىء المحاسبية ـ خالص الضريبة		(,٦٠)
صافي الدخـــــل		١,٧١

ويمكن أيضاً الإفصاح عن بيانات ربح السهم بين أقواس كما هو موضح فيما بعد (تنطبق هذه الطريقة بصفة خاصة عند وجود مقدار واحد للسهم) :

صافي الدخل (للسهم ٤,٠٢)	٨٠٤٠٠٠

ويعـد التقـرير عن نصيب السهم من مكـاسب أو خسائر العمليات غير المستمرة ومكـاسب أو خسـائر البنود غير العادية من الأمور الاختيارية . على سبيل المثال، فقد

قررت شركة General Mills عن ربح للسهم قبل البنود غير العادية قدره ١,٧٧ج ومن صافي الدخل بمبلغ ١,٨٣ . وعن طريق الطرح يمكن للقراء بسهولة التعرف على أن الشركة كان لديها مكسب غير عادي قدره ٠٦,ج للسهم بعد إستبعاد أثر ضريبة الدخل .

ويوجد في العديد من الشركات هياكل رأس مال بسيطة تتضمن أسهم عادية فقط وفي مثل هذه الشركات يكون العرض تحت عنوان «ربح السهم العادي» ملائما في قائمة الدخل ومع ذلك ، فإنه في العديد من الحالات يخضع ربح سهم الشركة لعملية تخفيف dilution [أو تخفيض] في المستقبل وذلك بسبب وجود إتفاقات حالية تسمح بإصدار المزيد من الأسهم العادية . ومن أمثلة هذه الحالات :

١ ــ وجود أسهم أو ديون ممتازة قابلة للتحويل الى أسهم عادية .

٢ ــ وجود حقوق إختيار option أوضمانات على الأسهم

٣ ــ الاتفاقات الخاصة بإصدار أسهم عادية في حالة تحقق حالات معينة . ويتناول الفصل ١٧ مشاكل المحاسبة عن هذه الأوراق المالية المخَفِّفة عند حساب ربح السهم .

وبصفة عامة فإن إتاحة أرقام ربح السهم بصورة مبسطة تؤدي الى إستخدامها على نطاق واسع . ولأن الجمهور العام ـ وحتى الجمهور الواعي well informed ـ يولى أهمية غير واجبة undue لرقم السهم ، فإن المحاسبين ملتزمون بزيادة مغزي هذا الرقم بقدر الإمكان .

قائمة الأرباح المحتجزة STATE MENT OF RETAINED EARNINGS

يتم تضمين قائمة الأرباح المحتجزة مع قائمة الدخل والميزانية وقائمة التدفقات النقدية في القوائم المالية للمنشأة . وهذه القائمة هي تسوية لرصيد حساب الأرباح المحتجزة من بداية الى نهاية السنة المالية .

وفيما يلي مثال على قائمة الأرباح المحتجزة :

شركة Fulelrest

قائمة الأرباح المحتجزة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٣

الأرباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٣	٢١١٥٩
(يضاف) : صافي دخل العام	٩٩,٤٢٣
	١٢٠,٥٨٢

يطرح : التوزيعات المعلنة على :		
الأسهم الممتازة، ٥ج للسهم	١٥٠٠٠	
الأسهم العادية، ٧ج للسهم	٢٨٠٠٠	٤٣٠٠٠
الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣م		٧٧٥٨٢

وتشير كل من توزيعات الأرباح وصافي دخل العام إلى ما إذا كانت إدارة الشركة تعيد توظيف plowing Back جزء أو كل الأرباح في الشركة أو توزع كل دخل الفترة أو أنها لا توزع دخل الفترة فقط وإنما الأرباح المتجمعة على مدار السنوات السابقة أيضا.

تعديلات الفترات السابقة Prior Period adjustments

يتم المحاسبة عن بنود الدخل أو الخسارة المرتبطة بعمليات تصحيح الأخطاء في القوائم المالية لفترة سابقة والتقرير عنها كتعديلات فترة سابقة وتستبعد من تحديد صافي دخل الفترة الحالية.

حيث يجب إضافة أو إستبعاد تعديلات الفترات السابقة [خالصة الضريبة] من رصيد الأرباح المحتجزة في بداية الفترة ومن ثم تستبعد من تحديد صافي دخل الفترة الحالية. ولتوضيح ذلك بفرض أنه في سنة ١٩٩٢ وجدت شركة Micronta أنها قد بالغت في تقدير مصروف الاهلاك سنة ١٩٩١ بمقدار ١٨٧,٦٤٠ (مبلغ ١١٤,٩٦٠ بعد إستبعاد أثر الضرائب) وذلك بسبب خطأ في الحساب. وقد أثر هذا الخطأ على كل من قائمة الدخل والاقرار الضريبي لسنة ١٩٩١، ويمكن عرض تعديل هذه الفترة خالي من الأثر الضريبي في القوائم المالية لسنة ١٩٩٢ كمايلي:

الأرباح المحتجة في ١ يناير ١٩٩٢ بقيمتها الأصلية	٢,٧٦٧,٨٩٠
تصحيح خطأ الاهلاك في الفترة السابقة (خالص الضريبة وقدرها ٧٢,٦٨٠)	١١٤,٩٦٠
الرصيد المعدل للارباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٢	٢,٦٥٢,٩٣٠
صافي الدخل	٦٩٧,٦١١
الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢	٣,٣٥٠,٥٤١

وتمثل المعالجة المحاسبية لتعديلات الفترات السابقة مثالا مثيرا للإهتمام على الطبيعة التطورية لعملية صياغة المبادىء المحاسبية، ففي سنة ١٩٦٦ حدد APB في نشرته رقم ٩ عدة معايير يجب توافرها حتى يمكن تصنيف بند معين كتعديل لفترة سابقة. وقد

سمحت هذه المعايير ـ على سبيل المثال ـ بالتقرير عن عمليات تسوية الدعاوي القضائية كتعديلات فترة سابقة ولكنها لم تسمح بإستخدام هذه المعالجة في حالة تصحيح الأخطاء. وبعد دراسة كيفية معالجة عمليات تصحيح الأخطاء بمزيد من العناية، أصدر APB نشرته رقم ٢٠ بعنوان «التغيرات المحاسبية» في سنة ١٩٧١، والتي طالبت بالتقرير عن عمليات تصحيح الأخطاء المرتبطة بفترة سابقة كتعديلات فترة سابقة.

وفيما بعد، بدأت SEC في معارضة إعتبار تسوية الدعاوي القضائية تعديلات فترات سابقة حيث أنه لايمكن تحديد نتيجة هذه الدعوى القضائية في الفترة السابقة، ومن ثم يجب إدراج هذه البنود في قائمة دخل السنة الحالية. وقد كان مجال الاهتمام الاساسي في هذه القضية هو أن الآثار السلبية على صافي الدخل يمكن إخفاؤها جزئياً بتحميلها مباشرة على الارباح المحتجزة. ولذلك أعاد FASB دراسة هذه القضية ولكن أربعة فقط من أعضاءه السبعة هم الذين وافقوا في نهاية سنة ١٩٧٦ على عدم إعتبار الدعاوي القضائية ضمن تعديلات الفترات السابقة. وطبقا لقواعد FASB في ذلك الوقت، فقد كان من الضروري موافقة خمسة أعضاء لاصدار معيار جديد، ولذلك لم يحدث أي تغيير في المحاسبة عن تعديلات الفترات السابقة. وفي بداية سنة ١٩٧٧ قرر مجلس أمناء مؤسسة المحاسبة المالية FAF ـ عند مراجعته لاجراءات عمل FASB أن الأغلبية البسيطة (أربعة من سبعة) في التصويت داخل FASB تكفي لوضع المعايير الجديدة وأن هذا التغيير يلزم إجراؤه بأثر رجعي. وبذلك، فإن مالم يصبح معياراً في نهاية سنة ١٩٧٦ أصبح معياراً في بداية سنة ١٩٧٧ بسبب التغير في قواعد التصويت داخل FASB. ونتيجة لذلك، إنخفض عدد تعديلات الفترات السابقة لأن هذه المعالجة لم تعد تنطبق بصفة عامة سوى على عمليات تصحيح الأخطاء المرتبطة بفترة سابقة. ويتضح من ذلك الطبيعة المتغيرة لعملية وضع المعايير المحاسبية. وفي سنة ١٩٩٠ عاد FASB مرة أخرى إلى قاعدة الأغلبية الفائقة Supermajority (خمسة أصوات من سبعة) لوضح المعايير الجديدة.

تخصيص الأرباح المحتجزة Appropriation of Retained Earnings

يتم عادة تخصيص الأرباح المحتجزة طبقا لإلتزامات تعاقدية أو لسياسة مجلس الادارة أو للضرورات الظاهرة في وقت معين. ويتم تحويل المبالغ المخصصة من الأرباح المحتجزة الى حسابات أرباح محتجزة مخصصة. وعلى ذلك، فإن جزء الأرباح المحتجزة يمكن أن يظهر به مقداران منفصلان هما :ـ

١ ــ أرباح محتجزة حرة (غير مخصصة) و
٢ ــ أرباح محتجزة مخصصة .

ويتساوى مجموع هذين المقدارين مع جملة الأرباح المحتجزة .

قائمة للدخل والأرباح المحتجزة معا Combined Statement of Income and Retained Earnings

يعتقد بعض المحاسبين أن قوائم الدخل والأرباح المحتجزة مرتبطة بصورة كبيرة تجعل من اللازم إدماجهما في قائمة واحدة . والميزة الأساسية لهذه القائمة الواحدة هي أن كل البنود المؤثرة على الدخل ـ بما فيها البنود التشغيلية وتعديلات الفترات السابقة ـ تظهر في تقرير واحد . ومن ناحية أخرى ، فإن صافي دخل العام «يتوارى» Buried داخل هذه القائمة الواحدة ، وهو ما يعترض عليه البعض . وقد كان هناك إتجاه نحو هذه الطريقة في العرض في وقت ما ، ولكنها لم تعد تحظى بتأييد الآن . وعند إعداد قائمة واحدة ، فإن قائمة الدخل تعرض بنفس طريقة عرضها عندما تصدر في تقرير منفصل ، ولكن بدلاً من إنهاء هذه القائمة بصافي الدخل فإن التسوية الخاصة بالأرباح المحتجزة تظهر في نهايتها كمايلي :

شركة Magnauox

قائمة واحدة للدخل والأرباح المحتجزة (الجزء الأسفل فقط)

صافي دخل العام	٤٢,٢٩٠,٣٨٥
الأرباح المحتجزة في بداية العام	١٠٦,٧٣٤,٣١٠
	١٤٩,٠٢٤,٦٩٥
التوزيعات النقدية المعلنة والمسددة	١٥,٧٦٤,٢٥٠
الأرباح المحتجزة في نهاية العام	١٣٣,٢٦٠,٤٤٥

وإذا كان لدى الشركة حسابات رأس مال أخرى مثل رأس المال الإضافي المدفوع (علاوة الاصدار) فإن الممارسة الجيدة تقضي بعرض قائمة لتسوية أرصدتهافي بداية ونهاية الفترة . وتشير نشرة APB رقم ١٢ إلى ضرورة الإفصاح عن التغيرات في الحسابات المنفصلة التي تشكل حقوق المساهمين وذلك لزيادة كفاءة الإعلام في القوائم المالية . وقد يتم الافصاح عن مثل هذه التغيرات في قوائم منفصلة أو في القوائم المالية الأساسية أو في الملاحظات .

منظور دولي AN INTERNATIONAL PERSPECTINE

مع تزايد حركة تداول التجارة ورأس المال فيما بين الدول، تزايد الاهتمام بإحدى العقبات الشائكة، وهي لغة المحاسبة. فكما سبق القول، فإن العديد من الأمم لديها قواعدها المحاسبية الخاصة التي تكفى إحتياجات الحركة التجارية والصناعية بها. وفي بعض الحالات، تكون المبادىء والممارسات التي تحكم إعداد القوائم المالية في العديد من الدول مختلفة بصورة تجعل هذه القوائم غير قابلة للمقارنة.

ومنذ ٢٠ سنة مضت كان يُنظر لهذا النقص في توحيد المبادىء المحاسبية على أنه مجرد أمر غير مناسب، أما الآن فإنه يمثل مشكلة جوهرية لأن أغلب الأعمال تتم بصورة دولية. ونتيجة لذلك، فقد بدأت عملية المحاسبة والتقرير المالي الدولية في التغير.

وفيما يلي قائمة الدخل الخاصة بإحدى الشركات الانجليزية عن سنة ١٩٩١. حيث يمكن من خلال هذه القائمة مقارنة الفروق في المصطلحات والمبادىء المحاسبية المستخدمة في الولايات المتحدة وإنجلترا. حيث تبرز المعلومات المدرجة بالمربعات الموضحة بجانب قائمة الدخل الفرق بين قائمة الدخل الأمريكية والانجليزية.

حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ديسمبر ١٩٩١ (بالمليون)

عنوان قائمة الدخل مختلف

العملة مختلفة

مصطلح المبيعات مختلفة

	جنيه إسترليني
معدل الدوارن Turnover	٤٠٦٧
صافي تكاليف التشغيل	٣٠٧٢
الربح قبل الفوائد والضرائب (بدون الشركات التابعة)	٩٩٥
حصة الشركة في ارباح الشركات التابعة قبل الضرائب	١٢٣
الربح قبل الفوائد والضرائب	١١١٨
صافي عبء الفوائد	(١٦٢)
ربح الأنشطة العادية قبل الضرائب	٩٥٦
الضرائب على ربح الأنشطة العادية	(٢٨٧)
ربح الأنشطة العادية بعد الضرائب	٦٦٩
حقوق الأقلية	(٣٣)
توزيعات أسهم ممتازة	(٨)
الربح قبل البنود غير العادية	٦٢٨

توزيعات الأسهم الممتازة يقرر عنها كاستقطاع من قائمة الدخل

البنود غير العادية	(٤١)	لا يظهر أثر ضريبي للبنود غير العادية
ربح المساهمين	٥٨٧	
التوزيعات	(٢١٠)	
أرباح محتجزة	٣٧٧	
عائد السهم الأساسي	٣٥,٣قرش	لا يقرر إلا عن عائد السهم قبل البنود غير العادية . وتتطلب GAAP الأمريكية التقرير عنه قبل وبعد البنود غير العادية
المخفض	٣٣,٦قرش	

إن هذه الاختلافات تبرز حقيقة أنه حتى الدول التي تستخدم نفس اللغة قد تقوم بوصف الأنشطة بصورة مختلفة وقد تستخدم معايير محاسبية مختلفة .

الملحق ـ ٤ ـ A

المحاسبة عن العمليات المنتهية [غير المستمرة]

Accounting for discontinued operations

كان هدف المناقشة داخل الفصل هو توضيح كيفية ومكان التقرير عن المكاسب والخسائر المتعلقة بالعمليات المنتهية في قائمة الدخل. ويناقش هذا الملحق مزيد من الجوانب الفنية المتعلقة بكيفية حساب هذه المكاسب أو الخسائر مع بعض قضايا التقرير المالي المتعلقة بها.

الحالة الأولى عدم وجود فترة إستبعاد **No phase - out period**

لتوضيح المحاسبة عن العمليات المنتهية، بفرض أن مجلس إدارة شركة Heartland قرر في ١ أكتوبر ١٩٩١ بيع أحد أقسام الشركة الخاص بانتاج أجهزة «الفونوغراف» والذي كان يقوم بتوفيرها لعدد ١٥ متجر تجزئة تابع للشركة. حيث وجدت إدارة الشركة أن هذا القسم لن يكون مربحاً مع التغير في صناعة الاسطوانات. ولحسن الحظ، فقد توافر مشتري لهذا القسم فوراً، وتم بيعه في ١ أكتوبر ١٩٩١.

وقد بلغ دخل الشركة عن عام ١٩٩١ مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه دون أن يتضمن خسارة قسم الفونوغراف وقدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه عن الفترة من ١ يناير الى ١ أكتوبر ١٩٩١. وقد إستطاعت الشركة بيع القسم بمكسب قدره ٤٠٠٠٠٠ جنيه، وكان سعر الضريبة على كل البنود يبلغ ٣٠٪. وكما سبق القول، فإن أصول ونتائج عمليات وأنشطة أي قسم بالمنشأة يجب أن تكون قابلة للتمييز بصورة واضحة ـ من الناحية المادية ومن حيث العمليات ـ حتى يستوفي شرط المعالجة المحاسبية للعمليات المنتهية. ويمكن تحديد أصول وعمليات قسم الفونوغراف بسهولة، كما أن نشاط أشرطة التسجيل منفصل عن خطوط الإنتاج الأخرى للشركة. ونتيجة لذلك، فإن التخلص من قسم الفونوغراف يمثل تخلصاً من أحد فروع النشاط بالمنشأة.

وبالنسبة للفترة من بداية السنة المالية وحتى تعاقد الادارة على بيع القسم، فإنه يتم تجميع إيرادات ومصروفات العمليات المنتهية عن هذه الفترة والتقرير عنها كدخل أو خسارة عمليات منتهية بعد إستبعاد الأثر الضريبي. ويطلق على تاريخ إلزام الإدارة نفسها بخطة رسمية للتخلص من فرع النشاط «تاريخ القياس» وهو في هذه الحالة ١ أكتوبر ١٩٩١. ويجب أن تتضمن خطة التخلص ما يلي على الأقل:

١ ــ تحديد الأصول الأساسية التي يلزم التخلص منها.
٢ ــ الطريقة المتوقعة للتخلص.
٣ ــ الفترة المتوقعة لاتمام عملية التخلص.
٤ ــ وجود برنامج نشيط لإيجاد مشترى إذا كان التخلص سيتم عن طريق البيع.
٥ ــ النتائج المتوقعة لعمليات القسم من تاريخ القياس إلى تاريخ التخلص
٦ ــ المتحصلات أو قيمة النفاية المتوقع تحقيقها من عملية التخلص.

ولأن فرع النشاط في مثالنا قد بيع بالفعل في ١ أكتوبر ١٩٩١، ويتم حساب مكسب أو خسارة التخلص. ويُعرف هذا التاريخ «بتاريخ التخلص» ولأن تاريخ القياس هو نفسه تاريخ التخلص، فإنه لن تحدث تعقيدات زائدة ويوضح الشكل التالي حالة شركة Heartland

كما أن قائمة الدخل المجملة للشركة يمكن أن تظهر كما يلي

الدخل من العمليات المستمرة قبل ضرائب الدخل		٢٠٠٠٠٠٠
ضرائب الدخل		٦٠٠٠٠٠
الدخل من العمليات المستمرة		١٤٠٠٠٠٠
العمليات المنتهية :		
خسارة تشغيل قسم الفونوغراف، ناقص ضراب الدخل.		
الخاصة بها وقدرها ٤٥٠٠٠	(١٠٥٠٠٠)	
مكسب التخلص من قسم الفونوغراف، ناقص ضرائب		
الدخل الخاصة به وقدرها ١٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	١٧٥٠٠٠
صافي الدخل		١,٥٧٥,٠٠٠

الحالة الثانية : وجود فترة استبعاد **Phase - out -Period**

كانت الحالة الأولى مبسطة لأن تاريخ القياس كان هو بالضبط تاريخ الاستبعاد، ولكن

من المعتاد أن يكون تاريخ الاستبعاد تاليا لتاريخ القياس وبذلك يكون مكسب أو خسارة الاستبعاد هو مجموع كل من :

١ ــ الدخل (أو الخسارة) من تاريخ القياس الى تاريخ الاستبعاد (فترة الاستبعاد)

٢ ــ مكسب (أو خسارة) التخلص من صافي الأصول.

ويرجع السبب في جميع هذين البندين عند حساب مكسب أو خسارة التخلص إلى أن الشركة البائعة تحتاج لفترة كافية للتخلص من عملياتها المنتهية. ويعد الدخل (أو الخسارة) من عمليات الفرع المستبعد جزءاً من عملية حساب مكسب (أو خسارة) التخلص لأن فترة الاستبعاد تمكن البائع عادة من الحصول على سعر بيع أفضل. ولتوضيح الجمع بين هذين البندين بفرض أن بيع قسم الفونوغراف لم يتم حتى ١ ديسمبر ١٩٩١، حيث بيع في هذا التاريخ بمكسب قدره ٣٥٠٠٠٠ج. وخلال الفترة من ١ أكتوبر ١٩٩١ حتى ١ ديسمبر ١٩٩١، حقق قسم الفونوغراف خسارة من العمليات قدرها ٥٠٠٠٠ج. ويوضح الشكل التالي حالة الشركة.

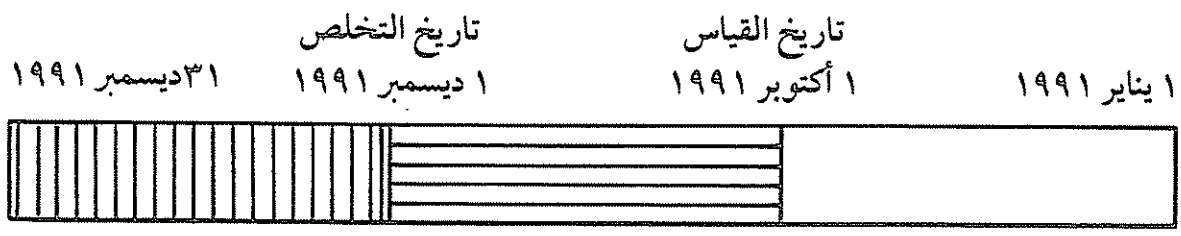

وتظهر قائمة الدخل المجملة للشركة عن سنة ١٩٩١ كما يلي :

الدخل من العمليات المستمرة قبل ضرائب الدخل		٢٠٠٠٠٠٠
ضرائب الدخل		٦٠٠٠٠٠
الدخل من العمليات المستمرة		١٤٠٠٠٠٠
العمليات المنتهية :		
خسارة تشغيل قسم الفونوغراف، ناقص ضرائب الدخل.		
الخاصة بها وقدرها ٤٥٠٠٠	(١٠٥٠٠٠)	
مكسب التخلص من قسم الفونوغراف، يتضمن خسائر تشغيل قدرها ٥٠٠٠٠ج، مكسب تخلص قدره ٣٥٠٠٠٠		
ناقص ضرائب الدخل الخاصة بها وقدرها ٩٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠
صافي الدخـــــل		١,٥٠٥,٠٠٠

الحالة الثالثة : فترة الاستبعاد الممتدة Extended Phase - out Period

في الحالة السابقة حدث التخلص من العملية المنتهية في نفس الفترة المحاسبية التي يقع فيها تاريخ القياس. ونتيجة لذلك لم يكن من الصعب في نهاية العام تحديد الرقم الصحيح لمكسب أو خسارة التخلص من قسم الفونوغراف. ومع ذلك، فإن فترة الاستبعاد عادة ما تمتد الى سنة تالية. وفي مثل هذه الحالة، قررت نشرة APB رقم ٣٠ أنه إذا كان من المتوقع التخلص من الفرع بخسارة، فإنه يلزم التقرير عن الخسارة المتوقعة في تاريخ القياس. وإذا كان من المتوقع التخلص منه بمكسب، فإنه يجب الاعتراف بهذا المكسب عند تحققه، وهو ما يحدث في تاريخ التخلص. وبمعنى آخر، فإن المهنة قد إتخذت موقفا متحفظا عن طريق تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل المكاسب لحين تحققها.

وقد يكون من الصعب تطبيق هذه القواعد العامة. فلكى تحدد مكسب أو خسارة التخلص من الفرع، يجب تقدير الدخل (أو الخسارة) المتوقع من عملياته وربطه بالمكسب (أو الخسارة) المقدرة للبيع. وإذا انتج عن ذلك صافي خسارة، يلزم الاعتراف بها في تاريخ القياس، أما إذا انتج صافي مكسب، فإنه يُعترف به بصفة عامة في تاريخ التخلص. والاستثناء الأساسي هو عندما تتجاوز المكاسب المحققة صافي الخسائر المقدرة سواء المحققة منها أو غير المحققة، ففي مثل هذه الحالة الخاصة يمكن الاعتراف بالمكاسب المحققة في الفترة التي يقع فيها تاريخ القياس.

صافي الخسارة: للتوضيح، بفرض أن شركة Heartland تتوقع بيع الفرع في ١ مايو ١٩٩٢ بمكسب قدره ٣٥٠٠٠٠ج. وأنها في الفترة من ١ أكتوبر ١٩٩١ إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ حققت خسارة عمليات قدرها ٤٠٠٠٠٠ج عن هذا الفرع وتتوقع المزيد من خسائر عمليات هذا الفرع في الفترة من ١ يناير ١٩٩٢ إلى ١ مايو ١٩٩٢ قدرها ٢٠٠٠٠٠ج. ويبين الشكل التالي حالة الشركة.

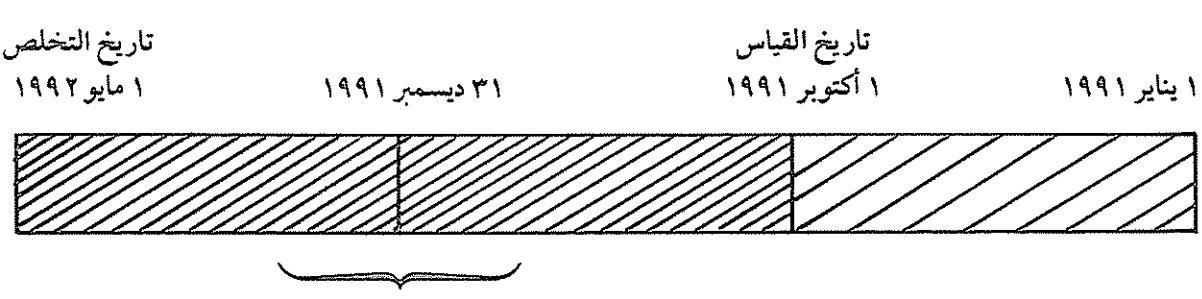

كما يكون حساب صافي مكسب أو خسارة التخلص كما يلي :

الخسارة المحققة عن العمليات من ١ أكتوبر إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩١	(٤٠٠٠٠٠)
الخسارة المتوقعة عن العمليات من ١ يناير إلى ١ مايو ١٩٩٢	(٢٠٠٠٠٠)
المكسب المتوقع لبيع الأصول في ١ مايو ١٩٩٢	٣٥٠٠٠٠
صافي خسارة التخلص	٢٥٠٠٠٠

وفي ظل توقع حدوث خسارة صافية لعملية التخلص، فإنه يُعترف بهذه الخسارة في الفترة التي يوجد بها تاريخ القياس. وعلى ذلك، تظهر قائمة الدخل المجملة للشركة كما يلي :

الدخل من العمليات المستمرة للشركة قبل ضرائب الدخل		٢٠٠٠٠٠٠
ضرائب الدخل		٦٠٠٠٠٠
الدخل من العمليات المستمرة		١٤٠٠٠٠٠
العمليات المنتهية :		
خسارة عمليات فرع الفونوغراف، بعد إستبعاد أثر الضرائب وقدره ٤٥٠٠٠	(١٠٥٠٠٠)	
خسارة التخلص من قسم الفوتوغراف، وتضم مخصص الخسائر خلال فترة الاستبعاد وقدرها ٦٠٠٠٠٠، والمكسب المتوقع من بيع الأصول وقدره ٣٥٠٠٠٠، بعد استبعاد أثر الضرائب وقدره ٧٥٠٠٠	(١٧٥٠٠٠)	(٢٨٠٠٠٠)
صافي الربح		١,١٢٠,٠٠٠

وإذا أثبت فيما بعد عدم صحة أي من القيم المقدرة للبنود السابقة، فإنه يلزم التقرير عن التصحيح في الفترة التالية عندما يثبت عدم صحة التقدير السابق دون إعادة تعديل نتائج الفترة السابقة.

صافي المكسب : لتوضيح الإعتراف بأحد المكاسب المحققة وتأجيل مكسب آخر غير محقق في نفس العملية المنتهية بفرض أن شركة Heartland تتوقع بيع قسم الفونوغراف بها في ١ مايو ١٩٩٢ بمكسب قدره ٣٥٠٠٠٠ج. كما أنها حققت مكاسب تشغيل عن هذه العمليات المنتهية فى الفترة من ١ أكتوبر ١٩٩١ م إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ قدرها

٢٠٠٠٠٠ج وتتوقع تحقيق أرباح تشغيل إضافية في الفترة من ١ يناير ١٩٩٢م إلى ١ مايو ١٩٩٢ قدرها ١٠٠٠٠٠ج . فيكون حساب صافي مكسب أو خسارة التخلص كما يلي :

المكسب المحقق عن العمليات من ١ أكتوبر إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩١	٢٠٠٠٠٠
المكسب المتوقع عن العمليات من ١ يناير إلى ١ مايو ١٩٩٢	١٠٠٠٠٠
المكسب المتوقع من بيع الأصول في ١ مايو ١٩٩٢	٣٥٠٠٠٠
صافي المكسب من التخلص	٦٥٠٠٠٠

وعند توقع حدوث مكسب من عملية التخلص، فإنه يلزم تحليل هذا المكسب إلى أجزاءه المحققة وغير المحققة . وفي هذه الحالة، فإنه يُعترف بمكاسب محققة قدرها ٢٠٠٠٠٠ج في سنة ١٩٩١ وذلك عن الفترة من ١ أكتوبر إلى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ كما يتم تأجيل المكاسب غير المحققة وقدرها ٤٥٠٠٠٠جنيه (١٠٠٠٠٠ + ٣٥٠٠٠٠) إلى سنة ١٩٩٢ . وبفرض أن قسم الفونوغراف ـ كما سبق ـ قد عانى من خسائر عمليات قدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه في الفترة من ١ يناير ١٩٩١ إلى ١ أكتوبر ١٩٩١ فإن جزء العمليات المنتهية بقائمتي الدخل لعامي ١٩٩١، ١٩٩٢ سوف يظهر كما يلي :

١٩٩١

العمليات المنتهية :		
خسارة عمليات قسم الفونوغراف، ناقص الأثر الضريبي لها وقدره ٤٥٠٠٠		(١٠٥٠٠٠)
مكسب التخلص من قسم الفونوغراف، ناقص الأثر الضريبي له وقدره ٦٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٣٥٠٠٠

١٩٩٢

العمليات المنتهية :	
مكسب التخلص من قسم الفونوغراف، ناقص الأثر الضريبي الخاص به وقدره ١٣٥٠٠٠	٣١٥٠٠٠

وإذا كانت الخسارة الصافية غير المحققة المتوقعة خلال الفترة من ١ يناير إلى ١ مايو ١٩٩٢ تبلغ ١٥٠٠٠٠ج بدلا من المكسب غير المحقق المشار اليه سابقاً وقدره ٤٥٠٠٠٠ج، فإن صافي الخسارة المحققة من التخلص وقدرها ٥٠٠٠٠ج (٢٠٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠٠) قبل ضرائب الدخل يجب الإعتراف بها في سنة ١٩٩١ .

خلاصـــة :

يتم تحديد صافي المكاسب أو الخسائر سواء المحققة أو المتوقعة غير المحققة على مدى فترة الاستبعـاد الممتـدة وإعتبـارهـا «حدث» واحد تالي لتاريخ القياس. وبتطبيق قيد التحفظ، فانه إذا كان المقدار الصافي في شكل خسارة فإنه يعترف بخسارةالتخلص في الفـترة التي يوجد بها تاريخ القياس. وإذا كان المقدار الصافي في شكل مكسب، فإنه يعترف بالمكسب جزئيا أو كليا ـ حيث يُعترف بالمكاسب المحققة في فترة تاريخ القياس وتُؤجـل المكـاسب المتـوقعـة غير المحققـة الى فترة تحققها. ويوضح الجزء التالي بعض المعالجات الخاصة.

أمثلة إضافية على فترة الإستبعاد الممتدة :

كما إتضح في المناقشة السابقة، فإنه قد يكون من الصعب تحديد مقدار مكسب أو خسارة التخلص من أحد فروع النشاط الذي يتم التقرير عنه في كل فترة عند ما تمتد فترة الاستبعـاد على مدى فترتـين محاسبيتـين. ويتضمن الجـدول المـوضـح فيما بعد بعض الحالات الاضافية للمساعدة على فهم كيفية التقرير عن مكاسب أو خسائر التخلص من أحـد فروع النشاط في حالة فترة الاستبعاد الممتدة. وسوف نستخدم نفس تواريخ القياس والتخلص المـذكـورة في الحـالة السابقة كما سيُقرر عن كل هذه الحالات على أساس ماقبل الضريبة.

التخلص من أحد الفروع في حالة وجود فترة إستبعاد ممتدة

	الدخل (الخسارة) المحققة عن العمليات في الفترة من ١/١٠/١٩٩١-٣١/١٢/١٩٩١	الدخل (الخسارة) المتوقعة عن العمليات في الفترة من ١/١/١٩٩٢-١/٥/١٩٩٢	المكسب (الخسارة) المتوقعة من بيع الأصول		مكسب (خسارة) التخلص من الفرع
الحالة ١	(٤٠٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)	٣٥٠٠٠٠	١٩٩١	(٢٥٠٠٠٠)
				١٩٩٢	صفر
الحالة ٢	(٣٠٠٠٠٠)	(٦٠٠٠٠٠)	(٥٠٠٠٠٠)	١٩٩١	(١٤٠٠٠٠٠)
				١٩٩٢	صفر
الحالة ٣	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	(٦٠٠٠٠٠)	١٩٩١	١٠٠٠٠٠
				١٩٩٢	صفر
الحالة ٤	(٥٠٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠٠)	٩٠٠٠٠٠	١٩٩١	صفر
				١٩٩٢	١٠٠٠٠٠
الحالة ٥	٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	١٩٩١	٤٠٠٠٠٠
				١٩٩٢	٥٥٠٠٠٠
الحالة ٦	٦٠٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠٠)	(٣٠٠٠٠٠)	١٩٩١	١٠٠٠٠٠
				١٩٩٢	صفر

	الدخل (الخسارة) المحققة عن العمليات في الفترة من ١/١٠/١٩٩١-٣١/١٢/١٩٩١	الدخل (الخسارة) المتوقعة عن العمليات في الفترة من ١/١/١٩٩٢-١/٥/١٩٩٢	المكسب (الخسارة) المتوقعة من بيع الأصول		مكسب (خسارة) التخلص من الفرع
الحالة ٧	٤٠٠٠٠٠	(٣٠٠٠٠٠)	(٣٥٠٠٠٠)	١٩٩١	٤٠٠٠٠٠
				١٩٩٢	٥٠٠٠٠
الحالة ٨	٤٠٠٠٠٠	(٣٥٠٠٠٠)	٣٠٠٠٠٠	١٩٩١	٣٥٠٠٠٠
				١٩٩٢	صفر

ففي الحالة ٢ كانت مكونات مكسب (خسارة) التخلص في شكل خسائر، ولذلك تم التقرير عن صافي خسارة قدرها ١٤٠٠٠٠٠ في تاريخ القياس.

وفي الحالة ٣ كانت خسارة بيع أصول الفرع وقدرها ٦٠٠٠٠٠ أكبر من دخل العمليات المحققة وقدره ١٠٠٠٠٠ والمتوقع وقدره ٤٠٠٠٠٠، ولذلك تم التقرير عن صافي خسارة قدرها ١٠٠٠٠٠ج في تاريخ القياس.

وفي الحالة ٤ كان مكسب بيع أصول الفرع وقدره ٩٠٠٠٠٠ج أكبر من خسائر العمليات المحققة وقدرها ٣٠٠٠٠٠، ولذلك تم التقرير عن صافي مكسب قدره ١٠٠٠٠٠ في تاريخ التخلص.

وفي الحالة ٥ كانت كل مكونات العمليات في صورة دخل، كما أن هناك مكسب متوقع من بيع أصول الفرع. ولذلك، يمكن التقرير عن دخل العمليات المحققة وقدره ٤٠٠٠٠٠ في تاريخ القياس لأنه لاتوجد خسائر محققة أو متوقعة. ويؤجل باقي المكسب المتوقع وقدره ٥٥٠٠٠٠ (٣٠٠٠٠٠ + ٢٥٠٠٠٠) ليعترف به في تاريخ التخلص.

وفي الحالة ٦ كان الدخل المحقق من العمليات وقدره ٦٠٠٠٠٠ يزيد عن الخسائر المتوقعة من العمليات وقدرها ٢٠٠٠٠٠ وخسائر البيع وقدرها ٣٠٠٠٠٠. ونتيجة لذلك، تم التقرير عن مكسب محقق قدره ١٠٠٠٠٠ج في نهاية سنة ١٩٩١، بعد أن تحقق هذا المكسب.

وفي الحالة ٧، كان صافي المكسب المتوقع من التخلص قدره ٤٥٠٠٠٠ج، منها ٤٠٠٠٠٠ محققة، ٥٠٠٠٠ غير محققة. لذلك يُعترف بالمكاسب المحققة وقدرها ٤٠٠٠٠٠ في سنة ١٩٩١، يُعترف بالمكاسب غير المحققة وقدرها ٥٠٠٠٠ (خسارة العمليات المتوقعة سنة ١٩٩٢ وقدرها ٣٠٠٠٠٠ مطروحة من مكسب البيع المتوقع سنة ١٩٩٢ وقدرة ٣٥٠٠٠٠) في سنة ١٩٩٢.

وفي الحالة ٨، يتوقع أن يكون صافي مكسب التخلص ٣٥٠٠٠٠ج وكلها محققة ولذلك يُعترف بها في سنة ١٩٩١ . حيث تستبعد صافي الخسارة المتوقعة غير المحققة عن سنة ١٩٩٢ وقدرها ٥٠٠٠٠ج (خسارة العمليات المتوقعة وقدرها ٣٥٠٠٠٠ مطروحا منها مكسب البيع المتوقع وقدره ٣٠٠٠٠٠) من دخل العمليات المحققة وقدره ٤٠٠٠٠٠ .

متطلبات الافصاح DISCLOSURE REQUIREMENTS

يجب الافصاح عن قيم ضريبة الدخل المتعلقة بنتائج العمليات المنتهية ومكاسب أو خسائر التخلص من الفرع ضمن قائمة الدخل أو ضمن الملاحظات الواردة عليها . كما يجب الافصاح عن الإيرادات الخاصة بالعمليات المنتهية بصورة منفصلة في الملاحظات . وعلاوة على القيم التي يلزم الإفصاح عنها في القوائم المالية ، فإن الملاحظات الواردة على القوائم المالية الخاصة بالفترة التي يوجد بها تاريخ القياس يجب أن تفصح عما يلي :

١ ــ نوعية فرع النشاط الذي تم إستبعاده أو سيتم إستبعاده .
٢ ــ تاريخ الاستبعاد المتوقع ، إذا كان معلوما .
٣ ــ الطريقة المتوقعة للاستبعاد .
٤ ــ وصف للاصول والالتزامات المتبقية لهذا الفرع في تاريخ الميزانية
٥ ــ الدخل أو الخسارة من العمليات وأية متحصلات من إستبعاد الفرع خلال الفترة من تاريخ القياس إلى تاريخ الميزانية .

وفيما يلي مثال على قائمة الدخل والملاحظات عليها مأخوذ من التقرير السنوي لشركة Fluor

شركـــة Fluor

الدخل من العمليات المستمرة قبل ضرائب الدخل		١٧١,٨٠٠,٠٠٠
ضرائب الدخل		٩١,١٠٠,٠٠٠
الدخل من العمليات المستمرة		٨٠,٧٠٠,٠٠٠
العمليات المنتهية ـ الملاحظة رقم ٧ :		
خسارة تشغيل مجموعة التوزيع ، خالية من أثر ضريبة الدخل وقدره ٢٢,٩٥٢,٠٠٠	(٢٧,٠٠٠,٠٠٠)	
خسارة التخلص من مجموعة التوزيع ، وتضم خسارة التشغيل المتوقعة خلال فترة الاستبعاد حالية من أثر ضريبة الدخل وقدره ١٥,٥٣٨,٠٠٠	٢٦,٠٠٠,٠٠٠	
		٥٣,٠٠٠,٠٠٠
صـــافي الدخـــــل		٢٧,٧٠٠,٠٠٠

الملاحظة رقم ٧ : عمليات منتهية :

خلال الربع الرابع من العام الحالي تبنت الشركة خطة للتخلص من مجموعة التوزيع بالبيع أو التصفية . وتتم حاليا مفاوضات حول بيع إثنين من الشركات . وفي ٣١أكتوبر، تم إعادة تصنيف أصول العمليات المنتهية ـ والتي تتكون بصفة أساسية من مخزون ، حسابات المدينين ومعدات ومباني للتخزين ـ كأصول متداولة على أساس صافي القيمة البيعية المقدرة لها .

وكانت إيرادات العمليات المنتهية خلال العام ٣٦٨,٥٥١,٠٠٠ج بما فيها مجموعة نقل Coldstone التي بيعت خلال العام . وتتضمن خسارة التخلص مخصص خسائر التشغيل المقدرة قبل الضرائب وقدرها ٢,١١٥,٠٠٠ على مدى فترة الاستبعاد .

ويلاحظ أن الشركات عادة ما تقوم بفصل أصول وإلتزامات الفرع المستبعد في الميزانية إلى قيم صافية متداولة ، غير متداولة ، مع تحديد أن هذه العناصر مرتبطة بالعمليات المنتهية .

وكما أوضحنا فيما سبق ، فإنه إذا اثبت أن التقديرات الخاصة بدخل أو خسارة التشغيل خلال فترة الإستبعاد أو الخاصة بمكاسب أو خسائر بيع الأصول غير صحيحة ، فإنه يجب التقرير عن التصحيح في فترة ثبوت عدم صحتها دون إعادة تعديل الفترات السابقة .

أولا : الأسئلـــــة :

١ ــ ماهي أهمية قائمة الدخل، وما هي جوانب القصور الأساسية بها؟

٢ ــ لماذا يلزم توخي الحذر عند إستخدام رقم الدخل المستخرج من قائمة الدخل؟ وماهي أهداف المبادىء المحاسبية المتعارف عليها عند تطبيقها على قائمة الدخل؟

٣ ــ أشار مقال بجريدة «وول ستريت» إلى أنه إذا كانت شركة Canon قد استقطعت تكاليف أحد أفلامها في الربع الأول من السنة كما يفعل بعض منافسيها، فإنها كانت ستحقق خسائر بدلاً من الأرباح. وقد أشار أحد المحللين بناء على ذلك إلى أن نوعية الدخل بشركة Canon كانت منخفضة، فما هو المقصود بمصطلح «نوعية الدخل»؟

٤ ــ ماهو الفرق بين مدخل الحفاظ على رأس المال في قياس الدخل ومدخل الصفقات؟ وهل يتساوى رقم الدخل النهائي في ظل كل من المدخلين ؟

٥ ــ ماهو الفرق الأساسى بين : أ ـ الإيرادات والمكاسب
ب ـ المصروفات والخسائر؟

٦ ــ ماهي مزايا وعيوب قائمة الدخل المختصرة؟

٧ ــ ماهي مزايا وعيوب القائمة المجمعة للدخل والأرباح المحتجزة؟ وماهي أسس التفرقة بين البنود التشغيلية وغير التشغيلية؟

٨ ــ فرق بين قائمة «الدخل الشامل» وقائمة دخل «الأداء التشغيلى الجارى» وماهي القائمة التي توصى بها طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها؟ مع التوضيح .

٩ ــ ماهو مغزى الأهمية النسبية للبند عند تقرير المعالجةالسليمة لبند غير متكرر في قائمة الأرباح المحتجزة أو في قائمة الدخل؟ مع التوضيح .

١٠ ــ كيف يجب التقرير عن تعديلات الفترات السابقة في القوائم المالية؟ مع ذكر مثال على تعديل فترة سابقة .

١١ ــ ناقش المعالجة الصحيحة في القوائم المالية لكل مما يلي :

أ ـ مبلغ ٩٣٠٠٠ج محققة بالزيادة عن القيمة النقدية للتنازل عن بوليصة تأمين على حياة أحد مؤسسي الشركة الذي توفي خلال العام .

ب ـ مكافأة للعاملين محتسبة كنسبة مئوية من صافي الدخل على أساس المشاركة في الربح .

ج - إهلاك إضافي لآلات المصنع بسبب وجود خطأ في حساب إهلاك السنة السابقة.

د - إيجار محصل من تأجير جزء من المبنى الاداري من الباطن.

هـ - تسوية دعوى قضائية مرفوعة ضد الشركة منذ سنتين خلال هذا العام وإلزامها بسداد مبلغ ٦٨٥٨٠٠ج نقداً.

و - تخفيض رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، حيث إتضح أن رصيده يزيد بصورة واضحة عن الخسارة المتوقعة من عدم تحصيل الديون.

١٢ ــ وضح مكان ظهور البنود التالية في القوائم لشركة Mobon عن سنة ١٩٩٢ :

أ - تغير العمر الانتاجي لإحدى المعدات من ٨ إلى ٥ سنوات، وإذا كانت الشركة تهلكها على أساس ٥ سنوات منذ البداية ، فإنها كانت ستحتسب إهلاك إضافي بمقدار ٣٦٢٠٠٠ج

ب - في سنة ١٩٩٢ دمر أحد الفيضانات أحد مخازن الشركة وقيمته الدفترية ١,٧٤٥٠٠٠ علماً بأن الفيضانات نادرة في هذه المنطقة.

ج - في سنة ١٩٩٢، خفضت الشركة قيمة المخزون بمبلغ ١ مليون جنيه وإعتبرت هذه البنود متقادمة.

د - إستردت الشركة ضريبة دخل متعلقة بسنة ١٩٨٩.

هـ - في سنة ١٩٨٩ تم إستنفاد تكلفة مخزن عمره الانتاجي المتوقع ٧ سنوات بالكامل عن طريق الخطأ.

و - قامت الشركة خلال سنة ١٩٩٢ بتغيير طريقة إهلاك الآلات من طريقة القسط المتناقص إلى طريقة القسط الثابت، وبلغ الأثر المجمع لهذا التغير ٨٦٧٠٠٠ بعد إستبعاد أثر الضرائب.

١٣ ــ أذكر الجزء الذي تظهر به كل من البنود التالية في قائمة الدخل التفصيلية :

١ - خسارة تخفيض قيمة المخزون.

٢ - خسارة التوقف بسبب إضراب.

٣ - مصروف الديون المعدومة.

٤ - خسارة التخلص من أحد فروع المنشأة.

٥ - المكسب من بيع أحد الآلات.

٦ - إيراد الفائدة.

٧ - مصروف الإهلاك.

٨ ـ تخفيضات هامة نسبيا في قيمة أوراق القبض .

١٤ ـ إشترت شركة Rob لاستصلاح الأراضي قطعة أرض بمبلغ ٧٠٠٠٠جنيه وأنفقت ٣٠٠٠٠جنيه في إستصلاحها وباعتها بمبلغ ١٥٠٠٠٠جنيه ، وإشترت شركة Judy الصناعية قطعة أرض لانشاء مصنع عليها في المستقبل بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج ، ولكن بسبب التغير في خطط الشركة ، فقد باعت الأرض فيما بعد بمبلغ ١٥٠٠٠٠ج فهل تقوم كلا الشركتين بالتقرير عن مكاسب بيع الأراضي وقدرها ٥٠٠٠٠ج في الحالتين بنفس الطريقة؟

١٥ ـ في مناقشة بينك وبين زميلك حول القوائم المالية ، قال لك «إنني أفضل قائمة الدخل المختصرة لأن قائمة الدخل التفصيلية تؤدي بصفة عامة للمبالغة في رقم الدخل ، فبماذا تجيب عليه ؟

١٦ ـ لدى شركة Howat ثمانية حسابات للمصروفات في الأستاذ العام تندرج تحت مصروفات البيع ، فهل تقوم الشركة بالتقرير عن هذه البنود الثمانية منفصلة في قائمة الدخل أم تقرر عن رقمها الاجمالي فقط كمصروفات بيع؟

١٧ ـ قررت شركة Thubec عن مكسب غير عادي من بيع أصول معينة في قائمة الدخل عن سنة ١٩٩٢ ، فكيف يمكن للتوزيع الضريبي على مدار الفترة أن يؤثر على التقرير عن هذا المكسب غير العادي ؟

١٨ ـ ماهو أثر توزيع الضريبة على مدار الفترة على صافي الدخل القرر عنه؟

١٩ ـ قامت شركة Diet باحتساب ربح السهم كمايلي :

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{الأسهم العادية في نهاية العام}}$$

ولدى الشركة هيكل مبسط لرأس المال ، فما هي الأخطاء التي يُحتمل وقوع الشركة فيها ؟ مع التوضيح .

٢٠ ـ قررت شركة Steeples عن ربح للسهم عن سنة ١٩٩٢ قدره ٧,٢١جنيه ، وفي سنة ١٩٩٣ قررت الشركة عن ربح السهم كما يلي :

من الدخل قبل البنود غير العادية	٦,٤٠
من البنود غير العادية	١,٨٨
من صافي الدخل	٨,٢٨

فهل زيادة ربح السهم من ٧,٢١جنيه إلى ٨,٢٨جنيه تدل على إتجاه إيجابي؟

٢١ ــ ماهو المقصود من «توزيع الضريبة على مدار الفترة»؟ وماهو تبرير هذه الممارسة؟

٢٢ ــ متى يصبح توزيع الضريبة على مدار الفترة ضروريا؟ وكيف يجب إجراء هذا التوزيع .

٢٣ ــ خلال سنة ١٩٩٢ ، حققت شركة Ben دخلاً قبل الضرائب قدره ٩٧٨٠٠٠جنيه وحققت مكسباً قدره ٤٢١٨٠٠ من إجبار الحكومة لها على بيع أحد فروعها . ويخضع الدخل لمعدل ضريبة ٣٤٪ ، في حين يخضع المكسب الناتج عن بيع الأصول لمعدل ضريبة ٣٠٪ . وتقضى المعالجة المحاسبية السليمة بالتقرير عن هذا المكسب غير المعتاد كبند غير عادي . إشرح أسلوبا مناسباً لعرض هذه البنود في قائمة الدخل .

٢٤ ــ في ٣٠ يناير ١٩٩٠ رفعت دعوى قضائية ضد شركة Milo بموجب قانون حماية البيئة . وفي ٨ أغسطس ١٩٩١ وافقة شركة Milo على تسوية القضية وسداد ٨١٠٠٠٠جنيه عن الأضرار التي حدثت للعاملين الحاليين والسابقين ، فكيف يجب التقرير عن هذه التسوية في القوائم المالية لسنة ١٩٩١؟ مع التوضيح .

٢٥ ــ قررت شركة BERO للورق إغلاق إثنين من مطاحن لبُ الورق الصغيرة ، فهل يتم التقرير عن هذا الاغلاق في جزء منفصل تحت عنوان «العمليات المنتهية» بعد الدخل من العمليات المستمرة؟ مع التوضيح .

٢٦ ــ ما هي البنود الأساسية التي يُقرر عنها في قائمة الأرباح المحتجزة؟

٢٧ ــ يناقش المدير المالي لشركة Sender إحتمالا ت عرض قائمة موحدة للدخل والأرباح المحتجزة عن السنة الحالية ، أذكر المزايا والعيوب المحتملة لهذا الشكل من العرض؟

٢٨ ــ تتطلب المبادىء المحاسبية المتعارف عليها عدة استخدام محاسبة الاستحقاق العرض الدخل بصورة «عادلة» فإذا كان الأساس النقدي في المحاسبة سوف يعكس بصورة «واضحة» الدخل الخاضع للضريبة ، فلماذا لا تعرض هذه الطريقة الدخل بصورة عادلة عادة؟

٢٩ ــ أذكر بعض المشاكل الصعبة التي نواجهها عند محاولة تحقيق قياس مثالي لصافي الدخل الدوري «مع توضيح البديل العملي الذي يستخدمه المحاسبون .

٣٠ــ ماهو المقصود بمصطلحات «مكونات» Components «عناصر» elements «بنود» items في إرتباطها بقائمة الدخل؟ ولماذا يلزم الافصاح عن البنود في قائمة الدخل؟ .

٣١ ــ في ظل تعريف المهنة للدخل الشامل، هل يُحتمل إستخدام مدخل الدخل التشغيلي الجاري أم المفهوم الواسع للدخل في المستقبل؟

٣٢ ــ تفرق قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم ٥ SFAC No5 بين المكاسب وصافي الدخل، فماهو الفرق بينهما؟ وماهو الفرق بين المكاسب والدخل الشامل ؟

٣٣ ــ ماهو تعريف كل من تاريخ القياس، تاريخ التخلص في عمليات التخلص من أحد فروع النشاط؟.

٣٤ ــ كيف يمكن تحديد مكاسب أو خسائر التخلص من أحد فروع النشاط؟

٣٥ ــ كيف يجب الافصاح عن التخلص من أحد فروع النشاط في قائمة الدخل ؟

ثانيا : الحـــالات

١ ــ تأسست شركة Holland وبدأت نشاطها في ١ يناير ١٩٩٢ . وقد حققت الشركة نجاحا وتحاول الآن الحصول على قرض من أحد البنوك لزيادة رأس المال العامل بهدف التوسع في النشاط. وقد طلب البنك الحصول على قائمة دخل معتمدة للشركة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وقد قدم لك محاسب الشركة قائمة الدخل التالية التي تتجه الشركة لتقديمها للبنك :ـ

قائمة الدخـــل

المبيعـــــات		٧٦٠٠٠٠
توزيعـــــات		٣٢٣٠٠
مكسب من تغطية متحصلات التأمين لخسائر زلزال [غير عادى]		٣٨٥٠٠
		٨٣٠٨٠٠
ناقـص:		
مصروفات بيع	١٠١١٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة	٥١٠٠٠٠	
مصروف إعلان	١٣٧٠٠	
خسارة تقادم مخزون	٣٤٠٠٠	
خسارة عمليات منتهية	٤٨٦٠٠	
مصروفات إدارية	٧٣٤٠٠	٧٨٠٨٠٠
الدخل قبل ضرائب الدخل		٥٠٠٠٠٠
ضرائب الدخل		٢٠٠٠٠
صافي الدخل		٣٠٠٠٠

والمطلـــــوب :

الاشـارة الى جوانب القصـور في قائمـة الدخل السابقة، وذلك بفرض أن الشركة ترغب في قائمة دخل مختصرة.

٢ ــ قام المـراقب المـالي لشركة USL بإعداد قائمة دخل عن سنة ١٩٩٣، ويعترف المراقب المالي أنه لم يطلع على أية نشرات مهنية حديثة، ولكنه يعتقد أن أسلوب العرض التالي للقوائم يصور التطور المالي للشركة خلال الفترة الحالية بصورة عادلـة :

قائمـة الدخـــل

المبيعـــات			٣٧٧٨٥٢
ناقص : مردودات ومسموحات المبيعات			١٦٣٢٠
صافي المبيعـــــات			٣٦١٥٣٢
تكلفة البضاعة المباعة :			
مخزون أول الفترة		٥٠٢٣٥	
المشتريـــــات	١٩٢١٤٣		
ناقص خصومات المشتريات	٣١٤٢	١٨٩٠٠١	
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع		٢٣٩٢٣٦	
مخزون آخر الفترة		٣٧١٢٤	
تكلفة البضاعة المباعة			٢٠٢١١٢
مجمل الربح			١٥٩٤٢٠
مصروفات بيـع		٤١٨٥٠	
مصروفات إدارية		٣٢١٤٢	٧٣٩٩٢
الدخل قبل الضرائب			٨٥٤٢٨
إيرادات ومكاسب أخرى :			
توزيعات محصلة			٤٠٠٠٠
			١٢٥٤٢٨
ضرائب الدخل			٤٣٩٠٠
صافي الدخل			٨١٥٢٨

قائمة الأرباح المحتجزة

الأرباح المحتجزة في بداية الفترة			١٧٦٠٠٠
يضـــاف :			
صافي دخل الفترة		٨١٥٢٨	
مكسب أحداث عرضية [خالص الضريبة]		١٠٠٠٠	
مكسب بيع أصول مصنع		٢١٤٠٠	١١٢٩٢٨
يطـــرح			
خسارة نزع ملكية (خالصة الضريبة)		٨٠٠٠	
توزيعات نقدية معلنة للاسهم العادية		٣٠٠٠٠	
تصحيح خطأ حسابي في اهلاك أصول المصنع في سنة سابقة [خالص الضريبة]	٧١٨٦	(٤٥١٨٦)	٦٧٧٤٢
الأرباح المحتجزة في نهاية الفترة			٢٤٣٧٤٢

٣ ـ بإعتبارك شريك بإحدى شركات المراجعة، تحملت مسئولية مراجعة تصنيف البنود غير العادية التي وقعت خلال السنة الجارية. وقد إسترعى إنتباهك البنود التالية :

١ ـ شركة تجارية غالت في تقييم مخزون آخر الفترة بها منذ سنتين بمقدار هام نسبيا. وقد تم حساب المخزون في نهاية السنوات الأخرى بصورة سليمة.

٢ ـ إحدى شركات التعامل في السيارات قامت ببيع سيارة نادرة طراز سنة ١٩٢٦ بمبلغ ١٢٣٠٠٠ جنيه كانت قد إشترتها منذ ١٠ سنوات بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه وكانت هي السيارة الوحيدة من هذا الطراز لدى الشركة

٣ ـ إحدى شركات الحفر، قامت بزيادة العمر الانتاجي المقدر لأحدى معدات الحفر بها خلال السنة الحالية من ٩ سنوات إلى ١٥ سنة. ونتيجة لذلك إنخفض اهلاك السنة الحالية بصورة هامة نسبيا.

٤ ـ أحد منافذ البيع بالتجزئة قام بتغيير أسلوب حساب مصروف الديون المعدومة من ١٪ إلى ٥٪ من المبيعات وذلك بسبب التغير في نوعية عملاءه.

٥ ـ إحدى شركات المناجم قامت ببيع أحد فروعها الأجنبية الذي يعمل في إستخراج اليورانيوم مع إستمرارها في العمل في إستخراج اليورانيوم في دول أخرى.

٦ ـ إنتقلت إحدى شركات الحديد والصلب من إستخدام طريقة القسط الثابت الى إستخدام طريقة الاهلاك المعجل في المحاسبة عن أصول المصنع .

٧ ـ إحدى شركات تصنيع مضخات المياه حققت خسائر ضخمة نتيجة إضراب عمالها في بداية العام .

٨ ـ وقع خطأ في إحتساب إهلاك الفترة السابقة ، حيث قدر بأقل من اللازم بمبلغ ٩٠٠٠٠٠جنيه وقد إكتشف الخطأ في السنة الحالية .

٩ ـ تعرض أحد كبار مربي الأغنام لخسارة ضخمة بسبب مطالبة الحكومة المحلية له بقتل كل الأغنام لمنع إنتشار أحد الأمراض النادرة . ولم تحدث مثل هذه الحالة في تلك المنطقة منذ ٢٠ سنة .

١٠ ـ أحد موزعي الأغذية يتعامل بالجملة مع سلاسل المحلات الكبرى ومطاعم الوجبات السريعة [نوعين أساسيين من العملاء] قرر إلغاء القسم الذي يبيع لأحد النوعين من العملاء .

المطلوب : من المعلومات السابقة حدد ذلك الجزء من قائمة الدخل أو قائمة الأرباح المحتجزة الذي يجب تصنيف هذه البنود بداخله ، مع تقديم تبرير مختصر لرأيك .

ثالثا : التمارين :

١ ــ فيما يلي التغيرات في كل أرصدة الحسابات بشركة Cajun للأثاث خلال السنة الحالية بإستثناء الأرباح المحتجزة :ـ

	زيادة (نقص)		زيادة (نقص)
النقدية	٧٩٠٠٠	حسابات الدفع	(٢٨٠٠٠)
حسابات القبض (صافي)	٤١٠٠٠	قرض سندات	٨٢٠٠٠
المخزون	١٢٧٠٠٠	أسهم عادية	١٢٥٠٠٠
الاستثمارات	(٤٧٠٠٠)	رأس مال مدفوع بالزيادة	١٣٠٠٠

والمطلوب : حساب صافي دخل الفترة الحالية ، بإفتراض عدم إجراء أية قيود على حساب الأرباح المحتجزة خلال العام بإستثناء تلك المتعلقة بصافي الدخل والتوزيعات المعلنة وقدرها ١٩٠٠٠جنيه والتي سددت خلال السنة الحالية .

٢ ــ قام محاسب شركة Shomen بتجميع المعلومات التالية من سجلات الشركة

كأساس لاعداد قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ :-

إيراد إيجار	٢٩٠٠٠
فائدة خسابات الدفع	١٨٠٠٠
الزيادة في السعر السوقي للاستثمارات المؤقتة عن تكلفتها	٣١٠٠٠
مشتريات بضاعة	٤٤٩٠٠٠
نقل للداخل	٣٧٠٠٠
أجور ومرتبات بيع	١١٤٨٠٠
أدوات ومهمات بيع	١٧٦٠٠
الأسهم العادية (عدد الأسهم)(أ)	١٠٠٠٠
ضرائب الدخل	٦٨٤٠٠
أجور ومرتبات إدارية	١٣٥٩٠٠
مصروفات إدارية أخرى	٥١٧٠٠
مخزون بضاعة أول المدة	٩٢٠٠٠
مخزون بضاعة آخر المدة	٨١٠٠٠
مردودات ومسموحات مشتريات	١١٠٠٠
صافي المبيعات	١٠٤٠٠٠٠
إهلاك أصول ثابتة [٧٠٪ بيعية، ٣٠٪ إدارية]	٦٥٠٠٠
توزيعات معلنـــة	١٦٠٠٠

(أ) لم تتغير على مدى العام

المطلـــوب :

أ - إعداد قائمة الدخل التفصيلية متعددة الخطوات.

ب - إعداد قائمة الدخل المختصرة

ج - ماهو الشكل الذي تفضله؟ ولماذا؟

٣ - فيما يلي حساب الأرباح المحتجزة بشركة Dean عن سنة ١٩٩٣ :

الأرباح المحتجزة في ١ يناير ١٩٩٣		٣٧٠٠٠٠
يضـــاف :		
مكسب بيع إستثمارات [خالص الضريبة]	٤١٢٠٠	
صافي الدخل	٨٧٥٠٠	
أموال مستردة في دعوى قضائية ترجع لسنة ١٩٩٠ (خالصة الضريبة]	١٠٨٠٠	
الاعتراف بدخل مكتسب سنة ١٩٩٢ ولم يدرج في قائمة دخل هذه السنة [خالص الضريبة]	٢٥٤٠٠	١٦٤٩٠٠
		٥٣٤٩٠٠

يطـــرح :

خسارة عمليات منتهية [خالصة الضريبة]	٢٥٠٠٠	
تخفيض شهرة المحل	٥٠٠٠٠	
الأثر المجمع للتغير من طريقة القسط الثابت الى طريقة الاهلاك المعجل في حساب الاهلاك سنة ١٩٩٣ [خالص الضريبة]	١٨٢٠٠	
توزيعات نقدية معلنة	٣٢٠٠٠	١٢٥٢٠٠
الأرباح المحتجزة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣		٤٠٩٧٠٠

والمطلـــوب :

أ - إعـداد قائمة معدلة للأرباح المحتجزة، مع العلم بأن الشركة تقوم عادة ببيع إستثمارات من النوع المذكور سابقا.

ب - تحديد المكان الذي يلزم إظهار البنود المستبعدة من قائمة الأرباح المحتجزة المعدلة به.

الفصل الخامس

الميزانية وقائمة التدفقات النقدية

BALANCE SHEET AND STATEMENT OF CASH FLOWS

الأهداف التعليمية :ـ

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :ـ

١ ـ تحديد إستخدامات الميزانية وجوانب القصور بها .
٢ ـ تحديد التبويبات الأساسية للميزانية
٣ ـ إعداد الميزانية باستخدام أشكال التقرير والحساب .
٤ ـ تحديد معلومات الميزانية التي تتطلب إفصاح إضافي .
٥ ـ تحديد أساليب الافصاح الأساسية لأغراض الميزانية .
٦ ـ الاشارة لغرض قائمة التدفقات النقدية .
٧ ـ تحديد محتوى قائمة التدفقات النقدية .
٨ ـ إعداد قائمة التدفقات النقدية .

حتى عهد قريب كان تركيز المستثمرين ينصب على قائمة الدخل وربح السهم، وكانوا يغضون الطرف عن الميزانية ويتجاهلون قائمة التدفقات النقدية تماما. ومع ذلك، فإن ارتفاع معدلات التضخم في الثمانينات والطلب المتزايد على الائتمان قد عدل من هذا الاتجاه. فقد كان من الممكن توقع العديد من المفاجآت في ربح السهم إذا مادُرست هذه القوائم المالية بعناية. فالسيولة والمرونة المالية من الشروط الضرورية للمنشآت التي يمكنها تحقيق الأرباح. ولا يمكن الحصول على معلومات عن السيولة والمرونة المالية الا عن طريق التحليل المتأني للميزانية وقائمة التدفقات النقدية.

على سبيل المثال فقد قررت شركة Commodor للحاسبات الشخصية عن ربح قدره ٤,٦٦ دولار للسهم في إحدى السنوات، بزيادة قدرها ٦٣٪ تقريبا عن السنة السابقة،

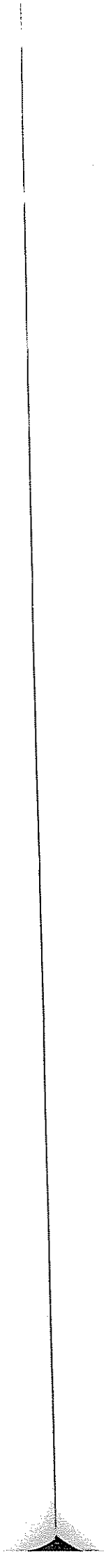

الفصل الخامس

الميزانية وقائمة التدفقات النقدية

BALANCE SHEET AND STATEMENT OF CASH FLOWS

- الأهداف التعليمية
- الجزء الأول: الميزانية
  - أهمية الميزانية
  - جوانب القصور في الميزانية
  - تبويب الميزانية
  - أشكال عرض الميزانية
  - المعلومات الاضافية المقرر عنها في الميزانية
  - أساليب الافصـــــاح
  - المصطلحات المستخدمة
- الجزء الثاني: قائمة الدتفقات النقدية
  - الغرض من قائمة التدفقات النقدية
  - محتوى وشكل قائمة التدفقات النقدية
  - إعداد قائمة التدفقات النقدية
  - منظور دولي
  - نظرة على القوائم المالية في المستقبل
- الأسئلـــة
- تماريـــــن

ومع ذلك فقد إنخفض سعر سهم الشركة. ويرجع السبب في ذلك الى أن الميزانية قد أوضحت أن حسابات المدينين قد زادت بصورة ظاهرة وأن تركيب المخزون قد تغير بشكل كامل. فقد أشار تراكم حسابات المدينين الى وجود مشاكل في عملية التحصيل. وفي حين لم يتغير الرقم الكلي للمخزون فقد إنخفض مخزون المواد الخام والانتاج تحت التشغيل وزاد مخزون الانتاج التام بنسبة ٥٠٪. بمعنى آخر، فإن الانتاج التام كان يتراكم بسبب إنخفاض المبيعات. ولذلك فإنه في السنة التالية قررت الشركة عن خسائر قدرها ١٢٤ مليون دولار بسبب إجراء تخفيضات كبيرة write - offs في قيمة المخزون.

وقد كان من الممكن التنبؤ بإنخفاض العائد في شركة Commodare في ظل الميزانية المتردية. وكما تعد الميزانية المتردية مؤشراً على حدوث مشاكل، فإن الميزانية الجيدة تشير دائما لحدوث تحسينات في عائد الشركة في الأجل الطويل.

الجزء الأول: الميزانيـــة
BALANCE SHEET

أهمية الميزانية USEFULNESS OF THE BALANCE SHEET

توفر الميزانية معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارت في أصول المنشأة، والتزامات المنشأة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المنشأة. وتساهم الميزانية في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس: ١ ـ حساب معدلات العائد. ٢ ـ تقييم هيكل رأس المال في المنشأة. ٣ ـ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المنشأة. فللحكم على درجة المخاطرة* التي تتعرض لها المنشأة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المنشأة ومرونتها المالية.

وتعبر **السيولة** liquidity عن مقدار الوقت الذي يُتوقع مروره قبل أن يتحقق أصل معين أو يتحول الى نقدية أو قبل أن يُسدد إلتزام معين حيث يهتم كل من مانحي الائتمان قصير وطويل الأجل بالنسب المالية قصيرة الأجل مثل نسبة النقدية أو الأصول النقدية الى الالتزامات المتداولة وذلك لتقدير قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الحالية والمستحقة. وبنفس الشكل، فإن أصحاب حقوق الملكية الحاليين والمرتقبين يدرسون

---

* تمثل المخاطرة RISK تعبيراً عن عدم قابلية أحداث وصفقات وظروف ونتائج أعمال المنشأة للتنبؤ في المستقبل.

سيولة المنشأة لتقدير إحتمال إستمرار التوزيعات النقدية أو زيادتها أو إمكانيات التوسع في العمليات. وبصفة عامة، فإنه كلما زادت السيولة، كلما إنخفض خطر فشل المنشأة.

وتعبر المرونة المالية Financial Flexibility عن «قدرة المنشأة على تعديل مقدار وتوقيت التدفقات النقدية حتى يمكنها الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة». على سبيل المثال، قد تصبح الشركة مثقلة بالديون ـ أي تصبح غير مرنة مالياً ـ لدرجة تحد من مصادرها النقدية اللازمة للتوسع أو لسداد الديون المستحقة أو تجعلها غير موجودة. فالمنشأة التي لديها درجة كبيرة من المرونة المالية تكون أكثر قدرة على تجاوز الأوقات الصعبة وان تتخطي الأزمات غير المتوقعة وان تنتهز فرص الاستثمار المربح غير المتوقعة. وبصفة عامة، فإنه كلما زادت المرونة المالية، كلما انخفض خطر فشل المنشأة.

وقد أى نقص السيولة وعدم كفاية درجة المرونة المالية الى التأثير الشديد على صناعة الطيران في الولايات المتحدة في الثمانينات وأوائل التسعينات فقد قررت أغلب شركات الطيرات الأمريكية عن خسائر تشغيل ناجمة بصفة أساسية عن ارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة تكاليف الوقود وتخفيض الأسعار بسبب إعادة التنظيم. وبسبب خسائر التشغيل وإنخفاض السيولة، فقد طلبت بعض شركات الطيرات من موظفيها التوقيع على عقود عمل تقضي بعدم تقديم أية زيادات في الأجور. وإضطرت شركات أخرى ـ نتيجة لثقل عبء الديون ونقص المرونة المالية والسيولة ـ لإلغاء أوامر شراء طائرات جديدة اكثر كفاءة. وإتجهت بعض الشركات الكبرى لبيع بعض أصولها للحفاظ على درجة السيولة، في حين أعلنت بعض الشركات إفلاسها. ولم يكن كل هذا سرا، فقد كانت ميزانيات شركات الطيران تبرز بصورة واضحة عدم مرونتها المالية وضعف السيولة بها.

جوانب القصور فى الميزانية LIMITATION OF THE BALANCE SHEET

كما أشرنا في الفصول السابقة، فإن الميزانية لا تعكس القيمة الجارية وذلك بسبب إستخدام المحاسبين لأساس التكلفة التاريخية في تقييم الأصول والالتزامات والتقرير عنها. فعند إعداد الميزانية طبقا للمباديء المحاسبية المتعارف عليها، تُقدر أغلب الأصول بالتكلفة بإستثناءات معينة مثل حسابات المدينين والأوراق المالية القابلة للتداول وبعض الاستثمارات طويلة الأجل.

ويعتقد الكثير من المحاسبين في ضرورة إعادة تقدير كل الأصول على أساس القيم الجارية. ومع ذلك، فإن هناك إختلاف واسع في الآراء حول أساس التقييم الذي يجب إستخدامه. حيث يرى البعض ضرورة تعديل القوائم المالية التاريخية على أساس

وحدات نقدية ثابتة (تغيرات المستوى العام للأسعار) عند إرتفاع معدل التضخم، ويعتقد آخرون أن مفهوم التكلفة الجارية (تغيرات المستوى الخاص للأسعار) أكثر إفادة، في حين يعتقد آخرون في ضرورة إستخدام مفهوم صافي القيمة القابلة للتحقق. وبغض النظر عن الطريقة المفضلة، فإنها جميعا تختلف بصورة جوهرية عن مدخل التكلفة التاريخية، حيث أن كلا منها يمتاز عن أساس التكلفة التاريخية بأنه يعرض تقدير أكثر دقة More accurate للقيمة الجارية للمنشأة، رغم أن التساؤل حول درجة مصداقية القيم التي نحصل عليها لم يُحل بعد.

ومن جوانب القصور الأخرى للميزانية ضرورة إستخدام الأحكام والتقديرات الشخصية. فمن الصعب تحديد مدى إمكانية تحصيل حسابات المدينين، قابلية المخزون للبيع، والعمر الانتاجي للأصول الملموسة وغير الملموسة طويلة الأجل. فرغم أن عملية إهلاك الأصول طويلة الأجل من الممارسات المتعارف عليها، فإن المحاسبين بصفة عامة يتجاهلون حالات نماء accretion الأصول وتعاظم قيمتها.

ولأن الأحكام والتقديرات الشخصية المستخدمة في إعداد الميزانية قد تضر أو تفيد أطراف معينة، فإن المعايير الأخلاقية يجب أن تلعب دورها في عملية إتخاذ المحاسبين لقرارهم، حيث يلزم أن يكون المحاسب على دراية بالأثر المحتمل لهذه الأحكام والتقديرات الشخصية على مصالح الأطراف المختلفة.

وعلاوة على ذلك، فإن الميزانية تستبعد بالضرورة العديد من البنود ذات القيمة المالية للمنشأة والتي لا يمكن تسجيلها بصورة موضوعية. فقيمة الموارد البشرية بالمنشأة ذات أهمية معنوية بالنسبة لها بالتأكيد، ولكنها تستبعد من الميزانية لصعوبة القياس الكمي لهذه الأصول. ومن البنود الأخرى ذات القيمة والتي لا يقرر عنها المهارات الإدارية والتفوق البحثي والسمعة. ويعتبر إستبعاد البنود السابقة أمراً مفهوما وله مبرراته. ولكن هناك العديد من البنود التي يمكن ويجب أن تظهر في الميزانية (وأغلبها إلتزامات) ولكن يقرر عنها «خارج الميزانية off Blance Sheet وقد لا يقرر عنها إطلاقا. وسوف نناقش العديد من هذه البنود المحذوفة في فصول تالية.

إن قصور القوائم المالية يعد واحدا من أهم التحديات التي تواجه مهنة المحاسبة. حيث أن مستخدمي القوائم المالية يتحولون بصورة متزايدة إلى مصادر أخرى للوفاء بإحتياجاتهم التي لا تلبيها المعلومات التي تتضمنها القوائم المعدة على أساس المبادىء المحاسبية المتعارف عليها حاليا. ولتحديد إحتياجات مستخدمي القوائم المالية من

المعلومات وللوفاء بهذه الاحتياجات قامت لجنة قضايا المستقبل في AICPA بإعداد ورقة عمـل في الأهمية المتغـيرة للقوائم المالية. وقد إستخدمت لجنة التخطيط الاستراتيجي بالمعهد هذه الورقة كمدخلات لعملية التخطيط بها.

تبويب الميزانية CLASSIFICATION IN THE BALANCE SHEET

يتم تبويب حسابات الميزانية بحيث تُجمع البنود المتماثلة معا للوصول إلى مجاميع فرعية ذات مغـزى. وعـلاوة على ذلـك، يتم ترتيب البنـود بشكـل يُظهـر العـلاقات الهامة ومجمـوعات البنود الثلاث المستخدمة بصفة عامة في الميزانية هي الأصول والالتزامات وحقوق الملكية. وقد سبق تعريف هذه البنود في الفصل الثاني. ويعاد تقسيم هذه البنود الى عدد من البنود الفرعية التي تمد القارىء بمعلومات إضافية. ويُشير الجدول التالي إلى الشكل العام لعرض الميزانية.

تبويب الميزانيـة

الأصـول	الالتزامات، حق الملكية
أصول متداولة	إلتزامات متداولة
إستثمارات طويلة الأجل	ديون طويلة الأجل
العقارات والآلات والمعدات	حقوق الملكية
الأصول غير الملموسة	أسهم رأس المال
أصول أخرى	رأس المال الاضافي المدفوع
	الأرباح المحتجزة

وهنـاك عدة طرق أخـرى لتبويب الميزانية ، ولكن هـذه هـي المجموعات الفرعية الأسـاسية، ولا يوجـد سوى إختـلاف ضئيل جداً عنهـا في الممارسة. وإذا كنا بصـدد منشـأة فردية أو شركة أشخاص فسوف تختلف التبويبات داخل جزء حقوق الملكية بشكـل بسيط.

الأصـول المتداولـة : Current Assets

تمثل الأصول المتداولة النقدية والأصول الأخرى المتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو إستهلاكها سواء خلال سنة أو خلال دورة التشغيل أيهما أطول. وتتمثل دورة التشغيل في متـوسط الفـترة الزمنية بين الحصول على المواد والمهمات اللازمة لانتاج منتج معين، وتحقق النقدية من بيع هذا المنتج. حيث تبدأ الدورة من النقدية الى المخزون ثم الانتاج فحسابات المدينين لتعود مرة أخرى للنقدية. وعند وجود عدد من دورات التشغيل خلال

السنة الواحدة تُستخدم فترة السنة. أما إذا كانت دورة التشغيل أطول من سنة، فتستخدم الفترة الاطول. وتعرض الأصول المتداولة في الميزانية بغرض إيضاح درجة السيولة. وتتمثل البنود الخمسة الأساسية التي تدرج ضمن الأصول المتداولة في النقدية، الأوراق المالية القابلة للتداول، حسابات المدينين، المخزون، المدفوعات المقدمة. وتدرج النقدية بقيمتها المحددة، في حين تُقيم الأوراق المالية القابلة للتداول على أساس التكلفة أو التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتدرج حسابات المدينين بالمقدار المقدر تحصيلة منها، ويُوضح المخزون بصفة عامة على أساس التكلفة أو التكلفة أو السوق أيهما أقل، وتُقيم البنود المدفوعة مقدماً بالتكلفة.

ولا تعد البنود السابقة ضمن الأصول المتداولة إذا لم يكن من المتوقع تحققها To be realized خلال فترة سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول. على سبيل المثال، فإن النقدية المخصصة لأغراض أخرى بخلاف سداد الالتزامات المتداولة والاستخدام في العمليات الجارية تُستبعد من الأصول المتداولة. فالقاعدة العامة هي أنه إذا كان أصل معين سيتحول الى نقدية أو سيستخدم في سداد إلتزام متداول خلال فترة سنة أو دورة تشغيل أيهما أطول، فإنه يُصنف كأصل متداول. ولكن هناك إستثناءات على هذه القاعدة، فالاستثمار في أسهم عادية قد يُصنف كأصل متداول أو أصل غير متداول بناءاً على غرض الادارة. وعندما تحوز الشركة إستثمارات في أسهم عادية أو سندات وتنوي الإحتفاظ بها في الأجل الطويل، فإنه لا يجب تصنيفها كأصل متداول.

ويلاحظ أيضاً أنه رغم التعريف الدقيق للأصل المتداول، فإنه تظهر بعض المشاكل النظرية. ومن هذه المشاكل تبرير إدراج المصروفات المدفوعة مقدما ضمن الأصول المتداولة. والتبرير المعتاد لذلك هو أنه لو لم تُدفع هذه البنود مقدماً، فإنها كانت ستتطلب إستخدام أصول متداولة خلال دورة التشغيل. ومع ذلك، فإنه إذا ما إتبعنا هذا المنطق إلى نتيجته النهائية فاننا سنجد أن أي أصل مُشترى من قبل قد أدى إلى عدم إستخدام أصول متداولة خلال دورة التشغيل، ومن ثم يُعتبر أصل متداول.

كما تقع مشكلة أخرى في تعريف الأصل المتداول عندما تستهلك الأصول الثابتة خلال دورة التشغيل. حيث أن التفسير الحرفي لموقف مهنة المحاسبة في هذه القضية سوف يقتضي وضع مقدار مساوي لاعباء الإهلاك أو الاستهلاك الجارية للأصول غير المتداولة ضمن جزء الأصول المتداولة في بداية العام، وذلك لأنها سوف تُستهلك consumed في دورة التشغيل التالية. وعادة ما يتم تجاهل هذه المشكلة النظرية التي

توضح أن التفرقة الرسمية التي تتم بين الأصول المتداولة وغير المتداولة هي تفرقة تحكمية arbitray.

النقدية Cash يجب الافصاح عن أية قيود أو إرتباطات واردة على النقدية، ومن أمثلة ذلك الجزء التالي المستخرج من التقرير السنوي لاحدى الشركات الأمريكية.

أصول متداولة	
نقدية	٣,٩٢٧,٠٠٠
نقدية مقيدة (الملاحظة ٢٢)	٨٥,٠٤٣,٠٠٠

الملاحظة ٢٢ ـ الأموال المقيدة:

تمتلك الشركة مبلغ ٢٢٢,٨٨٥,٠٠٠ من العملة البرازيلية (حوالي ١٥ مليون دولار) من الأموال المقيدة المودعة في حساب أحد البنوك البرازيلية وتمثل توزيعات حديثة من أحد الفروع البرازيلية، ومن المتوقع أن توضع هذه الأموال تحت تصرف الشركة في العام القادم.

كما تمتلك الشركة أيضا ١١٦,٧٠٧,٠٠٠ فرنك سويسري (ما يقرب من ٧٠ مليون دولار) في وديعة مخصصة لسداد سندات الشركة المستحقة السداد بالفرنك السويسري.

ففي هذا المثال، كانت النقدية مقيدة للوفاء بإلتزام مستحق السداد ولذلك فإنها أُدرجت ضمن الأصول المتداولة. وإذا كانت النقدية مقيدة لأغراض أخرى بخلاف الإلتزامات المتداولة، فإنها تُستبعد من الأصول المتداولة كما هو الحال في العرض التالي المستخرج من التقرير السنوي لإحدى الشركات:

أصول متداولة	
نقدية واستثمارات قصيرة الأجل	٩,١٢٣,٠٠٠
أصول أخرى	
أموال مقيدة (الملاحظة ١)	٨,١٠١,٠٠٠

الملاحظة ١ ـ الأموال المقيدة

خلال السنة الحالية إتفقت الشركة على دين طويل الأجل لإنشاء مركز توزيع جديد للسلع سريعة التلف، وقد أُدرج مبلغ الدين ضمن الديون طويلة الأجل وتم التقرير عن المتحصلات النقدية التي لم تُنفق حتى نهاية العام كأموال مقيدة.

الاستثمارات قصيرة الأجل : Short - Term Investments

يجب أن يتضمن عرض الاستثمارات قصيرة الأجل في الميزانية أسس تقييمها وأية فروق بين تكلفتها وقيمته السوقية الجارية. والطريقة المتعارف عليها للمحاسبة عن الاستثمارات قصيرة الأجل - والتي يُشار إليها عادة بالأوراق المالية القابلة للتداول - هي طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل. والمثال التالي مستخرج من التقرير السنوي لإحدى الشركات.

أصول متداولة	
النقدية	١,٧٠٤,٠٠٠
أوراق مالية قابلة للتداول، على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل (التكلفة ٦,٧٧٦,٠٠٠)	٥,٧١١,٠٠٠

حسابات المدينين: Receivables حيث يجب التقرير بوضوح عن أية خسائر متوقعة نتيجة لعدم التحصيل، ومقدار وطبيعة أية حسابات غير تجارية، وأية بنود مرهونة أو مخصوصة منها. وقد قررت إحدى الشركات عن حسابات المدينين بها كمايلي :-

أصول متداولة		
حسابات وأوراق تجارية :		
حسابات مدينين		١٠٢,٢١٢,٠٠٠
شركات تابعة		١,١٥٧,٠٠٠
أوراق وعقود تجارية للبيع بالتقسيط		٦٢٥,٠٠٠
الجملة		١٠٣,٩٩٤,٠٠٠
ناقص مخصصات الحسابات المشكوك في تحصيلها		٨,١٩٤,٠٠٠
صافي الحسابات التجارية		٩٥,٨٠٠,٠٠٠
حسابات مدينين من فروع مالية غير مندمجة		٢٢,١٠٦,٠٠٠

المخزون : Inventories لعرض المخزون بصورة صحيحة يلزم الإفصاح عنن أساس التقييم (مثل التكلفة أو السوق أيهما أقل)، وطريقة التسعير (FIFO أو LIFO) وكذلك عن مرحلة الاتمام في حالة الشركات الصناعية مثل الشركة التالية :

أصـول متداولـة

المخزون ـ على أساس التكلفة (محددة بطريقة Fifo) أو السوق :

منتجات تامة		١٠٣,٤٠٥,٠٠٠
تحت التشغيل		١٢٦,٦٦٧,٠٠٠
مواد خام وأجزاء مشتراة	١٦٧,٩٧٢,٠٠٠	
		٣٩٨,٠٤٤,٠٠٠

المصروفات المدفوعة مقدماً Prepaid Expenses تتمثل المصروفات المدفوعة مقدما التي تتضمنها الأصول المتداولة في شكل نفقات تمت بالفعل للحصول على منافع (خدمات عادة) خلال سنة واحدة أو دورة التشغيل أيهما أطول. وتمثل هذه البنود أصول متداولة، لأنها إن لم تكن سُددت بالفعل فإنها كانت ستتطلب إستخدام نقدية خلال السنة أو دورة التشغيل التالية. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك السداد المقدم لأقساط بوليصة التأمين والـذي يُصنف كمصروف مدفوع مقدماً وقت إجراء النفقة، لأن السداد يسبق تلقي منـافع التغطية التأمينية. ويتم التقرير عن المصروفات المدفوعة مقدما بمقدار التكلفة غير المستنفدة أو غير المستهلكة. ومن الأمثلة الشائعة الأخرى على المصروفات المقدمة الايجـار المدفوع مقدماً والضرائب، الاعلان، والمهمات والأدوات المكتبية. على سبيل المثال، فقد أدرجت إحدى الشركات مصروفاتها المدفوعة مقدما ضمن الأصول المتداولة كما يلي :ـ

أصـول متداولة :

المخـــــزون	١٨,٠١٣,٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدما	١,٤٩٢,٠٠٠
صافي الأصول الخاصة بالعمليات المنتهية	٥,١٦٢,٠٠٠

وتقـوم الشركـات عادة بإدراج التأمين وغيره من المدفوعات المقدمة عن سنتين أو ثلاثة ضمن الأصول المتداولة رغم أن جزء من هذه المدفوعات المقدمة يخص فترات تقع بعد سنة أو دورة التشغيل الحالية.

الإلتزامـات المتداولـة Current Liabilities

تمثل الإلتزامات المتداولة تعهدات يُتوقع سدادها إما عن طريق إستخدام الأصول المتداولة أو خلق إلتزامات متداولة أخرى. حيث يتضمن هذا المفهوم مايلي :ـ

١ ـ المستحقات الناتجة عن الحصول على السلع والخدمات، مثل حسابات الدائنين والضرائب المستحقة وغيرها.

٢ ـ المبالغ المحصلة مقدما مقابل تسليم السلع أو تقديم خدمات مثل إيراد الإيجار غير المكتسب unearned أو إيراد الإشتراكات غير المكتسب.

٣ ـ الإلتزامات الأخرى التي سيتم سدادها خلال دورة التشغيل مثل الجزء من السندات طويلة الأجل الذي سيتم سداده خلال الفترة الجارية أو التعهدات قصيرة الأجل الناتجة عن شراء معدات.

وفي بعض الحالات يظل أحد الإلتزامات المستحقة السداد في السنة التالية غير مدرج ضمن جزء الإلتزامات المتداولة، ويحدث ذلك إما عندما يكون من المتوقع سداد الدين عن طريق إصدار دين آخر طويل الأجل أو عندما يُسدد الدين من الأصول غير المتداولة. ويستخدم هذا المدخل لأن عملية تسوية الدين لا تحدث بإستخدام أصول متداولة أو خلق إلتزامات متداولة أخرى.

وليس هناك ترتيب ثابت للتقرير عن الإلتزامات المتداولة، ولكن البنود التي يتم عادة إدراجها أولا هي أوراق الدفع وحسابات الدائنين أو «الديون قصيرة الأجل»، في حين تدرج ضرائب الدخل المستحقة، المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل أو «الالتزامات المتداولة الأخرى» في النهاية عادة. وفيما يلي مثال على جزء الالتزامات المتداولة بإحدى الشركات.

الالتزامات المتداولة:

ديون قصيرة الأجل	٢٢,٥٠٠,٠٠٠
حسابات دائنين عامة	٢٤٠,٤٠٠,٠٠٠
حسابات دائنين لشركات تابعة غير مندمجة	١٨,٢٠٠,٠٠٠
مبالغ محصلة مقدما من العملاء عن عقود	١٦١,١٠٠,٠٠٠
أجور ومنافع مستحقة	١٦٩,٤٠٠,٠٠٠
تكاليف ضمان مستحقة	٣٤,١٠٠,٠٠٠
ضرائب مستحقة بخلاف ضريبة الدخل	٢١,٩٠٠,٠٠٠
فوائد مستحقة.	٢٨,٣٠٠,٠٠٠
إلتزامات مستحقة أخرى	١٥١,٠٠٠,٠٠٠
ضرائب دخل مستحقة	١١٢,٢٠٠,٠٠٠
الجزء الجاري من الدين طويل الأجل	١٢,٤٠٠,٠٠٠
جملة الالتزامات المتداولة.	٩٧١,٥٠٠,٠٠٠

وتتضمن الالتـزامـات المتداولة بنود مثل أوراق الدفع وحسابات الدائنين التجارية وغـير التجارية، المبالغ المحصلة مقدما من العملاء، والمستحقات الجارية من الديون طويلة الأجـل. وتـدرج ضرائب الدخل وغيرها من البنود المستحقة منفصلة إذا كانت هامـة نسبياً. كما يجب وصف أية إلتزامات مضمونة بصورة كاملة في الملاحظات حتى يمكن تحديد الأصول التي تحتفظ بها الشركة كضمان.

وتُعـرف الزيادة في جملة الأصول المتداولة عن جملة الالتزامات المتداولة **برأس المال العامل**، كما يُطلق عليها في بعض الأحيان صافي رأس المال العامل. ويمثل رأس المال العـامـل صافي مقـدار الموارد السائلة نسبياً لدى المنشأة، بمعنى أنه الواقي أو هامش الأمان المتاح للوفاء بالمتطلبات المالية لدورة التشغيل. ونادراً ما يُفصح عن مقدار رأس المـال العامل في الميزانية ولكنه يُحسب بواسطة رجال البنوك والدائنين الآخرين كمؤشر على سيولة المنشأة في الأجل القصير. ومع ذلك فإنه لتحديد السيولة الفعلية لرأس المال العـامـل ومدى إتاحته للوفاء بالالتزامات المتداولة، فإنه يلزم تحليل مكونات الأصول المتداولة ومدى إقترابها nearness من النقدية.

الاستثمـارات طويلة الأجـل: Long -Term Investments

تتكـون الاستثـمارات طويلة الأجل ـ التي تُعرف إختصاراً بالاستثمارات ـ عادة من واحدة من الأنواع الأربعة التالية:

١ ــ الإستثمارات في أوراق مالية مثل السندات، الأسهم العادية، أو الأذون طويلة الأجل

٢ ــ الإستثـمارات في أصـول ثابتـة ملمـوسـة لا تستخـدم في التشغيل حاليا، مثل الأراضي المُحتفظ بها لغرض المضاربة.

٣ ــ الاستثمارات المجنبة في صناديق خاصة مثل صندوق إستهلاك الديون، صندوق المعاشات أو الصندوق المخصص للتوسعات. ويضم هذا النوع القيمة النقدية لتسوية بوليصة التأمين على الحياة

٤ ــ الاستثمارات في شركات تابعة أو فروع غير مندمجة.

وتحتفظ الشركـة بالاستثـمارات طويلة الأجـل للعديد من السنوات ولا تقتنيها بنية التخلص منهـا في المستقبل القريب. وتعرض عادة في الميزانية أسفل الأصول المتداولة مباشرة في جزء منفصل بعنوان الاستثمارات. ويلاحظ أن العديد من الاستثمارات التي تظهـر ضمن الاستثمارات طويلة الأجل تكون قابلة للتداول بالفعل، ولكنها لا تدرج

ضمن الأصول المتداولة إذا لم تكن الشركة تقتنيها أو تحتفظ بها بنية تحويلها الى نقدية في الأجل القصير - أي خلال سنة أو خلال دورة التشغيل أيهما أطول. وقد قررت إحدى الشركات عن إستثماراتها كما يلي:

الاستثمارات	
الاستثمار في شركة Alco للخدمات الصحية	٦٢,٢٥٥,٠٠٠
إستثمارات أخرى	٣٧,٥٣٣,٠٠٠
حسابات مدينة طويلة الأجل	٢٢,١٩١,٠٠٠
	١٢١,٩٧٩,٠٠٠

العقارات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة:

Property, Plant, Equipment, and Intangible Assets

تمثل العقارات والآلات والمعدات ممتلكات ذات طبيعة مستمرة تستخدم في العمليات المنتظمة للمنشأة. وتتكون هذه الأصول من ممتلكات مادية ملموسة مثل الأراضي، المباني، الآلات، الأثاث، الأدوات، والموارد التي تتعرض للنفاد (مثل أراضي الغابات، المناجم). وباستثناء الأراضي، فإن أغلب هذه الأصول إما أنها تُهلك (مثل المباني) أو أنها تُستعمل (مثل أراضي الغابات).

وقد قررت إحدى الشركات عن هذا الجزء من الأصول في الميزانية كما يلي:

العقارات، الآلات، والمعدات	
الأراضي	٥,٨١٢,٠٠٠
المباني	٤٦,٤٩٠,٠٠٠
آلات، معدات	٧٢,٥١٣,٠٠٠
إستئجارات رأسمالية Leases	٣٩,٤٢٥,٠٠٠
تحسينات على عقارات مستأجرة	١٩,٠٦٨,٠٠٠
	١٨٣,٣٠٨,٠٠٠
ناقص: مجمع الاهلاك	٥٥,٤٩٦,٠٠٠
	١٢٧,٨١٢,٠٠٠
أدوات بعد الاهلاك	٣٧,٠٥٣,٠٠٠
صافي العقارات، الآلات، المعدات	١٦٤,٨٦٥,٠٠٠

وتفتقر الأصول غير الملموسة للوجود المادي وعادة ما تقترن منافعها المستقبلية بدرجة عالية من عدم التأكد. ومن بينها براءات الاختراع، حقوق النشر، الامتيازات، الشهرة، العلامات التجارية، الأسماء التجارية، العمليات السرية، ومصاريف التأسيس. وبصفة عامة يتم استنفاد هذه الأصول غير الملموسة وتحميلها على المصروفات على مدى فترة من ٥ إلى ٤٠ سنة. وقد تمثل الأصول غير الملموسة موارد إقتصادية هامة، رغم أن المحللين الماليين يتجاهلونها غالبا ويقوم المحاسبون بتخفيض قيمتها بصورة تحكمية وذلك لصعوبة تقييمها.

وقد قررت إحدى الشركات عن أصولها غير الملموسة في الميزانية كما يلي:

الأصول غير الملموسة:	
الشهرة ناقص استنفاد مجمع قدره ٥٧,٨٢٧	١٤٥,٦١٧
براءات اختراع، إمتيازات، علامات تجارية ناقص استنفاد مجميع قدره ١٩٨,٠٢٦	٣٧١,٠٠٥
تكاليف وضع برامج حاسب آلي ناقص استنفاد مجمع قدره ٤٦,٢٨٠	١٢٠,٢١٤
جملة الأصول غير الملموسة	٦٣٦,٨٣٦

ويلزم الافصاح عن أسس تقييم العقارات والالات والمعدات والأصول غير الملموسة وأية حقوق رهن عليها وكذلك أسس حساب الاستنفاد، ويتم ذلك عادة في الملاحظات على القوائم.

الأصول الأخرى Other Assets

تتنوع البنود التي يضمها جزء الأصول الأخرى بصورة واسعة في الممارسة العملية. ومن البنود التي يشيع إدراجها في هذا الجزء الأعباء المؤجلة (المصروفات طويلة الأجل المسددة مقدماً)، الحسابات المدينة غير المتداولة، الأصول غير الملموسة، أصول الصناديق الخاصة، والمبالغ المسددة مقدما للفروع. ولسوء الحظ فإن التصنيف في هذا الجزء عام جداً. ولذلك، فإنه من الضروري تخصيص هذ الجزء للبنود غير المعتادة التي تختلف بصورة واضحة عن الأصول التي تندرج تحت مجموعات أخرى محددة. فعادة ما تُدرج بعض التكاليف المؤجلة مثل مصاريف التأسيس التي تحملتها المنشأة في بداية حياتها ضمن هذه المجموعة رغم أن هذه التكاليف من الأفضل إدراجها في جزء الأصول غير الملموسة

الإلتزامات طويلة الأجل: Long - Term Liabilities

تمثل الإلتزامات طويلة الأجل تعهدات على الشركة لا يُتوقع تسويتها خلال دورة التشغيل العادية ولكنها تكون مستحقة في تاريخ معين بعد ذلك. ومن أبرز أمثلة

الالتزامات طويلة الأجل السندات المستحقة، ضرائب الدخل المؤجلة، إلتزامات الإستئجارات، إلتزامات المعاشات. وبصفة عامة، يتطلب هذ الجزء من الميزانية قدراً كبيراً من الافصاح الاضافي لأن أغلب الديون طويلة الأجل تخضع للعديد من الشروط والقيود بغرض حماية المقرضين. وتُصنف الالتزامات طويلة الأجل التي تُستحق السداد خلال دورة التشغيل الحالية كإلتزامات متداولة وذلك إذا كانت تسويتها تتطلب إستخدام أصول متداولة.

وبصفة عامة، فإن هناك ثلاثة أنواع من الالتزامات طويلة الأجل هي:

١ ــ تعهدات ناتجة عن حالات مالية معينة مثل إصدار سندات أو تعهدات الاستئجارات طويلة الأجل، وأوراق الدفع طويلة الأجل.

٢ ــ تعهدات ناتجة عن العمليات العادية للمنشأة مثل تعهدات المعاشات، إلتزامات ضرائب الدخل المؤجلة.

٣ ــ تعهدات تعتمد على حدوث أو عدم حدوث واحد أو اكثر من الاحداث المستقبلية لتأكيد المقدار المستحق السداد أو الطرف المستحق لهذا المقدار أو تاريخ الاستحقاق، وذلك مثل الضمانات الخاصة بالمنتجات والخدمات وغيرها من الالتزامات العرضية. ومن المفضل التقرير عن أية علاوة أو خصم إصدار بصورة منفصلة كإضافة إلى أو طرح من قرض السندات وعادة مايتم وصف شروط إتفاقيات الديون طويلة الأجل بما فيها تاريخ أو تواريخ الاستحقاق، معدلات الفائدة، وطبيعة الالتزام وأية ضمانات مرهونة لهذا الدين في ملاحظات القوائم المالية.

حقوق الملكية Owners Equity

تؤدي التعقيدات الخاصة بإتفاقات أسهم رأس المال والقيود المتعددة على الحق المتبقي Residual equity (التي تفرضها قوانين الشركات، وإتفاقات الديون التي يفرضها مجلس الادارة) إلى جعل جزء حقوق الملكية (أو حق المساهمين) بالميزانة واحدا من أصعب الأجزاء في إعداده وفي فهمة. وعادة ما يُقسم هذا الجزء إلى ثلاثة أجزاء فرعية كما يلي:

	جزء حقوق الملكية
١. أسهم رأس المال:	القيمة الاسمية أو المحددة للأسهم المصدرة.
٢. علاوة إصدار الأسهم:	الزيادة في المقدار المسدد عن القيمة الاسمية أو المحددة للسهم
٣. الأرباح المحتجزة:	الأرباح غير الموزعة للشركة.

وتتمثل متطلبات الإفصاح الأساسية الخاصة بالأسهم العادية في القيمة الاسمية للاسهم المرخص بها والمصدرة والمدفوعة. وعلاوة على ذلك، فإن أية أسهم رأس مال سيعاد إستردادها (أسهم خزانة Treasury stock) تظهر كتخفيض من حقوق الملكية. وعادة ما تعرض علاوة الاصدار كرقم واحد رغم أن أجزاءها الفرعية قد تكون هامة إذا كانت مصادر رأس المال الاضافي متنوعة وهامة نسبيا. وقد يُقسم جزء الأرباح المحتجزة إلى أرباح غير مخصصة (وهي القيم المتاحة للتوزيع) وأرباح مخصصة (عن طريق عقود السندات مثلا او إتفاقيات القروض).

وتختلف حسابات حق المساهمين في الشركة المساهمة بصورة واضحة عن تلك الحسابات في المنشأة الفردية أو شركة الأشخاص. ففي شركات الأشخاص يتم الفصل بين حسابات رأس المال الدائمة للشركاء ورصيد حساباتهم المؤقتة (حسابات المسحوبات أو الحسابات الجارية). في حين يُستخدم حساب واحد لرأس المال في المنشآت الفردية يتعامل مع كل الصفقات المتعلقة بحق الملكية.

أشكال عرض الميزانية CLASSIFIED BALANCE SHEET FROM

من أشكال الترتيب شائعة الاستخدام في عرض الميزانية ما يُطلق عليه شكل الحساب account form ، حيث يقوم بإدراج الأصول بأجزائها في الجانب الأيمن، والالتزامات وحقوق المساهمين بإجزائها في الجانب الأيسر. والعيب الأساسي لهذا الشكل هو حاجته لورقتين متقابلتين. ولتجنب إستخدام الأوراق المتقابلة يُستخدم شكل التقرير Report form الذي يقوم بإدراج الإلتزامات وحقوق المساهمين أسفل الأصول مباشرة في نفس الصفحة.

وهناك أشكال أخرى لعرض الميزانية لا تستخدم على نطاق واسع ، كأن تُطرح الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة للوصول لصافي رأس المال العامل أو أن تُطرح جملة الالتزامات من جملة الأصول.

المعلومات الاضافية المقرر عنها في الميزانية
ADDITIONAL INFORMATION REPORTED

لا تكتمل الميزانية بمجرد إدراج حسابات الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية. حيث تُعطي أهمية كبيرة للمعلومات الاضافية سواء الجديدة تماما أو التي تُعد توضيحا أو وصفا لبنود الميزانية. وبصفة عامة، فإن هناك أربعة أنواع من المعلومات الاضافية للحسابات والمقادير المعروضة في الميزانية وهي:

١ ــ الأحداث العرضية: وهي أحداث هامة نسبيا ذات ناتج غير مؤكد.
٢ ــ أسس التقييم والسياسات المحاسبية: وهي توضيح لطرق التقييم المستخدمة أو الافتراضات الاساسية المتعلقة بتقييم المخزون، طرق الإهلاك، الاستثمارات في الفروع، وغيرها.
٣ ــ الحالات التعاقدية: وهي توضيح لقيود أو شروط معينة مقترنة بأصول أو إلتزامات محددة.
٤ ــ الإفصاح عما بعد الميزانية: وهو الإفصاح عن أحداث معينة وقعت بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إصدار القوائم المالية.

الأحداث العرضية

المكاسب العرضية: تمثل المكاسب العرضية حقوق للشركة بتلقى أصول معينة (أو تخفيض إلتزامات) من المنتظر وقوعها ولكن بشكل غير مؤكد، ومن أمثلة المكاسب العرضية مايلي:

١ ــ إحتمال الحصول على نقدية من الهبات والتبرعات والحوافز وخلافه.
٢ ــ إحتمال إسترداد أموال من الحكومة في المنازعات الضريبية.
٣ ــ القضايا المرفوعة أمام المحاكم التي يُحتمل أن تأتي نتيجتها في صالح المنشأة.

وقد تبنى المحاسبون سياسة متحفظة في هذا المجال. حيث لا تُسجل المكاسب العرضية وإنما يُفصح عنها في الملاحظات فقط عندما تكون إحتمالات تحققها عالية. ونتيجة لذلك، فإنه من غير المعتاد أن نجد معلومات عن المكاسب العرضية في القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها.

الخسائر العرضية:

طالبت قائمة FASB رقم ٥ بتحميل الخسارة المقدرة من الخسائر العرضية على المصروفات مع تسجيل إلتزام أو أصل مقابل contra asset إذا ما تحققت الشروط التالية:

١ ــ إذا كانت المعلومات المتاحة قبل إصدار القوائم المالية تشير إلى أنه من المحتمل Probable أن أحد أصول الشركة قد أُضير أو أنها قد تحملت بأحد الالتزامات في تاريخ الميزانية.
٢ ــ أن مقدار الخسارة يمكن تقديره بصورة معقولة.

وكما سبق القول، فإن إنشاء إلتزام عن الضمانات الخاصة بالمنتجات والخدمات يستوفي هذين الشرطين ولذلك تعتبر خسارة عرضية يجب إثبات إستحقاقها. ومع ذلك، فإنه في أغلب حالات الخسائر العرضية لا يتحقق واحد من الشرطين السابقين أو

كلاهما. على سبيل المثال، بفرض أن هناك دعوى قضائية ضد الشركة وأن محامي الشركة قد أشار الى إمكانية أن تخسرها الشركة، ففي مثل هذه الحالة هناك مجرد «إمكانية Possibility للخسارة ولكنها ليست خسارة محتملة Probable ولذلك لا يلزم تسجيل الإلتزام والخسارة المتعلقة به ومع ذلك، فإن طبيعة هذا الحدث ومقدار الخسارة الذي يتضمنه يجب الافصاح عنها في الملاحظات. وإذا لم يكن ممكنا تقدير المبلغ، يتم الافصاح في صورة عامة عن طريق وصف الخسارة العرضية وتوضيح عدم امكانية تحديد المتوقع بها. ولأن هذه الأنواع من الخسائر العرضية هي مجرد أحداث ممكنة فإنها لا يجب أن تدخل في تحديد صافي الدخل.

وهناك تنوع في الممارسة العملية فيما يتعلق بالمحاسبة عن الالتزامات العرضية وذلك بسبب الاختلاف في تفسير كلمتي «محتمل» probable و «ممكن» Possible ونتيجة لذلك تختلف الأحداث العرضية التي يتم التقرير والافصاح عنها الى حدما. حيث يتطلب هذا المجال من الممارسة أن يستخدم المحاسب حكمه المهنى لأن تحديد الصورة المكتملة والصحيحة في المحاسبة والافصاح عن هذه الاحداث يخضع للحكم الشخصي بصورة كبيرة.

ومن أبرز الأمثلة الشائعة للخسائر العرضية التي لا تسجل كإلتزامات ولكن يُفضح عنها في الملاحظات ما يلي:

١ ــ الضمانات المقدمة لديون أطراف أخرى.
٢ ــ تعهدات البنوك التجارية في خطابات الضمان
٣ ــ التعهد بإعادة شراء الحسابات المدينة أو الأصول التي تم بيعها أو تحويلها.
٤ ــ المنازعات حول ضرائب الدخل الاضافية عن سنوات سابقة.
٥ ــ المنازعات القضائية ذات العائد غير المؤكد.

ولا تلتزم الشركات بالافصاح عن الأحداث العرضية المرتبطة بالمخاطر العامة والتي لها أثرها على عمليات المنشأة، مثل إحتمالات الحروب، الاضراب، الكوارث غير المؤمن ضدها، أو إنحسار النشاط ضمن ملاحظات القوائم المالية.

سياسات التقويم المحاسبية: Valuations and Accounting Policies

كما سيتضح في الفصول التالية لهذا الكتاب، فإن المحاسبين يستخدمون العديد من الطرق والأسس المختلفة في تقييم الأصول وتوزيع التكاليف. على سبيل المثال، فإنه يمكن حساب قيمة المخزون في ظل عدة إفتراضات للتدفق (مثل FIFO/LIFO) كما يمكن اهلاك الآلات والمعدات في ظل عدة طرق مقبولة لتوزيع التكلفة (مثل طرق

القسط المتناقص أو القسط الثابت)، كما يمكن إثبات الاستثمارات بعدة طرق للتقييم (مثل التكلفة أو سعر السوق). والمستخدمون المتمرسون للقوائم المالية يعلمون هذه الحالات الممكنة ويفحصون القوائم بعناية لتحديد الطرق المستخدمة.

وتوصي نشرة APB رقم ٢٢ بالافصاح عن كل المبادىء والطرق المحاسبية الهامة المنتقاة من بين البدائل المتعددة أو تلك التي تخص صناعة بذاتها. ويكون هذا الافصاح مفيداً بصفة خاصة إذا ما قدم في جزء منفصل تحت عنوان «ملخص السياسات المحاسبية الهامة» يلي ملاحظات القوائم المالية أو أن يُعرض في الملاحظة الأولى.

العقود والمفاوضات: **Contracts And Negotiations**

بالاضافة إلى الأحداث العرضية وطرق التقييم المختلفة التي يُفصح عنها كبيانات إضافية للقوائم المالية، فإنه يلزم الافصاح عن أية عقود أو مفاوضات هامة في ملاحظات القوائم.

على سبيل المثال، فإن الشركات ملزمة بالافصاح عن الشروط الخاصة بعقود الاستئجارات، إلتزامات المعاشات، والخطط الخاصة بخيارات الأسهم stock option plans بصورة واضحة في الملاحظات. فالمحلل الذي يقوم بفحص القوائم المالية لا يرغب فقط في معرفة مقدار الالتزامات، ولكن يرغب أيضا في معرفة كيف تؤثر الشروط التعاقدية المختلفة لهذه الديون على الشركة في الحاضر والمستقبل.

وهناك العديد من البنود الأخرى التي قد يكون لها أثر هام ومعنوي على المنشأة ولذلك يلزم الافصاح عن هذه المعلومات. وعلى المحاسب أن يمارس قدراً معقولا من الحكم الشخصي لتحديد ما إذا كان حذف هذه المعلومات يمثل تضليلا للقاريء أم لا. فالقاعدة العامة هي «عندما تقع في شك أقدم على الإفصاح» "when in doubt, disclose" فالافصاح عن المزيد من المعلومات أفضل من الافصاح عن معلومات غير كافية.

ويجب أن تعكس الأحكام الشخصية للمحاسبين في هذا الصدد الإعتبارات الأخلاقية لأن طريقة الافصاح عن الأساليب والمباديء المحاسبية وغيرها من البنود التي لها آثار هامة ومعنوية على المنشأة قد تكون محققة لمصالح أطراف معينة على حساب أطراف أخرى. على سبيل المثال، فإن قارىء القوائم المالية قد يستفيد من إبراز المزيد من المعلومات في ملاحظات شاملة، في حين أن الشركة ـ رغبة منها في عدم التركيز على معلومات معينة ـ قد تختار تقديم معلومات محدودة فى الملاحظات.

الأحداث التالية للميزانية Post - Blance sheet events (Subsequent Events)

يجب أن توضح ملاحظات القوائم المالية أية أحداث مالية هامة تقع بعد التاريخ الرسمي للميزانية وقبل إصدارها بصورة نهائية . وتُعرف هذه الأحداث بأحداث ما بعد الميزانية وقد يُطلق عليها إختصاراً «الاحداث التالية» Subsequent events. وفيما يلي شكل توضيحى لفترة الأحداث التالية :

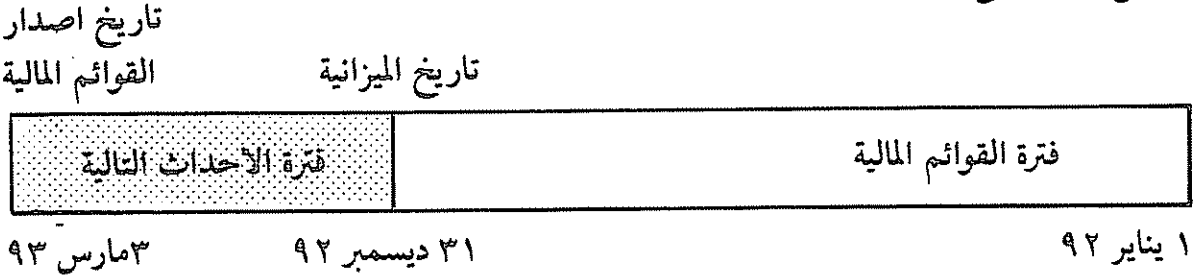

فقد تمر عدة أسابيع ، وأحياناً عدة شهور ، بعد نهاية العام وقبل إصدار القوائم المالية . حيث أن جرد وتسعير المخزون ، تسوية دفاتر الأستاذ المساعدة مع حسابات المراقبة ، إعداد قيود التسوية اللازمة ، وضمان أن كل الصفقات المتعلقة بالفترة قد سُجلت ومراجعة القوائم المالية بواسطة مراجع مستقل وطباعة التقرير السنوي ـ كل ذلك يستغرق بعض الوقت . وخلال الفترة بين تاريخ الميزانية وتوزيعها على المساهمين والدائنين ، قد تحدث صفقات أو أحداث أخرى هامة تؤثر على المركز المالي للمنشأة أو حالتها التشغيلية بصورة معنوية .

وقد يعتقد قارىء الميزانية الحديثة أن المركز المالي الموضح بها مستقر وينسحب على المستقبل . ومع ذلك ، فإن الأحداث أو الصفقات التالية قد تجعل هذا التصور غير صحيح . فلا بد وأن يعلم القراء أن الشركة قد باعت أحد مصانعها أو أنشأت فرع جديدة أو عانت من خسائر غير عادية أو قامت بتسوية دعوى قضائية هامة أو واجهت أي حدث آخر هام في فترة ما بعد الميزانية . وبدون توضيح ذلك في الملاحظات ، فإن القاريء قد ينخدع ويصل لاستنتاجات غير صحيحة .

وهناك نوعان من الأحداث أو الصفقات التي تقع بعد تاريخ الميزانية والتي قد يكون لها أثر هام نسبيا على القوائم المالية أو يلزم مراعاتها لتفسير هذه القوائم بصورة صحيحة .

النوع الأول : ويتكون من الاحداث التي تقدم دليلا إضافياً على حالات كانت موجودة في تاريخ الميزانية أو تؤثر على التقديرات المستخدمة في إعداد القوائم المالية ، ومن ثم فإنها تتطلب إجراء تعديلات ، فعلى المحاسب أن يستخدم كل المعلومات المتاحة قبل إصدار القوائم المالية لتقييم التقديرات التي اجراها من قبل ، لأنه عندما يتجاهل هذه الأحداث

التالية، فإنه يضيع فرصة تحسين درجة صحة القوائم المالية. ويضم هذا النوع الأول المعلومات التي كانت ستُسجل في الحسابات إذا ما أُتيحت في تاريخ الميزانية وذلك مثل الأحداث التالية التي تؤثر على تحقق أصول معينة مثل الحسابات المدينة والمخزون أو تسوية بعض الإلتزامات المقدرة. حيث تمثل هذه الأحداث حكما نهائيا في حالات معينة كانت موجودة لبعض الوقت.

أما النوع الثاني: فإنه يتكون من الأحداث التي تقدم دليلا على حالات لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية ولكنها ظهرت بعد ذلك التاريخ ولا تتطلب تعديلا في القوائم المالية. وقد يلزم الافصاح عن بعض هذه الحالات لتكون القوائم المالية بعيدة عن التضليل. ويأخذ هذا الإفصاح شكل الملاحظات أو الجداول الاضافية وربما شكل البيانات المالية المبدئية Pro Forma التي تُعد كما لو كان الحدث قد وقع في تاريخ الميزانية. وفيما يلي أمثلة على مثل هذه الأحداث التي تتطلب الإفصاح دون الحاجة لإجراء تعديلات:-

١ - بيع سندات أو أسهم رأس المال أو تجزئة الأسهم أو التوزيعات في صورة أسهم.
٢ - الإتجاه لإجراء عملية إندماج أو إجراءها بالفعل.
٣ - تسوية دعوى قضائية عندما يكون الحدث الذي أثار الدعوى قد وقع بعد تاريخ الميزانية.
٤ - الخسارة في الآلات أو المخزون بسبب حريق أو فيضان.
٥ - الخسائر المتعلقة بحسابات المدينين والناتجة عن حالات (مثل حدوث كارثة لأحد العملاء) ظهرت بعد تاريخ الميزانية.
٦ - المكاسب أو الخسائر في بعض الأوراق المالية القابلة للتداول.

ويتطلب تحديد الأحداث التي تستلزم تعديل في القوائم المالية أو إفصاح قدر من الحكم الشخصي ومعرفة بالحقائق والظروف المحيطة. على سبيل المثال، إذا حدثت خسارة من أحد الحسابات التجارية للمدينين المشكوك في تحصيلها نتيجة لتدهور المركز المالي للعميل و إفلاسه بعد تاريخ الميزانية، فإنه يلزم تعديل القوائم المالية لأن الإفلاس نجم عن ضعف المركز المالى للعميل والذي كان موجودا في تاريخ الميزانية. في حين أن الخسارة المماثلة الناتجة عن تعرض العميل لحريق أو فيضان بعد تاريخ الميزانية ليست مؤشرا على الظروف الموجودة في ذلك التاريخ ولا تستلزم تعديل القوائم المالية.

وينطبق نفس المعيار على تسوية الدعاوي القضائية، حيث يجب تعديل القوائم المالية إذا كانت الأحداث التي أثارت الدعوى - مثل الاصابة الشخصية أو التعدي على براءات الإختراع - قد وقعت قبل تاريخ الميزانية. فإذا كان الحدث الذي أثار الدعوى قد وقع بعد تاريخ الميزانية، فإنه يلزم الإفصاح عنه دون تعديل في القوائم المالية. ولا

تتطلب الأحداث التالية للميزانية مثل تغيرات الأسعار السوقية المعلنة للأوراق المالية أي تعديل في القوائم المالية، لأن مثل هذه التغيرات تعكس تقييما لحالات مستجدة.

وهناك العديد من الأحداث أو التطورات التالية لتاريخ الميزانية ولا تتطلب تعديلا للقوائم المالية أو إفصاحاً فيها، حيث تتمثل عادة في أحداث أو ظروف غير محاسبية تقوم الإدارة بتوصيلها بطرق أخرى. ومن هذه الأحداث التغير في القوانين أو تغيير المنتجات أو التغييرات الادارية أو حالات الاضراب، الاتفاقيات التسويقية أو فقدان عملاء هامين.

أساليب الافصاح TECHNIQUES OF DISCLOSURE

يجب الإفصاح عن أثر الأحداث العرضية المتنوعة على المركز المالي، طرق تقييم الأصول وعقود وإتفاقيات الشركة في صورة مكتملة وواضحة بقدر الإمكان. وهناك عدة طرق للإفصاح عن مثل هذه المعلومات مثل:

التوضيح بين الأقواس: Parenthetical Explanation

حيث تقدم المعلومات أو الايضاحات الاضافية في أقواس بعد البند مباشرة، على سبيل المثال تظهر الاستثمارات في أسهم عادية في الميزانية تحت جزء الاستثمارات كما يلي:

الإستثمارات في أسهم عادة بالتكلفة (قيمة سوقية ٣٣٠,٥٨٦)	٢٨٠,٧٨٣

وتسمح هذه الطريقة بالافصاح عن معلومات إضافية بالميزانية تضيف مزيداً من التوضيح والإكتمال. وتمتاز عن الملاحظة بأنها تدرج المعلومة الاضافية في صلب القائمة بحيث يقل إحتمال عدم الانتباه إليها. وبالطبع فإنه يجب إستخدام التوضيحات المطولة بين الأقواس التي قد تخرج القارىء عن سياق الميزانية بصورة حذره.

الملاحظات: Notes

وتستخدم الملاحظات إذا لم يكن من المناسب إظهار الايضاحات الاضافية بين أقواس. على سبيل المثال، قامت إحدى الشركات بالتقرير عن طرق تحديد تكلفة المخزون في الملاحظات كمايلي:

المخزون (الملاحظة ١)	
منتجات تامة	٣٢٦,٠٠٠,٠٠٠
مواد خام	١١٤,١٠٠,٠٠٠

مواد تعبئة ومهمات	٣٩,٠٠٠,٠٠٠
جملة المخزون	٤٧٩,١٠٠,٠٠٠٠

الملاحظة ١ ـ المخزون:

يقيم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل وبإستخدام طرق تحديد التكلفة المختلفة. وتتضمن التكلفة تكاليف المواد الخام، العمالة، التكاليف الاضافية. وفيما يلي نسبه مخزون آخر المدة الذي تم تقييمه بإستخدام كل من طرق التقييم المختلفة:

متوسط التكلفة	٪٢١
الوارد أولا ـ صادر أولا	٪١٤
الوارد أخيراً ـ صادرا أولاً	٪٦٥

وإذا لم تستخدم طريقة Lifo في تقييم بعض أصناف المخزون، فإن جملة المخزون كانت ستزيد بمقدار ٦٠,١٠٠,٠٠٠ عما هو مقرر عنه.

وتستخدم الملاحظات بصفة عامة في الافصاح عن مدى وجود ومقدار أية توزيعات متراكمة غير موزعة للاسهم الممتازة dividends in arrears أو الشروط أو التعهدات التي تفرضها إلتزامات الشراء أو الترتيبات المالية الخاصة، سياسات الاهلاك أو أية تغيرات في تطبيق المبادىء المحاسبية ومدى وجود أحداث عرضية.

وتعرض الملاحظات كل الحقائق الهامة بأكبر قدر ممكن من الاكتمال والايجاز وقد تؤدي صياغة الملاحظات دون عناية الى تضليل القارىء وليس مساعدته. ويجب أن تضيف الملاحظات الى جملة المعلومات المتاحة في القوائم المالية لا أن تعرض تساؤلات دون الاجابة عنها أو تتناقض مع أجزاء أخرى من القوائم المالية.

عناصر مقابلة وإتصال Cross Reference and Contra Items

تمثل العلاقة المباشرة بين أصل وإلتزام «نقطة إتصال» في الميزانية. على سبيل المثال، فإنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ يمكن أن يظهر مايلي بين الأصول المتداولة.

نقدية مودعة في صندوق إستهلاك السندات لتسوية السندات المستحقة ـ أنظر الالتزامات المتداولة	٨٠٠,٠٠٠

في حين تضم الالتزامات المتداولة مقدار السندات المستحقة المطلوب تسويتها خلال العام كما يلي:

سندات مستحقة السداد في سنة ١٩٩٣ ـ أنظر الأصول المتداولة	٢,٣٠٠,٠٠٠

حيث تشير نقطة الاتصال هذه إلى وجود سندات مستحقة السداد وقدرها ٢,٣٠٠,٠٠٠ وأنه قد خُصصت لها نقدية قدرها ٨٠٠,٠٠٠ فقط. ومن ثم فإن النقدية الاضافية المطلوبة يجب أن تأتي من النقدية غير المخصصة أو من بيع إستثمارات أو من الأرباح أو من أي مصدر آخر. ويمكن إظهار هذه المعلومة بين الأقواس إذا ما تم تفضيل هذا الأسلوب.

ومن الإجرءات الأخرى الشائعة إنشاء حساب مقابل contra أو حساب مغذى ad-junt حيث يمثل الحساب المقابل أحد بنود الميزانية التي تخفض أحد حسابات الأصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية. ومن أمثلته حساب مجمع الاهلاك وحساب خصم السندات. وتقدم الحسابات المقابلة بعض المرونة في عرض المعلومات المالية. على سبيل المثال، فإنه بإستخدام حساب مجمع الاهلاك يمكن لقاريء الميزانية التعرف على التكلفة المبدئية للأصل ومجمع إهلاكه حتى تاريخ الميزانية.

ومن ناحية أخرى، فإن الحساب المغذى يؤدي لزيادة أحد حسابات الاصول أو الالتزامات أو حقوق الملكية. ومن أمثلته علاوة إصدار السندات والتي يتحدد بإضافتها الى حساب السندات المستحقة جملة إلتزام المنشأة.

الجداول المرفقة Supporting Schedules

فكثيرا ما يتطلب الأمر جداول منفصلة لعرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الأصول أو الإلتزامات لأن الميزانية تقدم بند مجمل واحد. ومن أمثلة ذلك مايلي:

عقارات، وآلات، معدات:	
أراضي، مباني، معدات، أصول ثابتة أخرى بعد الاهلاك	٦٤٣,٣٠٠
(أنظر جدول ٣)	

وعندئذ يمكن عرض جدول منفصل كمايلي:ـ

جـــدول ٣

الأراض، المباني، المعدات، الأصول الثابتة الأخرى

	الجملة	أراضي	مباني	معدات	أصول ثابتة أخرى
رصيد ١ يناير ١٩٩٣	٧٤٠,٠٠٠	٤٦,٠٠٠	٣٥٨,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	٧٦,٠٠٠
الاضافات في ١٩٩٣	١٦١,٢٠٠	-	١٢٠٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣,٢٠٠
	٩٠١,٢٠٠	٤٦,٠٠٠	٤٧٨,٠٠٠	٢٩٨,٠٠٠	٧٩,٢٠٠
أصول مستبعدة أو مباعة سنة ١٩٩٣	٣١,٧٠٠	-	-	٢٧,٠٠٠	٤,٧٠٠
رصيد ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٨٦٩,٥٠٠	٤٦,٠٠٠	٤٧٨,٠٠٠	٢٧١,٠٠٠	٧٤,٥٠٠
الاهلاك حتى ١ يناير ١٩٩٣	١٩٦,٠٠٠	-	١٠٢,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	١٦,٠٠٠
اهلاك سنة ١٩٩٣	٥٦,٠٠٠	-	٢٨,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٤,٠٠٠
	٢٥٢,٠٠٠	-	١٣٠,٠٠٠	١٠٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
اهلاك الاصول المستبعدة سنة ١٩٩٣	٢٥,٨٠٠	-	-	٢٢,٠٠٠	٣,٨٠٠
مجمع الاهلاك حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣	٢٢٦,٢٠٠	-	١٣٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	١٦,٢٠٠
القيمة الدفترية للأصول	٦٤٣,٣٠٠	٤٦,٠٠٠	٣٤٨,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	٥٨,٣٠٠

المصطلحات المستخدمة TERMINOLOGY

إن أسماء الحسابات في الأستاذ العام لا تمثل بالضرورة أفضل مصطلحات يمكن إستخدامها لأغراض الميزانية. فأسماء الحسابات تكون عادة موجزة وتتضمن مصطلحات فنية لا يفهما إلا المحاسبين. ولأن الميزانية تخضع لفحص العديد من الأفراد الذين ليست لديهم معرفة بالمصطلحات الفنية في المحاسبة، فإنها يجب أن تتضمن إيضاحات يسهل فهمها بصفة عامة ولا تخضع لخطأ التفسير.

وقد أوصت المهنة بإستخدام كلمة «الاحتياطي» Reserve فقط في وصف عملية تخصيص جزء من الأرباح المحتجزة. حيث أن هذا المصطلح إستخدم في العديد من المواقع مثل وصف القيم التي تُطرح من الأصول (وهي الحسابات العكسية مثل مجمع الاهلاك، مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها) وكجزء من الالتزامات المقدرة أو العرضية. وبسبب المعاني المختلفة التي تقترن بهذا المصطلح فقد كان هناك تساؤل حول مغزاة في الميزانية كما أدى إستخدامه عادة إلى خطأ في التفسير. وقد أدى إستخدام مصطلح «احتياطي» في وصف الجزء المخصص من الأرباح المحتجزة فقط إلى فهم

أفضل لمغزاة عندما يظهر في الميزانية. وربما كان من الضروري التوقف عن إستخدام مصطلح الاحتياطي تماما، حيث يبدو مصطلح «الأرباح المخصصة» oppropriated أكثر منطقية ويجب التشجيع على إستخدامه.

وللعديد من السنوات كانت المهنة توصى بالتوقف عن إستخدام كلمة «الفائض» surplus في عرض حقوق الملكية بالميزانية. حيث أن إستخدام مصطلحات مثل فائض رأس المال capital surplus الفائض المدفوع Paid - in surplus والفائض المكتسب earned surplus يثير إرتباك غير المحاسبين. ورغم توصيات المهنة في هذا الصدد، فإن هذه المصطلحات يبدو إستخدامها متكرراً في القوائم المالية الحديثة.

-الجزء الثاني-

«قائمة التدفقات النقدية»

STATEMENT OF CASH FLOWS

في الفصل الثاني، ذكرنا أن أحد الأهداف الأساسية الثلاثة للتقرير المالي هو «تقدير مقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية». وتعرض كل من قائمة الدخل والميزانية وقائمة الأرباح المحتجزة إلى حدما وبصورة مبتسرة معلومات عن التدفقات النقدية للمنشأة خلال الفترة. على سبيل المثال، فإن الميزانية الشاملة قد تعرض الأصول الجديدة التي تم إقتناؤها أو الأصول التي تم التخلص منها وكذلك الالتزامات الجديدة التي تحملتها الشركة أو تلك التي قامت بسدادها. كما توفر قائمة الدخل معلومات عن الموارد الناتجة من العمليات وإن لم تكن كلها في صورة نقدية، كما تعرض قائمة الأرباح المحتجزة مقدار النقدية المستخدمة في سداد التوزيعات. ولكن لا تعرض أي من هذه القوائم الملخص التفصيلي لكل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة أو مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة. وللوفاء بهذه الحاجة طالب FASB بقائمة مالية جديدة هي قائمة التدفقات النقدية.

الغرض من قائمة التدفقات النقدية PURPOSE OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

الغرض الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال الفترة. ولتحقيق هذا الغرض ولمساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليلهم للنقدية، فإن قائمة التدفقات النقدية تقرر عما

يلي: ١ ـ الآثار النقدية لعمليات المنشأة خلال الفترة. ٢ ـ لصفقاتها الاستثمارية. ٣ ـ لصفقاتها التمويلية ٤ ـ صافي الزيادة أو النقص في النقدية خلال الفترة.

ويعد التقرير عن مصادر وإستخدامات النقدية وصافي الزيادة أو النقص فيها من الأمور المفيدة، لأن المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى يريدون أن يعرفوا ما يتعرض له أكثر الموارد سيولة في المنشأة. وعلى ذلك، فإن قائمة التدفقات النقدية تعد مفيدة لأنها توفر إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة التالية:

١ ـ من أين جاءت النقدية خلال الفترة؟

٢ ـ فيم إستخدمت النقدية خلال الفترة؟

٣ ـ ماهو مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة؟

محتوى وشكل قائمة التدفقات النقدية CONTENT AND FORMAT OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

يتم تصنيف المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة في قائمة التدفقات النقدية الى ثلاثة أنشطة مختلفة هي الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية وفيما يلي تعريف كل من هذه التصنيفات.

١ ـ **الأنشطة التشغيلية**: وتتضمن الآثار النقدية للصفقات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.

٢ ـ **الأنشطة الاستثمارية**: وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، إقتناء الاستثمارات والتخلص منها (سواء إستثمارات في ديون أو حقوق ملكية.) وكذلك إقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها.

٣ ـ **الأنشطة التمويلية**: وتختص ببنود الالتزامات وحقوق الملكية وتشمل:

أ ـ الحصول على رأس المال من الملاك وإمدادهم بعائد على إستثماراتهم أو رد هذه الاستثمارات.

ب ـ إقتراض الأموال من الدائنين وسداد الأموال المقترضة.

وبتصنيف التدفقات النقدية إلى المجموعات الثلاث السابقة فإن قائمة التدفقات النقدية تأخذ الشكل الأساسي التالي:

شكل قائمة التدفقات النقدية

تدفقات نقدية من أنشطة تشغيلية	×××
تدفقات نقدية من أنشطة استثمارية	×××
تدفقات نقدية من أنشطة تمويلية	×××
صافي الزيادة (أو النقص) في النقدية	×××
رصيد النقدية في بداية العام	×××
رصيد النقدية في نهاية العام	×××

يعـرض الشكـل التـوضيحـي التـالـي التـدفقـات الـداخلـة والخارجة مصنفة علـى أساس النشاط.

وتتمثل قيمة هذه القائمة في أنها تساعد المستخدمين على تقييم درجة السيولة liquid-ity واليسر Solvency والمرونة المالية financial flexibilty. وتشير السيولة الى مدى إقتراب nearness الأصـول والالتـزامات من النقدية. كما أن اليسر يشير الى قدرة المنشأة على سداد إلتـزامـاتهـا عنـد الاستحقـاق في حين تشـير المـرونة المالية الى قدرة المنشأة على الاستجابة والتكيف مع الأزمات المالية والاحتياجات والفرص غير المتوقعة.

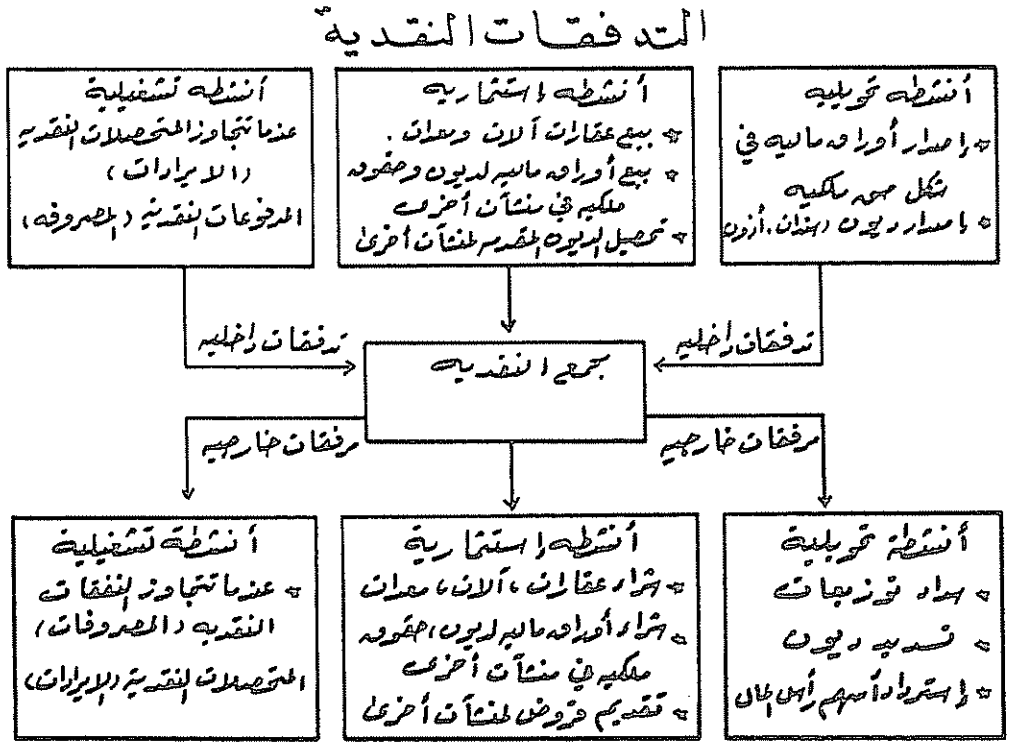

إعداد قائمة التدفقات النقدية PREPARATION OF THE STATEMENT OF CASH FLOWS

لقد خصصنا الفصل ٢٤ بالكامل لتناول إعداد ومحتوى قائمة التدفقات النقدية ويعد العرض في هذا الفصل مجرد مدخل وإشارة إلى وجود قائمة التدفقات النقدية.

وعادة ما نستقي المعلومات اللازمة لاعداد قائمة التدفقات النقدية من:

١ ـ الميزانيات المقارنة. ٢ ـ قائمة الدخل الحالية. ٣ ـ البيانات الخاصة ببعض الصفقات المنتقاة.

ويتضمن إعداد قائمة التدفقات النقدية من هذه المصادر الخطوات التالية:

١ ـ تحديد النقدية المتولدة من العمليات.

٢ ـ تحديد النقدية المتولدة من أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

٣ ـ تحديد التغير (الزيادة أو التخفيض) في النقدية خلال الفترة

٤ ـ تسوية التغير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية ونهاية الفترة.

ويعرض المثال البسيط التالي كيفية تطبيق هذه الخطوات في إعداد قائمة التدفقات النقدية:

في أولى سنوات النشاط أصدرت شركة Telemark في ١ يناير ١٩٩٣ عدد ٥٠٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١ج للسهم وحصلت ٥٠٠٠٠ج نقدا. وقامت الشركة بممارسة نشاطها على مدار السنة الأولى، وقد ظهرت الميزانيات المقارنة في بداية ونهاية سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

ميزانيات شركة Telemark

الأصول	٣١ ديسمبر ١٩٩٣	١ يناير ١٩٩٣	الزيادة / النقص
النقدية	٤٦٠٠٠	صفر	٤٦٠٠٠ زيادة
حسابات المدينين	٤١٠٠٠	صفر	٤١٠٠٠ نقص
الجملة	٨٧٠٠٠	صفر	
الالتزامات وحقوق الملكية :			
حسابات الدائنين	١٢٠٠٠	صفر	١٢٠٠٠ زيادة
أسهم عادية	٥٠٠٠٠	صفر	٥٠٠٠٠ زيادة
أرباح محتجزة	٢٥٠٠٠	صفر	٢٥٠٠٠ زيادة
الجملة	٨٧,٠٠٠	صفر	

وكانت قائمة الدخل والمعلومات الاضافية لشركة Telemark كما يلي:

قائمة دخل شركة Telemark

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الايرادات	١٧٢,٠٠٠
مصروفات التشغيل	١٢٠,٠٠٠
الدخل قبل الضرائب	٥٢٠٠٠
مصروفات ضريبة الدخل	١٣٠٠٠
صافى الدخل	٣٩٠٠٠
معلومات إضافية :	
تم سداد توزيعات قدرها ١٤٠٠٠ ج خلال العام	

وتتحـدد النقـدية المتـولـدة من العمليات (الـزيادة في المتحصـلات النقـدية عـن المدفوعات النقدية) عن طريق تحويل صافي الدخل من أساس الإستحقاق إلى الأساس النقدي. ويتحقق ذلك عن طريق إضافة بنود قائمة الدخل التي لا تؤثر على النقدية إلى صافي الدخل أو طرحها منه. ولا يتطلب هذا الاجراء تحليل قائمة دخل السنة الحالية فقط وإنما تحليل الميزانيات المقارنة أيضا وكذلك بيانات الصفقات المنتقاة.

ويُظهر تحليل الميزانيات المقارنة لشركة Telemark أن هناك بندين يبرزان الايرادات أو الاعباء غير النقدية في قائمة الدخل وهي:

١ ــ الزيادة في حسابات المدينين وقدرها ٤١٠٠٠ جنيه تعكس الزيادات غير النقدية في الايرادات.

٢ ــ الـزيادة في حسـابـات الـدائنـين وقدرها ١٢٠٠٠ جنيه تعكس المصروفات غير النقدية. وللوصول للنقدية المتولدة من العمليات، يلزم طرح الزيادة في حسابات المدينين من صافي الدخل ورد الزيادة في حسابات الدائنين إلى صافي الدخل.

ونتيجة للتعديلات الخاصة بحسابات المدينين والدائنين تتحدد النقدية المتولدة من العمليات بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه طبقا للحساب التالي:

صافي الدخل		٣٩٠٠٠
تعديلات تسوية صافي الدخل الى صافي النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية:		
الزيادة في حسابات المدينين	(٤١٠٠٠)	
الزيادة في حسابات الدائنين	١٢٠٠٠	(٢٩٠٠٠)
صافي النقدية المتولدة من العمليات		١٠٠٠٠

وتصنف الزيادة في الأسهم العادية وقدرها ٥٠٠٠٠ جنيه نتيجة إصدار ٥٠٠٠٠ سهم نقدي كنشاط تمويلي، كما أن سداد ١٤٠٠٠ جنيه كتوزيعات نقدية يعتبر نشاط تمويلي أيضا. ولما كانت الشركة قد قامت بإستئجار أصولها الثابتة، فإنها لم تقم بأية أنشطة إستثمارية خلال العام. وبذلك تظهر قائمة التدفقات النقدية للشركة عن سنة ١٩٩٣ كمايلي:-

شركة Telemarh

قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣

الزيادة (النقص) في النقدية.

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
صافي الدخل		٣٩,٠٠٠
تسويات تعديل صافي الدخل الى صافي النقدية المتولدة من العمليات التشغيلية:		
الزيادة في حسابات المدينين	(٤١٠٠٠)	
الزيادة في حسابات الدائنين	١٢٠٠٠	(٢٩٠٠٠)
صافي النقدية المتولدة من العمليات التشغيلية		١٠٠٠٠
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
إصدار أسهم عادية	٥٠٠٠٠	
سداد توزيعات نقدية	(١٤٠٠٠)	
صافي النقدية المتولدة من العمليات التمويلية		٣٦٠٠٠
صافي الزيادة في النقدية		٤٦٠٠٠
رصيد النقدية في بداية العام		صفر
رصيد النقدية في نهاية العام		٤٦٠٠٠

وتتفق الزيادة في النقدية المقرر عنها في قائمة التدفقات النقدية وقدرها ٤٦٠٠٠ جنيه مع الزيادة في حساب النقدية المحسوبة من الميزانيات المقارنة وقدرها ٤٦٠٠٠ جنيه أيضا .

منظور دولى : INTERNATIONAL PERSPECTIVE

عرض هذا الفصل المباديء والاجراءات المستخدمة في إعداد الميزانية وقائمة التدفقات النقدية . وتتسم المبادىء والاجراءات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه القوائم المالية بالتحفظ؟ حيث يتم فيها عادة التقرير عن معلومات التكلفة التاريخية . ومن ثم ، فإن المصداقية تلعب دورا حاكما في نوعية المعلومات المعروضة .

وكما سبق القول ، فإن الدول الأخرى قد تركز على مداخل مختلفة في عرض المعلومات المالية . والميزانية التالية خاصة بإحدى الشركات البريطانية ، ورغم وجود العديد من أوجه التشابه بين المحاسبة الأمريكية والانجليزية فإن هناك أيضا العديد من الاختلافات . حيث توجد أولاً إختلافات في الشكل ، ففي بريطانيا يتم التقرير عن الأصول الثابتة أو الأصول طويلة الأجل في بداية الميزانية ، ويتم تصفية الأصول والالتزامات وتجميعها الى صافي أصول متداولة وصافي الأصول الكلية . وداخل الأصول المتداولة ، يُقرر عن الأصول الأكثر سيولة في النهاية .

كما توجد ثانيا اختلافات في المبادىء المحاسبية المتعارف عليها؟ ففي بريطانيا يتم التقرير عن شهرة المحل كتخفيض لحقوق المساهمين ، ويُقرر عن العلامات التجارية كأصل غير ملموس وقد يُقرر عنها بالقيمة العادلة . كما قد يُقرر عن الاراضي والمباني بقيمتها العادلة .

ففي بريطانيا توجد مرونة أكبر في عرض معلومات الميزانية . وكما سبق القول ، فإنه يُسمح للشركات بعرض معلومات القيمة العادلة لبعض البنود مثل المباني والأراضي . ولاتوجد قواعد تحكم توقيت إجراء عمليات إعادة التقييم تلك ، ولكنها تحدث غالبا عندما ترغب الشركة في تعظيم قيمة ميزانيتها لأغراض الإقتراض أو لاحتمال الدخول في عمليات إندماج .

وكما سبق القول في الفصل الأول ، فإن التقرير عن شهرة المحل هو أحد أهم القضايا الشائكة في المحاسبة الدولية . ففي بريطانيا ، فإنه عن طريق التقرير عن الشهرة كحساب مقابل لحقوق المساهمين ، فإنه لا يُقرر عن مصروفات للشهرة في قائمة الدخل . ونتيجة لذلك ، فإذا كانت هناك شركة بريطانية تتنافس مع شركة أمريكية على

شراء شركة ثالثة، فإن هناك من يرى أن الشركة البريطانية ستكون لديها ميزة إضافية غير عادلة لأنها لن تلتزم بالتقرير عن مصروف للشهرة. ومن ناحية أخرى، فإن الشركة الأمريكية تلتزم بالتقرير عن الشهرة كأصل وإستهلاكها بالخصم من الايرادات. ونتيجة لذلك، فسوف تقرر الشركة الأمريكية عن دخل أقل من الشركة البريطانية المماثلة لها ومن ثم فسوف تتردد في إجراء عمليات إندماج.

وتستخدم الشركات البريطانية تقريبا نفس نمط قائمة التدفقات النقدية التي تستخدمها الشركات الامريكية. ومع ذلك، فإن أغلب الشركات تستخدم مدخل رأس المال العامل بدلا من مدخل النقدية في التقرير عن التغيرات في الموارد السائلة بالشركة خلال الفترة المحاسبية.

ميزانية شركة بريطانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ (بالمليون)

		صافي الأصول
أصول ثابتة:		
علامات تجارية بالتكلفة		١٣٩٥
أصول ملموسة		١٧٢١
إستثمارات		١٢٣٢
		٤٣٤٨
أصول متداولة		
المخزون	١٦٦١	
المدينون	١٠٦٧	
إيداعات نقدية	٤٧٥	٣٢٠٣
الدائنون (تستحق خلال سنة)		
قروض قصيرة الأجل	(٧٧٩)	
دائنون آخرون	(١٢٧١)	
	٢٠٥٠	
صافي الأصول المتداولة		١١٥٣
جملة الأصول ناقص الالتزامات المتداولة		٥٥٠١
الدائنون (تستحق بعد سنة وأكثر)		
قروض طويلة الاجل		(١٤٩٣)
دائنون آخرون		(١٦١)

إختلافات في الشكل

١ ـ الأصول الثابتة أولا

٢ ـ الالتزامات مطروحة من الاصول

٣ ـ الأصول السائلة في النهاية

إختلافات في المبادىء

١ ـ يمكن التقرير عن العلامات التجارية، الأراضي، والمباني بقيمتها العادلة

٢ ـ تطرح الشهرة من حقوق المساهمين

مخصصات لاعباء وإلتزامات	(٢٢٣)	
صافي الأصـول المجملـة	٣٦٢٤	
حقوق الملكية		
رأس المال والاحتياطات		
رأس المال	٥٤٧	
علاوة الاصدار	٤٢٣	
	٩٧٠	
إحتياطيات أخرى	٣٧٨٩	
شهرة المحل	(١٢٢٨)	
حقوق المساهمين	٣٥٣١	
حقوق الأقلية	٩٣	
جملة حقوق الملكية	٣٦٢٤	

إختلافات في المصطلحات

١ ـ يستخدم مصطلح Stocks بدلا من inventory في التعبير عن المخزون

٢ ـ يستخدم مصطلح الاحتياطيات Reservrs بدلا من الارباح المحتجزة

نظرة على القوائم المالية في المستقبل A LOOK AT FUTURE FINANCIAL STATEMNTS

يحدد الفصلان ٤ ، ٥ نوعية المعلومات المالية المقرر عنها في القوائم المالية في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها. ورغـم أنـه مـن الصعب التنبؤ بكيفية تغير القوائم المالية فـي المستقبل، فإن إطار FASB النظري ولجنة AICPA الخاصة في عملية التقرير المالي يلقيان بعض الضوء على الاتجاهات المستقبلية.

فكما سبق القول في الفصل الثاني، فإن FASB في إطاره الفكري قد حدد أهداف عملية التقـرير المـالي والخصائص النوعية للمعلومات، وقدم تعريفات لعناصر القوائم المالية وإرشادات عامة في القياس والاعتراف في المحاسبة. كما حددت لجنة AICPA الخاصة بالتقرير المالي أنواع المعلومات التي يحتاجها المستخدمون ويريدونها في المستقبل.

ففيما يتعلق بقـائمـة الـدخـل، فإن محاولات إجراء المزيد من التفرقة بين الأنشطة المتكررة والعادية من ناحية والأنشطة غير المتكررة وغير العادية من ناحية أخرى سوف تستمـر. فالأنشـطة الـرئيسية للشركـة توفـر أفضـل معلومـات للمستخدمين لتحديد

الاتجاهات والعلاقات وعمل تنبؤات بالمستقبل. ومن ثم فإنه يجب عمل تفرقة واضحة بين الأنشطة الرئيسية والأنشطة غير الرئيسية للتأكد من وضوح الاتجاهات والعلاقات. على سبيل المثال، فإن المستخدمين لا يعتقدون أن النظام الحالي يوفر معلومات كافية عن البنود غير المتكررة، غير العادية لتمكينهم من تحديد عائد الأنشطة الرئيسية بالشركة.

ونتيجة لذلك، فإن الشكل العام لقائمة الدخل قد لا يتغير، ولكن قد تحدث المزيد من التصنيفات الفرعية داخل القائمة. على سبيل المثال، فإنه في قائمة مفاهيم المحاسبية المالية رقم ٥ SFAC.5 أشار FASB إلى إمكانية إستخدام المفاهيم الجديدة للدخل وهي «الدخل الشامل» Comprehensive income و «العوائد» earnings وسوف تتماثل «العوائد» مع رقم صافي الدخل الذي يقرر عنه حاليا. ومع ذلك، فإن الدخل الشامل سوف يمثل مفهوما شاملا للدخل سيتم التقرير في ظله عن كل التغيرات في صافي الأصول (بإستثناء بعض التعاملات مع الملاك) ضمن الدخل. وتتمثل ميزة هذا المدخل في أن كل التغيرات في صافي الأصول (مثل المكاسب والخسائر غير المحققة على الاستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع) سوف تظهر في قائمة الدخل.

وفيما يتعلق بالميزانية، فإنه يبدو أن نموذج التقييم على أساس التكلفة التاريخية يحظى بالقبول، وبصفة خاصة في تقييم الأصول والالتزامات الرئيسية بالشركة. ومع ذلك، فإنه يمكن التقرير عن الأصول والالتزامات غير الرئيسية بقيمتها العادلة. لأن المستخدمين يمكنهم فهم الموارد المالية الاضافية المتاحة للشركة لاستخدامها في أنشتطها الرئيسية بصورة أفضل.

وفيما يتعلق بقائمة التدفقات النقدية، فقد يتم الفصل بين الأنشطة الرئيسية والأنشطة غير الرئيسية, ولأن قائمة التدفقات النقدية حديثة نسبيا، فإن هناك حاجة لتطوير أساليب التحليل والتفسير المستخدمة بها قبل إجراء أية تعديلات جوهرية عليها.

أولا : الأسئلـــة :

١ ــ في أي جزء من الميزانية يجب أن تظهر البنود التالية ، وماهو المصطلح المستخدم لها بالميزانية .

أ ـ أسهم الخزانة [المسجلة بالتكلفة التي تقل عن قيمتها الاسمية] .

ب ـ الحساب الجاري بالبنك .

جـ ـ الأراضي [المقتناة كإستثمار] .

د ـ إحتياطي إستهلاك سندات .

هـ ـ علاوة إصدار سندات غير مستنفدة .

و ـ الاستثمار في حقوق طبع ونشر .

س ـ إعتماد المعاش المخصص للعاملين [الذي يضم نقدية وأوراق مالية] .

ح ـ علاوة إصدار أسهم رأس المال .

ط ـ الاستثمارات طويلة الأجل (مرهونة لضمان قروض بنوك) .

٢ ــ أذكـر المبـدأ [المعيار] المحاسبي المتعارف عليه الذي ينطبق على تقييم الأصول التالية بالميزانية :ـ

أ ـ حسابات القبض التجارية .

ب ـ الأراضي

ج ـ المخزون

د ـ الأوراق المالية القابلة للتداول [أسهم عاديةة مشتراة لشركات أخرى] .

هـ ـ مصروفات مدفوعة مقدماً .

٣ ــ ماهـو تعـريف الأصـول ، وكيف يمكن معـالجة مبنى مستأجر كأصل في دفاتر المستأجر في ظل هذا التعريف؟

٤ ــ ذكر محامي شركة Scamer أنه من المحتمل أن تكسب الشركة إحدى الدعاوي القضـائية وتحصـل على تعـويض قدره مليون جنيه ، فقـام المحـاسب بالشركة بتسجيل حساب قبض ومكسب بهذا المقدار. فما هو رأيك في هذه المعالجة؟

٥ ــ ماهي الأنواع الرئيسية من الأحداث التالية للميزانية؟ حدد كيف يجب التقرير عن كل من الأنواع التالية من الاحداث التالية للميزانية :ـ

أ ـ تحصيل ورقة قبض سبق إعدامها في فترة سابقة .

ب ـ إصدار أسهم ممتازة بأعلى من قيمتها الاسمية

جـ - إقتناء شركة في صناعة مختلفة
د - تحطم مصنع رئيسى بالشركة بسبب فيضان
هـ - وفاة المدير التنفيذي الأساسي بالشركة
و - إنهاء إضراب إستمر أربعة أسابيع بتحمل تكاليف إضافية في الأجور.
س - تسوية نزاع ضريبي بتحمل ضريبة تزيد بصورة واضحة عن المتوقع في نهاية العام.
حـ - تغيير مزيج المنتجات من سلع إستهلاكية الى سلع صناعية.

ثانيا: الحـــــالات

١ ــ ظهرت لك البنود التالية خلال مراجعة قوائم إحدى الشركات في نهاية العام.
أ - يتوقع العميل إسترداد مبلغ كبير في إحدى القضايا المرفوعة بخصوص ضرائب السنة السابقة. ورغم أن القضية لم يحكم فيها بعد، فقد أكد محاموا الشركة هذا التوقع.
ب - هناك قضية مرفوعة على العميل بخصوص حقوق إختراع وتتضمن مقدار تعويض هام نسبيا، وقد تلقيت من محامي العميل ما يفيد أن الخسارة يمكن تقديرها بصورة معقولة وان هناك إحتمال معقول لوقوع خسارة.
جـ - تتضمن النقدية مبلغ هام نسبيا مجنب لإعادة إنشاء المصنع وتجديد الآلات.
د - بسبب زيادة عدد حالات توقف وإضراب العمال، سواء داخل أو خارج الصناعة فإن هناك إحتمال قوى أن يواجه العميل إضراب يسبب له تكلفة في المستقبل القريب.
هـ - تتضمن حسابات المدينين التجارية عدد ضخم من أوراق القبض المتعلقة بالعملاء وقد تم تجديد العديد منها عدة مرات ومن المنتظر إعادة تجديدها باستمرار لفترة معينة في المستقبل. ويتم تسوية الفائدة في تاريخ الاستحقاق كما ان المدينين بهذه الأوراق في مركز إئتماني جيد.
و - في بداية العام عقد العميل اتفاق إستئجار مدته ١٠ سنوات غير قابل للتجديد. وتتطلب شروط الاستئجار أن يقوم العميل بإجراء عمليات تهيئة وتعديل جوهرية على الأصل المستأجر في نهاية مدة الاستئجار إذا لزم ذلك.
س - يتضمن المخزون بعض المعدات المستبعدة من التشغيل. بعضها بقيمته

الدفترية المهلكة والبعض الآخر على أساس قيمة الخردة أو القيمة البيعية له.

والمطلـــوب :

في كل من الحالات السابقة وضع المعالجة المحاسبية التي توصي بها عن السنة الحالية مع تبرير هذه المعالجة في كل حالة.

٢ ـ فيما يلي جزء الأصول بميزانية شركة Hassell [بالآلاف]:

أصول المتداولة:		
النقديـة		١٠٠٠٠٠
شيكات أجور لم يتسلمها أصحابها		٢٧٥٠٠
أوراق مالية قابلة للتداول بسعر السوق [التكلفة ٣٠٠٠٠]		٣٤٥٠٠
حسابات مدينين [ناقص مخصص للديون المعدومة]		٧٥٠٠٠
المخزون على أساسا التكلفة أو السوق أيهما أقل		
(على أساس طريقة الوارد أولاً صادر أولاً)		٢٢٠٠٠٠
جملة الأصول المتداولـــة		٤٥٧٠٠٠
الأصول الملموســـــة:		
الأراضي (ناقص الإهلاك المجمع]		٨٠٠٠٠
مباني ومعدات	٨٠٠٠٠٠	
ناقص اهلاك مجمـــع	٣٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠
صافي الأصول الملموســـة		٥٨٠٠٠٠
الاستثمارات طويلة الأجل:		
أسهـم وسندات		١٠٠٠٠٠
أسهـم خزانـة		٥٠٠٠٠
جملة الاستثمارات طويلة الأجل		١٥٠٠٠٠
أصول أخـــرى:		
خصم إصدار سندات		١٤٢٠٠
مطالبات قضائية مرفوعة ضد الحكومة		٩٧٥٠٠٠
جملة الأصول الأخرى		٩٨٩٢٠٠
جملـــــة الأصـــــول		٢١٧٦٢٠٠

والمطلوب: حدد جوانب القصـور ـ إن وجدت ـ في العرض السابق للأصول بميزانية شركة Hassell.

ثالثا: التمارين

١ ـ فيما يلي عدد من حسابات الميزانية بشركة Billy.

١ ـ الإستثمار في أسهم ممتازة
٢ ـ أسهم خزانة
٣ ـ أسهم عادية قابلة للتوزيع
٤ ـ مجمع إهلاك
٥ ـ مخزن في عملية تشييد
٦ ـ صندوق المصروفات النثرية
٧ ـ العجز
٨ ـ أوراق مالية قابلة للتداول (قصيرة الأجل)
٩ ـ ضرائب دخل مستحقة السداد
١٠ ـ فوائد مستحقة على أوراق دفع
١١ ـ إشتراكات غير مكتسبة
١٢ ـ إنتاج تحت التشغيل
١٣ ـ أجور مستحقة عن عطلات
١٤ ـ توزيعات نقدية مستحقة

والمطلوب: تحديد التصنيف المناسب لكل من الحسابات السابقة بالميزانية. وفي حالة البنود العامة حدد المعلومات الإضافية التي يلزم الحصول عليها لتحديد التصنيف المناسب.

٢ ـ قام المحاسب بشركة Collins بإعداد الميزانية الثابتة بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٣:

٥٩٠٠٠	النقدية	٤٤٠٠٠	حسابات وأوراق الدفع
٥٠٥٠٠	حسابات المدينين (صافي)	٧٥٠٠٠	إلتزامات طويلة الأجل
٦٠٠٠٠	المخزون	١٥٥٥٠٠	حقوق المساهمين
٨٤٠٠٠	المعدات (بالصافي)		
٢١٠٠٠	حقوق إختراع		
٢٧٤٥٠٠		٢٧٤٥٠٠	

كما قام بتقديم المعلومات الإضافية التالية:

(١) تتضمن النقدية مبلغ ١٢٠٠ جنيه في صندوق المصروفات النثرية، ٩٠٠٠ جنيه في إعتماد مخصص لإستهلاك السندات.

(٢) يمثل رصيد حسابات المدينين الصافي البنود الثلاث التالية:

(أ) حسابات مدينين ـ أرصدة مدينة قدرها ٦٠٠٠٠ جنيه،

(ب) حسابات مدينين أرصدة دائنة قدرها ٦٠٠٠ جنيه،

(جـ) مخصص للحسابات المشكوك في تحصيلها قدرها ٣٥٠٠ جنيه.

(٣) هناك مخزون بضاعة تكلفته ٣٥٠٠ جنيه ثم شحنه في ٣١ يوليو ١٩٩٣، ولكن رصيد المخزون في نهاية الفترة لايتضمن هذه البضاعة. ولكن تم

الإعتراف بحسابات مدينين قدرها ٣٥٠٠ جنيه عن هذه البضاعة بالطريق.

(٤) المعدات تكلفتها ١٠٠٠٠٠ ورصيد مجمع إهلاكها ١٦٠٠٠ جنيه

(٥) ثم إثبات إستحقاق الضرائب المستحقة وقدرها ٧٠٠٠ جنيه في ٣١ يوليو. ومع ذلك، فقد كونت الشركة إعتماد نقدى مخصص لمواجهة هذا الإلتزام. ولم يدرج هذا الإعتماد النقدى في رصيد النقدية ولكن تمت مقابلته مع مقدار الضرائب المستحقة.

والمطلوب: إعداد الميزانية الصحيحة المصنفة في تاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٣ في ضوء المعلومات المتاحة مع تعديل أرصدة الحسابات بإستخدام المعلومات الإضافية.

٣ ـ فيما يلي ميزان المراجعة بشركة Baker وبعض المعلومات المتعلقة بسنة ١٩٩٣:

النقدية	٤١٠٠٠	
حسابات المدينين	١٦٣٥٠٠	
مخصصا ديون مشكوك في تحصيلها		٦٧٠٠
تأمين مدفوع مقدماً	٥٩٠٠	
المخزون	٢٨٨٥٠٠	
إستثمارات طويلة الأجل	٣٥٩٠٠٠	
أراضى	٨٥٠٠٠	
أعمال تحت التنفيذ	١٣٤٠٠٠	
حقوق إختراع	٢٦٠٠٠	
معدات	٤٠٠٠٠٠	
مجمع إهلاك معدات		١٤٢٠٠٠
خصم إصدار سندات غير مستهلك	٢٠٠٠٠	
حسابات الدائنين		١٤٨٠٠٠
مصروفات مستحقة		٤٨٢٠٠
أوراق دفع		٩٤٠٠٠
سندات		٤٠٠٠٠٠
أسهم رأس المال		٥٠٠٠٠٠
علاوة إصدار الأسهم		٣٥٠٠٠
أرباح محتجزة		٧٥٠٠٠
إحتياطي توسعات مستقبلة		٧٤٠٠٠
	١٥٢٢٩٠٠	١٥٢٢٩٠٠

(١) القيمة الإستبدالية السوقية للمخزون ٣٥٣٠٠٠ جنيه. وتستخدم طريقة LIFO في التقييم.

(٢) القيمة السوقية للإستثمارات طويلة الأجل التي تضم أسهم وسندات ٣٨٠٠٠٠ جنيه.

(٣) يمثل مقدار حساب الأعمال تحت التنفيذ التكاليف المنفقة حتى ذلك التاريخ على مبنى تحت الإنشاء. (تستأجر الشركة موقع المصنع الحالى). وتبلغ تكلفة الأرض التي يقام عليها المبنى الجديد ٨٥٠٠٠ جنيه كما هو موضح بميزان المراجعة.

(٤) حقوق الإختراع سبق شراءها بتكلفة قدرها ٣٤٠٠٠ جنيه وتستهلك على أساس القسط الثابت.

(٥) ضمن خصم إصدار السندات غير المستهلك هناك ٢٠٠٠ جنيه سوف تستهلك سنة ١٩٩٤.

(٦) تتمثل أوراق الدفع في قروض بنوك مضمونة بواسطة إستثمارات طويلة الأجل قيمتها الدفترية ١٢٠٠٠٠ جنيه. وتستحق هذه القروض في سنة ١٩٩٤.

(٧) سعر الفائدة على السندات يبلغ ١١٪ وتستحق السداد في ٣١ ديسمبر من كل عام كما أن السندات تستحق سنة ٢٠٠٤.

(٨) الأسهم العادية المرخص بها تبلغ ٦٠٠٠٠٠ سهم بقيمة إسمية ١ جنيه للسهم، تم إصدار ٥٠٠٠٠٠ سهم منها.

(٩) إحتياطى التوسعات المستقبلة مكون بقرار من مجلس الإدارة.

والمطلوب: إعداد الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بصورة تقدم إفصاح كامل عن المعلومات الهامة.

٤ ـ كانت ميزانية شركة Howard في نهاية عمليات سنة ١٩٩٢ كما يلي:

٢٠٠٠٠	النقدية	٣٠٠٠٠	حسابات دائنين
٢١٢٠٠	حسابات المدينين	٤١٠٠٠	أوراق دفع طويلة الأجل
٣٢٠٠٠	إستثمارات	١٠٠٠٠٠	أسهم رأس المال
٨١٠٠٠	أصول المصنع (صافي)	٢٣٢٠٠	أرباح محتجزة
٤٠٠٠٠	أراضى		
١٩٤٢٠٠		١٩٤٢٠٠	

وخلال سنة ١٩٩٣ حدث مايلي:

(١) باعت شركة Howard جزء من محفظة إستثماراتها مقابل ١٦٠٠٠ جنيه، وحققت مكسب قدره ٣٠٠٠ جنيه، وتقوم الشركة عادة ببيع وشراء أوراق مالية من هذا النوع.

(٢) إشترت الشركة قطعة أرضى بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه نقداً.

(٣) قامت الشركة بتسوية أوراق دفع طويلة الأجل مقدارها ١٦٠٠٠ جنيه قبل إستحقاقها بسداد مبلغ ١٦٠٠٠ جنيه نقداً.

(٤) ثم إصدار أسهم رأس مال إضافية بقيمتها الإسمية وقدرها ٢٥٠٠٠ جنيه.

(٥) أعلنت الشركة عن توزيعات قدرها ١٠٠٠ جنيه وسددتها للمساهمين.

(٦) بلغ صافي دخل سنة ١٩٩٣ مقدار ٣٠٠٠٠ جنيه بعد خصم إهلاك قدره ١١٠٠٠ جنيه.

(٧) تم شراء أراضى عن طريق إصدار سندات قيمتها ٣٠٠٠٠ جنيه.

(٨) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بلغ رصيد النقدية ٣١٢٠٠، حسابات المدينين ٤٢٠٠٠ وحسابات الدائنين المتبقية ٣٠٠٠٠ جنيه.

والمطلوب:

(أ) إعداد قائمة التدفقات النقدية عن سنة ١٩٩٣.

(ب) إعداد الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣.

(جـ) إيضاح كيف يمكن لقائمة التدفقات النقدية أن تساعد مستخدم القوائم المالية.

الفصل السادس

المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود

ACCOUNTING AND THE TIME VALUE OF MONEY

- الأهداف التعليمية
- تطبيقات مفاهيم القيمة الزمنية
- طبيعة الفائدة
- إختيار معدل الفائدة المناسب
- المتغيرات الأساسية
- مشاكل المبلغ الواحد
- الدفعات الدورية
- القيمة الحالية لدفعة عادية
- بعض الحالات المعقدة
- تقويم السندات الطويلة الأجل.
- أسئلـــة
- تمارين

الفصل السادس

المحاسبة والقيمة الزمنية للنقود

ACCOUNTING AND THE TIME VALUE OF MONEY

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ تحديد المجالات المحاسبية التي تكون القيمة الزمنية للنقود ملائمة لها .
٢ ـ التفرقة بين الفائدة البسيطة والفائدة المركبة .
٣ ـ معرفة كيفية إستخدام جداول الفائدة المركبة المناسبة .
٤ ـ تحديد المتغيرات الهامة لحل تمارين الفائدة .
٥ ـ حل تمارين القيمة الحالية والمستقبلية لوحدة النقد .
٦ ـ حل تمارين القيمة المستقبلية للدفعات العادية والمستحقة .
٧ ـ حل تمارين القيمة الحالية للدفعات العادية والمستحقة .

هل تحب أن تصبح مليونيراً؟ إذا كان عمرك ٢٠ عاماً الآن، يمكنك أن تدخر ١٠٠ دولار شهرياً، ويمكنك إستثمار هذه المدخرات لتحقق معدل عائد بعد الضريبة بنسبة ١٪ شهرياً (١٢٪ سنوياً) حيث يمكنك بذلك أن تصبح مليونيراً قبل أن تبلغ التاسعة والخمسين من عمرك. أو إذا أمكنك استثمار مبلغ ١٠٠٠٠ دولار اليوم بنفس معدل الفائدة، فسوف تمتلك مايزيد عن مليون دولار عند سن التاسعة والخمسين. إنه اثر الفائدة وبصفة خاصة مع مرور فتر طويلة من الزمن.

وتقوم منشآت الأعمال بإستثمار وإقتراض مبالغ مالية ضخمة. وأهم ما يميز هذين النوعين من الصفقات هو القيمة الزمنية للنقود، بمعنى عامل الفائدة الذي تتضمنه حيث أن توقيت العوائد على الإستثمار له أثر هام على قيمة الإستثمار (الأصل)، كما أن توقيت مدفوعات سداد الديون له أثر هام مماثل على قيمة هذا التعهد commitment

(الإلتزام). وقد أصبح رجال الأعمال على وعى واضح بهذا العامل الزمنى ولايقومون بالاستثمار والإقتراض إلا بعد التحليل المتأنى للقيم النسبية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

ومن المتوقع أيضاً أن يقوم المحاسب بإجراء عمليات قياس للقيمة وأن يتفهم إنعكاساتها. ولكى يفعل ذلك فعليه أن يفهم القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة في المستقبل وأن يكون قادراً على قياسها. ويتطلب هذا القياس تفهماً للفائدة المركبة، الدفعات السنوية، ومفاهيم القيمة الحالية.

تطبيقات مفاهيم القيمة الزمنيـــة
APPLICATIONS OF TIME VALUE CONCEPTS

تستخدم عملية التقرير المالي قياسات مختلفة في الحالات المختلفة، وتعتبر القيمة الحالية أحد هذه القياسات. وإعترافاً منه بالإستخدام المتزايد للقياسات المستندة إلى القيمة الحالية، فقد بدأ مجلس معايير المحاسبية المالية FASB في الولايات المتحدة الامريكية في الآونة الأخيرة مشروعاً لوضع إطار لتطبيق هذه القياسات.

وفيما يلي بعض تطبيقات القياسات المستندة للقيمة الحالية في بعض المجالات المحاسبية. والتي سيتم التعرض لبعضها في الفصول التالية من هذا الكتاب:

القياسات المحاسبية المستندة للقيمة الحالية

١ ــ **الأوراق التجارية Notes:** تقييم أوراق القبض وأوراق الدفع غير المتداولة التي لاتحمل سعر فائدة محدد أو تحمل سعر فائدة أقل من سعر الفائدة السائد في السوق.

٢ ــ **الإستئجارات Leases:** تقييم الأصول والتعهدات التي يلزم رسملتها في ظل الإستئجارات طويلة الأجل وقياس مقدار مدفوعات الإستئجار والإستهلاك السنوى له.

٣ ــ **استهلاك علاوة وخصم الإصدار:** قياس الإستهلاك الخاص بالعلاوة أو الخصم على كل من الإستثمار في السندات وقروض السندات.

٤ ــ **المعاشات والمنافع الأخرى التالية للتقاعد:** قياس مكونات تكلفة الخدمة الخاصة بمصروف المنافع التالية لتقاعد العاملين وكذلك التعهد المرتبط بهذه المنافع.

٥ ــ **الأصول الرأسمالية:** تقييم بدائل الإستثمارات طويلة الأجل عن طريق خصم التدفقات النقدية في المستقبل. وتحديد قيمة الأصول التي يتم إقتناؤها في ظل عقود السداد المؤجل.

٦ ــ **إعتمادات إستهلاك الديون Sinking Funds:** تحديد المخصصات اللازمة لتجميع الإعتماد الخاص بتسوية دين معين.

٧ ــ **عمليات إندماج الأعمال**: تحديد قيمة حسابات القبض والدفع والإلتزامات والمستحقات والتعهدات التي يتم إقتناؤها أو تحملها في عملية «شراء».
٨ ــ **عمليات الإفصاح**: قياس قيمة التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من البترول والغاز للإفصاح عنها في المعلومات الإضافية.
٩ ــ **عقود التقسيط**: قياس المدفوعات الدورية الخاصة بعقود الشراء طويلة الأجل.

وعلاوة على التطبيقات الخاصة بمفاهيم الفائدة المركبة، الدفعات السنوية، والقيمة الحالية في مجالات المحاسبة والأعمال، فإن لها تطبيقاتها أيضاً في قرارات التمويل والإستثمار الشخصية. فعند شراء منزل، أو التخطيط للتقاعد، أو تقييم الإستثمارات البديلة، فإنك سوف تحتاج لاستيعاب مفاهيم القيمة الزمنية للنقود.

طبيعة الفائدة THE NATURE OF INTEREST

تمثل الفائدة مدفوعات مقابل إستخدام الأموال. فهي النقدية الزائدة التي يتم تحصيلها أو سدادها بالزيادة على المبلغ المقْرض أو المقترض (الأصل). على سبيل المثال، إذا أقرضك أحد البنوك مبلغ ١٠٠٠ دولار على أن تعيد سداد ١١٥٠ دولار، عندئذ فإن المبلغ الزائد عن ١٠٠٠ دولار ـ أي ١٥٠ دولار ـ يمثل مصروف الفائدة. أو إذا قمت أنت بإقراض أحد زملائك مبلغ ١٠٠ دولار على أن يسدد لك ١١٠ دولار، فإن العشرة دولارات الزائدة تمثل إيراد الفائدة.

وعادة مايحدد مقدار الفائدة الواجب السداد في صورة معدل على مدى فترة زمنية معينة. على سبيل المثال، إذا إستخدمت مبلغ ١٠٠٠ دولار، السابق لمدة عام قبل أن تسدد مبلغ ١١٥٠ دولار، فإن معدل الفائدة يكون ١٥٪ سنوياً (١٥٠ ÷ ١٠٠٠). وتمثل عادة التعبير عن الفائدة في شكل معدل ممارسة مستقرة في مجال الأعمال. وفي الواقع، فإن مديرى الأعمال يتخذون قرارات الإستثمار والإقتراض على أساس معدل الفائدة الضمنى involved وليس على أساس المقدار الفعلى للفائدة الواجب السداد أو التحصيل.

فكيف يحدد معدل الفائدة؟ تعتبر درجة خطر الإئتمان المتضمنة (خطر عدم السداد) أحد أهم العوامل المحددة لمعدل الفائدة. ويقوم المقرض بتقييم الخطر المرتبط بكل مقترض. حيث يمكن للمقترض الذي لديه درجة خطر منخفضة ـ مثل شركة IBM ـ أن يحصل على قرض بمعدل الفائدة السائد في السوق أو أقل منه بقليل، في حين أنك

أو أحد جيرانك سوف تتحملون العديد من النقاط المئوية زائدة على معدل الفائدة في السوق إذا ما أمكنك الحصول على قرض من الأساس!.

ويمثل مقدار الفائدة الذي تتضمنه أي صفقة تمويل دالة لثلاث متغيرات:

المتغيرات الداخلة في حساب الفائدة

١ ــ **أصل القرض**: وهو المقدار المقترض أو المستثمر.
٢ ــ **معدل الفائدة**: وهى نسبة مئوية من الموجود من أصل القرض.
٣ ــ **الزمن**: وهو عدد السنوات أو الجزء من السنة الذي وجد خلاله أصل القرض.

وكلما زاد مقدار أصل القرض أو إرتفع معدل الفائدة أو طالت الفترة الزمنية، كلما زاد مقدار الفائدة.

إختيار معدل الفائدة المناسب
CHOOSING AN APPROPRIATE INTEREST RATE

من بين المشاكل الشائكة التي تواجه المحاسب إختيار معدل الفائدة المناسب. وإليك جوانب الخلاف التالية التي حدثت في الممارسة العملية:

١ ــ في محاسبة البترول والغاز، أوصت لجنة البورصات والأوراق المالية في الولايات المتحدة SEC في وقت مابحساب القيمة العادلة لإحتياطيات البترول والغاز في الأرضى على أساس القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية مخصومة بمعدل ١٠٪. وقد أعلنت SEC أن إستخدام معدل واحد للخصم يساعد على القابلية للمقارنة، وأن معدلاً بهذا القدر يوفر تمثيلاً معقولاً للقيمة الحالية لإحتياطيات البترول والغاز في المستقبل. وقد عارض آخرون ذلك، وأعلنوا أن معدل ١٠٪ كان غير واقعي لسببين: الأول أنه يتجاهل المستوى الجارى لبدايات معدل الفائدة مثل المعدل الأساسى Prime. ثانيا لعدم إستحقاق كل الشركات والحالات لنفس المعدل بسبب الإختلاف في درجة الخطر.

٢ ــ عند محاولة حل مشكلة رسملة تكلفة الفائدة التي تتحملها المنشأة خلال مرحلة الإنشاء، فقد واجهت المهنة تأييداً لأساسيين مختلفين في القياس. فقد فضل بعض المحاسبين رسملة تكلفة الفائدة المرتبطة بالإقتراض الخاص بهذا المشروع، في حين أعترض آخرون على أساس أن المتوسط المرجح طريقة مفضلة لأن الإقتراض لأى مشروع يؤثر على تكاليف الاقتراض للمنشأة ككل بسبب

إرتباطه مع المشروعات الأخرى.

فكيف يمكن عندئذ إختيار معدل الفائدة لأغراض حساب القيمة الحالية؟ في الماضي كان يتم إختيار معدلات الفائدة على أساس درجة إتاحتها، الإعتبارات التنظيمية، وسهولة إخضاعها للمراجعة، ولم يتم الإستقرار على مدخل ثابت. ولايعد هذا أمراً غريباً في ظل التنوع الواسع في معدلات الفائدة التي يمكن الإختيار من بينها مثل معدل الإقتراض العام (المعدل الأساسى) أو معدل معين لتكلفة رأس المال على أساس المتوسط المرجح، وهكذا.

ويتركب معدل الفائدة من ثلاث مكونات كما يلي:

ثلاث مكونات للفائدة

١ ـ **معدل الفائدة الخالص:** (من ٢٪ إلى ٤٪). وهو المقدار الذي سوف يضيفه المقرض في حالة عدم وجود أية إحتمالات لعدم السداد default من جانب المقترض أو أية توقعات للتضخم.

٢ ـ **معدل فائدة مخاطرة الإئتمان:** (من صفر٪ إلى ٥٪). فخطر الإئتمان في السندات التي تصدرها الحكومة (بمعنى خطر عدم السداد) ضئيل أو منعدم. ومع ذلك فإن منشأة الأعمال يمكن أن يكون لديها خطر إئتمان بناء على إستقرارها المالى وربحيتها... إلخ.

٣ ـ **معدل الفائدة للتضخم المتوقع:** (من صفر إلى ؟). فالمقرضون يدركون أنه في الإقتصاد التضخمى، فإنهم يستردون قروضهم بعملات أقل في القيمة. ونتيجة لذلك فإنهم يرفعون معدلات فائدتهم لتعويض هذه الخسارة في القوة الشرائية. فعندما تكون التوقعات التضخمية عالية، تكون معدلات الفائدة عالية.

وتعد عملية تحديد ومزج هذه المكونات الثلاثة بالنسب المناسبة لشركة أو مستثمر معين وفي لحظة زمنية معينة أمر غير سهل. ولكن لأن معدلات التضخم كانت ظاهرة في العشرين عاماً الماضية، فإن ملاءمة ومصداقية المعلومات المحاسبية قد أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على إنتقاء معدلات الفائدة المناسبة.

وعلى مدى الجزء المتبقى من هذا الفصل، سوف نركز على أساليب حساب القيم الحالية والمقادير المستقبلة. وفي أغلب الحالات ستكون معدلات الفائدة معطاة. وفي بعض الحالات سيتم حل بعض التمارين التي يكون فيها معدل الفائدة هو المتغير الوحيد المجهول.

الفائدة البسيطة Simple Interest

يتم حساب الفائدة البسيطة على أساس أصل القرض فقط. فهي تمثل العائد على (أو النمو في) أصل القرض لفترة زمنية واحدة. وعادة مايعبر عن الفائدة البسيطة كما يلي:

الفائدة = P x i x n

حيث P = أصل القرض. i = معدل الفائدة لفترة واحدة، n = عدد الفترات.

ولتوضيح ذلك، إذا ما إقترضت ١٠٠٠ دولار لمدة ٣ سنوات بمعدل فائدة بسيط قدره ١٥٪ سنوياً، فإن جملة الفائدة التي سوف تسددها تبلغ ٤٥٠ دولار محسوبة كما يلي:

الفائدة = P x i x n

= ١٠٠٠ × ١٥, × ٣ = ٤٥٠ دولار.

الفائدة المركبة Compound Interest

يتم حساب الفائدة المركبة على أساس كل من أصل القرض وأية فوائد مكتسبة لم يتم سدادها أو سحبها. فهي تمثل العائد على (أو النمو في) أصل القرض لفترتين زمنيتين أو أكثر، فالفائدة المركبة لاتحسب فقط على أساس أصل القرض وإنما أيضاً على الفائدة المكتسبة من هذا القرض حتى ذلك التاريخ وذلك بافتراض عدم سحب هذه الفائدة.

ولتوضيح الفرق بين الفائدة البسيطة والفائدة المركبة. إفترض أنك أودعت ١٠٠٠ دولار في بنك A الذي يقدم فائدة بسيطة قدرها ٩٪ سنوياً، وأنك أودعت ١٠٠٠ دولار أخرى في بنك B يقدم فائدة مركبة بمعدل ٩٪ تحتسب سنوياً. وبفرض أنك لن تقوم بحسب أية فوائد في الحالتين لمدة ٣ سنوات من تاريخ الإيداع. فيكون حساب الفوائد والرصيد المتجمع في نهاية كل سنة كما يلي:

الفائدة البسيطة مقابل الفائدة المركبة

بنك A

حساب الفائدة البسيطة	الفائدة البسيطة	الرصيد المجمع في نهاية العام
السنة ١: ١٠٠٠ × ٩٪	٩٠	١٠٩٠.
السنة ٢: ١٠٠٠ × ٩٪	٩٠	١١٨٠
السنة ٣: ١٠٠٠ × ٩٪	٩٠	١٢٧٠
	٢٧٠	

الفرق ٢٥,٠٣

بنك B

حساب الفائدة المركبة	الفائدة المركبة	الرصيد المجمع في نهاية العام
السنة ١ ١٠٠٠ × ٩٪	٩٠	١٠٩٠
السنة ٢: ١٠٩٠ × ٩٪	٩٨,١	١١٨٨,١
السنة ٣: ١١٨٨,١ × ٩٪	١٠٦,٩٣	١٢٩٥,٠٣
	٢٩٥,٠٣	

ويلاحظ في المثال السابق أن الفائدة البسيطة تستخدم أصل القرض المبدئى وقدره ١٠٠٠ دولار في حساب الفائدة على مدى السنوات الثلاث، في حين تستخدم الفائدة المركبة الرصيد المجمع (مجموع الأصل والفوائد حتى تاريخه) في نهاية كل عام لحساب الفائدة في السنة التالية.

ومن الواضح أنه إذا كان لديك الاختيار بين إستثمار أموالك بفائدة بسيطة أو بفائدة مركبة، فإنك سوف تختار الفائدة المركبة وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى وبصفة خاصة درجة المخاطرة. وفي المثال السابق، تقدم الطريقة المركبة دخل إضافي في الفائدة بمبلغ ٢٥,٠٣ دولار. ولأغراض التبسيط فإن الطريقة المركبة تفترض أن الفائدة المكتسبة وغير المسددة تصبح جزءاً من أصل القرض وأن الرصيد المجمع في نهاية كل سنة يمثل رقم جديد لأصل القرض تحتسب على أساسه الفائدة للسنة التالية.

وتمثل الفائدة المركبة الصورة النمطية للفائدة التي تطبق في مجالات الاعمال وبصفة خاصة في الإقتصاد الذي تستخدم فيه قيم ضخمة من الأصول الإنتاجية طويلة الأجل والتي تموَّل على مدى فترات زمنية طويلة. وينظر المديرون الماليون إلى فرص الإستثمار المتاحة أمامهم ويقيمونها على أساس سلسلة من العوائد الدورية التي يمكن إعادة إستثمار كل منها لإنتاج عوائد إضافية. ولا تطبق الفائدة البسيطة عادة إلا في الاستثمارات قصيرة الأجل والديون التي تمتد لفترة سنة أو أقل.

جداول الفائدة المركبة: (انظر ملحق الفصل) Compound Interest Tables

هناك خمسة أنواع مختلفة من جداول الفائدة المركبة معروضة في نهاية هذا الفصل. وسوف تساعدك هذه الجداول على دراسة هذا الفصل وكذلك حل التمارين التي تتضمن فوائد. وفيما يلي أسماء ومحتويات هذه الجداول:

جداول الفائدة المركبة ومحتوياتها

١ ـ جدول القيمة المستقبلية للجنيه: وهو يتضمن المجموع الذي سيصل إليه مبلغ ١ جنيه إذا ما أودع الآن بمعدل فائدة معين لمدة عدد محدد من السنوات (الجدول ٦ـ١).

٢ ـ جدول القيمة الحالية للجنيه: ويتضمن المبالغ التي يلزم إيداعها الآن بمعدل فائدة معين لتساوى ١ جنيه في نهاية عدد معين من السنوات (الجداول ٦ـ٢).

٣ ـ جدول القيمة المستقبلية لدفعة عادية قدرها ١ جنيه: ويتضمن المبالغ التي سوف تصل اليها دفعة دورية قدرها ١ جنيه إذا ما استثمرت في نهاية كل فترة بمعدل فائدة معين ولعدد محدد من الفترات (الجدول ٦ـ٣).

٤ ــ جدول القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ جنيه: ويتضمن المقادير التي يلزم إيداعها الآن بمعدل فائدة معين حتى يمكن سحب مبلغ ١ جنيه في نهاية فترات دورية منتظمة وذلك لعدد معين من الفترات (الجدول ٦-٤).

٥ ــ جدول القيمة الحالية لدفعة مستحقة قدرها ١ جنيه: ويتضمن المقادير التي يلزم إيداعها الآن بمعدل فائدة معين حتى يمكن سحب مبلغ ١ جنيه في بداية فترات دورية منتظمة وذلك لعدد معين من الفترات (الجدول ٦-٥).

ويوضح الجزء التالي الصيغة العامة لمحتوي هذه الجداول. ويمثل هذا الجزء من جدول ٦-١ جدول القيمة المستقبلية للجنيه والذي يُشير إلى مجموع الأصل والفائدة في نهاية خمس فترات وبثلاث معدلات مختلفة للفائدة المركبة.

القيمة المستقبلية للجنية بفائدة مركبة (جزء من جدول ٦-١)			
الفتـــــرة	٩٪	١٠٪	١١٪
١	١,٠٩٠٠٠	١,١٠٠٠٠	١,١١٠٠٠
٢	١,١٨٨١٠	١,٢١٠٠٠	١,٢٣٢١٠
٣	١,٢٩٥٠٣	١,٣٣١٠٠	١,٣٦٧٦٣
٤	١,٤١١٥٨	١,٤٦٤١٠	١,٥١٨٠٧
٥	١,٥٣٨٦٢	١,٦١٠٥١	١,٦٨٥٠٦

ولتفسير هذا الجدول، فإذا ما استُثمر ١ جنيه لمدة ٣ فترات بمعدل فائدة مركبة قدره ٩٪ للفترة، فإن الجنيه سوف يساوي ١,٣٠ (١,٢٩٥٠٣ × ١)، وهو المقدار المركب في المستقبل. وإذا ما إستثمر الجنيه بمعدل ١١٪، فإنه في نهاية أربع سنوات سوف يساوي ١,٥٢جنيه. وإذا بلغ المبلغ المستثمر ١٠٠٠ جنيه بدلاً من ١ جنيه فسوف تكون المقادير المناظرة كما يلي:

عند الاستثمار لمدة ٣ سنوات بمعدل ٩٪ (١٠٠٠ × ١,٢٩٥٠٣) = ١٢٩٥,٠٣

عند الاستثمار لمدة ٤ سنوات بمعدل ١١٪ (١٠٠٠ × ١,٥١٨٠٧) = ١٥١٨,٠٧

وعلى مدى مناقشة جداول الفائدة المركبة، فإن استخدام مصطلح فترات Periods بدلاً من سنوات years هو إستخدام متعمد. فالفائدة يعبر عنها عادة على أساس المعدل السنوى، ولكن في الكثير من حالات الأعمال تكون فترة التركيب compounding

period أقل من سنة. وفي مثل هذه الحالات يجب أن يُحول معدل الفائدة السنوى ليتسق مع طول الفترة الزمنية. حيث يلزم تحويل «معدل الفائدة السنوى» إلى «معدل الفائدة لفترة التركيب» وذلك عن طريق قسمة المعدل السنوى على عدد فترات التركيب التي تتضمنها السنة.

وعلاوة على ذلك، يتحدد عدد الفترات عن طريق ضرب عدد السنوات في عدد فترات التركيب التي تتضمنها السنة. ولتوضيح ذلك، إفترض أنه تم إستثمار مبلغ ١ جنيه لمدة ٦ سنوات بمعدل فائدة سنوي قدره ٨٪ على أن يتم التركيب كل ربع سنة. فبإستخدام الجدول ٦-١ يمكن تحديد المقدار الذي سوف يصل إليه هذا الجنيه عن طريق قراءة المعامل الموجود في عمود ٢٪ وصف ٢٤ (٦ سنوات × ٤ فترات تركيب في السنة) وهو ١,٦٠٨٤٤ أو ١,٦١ تقريباً. وعلى ذلك فإن مصطلح الفترات ـ وليس السنوات ـ هو الذي يُستخدم في كل جداول الفائدة المركبة للتعبير عن المتغير n.

ويوضح الجدول التالي كيفية تحديد كل من: (١) معدل الفائدة لفترة التركيب، (٢) عدد فترات التركيب في أربعة حالات مختلفة لتتابع عملية التركيب (F)

معدل فائدة سنوي ١٢٪ على مدى ٥ سنوات مركبة (𝔽)	معدل الفائدة لفترة التركيب ($\mathbb{F} \div i$)	عدد فترات التركيب ($\mathbb{F} \times i$)
سنوياً (١)	١٢,٠ ÷ ١ = ١٢,٠	٥ سنوات × فترة تركيب في السنة = ٥ فترات
نصف سنوى (٢)	١٢,٠ ÷ ٢ = ٠٦,٠	٥ سنوات × ٢ فترة تركيب في السنة = ١٠ فترات
ربع سنوى (٤)	١٢,٠ ÷ ٤ = ٠٣,٠	٥ سنوات × ٤ فترات تركيب في السنة = ٢٠ فترة
شهرى (١٢)	١٢,٠ ÷ ١٢ = ٠١,٠	٥ سنوات × ١٢ فترة تركيب في السنة = ٦٠ فترة

ولأن الفائدة تكتسب (تُستحق) من الناحية النظرية في كل ثانية من كل يوم، فإنه من الممكن حساب فائدة يتم تركيبها بصورة مستمرة. ويمكن تبسيط العمليات الحسابية التي تتضمن تركيباً مستمراً عن طريق إستخدام نظام اللوغاريتم الطبيعي. ومع ذلك، فإنه لأغراض التبسيط فإن أغلب صفقات الأعمال تفترض أن تتابع تركيب الفائدة لايزيد عن التتابع اليومي.

ويمكن أن يؤدى عدد مرات تركيب الفائدة إلى حدوث تغير جوهرى في معدل العائد. على سبيل المثال، فإن الفائدة السنوية بمعدل ٩٪ والتي تتركب بصورة يومية

تقدم عائد فعلى بنسبة ٤٢ , ٩٪ بفرق قدره ٤٢ , ٪ . ويعرف معدل ٤٢ , ٩٪ بالمعدل الفعال effective yield* في حين يعرف معدل الفائدة السنوى وقدره ٩٪ بالمعدل الإسمى أو المحدد. وعندما يزداد تكرار عملية التركيب عن مرة واحدة سنوياً، فإن معدل الفائدة الفعال سيكون دائماً أكبر من المعدل المحدد.

ويوضح الجدول التالي كيفية تأثير عملية التركيب في خمسة فترات زمنية مختلفة على معدل العائد الفعال والفائدة المكتسبة من إستثمار ١٠٠٠٠ دولار لمدة عام.

	فترات التركيب				
معدل الفائدة	سنوية	نصف سنوية	ربع سنوية	شهرية	يومية
٪٨	٪٨	٪٨,١٦	٨,٢٤	٨,٣٠	٨,٣٣
	٨٠٠ج	٨١٦	٨٢٤	٨٣٠	٨٣٣
٪٩	٪٩	٪٩,٢٠	٪٩,٣١	٪٩,٣٨	٪٩,٤٢
	٩٠٠	٩٢٠	٩٣١	٩٣٨	٩٤٢
٪١٠	٪١٠	٪١٠,٢٥	٪١٠,٣٨	٪١٠,٤٧	٪١٠,٥٢
	١٠٠٠	١٠٢٥	١٠٣٨	١٠٤٧	١٠٥٢

المتغيرات الأساسية FUNDAMENTAL VARIABLES

تعد المتغيرات الأربعة التالية أساسية لكل مشاكل الفائدة المركبة:

المتغيرات الأساسية

١ ــ معدل الفائدة: وهو المعدل السنوى الذي يلزم تعديله ليعكس طول فترة التركيب إذا كانت أقل من سنة.

٢ ــ عدد الفترات الزمنية: وهو عدد فترات التركيب (قد تتساوى الفترة مع السنة أو تقل عنها).

٣ ــ المقدار المستقبل: وهى قيمة مبلغ معين أو عدة مبالغ في المستقبل يتم إستثمارها على أساس الفائدة المركبة.

٤ ــ القيمة الحالية: وهي القيمة الآن (في الوقت الحاضر) لمبلغ معين أو عدة مبالغ في المستقبل مخصومة بإستخدام الفائدة المركبة.

(*) تكون معادلة حساب معدل العائد الفعال في الحالات التي يكون فيها تتابع عملية التركيب (F) أكثر من مرة واحدة في العام كما يلي:

المعدل الفعال = $(1 + i)^{F} - 1$

=

ويوضح الشكل الزمنى التالي العلاقة بين هذه المتغيرات الأربعة الأساسية:

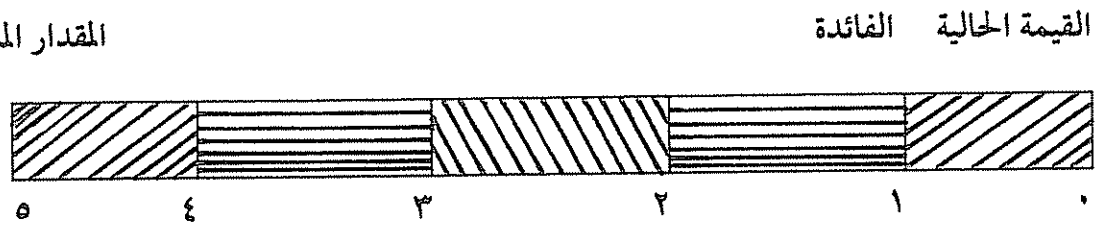

وفي بعض الحالات يكون كل من هذه المتغيرات الأربعة معروفاً، ولكن في العديد من حالات الأعمال يكون أحد هذه المتغيرات على الأقل مجهولاً.

مشاكل المبلغ الواحد SINGLE SUM PROBLEMS

تتضمن العديد من قرارات الأعمال والإستثمار مبلغ واحد من الأموال التي توجد إما الآن أو في المستقبل. ويمكن تصنيف مشاكل المبلغ الواحد بصفة عامة إلى أحد المجموعتين التاليتين:

١ - حساب المقدار المجهول في المستقبل لمبلغ وحيد يستثمر الآن لعدد معين من الفترات وبمعدل فائدة معين.

٢ - حساب القيمة الحالية المجهولة لمبلغ وحيد معروف في المستقبل يتم خصمه لعدد معين من الفترات وبمعدل فائدة معين.

القيمة المستقبلية لمبلغ واحد Future Amount of Single Sum

يمكن التعبير عن القيمة المستقبلية التي يمكن أن يصل إليها رقم ١ في المعادلة التالية:

$$a\lceil_{n\ i} = (1+i)^n$$

حيث: $a\lceil_{n\ i}$ = المقدار المستقبل لمبلغ ١

i = معدل الفائدة لفترة واحدة.

n = عدد الفتـــــرات.

ويمثل الرمز $a\lceil_{n\ i}$ القيمة التي سيصل إليها مبلغ ١ جنيه بمعدل فائدة i للفترة الواحدة ولعدد n من الفترات.

= ولتوضيح ذلك، إذا كان معدل العائد المحدد ٨٪ يتم تركيبة ربع سنوياً (٢٪ لكل ربع) يكون المعدل السنوي الفعال:

المعدل الفعال = $(١ + ٠٢,)^{٤} - ١ = (١,٠٢)^{٤} - ١ = ١,٠٨٢٤ - ١ = ٨,٢٤٪$

ولتوضيح ذلك، إفترض إستثمار ١جنيه بمعدل فائدة ٩٪ يتم تركيبة سنوياً لمدة ٣ سنوات، فتكون القيم التي يصل إليها مبلغ ١ جنيه في نهاية كل فترة كما يلي:

٩٪ $\Gamma_{١}$ ١ر٢ = (١ + ٠٩ر٠)^{١} في نهاية الفترة الأولى

٩٪ $\Gamma_{٢}$ ١ر٢ = (١ + ٠٩ر٠)^{٢} في نهاية الفترة الثانية.

٩٪ $\Gamma_{٣}$ ١ر٢ = (١ + ٠٩ر٠)^{٣} في نهاية الفترة الثالثة

وتتجمع هذه المقادير المركبة كما يلي:

الفترة	المقدار في بداية الفترة	× المضروب (i + 1)	= المقدار في نهاية الفترة*	المعادلة (i + 1)^{n}
١	١,٠٠٠٠٠٠	١,٠٩	١,٠٩٠٠٠٠	(١,٠٩)^{١}
٢	١,٠٩٠٠٠٠	١,٠٩	١,١٨٨١٠	(١,٠٩)^{٢}
٣	١,١٨٨١٠	١,٠٩	١,٢٩٥٠٣	(١,٠٩)^{٣}

(*) لاحظ أن هذه المقادير تظهر في الجدول ٦-١ في عمود ٩٪

ولحساب القيمة المستقبلة لأى مقدار، يلزم فقط ضرب معامل القيم المستقبلة في هذا المقدار.

$$a = P(a\Gamma_{n\ i})$$

حيث: a = القيمة المستقبلـــة

P = أصل المبلغ في البداية (القيمة الحالية)

$a\Gamma_{n\ i} = a = (i + 1)^{n}$ = القيمة المستقبلة لمبلغ ١ جنيه.

ولتوضيح ذلك، ماهو المقدار المستقبل لمبلغ ٥٠٠٠٠ جنيه مستثمر لمدة ٥ سنوات يتم تركيبه سنوياً بمعدل فائدة قدرة ١١٪؟ بإستخدام الشكل الزمنى تظهر هذه الحالة كما يلي:

القيمة الحالية ← القيمة المستقبلية

P = ٥٠٠٠٠ معدل الفائدة أ = ١١ ٪ a = ؟

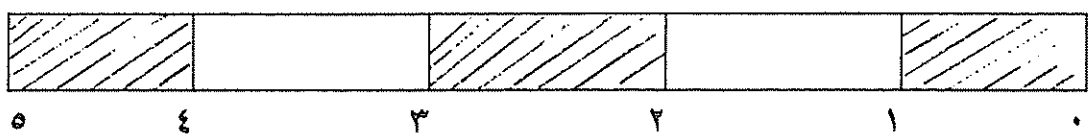

عدد الفترات n = ٥

وبإستخدام المعادلة يتم حل هذا المثال كما يلي:

$$a = P \times {}_{n}\Gamma_{i} = a \Gamma_{٥}\,٪١١ \times ٥٠٠٠٠٠ = ٥٠٠٠٠٠ (١+١١,)^{٥}$$

$$= ٥٠٠٠٠٠ \times (١,٦٨٥٠٦) = ٨٤٢٥٣ \text{ جنيه}$$

ويمكن تحديد معامل القيمة المستقبلة وقدره ١,٦٨٥٠٦ في المعادلة السابقة من جدول ٦-١ (عمود ١١٪ وصف ٥ فترات).

ويمكن أن ينطبق مدخل المعادلة والشكل الزمنى السابق على حالة أعمال روتينية. على سبيل المثال إذا أودعت شركة Edison ٢٥٠ مليون دولار في حساب مجمد لدى شركة Trust في بداية سنة ١٩٩٢ مقابل إنشاء محطة للطاقة تكتمل في ديسمبر ١٩٩٥، فما هو مقدار الحساب في نهاية أربع سنوات إذا كانت الفائدة تركب نصف سنوياً بمعدل ١٠٪؟

بمعلومية القيمة الحالية وقدرها ٢٥٠ مليون دولار ووجود ٨ فترات تركيب (٤ × ٢)، ومعدل فائدة قدره ٥٪ لفترة التركيب (١٠٪ ÷ ٢)، يمكن تصوير هذه المشكلة زمنياً وتحديد المبلغ في المستقبل كما يلي:

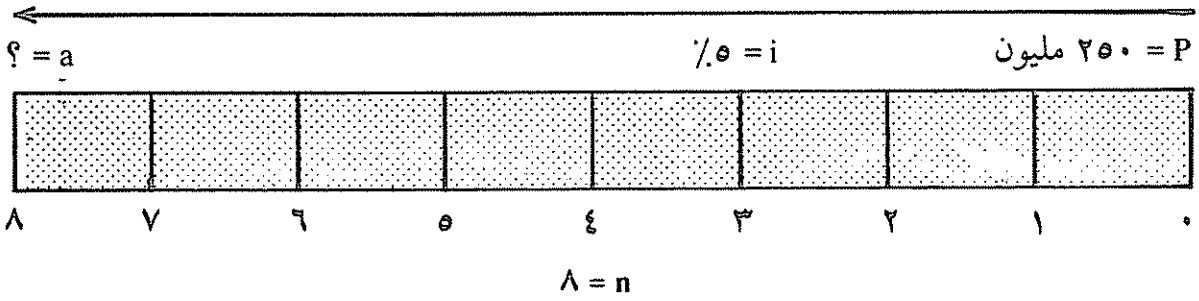

$$\therefore a = ٢٥٠ \text{ مليون} \times a \Gamma_{٨}\,٪٥$$

$$= ٢٥٠ \text{ مليون } (١ + ٠٥,)^{٨} = ٣٦٩٣٦٥٠٠٠ \text{ جنيه}$$

وبإستخدام معامل القيمة الحالية الموجود في الجدول ٦-١ (عمود ٥٪ صف ٨ فترات) نجد أن الوديعة التي تبلغ ٢٥٠ مليون سوف تصل إلى ٣٦٩٣٦٥٠٠٠ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥.

القيمة الحالية لمبلغ وحيد Present Value of a Single Sum

أوضح مثال سابق أن إستثمار مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بمعدل فائدة يركب سنوياً قدره ١١٪ سوف يساوي ٨٤,٢٥٣جنيه في نهاية ٥ سنوات. ويعني ذلك أن مبلغ ٨٤,٢٥٣جنيه بعد ٥سنوات في المستقبل يساوي ٥٠٠٠٠ جنيه الآن. بمعنى أن

٥٠٠٠٠ هي القيمة الحالية لمبلغ ٨٤٢٥٣. والقيمة الحالية هي المقدار الذي يلزم إستثماره الآن لإنتاج مقدار محدد في المستقبل. ففي حسابات مقدار مركب في المستقبل كنا بصدد تحديد المقدار المستقبل لقيمة حالية معلومة. أما في مشاكل القيمة الحالية فإنه يتم تحديد القيمة الحالية لمقدار معلوم في المستقبل. وتشكل القيمة الحالية دائماً مقداراً أصغر من المقدار المعلوم في المستقبل، لأن الفائدة سوف تكتسب وتضاف على هذه القيمة الحالية في المستقبل. وفي تحديد المقدار المستقبل، فإننا نتحرك قدماً في الزمن بإستخدام عملية «التجميع» accumulation. في حين أنه عند تحديد القيمة الحالية فإننا نتحرك للخلف بإستخدام عملية «الخصم» discounting. ويمكن التعبير عن القيمة الحالية لمبلغ واحد جنيه بالمعادلة التالية:

$$P\lceil_{n\,i} = 1 \div a\lceil_{n\,i} = \frac{1}{(1+i)^n}$$

حيث:

$P\lceil_{n\,i}$ = القيمة الحالية لمبلغ الواحد جنيه.

$a\lceil_{n\,i} = (1+i)^n$ = المقدار المستقبل لمبلغ الواحد جنيه.

حيث يمثل المقدار $P\lceil_{n\,i}$ القيمة الحالية لمبلغ الواحد مخصوماً بمعدل فائدة قدره i لفترة التركيب ولعدد n من فترات التركيب. ولتوضيح ذلك، إفترض أن مبلغ الواحد يتم خصمه لمدة ٣ فترات بمعدل ٩٪. فإن القيمة الحالية لمبلغ الواحد تخصم في كل فترة كما يلي:

$P\lceil_{١\,٩٪} = ١ \div (١ + ٠٩,)^{١}$ للفترة الأولى

$P\lceil_{٢\,٩٪} = ١ \div (١ + ٠٩,)^{٢}$ للفترة الثانية

$P\lceil_{٣\,٩٪} = ١ \div (١ + ٠٩,)^{٣}$ للفترة الثالثة. وذلك على الشكل التالي:

فترات الخصم	١ جنيه ÷	$(i+1)^n$ =	القيمة الحالية	المعادلة $١ \div (I+i)^n$
١	١,-	١,٠٩	,٩١٧٤٣	$١ \div (١ + ٠٩,)^{١}$
٢	١,-	$(١,٠٩)^{٢}$	,٨٤١٦٨	$١ \div (١ + ٠٩,)^{٢}$
٣	١,-	$(١,٠٩)^{٣}$	,٧٧٢١٨	$١ \div (١ + ٠٩,)^{٣}$

وعادة مايتطلب الأمر حسابات سريعة للقيم الحالية. ولذلك تم وضع جداول من المعادلة السابقة توضح مايجب إستثمارة بمعدلات فائدة مركبة مختلفة ولفترات زمنية مختلفة ليساوي واحد صحيح في المستقبل. ويظهر جدول «القيمة الحالية للواحد الصحيح» في نهاية هذا الفصل. ويوضح الجزء التالي منه القيمة الحالية للواحد الصحيح لخمسة فترات مختلفة وبثلاث معدلات مختلفة للفائدة.

القيمة الحالية للواحد الصحيح بفائدة مركبة

(جزء من جدول ٦ - ٢)

الفتـــرة	٪ ٩	٪ ١٠	٪ ١١
١	,٩١٧٤٣	,٩٠٩٠٩	,٩٠٠٩٠
٢	,٨٤١٦٨	,٨٢٦٤٥	,٨١١٦٢
٣	,٧٧٢١٨	,٧٥١٣٢	,٧٣١١٩
٤	,٧٠٨٤٣	,٦٨٣٠١	,٦٥٨٧٣
٥	,٦٤٩٩٣	,٦٢٠٩٢	,٥٩٣٤٥

ويمكن مد معادلة القيمة الحالية للواحد الصحيح لتنطبق على حسابات القيمة الحالية لأى مبلغ وحيد كما يلي:

$$P = a\,(P\textstyle\prod_{n\,i})$$

حيث: P = القيمة الحالية لمبلغ وحيد. a = المقدار المستقبل

$P\prod_{n\,i}$ = القيمة الحالية للواحد الصحيح = $\frac{1}{(1+i)^n}$

ولتوضيح ذلك، ماهي القيمة الحالية لمبلغ ٨٤٢٥٣ الذي يتم تلقية أو سداده بعد ٥ سنوات بمعدل فائدة ١١٪ يتم تركيبة سنوياً ؟ يمكن تصوير هذه المشكلة زمنياً كما يلي :

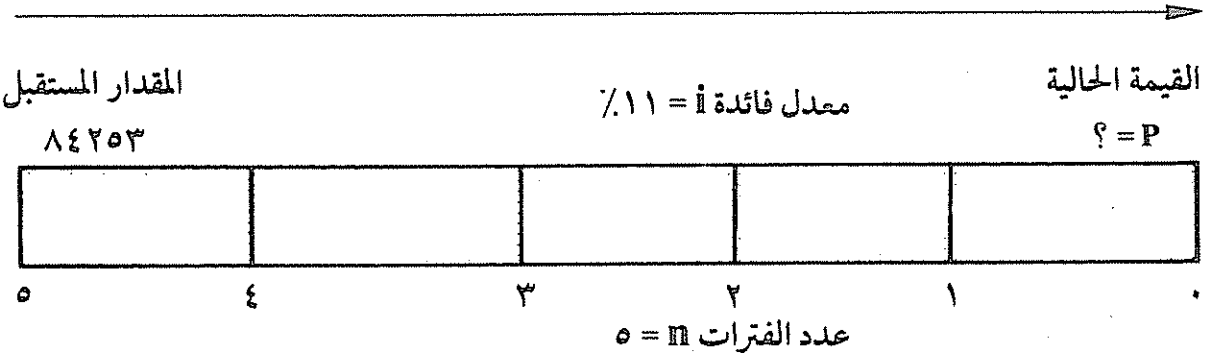

وباستخدام المعادلة يتم حل هذه المشكلة كما يلي:

$$P = a(P\lceil_{n\ i}) = ٨٤٢٥٣ \ (P\lceil_{٥\ \%١١})$$

$$= ٨٤٢٥٣ \left(\frac{١}{(١ + ٠,١١)^{٥}}\right) = ٨٤٢٥٣ \times ٠,٥٩٣٤٥ = ٥٠٠٠٠$$

ولتحديد معامل القيمة الحالية وقدره ٠,٥٩٣٤٥ يمكن إستخدام الآلة الحاسبة أو قراءة جدول ٦-٢ (عمود ١١٪، صف ٥ فترات).

ويمكن أن ينطبق مدخل المعادلة والشكل الزمنى على العديد من الحالات. على سبيل المثال، افترض أن عمك الثرى ينوى أن يعطيك مبلغ ٢٠٠٠ دولار لرحلة إلى أوروبا عندما تتخرج من الجامعة بعد ٣ سنوات من الآن ويتجه لتمويل الرحلة عن طريق إستثمار مبلغ من المال الآن بمعدل فائدة مركبة قدره ٨٪ ليوفر مبلغ ٢٠٠٠ دولار عند تخرجك فماهو المبلغ الذي يلزم إستثماره الآن؟

يمكنك وضع الشكل الزمنى التالي أمام عمك وحل المشكلة كما يلي:

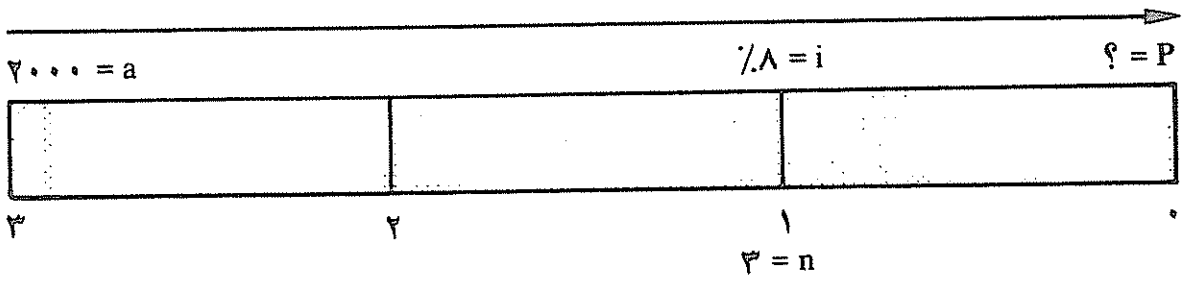

$$P = ٢٠٠٠ \ (P\lceil_{٣\ \%٨}) \qquad = ٢٠٠٠ \left(\frac{١}{(١+٠,٠٨)^{٣}}\right) = ٢٠٠٠ \times ٠,٧٩٣٨٣ = ١٥٨٧,٩٦$$

وبذلك فانك سوف تنصح عمل بإستثمار مبلغ ١٥٨٧,٩٦ الآن لتوفير مبلغ ٢٠٠٠ دولار عند تخرجك وذلك بشرط أن تتخرج أنت في الموعد المحدد.

حالات المبلغ الوحيد ـ متغيرات أخرى غير معلومة:

عند حساب القيمة المستقبلة أو الحالية في الأمثلة السابقة للمبلغ الوحيد كان كل من عدد الفترات وسعر الفائدة معلوماً. وفي العديد من حالات الأعمال يكون كل من المقدار المستقبل والقيمة الحالية معلوماً ولكن عدد الفترات أو سعر الفائدة يكون مجهولاً. والمثالان التاليان هما حالات لمبلغ وحيد (مقدار مستقبل وقيمة حالية) إما بعدد فترات (n) مجهول أن معدل فائدة (i) مجهول. حيث يتضح من هذه الأمثلة وحلولها أنه

إذا عُلمت أية ثلاثة من القيم الأربعة (وهي المقدار المستقبل a ، القيمة الحالية P ، عدد الفترات n ، سعر الفائدة i) فإنه يمكن إشتقاق المتغير المجهول.

مثال ١ : حساب عدد الفترات:

إذا رغبت بلدة معينة في تجميع ٧٠٠٠٠ دولار لبناء تمثال للمحاربين القدماء في ميدان البلدة. فإذا أودعت البلدة في بداية العام الحالى مبلغ ٤٧٨١١ دولار في حساب خاص يدر فائدة بمعدل ١٠٪ يتم تركيبها سنوياً، فما هو عدد السنوات التي تلزم لتجميع ٧٠٠٠٠ دولار في هذا الحساب؟

في هذا المثال، فإن كلاً من القيمة الحالية (٤٧٨١١) والمقدار المستقبل (٧٠٠٠٠) بالإضافة لسعر الفائدة (١١٪) معلوماً، فإن الرسم الزمنى لهذه الحالة يبدو كما يلي:

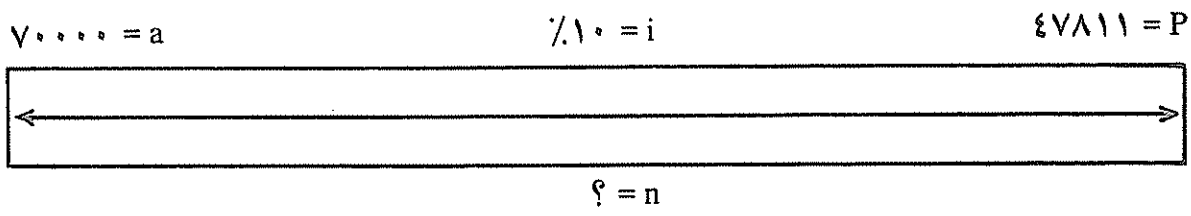

ولأن كلاً من القيمة الحالية والمقدار المستقبلى معلوم، فإنه يمكن تحديد عدد الفترات المجهول إما بإستخدام معادلة القيمة الحالية أو القيمة المستقبلية كما يلي:

مدخل القيمة المستقبلية	مدخل القيمة الحاليـة
$P(a\lceil_{n}\ \ \%١٠) = a$	$a(P\lceil_{n}\ \ \%١٠) = P$
$a\lceil_{n}\ \ \%١٠ \times ٤٧٨١١ = ٧٠٠٠٠$	$P\lceil_{n}\ \ \%١٠ \times ٧٠٠٠٠ = ٤٧٨١١$
$a\lceil n\ \ \%١٠ = \frac{٧٠٠٠٠}{٤٧٨١١} = ١,٤٦٤١٠$	$P\lceil_{n}\ \ \%١٠ = \frac{٤٧٨١١}{٧٠٠٠٠} = ٦٨٣٠١,$

وبإستخدام معامل القيمة المستقبلية وقدره ١,٤٦٤١٠ والعودة للجدول ٦-١ تحت عمود ١٠٪ نجد أن هذا المعامل يوجد في صف ٤ فترات. وعلى ذلك، فإن مبلغ ٤٧٨١١ سوف يستغرق ٤ سنوات ليصل إلى ٧٠٠٠٠ إذا ما إستثمر بفائدة ١٠٪ يتم تركيبها سنوياً. وبإستخدام معامل القيمة الحالية وقدره ٦٨٣٠١, والعودة للجدول ٦-٢ تحت عمود ١٠٪ نجد أن المعامل أيضاً موجود في صف ٤ فترات.

مثال ٢ : حساب معدل الفائدة:

بفرض أن شركة design ترغب في الحصول على مبلغ ١٤٠٩٨٤٠ لإجراء دراسة بعد ٥ سنوات من الآن وتقوم الآن بإستثمار مبلغ ٨٠٠٠٠٠ لهذا الغرض، فما هو سعر

الفائدة الذي يلزم إستثمار هذا المبلغ به للحصول على ١٤٠٩٨٤٠ لتمويل البحث بعد ٥ سنوات من الآن؟

يبدو الرسم الزمني لهذه الحالة الإستثمارية كما يلي:

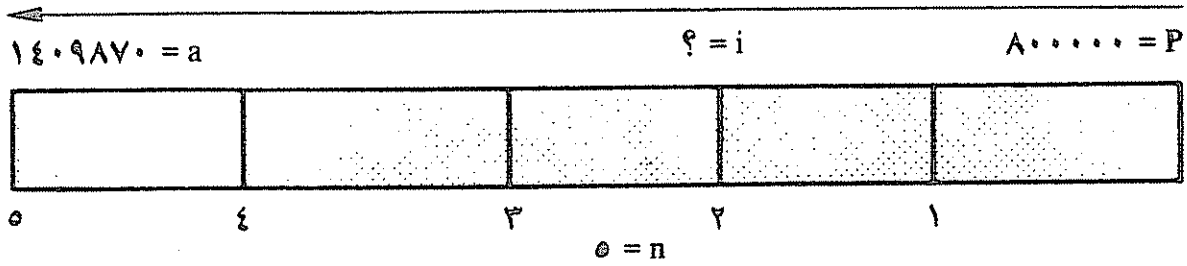

حيث يمكن تحديد سعر الفائدة المجهول إما من مدخل القيمة المستقبلة أو مدخل القيمة الحالية كما يلي:

مدخل القيمة المستقبلية	مدخل القيمة الحالية
$P(a\lceil^{\cdot}_{٥}\ _{i}) = a$	$a(P\rfloor^{\cdot}_{٥}\ _{i}) = P$
$a\lceil_{٥}\ i \times ٨٠٠٠٠٠ = ١٤٠٩٨٧٠$	$P\lceil_{٥}\ i \times ١٤٠٩٨٧٠ = ٨٠٠٠٠٠$
$\frac{\text{١٤٠٩٨٧٠}}{\text{٨٠٠٠٠٠}} = ١,٤٠٩٨٧٠ = ١,٧٦٢٣٤ = \lceil^{\cdot}_{٥}\ _{i}$	$\frac{\text{٨٠٠٠٠٠}}{\text{١٤٠٩٨٧٠}} = P\rfloor^{\cdot}_{٥}\ _{i} = ٨٠٠٠٠٠ = ٥٦٧٤٣,$

وبإستخدام معامل القيمة المستقبلة وقدره ١,٧٦٢٣٤ والعودة لجدول ٦-١ أمام صف ٥ فترات سنجد أن المعامل في عمود ١٢٪. وعلى ذلك، فإنه يجب إستثمار مبلغ ٨٠٠٠٠٠ بسعر فائدة ١٢٪ حتى يصل إلى ١٤٠٩٨٧٠ في خلال ٥ سنوات. كما أنه بإستخدام معامل القيمة الحالية وقدره ٥٦٧٤٣, والعودة لجدول ٦-٢ سنجد أنه عند تلاقى صف ٥ فترات مع عمود ١٢٪.

الدفعات الدورية ANNUITIES

تضمنت صفقة سابقة تجميع أو خصم مبلغ وحيد. ويواجه الأفراد عدة بعض الحالات التي يتم فيها سداد أو تحصيل قيم نقدية بصفة دورية. مثل القروض أو المبيعات التي تسدد على أقساط أو الأموال المستثمرة التي يتم إستردادها جزئياً على فترات منتظمة أو وفورات التكلفة التي تتحقق بصورة متكررة. وربما كان عقد التأمين على الحياة من أكثر أنواع الصفقات شيوعاً والتي تتضمن سلسلة من المدفوعات المتساوية التي يتم إجراؤها على فترات زمنية منتظمة. حيث تمثل عملية الإدخار الدورى هذه

تجميعاً لمبلغ من النقود عن طريق دفعة دورية. وتستلزم الدفعة الدورية بطبيعتها مايلي: (١) وجود مدفوعات أو متحصلات نقدية متساوية القيمة عادة، (٢) الفترة الزمنية بين كل دفعة والأخرى تكون متساوية دائماً، (٣) يتم تركيب الفائدة كل فترة دورية. وتمثل القيمة المستقبلية لدفعة دورية مجموع هذه الدفعات بالإضافة إلى مجمع الفوائد المركبة عليها.

ويجب ملاحظة أن هذه الدفعات قد تحدث في بداية أو في نهاية الفترات الزمنية. وللتفرقة بين الدفعات في ظل كل من هذين البديلين يتم تصنيف الدفعات الدورية إلى دفعات عادية ordinary annuity إذا كانت الدفعات تحدث في نهاية كل فترة ودفعات مستحقة annuity due إذا كانت تحدث في بداية كل فترة.

القيمة المستقبلة لدفعات عادية Future Amount of An Ordinary Annuity

من مداخل تحديد القيمة المستقبلة للدفعة تحديد القيمة المستقبلة لكل دفعة على حدة ثم تجميع هذه القيم المستقبلة الفردية. على سبيل المثال، بفرض أنه يتم إيداع ١ جنيه في نهاية كل سنة على مدى ٥ سنوات (دفعة عادية) بمعدل فائدة ١٢٪ يُركب سنوياً. حيث يمكن حساب القيمة المستقبلة كما يلي بإستخدام جدول القيمة المستقبلة للواحد الصحيح (جدول ٦-١) لكل من الدفعات الخمسة:

	نهاية الفترة التي يستثمر فيها ١ جنيه					
	الآن	١	٢	٣	٤	٥	المقدار في نهاية ٥ سنوات
١						ج	١,٥٧٣٥٢
١					ج		١,٤٠٤٩٣
١				ج			١,٢٥٤٤٠
١			ج				١,١٢٠٠٠
١		ج					١,—
الجملة (القيمة المستقبلية لدفعة عادية قدرها ١ج لمدة ٥ سنوات بمعدل ١٢٪)							٦,٣٥٢٨٥

ولأن الدفعات العادية تودع في نهاية الفترات الدورية، فإنها لايمكن أن تكتسب فائدة خلال الفترة التي تودع خلالها. على سبيل المثال، فإن الدفعة الثالثة تكتسب فائدة لفترتين فقط. ومن الواضح أن الدفعة الثالثة لاتكتسب فائدة خلال الفترتين الأولى والثانية حيث أنها لاتودع إلا في الفترة الثالثة، كما أنها لاتكتسب فائدة خلال الفترة الثالثة لأنها لاتودع إلا في نهايتها. فعند حساب القيمة المستقبلة لأى دفعة عادية. فإن

عدد فترات التركيب سوف يساوي دائماً رقم الدفعة ناقص واحد.

ورغم أن الطريقة السابقة في حساب القيمة المستقبلة لدفعة عادية سوف تنتج دائماً الإجابة الصحيحة، فإنها قد تكون معقدة إذا كان عدد الدفعات كبيراً. ولذلك، فإن هناك طريقة أكثر كفاءة في التعبير عن القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ صحيح في صورة معادلة لتجميع الدفعات المنفردة وفوائدها المركبة كما يلي:

$$\frac{1-{}^{n}(i+1)}{i} = A\lceil_{n\ i}$$

حيث $A\lceil_{n\ i}$ = القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ لعدد n من الفترات وسعر فائدة i.

i هي سعر الفائدة خلال الفترة.

n هي عدد فترات التركيب.

وباستخدام المعادلة السابقة تم وضع جداول مماثلة ذلك لتلك المستخدمة في حساب «القيمة المستقبلة للواحد الصحيح»، «القيمة الحالية للواحد الصحيح» وذلك لكل من الدفعة العادية، الدفعة المستحقة.

ويمكن من المعادلة السابقة حساب القيمة المستقبلة لأية دفعة عادية كما يلي:

$$R(A\lceil_{n\ i}) = A$$

حيث A = القيمة المستقبلة لدفعة عادية.

R = الدفعات الـــــدوريـة.

$$\frac{1-n^{(i+1)}}{i} = A\lceil_{n\ i}$$

ولتوضيح ذلك، فما هي القيمة المستقبلة لخمسة دفعات سنوية قيمة كل منها ٥٠٠٠ج تودع في نهاية كل من الخمس سنوات التالية بمعدل فائدة ١٢٪؟ يمكن توضيح هذه المشكلة في الصورة الزمنية التالية:

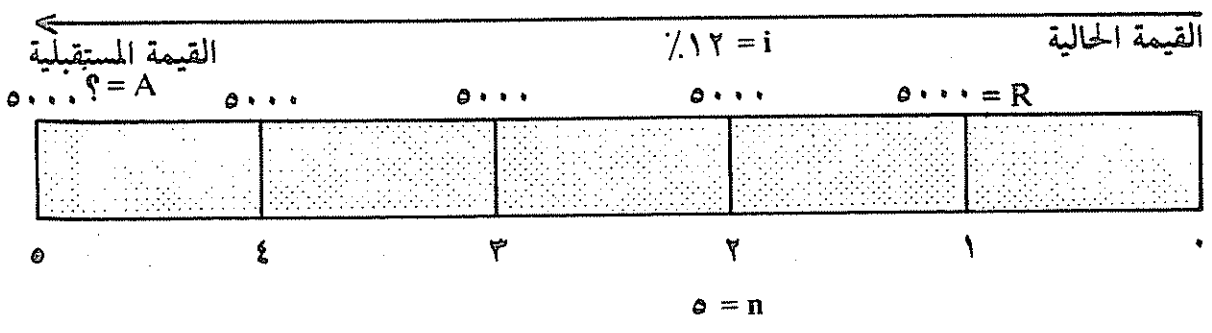

وبإستخدام المعادلة، يمكن حل حالة الإستثمار هذه كما يلي:

$$A = R(A\Gamma_{n\ i}) = A\Gamma_{٥\ ٪١٢} \times ٥٠٠٠ = \frac{\text{١-}^{٥}(,١٢+١) \times ٥٠٠٠}{,١٢} =$$

$$= ٥٠٠٠ \times ٦,٣٥٢٨٥ = ٣١٧٦٤,٢٥٠$$

ويمكن تحديد معامل القيمة المستقبلة للدفعة العادية السابقة وقدره ٦,٣٥٢٨٥ في المعادلة السابقة سواء بإستخدام الآلة الحاسبة أو من الجدول المناسب (جدول ٦-٣) عمود ١٢٪؛ صف ٥ فترات.

ولتوضيح هذه الحسابات في حالات الأعمال بفرض أن إحدى الشركات قد قررت إيداع مبلغ ٧٥٠٠٠ج في نهاية كل ٦ شهور ولمدة الثلاث سنوات التالية بهدف تجميع الأموال الكافية للوفاء بالإلتزامات التي تحل بعد ٣ سنوات، فما هي القيمة المستقبلة التي ستوجد في هذا الحساب في نهاية الثلاث سنوات إذا كان معدل الفائدة السنوى ١٠٪؟.

يمكن الحل عن طريق المعادلة كما يلي:

$$A = R(A\Gamma_{n\ i}) = A\Gamma_{٦\ ٪٥} \times ٧٥٠٠٠ = \frac{\text{١-}^{٦}(,٠٥+١) \times ٧٥٠٠٠}{,٠٥} =$$

$$= ٧٥٠٠٠ \times ٦,٨٠١٩١ = ٥١٠١٤٣,٢٥٠$$

وعلى ذلك فإن إيداع ٦ دفعات قدرها ٧٥٠٠٠ج بواقع دفعة كل ستة شهور بحيث تكتسب الدفعة فائدة قدرها ٥٪ للفترة سوف يصل لمبلغ ٥١٠١٤٣,٢٥٠.

القيمة المستقبلة لدفعة مستحقة Future Amount of An Annuity Due

إن التحليل السابقة للدفعة العادية يستند لافتراض أن الدفعات الدورية تحدث في نهاية كل فترة في حين تفترض الدفعة المستحقة أن الدفعات تحدث في بداية كل فترة. ويعني ذلك أن الدفعة المستحقة سوف تكتسب فائدة خلال الفترة الأولى في حين أن الدفعة العادية لن تكتسب فائدة خلال الفترة الأولى لأن الدفعة لن تُسدد أو تحصل حتى نهاية الفترة. بمعنى آخر، فإن الفرق الجوهرى بين النوعين من الدفعات يتمثل في عدد الفترات المجمعة للفائدة.

فعندما تتم الدفعات في نهاية الفترة (دفعات عادية)، فإنه عند تحديد القيمة المستقبلة للدفعة يكون عدد الفترات المجمعة للفائدة أقل بواحد من حالة الدفعات التي تحدث في بداية الفترة (الدفعات المستحقة).

ولأن التدفقات النقدية من الدفعة المستحقة تأتي مبكرة بفترة واحدة تماماً عنها في الدفعة العادية، فإن القيمة المستقبلة لمعامل الدفعة المستحقة تزيد عن القيمة المستقبلة لمعامل الدفعة العادية بنسبة ١٢٪ تماماً. على سبيل المثال، فإن مقدار معامل الدفعة العادية في نهاية الفترة الأولى بمعدل ١٢٪ هو ١ في حين أنه للدفعة المستحقة يبلغ ١,١٢٠٠٠. ولتحديد القيمة المستقبلة لدفعة مستحقة يمكن ضرب القيم المستقبلية المقابلة لدفعة عادية في واحد مضافاً إليه معدل الفائدة. على سبيل المثال، فإنه لتحديد القيمة المستقبلية لمعامل فائدة دفعة مستحقة لمدة ٥ فترات بمعدل فائدة مركبة ١٢٪ يمكن ببساطة ضرب القيمة المستقبلية لمعامل فائدة الدفعة العادية لمدة ٥ سنوات (٦,٣٥٢٨٥) في واحد مضافاً إليه معدل الفائدة (١+١٢,) للوصول إلى معامل القيمة المستقبلية لدفعة مستحقة وهو ٧,١١٥١٩ (٦,٣٥٢٨٥ × ١,١٢).

ولتوضيح إستخدام جداول الدفعة العادية في التحويل إلى دفعات مستحقة بفرض أن السيد Hank يخطط لإيداع مبلغ ٨٠٠ج سنوياً في كل عيد ميلاد لإبنه Howard إبتداء من اليوم ـ عيد ميلاده العاشر ـ بمعدل فائدة ١٢٪ يركب سنوياً. ويريد السيد Hank أن يعلم المبلغ الذي سيتجمع لديه للمصروفات الجامعية عند وصول إبنه لسن الثامنة عشرة. فإذا تم إيداع الدفعة الأولى في عيد ميلاد إبنه العاشر سيقوم السيد Hank بإيداع ٨ دفعات (بفرض عدم الإيداع في عيد الميلاد الثامن العشر). ولأن كل الدفعات تتم في بداية الفترات، فإنها تمثل دفعة مستحقة.

وبالعودة لجدول القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ج في صف ٨ فترات، عمود ١٢٪ نجد أن المعامل يبلغ ١٢,٢٩٩٦٩. وعندئذ يُضرب هذا المعامل في (١ + ١٢,) للوصول إلى معامل القيمة المستقبلة للدفعة المستحقة. ونتيجة لذلك، فإنه يمكن حساب المقدار المتجمع في عيد الميلاد الثامن عشر لإبنه كما يلي:

١. القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ج لثمانية فترات بمعدل ١٢٪ (جدول ٦-٣)		١٢,٢٩٩٦٩
٢. المعامل (١ + ١٢,)	×	١,١٢
٣. القيمة المستقبلة لدفعة مستحقة قدرها ١ ج لثمانية فترات بمعدل ١٢٪		١٣,٧٧٥٦٥
٤. الوديعة الدورية	×	٨٠٠
٥. القيمة المجمعة في عيد الميلاد الثامن عشر		١١٠٢٠,٥٢٠

وإعتماداً على الكلية التي سوف يختارها، قد يتوافر لدى Howard مايكفى لتمويل دراسته في السنة الأولى.

أمثلة على القيمة المستقبلة للدفعات

في أمثلة الدفعات السابقة كانت هناك ثلاث قيم معروفة (وهي مقدار كل دفعة ، معدل الفائدة، عدد الفترات) تستخدم في تحديد القيمة الرابعة المجهولة وهي القيمة المستقبلة لهذه الدفعات. ويوضع المثالان التاليان عملية حساب: (١) مقدار الدفعات، (٢) عدد الدفعات. في حين يوضح المثال الثالث عملية حساب القيمة المستقبلة لدفعات مستحقة.

حساب مقدار الدفعة

بفرض أنك ترغب في تجميع مبلغ ١٤٠٠٠ج بعد ٥ سنوات من الآن، وخلال هذه الفترة يمكنك أن تحقق معدل عائد سنوى قدره ٨٪ يتم تركيبه نصف سنوياً، فما هو المبلغ الذي يلزم إيداعه في نهاية كل ٦ شهور؟.

يمثل مبلغ ١٤٠٠٠ج القيمة المستقبلة لعشرة دفعات (٥ × ٢) عادية نصف سنوية غير معلومة القيمة، بمعدل فائدة ٤٪ (٨٪ ÷ ٢). وبإستخدام معادلة القيمة المستقبلة للدفعة العادية يمكن تحديد مقدار كل دفعة كما يلي:

$$A = R(A\Gamma_{n\ i})$$

$$١٤٠٠٠ = R(A\Gamma_{١٠\ \ ٤٪}) \times R = ١٢,٠٠٦١١$$

$$\therefore R = \frac{١٤٠٠٠}{١٢,٠٠٦١١} = ١١٦٦,٠٧ج$$

وعلى ذلك فإنه يجب أن تقوم بإيداع ١٠ دفعات نصف سنوية قيمة كل منها ١١٦٦,٠٧ من أجل تجميع مبلغ ١٤٠٠٠ج في نهاية ٥ سنوات.

حساب عدد الدفعات الدورية

بفرض أن هناك شركة ترغب في تجميع مبلغ ١١٧٣٣٢ عن طريق إيداع دفعات دورية قيمة كل منها ٢٠٠٠٠ج في نهاية كل سنة بفائدة ٨٪ تركب سنوياً، فما هو عدد الدفعات اللازمة لذلك؟

يمثل مبلغ ١١٧٣٣٢ القيمة المستقبلة لعدد n من الدفعات قيمة كل منها ٢٠٠٠٠ وذلك بمعدل فائدة سنوي قدره ٨٪. وبإستخدام معادلة القيمة المستقبلة للدفعة العادية نحصل على المعامل التالي:

$$A = R(A\Gamma_{n\ i})$$

$$A\Gamma_{n} \quad ٨٪ \times ٢٠٠٠٠ = ١١٧٣٣٢$$

$$A\Gamma_{n} \quad ٨٪ = \frac{١١٧٣٣٢}{٢٠٠٠٠} = ٥,٨٦٦٦٠$$

وبإستخدام جدول ٦-٣ والقراءة تحت عمود ٨٪، نجد أن المعامل ٥,٨٦٦٦٠ في صف ٥ فترات. وعلى ذلك، فإنه يجب إجراء ٥ دفعات قيمة كل منها ٢٠٠٠٠ج.

حساب القيمة المستقبلة لدفعة مستحقة

قضى السيد Waller عطلة نهاية الأسبوع في محاولة حساب قيمة مدخراته عند التعاقد. فقد أودع السيد Waller اليوم مبلغ ٢٥٠٠جنيه في حساب إدخار يدر فائدة بمعدل ٩٪ سنوياً. ويخطط أن يودع ٢٥٠٠جنيه كل عام وعلى مدى الثلاثين عاماً التالية. فما هو مقدار النقدية التي سوف تتجمع له في حسابه عندما يتقاعد بعد ٣٠ سنة؟

بإستخدام جدول «القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ ج»، يُحسب الحل كما يلي:

١. القيمة المستقبلة لدفعة عادية قدرها ١ج لمدة ٣٠ فترة بمعدل ٩٪		١٣٦,٣٠٧٥٤
٢. المعامل (١ + ٠٩,)	×	١,٠٩
٣. القيمة المستقبلة لدفعة مستحقة قدرها ١ج لمدة ٣٠ سنة بمعدل ٩٪		١٤٨,٥٧٥٢٢
٤. الدفعة الدورية	×	٢٥٠٠
٥. المقدار المجمع في نهاية ٣٠ سنة		٣٧١٤٣٨

القيمة الحالية لدفعة عادية

PRESENT VALUE OF ORDINARY ANNUITY

تمثل القيمة الحالية للدفعة ذلك المبلغ الوحيد الذي إذا ما إستثمر بمعدل فائدة مركبة الآن سوف يقدم دفعة دورية (سلسلة من المسحوبات) لعدد معين من الفترات في المستقبل. وبمعنى آخر، فإن القيمة الحالية لدفعة عادية هي القيمة الحالية لسلسلة من الدفعات المتساوية التي يتم سحبها على فترات متساوية.

ومن المداخل التي تستخدم لتحديد القيمة الحالية للدفعات تحديد القيمة الحالية لكل دفعة في السلسلة على حدة ثم تجميع قيمها الحالية الفردية. على سبيل المثال، فإنه عندما يتم تحصيل دفعة قدرها ١ج في نهاية كل سنة من السنوات الخمس التالية، فإنه

يمكن النظر إليها كمقادير منفصلة، ويتم حساب القيمة الحالية لكل منها من جدول القيم الحالية بإفتراض أن معدل الفائدة ١٢٪.

القيمة الحالية في بداية السنة ١	نهاية الفترة التي يتم فيها تحصيل ١ جنيه				
	١	٢	٣	٤	٥
٠,٨٩٢٨٦	ج				
٠,٧٩٧١٩		ج			
٠,٧١١٧٨			ج		
٠,٦٣٥٥٢				ج	
٠,٥٦٧٤٣					ج
٣,٦٠٤٧٨	الجملة (القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج لمدة ٥ سنوات بمعدل ١٢٪)				

حيث يتضح من ذلك أنه إذا إستثمرنا مبلغ ٣,٦٠ ج الآن بمعدل فائدة ١٢٪ ولمدة ٥ سنوات فسوف يمكننا سحب مبلغ ١ج في نهاية كل فترة من الفترات الخمس. ويمكن تخفيض هذه الإجراءات المعقدة عن طريق المعادلة التالية:

$$P\Gamma_{n\ i} = \frac{1 - \frac{1}{(1+i)^n}}{i}$$

حيث تشير $P\Gamma_{n\ i}$ إلى القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج لعدد n من الفترات وبمعدل فائدة i. وبإستخدام هذه المعادلة يمكن صياغة جداول للقيمة الحالية لدفعة عادية (أنظر جدول ٦-٤).

وتظهر المعادلة العامة للقيمة الحالية للدفعة العادية كما يلي:

$$(P\Gamma_{n\ i})\,R = P$$

حيث P = القيمة الحالية للدفعة العادية.

R = الدفعة الدورية.

$$P\Gamma_{n\ i} = \frac{1 - \frac{1}{(1+1)^n}}{i}$$

قدره ٥٢٨,٧٧ج ودعيت لسداده على ١٢ قسط شهرى متساوى قيمة كل منها ٥٠ج على أن يستحق أول قسط بعد شهر من الآن، فما هو معدل الفائدة الذي تُحاسب على أساسه؟

يمثل مبلغ ٥٢٨,٧٧ القيمة الحالية لعدد ١٢ قسط قيمة كل منها ٥٠ج وبسعر فائدة غير معلوم. ويمكن تحديده كما يلي:

$$(P\lceil_{n\ i})R = P$$

$$(P\lceil_{١٢\ \ i})٥٠ = ٥٢٨,٧٧$$

$$i\ \lceil_{١٢} P = \frac{٥٢٨,٧٧}{٥٠} = ١٠,٥٧٥٤٠$$

وبالعودة لجدول ٦-٤ والقراءة عبر صف ١٢ فترة، نجد المعامل ١٠,٥٧٥٤٠ في عمود ٢٪ ولما كان ٢٪ يمثل المعدل الشهرى، فإن معدل الفائدة السنوى الاسمى يبلغ ٢٤٪ (١٢ × ٢٪) كما يبلغ معدل الفائدة السنوى الفعال ٢٦,٨٢٤١٣٪ [(١+٠,٠٢)^{١٢} - ١] ومن الواضح أنه سيكون من الأفضل لك أن تسدد جملة الفاتورة الآن إذا ما أمكنك ذلك.

حساب الدفعة الدورية

قام الوالدان Jackie, Norm بإدخار مبلغ ١٨٠٠٠ج لتمويل التعليم الجامعى لإبنتهم، وأودعا المبلغ في إحدى مؤسسات الإدخار والإقراض التي تعطى فائدة قدرها ١٠٪ تركب نصف سنوياً. فما هي المبالغ التي يمكن لإبنتهم أن تسحبها في نهاية كل ستة شهور وعلى مدى الأربعة أعوام التالية على مدار دراستها الجامعية وذلك دون أن تستنفد قيمة الحساب؟

لايمكن تحديد إجابة هذا السؤال بمجرد قسمة ١٨٠٠٠ على ٨ عمليات سحب لأن ذلك يتجاهل الفائدة التي تتحقق على الأموال المتبقية في الحساب. ومع الأخذ في الإعتبار أن الفائدة تركب كل نصف سنة بمعدل ٥٪ (١٠٪ ÷ ٢) ولمدة ٨ فترات (٤ سنوات × ٢)، وبإستخدام نفس معادلة القيمة الحالية للدفعة العادية، يمكن تحديد مقدار كل عملية سحب تقوم بها الإبنة كما يلي:

$$(P\lceil_{n\ i})R = P$$

$$٦,٤٦٣٢١ \times R = (P\lceil_{٨\ \ ٥٪})R = ١٨٠٠٠$$

$$\therefore R = ٢٧٨٤,٩٩$$

بعض الحالات المعقدة MORE COMPLEX SITUATIONS

عادة مايكون من الضروري إستخدام أكثر من جدول واحد لحل مشاكل القيمة الزمنية، فقد تتطلب إحدى مشاكل الأعمال التي نواجهها إستخدام العمليات الحسابية الخاصة بكل من القيمة الحالية لمبلغ وحيد والقيمة الحالية لدفعة عادية. ونعرض هنا حالتين شائعتين هما:

(١) الدفعات المؤجلة، (٢) مشاكل السندات.

الدفعات المؤجلة Deferred Annuities

وفيها يبدأ سداد أو تحصيل الدفعات بعد عدد معين من الفترات، حيث لايبدأ سداد أو تحصيل الدفعات في حالة الدفعات المؤجلة إلا بعد مرور فترتين أو أكثر. على سبيل المثال، فإن الدفعة العادية التي تتمثل في ستة دفعات سنوية مؤجلة لمدة ٤ سنوات تعنى عدم سداد أو تحصيل دفعات خلال الأعوام الأربعة الأولى وأن أول الدفعات الستة سوف تحدث في نهاية السنة الخامسة. كما أن الدفعة المستحقة التي تتمثل في ستة دفعات سنوية مؤجلة لمدة ٤ سنوات تعنى عدم سداد أو تحصيل أي دفعات خلال الأعوام الأربعة الأولى وأن أول الدفعات الستة سوف تحدث في بداية السنة الخامسة.

القيمة المستقبلة لدفعة مؤجلة Future Amount of a deferred Anuity

في حالة القيمة المستقبلة للدفعات المؤجلة تكون العمليات الحسابية مماثلة لما سبق. فبسبب عدم وجود أي عمليات تجميع أو إستثمار تستحق على أساسها الفائدة، فإن القيمة المستقبلة لدفعة مؤجلة هى نفسها القيمة المستقبلة لدفعة غير مؤجلة. بمعنى أنه يتم تجاهل فترة التأجيل عند حساب القيمة المستقبلة.

على سبيل المثال إفترض أن شركة Sutton تخطط لشراء أرض بعد ٦ سنوات للبناء عليها، وبسبب مشاكل التدفقات النقدية تستطيع شركة Sutton أن تخطط لإيداع مبلغ ٨٠٠٠٠ج بمعدل فائدة ١٢٪ سنوياً وذلك في نهاية كل من السنة الرابعة والخامسة والسادسة. فما هي القيمة المستقبلة التي ستتجمع لدى الشركة في نهاية السنة السادسة ؟

يتم تحديد القيمة المستقبلة عن طريق إستخدام المعادلة المعيارية للقيمة المستقبلة لدفعة عادية.

$$(A\Gamma_{n\ i})R = A$$

$$= ٨٠٠٠٠ (A\overline{\Gamma}_{٣}\ ٪١٢) = ٨٠٠٠٠ \times ٣,٣٧٤٤٠$$

٢٦٩٩٥٢ج.

القيمة الحالية لدفعة مؤجلة Present Value of a deferred Annuity

عند حساب القيمة الحالية لدفعة مؤجلة ينبغي مراعاة الفائدة التي تستحق على الإستثمار المبدئى خلال فترة التأجيل.

ولحساب القيمة الحالية لدفعة مؤجلة، فإننا نقوم بحساب القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج كما لو كانت الدفعات تحدث على مدار الفترة كلها ثم نطرح منها القيمة الحالية للدفعات التي لم تحدث خلال فترة التأجيل بحيث يتبقى لدينا القيمة الحالية للدفعات التي حدثت بالفعل بعد فترة التأجيل.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن Tom قد قام بوضع ونسخ برنامج كمبيوتر للطلاب في الدراسة المتقدمة في المحاسبة. ووافق على بيع حق طبعه لشركة Campus مقابل ستة مدفوعات سنوية قيمة كل منها ٥٠٠٠ج على أن تبدأ هذه المدفوعات بعد ٥ سنوات من الآن. وبفرض أن معدل الفائدة السنوى يبلغ ٨٪، فما هى القيمة الحالية للدفعات الستة؟

تمثل هذه الحالة ستة دفعات عادية مؤجلة لمدة ٤ سنوات. وهناك طريقتان لحل مثل هذه الحالة، الطريقة الأولى أن نستخدم جدول ٦-٤ فقط كما يلي:

١. الدفعة الدورية	٥٠٠٠
٢. القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج لعدد فترات قدره ١٠ [عدد الدفعات (٦) مضافاً إليه عدد فترات التأجيل (٤)] بمعدل ٨٪	٦,٧١٠٠٨
٣. *ناقص:* القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج لعدد فترات التأجيل (٤) بمعدل ٨٪	-٣,٣١٢١٣
٤. الفرق	× ٣,٣٩٧٩٥
٥. القيمة الحالية لستة دفعات قيمة كل منها ٥٠٠٠ج ومؤجلة لمدة ٤ سنوات	١٦٩٨٩,٧٥

ويؤدى طرح القيمة الحالية لدفعة قدرها ١ج عن فترات التأجيل إلى إستبعاد الدفعات غير الموجودة خلال فترات التأجيل وتحويل القيمة الحالية لدفعة عادية قدرها ١ج لمدة ١٠ فترات إلى القيمة الحالية لستة دفعات قدرها ١ج مؤجلة لمدة ٤ سنوات.

كما أنه يمكن حساب القيمة الحالية السابقة بإستخدام كل من جدول (٦-٢)، جدول (٦-٤). حيث يمكن أولاً خصم الدفعات السنوية الستة، ولكن لأن الدفعات مؤجلة لمدة ٤ سنوات، فإن القيمة الحالية للدفعة يجب النظر إليها عندئذ على أنها قيمة مستقبلية يلزم خصمها لمدة ٤ فترات أخرى. حيث يتم الحل على خطوتين كما يلي:

الخطوة ١: $P = R(P\Gamma_{n\ i})$

$= ٥٠٠٠ (P\Gamma_{٦\ ٨٪})$

$= ٥٠٠٠ \times ٤,٦٢٢٨٨$ (من جدول ٦-٤ القيمة الحالية لدفعة عادية).

$= ٢٣١١٤,٤٠$

الخطوة ٢: $P = a(P\Gamma_{n\ i})$

$= ٢٣١١٤,٤ \times (P\Gamma_{٤\ ٨٪})$

$= ٢٣١١٤,٤ \times ٠,٧٣٥٠٤$ (من جدول ٦-٢ القيمة الحالية لمبلغ وحيد).

$= ١٦٩٨٩,٧٨$ ج.

وهي نفس القيمة الحالية المحسوبة في الطريقة الأولى رغم إختلاف طريقة الحساب.

تقويم السندات طويلة الأجل

VALUATION OF LONG-TERM BONDS

ينتج السند طويل الأجل نوعين من التدفقات النقدية هي: (١) مدفوعات الفائدة الدورية على مدى عمر السند، (٢) أصل القرض الذي يُسدد عند الإستحقاق.

وفي تاريخ الإصدار يحدد مشتروا السند القيمة الحالية لهذين النوعين من التدفقات النقدية بإستخدام معدل الفائدة في السوق.

وتمثل مدفوعات الفائدة الدورية دفعة في حين يمثل أصل القرض حالة مبلغ وحيد. وتمثل القيمة السوقية الجارية للسندات مزيجاً من القيم الحالية لدفعات الفائدة وأصل القرض.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Alltech قد أصدرت سندات قيمتها ١٠٠٠٠٠ج بفائدة ٩٪ تستحق بعد ٥ سنوات مع سداد الفائدة سنوياً في نهاية العام. وأن معدل الفائدة السائد في السوق على سندات ذات مخاطرة مماثلة يبلغ ١١٪، فما هي القيمة التي يسددها المشترون لهذه السنوات؟.

يمكن حساب القيمة الحالية لنوعى التدفقات النقدية كما يلي:

١. القيمة الحالية لأصل القرض: $a(P\overline{\lceil}_{٥}\ ١١٪) = ١٠٠٠٠٠ \times ٥٩٣٤٥,$ =	٥٩٣٤٥,٠٠٠
٢. القيمة الحالية لمدفوعات الفائدة: $R(P\overline{\lceil}_{٥}\ ١١٪) = ٩٠٠٠ (٣,٦٩٥٩٠)$	٣٣٢٦٣,١٠
٣. القيمة الحالية المختلطة (سعر السوق)	٩٢٦٠٨,١٠

فمن طريقة سداد ٩٢٦٠٨,١٠ في تاريخ الإصدار، فإن مشتروا السندات سوف يحققون معدل عائد فعال قدره ١١٪ على مدى فترة السندات وقدرها ٥ سنوات. حيث يعد هذا صحيحاً لأن التدفقات النقدية قد خُصمت بمعدل ١١٪.

طريقة الفائدة الفعالة فى إستهلاك خصم أو علاوة الإصدار :

في مثال شركة All tech السابق كانت السندات مصدرة بخصم يمكن حسابه كما يلي:

قيمة إستحقاق السندات (القيمة الاسمية)		١٠٠٠٠٠
القيمة الحالية لأصل القـــرض	٥٩٣٤٥	
القيمة الحاليـة للفائدة	٣٣٢٦٣,١٠	
المتحصلات (القيمة الحالية والنقدية المحصلة)		٩٢٦٠٨,١٠
خصم إصدار السنـــدات		٧٣٩١,٩٠

وفي ظل محاسبة الإستحقاق يتم إستهلاك هذا الخصم على مدار عمر السندات وتحميله على مصروف الفائدة. وتفضل مهنة المحاسبة إستخدام طريقة الفائدة الفعالة effective في إستهلاك خصم أو علاوة إصدار السندات (ويُطلق عليها أيضاً طريقة إستهلاك القيمة الحالية). وفي ظل طريقة الفائدة الفعالة:

١ - يُحسب مصروف فائدة السندات أولاً عن طريق ضرب القيمة المرحلة للسندات في بداية الفترة في معدل الفائدة الفعال.

٢ - يُحدد إستهلاك خصم أو علاوة الإصدار بمقارنة مصروف فائدة السندات مع الفائدة المسددة.

ويمكن توضيح عملية حساب الإستهلاك بالشكل التالي:

مصروف فائدة السندات		فائدة السندات المسددة		مقدار الإستهلاك
القيمة المرحلة للسندات في بداية الفترة × معدل الفائدة الفعال	-	القيمة الاسمية للسندات × معدل الفائدة المحدد	=	

حيث ينتج عن طريقة الفائدة الفعالة مصروف فائدة دورى يساوى نسبة مئوية ثابتة من القيمة المرحلة للسندات. ولما كانت النسبة المستخدمة هى معدل الفائدة الفعال الذي يتحمله المقترض وقت الإصدار، فإن طريقة الفائدة الفعالة تؤدى لمقابلة أفضل بين المصروفات والإيرادات.

ويمكن توضيح طريقة الفائدة الفعالة في الإستهلاك باستخدام بيانات مثال شركة All tech السابق؛ حيث تم إصدار سندات بقيمة إسمية قدرها ١٠٠٠٠٠ج بخصم إصدار قدره ٧٣٩١,٩٠. وبالتالي فإن القيمة المرحلة لها تبلغ ٩٢٦٠٨,١٠. وفيما يلي جدول إستهلاك الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

التاريخ	الفائدة المسددة	مصروف الفائدة	إستهلاك خصم الاصدار	القيمة المرحلة للسندات
٩٥/١/١				٩٢٦٠٨,١٠
٩٥/١٢/٣١	٩٠٠٠(أ)	١٠١٨٦,٨٩(ب)	١١٨٦,٨٩(جـ)	٩٣٧٩٤,٩٩(د)
٩٦/١٢/٣١	٩٠٠٠	١٠٣١٧,٤٥	١٣١٧,٤٥	٩٥١١٢,٤٤
٩٧/١٢/٣١	٩٠٠٠	١٠٤٦٢,٣٧	١٤٦٢,٣٧	٩٦٥٧٤,٨١
٩٨/١٢/٣١	٩٠٠٠	١٠٦٢٣,٢٣	١٦٢٣,٢٣	٩٨١٩٨,٠٤
٩٩/١٢/٣١	٩٠٠٠	١٠٨٠١,٩٦	١٨٠١,٩٦	١٠٠٠٠٠
	٤٥٠٠٠	٥٢٣٩١,٩٠	٧٣٩١,٩٠	

أ) ١٠٠٠٠٠ × ٠,٠٩ = ٩٠٠٠

ب) ٩٢٦٠٨,١٠ × ٠,١١ = ١٠١٨٦,٨٩

جـ) ١٠١٨٦,٨٩ - ٩٠٠٠ = ١١٨٦,٨٩

د) ٩٢٦٠٨,١٠ + ١١٨٦,٨٩ = ٩٣٧٩٤,٩٩

الأسئلـــة :

١ ــ فيما يلي عدد من القيم المستخرجة من جداول فائدة مركبة تتضمن نفس عدد الفترات ونفس معدل الفائدة، والمطلوب توضيح ماتمثله كل من هذه القيم الأربعة:

(أ) ٧,٣٦٠٠٩، (ب) ١,٧٩٠٨٥، (جـ) ٥٥٨٣٩,٠، (د) ١٨٠٧٩,١٣.

٢ ــ أودع Payne مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه في شهادة إدخار تدر فائدة بمعدل ١٢٪ يتم تركيبها ربع سنوياً إذا ظل المبلغ بدون سحب مدة ٣ سنوات، فما هو المبلغ الذي سوف يحصل عليه Payne في نهاية الثلاث سنوات؟

٣ ــ ماهي الخصائص الأساسية للدفعة السنوية؟ فرق بين الدفعة العادية والدفعة المستحقة.

٤ ــ اشرح كيف يمكن تحويل جدول القيمة الحالية لفائدة الدفعة العادية إلى جدول القيمة الحالية لفائدة الدفعة المستحقة.

٥ ــ قامت شركة Judy بإستثمار مبلغ قدره ٢٠٠٠٠ جنيه، وقد وصل إجمالي هذا المبلغ إلى ٣٨٠٠٠ جنيه في نهاية ٥ سنوات، فما هو معدل الفائدة السنوى على هذا الاستثمار؟

التمارين

١ ــ بإستخدام جدول الفائدة المناسب، أجب عن الأسئلة التالية (كل حالة مستقلة عن الأخرى).

(أ) ماهو إجمالي ٢٠ دفعة دورية قيمة كل منها ٥٠٠٠ جنيه تُدفع في بداية كل فترة ويتم تركيبها بمعدل ٨٪؟

(ب) ماهي ا لقيمة الحالية لمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يتم الحصول عليها في بداية كل فترة وعلى مدار ٣٠ فترة، إذا تم خصمها بمعدل فائدة مركبة قدره ١٠٪؟

(جـ) ماهو جملة ١٥ دفعة قيمة كل منها ١٠٠٠٠ جنيه تسدد في بداية كل فترة ويتم تركيبها بمعدل ١٠٪؟ (الإجمالي في نهاية الفترة الخامسة عشرة).

(د) ماهي القيمة الحالية لستة دفعات قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه يتم الحصول عليها في بداية كل فترة، ويتم خصمها بمعدل مركب قدره ٩٪؟

٢ ــ (أ) يحلم Thomas بأن يصبح مليونيراً وقد بلغ رصيده في البنك ٨٣٩٠٥,٤٣

بمعدل فائدة مضمون قدره ١٠٪ . . . والمطلوب:
ماهو عدد السنوات التي يجب على Thomas أن يترك رصيده في البنك خلالها حتى يصل إلى مليون جنيه؟

(ب) بفرض أن Heachen ترغب في الحصول على مليون جنيه بعد ١٥ سنة بإستخدام رصيد حسابها في البنك وقدره ١٢٢٨٩٤,٥١ . . والمطلوب:
ماهو معدل الفائدة الذي يتم تركيبه سنوياً ويجب على Heachen أن تستثمر على أساسه؟

٣ ــ قررت إحدى الشركات إصدار سندات قيمتها ٢ مليون جنيه بمعدل فائدة ١١٪ وذلك في ١ مارس ١٩٩١ وتستحق في ١ مارس ٢٠٠٦، ويستحق سداد الفائدة في كل من ا مارس، ١ سبتمبر من كل عام. وفي تاريخ الإصدار كان معدل الفائدة السائد في السوق للأدوات المالية المماثلة يبلغ ١٠٪ . . . والمطلوب:
تحديد سعر بيع هذه السندات.

٤ ــ يرغب Robert في إستثمار مبلغ قدره ١٩٠٠٠ جنيه في ١ يوليو ١٩٩٢ بحيث يصل مجموعها إلى ٤٨٠٠٠ جنيه في ١ يوليو ٢٠٠٢ . . . المطلوب:
تحديد معدل الفائدة السنوى الدقيق الذي يجب أن يستثمر على أساسه مبلغ ١٩٠٠٠ جنيه.

٥ ــ قام Tom باقتراض مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه في ١ مارس ١٩٩١ وقد إلتزم بسداد هذا المبلغ علاوة على الفوائد المستحقة عليه بمعدل ١٢٪ يتم تركيبها نصف سنوياً في ١ مارس ٢٠٠١. ولسداد هذا الدين، فقد خطط Tom أن يودع في أحد الإعتمادات المخصصة لسداد الدين خمسة قيم متساوية تبدأ من ١ مارس ١٩٩٦ وعلى مدار الأربع سنوات التالية، ويتوقع أن يُدر هذا الإعتماد ١٠٪ سنوياً. . . والمطلوب:
تحديد المقدار الذي يلتزم Tom بإيداعه في هذا الإعتماد سنوياً حتى يكون كافياً لسداد الدين في ١ مارس ٢٠٠١؟

أمثلة وحالات

١ ــ المطلوب الإجابة عن كل من الأسئلة المتفرقة التالية:

(أ) في ١ يناير ١٩٩٢، باعت شركة Travel مبنى تكلفته ٢٥٠٠٠٠ جنيه

ويبلغ مجمع إهلاكه ١٠٠٠٠٠جنيه في تاريخ البيع. وحصلت الشركة مقابل ذلك على ورقة تجارية لاتحمل فائدة وقيمتها ٢٧٥٠٠٠ جنيه وتستحق في ١ يناير ١٩٩٥. ولم يكن هناك سعر تبادل محدد لهذا المبنى، كما أن الورقة التجارية ليس لها سوق جاهز. وقد كان سعر الفائدة السائد للورقة من هذا النوع في ١ يناير ١٩٩٢ بمعدل ٩٪. فما هو المقدار الذي يجب على أساسه التقرير عن مكسب بيع هذا المبنى؟

(ب) في ١ يناير ١٩٩٢ إشترت شركة Travel ١٠٠ سند القيمة الاسمية لكل منها ١٠٠٠ جنيه بمعدل ١٠٪ لمدة ١٠ سنوات. وتستحق هذه السندات في ١ يناير ٢٠٠٢ وتُسدد فائدتها سنوياً إبتداءً من ١ يناير ١٩٩٣. وقد إشترت شركة Travel هذه السندات لتدر عليها عائد بمعدل ١١٪، فما هو المبلغ الذي سددته شركة Travel في هذه السندات؟

(جـ) إشترت شركة Travel آلة جديدة ووافقت على سداد مقابلها على أقساط سنوية متساوية قيمة كل منها ٤٠٠٠ جنيه في نهاية كل من السنوات العشر التالية. وبفرض أن معدل الفائدة السنوى السائد الذي ينطبق على هذا العقد يبلغ ٨٪، فما هو المقدار الذي تسجل الشركة تكلفة هذه الآلة على أساسه؟

(د) إشترت شركة Travel آلة متخصصة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، وقد نص إتفاق الشراء على أن تسدد الشركة ١٦٠٠٠ جنيه في وقت الشراء على أن تسدد ١٠٠٠٠ جنيه في نهاية كل من الثمان سنوات التالية. فما هو المقدار الذي يجب على أساسه تقييم الآلة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، بفرض أن معدل الفائدة المناسب هو ١٢٪؟

(هـ) ترغب شركة Travel في سحب مبلغ ٥٠٠٠ جنيه (متضمنه أصل الوديعة) من حساب إستثمار في نهاية كل من التسعة سنوات التالية. فما هو مقدار الاستثمار المبدئي المطلوب في بداية السنة الأولى إذا كان الحساب يدر عائد بمعدل ١١٪؟

٢ ـ تنتاب السيد Mack حالة قلق بخصوص تقاعدة المنتظر، وقد قرر أن يفتح حساب إدخار. وقد أودع السيد Mack مبلغ ٧٠٠٠٠ جنيه سنوياً ولمدة ٣ سنوات إبتداءً من ١ يناير ١٩٨٥. وقد أُلقى القبض على السيد Mack في ٤ يناير ١٩٨٧ (بعد إيداعه للدفعة الثالثة) وقضى بقية سنة ١٩٨٧ والجزء الأغلب من

سنة ١٩٨٨ في السجن، وقد هرب من سجنه في سبتمبر ١٩٨٨ وإستمر في خطته الإدخارية بإيداع مبالغ نصف سنوية قيمة كل منها ٢٥٠٠٠ جنيه إبتداءً من ١ يناير ١٩٨٩ . وبفرض أن معدل فائدة البنك كان ٨٪ ويتم تركيبها سنوياً في الفترة من ١ يناير ١٩٨٥ إلى ١ يناير ١٩٨٨ كما كانت بمعدل سنوى قدره ١٠٪ ويتم تركيبها نصف سنوياً بعد ذلك. . . . المطلوب:

عندما يتقاعد السيد Mack في ١ يناير ١٩٩٢ (بعد ٦ شهور من إيداعه الأخير)، فما هو الرصيد المتجمع في حسابه الإدخارى؟

٣ ــ تُوفى السيد Billy وترك لزوجته Erica عقد بوليصة تأمين ينص على أن المستفيد (السيدة Erica) يمكن أن تختار أحد البدائل الأربعة التالية:

(أ) الحصول على ٥٥٠٠٠ جنيه نقداً في الحال.

(ب) الحصول على مبلغ ٣٦٠٠ جنيه كل ٣ شهور تسدد في نهاية كل ربع سنة ولمدة ٥ سنوات؟

(ج) الحصول على ٢٠٠٠٠ جنيه نقداً في الحال و ١٥٠٠ جنيه كل ٣ شهور لمدة ١٠ سنوات على أن تسدد في بداية كل ٣ شهور.

(د) الحصول على ٤٠٠٠ جنيه كل ٣ شهور ولمدة ٣ سنوات و ١٠٠٠ جنيه كل ربع سنة على مدار ٢٥ ربع سنة التالية لذلك، على أن تسدد كل الدفعات في نهاية كل ربع سنة، المطلوب:

على أساس معدل ٢١/٢٪ ربع سنوى ويتم تركيبه كل ربع سنة، فما هو البديل الذي تقترحه على السيدة Erica ؟

٤ ــ تخطط السيدة Mia أن تبرم إتفاق يسمح لكل من أطفالها الأربعة بالحصول على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه في ٢٥ ديسمبر على مدار السنوات من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٩ وقد قُدر أن معدلات الفائدة على مدار هذه الفترة سوف تتغير كما يلي:

الفترة من ٢٩/١٢/٩٤ـ٢٥/١٢/٩٩	٩٪
الفترة من ٢٦/١٢/٩٩ـ٢٥/١٢/٠٥	١١٪
الفترة من ٢٦/١٢/٠٥ـ٢٥/١٢/٠٩	١٢٪

المطلوب:

حساب المقدار الذي تستثمره السيدة Mia في ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤ لضمان هذه المدفوعات السنوية لاطفالها.

جدول (٦-١): القيمة الاجمالية لمبلغ قدره ١ جنيه

معدل الفائدة / فترات زمنية	٢٪	٢ ١/٢٪	٣٪	٤٪	٥٪	٦٪	٨٪	٩٪	١٠٪	١١٪	١٢٪	١٥٪
١	١,٠٢٠٠٠٠	١,٠٢٥٠٠٠	١,٠٣٠٠٠٠	١,٠٤٠٠٠٠	١,٠٥٠٠٠٠	١,٠٦٠٠٠٠	١,٠٨٠٠٠٠	١,٠٩٠٠٠٠	١,١٠٠٠٠٠	١,١١٠٠٠٠	١,١٢٠٠٠٠	١,١٥٠٠٠٠
٢	١,٠٤٠٤٠٠	١,٠٥٠٦٣٠	١,٠٦٠٩٠٠	١,٠٨١٦٠٠	١,١٠٢٥٠٠	١,١٢٣٦٠٠	١,١٦٦٤٠٠	١,١٨٨١٠٠	١,٢١٠٠٠٠	١,٢٣٢١٠٠	١,٢٥٤٤٠٠	١,٣٢٢٥٠٠
٣	١,٠٦١٢٠١	١,٠٧٦٨٩٠	١,٠٩٢٧٣٠	١,١٢٤٨٦٤	١,١٥٧٦٣٠	١,١٩١٠٢٠	١,٢٥٩٧١٢	١,٢٩٥٠٣٠	١,٣٣١٠٠٠	١,٣٦٧٦٣٠	١,٤٠٤٩٣٠	١,٥٢٠٨٨٠
٤	١,٠٨٢٤٣٠	١,١٠٣٨١٠	١,١٢٥٥١٠	١,١٦٩٨٦٤	١,٢١٥٥١٠	١,٢٦٢٤٨٠	١,٣٦٠٤٩٠	١,٤١١٥٨٠	١,٤٦٤١٠٠	١,٥١٨٠٧٠	١,٥٧٣٥٢٠	١,٧٤٩٠١٠
٥	١,١٠٤٠٨٠	١,١٣١٤١٠	١,١٥٩٢٧٠	١,٢١٦٦٥٠	١,٢٧٦٢٨٠	١,٣٣٨٢٣٠	١,٤٦٩٣٣٠	١,٥٣٨٦٢٠	١,٦١٠٥١٠	١,٦٨٥٠٦٠	١,٧٦٢٣٤٠	٢,٠١١٣٦٠
٦	١,١٢٦١٦٠	١,١٥٩٦٩٠	١,١٩٤٠٥٠	١,٢٦٥٣٢٠	١,٣٤٠١٠٠	١,٤١٨٥٢٠	١,٥٨٦٨٧٠	١,٦٧٧١٠٠	١,٧٧١٥٦٠	١,٨٧٠٤١٠	١,٩٧٣٨٢٠	٢,٣١٣٠٦٠
٧	١,١٤٨٦٩٠	١,١٨٨٦٩٠	١,٢٢٩٨٧٠	١,٣١٥٩٣٠	١,٤٠٧١٠٠	١,٥٠٣٦٣٠	١,٧١٣٨٢٠	١,٨٢٨٠٤٠	١,٩٤٨٧٢٠	٢,٠٧٦١٦٠	٢,٢١٠٦٨٠	٢,٦٦٠٠٢٠
٨	١,١٧١٦٦٠	١,٢١٨٤٠٠	١,٢٦٦٧٧٠	١,٣٦٨٥٧٠	١,٤٧٧٤٦٠	١,٥٩٣٨٥٠	١,٨٥٠٩٣٠	١,٩٩٢٥٦٠	٢,١٤٣٥٩٠	٢,٣٠٤٥٤٠	٢,٤٧٥٩٦٠	٣,٠٥٩٠٢٠
٩	١,١٩٥٠٩٠	١,٢٤٨٨٦٠	١,٣٠٤٧٧٠	١,٤٢٣٣١٠	١,٥٥١٣٣٠	١,٦٨٩٤٨٠	١,٩٩٩٠٠٠	٢,١٧١٨٩٠	٢,٣٥٧٩٥٠	٢,٥٥٨٠٣٠	٢,٧٧٣٠٨٠	٣,٥١٧٨٨٠
١٠	١,٢١٨٩٩٠	١,٢٨٠٠٨٠	١,٣٤٣٩٢٠	١,٤٨٠٢٤٠	١,٦٢٨٨٩٠	١,٧٩٠٨٥٠	٢,١٥٨٩٢٠	٢,٣٦٧٣٦٠	٢,٥٩٣٧٤٠	٢,٨٣٩٤٢٠	٣,١٠٥٨٥٠	٤,٠٤٥٥٦٠
١١	١,٢٤٣٣٧٠	١,٣١٢٠٩٠	١,٣٨٤٢٣٠	١,٥٣٩٤٥٠	١,٧١٠٣٤٠	١,٨٩٨٣٠٠	٢,٣٣١٦٤٠	٢,٥٨٠٤٣٠	٢,٨٥٣١٢٠	٣,١٥١٧٦٠	٣,٤٧٨٥٥٠	٤,٦٥٢٣٩٠
١٢	١,٢٦٨٢٤٠	١,٣٤٤٨٩٠	١,٤٢٥٧٦٠	١,٦٠١٠٣٠	١,٧٩٥٨٦٠	٢,٠١٢٢٠٠	٢,٥١٨١٧٠	٢,٨١٢٦٧٠	٣,١٣٨٤٣٠	٣,٤٩٨٤٥٠	٣,٨٩٥٩٨٠	٥,٣٥٠٢٥٠
١٣	١,٢٩٣٦١٠	١,٣٧٨٥١٠	١,٤٦٨٥٣٠	١,٦٦٥٠٧٠	١,٨٨٥٦٥٠	٢,١٣٢٩٣٠	٢,٧١٩٦٢٠	٣,٠٦٥٨١٠	٣,٤٥٢٢٧٠	٣,٨٨٣٢٨٠	٤,٣٦٣٤٩٠	٦,١٥٢٧٩٠
١٤	١,٣١٩٤٨٠	١,٤١٢٩٧٠	١,٥١٢٥٩٠	١,٧٣١٦٨٠	١,٩٧٩٩٣٠	٢,٢٦٠٩٠٠	٢,٩٣٧١٩٠	٣,٣٤١٧٣٠	٣,٧٩٧٥٠٠	٤,٣١٠٤٤٠	٤,٨٨٧١١٠	٧,٠٧٥٧١٠
١٥	١,٣٤٥٨٧٠	١,٤٤٨٣٠٠	١,٥٥٧٩٧٠	١,٨٠٠٩٤٠	٢,٠٧٨٩٣٠	٢,٣٩٦٥٦٠	٣,١٧٢١٧٠	٣,٦٤٢٤٨٠	٤,١٧٧٢٥٠	٤,٧٨٤٥٩٠	٥,٤٧٣٥٧٠	٨,١٣٧٠٦٠
١٦	١,٣٧٢٧٩٠	١,٤٨٤٥١٠	١,٦٠٤٧١٠	١,٨٧٢٩٨٠	٢,١٨٢٨٧٠	٢,٥٤٠٣٥٠	٣,٤٢٥٩٤٠	٣,٩٧٠٣١٠	٤,٥٩٤٩٧٠	٥,٣١٠٨٩٠	٦,٣١٣٠٣٩٠	٩,٣٥٧٦٢٠
١٧	١,٤٠٠٢٤٠	١,٥٢١٦٢٠	١,٦٥٢٨٥٠	١,٩٤٧٩٠٠	٢,٢٩٢٠٢٠	٢,٦٩٢٧٧٠	٣,٧٠٠٠٢٠	٤,٣٢٧٦٣٠	٥,٠٥٤٤٧٠	٥,٨٩٥٠٩٠	٦,٨٦٦٠٤٠	١٠,٧٦١٢٦٠
١٨	١,٤٣٨٢٥٠	١,٥٥٩٦٦٠	١,٧٠٢٤٣٠	٢,٠٢٥٨٢٠	٢,٤٠٦٦٢٠	٢,٨٥٤٣٤٠	٣,٩٩٦٠٤٠	٤,٧١٧١٢٠	٥,٥٥٩٩٤٠	٦,٥٤٣٥٥٠	٧,٦٨٩٩٧٠	١٢,٣٧٥٤٥٠
١٩	١,٤٥٦٨١٠	١,٥٩٨٦٥٠	١,٧٥٣٥١٠	٢,١٠٦٨٥٠	٢,٥٢٦٩٥٠	٣,٠٢٥٦٠٠	٤,٣١٥٧٠٠	٥,١٤١٦٦٠	٦,١١٥٩١٠	٧,٢٦٣٣٤٠	٨,٦١٢٧٦٠	١٤,٢٣١٧٧٠
٢٠	١,٤٨٥٩٤٠	١,٦٣٨٦٢٠	١,٨٠٦١١٠	٢,١٩١١٢٠	٢,٦٥٣٣٠٠	٣,٢٠٧١٤٠	٤,٦٦٠٩٦٠	٥,٦٠٤٤١٠	٦,٧٢٧٥٠٠	٨,٠٦٢٣١٠	٩,٦٤٦٢٩٠	١٦,٣٦٦٥٤٠

جدول (٦-٢): القيمة الحالية لمبلغ قدره ١ جنيه

معدل الفائدة / فترات زمنية	٢٪	٢½٪	٣٪	٤٪	٥٪	٦٪	٨٪	٩٪	١٠٪	١١٪	١٢٪	١٥٪
١	,٩٨٠٣٩	,٩٧٥٦١	,٩٧٠٨٧	,٩٦١٥٤	,٩٥٢٣٨	,٩٤٣٤٠	,٩٢٥٩٣	,٩١٧٤٣	,٩٠٩٠٩	,٩٠٠٩٠	,٨٩٢٨٦	,٨٦٩٥٧
٢	,٩٦١١٧	,٩٥١٨١	,٩٤٢٦٠	,٩٢٤٥٦	,٩٠٧٠٣	,٨٩٠٠٠	,٨٥٧٣٤	,٨٤١١٨	,٨٢٦٤٥	,٨١١٦٢	,٧٩٧١٩	,٧٥٦١٤
٣	,٩٤٢٣٢	,٩٢٨٦٠	,٩١٥١٤	,٨٨٩٠٠	,٨٦٣٨٤	,٨٣٩٦٢	,٧٩٣١٣	,٧٧٢١٨	,٧٥١٣٢	,٧٣١١٩	,٧١١٧٨	,٦٥٧٥٢
٤	,٩٢٣٨٥	,٩٠٥٩٥	,٨٨٨٤٩	,٨٥٤٨٠	,٨٢٢٧٠	,٧٩٢٠٩	,٧٣٥٠٣	,٧٠٨٤٣	,٦٨٣٠١	,٦٥٨٧٣	,٦٣٥٥٢	,٥٧١٧٥
٥	,٩٠٥٧٣	,٨٨٣٨٥	,٨٦٢٦١	,٨٢١٩٣	,٧٨٣٥٣	,٧٤٧٢٦	,٦٨٠٥٨	,٦٤٩٩٣	,٦٢٠٩٢	,٥٩٣٤٥	,٥٦٧٤٣	,٤٩٧١٨
٦	,٨٨٧٩٧	,٨٦٢٣٠	,٨٣٧٤٨	,٧٩٠٣١	,٧٤٦٢٢	,٧٠٤٩٦	,٦٣٠١٧	,٥٩٦٢٧	,٥٦٤٤٧	,٥٣٤٦٤	,٥٠٦٦٣	,٤٣٢٣٣
٧	,٨٧٠٥٦	,٨٤١٢٧	,٨١٣٠٩	,٧٥٩٩٢	,٧١٠٦٨	,٦٦٥٠٦	,٥٨٣٤٩	,٥٤٧٠٣	,٥١٣١٦	,٤٨١٦٦	,٤٥٢٣٥	,٣٧٥٩٤
٨	,٨٥٣٤٩	,٨٢٠٧٥	,٧٨٩٤١	,٧٣٠٦٩	,٦٧٦٨٤	,٦٢٧٤١	,٥٤٠٢٧	,٥٠١٨٧	,٤٦٦٥١	,٤٣٣٩٣	,٤٠٣٨٨	,٣٢٦٩٠
٩	,٨٣٦٧٦	,٨٠٠٧٣	,٧٦٦٤٢	,٧٠٢٥٩	,٦٤٤٦١	,٥٩١٩٠	,٥٠٠٢٥	,٤٦٠٤٣	,٤٢٤١٠	,٣٩٠٩٢	,٣٦٠٦١	,٢٨٤٢٦
١٠	,٨٢٠٣٥	,٧٨٢١٠	,٧٤٤٠٩	,٦٧٥٥٦	,٦١٣٩١	,٥٥٨٣٩	,٤٦٣١٩	,٤٢٢٤١	,٣٨٥٥٤	,٣٥٢١٨	,٣٢١٩٧	,٢٤٧١٩
١١	,٨٠٤٢٦	,٧٦٢١٤	,٧٢٢٤٢	,٦٤٩٥٨	,٥٨٤٦٨	,٥٢٦٧٩	,٤٢٨٨٨	,٣٨٧٥٣	,٣٥٠٤٩	,٣١٧٢٨	,٢٨٧٤٨	,٢١٤٩٤
١٢	,٧٨٨٤٩	,٧٤٣٥٦	,٧٠١٣٨	,٦٢٤٦٠	,٥٥٦٨٤	,٤٩٦٩٧	,٣٩٧١١	,٣٥٥٥٤	,٣١٨٦٣	,٢٨٥٨٤	,٢٥٦٦٨	,١٨٦٩١
١٣	,٧٧٣٠٣	,٧٢٥٤٢	,٦٨٠٩٥	,٦٠٠٥٧	,٥٣٠٣٢	,٤٦٨٤	,٣٦٧٧٠	,٣٩٦١٨	,٢٨٩٦٦	,٢٥٧٥١	,٢٢٩١٧	,١٦٢٥٣
١٤	,٧٥٧٨٨	,٧٠٧٧٣	,٦٦١١٢	,٥٧٧٤٨	,٥٠٥٠٧	,٤٤٢٣٠	,٣٤٠٤٦	,٢٩٩٢٥	,٢٦٣٣٣	,٢٣١٩٩	,٢٠٤٦٢	,١٤١٣٣
١٥	,٧٤٣٠١	,٦٩٠٤٧	,٦٤١٨٦	,٥٥٥٢٦	,٤٨١٠٢	,٤١٧٢٧	,٣١٥٢٤	,٢٧٤٥٤	,٢٣٩٣٩	,٢٠٩٠٠	,١٨٢٧٠	,١٢٢٨٩
١٦	,٧٢٨٤٥	,٦٧٣٦٢	,٦٢٣١٧	,٥٣٣٩١	,٤٥٨١١	,٣٩٣٦٥	,٢٩١٨٩	,٢٥١٨٧	,٢١٧٦٣	,١٨٨٢٩	,١٦٣١٢	,١٠٦٨٧
١٧	,٧١٤١٦	,٦٥٧٢٠	,٦٠٥٠٢	,٥١٣٢٧	,٤٣٦٣٠	,٣٧١٣٦	,٢٧٠٢٧	,٢٣١٠٧	,١٩٧٨٥	,١٦٩٦٣	,١٤٥٦٤	,٠٩٢٩٣
١٨	,٧٠٠١٦	,٦٤١١٧	,٥٨٧٢٩	,٤٩٣٦٣	,٤١٠٥٢	,٣٥٠٣٤	,٢٥٠٢٥	,٢١١٩٩	,١٧٩٨٦	,١٥٢٨٢	,١٣٠٠٤	,٠٨٠٨١
١٩	,٦٨٦٤٣	,٦٢٥٥٣	,٥٧٠٢٩	,٤٧٤٦٤	,٣٩٥٧٣	,٣٣٠٥١	,٢٣١٧١	,١٩٤٤٩	,١٦٣٥١	,١٤٧٦٨	,١١٦١١	,٠٧٠٢٧
٢٠	,٦٧٢٩٧	,٦١٠٢٧	,٥٥٣٦٨	,٤٥٦٣٩	,٣٧٦٨٩	,٣١١٨٠	,٢١٤٥٥	,١٧٨٤٣	,١٤٨٦٤	,١٢٤٠٣	,١٠٣٦٧	,٠٦١١٠

جدول (٦-٣): القيمة الاجمالية لدفعة عادية قدرها ١ جنيه

معدل الفائدة / فترات زمنية	٢٪	٢ ١/٢٪	٣٪	٤٪	٥٪	٦٪	٨٪	٩٪	١٠٪	١١٪	١٢٪	١٥٪
١	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠	١,٠٠٠٠٠
٢	٢,٠٢٠٠٠	٢,٠٢٥٠٠	٢,٠٣٠٠٠	٢,٠٤٠٠٠	٢,٠٥٠٠٠	٢,٠٦٠٠٠	٢,٠٨٠٠٠	٢,٠٩٠٠٠	٢,١٠٠٠٠	٢,١١٠٠٠	٢,١٢٠٠٠	٢,١٥٠٠٠
٣	٣,٠٦٠٤٠	٣,٠٧٥٦٣	٣,٠٩٠٩٠	٣,١٢١٦٠	٣,١٥٢٥٠	٣,١٨٣٦٠	٣,٢٤٦٤٠	٣,٢٧٨١٠	٣,٣١٠٠٠	٣,٣٤٢١٠	٣,٣٧٤٤٠	٣,٤٧٢٥٠
٤	٤,١٢١٦١	٤,١٥٢٥٢	٤,١٨٣٦٣	٤,٢٤٦٤٦	٤,٣١٠١٣	٤,٣٧٤٦٢	٤,٥٠٦١١	٤,٥٧٣١٣	٤,٦٤١٠٠	٤,٧٠٩٧٣	٤,٧٧٩٣٣	٤,٩٩٣٣٨
٥	٥,٢٠٤٠٤	٥,٢٥٦٣٣	٥,٣٠٩١٤	٥,٤١٦٣٢	٥,٥٢٥٦٣	٥,٦٣٧٠٩	٥,٨٦٦٦٠	٥,٩٨٤٧١	٦,١٠٥١٠	٦,٢٢٧٨٠	٦,٣٥٢٨٥	٦,٧٤٢٣٨
٦	٦,٣٠٨١٢	٦,٣٨٧٧٤	٦,٤٦٨٤١	٦,٦٣٢٩٨	٦,٨٠١٩١	٦,٩٧٥٣٢	٧,٣٣٥١٢	٧,٥٢٣٣٤	٧,٧١٥٦١	٧,٩١٢٨٦	٨,١١٥١٩	٨,٧٥٣٧٤
٧	٧,٤٣٤٢٨	٧,٥٤٧٤٣	٧,٦٦٢٤٦	٧,٨٩٨٢٩	٨,١٤٢٠١	٨,٣٩٣٨٤	٨,٩٢٢٨٠	٩,٢٠٠٤٤	٩,٤٨٧١٧	٩,٧٨٣٢٧	١٠,٠٨٩٠١	١١,٠٦٦٨٠
٨	٨,٥٨٢٩٧	٨,٧٣٦١٢	٨,٨٩٢٣٤	٩,٢١٤٢٣	٩,٥٤٩١١	٩,٨٩٧٤٧	١٠,٦٣٦٦٣	١١,٠٢٨٤٧	١١,٤٣٥٨٩	١١,٨٥٩٤٣	١٢,٢٩٩٦٩	١٣,٧٢٦٨٢
٩	٩,٧٥٤٦٣	٩,٩٥٤٥٢	١٠,١٥٩١١	١٠,٥٨٢٨٠	١١,٠٢٦٥٦	١١,٤٩١٣٢	١٢,٤٨٧٥٦	١٣,٠٢١٠٤	١٣,٥٧٩٤٨	١٤,١٦٣٩٧	١٤,٧٧٥٦٦	١٦,٧٨٥٨٤
١٠	١٠,٩٤٩٧٢	١١,٢٠٣٣٨	١١,٤٦٣٣٨	١٢,٠٠٦١١	١٢,٥٧٧٨٩	١٣,١٨٠٧٩	١٤,٤٨٦٥٦	١٥,١٩٢٩٣	١٥,٩٣٧٤٣	١٦,٧٢٢٠١	١٧,٥٤٨٧٤	٢٠,٣٠٣٧٢
١١	١٢,١٦٨٧٢	١٢,٤٨٣٤٧	١٢,٨٠٧٨٠	١٣,٤٨٦٣٥	١٤,٢٠٦٧٩	١٤,٩٧١٦٤	١٦,٦٤٥٤٩	١٧,٥٦٠٢٩	١٨,٥٣١١٧	١٩,٥٦١٤٣	٢٠,٦٥٤٥٨	٢٤,٣٤٩٢٨
١٢	١٣,٤١٢٠٩	١٣,٧٩٥٥٥	١٤,١٩٢٠٣	١٥,٠٢٥٨١	١٥,٩١٧١٣	١٦,٨٦٩٩٤	١٨,٩٧٧١٣	٢٠,١٤٠٧٢	٢١,٣٨٤٢٨	٢٢,٧١٣١٩	٢٤,١٣٣١٣	٢٩,٠٠١٦٧
١٣	١٤,٦٨٠٣٣	١٥,١٤٠٤٤	١٥,٦١٧٧٩	١٦,٦٢٦٨٤	١٧,٧١٢٩٨	١٨,٨٨٢١٤	٢١,٤٩٥٣٠	٢٢,٩٥٣٣٩	٢٤,٥٢٢٧١	٢٦,٢١١٦٤	٢٨,٠٢٩١١	٣٤,٣٩١٩٢
١٤	١٥,٩٧٣٩٤	١٦,٥١٨٩٥	١٧,٠٨٦٣٢	١٨,٢٩١٩١	١٩,٥٩٨٦٣	٢١,٠١٥٠٧	٢٤,٢١٤٩٢	٢٦,٠١٩١٩	٢٧,٩٧٤٩٨	٣٠,٠٩٤٩٢	٣٢,٣٩٢٦٠	٤٠,٥٠٤٧١
١٥	١٧,٢٩٣٤٢	١٧,٩٣١٩٣	١٨,٥٩٨٩١	٢٠,٠٢٣٥٩	٢١,٥٧٨٥٦	٢٣,٢٧٥٩٧	٢٧,١٥٢١١	٢٩,٣٦٠٩٢	٣١,٧٧٢٤٨	٣٤,٤٠٥٣٦	٣٧,٢٧٩٧٢	٤٧,٥٨٠٤١
١٦	١٨,٦٣٩٢٩	١٩,٣٨٠٢٢	٢٠,١٥٩٨٨	٢١,٨٢٤٥٣	٢٣,٦٥٧٤٩	٢٥,٦٧٢٥٣	٣٠,٣٢٤٢٨	٣٣,٠٠٣٤٠	٣٥,٩٤٩٧٣	٣٩,١٨٩٩٥	٤٢,٧٥٣٢٨	٥٥,٧١٧٤٧
١٧	٢٠,٠١٢٠٧	٢٠,٨٦٤٧٣	٢١,٧٦١٥٩	٢٣,٦٩٧٥١	٢٥,٨٤٠٣٧	٢٨,٢١٢٨٨	٣٣,٧٥٠٢٣	٣٦,٩٧٣٧١	٤٠,٥٤٤٧٠	٤٤,٥٠٠٨٤	٤٨,٨٨٣٦٧	٦٥,٠٧٥٠٩
١٨	٢١,٤١٢٣١	٢٢,٣٨٦٣٥	٢٣,٤١٤٤٤	٢٥,٦٤٥٤١	٢٨,١٣٢٣٨	٣٠,٩٠٥٦٥	٣٧,٤٥٠٢٤	٤١,٣٠١٣٤	٤٥,٥٩٩١٧	٥٠,٣٩٥٩٣	٥٥,٧٤٩٧٢	٧٥,٨٣٦٣٦
١٩	٢٢,٨٤٠٥٦	٢٣,٩٤٦٠١	٢٥,١١٦٨٧	٢٧,٦٧١٢٣	٣٠,٥٣٩٠٠	٣٣,٧٥٩٩٩	٤١,٤٤٦٢٦	٤٦,٠١٨٤٦	٥١,١٥٩٠٩	٥٦,٩٣٩٤٩	٦٣,٤٣٩٦٨	٨٨,٢١١٨١
٢٠	٢٤,٢٩٧٣٧	٢٥,٥٤٤٦٦	٢٦,٨٧٠٣٧	٢٩,٧٧٨٠٨	٣٣,٠٦٥٩٥	٣٦,٧٨٥٥٩	٤٥,٧٦١٩٦	٥١,١٦٠١٢	٥٧,٢٧٥٠٠	٦٤,٢٠٢٨٣	٧٢,٠٥٢٤٤	١٠٢,٤٤٣٥٨

جدول (٦-٤) : القيمة الاجمالية لدفعة دورية عادية قدرها ١ جنيه

معدل الفائدة / فترات زمنية	٢٪	٢ ١/٢٪	٣٪	٤٪	٥٪	٦٪	٧٪	٨٪	٩٪	١٠٪	١١٪	١٢٪	١٥٪
١	,٩٨٠٣٩	,٩٧٥٦١	,٩٧٠٨٧	,٩٦١٥٤	,٩٥٢٣٨	,٩٤٣٤٠	,٩٣٤٥٨	,٩٢٥٩٢	,٩١٧٤٣	,٩٠٩٠٩	,٩٠٠٩٠	,٨٩٢٨٦	,٨٦٩٥٧
٢	١,٩٤١٥٦	١,٩٢٧٤٢	١,٩١٣٤٧	١,٨٨٦٠٩	١,٨٥٩٤١	١,٨٣٣٣٩	١,٨٠٨٠١	١,٧٨٣٢٦	١,٧٥٩١١	١,٧٣٥٥٤	١,٧١٢٥٢	١,٦٩٠٠٥	١,٦٢٥٧١
٣	٢,٨٨٣٨٨	٢,٨٥٩٠٢	٢,٨٢٨٦١	٢,٧٧٥٠٩	٢,٧٢٣٢٥	٢,٦٧٣٠١	٢,٦٢٤٠٣	٢,٥٧٧١٠	٢,٥٣١٣٠	٢,٤٨٦٨٥	٢,٤٤٣٧١	٢,٤٠١٨٣	٢,٢٨٣٢٣
٤	٣,٨٠٧٧٣	٣,٧٦١٩٧	٣,٧١٧١٠	٣,٦٢٩٩٠	٣,٥٤٥٩٥	٣,٤٦٥١١	٣,٣٨٧٢١	٣,٣١٢١٢	٣,٢٣٩٧٢	٣,١٦٩٨٦	٣,١٠٢٤٥	٣,٠٣٧٣٥	٢,٨٥٤٩٨
٥	٤,٧١٣٤٦	٤,٦٤٥٨٣	٤,٥٧٩٧١	٤,٤٥١٨٢	٤,٣٢٩٤٨	٤,٢١٢٣٦	٤,١٠٠٢٠	٣,٩٩٢٧١	٣,٨٨٩٦٥	٣,٧٩٠٧٩	٣,٦٩٥٩٠	٣,٦٠٤٧٨	٣,٣٥٢١٦
٦	٥,٦٠١٤٣	٥,٥٠٨١٣	٥,٤١٧١٩	٥,٢٤٢١٤	٥,٠٧٥٦٩	٤,٩١٧٣٢	٤,٧٦٦٥٣	٤,٦٢٢٨٨	٤,٤٨٥٩٢	٤,٣٥٥٢٩	٤,٢٣٠٥٤	٤,١١١٤٨	٣,٧٨٤٤٨
٧	٦,٤٧١٩٩	٦,٣٤٩٣٩	٦,٢٣٠٢٨	٦,٠٠٢٠٥	٥,٧٨٦٣٧	٥,٥٨٢٣٨	٥,٣٨٩٢٧	٥,٢٠٦٣٧	٥,٠٣٢٩٥	٤,٨٦٨٤٢	٤,٧١٢٢٠	٤,٥٦٣٧٦	٤,١٦٠٤٢
٨	٧,٣٢٥٤٨	٧,١٧٠١٤	٧,٠١٩٦٩	٦,٧٣٢٧٤	٦,٤٦٣٢١	٦,٢٠٩٧٩	٥,٩٧١٣٣	٥,٧٤٦٦٤	٥,٥٢٤٨٢	٥,٣٣٤٩٣	٥,١٤٦١٢	٤,٩٦٧٦٤	٤,٤٨٧٢٢
٩	٨,١٦٢٢٤	٧,٩٧٠٨٧	٧,٧٨٦١١	٧,٤٣٥٣٣	٧,١٠٧٨٢	٦,٨٠١٦٩	٦,٥١٥٢٩	٦,٢٤٦٨٩	٥,٩٩٥٢٥	٥,٧٥٩٠٢	٥,٥٣٧٠٥	٥,٣٢٨٢٥	٤,٧٧١٥٨
١٠	٨,٩٨٢٥٩	٨,٧٥٢٠٦	٨,٥٣٠٢٠	٨,١١٠٩٠	٧,٧٢١٧٣	٧,٣٦٠٠٩	٧,٠٢٣٥٩	٦,٧١٠٠٨	٦,٤١٧٦٦	٦,١٤٤٥٧	٥,٨٨٩٢٣	٥,٦٥٠٢٢	٥,٠١٨٧٧
١١	٩,٧٨٦٨٥	٩,٥١٤٢١	٩,٢٥٢٦٢	٨,٧١٠٤٨	٨,٣٠٦٤١	٧,٨٨٦٨٧	٧,٤٩٠٤٤	٧,١٣٨٩٦	٦,٨٠٥١٩	٦,٤٩٥٠٦	٦,٢٠٦٥٧	٥,٩٣٧٧٠	٥,٢٣٣٧١
١٢	١٠,٥٧٥٣٤	١٠,٢٥٧٧٦	٩,٩٥٤٠٠	٩,٣٨٥٠٧	٨,٨٦٣٢٥	٨,٣٨٣٨٤	٨,٠٢٧٦٥	٧,٥٣٦٠٨	٧,١٩٠٧٣	٦,٨١٣٦٩	٦,٤٩٢٣٦	٦,١٩٤٢٧	٥,٤٢٠٩٢
١٣	١١,٣٤٨٢٧	١٠,٩٨٢١٩	١٠,٦٣٤٩٦	٩,٩٨٥٦٥	٩,٣٩٣٥٧	٨,٨٥٢٦٨	٨,٣٤٩٢٧	٧,٩٠٣٧٨	٧,٤٨٦٩٠	٧,١٠٣٣٦	٦,٧٤٩٨٧	٦,٤٢٣٥٥	٥,٥٨٣١٥
١٤	١٢,١٠٦٢٥	١١,٦٩٠٩١	١١,٢٩٦٠٧	١٠,٥٦٣١٢	٩,٨٩٨٩٤	٩,٢٩٤٩٨	٨,٧٤٤٢٤	٨,٢٤٤٢٤	٧,٨٧٦١٥	٧,٣٦٩٦٩	٦,٩٨١٨٧	٦,٦٢٨١٧	٥,٧٢٤٤٨
١٥	١٢,٨٤٩٢٦	١٢,٣٨١٣٨	١١,٩٣٧٩٤	١١,١١٨٢٩	١٠,٣٧٩٦٦	٩,٧١٢٢٥	٩,١٠٧٩٥	٨,٥٥٩٤٨	٨,٠٩٠٦٩	٧,٦٠٩٠٨	٧,١٩٠٨٧	٦,٨١٠٨٦	٥,٨٤٧٢٧
١٦	١٣,٥٧٧٧١	١٣,٠٥٥٠٠	١٢,٥٦١١٠	١١,٦٥٢٣٠	١٠,٨٣٧٧٧	١٠,١٠٥٩٠	٩,٤٠٧٤٠	٨,٨٥١٣٧	٨,٣١٢٥٦	٧,٨٢٣٧١	٧,٣٧٩١٦	٦,٩٧٣٩٩	٥,٩٥٤٢٤
١٧	١٤,٢٩١٨٧	١٣,٧١٢٢٠	١٣,١٦٦١٢	١٢,١٦٥٦٧	١١,٢٧٤٠٧	١٠,٤٧٧٢٦	٩,٧٦٣٤٠	٩,١٢١٣٤	٨,٥٤٣٦٣	٨,٠٢١٥٥	٧,٥٤٨٧٩	٧,١١٩٦٣	٦,٠٤٧١٩
١٨	١٤,٩٩٢٠٣	١٤,٣٥٣٢٦	١٣,٧٥٣٥١	١٢,٦٥٩٣٠	١١,٦٨٩٥٩	١١,٨٢٧٦٠	١٠,٨٣٥٩٣	٩,٣٧١٨٩	٨,٧٥٥٦٣	٨,٢٠١٤١	٧,٧٠١٦٢	٧,٢٤٩٦٧	٦,١٢٧٩٧
١٩	١٥,٦٧٨٤٦	١٤,٩٧٨٨٩	١٤,٣٢٣٨٠	١٣,٦٣٢٩٤	١٢,٠٨٥٣٢	١١,١٥٨١٢	١٠,٣٥٩٣٠	٩,٩٠٠١٢	٨,٩٥٠١٢	٨,٣٤٩٤٢	٧,٨٢٩٢٩	٧,٣٦٥٧٨	٦,١٩٨٢٣
٢٠	١٦,٣٥١٤٣	١٥,٥٨٩١٦	١٤,٨٨٧٤٧	١٣,٥٩٠٣٣	١٢,٤٦٢٢١	١١,٤٦٩٩٢	١٠,٥٩٤٠٩	٩,٨١٨١٥	٩,١٢٨٥٥	٨,٥١٣٥٩	٧,٩٦٣٣٣	٧,٤٦٩٤٤	٦,٢٥٩٣٣

الفصل السابع

النقـــدية وحســـابات القبـــــض

CASH AND RECEIVABLES

- الأهداف التعليمية
- الجزء الأول: النقديـــة
  - طبيعة ومكونات النقدية
  - إدارة النقدية والرقابة عليها
  - إستخدام حسابات البنوك
  - التحويلات الالكترونية للأموال
  - نظام صندوق المصروفات النثرية المخصص
  - الحماية المادية لأرصدة النقدية
  - تسوية أرصدة البنك
  - التقرير عن النقدية
  - النقدية الخاضعة لقيود
  - أنواع أخرى من القيود
- الجزء الثاني: حسابات القبض
  - حسابات المدينين
  - الخصومات التجارية

- الخصومات النقدية (خصومات المبيعات)
- عدم الاعتراف بعنصر الفائدة
- تقويم حسابات المدينين
- حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها
- حسابات المخصصات الخاصة
- مردودات ومسموحات المبيعات
- أوراق القبض
- الإعتراف بأوراق القبض
- الفائدة المحسوبة
- تقويم أوراق القبض
- التخلص من حسابات المدينين وأوراق القبض
- تعين حسابات المدينين
- بيع (تحويل) حسابات المدينين وأوراق القبض
- القضايا الفكرية المتعلقة بتحويل حسابات المدينين
- عرض حسابات المدينين وأوراق القبض في الميزانية

- أسئلـــة
- تماريـــن

الفصل السابع
النقديـــة وحسابـــات القبـــض
CASH AND RECEIVABLES

الأهداف التعليميـــة

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ تحديد البنود التي تمثل النقدية .
٢ ـ شرح الأساليب العامة المستخدمة في الرقابة على النقدية .
٣ ـ الإشارة لكيفية التقرير عن النقدية والبنود المتعلقة بها .
٤ ـ تعريف حسابات القبض وتحديد الأنواع المختلفة منها .
٥ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بالإعتراف بحسابات المدينين .
٦ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بتقويم حسابات المدينين .
٧ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بالإعتراف بأوراق القبض .
٨ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بتقييم أوراق القبض .
٩ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بالتخلص من حسابات المدينين وأوراق القبض .

تمثل الأصول القلب النابض للمنشأة . فالأصول تولد الإيرادات التي تولد بدورها التدفقات النقدية الداخلة اللازمة لسداد الدائنين ودفع أجور العاملين ومكافأة الملاك والتمكين من إحلال الأصول وإستمرار النمو.

ومن بين الخصائص الهامة للأصول خاصية السيولة وتعنى الفترة الزمنية التي يُنتظر مرورها قبل أن يتحول الأصل إلى نقدية . فالأصل الذي يمكن تحويله إلى نقدية بسرعة هو أصـل سائـل . وتعـد السيولـة أحد المؤشرات الهامة على قدرة المنشأة على الوفاء بتعهداتها عند الإستحقاق . فخطر الفشل في المشروع الأكثر سيولة غالباً مايكون أقل منه في المشروع الأقل سيولة ، كما أن الأول تكون لديه مرونة مالية أكبر لقبول فرص

الإستثمار الجديدة غير المتوقعة . فالنقص الشديد في السيولة هو سبب رئيسى للإفلاس كما حدث للعديد من الشركات الكبرى التي تعرضت للإفلاس أو أوشكت عليه بسبب نقص السيولة بها . وعلى ذلك ، فإن المحاسب مطالب بتوفير المعلومات اللازمة لمساعدة الإدارة ، الدائنين ، والمستثمرين في تقدير السيولة الجارية للمنشأة والتدفقات النقدية المحتملة .

وتتمثل الأصول السائلة الأساسية في أغلب المنشآت في النقدية ، الإستثمارات المؤقتة وحسابات القبض . ويعد هذا الفصل الأول ضمن ستة فصول متتالية عن الأصول ويغطى النقدية وحسابات المدينين والأوراق التجارية ، على أن تناقش الإستثمارات المؤقتة في الفصل ١٨ مع الإستثمارات طويلة الأجل .

الجزء الأول : النقديـــــــة CASH

طبيعة ومكونات النقدية NATURE AND COMPOSITION OF CASH

تمثل النقدية ـ وهي أكثر الأصول سيولة ـ الوسيط القياسي في التبادل وأساس قياس والمحاسبة عن كل البنود الأخرى ، وتصنف النقدية دائماً كأصل متداول . ولكى يقرر عن البند على أنه «نقدية» فإنه يجب أن يكون متاحاً لسداد التعهدات الجارية ، كما يجب أن يكون خالياً من أية قيود تعاقدية تحد من إستخدامه في الوفاء بالديون .

وتتكون النقدية من العملات المعدنية ، النقود الورقية والأموال المتاحة في إيداعات بالبنوك . كما ينظر أيضاً إلى الأدوات المالية القابلة للتداول مثل الأوامر النقدية ، الشيكات المضمونة ، شيكات الصيارفة ، الشيكات الشخصية والحوالات البنكية أيضاً بإعتبارها نقدية . وتُصنف حسابات الإدخار في البنوك عادة على أنها نقدية ، رغم أن البنك يحتفظ بحقه القانوي في طلب إشعار قبل السحب . ولأن البنوك نادراً ما تُمارس شرط الإشعار المسبق فإن حسابات الإدخار بالبنوك تعتبر نقدية .

وعادة ما تصنف شهادات الإدخار وشهادات الإيداع وغيرها من الإيداعات المماثلة التي توفر فرصة لصغار المستثمرين لتحقيق معدلات فائدة عالية على أنها إستثمارات مؤقتة أكثر منها نقدية . ويرجع ذلك التصنيف إلى أن هذه الأوراق المالية عادة ماتتضمن بعض القيود على تحويلها إلى نقدية .

ومن البنود التي تشكل صعوبات في التصنيف الشيكات المؤجلة والسلف المقدمة للعاملين والطوابع البريدية والإعتمادات النقدية الخاصة ، حيث تعالج الشيكات

المؤجلة كحسابات قبض، ويفضل معالجة سلف العاملين كحسابات قبض إذا كانت ستحصل من العاملين أو ستُستقطع من أجورهم وإلا يكون تصنيفها كمصروف مقدمة هو الأكثر ملائمة. وتصنف طوابع البريد كجزء من مخزون المهمات المكتبية أو كمصروف مدفوع مقدماً. وتدرج إعتمادات صندوق المصروفات النثرية ضمن الأصول المتداولة باعتبارها نقدية لأن هذه الإعتمادات تستخدم لمواجهة المصروفات التشغيلية الجارية ولتسوية الإلتزامات المتداولة.

إدارة النقدية والرقابة عليها

MANAGEMENT AND CONTROL OF CASH

يحاط بالنقدية بعض المشاكل الخاصة بإدارتها والرقابة عليها ليس فقط لأنها تدخل في العديد من الصفقات وإنما أيضاً للأسباب التالية:

١ ــ أن النقدية هي الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله فوراً لأى نوع آخر من الأصول، حيث يمكن تحويلها ونقلها كما أنها ذات قبول عام. ولذلك فإن المحاسبة الصحيحة عن الصفقات النقدية تتطلب إنشاء نظام للرقابة عليها لضمان أن النقدية الخاصة بالمنشأة لايتم تحويلها بصورة غير صحيحة للإستخدام الشخصي بواسطة شخص معين داخل المنشأة أو مرتبط بها.

٢ ــ أنه يلزم تنظيم النقدية التي تمتلكها المنشأة بعناية حتى لايكون المتاح منها في أى وقت كبير جداً أو قليل جداً حيث يجب الإحتفاظ بقدر كافي منها دائماً دون أن يؤدى ذلك لتجميد قدر كبير من موارد المنشأة. فالنقدية كوسيط في التبادل تلزم لسداد مقابل كل الأصول والخدمات التي تشتريها المنشأة، وللوفاء بكل تعهداتها عند الإستحقاق. فإنفاق النقدية يحدث يومياً ومن ثم يلزم الإحتفاظ بقدر كاف منها لمواجهة هذه الإحتياجات. ومن ناحية أخرى فإن النقدية بطبيعتها أصل غير منتج، حيث أنها لاتدر أي عائد، ولذلك فإنه من غير المرغوب فيه الإحتفاظ بقدر من النقدية أكبر من اللازم للوفاء بالاحتياجات اليومية مع إضافة هامش معقول للأحداث الطارئة حيث يلزم إستثمار النقدية الزائدة عن الحاجة إما في أوراق مالية تدر دخل أو في أصول منتجة أخرى.

وهناك مشكلتان في المحاسبة عن الصفقات النقدية تواجهان الإدارة هما:

١ ــ ضرورة وضع نظم رقابة سليمة لضمان عدم عقد أية صفقات غير مرخص بها بواسطة الموظفين أو العاملين.

٢ ــ ضرورة توفير المعلومات الضرورية لإدارة النقدية الموجودة بالمنشأة والصفقات النقدية بشكل سليم، ويجب التأكيد على أنه حتى مع وجود آليات معقدة للرقابة على النقدية فإن من الممكن أن تحدث بعض الأخطاء. وعلى سبيل المثال، فقد نشرت جريدة «وول ستريت» قصة تحت عنوان «خطأ بمقدار ٧,٨ مليون دولار ينتهى نهاية سعيدة» حيث أرسل أحد البنوك الكبرى توزيعات نقدية لمساهمين قدرها ٧,٨ مليون دولار بالزيادة عن القدر الصحيح للتوزيعات، وقد أمكن إسترداد الجزء الأكبر من هذه النقدية.

تمثل عملية تنظيم مقدار النقدية التي تحتفظ به المنشأة مشكلة إدارية في المقام الأول، ولكن يجب أن يكون المحاسبون قادرين على توفير المعلومات التي تطلبها الإدارة في عملية تنظيم النقدية سواء من خلال الإقتراض أو الإستثمار.

استخدام حسابات البنوك Using Book Accounts

يمكن للشركة أن تنوع في عدد وموقع البنوك التي تتعامل منها وكذلك في أنواع حسابات البنوك للحصول على الاهداف الرقابية المطلوبة، ففي الشركات الضخمة التي تعمل في العديد من المواقع يمكن أن يكون الموقع في الحسابات البنكية عاملاً هاماً حيث أن فتح حسابات للتحصيل في المواقع الحيوية يمكن أن يزيد من تدفق النقدية إلى المنشأة عن طريق جعل الفترة بين إرسال العميل لمدفوعاته وإستخدام الشركة لهذه النقدية أقصر مايمكن. وعادة ماتستخدم مراكز التحصيل المتعددة لتخفيض حجم «راكد التحصيل» بالشركة "Collection float" ، وهو الفرق بين مقدار النقدية المودعة بالحسابات البنكية طبقاً لسجلات الشركة ومقدار النقدية المحصلة بالفعل طبقاً لسجلات البنك.

ويمثل الحساب الجارى العام الحساب البنكى الأساسى في أغلب الشركات كما أنه هو الحساب البنكي الوحيد في المشروعات الصغيرة حيث تودع النقدية وتسحب من هذا الحساب الذي تمر به كل صفقات المنشأة. كما أن عمليات الإيداع والسحب الخاصة بجميع الحسابات البنكية الأخرى تتم عن طريق هذا الحساب العام.

وتستخدم حسابات النقدية المخصصة imprest لإتاحة قدر معين من النقود لغرض محدد. حيث يعمل الحساب كحساب مجمع لعدد كبير من الشيكات أو لنوع معين منها. حيث يتم تجميع القدر المطلوب من النقدية في هذا الحساب المخصص عن طريق تحويلها من الحساب الجارى العام أو أي مصدر آخر. وعادة ماتستخدم الحسابات

النقدية المخصصة لسداد شيكات المرتبات أو التوزيعات والعمولات، المكافآت والمصروفات السرية ومصروفات الإنتقال.

وعادة ماتستخدم الشركات الضخمة والمنتشرة جغرافياً حسابات بنكية مرتبطة بصندوق بريد lock box accounts لإجراء عمليات التحصيل في الأماكن التي بها كثافة عالية من العملاء. حيث تقوم الشركة بإستئجار صندوق بريد محلي والترخيص لبنك محلي بأخذ الحوالات المالية المرسلة لهذا الصندوق. ويقوم البنك بتفريغ الصندوق مرة واحدة يومياً على الأقل وإضافة قيمتها فوراً لحساب الشركة المخصص للتحصيل. والميزة الأساسية لهذا النوع من الحسابات هي أنها تجعل النقدية المحصلة متاحة للشركة بأسرع مايمكن. وفي مثل هذه الحالات، يقوم البنك بإرسال صور فورية من الشيكات للشركة لأغراض التسجيل بالدفاتر كما يقدم للشركة إيصالات إيداع، وقائمة بالمتحصلات وأية مراسلات من العملاء. وإذا ما تحسنت عملية الرقابة على النقدية وإذا تجاوز الدخل المتولد من الإسراع في تحصيل النقدية تكلفة مثل هذا النظام البنكى، فإنه يعتبر عندئذ مجدياً إقتصادياً.

التحويلات الإلكترونية للأموال Electronic Funds Transfer (EFT)

تستخدم منشآت الأعمال والأفراد مايزيد عن ٥٠ بليون شيك سنوياً في سداد مدفوعاتها، وهي عملية لاتخلو من تكلفة حيث أن إعداد، إصدار، إستلام، وتسوية الشيك عن طريق النظام المصرفي يمكن أن يتكلف مايقرب من ١ دولار للشيك. ولذلك، فإنه ليس من المستغرب أن يتم وضع هذه النظم الإلكترونية الحديثة لتحويل الأموال بين الأطراف المختلفة دون إستخدام أو نقل الأوراق. فنحن في عصر التحويلات الإلكترونية للأموال. وهي عملية تستخدم الأسلاك، التليفون، التلغراف، الكمبيوتر، الأقمار الصناعية وغيرها من الأدوات الإلكترونية بدلاً من الأوراق لإجراء تحويلات الأموال بصورة لحظية.

وقد إستغرقت البنوك الأمريكية الكبرى فترة الثمانينات في وضع شبكات قومية لآلات الإستعلام الآلية Automated teller machine (ATM) وسارت هذه العملية بخطوات سريعة جداً. ومن المتوقع أن يتم ربط أغلب البنوك بعدد قليل من الشبكات المصرفية الإلكترونية القومية التي تجمع أغلب الخدمات المصرفية بنفس الطريقة التي توحد بها نظم VISA و Master Card خدمات الإئتمان للمستهلكين.

ولكن شبكات ATM الإلكترونية الجديدة ستكون ذات طاقة أكبر بكثير من شبكات

بطاقات الإئتمان لأنها سوف تعمل بإستخدام «الكارت المدين» debit card الذي يمكن من الوصول الى كل حسابات العميل داخل البنك. وبإستخدام نظام ATM ، يمكن للعملاء سحب وإيداع النقدية في كل من حساباتهم الجارية وحسابات الإدخار، وكذلك تحويل الأموال بين الحسابات والإستفسار عن الأرصدة. وعن طريق ربط شبكات ATM على المستوى القومى، ستكون الشبكات الجديدة أول نظام تحويل الكتروني للأموال قادر على تشغيل عدد ضخم من تحويلات الأموال بين أجهزة الكمبيوتر في البنوك المختلفة.

وقد إختفى إستخدام الشبكات بالفعل في بعض تحويلات الأموال. على سبيل المثال، فإن أياً من مؤلفى هذا الكتاب لايتلقى شيك رسمى بمرتبة من جهة عملة، حيث تقوم الجامعات بإرسال شريط ممغنط الى البنوك التي نتعامل معها يقوم بتحويل الأموال من حساب الجامعة إلى حساباتنا وخلال وقت قصير سوف تمتد الخدمات التي تقدمها شبكات ATM لتضم التحويلات النقدية من وحدات الحاسب الألكتروني الموجودة في المنازل وأماكن البيع بالتجزئة. وعندما يحدث ذلك سيكون لدى البنوك القدرة على أن تستبدل هذه الشيكات التي يبلغ عددها ٥٠ بليون بهذه الصفقات الإلكترونية.

نظام صندوق المصروفات النثرية المخصص The Imprest Petty Cash System

غالباً ماتجد كل منشأة أنه من الضروري أن تسدد مبالغ ضئيلة مقابل عدد ضخم من الأشياء مثل وجبات غذائية للعاملين وأجور السيارات والمهمات المكتبة الصغيرة وغيرها من المصروفات المتنوعة. ومن غير العملي أن يتم أجراء هذه المدفوعات باستخدام الشيكات، وفي نفس الوقت فإنه من الضروري إحكام الرقابة عليها. ومن الطرق المبسطة للحصول على قدر معقول من الرقابة عليها وتجنب إستخدام الشيكات في إجراءها نظام صندوق المصروفات النثرية المخصص.

ويعمل هذا النظام كما يلي:

١ ــ يُخصَّص شخص ما كأمين لهذا الصندوق ويعطى قدر صغير من النقدية لإجراء المدفوعات الصغيرة.

من حـ / صندوق المصروفات النثرية ٣٠٠

إلى حـ / النقديـــــــة ٣٠٠

٢ ــ عند إجراء المدفوعات يحصل أمين الصندوق على ايصالات موقعة من الأفراد

الذين سددت لهم النقدية بالإضافة إلى ضرورة إرفاق مستند السداد مع هذا الإيصال كلما أمكن ذلك .

(لاتسجل صفقات صندوق المصروفات النثرية الى أن تتم إستعاضة هذه الأموال . فعندئذ تسجل هذه القيود بمعرفة شخص آخر بخلاف أمين صندوق المصروفات النثرية) .

٣ ــ عندما ينخفض رصيد صندوق المصروفات النثرية يقدم أمين الصندوق طلباً الى أمين الخزينة العامة بالشركة لإجراء عملية الاستعاضة مرفقاً به إيصالات الإستلام وغيرها من المستندات . ويحصل أمين صندوق المصروفات النثرية على شيك الإستعاضة ويكون القيد كما يلي :

٤٢		من حـ / مصروف المهمات المكتبية .
٥٣		من حـ / مصروفات البريد .
٧٦		من حـ / مصروفات ترفية .
٢		من حـ / عجز وزيادة النقدية .
	١٧٣	الى حـ / النقدية .

٤ ــ إذا ماوجد أن مقدار الأموال في صندوق المصروفات النثرية زائد عن اللازم يمكن تعديله كما يلي (لتخفيض رصيده من ٣٠٠ إلى ٢٥٠) :

٥٠		من حـ / النقدية
	٥٠	الى حـ/ صندوق المصروفات النثرية

حيث لاتجرى قيود على حساب صندوق المصروفات النثرية إلا لزيادة أو تخفيض الإعتماد المخصص له ويستخدم حساب عجز وزيادة النقدية عندما لايمكن تسوية مبالغ صندوق المصروفات النثرية بدقة بسبب حدوث خطأ معين (مثل سداد مصروف بالزيادة أو فقد إيصال . . وهكذا) . فإذا كان هناك عجز بالصندوق (بمعنى أن مجموع الإيصالات مضافاً إليها النقدية الموجودة بالصندوق تقل عن مقدار الإعتماد المخصص) ، يسجل مقدار هذا العجز بالجانب المدين من حساب عجز وزيادة النقدية وإذا ما نتج عنه زيادة تسجل بالجانب الدائن من الحساب . ويترك هذا الحساب مفتوحاً حتى نهاية العام حيث يقفل عادة في قائمة الدخل ضمن المصروفات أو الإيرادات المتنوعة .

وتتمثل بنود هذا الإعتماد في مصروفات عادة بإستثناء عملية الإستعاضة . ولذلك فإنه إذا إردنا الحصول على قوائم مالية صحيحة فإنه يجب إستعاضة هذه الإعتمادات في

نهاية كل فترة محاسبية وكذلك عندما توشك على النفاد.

وفي ظل نظام التخصيص السابق فإن أمين صندوق المصروفات النثرية يكون مسئولاً في جميع الأوقات عن مقدار الإعتماد والذي في حوزته سواء كان في صورة نقدية أو في صورة إيصالات إستلام موقعة. حيث تمثل هذه الإيصالات المستند الذي يطلبه الموظف المختص بإصدار شيك الإستعاضة. وهناك إجراءان إضافيان يلزم إتباعهما للحصول على رقابة أكثر إكتمالاً على إعتماد صندوق المصروفات النثرية وهما:

١ ــ إجراء عمليات جرد مفاجيء للإعتماد من وقت لآخر بواسطة أحد رؤساء أمين صندوق المصروفات النثرية للتأكد من أن الإعتماد تتم المحاسبة عند بصورة مرضية.

٢ ــ إلغاء إيصالات صندوق المصروفات النثرية أو التأشير عليها بعد تقديمها للاستعاضة حتى لايمكن إستخدامها في عمليات إستعاضة تالية.

الحماية المادية لأرصدة النقدية Physical Protection of Cash Balance

لايلزم فقط حماية المتحصلات والمدفوعات النقدية من خلال مقاييس الرقابة الداخلية، ولكن يجب أيضاً حماية النقدية التي تحوزها المنشأة سواء بمقرها أو في البنوك. ولأن المتحصلات تدخل ضمن النقدية التي في حوزة المنشأة، في حين تُجرى المدفوعات من النقدية بالبنوك، فإن الرقابة المناسبة على المتحصلات والمدفوعات تمثل جزءاً من حماية الأرصدة النقدية. ومع ذلك، فإن هناك إجراءات أخرى يلزم الإهتمام بها.

وتمثل الحماية المادية للنقدية ضرورة أساسية بصورة لاتستدعى مناقشة مفصلة لها، حيث يلزم بذل كل جهد ممكن لتدنية النقدية الموجودة بالمنشأة بحيث لايوجد بها سوى الإعتماد المخصص للمصروفات النثرية والمتحصلات النقدية خلال اليوم، كما يلزم حفظ هذه المبالغ في خزينة مغلقة وآمنة وضرورة تحويل متحصلات كل يوم إلى البنك كلما كان ذلك ممكناً. وبالطبع، فإن إدراج مقدار النقدية المتاحة سواء في التقارير الإدارية الداخلية أو في القوائم المالية الخارجية يعد من الأمور الهامة.

وتحتفظ كل شركة بسجل للنقدية المحصلة والمسددة وللرصيد النقدى. ومع ذلك، فإنه بسبب كثرة العمليات النقدية، فإنه يمكن حدوث أخطاء أو عمليات حذف عند إمساك هذه السجلات. ولذلك، فإنه من الضرورى التحقق من صحة رصيد النقدية المسجل بالأستاذ العام بصفة دورية وذلك عن طريق حصر النقدية الموجودة بالمنشأة ومقارنتها بالسجلات. ولكن النقدية المودعة بالبنوك لايمكن عدها ويتم التحقق منها

عن طريقة إعداد «مذكرة تسوية البنك» ـ وهي تسوية بين رصيد نقدية الشركة في سجلات البنك وفي سجلاتها.

تسوية أرصدة البنك Reconciliation of Bank Balances

في نهاية كل شهر يرسل البنك لكل عميل «كشف حساب» (وهو نسخة من حساب العميل داخل البنك) مصحوباً بشيكات العميل التي قام البنك بسدادها خلال الشهر. فإذا لم تُرتكب أية أخطاء سواء بواسطة البنك أو العميل، وإذا تمت عمليات الإيداع ووصلت الشيكات التي سحبها العميل الى البنك خلال نفس الشهر، وإذا لم تحدث أية معاملات غير عادية يمكن أن تؤثر على رصيد النقدية سواء بسجلات البنك أو سجلات العميل، فإن رصيد النقدية الذي يقرر عنه البنك إلى العميل سوف يساوي الرصيد الموضح بسجلات العميل. ولكن هذه الحالة نادراً ماتحدث بسبب واحد أو أكثر من الأسباب التالية:

البنود الخاضعة للتسوية

(١) إيداعات في الطريق: حيث أن الإيداعات النقدية في نهاية الشهر تسجل في سجلات المودع في نفس الشهر الذي تُحصل فيه ولكنها تسجل بواسطة البنك في الشهر التالي.

(٢) الشيكات التي لم تقدم للبنك بعد: حيث أن الشيكات التي يسحبها المودع تُسجل لديه عند سحبها ولكنها قد لاتسجل بواسطة البنك حتى نهاية الشهر.

(٣) الأعباء التي يُحملها البنك: فالأعباء التي يسجلها البنك على حساب المودع مقابل بنود مثل الخدمات البنكية، طباعة الشيكات، تأجير الخزائن قد لايكون المودع على دراية بها حتى يتلقى كشف الحساب.

(٤) الإيرادات التي يضيفها البنك: وهى عمليات التحصيل أو الإيداعات التي يقوم بها البنك لمصلحة المودع والتي قد لاتكون معلومة للمودع حتى يتلقى كشف الحساب. ومن أمثلتها تحصيل الأوراق التجارية لصالح المودع والفائدة التي يكتسبها على الحسابات الجارية التي تعطى فائدة.

(٥) الأخطاء التي يقع فيها البنك أو المودع: حيث أن الأخطاء سواء من جانب البنك أو من جانب المودع تؤدى لإختلاف الرصيد في البنك عن الرصيد طبقاً لسجلات المودع.

وعلى ذلك، فإن الإختلاف بين رصيد النقدية لدى المودع ورصيدها بالبنك هي إختلافات معتادة ومتوقعة. ولذلك يجب إجراء تسوية لتحديد طبيعة الإختلافات بين المقدارين.

ويتمثل كشف تسوية البنك في جدول يوضح أية فروق بين سجلات النقدية لدى الشركة ولدى البنك. فإذا كان الفرق يرجع فقط إلى صفقات لم تُسجل بعد بواسطة البنك، فإن سجلات النقدية بالشركة تعتبر صحيحة. ولكن إذا كان جزء من الفرق يرجع لبنود أخرى، فإنه يلزم تعديل سجلات البنك أو سجلات الشركة.

وهناك شكلان لكشف تسوية البنك، أحدهما يقوم بإجراء التسوية من الرصيد الوارد بكشف حساب البنك إلى الرصيد الظاهر بالدفاتر أو العكس بالعكس، أما الآخر الأكثر شيوعاً في الإستخدام فإنه يقوم بتسوية كل من رصيد البنك والرصيد الدفترى بالشركة إلى الرصيد الصحيح للنقدية. وفيما يلي نموذج لمحتويات كشف تسوية البنك حسب الشكل الثاني :

محتويات كشف تسوية البنك

الرصيد بكشف الحساب في نهاية الفترة		×××
يضاف : الإيداعات بالطريق	××	
متحصلات غير مودعة	××	
أخطاء للبنك تؤدى لتخفيض رصيد كشف الحساب	××	××
		×××
يطرح : الشيكات التي لم تقدم للبنك بعد	××	
أخطاء للبنك تؤدى لزيادة رصيد كشف الحساب	××	××
الرصيد الصحيح للنقدية.		×××
الرصيد طبقاً لسجلات العميل		×××
يضاف : إيرادات ومتحصلات بنكية لم تُسجل في الدفاتر	××	
أخطاء محاسبية لدى المودع تؤدى لتخفيض الرصيد الدفترى	××	××
		×××
يطرح : أعباء بنكية لم تُسجل بعد بسجلات المودع	××	
أخطاء محاسبية لدى المودع تؤدى لزيادة الرصيد الدفترى	××	××
الرصيد الصحيح للنقدية		×××

ويشمل هذا الشكل لكشف التسوية جزءين :

(١) الرصيد طبقاً لكشف الحساب، (٢) الرصيد طبقاً لسجلات المودع.

وينتهى الجزءان بنفس «الرصيد الصحيح للنقدية». ويتمثل هذا الرصيد الصحيح في المقدار الذي يجب أن تُعدل أرصدة السجلات إليه وهو المقدار الذي يُقرر عنه في

الميزانية. ويتم إجراء قيود تسوية لكل عمليات الخصم والإضافة الظاهرة في جزء «الرصيد طبقاً لسجلات المودع». كما يلزم لفت نظر البنك لأية أخطاء راجعة إليه.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن سجلات شركة Nugget توضح أن رصيدها النقدى لدى بنك Denuer في ٣٠ نوفمبر يبلغ ٢٠٥٠٢ في حين يوضح كشف حساب البنك عن شهر نوفمبر أن الرصيد في نهاية الشهر يبلغ ٢٢١٩٠. وبفحص السجلات المحاسبية للشركة وكشف حساب البنك عن الشهر. أمكن تحديد بنود التسوية التالية :

١ ـ هناك إيداع بمبلغ ٣٦٨٠ج أُرسل للبنك بتاريخ ٣٠ نوفمبر ولم يظهر في كشف الحساب.

٢ ـ تبلغ قيمة الشيكات المسحوبة خلال شهر نوفمبر ولم تُحمل على كشف الحساب ٥٠٠١ج.

٣ ـ لم تُسجل الشركة فائدة سنداتها التي يحتفظ بها البنك والتي حصلها في ٢٠ نوفمبر وقدرها ٦٠٠ج.

٤ ـ لم تُسجل مصروفات خدمات بنكية قدرها ١٨ج بسجلات الشركة.

٥ ـ رد البنك شيك وارد من أحد عملاء الشركة وقدره ٢٢٠ج مع كشف الحساب لعدم كفاية رصيد العميل، وقد عالج البنك هذا الشيك المرفوض كتخفيض من الحساب الجارى للشركة.

٦ ـ إكتشفت الشركة أن أحد الشيكات المسحوبة خلال الشهر بمبلغ ١٣١ج لسداد أحد الدائنين قد سُجِّل خطأ في دفاترها بمبلغ ٣١١ج.

٧ ـ ورد مع كشف الحساب شيك مسحوب على شركة بترول Nugent بمقدار ١٧٥ج وقد سدد خطأ من حساب الشركة.

يظهر كشف تسوية أرصدة البنك والشركة إلى الرصيد الصحيح للنقدية وقدره ٢١٠٤٤ كما يلي :

كشف تسوية البنك بشركة Nugget

الرصيد طبقاً لكشف الحساب			٢٢١٩٠
يضاف : الإيداعات بالطريق	(١)	٣٦٨٠	
خطأ البنك ـ تحميل شيك غير صحيح للحساب	(٧)	١٧٥	٣٨٥٥
			٢٦٠٤٥
يُطرح : الشيكات التي لم تقدم للبنك	(٢)		٥٠٠١

الرصيد الصحيح للنقديـــــة			٢١٠٤٤
الرصيد طبقاً سجلات الشركة			٢٠٥٠٢
يضاف : الفائدة التي يُحصلها البنك		(٣) ٦٠٠	
الخطأ في تسجيل أحد الشيكات		(٦) ١٨٠	٧٨٠
			٢١٢٨٢
يُطرح : مصروفات خدمات بنكية		(٤) ١٨	
شيك مرتد لعدم كفاية الرصيد		(٥) ٢٢٠	٢٣٨
الرصيد الصحيح للنقديـــــة			٢١٠٤٤

وتكون قيود اليومية اللازمة لتسوية وتصحيح السجلات في بداية شهر ديسمبر ١٩٩٢ كما يلي :

٦٠٠ من حـ / النقدية
٦٠٠ إلى حـ/ إيراد الفائدة
تسجيل فائدة السندات المحصلة عن طريق البنك

١٨٠ من حـ / النقديـة
١٨٠ إلى حـ / الدائنين
تصحيح الخطأ في تسجيل مقدار الشيك

١٨ من حـ / مصروفات إدارية ـ مصروفات البنك
١٨ إلى حـ / النقديـة
تسجيل مصروفات البنك عن شهر نوفمبـر

٢٢٠ من حـ / حسابات المدينين
٢٢٠ إلى حـ / النقديـة
تسجيل شيك العميل المرتد لعدم كفاية الرصيد.

وعندما تُرحل هذه القيود سوف يبلغ رصيد النقدية بسجلات الشركة ٢١٠٤٤ . ويلزم أن ترد الشركة الشيك الخاص بشركة بترول Nugent إلى بنك Denuer مع إعلامه بالخطأ.

التقرير عن النقديـــة REPORTING CASH

رغم أن التقـرير عن النقـدية من الأمور المحددة إلى حدما، فإن هناك عدد من القضايا التي تستلزم إهتماماً خاصاً، وترتبط هذه القضايا بالتقرير عما يلي :

١) النقدية الخاضعة لقيود

٢) البنك سحب على المكشوف
٣) المكافىء (أو المقابل) النقدى Cash equivalent

النقدية الخاضعة لقيود Restricted Cash

أرصدة التعويض: في السنوات الأخيرة أصبح من الشائع في البنوك ومؤسسات الاقراض الأخرى مطالبة العملاء الذين إقترضوا أموالاً بالإحتفاظ بحد أدنى معين من رصيد النقدية. ويُعرف هذا الحد الأدنى برصيد التعويض الذي عرفته SEC بأنه «ذلك الجزء من أية وديعة تحت الطلب تحتفظ به المنشأة والذي يمثل ضماناً لترتيبات إقتراض ترتبط بها الشركة مع مؤسسة إقراض. حيث تضم هذه الترتيبات كلاً من عمليات الإقتراض الحالية وضمان إتاحة الإئتمان في المستقبل».

وقد تكون أرصدة التعويض مقابل مدفوعات عن خدمات بنكية مقدمة للشركة وغير محددة الأتعاب مثل خدمات تشغيل شيكات الشركة. وعن طريق مطالبة الشركة برصيد تعويض، يحقق البنك معدل فائدة فعال على قروضه أعلى من المعدل المقرر وذلك بسبب إستخدام البنك للنقدية المقيدة التي يلزم إستمرار إيداعها.

ولتوضيح ذلك، إفترض أنه في ١ يناير ١٩٩٢، إقترضت شركة Biddle مبلغ ١٠ مليون ج لمدة سنة من بنك Union بمعدل فائدة قدره ١٠٪ على أن تلتزم الشركة بالإحتفاظ برصيد تعويض قدره ٢ مليون ج في وديعة لدى البنك تحقق فائدة بمعدل ٦٪، علماً بأن الشركة تقوم في العادة بإيداع مبلغ ١ مليون ج لإجراء معاملاتها الدورية. في ضوء ذلك، سوف يبلغ معدل الفائدة الفعال الذي تسدده الشركة عن هذا القرض ١٠,٤٪ ويمكن حسابه كما يلي:

١٠٠٠٠٠٠٠ × ١٠٪	١٠٠٠٠٠٠
(٢٠٠٠٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠٠٠) × ٤٪	٤٠٠٠٠
التكلفة الكلية للفائدة	١٠٤٠٠٠٠

$$\frac{\text{التكلفة الكلية للفائدة}}{\text{أصل القرض}} = \frac{١٠٤٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠٠٠} = ١٠,٤٪$$

حيث تقوم الشركة بسداد فائدة قدرها ١٠٠٠٠٠٠ج عن أصل القرض، كما تلتزم بالإحتفاظ برصيد نقدى إضافى عن المعتاد قدره ١٠٠٠٠٠٠ج بفائدة ٦٪. فإذا قامت الشركة باقتراض هذا المبلغ الإضافي، فإنها سوف تخسر نسبة ٤٪ (١٠٪ - ٦٪) في كل جنيه تقترضه.

وقد ظهرت الحاجة للإفصاح عن أرصدة التعويض في السبعينات عندما وقع عدد من الشركات في أزمات سيولة . فقد أعتقد العديد من المستثمرين أن النقدية المقرر عنها في الميزانية كانت متاحة بالكامل لسداد التعهدات المستحقة على الشركة، في حين أن هذه الأموال كانت مقيدة في الواقع بسبب حاجة هذه الشركات للإحتفاظ بحد أدنى من الأرصدة النقدية في العديد من مؤسسات الإقراض.

وقد أوصت SEC بإدراج الإيداعات المقيدة بصورة قانونية والتي تحتفظ بها الشركة كأرصدة تعويض مقابل ترتيبات الإقتراض قصير الأجل بصورة منفصلة ضمن جزء «النقدية والبنود شبه النقدية» في الأصول المتداولة. كما أوصت بتصنيف الإيداعات المقيدة التي تحتفظ بها الشركة كأرصدة تعويض مقابل ترتيبات الإقتراض طويل الأجل بصورة منفصلة كأصول غير متداولة سواء في جزء الإستثمارات أو في جزء الأصول الأخرى بإستخدام عنوان مثل «نقدية مودعة ومحتفظ بها كأرصدة تعويض».

وفي الحالات التي توجد فيها ترتيبات لأرصدة تعويض دون وجود إتفاق على تقييد إستخدام المقادير النقدية الموضحة بالميزانية، فإنه يجب شرح هذه الترتيبات والمبالغ التي تتضمنها ضمن الملاحظات الواردة على الميزانية. كما يلزم الإفصاح بصورة منفصلة أيضاً عن أرصدة التعويض التي تحتفظ بها الشركة في ظل إتفاقيات لضمان إتاحة الإئتمان في المستقبل في ملاحظات الميزانية مع ذكر مبلغ هذا الإتفاق والفترة التي يغطيها.

أنواع أخرى من القيود Other Types of Restrictions

تعد الإعتمادات الخاصة بصندوق المصروفات النثرية، المرتبات والتوزيعات من الأمثلة على النقدية التي تُجنب لغرض معين. وفي أغلب الحالات، لاتكون أرصدة هذه الإعتمادات ذات أهمية نسبية، ومن ثم فإنها لاتُفصل عن النقدية عند التقرير عنها في القوائم المالية. ولكن عندما تكون هامة نسبياً، فإن هذه النقدية المقيدة تُفصل عن النقدية «المعتادة» Regular لأغراض عملية التقرير المالي. وتُصنف النقدية المقيدة إما ضمن الأصول المتداولة أو في جزء الأصول طويلة الأجل إستناداً إلى تاريخ إتاحتها أو إنفاقها. فإذا كانت هذه النقدية سوف تُستخدم (خلال سنة أو دورة تشغيل أيهما أطول) في سداد إلتزامات حالية أو مستحقة السداد، فإنه يكون من الملائم تصنيفها في جزء الأصول المتداولة. ومن ناحية أخرى، إذا كانت النقدية سوف يُحتفظ بها لفترة زمنية أطول، تظهر هذه النقدية المقيدة في جزء الأصول طويلة الأجل بالميزانية.

وعادة ماتكون النقدية المصنفة في جزء الأصول طويلة الأجل بالميزانية مجنبة لأغراض

التوسع في الآلات والمعدات، تسوية قرض طويل الأجل أو لأغراض خطط التأمين الذاتي كما يظهر من الملاحظة التالية التي أفصحت عنها إحدى الشركات.

شركـــــة PAR

نقدية مقيدة وإستثمارات (أنظر الملاحظة)	٣٠٠٠٠٠٠

ملاحظة ـ نقدية مقيـــدة :

نتيجة لتصاعد أقساط التأمين الخاصة بضمان المنتجات، وفي ضوء خبرة الشركة في هذا الصدد، فقد قامت الشركة بوضع برنامج للتأمين الذاتي ضد المسئولية عن المنتجات بداية من شهر يونيو من العام الحالي. وعلى أساس هذا البرنامج، أودعت الشركة ٣ مليون ج في مؤسسة مالية بحيث يقتصر إستخدامها على مواجهة التكاليف الناتجة عن المطالبات المرفوعة ضد الشركة لمسئوليتها عن منتجاتها. وتُستثمر هذه الأموال في أوراق مالية تُدر عائد، مع ملاحظة أن العائد الذي ينتج من إستثمارها يكون متاحاً لإستخدامه في الأغراض العامة بالشركة.

السحب على المكشوف من البنك Bank Overdrafts

يحدث السحب على المكشوف من البنك عندما يُحرر شيك بمبلغ زائد عن رصيد حساب البنك. ويلزم التقرير عنه في جزء الإلتزامات المتداولة بالميزانية وعادة ماتُضاف إلى مقدار حسابات الدائنين المقرر عنها. وإذا كانت هذه البنود هامة نسبياً، فإنه يجب الإفصاح عنها بصورة منفصلة سواء ضمن الميزانية أو في الملاحظات الواردة عليها.

وبصفة عامة فإن الشركة لاتجرى مقاصة بين حسابات البنك ـ سحب على المكشوف والحسابات الجارية لدى البنك إلا إذا كانت النقدية متاحة لدى نفس البنك الذي حدث فيه سحب على المكشوف. حيث يُسمح في هذه الحالة بإجراء مقاصة.

المكافىء النقدى Cash Equivalent

من التصنيفات التي أصبحت شائعة الآن في الميزانية مايوضع تحت عنوان «النقدية والمكافىء النقدى». ويتمثل المكافىء النقدى في إستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة تتميز بما يلي:

(أ) سرعة تحويلها إلى قيم معلومة من النقدية.

(ب) قرب تاريخ إستحقاقها بصورة تجعل مخاطر تقلبات أسعار الفائدة غير جوهرية.

وبصفة عامة، فإن الاستثمارات التي لاتتعدى تواريخ إستحقاقها الأصلية فترة ٣

شهور تستوفي هذه الشروط. ومن أمثلة المكافىء النقدى أذون الخزانة، الأوراق التجارية، وغيرها من الأوراق المالية التي تستخدم الشركة في شراءها النقدية الزائدة عن إحتياجاتها الفورية. وتقوم بعض الشركات بإدماج النقدية مع الإستثمارات المؤقتة في الميزانية. وفي هذه الحالة، يتم توضيح مقدار الإستثمارات المؤقتة إما بين الأقواس أو ضمن ملاحظات الميزانية.

الجزء الثاني : حسابات القبض RECEIVABLES

تمثل حسابات القبض مطالبات بنقدية أو بضائع أو خدمات تحتفظ بها الشركة على عملاءها أو غيرهم. ولأغراض إعداد القوائم المالية، يمكن تصنيف حسابات القبض إما على أنها متداولة (قصيرة الأجل) أو غير متداولة (طويلة الأجل). فحسابات القبض المتداولة يُتوقع تحصيلها خلال سنة أو دورة التشغيل الجارية أيهما أطول، في حين تصنف كل حسابات القبض الأخرى على أنها غير متداولة. ويُعاد تصنيف حسابات القبض بالميزانية إما كحسابات قبض تجارية أو غير تجارية.

وتمثل حسابات القبض التجارية Trade receivables مبالغ مستحقة على العملاء نظير سلع مباعة أو خدمات مقدمة لهم كجزء من العمليات التشغيلية المعتادة. ويمكن إعادة تصنيف حسابات القبض التجارية ـ وهي تمثل الجزء الأغلب من حسابات القبض لدى الشركة ـ إلى حسابات مدينين Accounts receivables وأوراق قبض Notes receivables. وتتمثل حسابات المدينين في وعود شفوية من المشترى بسداد مقابل السلع والخدمات المباعة، وعادة ما تحصل خلال فترة تتراوح بين ٣٠ـ٦٠ يوماً، وهى تمثل «حسابات مفتوحة» تنتج عن التوسع في الإئتمان في الأجل القصير. كما تمثل أوراق القبض وعوداً مكتوبة بسداد مبلغ معين من النقود في تاريخ محدد في المستقبل، وهي قد تنتج عن صفقات البيع أو التمويل أو غيرها من الصفقات. وقد تكون أوراق القبض قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

وتنتج حسابات القبض غير التجارية Nontrade receivables من عدد كبير من الصفقات، وهي قد تكون وعوداً مكتوبة سواء لسداد أو تسليم، ومن أمثلتها :

(١) السلف المقدمة للموظفين والعاملين.

(٢) السلف المقدمة للفروع.

(٣) التأمينات الخاصة بتغطية خسائر أو أضرار محتملة.

(٤) التأمينات الخاصة بضمان السداد.
(٥) التوزيعات والفوائد المستحقة.
(٦) المطالبات الخاصة بالشركة لدى:
أ ـ شركات التأمين عن الأضرار التي لحقت بالشركة.
ب ـ من تقاضيهم الشركة بأحكام قضائية.
جـ ـ الجهات الحكومية عن الضرائب المطلوب إستردادها.
د ـ متعهدى النقل عن البضائع المفقودة أو التالفة.

وبسبب الطبيعة الخاصة لحسابات القبض غير التجارية، فأنها تُصنف ويتم التقرير عنها كبنود منفصلة بالميزانية.

وينقسم الجزء الباقي من هذا الفصل إلى جزءين هما حسابات المدينين وأوراق القبض. وفي تغطيتنا لحسابات المدينين سيتم التركيز على حسابات المدينين التجارية نظراً لأهميتها. كما تتضمن تغطيتنا لأوراق القبض الأوراق طويلة الأجل، قصيرة الأجل.

حسابات المدينين

تتمثل المشاكل المحاسبية الأساسية المتعلقة بحسابات المدينين في الثلاث التالية:
(١) الإعتراف Recognition
(٢) التقييم Valuation
(٣) التسوية Disposition

الإعتراف بحسابات المدينين ACCOUNTS RECEIVABLE

في أغلب الصفقات التي تتضمن حسابات قبض، تمثل القيمة الذي يُعترف بها في سعر التبادل بين الطرفين وهي القيمة المستحقة على المدين (سواء كان عميل أو مقترض) والذي يمكن التثبت منه عن طريق أى نوع من مستندات الأعمال ـ وهو الفاتورة غالباً. وهناك عاملان قد يؤديان إلى تعقيد عملية قياس سعر التبادل وهما:
١) وجود خصومات نقدية أو تجارية.
٢) طول الفترة بين تاريخ البيع وتاريخ الإستحقاق (عامل الفائدة).

الخصومات التجارية Trade Discounts

عادة ما تُحدد الأسعار للعملاء في صورة قائمة أسعار تخضع لخصم تجاري أو خصم كمية. وتستخدم الخصومات التجارية لتجنب إجراء تغييرات مستمرة في قوائم الأسعار، أو لتقديم أسعار مختلفة مع إختلاف الكميات المشتراه أو لإخفاء السعر الحقيقي عن المنافسين.

وعادة ما تُقدم الخصومات التجارية في صورة نسب مئوية. على سبيل المثال، إذا كان سعر كتابك الدراسى حسب قائمة الأسعار ٦٠ج ويقوم الناشر ببيعه لمكتبة الجامعة بخصم تجاري قدره ٣٠٪، فإن الناشر يسجل مبلغ ٤٢ج فقط عن كل كتاب في حساب المدينين. فالممارسة المعتادة في هذا الصدد هي إستقطاع الخصم التجاري من السعر الوارد بالقائمة وتحميل المدين بالصافي.

الخصومات النقدية (خصومات المبيعات) Cash Discounts (Sales Discounts)

تُقدم الخصومات النقدية كتشجيع على السداد السريع، ويمكن صياغة شروطها على الشكل ٢/١٠، ن/٣٠ (وتعنى خصم نسبة ٢٪ إذا تم السداد خلال ١٠ أيام ويستحق المبلغ الكلى بعد ٣٠ يوم). أو على الشكل ٢/١٠, ن.ش. (وتعنى خصم بنسبة ٢٪. إذا تم السداد خلال ١٠ أيام من نهاية الشهر).

وعادة مايعتبر فشل الشركات في الحصول على الخصومات النقدية دليلاً على أنها لاتوظف أموالها بالشكل المناسب. فالمنشأة التي تتلقى خصماً بنسبة ١٪ على سعر البيع عند السداد خلال ١٠ أيام على أن يستحق المبلغ الكلى خلال ٣٠ يوم، تحقق في الواقع معدل فعال بنسبة ١٨,٢٥٪ (٠١, ÷ [٢٠ ÷ ٣٦٥]) أو أنها على الأقل تتجنب تكلفة هذه الفائدة. ولهذا السبب فإن الشركات عادة ماتستفيد من الخصم إلا إذا كان هناك نقص شديد في النقدية المتاحة بها.

ومن أسهل الطرق وأكثرها شيوعاً التي تستخدم في تسجيل المبيعات والخصومات المرتبطة بها هي إثبات حسابات القبض والمبيعات بالقيمة الإجمالية. وفي ظل هذه الطريقة، لايُعترف بخصومات المبيعات بالدفاتر إلا عند السداد خلال فترة الخصم. وبذلك تظهر خصومات المبيعات في قائمة الدخل كتخفيض للمبيعات لتحديد صافي المبيعات.

ويقرر بعض المحاسبين أن خصومات المبيعات التي لايستفيد منها العميل تمثل أعباء مضافة إلى سعر البيع المقرر للتشجيع على السداد السريع. بمعنى أن البائع يقدم

المبيعات الآجلة بسعر أعلى قليلاً من سعر البيع النقدي على أن تتم مقابلة هذه الزيادة بتقديم خصم نقدى. وعلى ذلك، فإن العملاء الذين يسددون خلال فترة الخصم يشترون في الواقع بسعر الشراء النقدى، في حين أن هؤلاء الذين يسددون بعد إنتهاء فترة الخصم يتحملون عبء إضافي لأنهم يلتزمون بسداد المقدار الزائد عن سعر الشراء النقدي. وإذا ما إتفقنا مع هذا المدخل، فسوف تُسجل المبيعات وحسابات القبض بالصافي على أن تُضاف أية خصومات ضائعة على الشركة بعد ذلك للجانب المدين من حساب المدينين وللجانب الدائن من حساب خصومات نقدية مفقودة. وتوضح القيود التالية الفرق بين الطريقتين الإجمالية والصافية.

الطريقة الإجمالية		طريقة الصافي	
- مبيعات قدرها ١٠٠٠٠ج بشرط ٢/١٠، ن/٣٠:			
١٠٠٠٠ من حـ/حسابات المدينين		٩٨٠٠ من حـ/ حسابات المدينين	
إلى حـ/ المبيعات	١٠٠٠٠	إلى حـ / المبيعات	٩٨٠٠
- تحصيل ٤٠٠٠ج خلال فترة الخصم :			
٣٩٢٠ من حـ/ النقدية		٣٩٢٠ من حـ/ النقدية	
٨٠ من حـ/ خصومات مبيعات		إلى حـ/حسابات المدينين	٣٩٢٠
إلى حـ/حسابات المدينين	٤٠٠٠		
- تحصيل ٦٠٠٠ج بعد فترة الخصم :			
٦٠٠٠ من حـ / النقدية		١٢٠ من حـ / حسابات المدينين	
إلى حـ/حسابات المدينين	٦٠٠٠	إلى حـ/خصومات مبيعات مضاعه	١٢٠
		٦٠٠٠ من حـ/النقدية	
		إلى حـ/حسابات المدينين	٦٠٠٠

وإذا إستخدمت الطريقة الإجمالية، فإنه يجب التقرير عن خصومات المبيعات كتخفيض من المبيعات في قائمة الدخل. وإذا إستخدمت الطريقة الصافية، يجب معالجة خصومات المبيعات المضاعة كأحد بنود الإيرادات الأخرى. ومن الوجهة النظرية، فإن الإعتراف بخصومات المبيعات المفقودة يُعد صحيحاً لأن قيمة حسابات القبض تُحدد في ضوء قيمتها القابلة للتحقق Realizable value وأن رقم صافي المبيعات يقيس الإيراد المكتسب من البيع.

ومع ذلك، فإنه للإعتبارات العملية فإن طريقة الصافي نادراً ما تُستخدم لأنها تتطلب مزيد من التحليل وعمليات إمساك الدفاتر. حيث تتطلب طريقة الصافي إجراء

قيود تسوية لإضافة خصومات المبيعات المضاعة إلى حسابات المدينين التي تجاوزت فترة الخصم.

عدم الإعتراف بعنصر الفائدة Non-recognition of Interest Element

من الوجهة المثالية، يجب قياس حسابات القبض على أساس القيمة الحالية لها، بمعنى القيمة المخصومة للتدفقات النقدية التي يُتوقع تحصيلها في المستقبل. فعندما يلزم مرور فترة قبل التمكن من تحصيل النقدية المتوقعة، فإن قيمة حسابات القبض لاتساوي المبلغ المحصل في النهاية.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن الشركة باعت بضاعة على الحساب بمبلغ ١٠٠٠ج يستحق بعد ٤ شهور وأن معدل الفائدة السارى يبلغ ١٢٪ سنوياً وأن السداد تم بعد نهاية الأربعة أشهر. فالقيمة الحالية لحساب القبض في هذه الحالة لاتبلغ ١٠٠٠ج، ولكنها تبلغ ٩٦١,٥٤ج. وبمعنى آخر، فإن مبلغ ١٠٠٠ج الذي سيتم تحصيله بعد ٤ شهور من الآن ليس هو نفس المبلغ المحصل الآن.

ومن الوجهة النظرية، فإن أي إيراد يتحقق بعد فترة البيع يمثل إيراد فائدة. ولكن من الناحية العملية، فقد إعتاد المحاسبون على تجاهل هذه المعالجة في حسابات المدينين بصفة عامة لأن قيمة الخصم لاتكون هامة نسبياً عادة في علاقتها بصافي دخل الفترة. وبصفة خاصة، فإن النشرات المهنية تستبعد من إعتبارات القيمة الحالية «حسابات المدينين الناتجة عن صفقات مع العملاء في مجرى النشاط العادى والتي تُستحق في فترة لاتتجاوز سنة عادة».

تقويم حسابات المدينين
VALUATION OF ACCOUNTS RECEIVABLE

عند تسجيل حسابات المدينين بقيمتها الإسمية (القيمة المستحقة)، يواجه المحاسبون عندئذ مشكلة العرض في القوائم المالية فالتقرير عن حسابات المدينين يتضمن:

(١) التبويب، (٢) التقويم في الميزانية.

ويتضمن التبويب ـ كما سبقت مناقشته ـ تحديد الفترة الزمنية لكل حساب قبض فحسابات القبض التي ينتظر تحصيلها خلال سنة أو دورة التشغيل أيهما أطول وتبوب كأصول متداولة في حين تبوب باقى حسابات القبض ضمن الأصول طويلة الأجل.

أما تقويم حسابات القبض فهو الأكثر تعقيداً إلى حدما. فحسابات القبض قصيرة

الأجل تُقوم ويقرر عنها على أساس «صافي القيمة القابلة للتحقق» net realizable value ـ وهي صافي المقدار المتوقع تحصيله نقداً والذي لايتساوي بالضرورة مع المقدار الواجب التحصيل قانوناً. ويتطلب تحديد صافي القيمة القابلة للتحقيق تقدير كل من حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها وأية مردودات أو مسموحات تمنحها الشركة.

حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها Uncollectible Accounts Receivable

إن أية مبيعات تتم بأي مقابل بخلاف النقود يصاحبها إحتمال حقيقي بعدم التحصيل بعد ذلك. فحسابات المدينين المشكوك في تحصيلها تمثل خسارة في الإيراد وتتطلب ـ عن طريقة إجراء القيود المناسبة في الحسابات ـ تخفيضاً في حسابات المدينين الأصلية وتخفيض مناظر في الدخل وحق الملكية.

والمشكلة الأساسية في تسجيل حسابات المدينين المشكوك في تحصيلها هى تحديد الوقت الذي يتم فيه تسجيل الخسارة. وهناك طريقتان عامتان يمكن إستخدامهما:

طرق تسجيل الديون المشكوك في تحصيلها

(١) طريقة التخفيض المباشر: : حيث لاتجرى أى قيود حتى يتأكد أن حساب معين قد أصبح غير قابل للتحصيل، وعندئذ تُسجل الخسارة بجعل حسابات المدينين دائنة ومصروف الديون المعروفة مديناً.

(٢) طريقة المخصص: حيث يتم تقدير للحسابات المتوقع عدم تحصيلها على جملة المبيعات الآجلة أو على جملة حسابات المدينين القائمة. ويسجل هذا التقدير كمصروف وتخفيض غير مباشر في حسابات المدينين (بزيادة حساب المخصص) في الفترة التي تُسجل فيها المبيعات.

حيث تقوم طريقة التخفيض المباشر بتسجيل الديون المعدومة في السنة التي يتحدد فيها أن أحد حسابات المدينين لايمكن تحصيله، في حين تسجل طريقة المخصص المصروف المقدر في الفترة المحاسبية التي تمت فيها المبيعات الآجلة.

ويعلن مؤيدوا طريقة التخفيض المباشر أن هذه الطريقة تُسجل الحقائق وليس التقديرات. حيث تفترض هذه الطريقة أن كل عملية بيع ينتج عنها حساب مدينين جيد وأن بعض الأحداث التالية هي التي أدت لعدم امكانية تحصيل بعض الحسابات. ومن الوجهة العملية فأن هذه الطريقة تعد بسيطة وأكثر ملاءمة في التطبيق، رغم أن حسابات القبض لاتفقد قيمتها بصفة عامة في لحظة زمنية معينة. وتعد طريقة

التخفيض المباشر معيبة من الناحية النظرية لأنها عادة لاتقابل تكاليف الفترة بإيراداتها، كما لاينتج عنها إدراج حسابات المدينين بالميزانية بقيمتها البيعية المقدرة. ونتيجة لذلك، فإن استخدام هذه الطريقة لايعتبر سليماً إلا إذا كان المقدار المشكوك في تحصيله غير هام نسبياً.

ويعتقد مؤيدوا طريقة المخصص أن مصروف الديون المعدومة يجب تسجيله في نفس فترة البيع لتحقيق مقابلة سليمة بين المصروفات والإيرادات وللوصول لقيمة مرحلة صحيحة لحسابات المدينين. ويعلنون أنه رغم وجود تقديرات، فانه يمكن التنبؤ بنسبة حسابات المدينين التي لن تحصل عن طريق الخبرة السابقة، وظروف السوق الحالية وتحليل أرصدة المدينين القائمة. وتقوم العديد من الشركات يوضع سياسات الإئتمان بها في ضوء نسبة مئوية محددة من الديون المشكوك في تحصيلها. ويعني الفشل في الوصول لهذه النسبة فقد جزء كبير من المبيعات نتيجة لسياسات الإئتمان المقيدة.

ولأن قابلية حسابات القبض لعدم التحصيل تُعتبر من الخسائر الشرطية contingency فإن طريقة المخصص لاتعد صحيحة إلا في الحالات التي يُحتمل فيها تلف أصل معين وأن مقدار الخسارة يمكن تقديره بصورة معقولة وذلك حسب نشرة FASB رقم ٥ (SFAS No. 5). فحساب القبض يمثل تدفق نقدى داخل متوقع، ويجب دراسة إحتمال تحصيله عند تقييم هذا التدفق. وعادة ماتتم هذه التقديرات بإحدى طريقتين:

(١) على أساس نسبة مئوية من المبيعات،

(٢) على أساس حسابات المدينين القائمة.

مدخل النسبة المئوية من المبيعات (قائمة الدخل): فعندما توجد علاقة ثابتة نسبياً بين مبيعات السنوات السابقة والديون المعدومة، فإنه يمكن عندئذ تحويل هذه العلاقة إلى نسبة مئوية وإستخدامها في تحديد مصروف الديون المعدومة لهذا العام.

وتؤدى طريقة النسبة المئوية من المبيعات الى مقابلة التكاليف مع الإيرادات لأنها تربط بين العبء المقدر والفترة التي سُجلت فيها المبيعات. ولتوضيح ذلك، بفرض أن شركة Elsner قد قدرت من واقع خبرتها السابقة أن مايقرب من ٢٪ من المبيعات لايُحصل، فإذا كانت مبيعات الشركة في سنة ١٩٩٢ تبلغ ٤٠٠٠٠٠ج، ويكون قيد تسجيل مصروف الديون المعدومة بإستخدام طريقة النسبة المئوية من المبيعات كما يلي:

من حـ/ مصروف الديون المعدومة	٨٠٠٠
إلى حـ/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	٨٠٠٠

ويعد حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها من حسابات التقويم (من الحسابات المقابلة للأصول Contra asset) ويُطرح من حسابات المدينين التجارية في الميزانية. ولايتأثر مقدار مصروف الديون المعدومة ومقدار الإضافة إلى حساب المخصص بأي رصيد ظاهر حالياً بحساب المخصص. ولأن تقدير مصروف الديون المعدومة يرتبط بالمبيعات مع تجاهل أي رصيد بحساب المخصص، فإن هذه الطريقة يُشار اليها عادة «بمدخل قائمة الدخل»، حيث تحقق مقابلة صحيحة بين التكاليف والإيرادات.

مدخل النسبة المئوية من حسابات المدينين (مدخل الميزانية): عن طريق خبرتها السابقة، يمكن للشركة أن تقرر النسبة المئوية التي ستصبح غير قابلة للتحصيل من حسابات المدينين الموجودة بها، بدون تحديد حسابات معينة. ويوفر هذا الإجراء تقدير صحيح بصورة معقولة للقيمة البيعية لحسابات المدينين ولكنه لايستوفي مفهوم مقابلة التكاليف والإيرادات. حيث أن هذا الأجراء يهدف إلى التقرير عن حسابات المدينين بالميزانية بصافي القيم البيعية لها، ولذلك يُطلق على هذا المدخل «مدخل الميزانية».

ويمكن تطبيق طريقة النسبة المئوية من حسابات المدينين بإستخدام معدل واحد مركب composite يعكس تقديراً للديون المشكوك في تحصيلها. وهناك مدخل آخر أكثر حساسية للحالة الفعلية لحسابات المدينين عن طريق وضع جدول زمنى aging وتطبيق نسب مئوية مختلفة على مجموعات الحسابات المختلفة في عمرها وذلك بناء على الخبرة الماضية. وعادة مايُستخدم الجدول الزمنى في الممارسة العملية، حيث يُشير للحسابات التي تتطلب إهتمام خاص عن طريق توفير بيانات عن عمر هذه الحسابات. ويعتبر الجدول التالي لشركة Wilson مثالاً على ذلك.

حيث سيمثل المقدار ٣٧٦٥٠ مصروف الديون المعدومة الذي يلزم التقرير عنه عن هذا العام وذلك بإفتراض عدم وجود رصيد بحساب المخصص. فإذا فرض في المثال السابق أن حساب المخصص كان به رصيد دائن قدره ٨٠٠ج قبل التعديل، فإن المقدار الذي يلزم إضافته لحساب المخصص في هذه الحالة يبلغ ٣٦٨٥٠ (٣٧٦٥٠-٨٠٠)، ويجرى القيد التالي:

من حـ/ مصروف الديون المعدومة	٣٦٨٥٠	
إلى/ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها		٣٦٨٥٠

وبذلك يصبح الرصيد الموجود بحساب المخصص ٣٧٦٥٠. وإذا كان رصيد

الجدول العمري لشركة Wilson

إسم العميل	رصيد ٣١ ديسمبر	تحت ٦٠ يوم	من ٦١-٩٠ يوم	من ٩١-١٢٠ يوم	فوق ١٢٠ يوم
أ	٩٨٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠		
ب	٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠			
جـ	٥٥٠٠٠				٥٥٠٠٠
د	٧٤٠٠٠	٦٠٠٠٠		١٤٠٠٠	
	٥٤٧٠٠٠	٤٦٠٠٠٠	١٨٠٠٠	١٤٠٠٠	٥٥٠٠٠

ملخص

العمر	المقدار	النسبة المقدر عدم تحصيلها	الرصيد المطلوب في المخصص
تحت ٦٠ يوم	٤٦٠٠٠٠	٤ ٪	١٨٤٠٠
من ٦١ - ٩٠ يوم	١٨٠٠٠	١٥ ٪	٢٧٠٠
من ٩١ - ١٢٠ يوم	١٤٠٠٠	٢٠ ٪	٢٨٠٠
فوق ١٢٠ يوم	٥٥٠٠٠	٢٥ ٪	١٣٧٥٠
رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية السنة.			٣٧٦٥٠

المخصص قبل التسوية مديناً بمبلغ ٢٠٠ج، فإن المقدار الذي يجب تسجيله كمصروف ديون معدومة سوف يبلغ ٣٧٨٥٠ (٣٧٦٥٠+٢٠٠). ففي طريقة النسبة المئوية من حسابات المدينين، لايمكن تجاهل الرصيد الموجود بحساب المخصص حيث يتم ربط النسبة المئوية بحساب حقيقي هو حسابات المدينين وليس حساب إسمى مثل المبيعات في الطريقة السابقة.

ولايعد الجدول الزمنى عادة لتحديد مصروف الديون المعدومة وإنما كأداة رقابية لتحديد تركيب حسابات القبض والحسابات المتأخرة في السداد. ويستند وضع النسبة المئوية للخسارة المقدرة لكل مجموعة على الخبرة السابقة بهذه الخسائر ونصيحة العاملين بإدارة الإئتمان. وبغض النظر عن إستخدام معدل مركب أو جدول زمنى، فإن الهدف الأساسي لطريقة النسبة المئوية من حسابات المدينين القائمة في إعداد القوائم المالية هو التقرير عن حسابات المدينين بالميزانية على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق. ومع ذلك، فإنه يعيبها أنها قد لاتقابل مصروف الديون المعدومة بالفترة التي حدثت فيها المبيعات.

وسوف يختلف مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كنسبة مئوية من حسابات

المدينين بناءاً على نوع الصناعة والظروف الإقتصادية . وبصفة عامة، فإن طريقة النسبة المئوية من حسابات المدينين تؤدى لتقييم أكثر صحة لحسابات المدينين بالميزانية . ومن وجهة نظر المقابلة، فإن مدخل النسبة المئوية من المبيعات يحقق أفضل النتائج .

تحصيل حسابات المدينين التي سبق إعدامها : عندما يصبح أحد حسابات المدينين غير قابل للتحصيل، يستبعد رصيده من الدفاتر عن طريق جعل حساب المخصص مديناً وحساب المدينين دائناً . وعندما يُحصل حساب المدينين بعد ذلك، فإن أول إجراء يجب إتباعه هو إعادة فتح الحساب مرة أخرى بجعله مديناً وحساب المخصص دائناً . وعندئذ يُجرى قيد لجعل النقدية مدينة وحساب العميل دائناً بالمقدار المحصل .

وإذا كانت طريقة التخفيض المباشر هي المستخدمة، فإن حساب النقدية يُجعل مديناً بالمقدار المحصل مع إضافته للجانب الدائن من أحد حسابات الإيراد وهو حساب مبالغ معدومة مستردة مع عمل إشارة مناسبة في حساب العميل .

حسابات المخصصات الخاصة Special Allowance Accounts

لإجراء المقابلة السليمة بين المصروفات وإيراد المبيعات، فإنه من الضروري في بعض الأحيان فتح حسابات مخصصات إضافية . ويُقرر عن هذه الحسابات كحسابات مقابلة Contra لحسابات المدينين وتؤدي لإدراج حسابات المدينين بصافي القيمة البيعية لها . ومن أكثر هذه المخصصات شيوعاً :

(١) مخصص مردودات ومسموحات المبيعات .

(٢) مخصص مصروفات التحصيل .

مردودات ومسموحات المبيعات Sales Returns and Allowances

يتساءل العديد من المحاسبين حول مدى صحة تسجيل المردودات والمسموحات في الفترة الجارية رغم أنها من أصل مبيعات تمت في فترة سابقة . ومع ذلك، فإن مقدار الخطأ في المقابلة الخاص بالمردودات والمسموحات يكون عادة غير هام نسبياً إذا تم التعامل مع هذه البنود بثبات من فترة لأخرى . ومع ذلك، فإنه إذا أتمت الشركة القليل من أوامر البيع الخاصة التي تتضمن مقادير كبيرة قبل نهاية الفترة المحاسبية، فإنه يجب التحوط للمردودات والمسموحات في فترة البيع لتجنب تشوية قائمة الدخل عن الفترة الجارية .

على سبيل المثال، فقد إعترفت شركة Astro بأن مايقرب من ٥٪ من حسابات المدينين التجارية بها والتي تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ج قد إرتدت أو أجرى عليها تعديل معين

في سعر البيع . وقد يكون لحذف عبء قدره ٥٠٠٠٠ج أثرهام نسبياً على صافي دخل الفترة . ويكون القيد الخاص بمردودات ومسموحات المبيعات المتوقعة كما يلي :

من حـ/ مردودات ومسموحات المبيعـــات	٥٠٠٠٠	
إلى حـ/ مخصص مردودات ومسموحات المبيعات		٥٠٠٠٠

ويُقـرر عن مردودات ومسمـوحـات المبيعات كتخفيض لإيراد المبيعات في قائمة الدخل . حيث يتم تجميع المردودات والمسموحات بصورة منفصلة عن المبيعات بدلاً من جعل حساب المبيعات مديناً بها مباشرة وذلك لنمكن مدير المنشأة وقارىء قائمة الدخل من معرفة قيمتهم . ويعد المخصص حساب تقييم للأصول (حساب مقابل للأصل) ويُطرح من جملة حسابات المدينين .

وفي أغلب الحالات ، يعد إدراج كل المردودات والمسموحات التي تمت خلال الفترة في قائمة الدخل ـ سواء كانت ناتجة عن مبيعات الفترة الجارية أم لا ـ إجراءاً محاسبياً مقبولاً يمكن تبريره على أساس الإعتبارات العملية والاهمية النسبية .

مصروف التحصيـل Collection Expense: ينطبق مفهوم مماثل لما سبق على مصروف التحصيل . فإذا كانت الشركـة تتحمـل أعبـاء خدمـات ومداولة جوهرية لتحصيل حسـابـات المـدينـين المفتوحة في نهاية العام ، فإنه يلزم تسجيل مخصص لمصروفات التحصيل . على سبيل المثال ، فقد قررت شركة Sears عن صافي حسابات المدينين بها مع إرفاق جدول يوضح أنواع حسابات المدينين القائمة . وقد أطلقت على الحساب المقـابـل Contra «مخصص مصروفات التحصيل وخسائر حسابات العملاء» كما هو موضح فيما يلي :

شركـــــة Sears

حسابات المدينيـــن :		
حسابات عملاء المبيعات بالتقسيط :		
حسابات سهلة السـداد	٢٢٢١٠١٧١٦٧	
حسابات ذات أعباء متجـــددة	١٣٧٢٨٧٤٧٢٥	
	٣٥٩٣٨٩١٨٩٢	
حسابات عمـــــلاء أخـــــرى	١٠١٩٠٤٨٨٢	
حسابات متنوعـــة وأوراق قبـــض	٩٦٤٤٦٣٣٤	
	٣٧٩٢٢٤٣١٠٨	
ناقص : مخصص مصروفات التحصيل وخسائر حسابات العملاء	٢٣٦٨٢٦٨٦٦	
	٣٥٥٥٤١٦٢٤٢	

أوراق القبـــض NOTES RECEIVABLE

وهى حسابات تدعمها سندات إذنية رسمية في صورة تعهدات مكتوبة بسداد مبلغ معين في تاريخ محدد في المستقبل، فهي إحدى الأدوات المالية التي يوقعها الساحب لمصلحة مستفيد محدد له حق قانوني في بيعها أو تحويلها لشخص آخر. ورغم أن هذه الأوراق تتضمن عنصر فائدة بسبب القيمة الزمنية للنقود، فإنها تُصنف إلى أوراق ذات فائدة محددة interest bearing وأوراق غير محددة الفائدة non-interest bearing. حيث أن الأوراق محددة الفائدة يكون لها معدل فائدة مقرر، في حين أن الأوراق غير محددة الفائدة تتضمن الفائدة كجزء من قيمتها الإسمية بدلاً من تحديدها بصورة واضحة. وتُعد أوراق القبض من البنود عالية السيولة ـ حتى إن كانت طويلة الأجل ـ لأنه يمكن تحويلها بسهولة إلى نقدية.

وعادة مايقبل العملاء أوراق القبض حيث يريدون مد فترة سداد حساباتهم الحالية، كما تُطلب هذه الأوراق أيضاً من العملاء الجدد أو ذوى المخاطرة العالية. وعلاوة على ذلـك، تُستخدم أوراق القبض أيضاً في حالة القروض المقدمة للعاملين وللشركات التابعة وفي عمليات بيع العقارات والآلات والمعدات. وفي بعض الصناعات، تقترن كل المبيعات الآجلة بالحصول على أوراق قبض. ومع ذلك، فإن أغلب أوراق القبض تنتـج عن عمليات إقراض. والقضايا الأساسية في المحاسبة عن أوراق القبض هى نفس القضايا المتعلقة بحسابات المدينين وهى :

(١) الإعتراف، (٢) التقويـم، (٣) التخلص.

الإعتراف بأوراق القبض Recognition of Notes Receivable

إن القيمة السليمة التي يلزم تسجيلها لأوراق القبض هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل. ومع ذلك، فإن تحديد هذه القيمة قد يصبح أمراً معقداً وبصفة خاصة عند إصدار ورقة غير محددة الفائدة أو تحمل معدل فائدة غير جوهرى.

الأوراق التي تحمـل فائـدة جوهرية : تُسجل ـ بصفة عامة ـ الأوراق قصيرة الأجل بقيمتها الإسمية (مطروحاً منها المخصصات) لأن الفائدة التي تتضمنها القيمة المستحقة في الـورقة تعتبر غير هامة نسبياً. ومع ذلك، فإن أوراق القبض طويلة الأجل يجب تسجيلهـا والتقـرير عنها على أساس القيمة الحالية للنقدية المتوقع تحصيلها. وعندما تتسـاوى الفـائـدة المقـررة في ورقـة قبض محددة الفـائـدة مع معدل الفائدة الفعال (السوقى)، فإن ورقة القبض تُباع بقيمتها الإسمية. ولكن عندما يختلف معدل الفائدة

المقرر عن المعدل السوقي ، فإن النقدية التي يتم تبادلها (القيمة الحالية) تختلف عن القيمة الإسمية للورقة . ويتم تسجيل هذا الفرق بين القيمة الإسمية والنقدية التي يتم تبادلها ـ سواء كخصم أو علاوة ـ وإستهلاكه على مدار عمر الورقة للإقتراب من معدل الفائدة الفعال (السوقى) .

ولتوضيح ذلك ـ إفترض أن شركة Bigelom قد أقرضت شركة Scand ١٠٠٠٠ج مقابل ورقة قبض مدتها ٣ سنوات ومحددة الفائدة بمعدل ١٠٪ سنوياً ومقدارها ١٠٠٠٠ج . وكان معدل الفائدة السوقي لورقة ذات مخاطرة مماثلة يبلغ ١٠٪ أيضاً . فيتم حساب القيمة الحالية أو سعر التبادل للورقة كما يلي :

القيمة الإسمية للورقة		١٠٠٠٠
القيمة الحالية لأصل الورقة :		
١٠٠٠٠ × ٠,٧٥١٣٢	٧٥١٣	
القيمة الحالية للفائدة :		
١٠٠٠ × ٢,٤٨٦٨٥	٢٤٨٧	
القيمة الحالية للورقة		١٠٠٠٠
الفرق		صفر

وفي هذه الحالة تتماثل القيمة الحالية للورقة مع قيمتها الإسمية وهى ١٠٠٠٠ج بسبب تماثل معدل الفائدة الفعال مع المعدل المحدد بالورقة . وتقوم شركة Bigelom بتسجيل إستلام الورقة كما يلي :

١٠٠٠٠	من حـ / أوراق القبض	
	الى حـ / النقدية .	١٠٠٠٠

كما تعترف شركة Bigelom بالفائدة المكتسبة كل عام كما يلي :

١٠٠٠	من حـ / النقدية	
	الى حـ / إيراد الفائدة	١٠٠٠

وإذا كان سعر الفائدة السوقي لهذه الورقة يبلغ ١٢٪ ، فإن القيمة الحالية سيتم حسابها كما يلي :

القيمة الإسمية للورقة		١٠٠٠٠
القيمة الحالية لأصل الورقـــــة :		
١٠٠٠٠ × ٠,٧١١٧٨	٧١١٨	
القيمة الحالية للفائدة :		
١٠٠٠ × ٢,٤٠١٨٣	٢٤٠٢	
القيمة الحاليـة للورقـــــة		٩٥٢٠
الفرق (خصم)		٤٨٠

ولأن معدل الفائدة الفعال في هذه الحالة أكبر من المعدل المقرر بالورقة، فإن القيمة الحالية للورقة أقل من قيمتها الإسمية، بمعنى أن الورقة قد تم تبادلها بخصم. وتقوم شركة Bigelom بتسجيل إستلام ورقة قبض بخصم بالقيد التالي:

١٠٠٠٠	من حـ/ أوراق القبـض	
	٤٨٠	الى حـ/ خصم على أوراق القبض
	٩٥٢٠	الى حـ/ النقديـــــــة.

ويمثل خصم أوراق القبض أحد حسابات التقويم ويقرر عنه في الميزانية كحساب مقابل contro لحساب أوراق القبض بالأصول. ويستهلك هذا الخصم بعد ذلك، كما يُعترف بإيراد الفائدة سنوياً بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. ويوضع الجدول التالي إستهلاك الخصم على مدار ٣ سنوات والإيراد السنوى للفائدة:

	الفائدة النقدية (١٠٪)	الفائدة الفعالة (١٢٪)	استهـــلاك الخصـــم	رصيد الخصم غير المستهلك	القيمة المرحلة للورقـــــة
تاريخ الإصدار				٤٨٠	٩٥٢٠
نهاية السنـة ١	(أ) ١٠٠٠	(ب) ١١٤٢	(جـ) ١٤٢	(د) ٣٣٨	(هـ) ٩٦٦٢
نهاية السنة ٢	١٠٠٠	١١٥٩	١٥٩	١٧٩	٩٨٢١
نهاية السنة ٣	١٠٠٠	١١٧٩	١٧٩	—	١٠٠٠٠
	٣٠٠٠	٣٤٨٠	٤٨٠		

(أ) ١٠٠٠٠ × ١٠٪ = ١٠٠٠ (د) ٤٨٠ - ١٤٢ = ٣٣٨

(ب) ٩٥٢٠ × ١٢٪ = ١١٤٢ (هـ) ٩٥٢٠ + ١٤٢ = ٩٦٦٢

(حـ) ١١٤٢ - ١٠٠٠ = ١٤٢

ففي تاريخ الإصدار يكون للورقة قيمة حالية قدرها ٩٥٢٠ج، كما يبلغ خصم إصدارها غير المستهلك ـ وهو دخل الفائدة الإضافي الذي يلزم توزيعه على عمر الورقة وقدره ٣ سنوات ـ ٤٨٠ج. وفي نهاية السنة الأولى، تتلقى الشركة ١٠٠٠ج نقداً، ولكن دخل الفائدة الفعال بها يبلغ ١١٤٢ج (٩٥٢٠ × ١٢٪). ويمثل الفرق بين ١٠٠٠، ١١٤٢ مقدار الخصم المستهلك وقدره ١٤٢ج. وبطرح ١٤٢ من جملة الخصم وقدره ٤٨٠ج نحصل على رصيد الخصم غير المستهلك في نهاية السنة وقدره ٣٣٨ج، وتبلغ القيمة المرحلة للورقة في ذلك التاريخ ٩٦٦٢ (٩٥٢٠ + ١٤٢). ويتم تكرار هذه العملية حتى نهاية السنة الثالثة.

وتقوم شركة Bigelom بتسجيل إستلام الفائدة السنوية وإستهلاك الخصم عن السنة الأولى كما يلي:

١٠٠٠		من حـ/ النقدية
١٤٢		من حـ/ خصم أوراق القبض
	١١٤٢	الى حـ / إيراد الفائدة

وعندما تتجاوز القيمة الحالية القيمة الإسمية، يتم تبادل الورقة بعلاوة. ويتم تسجيل العلاوة كحساب مدين وتستهلك بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة على مدى عمر الورقة مع الإعتراف بالتخفيضات السنوية في مقدار إيراد الفائدة.

أوراق القبض غير محددة الفائدة (أو التي تحمل فائدة غير جوهرية) :

تمثل الفائدة أحد المكونات الأساسية لأوراق القبض وخاصة عندما تكون الورقة طويلة الأجل. ومع ذلك، فإنه خلال الستينات والسبعينات، قامت العديد من منشآت الأعمال بإجراء صفقات هامة نسبياً في مقدارها بدون فائدة ظاهرة أو بتحديد معدل فائدة منخفض جداً.

وقد إستجابت مهنة المحاسبة لهذه الممارسة عن طريق إصدار معيار يضمن المحاسبة السليمة عن الصفقات التي لايعكس فيها الشكل الجوهر الإقتصادي لأنها لاتتضمن معدل فائدة حقيقي (أنظر نشرة APB رقم ٢١).

وفي المحاسبة عن أوراق القبض التي تحمل معدل فائدة غير حقيقي، هناك ثلاثة مجموعات هامة:

(١) الحصول على أوراق قبض مقابل نقدية فقط.

(٢) الحصول على أوراق قبض مقابل نقدية ولكن مع تبادل حق أو إمتياز معين

أيضاً. (على سبيل المثال، قد تقوم شركة بإقراض نقدية لأحد الموردين تُستحق بعد ٥ سنوات دون تحديد فائدة وذلك في مقابل موافقة المورد على إتاحة المنتجات للشركة المقرضة بسعر أقل من السعر السائد في السوق).

(٣) تلقى أوراق قبض دون مقابل نقدى ولكن مقابل أصول ثابتة أو بضائع أو خدمات.

(١) **الحصول على أوراق قبض مقابل نقدية فقط** : إذا تلقت الشركة أوراق قبض غير محددة الفائدة أو بمعدل فائدة غير حقيقي مقابل نقدية فقط، فإن قيمتها الحالية تتمثل في النقدية المسددة لمصدُر الورقة. ويتمثل معدل الفائدة (الضمني) في المعدل الذي يؤدي لتساوي النقدية المسددة مع المقدار المحصل في المستقبل. ويُسجل الفرق بين القيمة المستقبلة (الإسمية) والقيمة الحالية (النقدية المسددة) كخصم أو علاوة ويُستهلك على إيراد الفائدة على مدار عمر الورقة.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Jeremiah قد تلقت ورقة قبض غير محددة الفائدة بمبلغ ١٠٠٠٠ج ولمدة ٣ سنوات والقيمة الحالية لها ٧٧٢١,٨٠ج، فإن المعدل الضمني الذي يؤدي لتساوي جملة النقدية المحصلة عند الإستحقاق (١٠٠٠٠ج) مع القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلة (٧٧٢١,٨٠) هو ٩٪ (حيث أن القيمة الحالية لمبلغ ١ج لمدة ٣ سنوات بمعدل ٩٪ تبلغ ٠,٧٧٢١٨). ويكون القيد اللازم لإثبات العملية كما يلي:

من حـ/ أوراق القبض	١٠٠٠٠	
الى حـ/ خصم أوراق القبض (١٠٠٠٠-٧٧٢١,٨)		٢٢٧٨,٢٠
الى حـ/ النقدية		٧٧٢١,٨

كما يُسجل إيراد الفائدة في نهاية السنة الأولى بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة كما يلي:

من حـ / خصم أوراق القبض	٦٩٤,٩٦	
الى حـ / ايراد الفائدة (٧٧٢١,٨ × ٩٪)		٦٩٤,٩٦

وإذا تلقت الشركة ورقة قبض بمعدل فائدة غير حقيقي، يتبع معها نفس الإجراء السابق. ففي هذه الحالة أيضاً يكون معدل الفائدة هو المعدل الذي يؤدى لتساوى النقدية المسددة مع المقدار الذي سيتم تحصيله في المستقبل (من الأصل والفائدة).

(٢) **الحصول على أوراق قبض مقابل نقدية وحقوق أخرى**: قد يقبل المقرض أيضاً الحصول على ورقة قبض مقابل نقدية وحقوق وإمتيازات أخرى. على سبيل المثال، أن

تقبل شركة معدات Ideal ورقة مدتها ٥ سنوات بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج وغير محددة الفائدة من شركة Outland علاوة على حق شراء ١٠٠٠٠طن من الصلب بسعر تفاوضى قدره ١٠٠٠٠٠ج نقداً. وبفرض أن معدل الفائدة الجارى الذي ينطبق على ورقة أخرى لاتتضمن هذا الحق يبلغ ١٠٪. فإنه يتم تسجيل قبول الورقة وحساب القيمة الحالية لها كما يلي:

١٠٠٠٠٠		من حـ/ أوراق القبـــض
٣٧٩٠٨		من حـ/ مشتريات مدفوعة مقدمـــــاً
	٣٧٩٠٨(*)	إلى حـ/ خصم على أوراق القبض
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ / النقديـــــة

(*) القيمة الحالية = ١٠٠٠٠٠ × ٦٢٠٩٢, = ٦٢٠٩٢

الخصـم = ١٠٠٠٠٠ ـ ٦٢٠٩٢ = ٣٧٩٠٨

ويمثـل الفـرق بين القيمة الحالية للورقة وقدرها ٦٢٠٩٢ وقيمة الورقة الاسمية وقدرها ١٠٠٠٠٠ج فائدة ضمنية قدرها ٣٧٩٠٨. وتوزع هذه الفائدة الضمنية على إيراد الفائدة على عمر الورقة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. ويمثل الفرق بين مبلغ ١٠٠٠٠٠، مبلغ ٦٢٠٩٢ أصـلاً وهـو المشـتريات المـدفـوعـة مقدماً. وتُوزع هذه المشتريات المقدمة على المشتريات أو المخزون بنسبة عدد الأطنان المشتراه كل عام إلى جملة الأطنان المشتراه بسعر خاص وقدرها ١٠٠٠٠ طن. على سبيل المثال، إذا تم شراء ٣٠٠٠ طن من الصلب خلال السنة الأولى من السنوات الخمسة، فإن شركة Ideal تقوم بإجراء القيد التالي:

١١٣٧٢		من حـ / المشتريات (المخـــــزون)
	١١٣٧٢	الى حـ / المشتريات المقدمـــــة

$$\left(\frac{٣٠٠٠}{١٠٠٠٠} \times ٣٧٩٠٨\right)$$

ويُلاحظ أنه بالرغم من أن المشتريات المدفوعة مقدماً وخصم أوراق القبض تُسجل بنفس المقدار في البداية وهو ٣٧٩٠٨، فإن كلاً منهما تُوزع بصورة مختلفة بعد ذلك. فالمشتريات المدفوعة مقدماً توزع على أساس نسبة الأطنان المشتراه في حين يُوزع الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة. وتُساعد قيمة الحق أو الإمتياز ـ وهو في هذه الحالة التخفيض في السعر ـ في تحديد الفائدة المتضمنة في الصفقة.

(٣) **الحصول على أوراق قبض مقابل أصول ثابتة أو سلع أو خدمات**: عند الحصول

على ورقة مقابل أصل ثابت أو سلعة أو خدمة في صفقة متكافئة at arm's length فإنه يُفترض أن سعر الفائدة المقرر بها عادلاً إلا إذا :

أ) لم يتحدد معدل فائدة ،

ب) كان سعر الفائدة المحدد غير معقول أو جوهرى ،

جـ) إختلفت القيمة الإسمية للورقة عن سعر البيع النقدى الجارى لنفس البند أو لبند مماثل أو عن القيمة السوقية الجارية لمثل هذه الأداة المالية .

وفي هذه الحالات ـ تُقاس القيمة الحالية للورقة بإستخدام القيمة العادلة fair للأصل أو السلعة أو الخدمة أو بالمقدار الذي يمثل تقريباً معقولاً للقيمة السوقية للورقة . ولتوضيح ذلك ، إفترض أن شركة oasis قد باعت أحد الأراضى لشركة Rusty مقابل ورقة قبض مدتها ٥ سنوات بقيمة إستحقاق قدرها ٣٥٢٤٧ وبدون تحديد سعر فائدة . وقد كانت التكلفة الأصلية للأرض ١٤٠٠٠ج ، وفي تاريخ البيع تم تقدير قيمتها العادلة بمبلغ ٢٠٠٠٠ج . وفي ظل المعيار السابق ، فإنه من الممكن إعتبار القيمة السوقية العادلة للأرض ـ ٢٠٠٠٠ج ـ ممثلة للقيمة الحالية للورقة . وعلى ذلك ، يكون القيد الخاص بتسجيل عملية البيع كما يلي :

٣٥٢٤٧		من حـ/ أوراق القبـــض
	١٥٢٤٧	الى حـ / خصم أوراق القبض (٣٥٢٤٧ ـ ٢٠٠٠٠)
	١٤٠٠٠	الى حـ / الأراضـــــى
	٦٠٠٠	الى حـ/مكسب بيع أراضى (٢٠٠٠٠ ـ ١٤٠٠٠)

ويُستهلك هذا الخصم على إيراد الفائدة خلال فترة عمر الورقة بإستخدام طريقة الفائدة الفعالـــة .

الفائدة المحسوبـــة Imputed Interest

في كل من الحالات السابقة ، كان معدل الفائدة الحقيقي أو الفعال محدداً أو قابلاً للتحديد بواسطة عوامل أخرى تتضمنها عملية التبادل مثل القيمة السوقية العادلة لما تم تقديمه أو إستلامه . ولكن إذا كانت القيمة العادلة للأصول الثابتة أو السلع أو الخدمات أو الحقوق الأخرى غير قابلة للتحديد ، وإذا لم يكن هناك سوق لتداول هذه الـورقـة ، تكـون مشكلة تحديد القيمة الحالية للورقة أكثر صعوبة . ولتحديد القيمة الحالية للورقة في ظل مثل هذه الظروف ، يُحدد معدل الفائدة القابل للتطبيقة بصورة تقريبية والذي قد يختلف عن معدل الفائدة المقرر . ويُطلق على عملية تقريب معدل الفائدة هذه الإحتساب imputation كما يُطلق على معدل الفائدة الناتج عنها معدل

الفائدة المسحوب imputed. ويُستخدم معدل الفائدة المسحوب في تحديد القيمة الحالية للورقة عن طريق خصم المتحصلات النقدية المستقبلية (الأصل والفائدة) من الورقة بهذا المعدل.

وقد قرر FASB أن الهدف من إحتساب معدل الفائدة المناسب هو تقريب المعدل الذي كان يمكن أن ينتج إذا ما تفاوض مقرض مستقل مع مقترض مستقل في صفقة مماثلة وتحت شروط وظروف مشابهة مع حرية الإختيار بين سداد السعر النقدى عند الشراء أو تقديم ورقة قبض مقابل قيمة المشتريات تحمل معدل فائدة ظاهر حتى تاريخ الإستحقاق. وسوف يتساوي المعدل المستخدم لأغراض التقييم على الأقل مع المعدل الذي يمكن به للمدين الحصول على تمويل ذي طبيعة مماثلة من مصادر أخرى في نفس تاريخ عقد الصفقة.

ويتأثر تحديد معدل الفائدة بمعدلات الفائدة السائدة لأدوات مالية مماثلة صادرة عن شركات متماثلة في ترتيب الإئتمان Credit Ratings. كما أنها تتأثر أيضاً بشروط عقد الدين، الضمانات، جدول السداد وخلافة. ويتم تحديد معدل الفائدة المحتسب عند تلقى الورقة مع تجاهل أية تغيرات تحدث في معدلات الفائدة السائدة بعد ذلك.

المحاسبة عن الفائدة المحسوبة : في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، قدمت شركة Brown بعض خدماتها الهندسية مقابل سند إذنى طويل الأجل قيمته الإسمية ٥٥٠٠٠٠ يُستحق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٧. ومعدل فائدة مقرر بنسبة ٢٪، على أن تُحصل الفائدة في نهاية كل سنة. ولايمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الخدمات بسهولة، كما أن الورقة غير قابلة للتداول بسهولة. في ظل هذه الظروف ـ ترتيب الإئتمان الخاص بالعميل، عدم وجود الضمان، معدل الفائدة الأصلى المحدد، سعر الفائدة السائد على الإئتمان الممنوح لنفس العميل ـ فإن معدل فائدة قدره ٨٪ يُعتبر مناسباً. وتُحدد القيمة الحالية للورقة والقيمة العادلة المحسوبة لهذه الخدمات كما يلي :

القيمة الإسمية للورقة		٥٥٠٠٠٠
القيمة الحالية لمبلغ ٥٥٠٠٠٠ مستحق بعد ٥ سنوات		
بمعدل ٨٪ ـ ٥٥٠٠٠٠ × ٦٨٠٥٨,	٣٧٤٣١٩	
القيمة الحالية لفائدة قدرها ١١٠٠٠ تسدد سنوياً لمدة		
٥ سنوات بمعدل ٨٪ ـ ١١٠٠٠ (٥٥٠٠٠٠ × ٢٪) × ٣,٩٩٢٧١	٤٣٩٢٠	
القيمة الحالية للورقة		٤١٨٢٣٩
الخصـــــــم		١٣١٧٦١

ويُسجل إستلام ورقة القبض مقابل خدمات كما يلي :

٥٥٠٠٠٠		من حـ / أوراق القبض	
	١٣١٧٦١	الى حـ/خصم أوراق القبض	٣١ ديسمبر ١٩٩٢
	٤١٨٢٣٩	الى حـ / إيراد الخدمـات	

كما يُسجل تحصيل الفائدة السنوية وتوزيع قيمة الخصم (أنظر الجدول التالي) كما يلي :

١١٠٠٠		من حـ / النقديـــة	
٢٢٤٥٩		من حـ / خصم أوراق القبض	٣١ ديسمبر ١٩٩٣
	٣٣٤٥٩	الى حـ / إيراد الفائدة	

جدول توزيع قيمـــة الخصـــم

التاريخ	الفائدة المحصلة ٢٪	الفائدة الفعالة ٨٪	الخصم المستهلك	رصيد الخصم غير المستهلك	القيمة المرحلة للورقـــة
٩٢/١٢/٣١				١٣١٧٦١	٤١٨٢٣٩
٩٣/١٢/٣١	(أ) ١١٠٠٠	(ب) ٣٣٤٥٩	(جـ) ٢٢٤٥٩	(د) ١٠٩٣٠٢	(هـ) ٤٤٠٦٩٨
٩٤/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٥٢٥٦	٢٤٢٥٦	٨٥٠٤٦	٤٦٤٩٥٤
٩٥/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٧١٩٦	٢٦١٩٦	٥٨٨٥٠	٤٩١١٥٠
٩٦/١٢/٣١	١١٠٠٠	٣٩٢٩٢	٢٨٢٩٢	٣٠٥٥٨	٥١٩٤٤٢
٩٧/١٢/٣١	١١٠٠٠	(و) ٤١٥٥٨	٣٠٥٥٨	—	٥٥٠٠٠٠
	٥٥٠٠٠	١٨٦٧٦١	١٣١٧٦١		

(أ) ٥٥٠٠٠٠ × ٢٪ = ١١٠٠٠

(ب) ٤١٨٢٣٩ × ٨٪ = ٣٣٤٥٩

(جـ) ٣٣٤٥٩ - ١١٠٠٠ = ٢٢٤٥٩

(د) ١٣١٧٦١ - ٢٢٤٥٩ = ١٠٩٣٠٢

(هـ) ٤١٨٢٣٩ - ٢٢٤٥٩ = ٤٤٠٦٩٨

(و) ٣ معدلة لتعويض فروق التقريب

وفي حالـة أوراق القبض غير محددة الفـائـدة والتي يلزم لها حسـاب معدل فائدة مناسب، فإن المتحصلات النقدية الدورية من الفائدة تساوي صفر، ومن ثم فإن القيد يكـون ببسـاطـة للفـائدة المحسوبة حيث يُجعل حساب خصم أوراق القبض مديناً وحساب إيراد الفائدة دائناً. ففي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ - وهو تاريخ الإصدار - فإن الورقة التي تحمل فائدة بمعدل ٢٪ تكون قيمتها الحالية ٤١٨٢٣٩ ورصيد المخصص غير المستهلك ١٣١٧٦١ . كما أن الفائدة النقدية السنوية تبلغ ١١٠٠٠ج (٥٥٠٠٠٠ × ٢٪). وفي سنة ١٩٩٣ يبلغ مصروف الفائدة ٣٣٤٥٩ (٤١٨٢٣٩ × ٨٪) كما يبلغ

إستهـلاك الخصم خلال السنـة ٢٢٤٥٩ (٣٣٤٥٩ ـ ١١٠٠٠). وفي نهاية سنة ١٩٩٣، يبلغ رصيد الخصم غير المستهلك ١٠٩٣٠٢ كما أن القيمة المرحلة للورقة تبلغ ٤٤٠٦٩٨ (٤١٨٢٣٩ + ٢٢٤٥٩). ويتم التقرير عن هذه العملية بنفس الصورة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٧.

تقويم أوراق القبض

VALUATION OF NOTES RECEIVABLE

كما هو الحال في حسابات المدينين، فإنه يتم تسجيل أوراق القبض قصيرة الأجل والتقرير عنها على أساس صافي قيمتها القابلة للتحقق، بمعنى قيمتها الإسمية مطروحاً منها كل المخصصات اللازمة. والحساب الأساسى لمخصصات أوراق القبض هو مخصص الحسابات المشكوك في تحصيلها. وتتشابه عمليات الحساب والتقدير التي يتضمنها تقييم أوراق القبض قصيرة الأجل وكذلك عملية تسجيل مصروف الديون المعدومة والمخصصات المتعلقة به بصورة تامة مع حسابات المدينين التجارية السابقة. حيث يمكن إستخدام طريقة النسبة المئوية من إيراد المبيعات أو طريقة تحليل مفردات الحسابات عند تقدير مقدار الحسابات المشكوك في تحصيلها.

ومع ذلك، فإن أوراق القبض طويلة الأجل تفرض مشاكل إضافية في التقدير. حيث يكفي فقط أن ننظر إلى المشاكل التي تواجهها المؤسسات المالية في تحصيل هذه الحسابات والتي تدفعها لزيادة قيمة المخصصات بصورة كبيرة.

فأوراق القبض التي لاتسدد في موعدها يستمر التقرير عنها في الميزانية كأوراق قبض سبق إستحقاقها. حيث يجب تصنيف هذه الأوراق المرفوضة بصورة منفصلة في الميزانية. وإذا فشلت كل جهود تحصيلها، فإنه يجب شطبها كخسارة.

حيث تعتبر أوراق القبض منقضية حين يتضح أن الدائن لن يصبح قادراً على تحصيل المقادير المستحقة (سواء أصل الدين أو الفوائد) طبقاً لشروط عقد القرض. وفي هذه الحالة، فإن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة تتحدد عن طريق خصم هذه التدفقات باستخدام معدل الفائدة الفعال. حيث يتم طرح هذه القيمة الحالية من القيمة المرحلة للورقة لحساب مقدار الخسارة.

التخلص من حسابات المدينين وأوراق القبض
DISPOSITION OF ACCOUNTS AND NOTES RECEIVABLE

في الأحوال العادية يتم تحصيل هذه الحسابات عند إستحقاقها وإلغاءها من الدفاتر. ومع ذلك، فإنه مع الزيادة في حجم وأهمية المبيعات الآجلة وحسابات القبض، فقد ظهرت أشكال أخرى من التصرف في حسابات المدينين وأوراق القبض. فمن أجل التعجيل بالحصول على نقدية من هذه الحسابات، يمكن للمالك أن يقوم بتحويلها إلى شركة أخرى مقابل نقدية.

وهناك العديد من الأسباب لهذا التحويل المبكر. الأول يرجع لأسباب تنافسية، حيث أن توفير تمويل للمبيعات المقدمة للعملاء يُعد أمراً إلزامياً في العديد من الصناعات. فعند بيع السلع المعمرة مثل السيارات والناقلات والمعدات الصناعية وأجهزة الكمبيوتر، تتم أغلب عمليات البيع بنظام التقسيط. وقد قامت العديد من الشركات الكبرى في هذه الصناعات بإنشاء فروع مملوكة لها بالكامل متخصصة في عملية تمويل حسابات المدينين.

أما السبب الثاني، فهو أن مالك الحساب The holder قد يقوم ببيعه بسبب نقص النقدية لديه وعدم إمكانية حصوله على الإئتمان بصورة معتادة أو حصوله عليه بتكلفة عالية. كما أن الشركة قد تضطر لبيع حسابات المدينين بها بدلاً من الإقتراض وذلك لتجنب إنتهاك شروط إتفاقيات ديونها الحالية.

وأخيراً، فإن عملية التحصيل عادة ماتستهلك وقتاً وتكون مكلفة. وتقدم الشركات التي تصدر بطاقات الإئتمان مثل Master Card, VISA وغيرها تجاز لديهم النقدية الجاهزة لذلك.

وعلى عكس ذلك، فإن بعض مشترى حسابات القبض يقومون بشرائها للحصول على الحماية القانونية لحقوق الملكية التي تُمنح لمشترى الأصول والتي تختلف عن الحقوق الأقل التي تُمنح للدائن المرتهن. وعلاوة على ذلك، فإن البنوك وغيرها من مؤسسات الإقراض قد تضطر لشراء حسابات المدينين بسبب القيود القانونية المفروضة على الإقراض؛ بمعنى أنها لا يمكنها منح قروض إضافية ولكن يمكنها شراء حسابات مدينين والحصول على عمولات مقابل هذه الخدمة.

وعادة مايتم تحويل حسابات المدينين إلى طرف ثالث نقداً بطريقة من الطريقتين التاليتين:

(١) تعيين حسابات القبض (رهنها كضمان).
(٢) بيع حسابات القبض

تعيين حسابات المدينين Assignment of Accounts Receivable

حيث يقوم مالك الحساب (المعين) بإقتراض نقدية من أحد المقرضين (المعين له) مع كتابة سند إذنى برهن حسابات المدينين كضمان لسداده. فإذا لم يُسدد السند الإذنى في تاريخ الإستحقاق، فان المعين له يمكنه تحويل الضمان إلى نقدية عن طريق تحصيل حسابات المدينين لحسابه.

التعيين العام: عندما يكون التعيين عاماً، فإن كل حسابات المدينين لدى المقترض تمثل ضمان للسند الإذنى، كما يمكن للحسابات الجديدة أن تحل محل الحسابات المحصلة. ولتوضيح ذلك، فقد قامت شركة Machelin بتعيين حسابات المدينين بها لإحدى شركات التمويل كضمان لقرض قدره ٩٤٦٠٠٠ج. فيكون القيد المطلوب لإثبات هذه العملية كما يلي:

٩٤٦٠٠٠		من حـ / النقدية
	٩٤٦٠٠٠	الى حـ / أوراق الدفع

ولاتُجرى أية قيود على حسابات المدينين لإثبات عملية التعيين. ويتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحسابات المدينين المعينة في ملاحظة على الميزانية أو في توضيح بين أقواس.

التعيين المحدد: في التعيين المحدد يتفق المقترض والمقرض على: (١) من يتلقى المتحصلات، (٢) أعباء عملية التمويل (علاوة على الفائدة المذكورة في الملاحظات)، (٣) الحسابات المحددة التي تمثل الضمان، (٤) إخطار أو عدم إخطار المدينين بهذه الحسابات. وعادة مايقوم الطرف القائم بالتعيين بتحصيل حسابات المدينين المعينة.

ولتوضيح ذلك، بفرض أن شركة Howat قامت في ١ مارس ١٩٩٢ بتعيين ٧٠٠٠٠٠ج من حسابات المدينين بها لأحد البنوك كضمام لسند إذنى بمقدار ٥٠٠٠٠٠ج، على أن تستمر الشركة في تحصيل حسابات المدينين وذلك دون إخطار المدينين بهذه الحسابات بعملية التعيين. ويقوم البنك بتحميل عبء تمويل بنسبة ١٪ من حسابات المدينين المعينة وفائدة على قيمة السندات بنسبة ١٢٪. وتقوم الشركة بإجراء التسوية مع البنك شهرياً عن كل النقدية المحصلة من حسابات المدينين المعينة.

القيود الخاضعة بتعيين حسابات مدينين محددة

في شركـــــة Howat **في البنـــك**

- تخصيص حسابات مدينين وإصدار سندات إذنية في ١ مارس ١٩٩٢ :

٤٩٣٠٠	من حـ/ النقدية	٥٠٠٠٠٠		من حـ/ أوراق القبض
(*) ٧٠٠٠	من حـ/ تكلفة التمويل		(*) ٧٠٠٠	إلى حـ/ ايراد التمويل
٧٠٠٠٠٠	من حـ/حسابات المدينين المعينة		٤٩٣٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
	٥٠٠٠٠٠ الى حـ/ أوراق دفع			
	٧٠٠٠٠٠ الى حـ/حسابات المدينين			

(*) (٧٠٠٠٠٠ × ١٪)

- تحصيل ٤٤٠٠٠٠ج من الحسابات المعينة في مارس ناقص خصم نقدى ٦٠٠٠ج ، وتلقى مردودات مبيعات قدرها ١٤٠٠٠

٤٣٤٠٠٠	من حـ/ النقدية	
٦٠٠٠	من حـ/خصم مبيعات	لاقيـــود
١٤٠٠٠	من حـ/مردودات مبيعات	
	٤٥٤٠٠٠ إلى حـ/حسابات المدينين المعينة	

- تحويل النقدية المحصلة خلال شهر مارس للبنك ، وإثبات الفائدة المستحقة للبنك :

(*) ٥٠٠٠	من حـ/مصروف الفائدة	٤٣٩٠٠٠		من حـ/ النقديـة
٤٣٤٠٠٠	من / أوراق الدفع		(*) ٥٠٠٠	إلى حـ/ إيراد الفائدة
	٤٣٩٠٠٠ إلى حـ/ النقدية		٤٣٤٠٠٠	إلى حـ/ أوراق القبض

(*)(٥٠٠٠٠٠ × ١٢٪ × ١/١٢)

- تحصيل رصيد الحسابات المعينة خلال شهر إبريل بعد خصم ٢٠٠٠ مشكوك في تحصيلها

٢٤٤٠٠٠	من حـ/ النقديـة	
٢٠٠٠	من حـ/مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	لاقيـــود
	(*)٢٤٦٠٠٠ إلى حـ/حسابات المدينين المعينة	

(*) (٧٠٠٠٠٠ ـ ٤٥٤٠٠٠)

- تحويل رصيد السندات الإذنية المستحق علاوة على الفائدة في ١ مايو:

(*) ٦٦٠	من حـ/مصروف الفائدة	٦٦٦٦٠		من حـ/ النقديـة
٦٦٠٠٠	من حـ/أوراق الدفـع		(*) ٦٦٠	الى حـ/ إيراد الفائدة
	٦٦٦٦٠ الى حـ/ النقديـة		٦٦٠٠٠	الى حـ/ أوراق القبض

(*) (٦٦٠٠٠ × ١٢ ٪ × ١/١٢)

ويتم تمييز الحسابات المعينة بتسجيلها في أحد حسابات المدينين المخصصة أو عن طريقة الإشارة في ملاحظات القوائم المالية إلى حسابات المدينين المعينة . وبالإضافة إلى تسجيل تحصيل حسابات المدينين ، فإنه يجب الإعتراف بكل الخصومات ، المردودات والمسموحات والديون المعدومة المتعلقة بها . وفي كل شهر تُستخدم النقدية الناتجة من

تحصيل حسابات المدينين المعينة في تسديد الإلتزام المقابل للسندات الإذنية علاوة على سداد فائدة السندات.

ويلزم التقرير عن حسابات المدينين المعينة بصفة محددة في القوائم المالية لشركة Howat كحسابات أصول منفصلة إذا ما كانت هامة نسبياً. كما يلزم الإفصاح عن حق الشركة في حسابات المدينين المعينة. على سبيل المثال، فإن حق شركة Howat في حسابات المدينين المعينة بها في ١ مارس يبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ج (٧٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠).

بيع (تحويل) حسابات المدينين وأوراق القبض

Sales (Transfers) of Accounts and Notes Receivables

لقد تزايدت مبيعات حسابات القبض بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة. والنمط الشائع لذلك هو بيع الحساب إلى «وسيط» factor ، حيث يتمثل الوسطاء في شركات أو بنوك تشترى حسابات المدينين من منشآت الأعمال مقابل عمولة ثم تقوم بتحصيل قيمتها مباشرة من العملاء. وقد إنتشرت عملية الوساطة التي إقتصرت فيما سبق على صناعات النسيج والملابس، الأحذية، والأثاث والأدوات المنزلية إلى العديد من أنواع الأعمال الأخرى.

وتتنوع الترتيبات الخاصة بهذه الوساطة بصورة كبيرة. ومن المعتاد أن يحصل المشترى على عمولة تتراوح من ٣/٤٪ إلى ١١/٢٪ من حسابات المدينين المشتراه. ويصور الجدول التالي تسلسل الإجراءات الأساسية التي تتبع في هذه العملية:

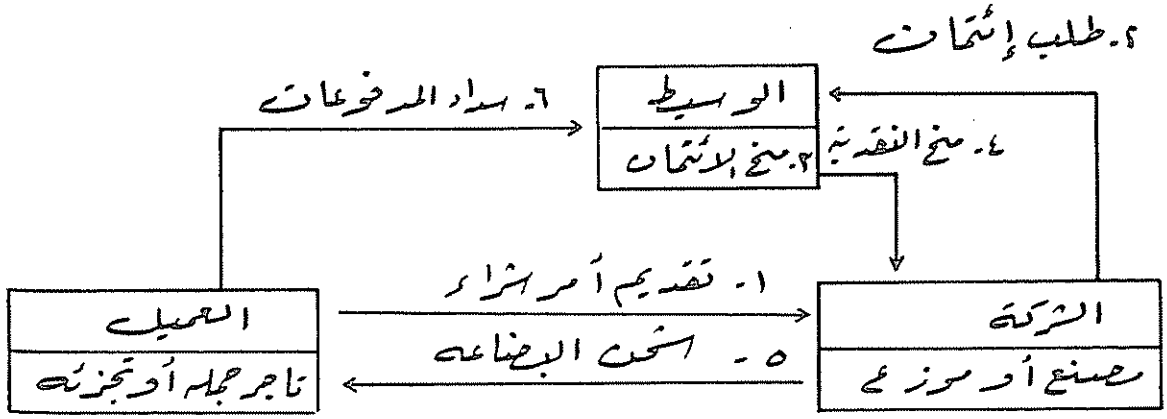

وفي هذه الصفقات قد يتم بيع حسابات المدينين دون شرط الإسترداد without re-course أو مع شرط الإسترداد with recourse.

التحويل دون شرط الإسترداد: عند بيع حسابات المدينين دون شرط الإسترداد، يتحمل المشترى المخاطرة المرتبطة بقابليتها للتحصيل وأية خسائر إئتمان تنجم عنها.

ويمثل تحويل حسابات المدينين دون شرط الإسترداد بيعاً حقيقياً لحسابات المدينين سواء في شكله (نقل الملكية) أو في مضمونه (نقل المخاطرة والعائد). وفي حالة عدم الإسترداد، كما هو الحال في بيع أي أصل، تُجعل النقدية مدينة بالمتحصلات مع جعل حسابات المدينين دائنة بالقيمة الإسمية لها. ويُعترف بالفرق بينهما (بعد تخفيضها بأية مخصصات متعلقة بتعديلات محتملة مثل الخصومات، المردودات، المسموحات) كخسارة بيع حسابات مدينين، وذلك مع جعل حساب الوسيط مديناً بالمبالغ التي تحتجزها لتغطية خصومات أو مردودات أو مسموحات المبيعات المحتملة.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Crest قد باعت حسابات مدينين قدرها ٥٠٠٠٠٠ج لإحدى شركات الوساطة على أساس عدم الإسترداد وحولت مستندات هذه الحسابات للشركة لتقوم بتحصيلها. وقد احتسبت شركة الوساطة تكلفة تمويل بنسبة ٣٪ من مقدار حسابات المدينين وإحتجزت نسبة ٥٪ من هذه الحسابات. فتكون قيود اليومية الخاصة بهذه العملية لدى كل من الشركتين كما يلي :

قيود إثبات بيع حسابات المدينين دون إسترداد

شركة Crest		شركة الوساطة
٤٦٠٠٠٠ من حـ/ النقدية	٥٠٠٠٠٠	من حـ/ حسابات المدينين
(*) ٢٥٠٠٠ من حـ/ شركة الوساطة		٢٥٠٠٠ إلى حـ/ شركة Crest
(**) ١٥٠٠٠ من حـ/ خسائر بيع حسابات مدينين		١٥٠٠٠ إلى حـ/ إيرادات تمويل
٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حسابات المدينين		٤٦٠٠٠٠ إلى حـ / النقدية
(*) (٥٠٠٠٠٠ × ٥ ٪)		
(**) (٥٠٠٠٠٠ × ٣ ٪)		

فعند الإعتراف ببيع حسابات المدينين، سجلت شركة Crest خسارة قدرها ١٥٠٠٠ج، وسوف يتمثل صافي الدخل المتحقق لشركة الوساطة في الفرق بين إيراد التمويل الذي يبلغ ١٥٠٠٠ج ومقدار أية حسابات غير محصلة.

التحويل مع إعادة الإسترداد: إذا تم بيع حسابات المدينين مع إعادة الإسترداد، فإن البائع يضمن سداد قيمة الحسابات للمشترى في حالة فشل المدين في السداد. ويحتج الكثيرون بأنه لاتوجد عملية بيع في هذه الحالة لأن الشركة المحولة تحتفظ بنفس مخاطر التحصيل القائمة قبل عملية التحويل. في حين يرفض آخرون هذا الرأى على أساس أن معظم المخاطر والمنافع قد تحولت للمشترى ومن ثم يجب تسجيلها كعملية بيع.

ولكن السؤال هو: هل تمثل هذه العملية عملية بيع يلزم الإعتراف بمكاسبها أو خسائرها بمجرد إتمامها؟ أم أن بيع حسابات المدينين مع شرط الإسترداد يمثل عملية إقتراض يمثل فيها الفرق بين المتحصلات النقدية ومقدار حسابات المدينين تكلفة تمويل (فائدة) يلزم إستهلاكها على مدار عمر هذه الحسابات؟

يطالب FASB بضرورة المحاسبة عن عمليات تحويل حسابات المدينين مع شرط الإسترداد كعمليات بيع والإعتراف بأية مكاسب أو خسائر تنجم عنها وذلك إذا ماتحققت كل الشروط الثلاثة التالية مجتمعة : (أنظر SFAS No. 77).

١ ـ تنازل الشركة المحولة عن المنافع الإقتصادية المحتملة من هذه الحسابات.

٢ ـ إمكانية تقدير قيمة إلتزام الشركة المحولة في ظل شروط الإسترداد بصورة معقولة.

٣ ـ ألا يكون من حق الشركة المحوَّل إليها مطالبة الشركة المحولة بإعادة شراء حسابات المدينين.

فإذا لم تستوف عملية التحويل مع شرط الإسترداد هذه الشروط الثلاثة، تتم المحاسبة عن المتحصلات النقدية من تحويل حسابات المدينين على أنها عملية إقتراض. بمعنى أنه بدلاً من جعل حسابات المدينين دائنة بقيمتها، فإنها تُضاف للجانب الدائن من أحد حسابات الإلتزامات المتداولة باسم «حسابات مدينين محولة».

وتكون قيود اليومية التي تجريها شركة Crest لمعالجة عملية تحويل حسابات المدينين مع شرط الإسترداد سواء كعملية بيع أو إقتراض كما يلي:

المعالجة كعملية بيع		المعالجة كعملية إقتراض	
من حـ/ النقدية	٤٦٠٠٠٠	من حـ/ النقدية	٤٦٠٠٠٠
من حـ/ شركة الوساطة	٢٥٠٠٠٠	من حـ/ شركة الوساطة	٢٥٠٠٠٠
من حـ/ خسائر بيع حسابات مدينين	١٥٠٠٠٠	من حـ/ خصم تحويل حسابات مدينين	١٥٠٠٠٠
٥٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حسابات المدينين		٥٠٠٠٠٠ الى حـ/ إلتزامات مقابل حسابات مدينين محولة	

حيث يلاحظ وجود إختلافين: **الأول**: عند تصنيف العملية كعملية إقتراض تعترف الشركة بأحد حسابات الإلتزامات بدلاً من جعل حسابات المدينين دائنة. **الثاني**: أنه بدلاً من تسجيل خسارة قدرها ١٥٠٠٠ج من عملية التحويل، تقوم شركة Crest بتسجيل خصم قدره ١٥٠٠٠ج يتم إستهلاكه وإضافته لمصروف الفائدة على مدى فترة الإقتراض.

القضايا الفكرية المتعلقة بتحويل حسابات المدينين
CONCEPTUAL ISSUES RELATED TO THE TRANSFER OF RECEIVABLES

كما إتضح من المناقشة خلال الفصل، فإن تحويل حسابات المدينين أو أوراق القبض إلى طرف ثالث بمقابل نقدى يأخذ ثلاث أشكال:

١ ــ الحصول على قرض من الطرف الثالث وتقديم حساب القبض كضمان، حيث يتضح من شكل ومحتوي هذه الصفقة أنه يلزم المحاسبة والتقرير عنها كعملية إقتراض.

٢ ــ تحويل حساب القبض إلى طرف ثالث مقابل نقدية دون شرط الإسترداد، حيث يتضح من شكل ومحتوي هذه الصفقة أنه يلزم المحاسبة والتقرير عنها كعملية بيع.

٣ ــ تحويل حساب القبض إلى طرف ثالث مقابل نقدية مع شرط الإسترداد، وفي هذه الحالة قد تأخذ الصفقة شكل البيع أو الإقتراض بناءاً على الحقائق التي تتضمنها.

فعمليات التحويل قد تأخذ شكل عمليات البيع الصريحة للأصول، وعلى الجانب الآخر قد تأخذ شكل عمليات الإقتراض بضمان أصول، وفيما بين هذين الشكلين يمكن أن تأخذ شكل بيع أصول مع شرط الإسترداد. وفي حين أنه يسهل المحاسبة عن صفقات الشكلين الأول والثاني، فإن الصفقات التي تأخذ هذا الشكل الوسط تخلق بعض المشاكل المحاسبية.

وفيما يتعلق بهذه الحالة الوسط يعتقد المؤلفان أن المتحصلات النقدية من عملية تحويل حسابات المدينين مع شرط الإسترداد يجب التقرير عنها كإلتزام. ولايجب المحاسبة عن عملية التحويل كعملية بيع إلا إذا تم تحويل كل من المنافع الإقتصادية المستقبلية المتضمنة في حسابات القبض ومخاطر عدم التحصيل المتأصلة فيها. وبذلك فإن إحتفاظ الطرف المحول بخطر الإئتمان من خلال شرط الإسترداد يجعله في موقف لايختلف فيه عن أي مقترض آخر. ولذلك، فإننا نعتقد أن موقف FASB في هذا الصدد يضفي شرعية على مايعرف «بالتمويل الخفى» أو «التمويل خارج الميزانية» Qff-balance sheet financing ، بما يخلق حاجة لوضع معايير محددة في هذا المجال.

عرض حسابات المدينين وأوراق القبض فى الميزانيـة
BALANCE SHEET PRESENTATION OF ACCOUNTS AND NOTES RECEIV ABLE

إن القواعد العامة لتبويب جزء حسابات القبض بالميزانية هى :

١ ــ الفصل بين الأنواع المختلفة من حسابات القبض التي تمتلكها المنشأة، إذا كانت هامة نسبياً،

٢ ــ التـأكـد من أن حسابات التقويم المقابلة (مثل المخصصات) قد تم مقابلتها بصورة صحيحة مع حسابات القبض الخاصة بها،

٣ ــ التأكد من أن حسابات القبض المدرجة في جزء الأصول المتداولة سوف تتحول إلى نقدية خلال سنة أو خلال دورة التشغيل، أيهما أطول،

٤ ــ الإفصاح عن أية خسائر مشروطة تتضمنها حسابات القبض،

٥ ــ الإفصاح عن أية حسابات مقدمة كضمان لقروض،

٦ ــ الإفصاح عن حالات تركز مخاطر الائتمان المعنوية concentrations والناتجة عن حسابات القبض. (أنظر في ذلك نشره FASB رقم ١٠٥ SFAS No. 105).

ولايعتبر أي خصم أو علاوة ناتجة عن تحديد القيمة الحالية في صفقات حسابات القبض أصلاً أو إلتزاماً يمكن فصله عن الحساب الذي أظهره. ولذلك، يتم التقرير عن الخصم أو العلاوة في الميزانية كتخفيض مباشر أو إضافة مباشرة إلى القيمة الإسمية لحساب القبض. ولايُصنف الخصم أو العلاوة كأرصدة مدينة أو أرصدة دائنة مؤجلة. ومـع ذلك، فإن القيمة الإسمية للحساب ومعدل الفائدة الفعال له يُفصح عنها في صلب الميزانية أو ضمن الملاحظات. وإذا كان هناك عدد كبير من حسابات القبض، يتم عرض القيمـة الأصلية لها وإجمـالي رصيد الخصم غير المستهلك في الميزانية مع الإفصاح عن تفاصيل كل حساب بصورة منفردة في ملاحظة على الميزانية أو في جدول مستقل يُرفق بها.

أسئلـــــة

١ ــ قامت شركـة Chen بالتقرير في ميزانيتها السنوية عن «نقدية مخصصة لتسوية الديون» فما هو الجزء في الميزانية الذي يقرر عن هذا البند؟
٢ ــ ماهي أسبـاب قيام الشركـة بمنح خصم تجاري؟ ولماذا لاتُسجل الخصومات التجارية في الحسابات مثل الخصومات النقدية؟
٣ ــ ماهي المشاكل الأساسية التي تحدث عند تقويم حسابات القبض؟
٤ ــ ماهي الإجـراءات المعتـادة للتعامل مع حسابات القبض التي سبق إعدامها باستخدام طريقة التخفيض المباشر؟ وبإستخدام طريقة المخصص؟
٥ ــ إذكر ثلاث أشكال يمكن بها تحويل حسابات القبض إلى طرف ثالث مقابل نقدية. ومن الوجهة النظرية، ماهي طبيعة أو جوهر كل شكل منها؟
٦ ــ ماهي «الفائدة المحسوبة»؟ وماهي الحالات التي يلزم فيها حساب معدل فائدة على أوراق القبض؟ وما هي الإعتبارات الخاصة بحساب معدل الفائدة المناسب؟

حـــالات

١ ــ لدى شركـة Bobcat مقادير ضخمة من حسابات القبض التجارية وتستخدم شركـة Bobcat طريقـة المخصص في تقـدير الديون المعدومة بدلاً من طريقة التخفيض المباشر، وخلال العام تم تخفيض حسابات معينة بإعتبارها مشكوكاً في تحصيلها كما تم تحصيل بعض الحسابات التي سبق تخفيضها على أساس أنها مشكوك في تحصيلها. . . والمطلوب :
(أ) ماهي أوجه القصور في طريقة التخفيض المباشر؟
(ب) ماهما الشكلان الأساسيان لطريقة المخصص اللذان يُستخدمان في تقدير الديون المعدومة، وما هو التبرير النظرى لكل منهما؟
(جـ) كيف تقوم شركة Bobcat بالمحاسبة عن تحصيل حسابات قبض معينة سبق تخفيضها على أساس أنها مشكوك في تحصيلها؟
٢ ــ تستخـدم شركـة Davis طريقة الصافي في المحاسبة عن خصومات المبيعات. وتقدم شركة Davis أيضاً خصومات تجارية لمجموعات متنوعة من المشترين. وفي ١ أغسطس ١٩٩٢ قامت شركة Davis بتحويل بعض حسابات القبض بشرط

عدم الإسترداد، وتحملت الشركة عبء تمويل.

ولدى الشركة أيضاً بعض أوراق القبض التي تحمل معدل فائدة مناسب. ويستحق أصل الورقة والفوائد الإجمالية في تاريخ الإستحقاق. وقد حصلت الشركة على هذه الأوراق في ١ أكتوبر ١٩٩٢ وتستحق في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤. وتقل دورة التشغيل بالشركة عن عام. . . المطلوب:

(أ) ١ ـ باستخدام طريقة الصافي، كيف يجب على شركة Davis أن تقوم بالمحاسبة عن خصومات المبيعات في تاريخ البيع. وماهو مغزى المقدار المسجل كمبيعات في ظل طريقة الصافي؟

٢ ـ باستخدام طريقة الصافي، ماهو الأثر على إيرادات مبيعات شركة Davis وصافي الدخل بها عندما لايستفيد العملاء من الخصومات النقدية؟

(ب) ماهو أثر الخصومات التجارية على إيرادات المبيعات وحسابات القبض؟ ولماذا؟

(جـ) كيف تقوم شركة Davis بالمحاسبة عن حسابات القبض المحولة في ١ أغسطس ١٩٩٢؟ ولماذا؟

(د) كيف تقوم شركة Davis بالمحاسبة عن أوراق القبض والفوائد المتعلقة بها في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢؟ ولماذا؟

٣ ـ في ١ يوليو ١٩٩٣، قامت شركة Sting ببيع بضاعة بالأجل وحصلت مقابلها على ورقة قبض تحمل فائدة من العميل. وسوف تحصل شركة Sting على فائدة بالمعدل السائد عن هذا النوع من الأوراق. ويُسدد أصل الورقة وفوائدها معاً في ٣٠ يونيو ١٩٩٤.

وفي ١ سبتمبر ١٩٩٣ باعت الشركة بضاعة بالأجل وحصلت مقابلها على ورقة قبض لاتحمل فائدة من العميل. وفي الإمكان تحديد معدل الفائدة السائد لهذا النوع من الأوراق. وتستحق قيمة هذه الورقة في ٣١ أغسطس ١٩٩٥.

ولدى الشركة أيضاً قيم كبيرة من حسابات القبض التجارية الناتجة عن مبيعات نقدية لعملاءها. وفي ١ اكتوبر ١٩٩٣ تم تحويل بعض حسابات القبض التجارية إلى شركة Lend بشرط الإسترداد وأن تقوم شركة Sting بالتحصيل على أن تسدد شركة Lend ٧٥٪ من قيمتها مقدماً وتستحق فائدة بمعدل ٢٠٪ على الرصيد المتبقى.

وفي ١ نوفمبر ١٩٩٣ تم تحويل حسابات قبض تجارية أخرى بشرط عدم

الإسترداد. ويتضمن هذا التحويل نسبة ٥٪ من الحسابات المحولة كحماية ضد مردودات ومسموحات المبيعات كما تتضمن عبء تمويل بنسبة ٣٪.

والمطلـــوب :

(أ) كيف تحدد شركة Sting دخل الفائدة عن سنة ١٩٩٣ على كل من :

١ - أوراق القبض التي تحمل فائدة؟ ولماذا؟

٢ - أوراق القبض التي لاتحمل فائدة؟ ولماذا؟

(ب) كيف يجب على شركة Sting أن تقرر عن أوراق القبض التي تحمل فائدة وتلك التي لاتحمل فائدة في ميزانيتها بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٣؟

(جـ) كيف يجب على شركة Sting أن تقرر عن عمليات تحصيل حسابات القبض التجارية المحولة في ١ أكتوبر ١٩٩٣. والمدفوعات إلى شركة Lend ؟ ولماذا؟

(د) كيف يجب على شركة Lend أن تقرر عن حسابات القبض التجارية في ١ نوفمبر ١٩٩٣؟ ولماذا؟

٤ ــ لدى شركة Zenith العديد من أوراق القبض المتداولة في ميزانيتها في نهاية العام. وفي حين أن تحصيل هذه الأوراق يبدو مؤكداً، فإنه قد يتأخر لما بعد سنة. ولذلك يرغب المراقب المالي في إعادة تبويب هذه الأوراق إلى أوراق غير متداولة. ويعتقد مراقب الخزينة أن عملية التحصيل سوف تتأخر ولكنه لايؤيد عملية إعادة التبويب لأن ذلك سوف يخفض من نسبة التداول من ١,٥ : ١ إلى ١,٨ : ١، وهو ما يمثل إضراراً لمحاولات الشركة في الحصول على قرض إضافي كبير. والمطلـــوب :

(أ) هل يجب على المراقب اعادة تبويب هذه الأوراق؟ أذكر أسباب ذلك.

(ب) في ظل الضرر المحتمل على المساهمين، ماهو البعد الأخلاقى للموقف الذي يواجهه المراقب المالي ومراقب الخزينة؟

تمـــارين

١ ــ فيما يلي عدد من الحالات المستقلة، والمطلوب في كل منها تحديد المقدار الذي يجب التقرير عنه كنقدية، وفي حالة عدم التقرير عن البند (أو البنود) كنقدية إشرح مبرر ذلك :

(أ) رصيد حساب جارى قدره ٧٥٠٠٠٠ جنيه، شهادة إيداع بمبلغ

١٤٠٠٠٠٠جنيه، نقدية مسددة لشركة تابعة قدرها ٩٨٠٠٠٠جنيه، تأمين مسدد لشركة الغاز قدره ٢٥٠جنيه.

(ب) رصيد حساب جاري قدره ٥٠٠٠٠٠جنيه، سحب على المكشوف في حساب جاري خاص بنفس البنك كحساب جاري عادي بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه، نقدية في إعتماد مخصص لسداد السندات قدرها ٢٠٠٠٠٠جنيه، صندوق مصروفات نثرية بمبلغ ٣٠٠ جنيه عملات ونقدية بالشركة قدرها ١٣٥٠جنيه.

(جـ) رصيد حساب جاري قدره ٤٩٠٠٠٠جنيه، شيك مؤجل السداد من أحد العملاء قدره ١١٠٠٠ جنيه، نقدية مخصصة بسبب الإحتفاظ برصيد تعويضات قدرها ١٠٠٠٠٠جنيه، شيك باشعار من أحد العملاء قدره ٩٨٠٠جنيه، طوابع بريد بالشركة قدرها ٦٢٠ جنيه.

٢ ـ قررت الشركة فحص مدى دقة رصيد حسابات القبض وقدره ١٣٢٠٠٠جنيه كما هو ظاهر في الأستاذ العام. وقد توافرت المعلومات التالية عن سنة العمل الأولى:

١ ـ تحصيلات من العملاء ١٩٨٠٠٠ جنيه
٢ ـ بضاعة مشتراه ٣٦٠٠٠٠ جنيه
٣ ـ مخزون بضاعة آخر المدة ٩٠٠٠٠ جنيه
٤ ـ تباع البضاعة بزيادة بنسبة ٤٠٪ عن تكلفتها.

والمطلوب:

حساب تقدير لرصيد حسابات القبض في نهاية المدة التي يجب أن تظهر في الأستاذ العام وتحديد أي عجز ظاهر به. وذلك بفرض أن كل المبيعات تتم على الحساب.

٣ ـ فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة Flech:

(أ) تم تحويل حسابات عملاء قدرها ٤٠٠٠٠ جنيه إلى شركة Fleet كضمان لقرض قدره ٣٠٠٠٠ جنيه، وبلغ عبء التمويل ٣٪ من المقدار المقترض.

(ب) بلغت المتحصلات النقدية من حسابات العملاء المحولة ١٩٠٠٠ جنيه.

(جـ) تم تحويل المتحصلات من حسابات العملاء علاوة على شيك بمبلغ ٤٠٠ جنيه عن فائدة القرض الى شركة Fleet.

(د) بلغت المتحصلات الجديدة من حسابات العملاء المحولة ١٥٢٠٠ جنيه.

(هـ) تم سداد القرض بالكامل علاوة على فائدة إضافية قدرها ١٥٠ جنيه .

(و) الأرصدة غير المحصلة من الحسابات المحولة يتم ردها لدفتر أستاذ العملاء .

والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة في شركة Flech لإثبات ما سبق .

٤ ـ قامت شركة Tillis بتحويل ١١٠٠٠٠جنيه من حسابات القبض إلى شركة NL بشرط إعادة الإسترداد على أن تقوم شركة NL بتحصيل هذه الحسابات . وقد تم تحويل الحسابات إلى شركة NL في ١٥ أغسطس ١٩٩٢ . وتقوم شركة NL بتقدير عبء تمويل بنسبة ٢٪ من مقدار حسابات القبض لتغطية أية تعديلات محتملة . . والمطلوب :

(أ) ماهي الشروط التي يجب توافرها في تحويل الديون بشرط الإسترداد حتى تتم المحاسبة عنها كعملية بيع؟

(ب) بفرض توافر الشروط المذكورة في أ، المطلوب إعداد قيود اليومية بشركة Tillis في ١٥ أغسطس ١٩٩٢ لتسجيل بيع هذه الحسابات .

(جـ) بفرض عدم توافر كل الشروط في أ، المطلوب إعداد قيود اليومية بشركة Tillis في ١٥ أغسطس ١٩٩٢ لتسجيل تحويل هذه الحسابات .

٥ ـ في ١ يوليو ١٩٩٢ ، قامت شركة Somb بتحويل ٢٠٠٠٠٠ جنيه من حسابات القبض بها إلى شركة Khafty بشرط عدم الإسترداد . وتم تحويل سجلات هذه الحسابات إلى شركة Khafty التي ستقوم بتحصيلها . وتقدر شركة Khafty عبء تمويل بنسبة ١١/٢٪ من مقدار حسابات القبض وتحتجز مقدار يساوي ٤٪ من مقدار حسابات القبض لتغطية خصومات المبيعات والمردودات والمسموحات .

والمطلوب :

(أ) إعداد قيود اليومية بشركة Somb في ١ يوليو ١٩٩٢ لتسجيل بيع الحسابات مع عدم الإسترداد .

(ب) إعداد قيود اليومية بشركة Khafty لتسجيل شراء الحسابات مع عدم الإسترداد .

٦ ـ تعمل شركة Ladders في صناعة بها معدل مرتفع من الديون المعدومة . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ـ وقبل إجراء أية تسوية جردية في نهاية العام كان رصيد حسابات القبض بالشركة ٥٥٥٠٠٠جنيه كما كان رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ٢٥٠٠٠جنيه . وسوف يستند رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها المقرر عنه في قائمة المركز المالي على الجدول الزمني التالي :

أيام استحقاق الحساب	المقـــدار	احتمال التحصيـل
أقل من ١٥ يوم	٣٠٠٠٠٠	,٩٨
من ١٦ يوم إلى ٣٠ يوم	١٠٠٠٠٠	,٩٠
من ٣١ يوم إلى ٤٥ يوم	٨٠٠٠٠	,٨٠
من ٤٦ يوم إلى ٦٠ يوم	٤٠٠٠٠	,٧٠
من ٦١ يوم إلى ٧٥ يوم	٢٠٠٠٠	,٥٠
أكثر من ٧٥ يوم	١٥٠٠٠	,٠٠

والمطلوب :

(١) ماهـو الرصيد المناسب لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها في ٣١ ديسمبر ٩٢؟

(٢) توضيح كيفية ظهـور حسـابـات القبض في الميزانية المعدة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٩٢؟

(٣) ماهو الأثر النقدى للتسوية الخاصة باعدام الديون في نهاية سنة ١٩٩٢ على الدخل قبل الضريبة؟

٧ ــ قامت شركة Bargain بتحويل ٧٠٠٠٠٠جنيه من حسابات القبض لديها إلى شركة Cuba مع الإسترداد. ويشير الموقف إلى أن شركة Bargain يجب أن تقرر عن عملية التحـويل كعملية إقـتراض. ويبلغ عبء التمويل ٣٪ من مقدار الحسـابـات المحـولـة، كما تحتجـر نسبـة ٤٪ لتغـطية خصـومـات ومردودات ومسمـوحـات المبيعـات. وتتـولى شركـة Bargain البت في المنازعات الخاصة بالمردودات والمسموحات والنقل، وتقوم شركة Cuba بإجراء التحصيل النقدى والإعتراف بخصومات المبيعات التي تُحمل على شركة Bargain. وقد تم تحويل هذه الحسابات لشركة Cuba في ٢ فبراير، حيث قدرت الحسابات المشكوك في تحصيلها في ذلك الوقت بمقدار ١٠٠٠٠جنيه. وخلال شهري فبراير، مارس حصلت شركة Cuba ٦٧٢٤٠٠جنيه، وبلغت مردودات ومسموحات المبيعات ٩٥٠٠جنيه، وبلغت الخصـومـات النقـدية ٨١٠٠جنيه، كما بلغت الـديون المعدومة ١٠٠٠٠جنيه. وفي ٧ إبريل قامت شركة Bargain وشركة Cuba بإجراء تسوية نقدية نهائية. والمطلوب :

(أ) إعداد كل قيود اليومية بشركة Bargain الناتجة عن العمليات السابقة.

(ب) توضيح كيفية إنعكاس العمليات السابقة على ميزانية شركة Bargain في ٢ فبراير.

الفصل الثامن

تقويم المخزون: مدخل التكلفة

VALUATION OF INVENTORIES: A COST BASIS APPROACH

- الأهداف التعليمية
- التبويبات الأساسية للمخزون
- إدارة المخزون والرقابة عليه
- القضايا الأساسية في تقييم المخزون
- البضاعة التي يشملها المخزون
- التكاليف التي يلزم إدراجها في المخزون
- ماهو إفتراض تدفق التكلفة الذي يلزم إستخدامه ؟
- بعض القضايا الخاصة المتعلقة بفرض الوارد أخيراً صادر أولاً
- أسس اختيار طريقة المخزون
- الأسئلـــة
- تمـــارين

الفصل الثامن
تقويم المخزون : مدخل التكلفة
VALUATION OF INVENTORIES : A COST BASIS APPROACH

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ــ تحديد التبويبات الرئيسية للمخزون .
٢ ــ التفرقة بين نظم الجرد الدورى والمستمر .
٣ ــ تحديد آثار الأخطاء في المخزون على القوائم المالية .
٤ ــ تحديد البنود التي يجب إدراجها ضمن تكلفة المخزون .
٥ ــ وصف ومقارنة افتراضات التدفق المستخدمة في المحاسبة عن المخزون .
٦ ــ شرح أثر عمليات تصفية المخزون المقوم على أساس الوارد أخيراً ـ صادر أولا .
٧ ــ شرح طريقة Lifo بالقيمة النقدية .
٨ ــ تحديد المزايا والعيوب الرئيسية لطريقة Lifo.
٩ ــ تحديد أسباب إنتقاء طريقة معينة للمحاسبة عن المخزون .

يتطلب وصف وقياس المخزون عناية خاصة لأنه يمثل واحداً من أهم الأصول في العديد من المنشآت . فبيع المخزون بسعر يزيد عن تكلفته الكلية يشكل المصدر الرئيسى للإيراد في العديد من منشآت الأعمال الصناعية والتجارية . ويكتسب المخزون أهميته بصفة خاصة من أنه يؤثر بصورة معنوية على قائمة الدخل والميزانية .

ويمثل المخزون أحد بنود الأصول التي تحتفظ بها المنشأة بغرض البيع أو البضائع التي سوف تستخدم أو تستهلك في إنتاج السلع المعدة للبيع . ومن الأصول التي تستبعد من المخزون لأنها لاتباع ضمن النشاط العادي للمنشأة الآلات والمعدات والإستثمارات المالية .

وتعد المشاكل المحاسبية المرتبطة بتقييم المخزون من المشاكل المعقدة ويتناول هذا الفصل والفصل التاسع القضايا الأساسية الخاصة بتسجيل وتقويم والتقرير عن البنود القابلة للتخزين.

التبويبات الأساسية للمخزون
MAJOR CLASSIFICATION OF INVENTORY

عادة ماتشـتري المنشـآت التجـارية بضـاعتها في صورة جاهزة للبيع، وتقرر عن التكلفة الخاصة بالوحدات غير المباعة الباقية كمخزون بضاعة، ومن ثم فإنه لايظهر سوي حساب مخزون واحد في القوائم المالية لها هو حساب مخزون البضاعة.

ومع ذلك فإن العديد من منشآت الأعمال الكبرى هي منشآت صناعية تقوم بإنتاج سلع لبيعها للشركات التجارية. وعادة مايوجد لدى الشركة الصناعية ثلاث حسابات للمخـزون هي المـواد الخـام والإنتاج تحت التشغيل والإنتاج التام. حيث يقرر عن التكاليف المخصصة على السلع والمواد المخزنة التي لم تدخل بعد في الإنتاج كمخزون مواد خام. ويمكن تتبع هذه المواد بصورة مباشرة حتى المنتج النهائي.

وعند أى نقطة في عملية الإنتاج المستمرة قد توجد بعض الوحدات التي لم تكتمل بصـورة نهائية. ويتمثـل مخزون الإنتاج تحت التشغيل في تكلفة المواد الخام التي بدأ العمل فيها ولم تكتمل بعد علاوة على تكلفة العمل المباشر الخاصة بهذه المواد ونسبة تمثل حصته من التكاليف الإضافية الصناعية.

ويقـرر عن التكـاليف الخـاصة بالوحدات التامة غير المباعة في نهاية الفترة المالية كمخزون انتاج تام. وتعرض أجزاء الأصول المتداولة التالية مقابلة بين طريقة عرض المخزون بالقوائم المالية في كل من الشركة التجارية والشركة الصناعية.

وقد يوجد بالشركات الصناعية أيضاً حساب لمخزون المهمات والذي يتضمن بنود مثل زيوت التشحيم، مواد التنظيف وغيرها من المواد التي تستخدم في الإنتاج ولكنها لاتمثل المواد الأساسية التي يتم تشغيلها. ويختلف تدفق التكاليف في الشركة الصناعية عنه في الشركة التجارية كما هو موضح في الشكل التالي:

إدارة المخزون والرقابة عليه
INVENTORY MANAGEMENT AND CONTROL

هنـاك العـديد من الأسبـاب التي تدفـع الإدارة للإهتمام بصورة ظاهرة بتخطيط

الأصول المتداولة بالشركة الصناعية		الأصول المتداولة بالشركة التجارية	
نقديـــة	١٨٠٠٠٠	النقدية	١٠٠٠٠٠
حسابات قبض (بالصافي)	٢١٠٠٠٠	حسابات القبض (بالصافي)	٢١٠٠٠٠
المخزون =		مخزون بضاعـــة	٤٠٠٠٠٠
منتجات تامة	٨٠٠٠٠	مصروفات مقدمـــة	٢٢٠٠٠
انتاج تحت التشغيل	٩٥٠٠٠		
مواد خـــام	١٦٠٠٠٠		
	٣٣٥٠٠٠		
مصروفات مقدمة	١٨٠٠٠		
جملة الأصول المتداولة	٧٤٣٠٠٠	جملة الأصول المتداولة	٧٣٢٠٠٠

تدفق التكاليف
بالشركة التجارية

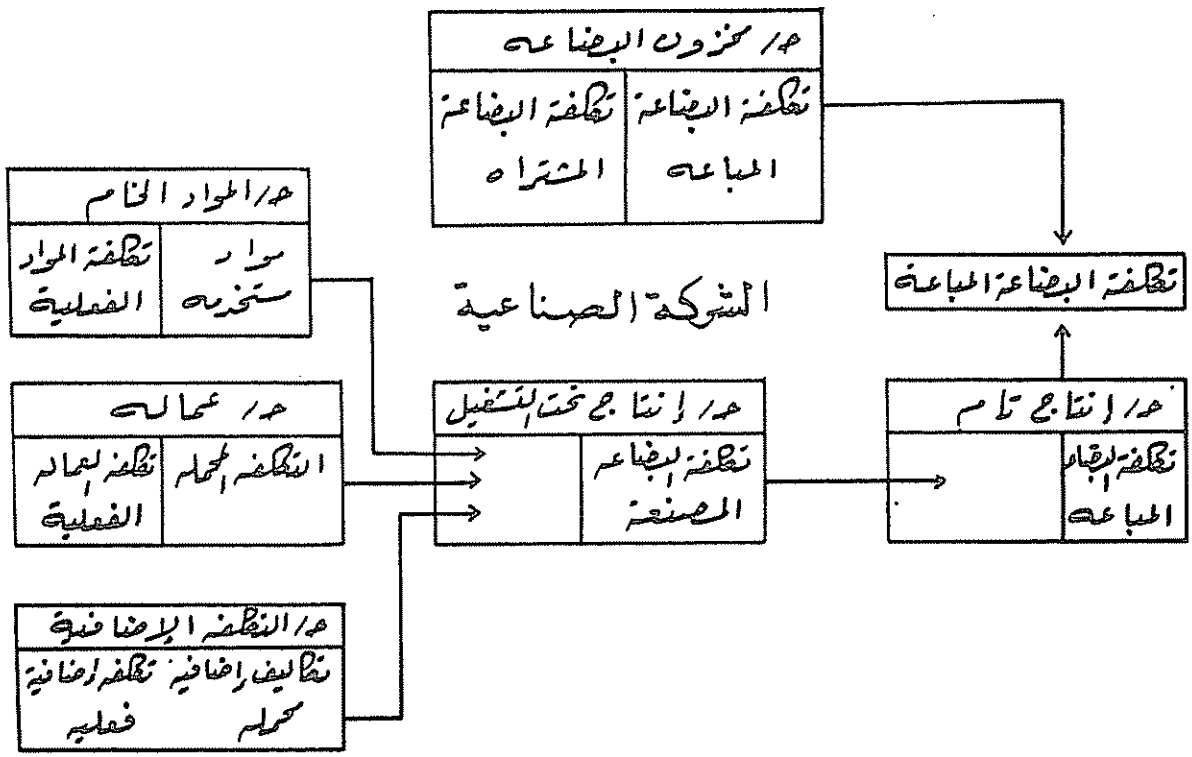

المخزون والرقابة عليه. فمن المهم وجود نظام دقيق للمحاسبة عن المخزون وسجلات يتم تحديثها بصفة مستمرة. حيث أن تراكم بنود غير قابلة للبيع في المخزون يزيد من إحتمال الخسارة. كما أن الشركة قد تفقد المبيعات والعملاء إذا كانت المنتجات التي يطلبها العملاء غير متاحة بالكمية والنوعية المطلوبة. ويجب على منشآت الأعمال مراقبة

مستـويات المخـزون بعنـاية للحد من تكاليف التمويل المقترنة بالإحتفاظ بمخزون ضخم. وفي السنوات الأخيرة ـ ومع إدخال وإستخدام نظم طلب المخزون في الموعد بالضبط Jit والعلاقات الأفضل مع الموردين ـ فقد إنخفضت مستويات المخزون في العديد من المنشآت.

نظـام الجرد المستمـر Perpetual System

كما سبق القول في الفصل ٣، فإن سجلات المخزون يمكن إمساكها على أساس الجرد المستمر أو الجرد الدورى. ففي ظل نظام الجرد المستمر، يتم تسجيل تغيرات المخـزون في حساب المخزون بصفة مستمرة. حيث تِسجل كل مشتريات ومبيعات البضاعة مباشرة في حساب المخزون عند حدوثها. وتتمثل الجوانب المحاسبية لنظام المخزون المستمر فيما يلي:

١ ــ تسجل مشتريات البضاعة المعدة للبيع أو مشتريات المواد الخام للإنتاج بالجانب المدين من حساب المخزون بدلاً من حساب المشتريات.

٢ ــ تسجـل مصروفـات نقل المشتريات، المردودات والمسموحات والخصومات في حساب المخزون بدلاً من تسجيلها في حسابات مستقلة.

٣ ــ يُعترف بتكلفة البضاعة المباعة لكل عملية بيع على حدة عن طريق التسجيل بالجانب المدين من حساب تكلفة البضاعة المباعة والجانب الدائن من حساب المخزون.

٤ ــ يمثل حساب المخزون حساب مراقبة يدعمه أستاذ فرعى لسجلات المخزون الفردية.

إن نظام الجرد المستمر يوفر سجلاً مستمراً للأرصدة في كل من حساب المخزون وحساب تكلفة البضاعة المباعة.

وفي ظل نظم إمساك الدفاتر بالحاسب الآلي، فإنه يمكن تسجيل عمليات الإيداع والصرف من المخزون في نفس التوقيت. وقد أدى شيوع إستخدام أنظمة المحاسبة بالحاسب الآلى إلى زيادة كفاءة إستخدام نظام الجرد المستمر في المنشآت ذات الأحجام والأنـواع المختلفـة.

نظـام الجـرد الـدوري Periodic System

في ظل نظام الجرد الدورى، يتم تحديد كمية المخزون بصفة دورية فقط. ويتم تسجيل عمليات إقتنـاء المخزون خلال الفترة المحاسبية بالجانب المدين من حساب

المشتريات. وتضاف جملة حساب المشتريات في نهاية الفترة المحاسبية إلى تكلفة مخزون أول الفترة لتحديد التكلفة الإجمالية للبضاعة المتاحة للبيع خلال الفترة. ويُطرح مخزون آخر الفترة من تكلفة البضاعة المتاحة للبيع لحساب تكلفة البضاعة المباعة. ويُلاحظ أنه في ظل نظام الجرد الدورى، تمثل تكلفة البضاعة المباعة مقدار متبقى يعتمد على الجرد المادي لمخزون آخر المدة.

وعند إستخدام نظام الجرد الدورى يتم حساب مخزون آخر المدة عن طريق إجراء جرد مادى للمخزون مرة واحدة في نهاية العام. ومع ذلك فإن أغلب الشركات تحتاج لمزيد من المعلومات الجارية عن مستويات المخزون بها وذلك لمنع حالات نفاد المخزون أو المغالاة في الشراء وللمساعدة في إعداد البيانات المالية الشهرية وربع السنوية.

ونتيجة لذلك فإن أغلب الشركات تستخدم نظام جرد دورى معدل يتم فيه تسجيل حالات الزيادة والنقصان بالكميات فقط ـ وليس بالمبالغ النقدية ـ في سجل المخزون التفصيلي حيث تمثل هذه مجرد أداة تذكيرية خارج نظام القيد المزدوج لتساعد في تحديد مستوى المخزون عند أى نقطة زمنية.

وسواء كانت الشركة تحتفظ بنظام جرد مستمر بالكميات والمبالغ أو بالكميات فقط أولا تحتفظ بنـظام جرد مستمـر على الإطـلاق، فإنها عادة ماتقوم بإجراء جرد مادى للمخزون في كل عام. وبغض النظر عن نوع سجلات المخزون المستخدمة ومدى تنظيم إجراءات تسجيل المشتريات والمنصرف من المخزون، فإن خطر الخسارة والخطأ دائماً مايوجد حيث أن عمليات الفقد والسرقة والتسجيل غير الصحيح وأى إحتمالات أخرى مماثلة قد تتسبب في إختلاف الرصيد طبقاً لسجلات المخازن عن رصيد المخزون الفعـلى، ويتطلب ذلك إجراء عملية تحقق دورى من سجلات المخزون عن طريق عمليات العد والوزن أو القياس الفعلى، على أن تقارن نتيجة هذا الجرد بالسجلات التفصيلية للمخزون وتصحح هذه السجلات لتتفق مع الكميات الموجودة بالفعل.

ويجب إجراء الجرد المادى للمخزون قرب نهاية السنة المالية للمنشأة كلما كان ذلك ممكنـاً وذلـك حتى تكـون كميات المخـزون الصحيحة متاحة للإستخدام في إعداد التقارير والقوائم المحاسبية السنوية. ولأن هذا غير ممكن دائماً فإن عمليات الجرد المادى للمخزون التي تتم خلال شهرين أو ثلاثة من نهاية السنة المالية تعتبر كافية إذا كانت الشركة تحتفظ بسجلات تفصيلية للمخزون بدرجة مناسبة من الصحة.

ولتوضيح الفرق بين نظام الجرد الدورى والمستمر، إفترض أن شركة "Fesmire" كانت لديها العمليات التالية خلال السنة الحالية:

ـ مخزون أوالمدة	١٠٠ وحدة بتكلفة ٦ جـ للوحدة	=	٦٠٠
ـ المشتريـــات	٩٠٠ وحدة بتكلفة ٦ جـ للوحدة	=	٥٤٠٠
ـ المبيعـــات	٦٠٠ وحدة بسعر ١٢ جـ للوحدة	=	٧٢٠٠
ـ مخزون آخر الفترة	٤٠٠ وحدة بتكلفة ٦ جـ للوحدة	=	٢٤٠٠

فتكون القيود اللازمة لتسجيل هذه العمليات خلال السنة الحالية كما يلي:

نظام الجرد المستمر	نظام الجرد الدوري
٥٤٠٠ من حـ/ المخزون (٩٠٠×٦)	٥٤٠٠ من حـ/ المشتريات
٥٤٠٠ إلى حـ/ الموردون	٥٤٠٠ إلى حـ/ الموردون
تسجيل المبيعـــات	
٧٢٠٠ من حـ/ العملاء	٧٢٠٠ من حـ/ العملاء
٧٢٠٠ إلى حـ/ المبيعات	٧٢٠٠ إلى حـ/ المبيعات
٣٦٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	
٣٦٠٠ الى حـ/ المخزون	لاقيود
قيود التسوية (الاقفال)	
لاقيود	٢٤٠٠ من حـ/ مخزون آخر المدة
	٣٦٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة.
	٥٤٠٠ إلى حـ/ المشتريـــات
	٦٠٠ إلى حـ/ مخزون أول المدة

وعنـد إستخدام نظام الجرد المستمر ووجود فرق بين الرصيد الدفتري للمخزون والـرصيد طبقـا للجـرد الفعلي، يلزم إجراء قيد منفصل لتعديل الرصيد الدفتري. ولتوضيح ذلك، إفترض أنه في نهاية الفترة كان الرصيد الدفتري للمخزون ٤٠٠٠جـ في حين أشـار الجـرد الفعـلي إلى أن المخـزون يبلغ ٣٨٠٠جـ. فيكون القيد اللازم لتسجيل هذا الفرق كما يلي:

٢٠٠ من حـ/ عجز وزيادة المخزون
٢٠٠ إلى حـ/ المخزون

وعادة ما يمثل الفائض أو العجز في نظم الجرد المستمر خطأ في تقدير تكلفة البضاعة المباعة ويكون الفرق نتيجة لتطاير أو تلف طبيعي ومتوقع أو نتيجة لسرقة أو إمساك

السجلات بصورة غير صحيحة وهكذا.

وعـلى ذلـك، فإن حساب عجز وزيادة المخزون سيمثل تسوية لتكلفة البضاعة المبـاعة، وفي الممارسة العملية أحيانا يقرر عن حساب عجز وزيادة المخزون في جزء المكاسب والايرادات الأخرى أو الخسائر والمصروفات الأخرى بقائمة الدخل بناءً على رصيده. ويلاحظ أنه في نظام الجرد الدوري لا يظهر حساب عجز وزيادة المخزون بسبب عدم وجود سجلات محاسبية لمقارنة الجرد المادي بها. وعلى ذلك، فإن تكلفة البضاعة المباعة تتضمن عجز وزيادة المخزون بصورة تلقائية.

القضايا الأساسية في تقييم المخزن BASIC ISSUES IN INVENTORY VALUATION

نظراً لأن السلع المباعة أو المستخدمة خلال فترة محاسبية معينة نادراً ما تتطابق تماماً مع السلع المشتراة أو المنتجة خلال هذه الفترة، فإن الرصيد الفعلي للمخزون قد يزيد أو ينخفض. ويجب توزيع تكلفة كل السلع المتاحة للبيع أو الاستخدام فيما بين السلع التي تم بيعها أو استلامها وتلك التي مازالت بالمخزن في نهاية الفترة. وتتمثل تكلفة السلع المتاحة للبيع او الاستخدام في مجموع كل من:

١ ـ تكلفة السلع الموجودة بالمخزن في بداية الفترة و

٢ ـ تكلفة السلع المقتناة أو المنتجة خلال الفترة. وتتمثل تكلفة البضاعة المباعة في الفرق بين تكلفة السلع المتاحة للبيع خلال الفترة وتكلفة السلع الموجودة بالمخزن في نهاية الفترة كمايلي:

مخزون أول المدة	١٠٠,٠٠٠
تكلفة السلع المقتناة أو المنتجة خلال العام	٨٠٠,٠٠٠
جملة تكلفة السلع المتاحة للبيع	٩٠٠,٠٠٠
مخزون آخر المدة	٢٠٠,٠٠٠
تكلفة البضائع المباعة خلال العام	٧٠٠,٠٠٠

وقد يكون تقييم المخزون عملية معقدة تتطلب تحديد =

١ ـ السلع التي يشملها المخزون.

٢ ـ التكاليف التي يشملها المخزون

٣ ـ إفتراض تدفق التكلفة الذي تستخدمه المنشأة.

البضاعة التي يشملها المخزون PHYSICAL GOOS TO BE INCLUDED IN INVETORY

من الناحية الفنية، فإنه يلزم تسجيل المشتريات عندما ينتقل حق الملكة القانوني للبضائع إلى المشتري. ومع ذلك فإن الممارسة العامة قد جرت على تسجيل عمليات إقتناء البضائع عند إستلامها بالفعل، وذلك لأنه من الصعب على المشتري أن يحدد بالضبط وقت الانتقال القانوني لملكية كل سلعة مشتراة. وعلاوة على ذلك، فإنه لا يحتمل حدوث خطأ جوهي من مثل هذه الممارسة عند تطبيقها بصورة ثابتة.

البضـاعـة بالطريـق GOODS IN TRANSIT

إن البضائع المشتراة والتي مازالت بالطريق ـ لم تستلم بعد ـ في نهاية السنة المالية والتي إنتقل حق ملكيتها القانوني للمشتري يجب تسجيلها كمشتريات خلال هذه الفترة المالية فالبضائع التي تشحن حسب القاعدة «فوب» والتي تكون بالطريق في نهاية الفترة تكون تابعـة للمشـتري ويجب ظهـورهـا بسجلاته حيث إنتقل حق الملكية القانوني لها إلى المشتري عند شحنها. وبذلك فإن إهمال مثل هذه المشتريات سيؤدي إلى تقويم المخزون وحسابات الموردين في الميزانية بأقل من اللازم وكذلك تقويم المشتريات ومخزون آخر المدة في قائمة الدخل بأقل من اللازم.

وعادة ما يقوم المحاسب بإعداد جدول تفصيلي للمشتريات في نهاية الفترة للتأكد من أن المشتريات والمخزون سجلت في الفترة الصحيحة. ويتطلب إعداد مثل هذا الجدول تطبيق قاعـدة إنتقـال حق الملكية القانوني، فعندما تشحن البضائع حسب القاعدة «فوب» (التسليم محل البائع) فإن حق الملكية ينتقل للمشتري عندما يقوم البائع بتسليم البضـائع إلى متعهد النقل الذي يعمل كوكيل عن المشتري. أما إذا كانت البضائع تسلم محل المشتري فإن حق الملكية لا ينتقل إلى أن يتسلم المشتري البضائع من متعهد النقل.

وفي الحـالات التي يثـور فيهـا التسـاؤل عن إنتقـال حق الملكية من عدمه، فإن المحـاسب يُعمـل قواعد الحكم الشخصي آخذاً في الإعتبار ممارسات الصناعة وبنود إتفاقية البيع وسياسات الأطراف الداخلة فيها وأية دلائل أخرى متاحة.

بضاعـة الأمانـــة Consigned Goods

من الطرق الخاصة التي تستخدم لتسويق منتجات معينة ما يعرف بالبضاعة برسم الامانة. وفي ظل هذا الإتفاق يقوم أحد الأطراف (وهو المودع) بشحن البضاعة إلى

طرف آخر (المؤتمن) الذي يعمل كوكيل عن المودع في بيع هذه البضائع. ويوافق المؤتمن على قبول هذه البضائع دون أي إلتزام من جانبه إلا بممارسة العناية المعقولة والحماية المناسبة لهذه البضائع من الخسارة أو التلف حتى تباع إلى طرف ثالث. وعندما يبيع المؤتمن هذه البضائع يتم تحويل إيراد البيع مطروحاً منه عمولة ومصروفات البيع إلى المودع.

وتظل بضاعة الأمانة ضمن ملكية المودع ويجب إدراجها ضمن حساب المخزون لديه سواء بسعر الشراء أو بتكلفة الانتاج. وفي بعض الأحيان يظهر مخزون بضاعة الأمانة كبند منفصل إلا إذا كان مقدارها غير هام نسبيا. وفي بعض الأحيان يُقرر عند مخزون بضاعة الأمانة ضمن الملاحظات الواردة على القوائم المالية.

ولايقوم المؤتمن بإجراء أية قيود عن البضائع التي يستلمها في حسابات المخزون لديه وذلك لأنها مملوكة للمودع وعليه أن يكون حذراً تماما من إدراج أي من هذه البضائع كجزء من المخزون لديه.

بعض إتفاقيات البيع الخاصة Special Sale Agreements

كما أشرنا فيما سبق، فإن إنتقال حق الملكية القانوني هو المعيار العام الذي يستخدم في تحديد مدى إدراج بند معين ضمن المخزون. ومع ذلك، فإن إنتقال حق الملكية القانوني والجوهر الحقيقي للصفقة لا يلتقيان دائما. على سبيل المثال، من المحتمل أن ينتقل حق الملكية القانوني إلى المشتري في حين يحتفظ البائع بمخاطر الملكية. وعلى عكس ذلك، فإن إنتقال حق الملكية القانوني قد لا يحدث في حين أن الجوهر الحقيقي للصفقة يتضمن تخلي البائع عن مخاطر الملكية. وسنوضح فيما يلي ثلاثة حالات خاصة للمبيعات للاشارة إلى أنواع المشاكل التي يمكن مواجهتها في الممارسة العملية وهي:

١ ـ البيع مع الإتفاق على إعادة الشراء.
٢ ـ المبيعات ذات نسبة المردودات العالية.
٣ ـ المبيعات بالتقسيط.

١ ـ *البيع مع الإتفاق على إعادة الشراء* Sales with Buyback Agreement

في بعض الأحيان، قد تقوم المنشأة بتمويل المخزون بها دون أن تقرر عن أي مخزون أو إلتزام في ميزانيتها ويتضمن مثل الاجراء (والذي يطلق عليه عادة إتفاق تمويل المنتج) عادة عملية «بيع» مع إتفاق «إعادة شراء» سواء بصورة ضمنية أو ظاهرة. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Hill قد قامت بتحويل (بيع) مخزون إلى شركة Chase ووافقت

في نفس الوقت على إعادة شراء هذه البضاعة بسعر محدد خلال فترة زمنية معينة. عندئذ تقـترض شركـة Chase بضمان المخزون وتستخدم المتحصلات من القرض في سداد المستحق لشركة Hill وتقوم شركة Hill بإعادة شراء المخزون في المستقبل وتستخدم شركة Chase متحصلات إعادة الشراء في سداد القرض.

ويتمثل جوهر هذه الصفقة في أن شركة Hill تقوم بتمويل مخزونها ـ وتحتفظ بمخاطر الملكية ـ رغم أن حق الملكية القانوني للبضاعة قد إنتقل إلى شركة Chase . . وتتمثل الميزة التي تحصـل عليهـا شركة Hill من إجراء مثل هذه الصفقة في تجنب الضرائب العقارية الشخصية التي تفرضها بعض الولايات، وفي إستبعاد قيمة الإلتزام المتداول من ميزانيتها وزيادة قدرتها على التأثير في رقم الدخل المقرر عنه. في حين تتمثل الميزة التي تحصل عليها شركة Chase في أن شراء البضائع قد يحل مشكلة تصفية المخزون في ظل سياسة Lifo (والتي ستتم مناقشتها فيما بعد).

وفي الممارسة العملية عادة ما تعرف هذه الإتفاقات بصفقات الانتظار Parking حيث أن البـائع يحتفظ بالمخزون في ميزانية منشأة أخرى لفترة زمنية قصيرة. وعندما يوجد إتفاق إعادة شراء على أساس سعر محدد يغطي كل تكاليف المخزون علاوة على تكاليف الاحتفاظ المرتبطة به، فإن معايير مهنة المحاسبة تستلزم الآن أن يظل المخزون والإلتزام المرتبط به في دفاتر البائع.

٢ ـ ***المبيعات ذات نسبة المردودات العالية Sales with High Rates of Return***

عادة ماتوجد إتفاقات سواء رسمية أو غير رسمية في بعض الصناعات ـ مثل النشر، الموسيقى، الألعاب والسلع الرياضية ـ تسمح برد المخزون مع إعادة سداد قيمته كلياً أو جزئياً. ولتوضيح ذلك فقد قامت شركة Quality للنشر ببيع كتب دراسية لمحلات College مع الاتفاق على رد كل الكتب غير المباعة مع رد ثمنها بالكامل. وفي الماضي، كان ما يقرب من ٢٥٪ من الكتب المباعة لمحلات College يتم رده، فكيف تقرر شركة النشر عن مبيعـاتهـا؟ أحـد البـدائل المتاحة هو أن تسجل الشركة المبيعات بقيمتها الاجمالية مع فتح حساب لمسموحات ومردودات المبيعات المقدرة. ومن البدائل الأخرى عدم تسجيل أية مبيعات حتى توجد مؤشرات تفيد أن المشتري لن يقوم بالرد. ولكن السؤال الجوهري هنا هو: ماهي الظروف التي يُعتبر المخزون في ظلها مباعاً ويُستبعد من مخزون شركة Quality ؟. عندما يكون من الممكن تقدير قيمة المردودات بصورة معقولة، يجب إعتبار البضائع مباعة، أما إذا كانت المردودات غير قابلة للتنبؤ بها، فإن إستبعاد هذه البضائع من المخزون يعتبر إجراء غير سليم.

٣ ـ المبيعات بالتقسيط Sales on Installment

تتمثـل عمليات البيع بالتقسيط في تلك المبيعات التي يتم فيها سداد الثمن على أقساط دورية على مدى فترة زمنية ممتدة. ولأن خطر خسارة عدم التحصيل يكون أعلى في حالات البيع بالتقسيط منه في صفقات البيع الأخرى، فإن البائع عادة ما يحتفظ بحق الملكية القانوني للبضائع حتى يتم سداد كل الأقساط. وهنا يثار تساؤل حول ما إذا كان المخزون يعتبر مباعاً حتى مع عدم إنتقال حق الملكية القانوني. والاجابة هي أن هذه البضـائع يجب إستبعادها من مخزون البائع إذا كان من الممكن تقدير نسبة الديون المعدومة بصورة معقولة. وتُعرض المبيعات بالتقسيط هنا لتوضيح أنه في بعض الحالات يلزم إستبعاد البضائع من المخزون رغم عدم إنتقال حق الملكية.

أثر أخطـــاء المخـــزون Effect Of Inventory Errors

إذا ما تم إدراج أو إستبعاد بعض البنود بصورة خاطئة عند تحديد تكلفة البضاعة المباعة فسوف توجد أخطاء في القوائم المالية.

الخطأ في تقدير مخزون آخر المدة: قد يحدث في بعض الأحيان تسجيل مخزون أول المدة، المشتريات بصورة صحيحة، ولكن بعض البنود لم تدرج في مخزون آخر المدة؟ في هذه الحالة، سيكون لدينا الأثر التالي على القوائم المالية في نهاية الفترة.

الميـــزانية		قائمـة الدخـــل	
المخزون	أقل من اللازم	تكلفة البضاعة المباعة	أكثر من اللازم
الأرباح المحتجزة	أقل من اللازم		
رأس المال العامل	أقل من اللازم	صافي الدخل	أقل من اللازم
نسبة التداول (الأصول المتداولة/ الالتزمات المتداولة)	أقل من اللازم		

وسيتم تقدير رأس المال العامل ونسبة التداول بأقل من اللازم بسبب تقدير مخزون آخر المدة بأقل من اللازم، في حين سيكون صافي الدخل أقل من اللازم بسبب تقدير تكلفة البضاعة المباعة بأكثر من اللازم.

ولتوضيح الأثر على صافي الدخل على مدى فترة سنتين، إفترض أن مخزون آخر المدة لدى شركة Dauicl تم تقديره بأقل من اللازم بمبلغ ١٠٠٠٠ج وأن كل البنود الأخرى كانت صحيحـة، فسوف يتمثل أثر هذا الخطأ في تخفيض صافي دخل الفترة الحالية وزيادة صافي دخل الفترة التالية. حيث سيتم إستعواض هذا الخطأ في الفترة التالية لأن

مخزون أول المـدة بها سيكون أقل من اللازم وبذلك سيُقدر صافي الدخل بأكبر من اللازم. وبذلك سيكون هناك خطأ في تقدير صافي الدخل الخاص بكل سنة على حدة ولكن مجموع دخل السنتين سيكون صحيحا كما هو موضح فيما يلي:

	الخطـــأ		الصحيـــح	
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣
الإيـــرادات	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
تكلفـة البضـاعة المباعـة				
مخزون أول السنة	٢٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٠٠٠٠
بضاعة مشتراه ومنتجة	٤٥٠٠٠	٦٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٦٠٠٠٠
البضاعة المتاحة للبيـــع	٧٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
ناقص: مخزون آخر المدة	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مجمل الربـــح	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
مصروفات إدارية وبيعية	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
صـــافى الدخـــل	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠
	جملة دخل الفترتين ٣٠٠٠٠		جملة دخل الفترتين ٣٠٠٠٠	

وإذا تم تقدير مخزون آخر المدة بأكبر من اللازم، سيكون الأمر عكس ذلك. حيث سيكون المخزون، رأس المال العامل، نسبة التداول، صافي الدخل مقدرة بأكثر من الـلازم وتكلفة البضاعة المباعة بأقل من اللازم. كما سيتم إستعواض أثر الخطأ على صافي الدخل في الفترة التالية ولكن سيكون هناك خطأ في قائمة الدخل لكل فترة على حدة.

الخـطأ في تقدير المشتريات والمخزون : بفرض أن هناك بعض البضائع لم تكن مسجلة كمشـتريات ولم يتم إدراجهـا في جرد مخزون آخر المدة. فسيكون الأثر على القوائم المالية (بفرض أن الشراء على الحساب) كما يلي:

الميـــزانية		قائمـة الدخـــل	
المخزون	أقل من اللازم	المشتريـــات	أقل من اللازم
حسابات الدفع	أقل من اللازم	تكلفة البضاعة المباعة	لا أثر
رأس المال العامل	لا أثر	صافي الدخل	لا أثر
نسبة التداول	أكبر من اللازم	مخزون آخر المدة	أقل من اللازم

حيث أن استبعاد بعض البضائع من المشتريات ومن مخزون آخر المدة سيؤدي إلى تقـدير المخـزون وحسابات الدفع بالميزانية بأقل من اللازم وكذلك تقدير المشتريات ومخزون آخر المدة بقائمة الدخل بأقل من اللازم. ولا يتأثر صافي دخل الفترة بإستبعاد هذه البضائع لأن المشتريات ومخزون آخر الفترة منخفضة بنفس المقدار، وبذلك فإن الخطأ يكون له أثر متكافيء على تكلفة البضاعة المباعة. كما لا تتغير جملة رأس المال العامل، ولكن نسبة التداول تُقدر بأكثر من اللازم بسبب إستبعاد مقادير متساوية من المخزون وحسابات الدفع. وعلى ذلك، فإن تقدير مخزون آخر المدة وحسابات الدفع بأقل من اللازم قد تكون أحد الوسائل المستخدمة في التأثير على نسبة التداول وجعلها تبدو أفضل من حقيقتها.

وإذا ما تم تقدير كل من المشتريات (الآجلة) ومخزون آخر المدة بأكثر من اللازم، فإن الآثار على الميزانية ستكون عكس ما سبق تماماً. حيث سيكون المخزون وحساب الدفع أكبر من اللازم وبالتالي تصبح نسبة التداول أقل من حقيقتها مع عدم تأثر رأس المـال العـامـل، ولا تتأثر تكلفة البضاعة المباعة وصافي الدخل لأن الأخطاء تكافيء بعضها البعض.

التكاليف التي يلزم إدراجها فى المخزون COSTS TO BE INCLUDED IN INVENTORY

من أهم المشاكل الخاصة بالمخزون مايتعلق بالمقدار الذي سيدرج به المخزون في الحسـابات ويُقرر عنه في التقارير المحاسبية. وبصفة عامة، فإن المخزون كغيره من الأصول تتم المحاسبة عنه على أساس التكلفة.

تكـاليـف المنتـج Product Costs

تكاليف المنتج هي تلك التكاليف التي «تلتصق» attach بالمخزون. حيث ترتبط هذه التكاليف بصورة مباشرة بعملية جلب البضائع إلى محل عمل المشتري وتحويل هذه

البضائع إلى الصورة التي يمكن بيعها عليها. ويتضمن ذلك أعباء نقل وتداول هذه البضـائـع المشتراة، وتكاليف الإقتناء الأخرى المباشرة، وتكاليف العمالة والتكاليف الإنتاجية الأخرى التي تتحملها المنشأة في تشغيل البضاعة حتى محطة البيع.

سيكون من المناسب أيضاً توزيع حصة من أية تكاليف شراء أو مصروفات إدارة المشتريات أو تكاليف التخزين وغيرها من التكاليف التي تتحملها المنشأة في تخزين أو منـاولـة البضائع قبل بيعها على قيمة المخزون. ومع ذلك، فإنه بسبب الصعوبات العملية التي تتضمنها عملية توزيع مثل هذه التكاليف والمصروفات، فإن هذه البنود لا تدرج عادة في تقويم المخزون

تكاليف الفترة **Period Costs**

لا تعتبر مصروفات البيع والمصروفات الإدارية والعمومية ـ في ظل الظروف العادية ـ ذات إرتباط مباشر بإقتناء أو إنتاج السلع، ومن ثم فإنها لا تُعتبر جزء من المخزون. فهذه التكاليف تمثل تكاليف فترة وليس تكاليف منتج.

ومن الوجهة النظرية، فإن مثل هذه المصروفات هي أحد بنود تكلفة المنتج التي لا تختلف عن سعر الشراء المبدئي وما يرتبط به من أعباء نقل ترتبط بالمنتج. فلماذا إذن لا تُعتبر هذه التكاليف بنود قابلة للتخزين؟. في بعض الصناعات تكون هذه الأعباء غير هامـة نسبيا. وفي حالات أخرى، وخاصة عندما تكون مصروفات البيع جوهرية، تكون هذه التكلفة مرتبطة بصورة مباشرة بتكلفة البضاعة المباعة أكثر منها بالمخزون غير المباع. ورغم ذلك، فإنه في أغلب الحالات تكون هذه التكاليف، وخاصة المصروفات الإدارية، غير مرتبطة بصورة غير مباشرة بعملية الانتاج الحالية بصورة تجعل أي توزيع لها هو عملية عشوائية بحته. إن أحد الارشادات التي يمكن إتباعها في ذلك هو تحميل المخزون بتلك التكاليف التي لها علاقة مَباشرة نسبيا بالكميات المنتجة. على سبيل المثال، إذا كانت الزيادة في المصروفات الإدارية تحدث دون زيادة موازية في المخزون، فإنه يكون هناك بعض المبرر لمعالجة التكلفة كعبء فترة على أساس أن كميات المخزون لم تتأثر.

وعادة مايتم إستنفاد تكاليف الفائدة المقترنة بتجهيز المخزون للبيع بمجرد تحملها وذلك بدعوى أن تكاليف الفائدة هي تكاليف تمويلية. ومع ذلك، فإن هناك من يقرر أن تكـاليف الفائدة التي تتحملها المنشأة في تمويل الأنشطة المتعلقة بتجهيز المخزون للبيع تمثل تكلفة لهذا الأصل مثلها مثل المواد والعمالة والتكاليف الإضافية، ومن ثم

فإنـه يجب رسملتهـا. وقـد قرر FASB أن تكلفة الفائدة المتعلقة بالأصول التي يتم إنشاؤها للاستخدام الداخلي أو الأصول التي يتم إنتاجها كمشروعات مستقلة (مثل السفن، المشروعات العقارية) للبيع أو الاستئجار يجب رسملتها (أنظر SFAS No. 34) حيث ركز FASB على أن مثل هذه المشروعات المنفصلة يلزم لها وقت طويل ونفقات مبدئية جوهرية، ومن ثم فإنها عادة ما تتضمن مقادير كبيرة من تكلفة الفائدة. ولا يلزم رسملة تكـاليف الفـائـدة المتعلقة بمخزون البضائع التي يتم إنتاجها بكميات كبيرة وبصورة متكررة لأن منفعة المعلومات الناتجة عن ذلك لا تبرر تكلفتها.

تكاليف التصنيـــع : Manufacturing Costs

كما أشرنا فيما سبق، فإن الشركة التي تقوم بتصنيع البضائع تستخدم ثلاثة حسابات للمخزن ـ هي المواد الخام، الانتاج تحت التشغيل والانتاج التام. حيث يضم مخزون الإنتـاج تحت التشغيل والمنتجـات التـامـة تكـاليف المواد والعمل المباشر والتكاليف الصناعية الإضافية. وتتضمن تكاليف التصنيع الإضافية المواد غير المباشرة، العمل غير المباشر وبنود أخرى مثل الإهلاك، الضرائب، التأمين، التدفئة والكهرباء التي تتحملها الشركة في عملية التصنيع.

ويتشابه جزء تكلفة البضاعة المباعة في قائمة دخل الشركة الصناعية مع جزء تكلفة البضـاعة المباعة في قائمة دخل الشركة التجارية. والفرق الأساسي بينهما هو إحلال تكلفة البضائع المصنعة خلال السنة محل التفاصيل المتعلقة بمشتريات البضاعة.

فإذا كان مخزون المنتجـات التامة ١٦٠٠٠ج في بداية العام، ١٠٠٠٠ج في نهاية العام فإن جزء تكلفة البضاعة المباعة بقائمة الدخل سوف يظهر كما يلي:

تكلفة البضاعة المباعـــة :	
مخزون الإنتاج التام أول العام	١٦٠٠٠
تكلفة البضاعة المصنعة خلال العام	٤٧٥٠٠٠
تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٤٩١٠٠٠
مخزون الانتاج التام آخر العام	١٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	٤٨١٠٠٠

وتتشـابـه القواعد الأساسية المطبقة في تصنيف حسابات المخزون بقائمة الدخل

والميزانية في كل من الشركات الصناعية والتجارية.

تحديد التكلفة المتغيرة مقابل تحديد التكلفة الكلية

Variable Costing Versus Absorbtion Costing

في نظام تحديد التكلفة المتغيرة variable costing system ـ والذي يُطلق عليه غالبا نظام تحميل التكـاليف المبـاشرة ـ يجب تصنيف كل التكـاليف إلى تكاليف متغيرة، وثابتة، فالتكاليف المتغيرة هي تلك التيَ تتغير بنسبة مباشرة مع التغيرات في المخرجات، في حين أن التكاليف الثابتة هي تلك التي تظل ثابتة مع التغيرات في المخرجات. وفي ظل تحديد التكلفة المتغيرة لا تُحمل على المنتجات التي يتم تصنيعها سوى التكاليف التي تتغير مباشرة مع التغيرات في حجم الانتاج. حيث تُحمل تكاليف المواد المباشرة والعمل المباشر والجزء المتغير من تكاليف التصنيع الإضافية على مخزون الانتاج تحت التشغيل والمنتجـات التـامة لتصبح فيما بعد جزءًا من تكلفة البضاعة المباعة. ولكن تكاليف التصنيع الاضافية الثابتة مثل الضرائب العقارية، والتأمين، إهلاك مبنى المصنع، وأجور المشرفين تعتبر تكاليف فترة ولا يُنظر إليها كجزء من تكاليف المنتجات التي يتم تصنيعها، حيث أن كل التكاليف الثابتة تُحمل كمصروفات على الفترة الجارية في ظل نظام تحديد التكلفـة المتغيرة. ويُستخدم نظام تحديد التكلفة المتغيرة بواسطة الادارة الداخلية لأغراض إتخاذ القرار ولكن لا يُسمح بإستخدامه في القوائم المالية الخارجية.

وفي ظل نظام تحديد التكلفة الكلية ـ absorbing costing يتم إلصاق كل تكاليف التصنيع ـ سواء مغيرة أو، ثابتة مباشرة أو غير مباشرة ـ التي تتحملها المنشأة في عملية الانتاج على المنتج وتُدرج ضمن تكلفة المخزون. حيث تُحمل المواد المباشرة، العمل المباشرة وكل التكاليف الصناعية الاضافية ـ المتغير منها والثابت ـ على المخرجات وتُوزع على تكلفة البضاعة المباعة والمخزون. وتتطلب المبادىء المحاسبية المتعارف عليها GAAP إستخدام نظام تحديد التكلفة الكلية كأساس لتقويم المخزون لاعداد القوائم المالية. كما تطالب بعض الجهات الضريبية أحيانا بإستخدام نظام تحميل كلى معدل للتكلفة للأغراض الضريبية.

ويعتقد مؤيدوا نظام تحديد التكلفة المتغيرة أنه يوفر معلومات أكثر فائدة للادارة في صياغة سياسات التسعير وفي الرقابة على التكاليف من التقارير التي تُعد بإستخدام الطرق التقليدية لتحديد التكلفة الكلية. ولا يُعد نظام تحديد التكلفة المتغيرة مقبولاً لأغـراض ضريبـة الـدخـل أو للإستخدام في التقارير المالية المنشورة (التقرير المالي

الخارجي) بسبب أنها تقوم المخزون بأقل من اللازم. ولكن لأن تحديد التكلفة المتغيرة مفيد للادارة في إتخـاذ القـرارات، والـرقابة على التكلفة وإعداد الموازنة، فإنه يشيع إستخـدامـه داخليا. ويمكن إجراء بعض التعديلات البسيطة نسبيا في نهاية الفترة المحاسبية لتحويل المخزون وتكلفة البضاعة المباعة المعدة على أساس تحديد التكلفة المتغيرة إلى أساس مقبول لأغراض ضريبة الدخل والتقرير المالي الخارجي.

معالجة خصومات الشراء : Treatment of Purchase Discounts

في بعض الأحيان يقرر عن خصومات الشراء في قائمة الدخل كإيرادات مماثلة لايراد الفائدة. ومع ذلك، فإن خصومات الشراء يجب تسجيلها كتخفيض للمشتريات أو تخفيض للمخزون، حيث أن تسجيلها كإيراد يعني أن الشركة تقوم بتسجيل دخل من المخزون قبل بيعه.

والحجة في معالجة خصومات الشراء كإيراد هي أنها تماثل الفائدة المكتسبة. فالخصم يمثـل تخفيض يسمح به البائع لتعجيل السداد النقدي. ومع ذلك، فإن مثل هذه الحجة ذات منطق ضعيف، فالمشتري لا يُقرض البائع بأي حال من الأحوال، حيث أن المشـتري يقوم بمجرد سداد فاتورة مشترياته، ويمثل المبلغ المدفوع تكلفـة مثـل هـذه المشتريات.

ويُشـير إستخـدام حسـاب خصومات الشراء إلى أن الشركة تقرر عن المشتريات وحسابات الموردين بها بالقيمة الاجمالية. وتشير بعض المداخل الأخرى إلى تسجيل المشتريات وحسابات الموردين بقيمتها الصافية بعد الخصومات النقدية. حيث تعد هذه المعالجة أفضل بسبب:ـ

١ ـ انها تقدم تقرير مالي صحيح عن تكلفة الأصل وقيمة الإلتزام المتعلق به.

٢ ـ تمثـل فرصة لقياس عدم كفاءة الادارة إذا لم تستفيد من الخصم. ففي المدخل الصافي يُسجل فشل الادارة في الاستفادة من الخصم خلال الفترة المحددة له في حساب خسارة خصومات الشراء. ولتوضيح الفرق بين المدخل الاجمالي، المدخل الصافي إفترض العمليات التالية:

المدخل الاجمالي	المدخـــل الصـــافي
مشتريات بمبلغ ١٠٠٠٠ج، ٢/١٠، صافي ٣٠:ـ	
١٠٠٠٠ من حـ/ المشتريات	٩٨٠٠ من حـ/ المشتريات
١٠٠٠٠ إلى حـ/ الموردون	٩٨٠٠ إلى حـ/ الموردون

سداد فاتورة قيمتها ٤٠٠٠ج خلال فترة الخصم :

٤٠٠٠ من حـ/ الموردون	٣٩٢٠ من حـ/ الموردون
٨٠ إلى حـ/ خصومات الشراء	٣٩٢٠ إلى حـ/ النقدية .
٣٩٢٠ إلى حـ/ النقدية .	

سداد فاتورة قيمتها ٦٠٠٠ ج بعد فترة الخصم :

٦٠٠٠ من حـ/ الموردون	٥٨٨٠ من حـ/ الموردين
٦٠٠٠ إلى حـ / النقدية	١٢٠ من حـ/خصومات الشراء المضاعة
	٦٠٠٠ إلى حـ/ النقديـة

وإذا إستخـدام المدخل الاجمالي، يجب التقرير عن خصومات الشراء كتخفيض للمشـتريات بقائمة الدخل. وإذا إستُخدم المدخل الصافي، يجب إعتبار خصومات الشراء المضـاعـة مصروفا والتقرير عنها في جزء المصروفات والخسائر الأخرى بقائمة الـدخـل. ومـع ذلـك، فإن هنـاك الكثير ممن يعتقدون بأن الصعوبة التي يتضمنها إستخدام المدخل الصافي الذي يُعد أكثر تعقيداً غير مبررة بالقياس مع المنافع الناجمة عنه. وربما كان ذلك هو سبب انتشار إستخدام طريقة المدخل الاجمالي الأبسط. رغم أنها أقل منطقية. وعلاوة على ذلك، يقرر البعض أن الادارة تتردد في التقرير عن مقدار خصومات الشراء المضاعة بالقوائم المالية.

ماهو إفتراض تدفق التكلفة الذي يلزم إستخدامه ؟

WHAT COST FLOW ASSUMPTION SHOUD BE ADOPTED?

خلال أي فترة مالية من المحتمل أن تقوم الشركة بشراء بضائع بالعديد من الأسعار المختلفـة. فإذا كان المخـزون يتم تسعيره بالتكلفة، وتم إجراء العديد من عمليات الشراء بتكاليف مختلفة للوحدة، فإن هناك سؤال يبرز حول أسعار التكلفة التي يلزم إستخـدامهـا. ومن الـوجهـة النظرية، فإن الفصل بين تكاليف الوحدات المختلفة والتمييز بين الوحدات المباعة وغير المباعة يبدو مثالياً، ولكن مثل هذا الاجراء لا يُعد مكلفاً فقط ولكنه مستحيل التحقيق. وعلى ذلك، فإن المحاسب يجب أن يلجأ للممارسة المستقـرة التي تقضي بتـطبيق أحـد الإفـتراضـات المتعددة لتدفق تكاليف المخزون. ويُلاحظ أن هناك إختلاف كامل بين التدفق المادي الفعلي للبضائع وإفتراض تدفق التكلفة المستخدم. ولا يلزم وجود تطابق بين افتراض تدفق التكلفة المستخدم من ناحية والحركة المادية للسلع من ناحية أخرى. ويجب أن يكون الغرض الأساسي من إختيار

طريقة معينة هو إختيار الطريقة التي تعكس الدخـل الدوري ـ فـي ظـل الظـروف المحيطة ـ بأوضح ما يمكـن.

ولتـوضح ذلك، افترض أن شركة MART قامت بإجراء العمليات التالية خلال الشهر الأول للنشاط:ـ

التاريخ	المشتريـــات	المباع أو المصدر	الرصيد
٢ مارس	٢٠٠٠ وحدة بتكلفة ٤ج للوحدة		٢٠٠٠ وحدة
١٥ مارس	٦٠٠٠ وحدة بتكلفة ٤,٤ للوحدة		٨٠٠٠ وحدة
١٩ مارس		٤٠٠٠ وحدة	٤٠٠٠ وحدة
٣٠ مارس	٢٠٠٠ وحدة بتكلفة ٤,٧٥ للوحدة		٦٠٠٠ وحدة

من هذه المعلومات، يمكن حساب وحدات مخزون آخر المدة وقدرها ٦٠٠٠ وحدة، تكلفـة البضـائـع المتـاحـة للبيع (مخـزون أول المدة + المشتريات) وقدرها ٤٣٩٠٠ (٤×٢٠٠٠ + ٤,٤×٦٠٠٠ + ٤,٧٥×٢٠٠٠). ولكن يبقى التساؤل حول السعر أو الأسعار التي يلزم إستخدامها في تقييم الوحدات المخزونة آخر المدة وقدرها ٦٠٠٠ وحدة. تعتمد إجابة هذا التساؤل على إفتراض تدفق التكلفة الذي تستخدمه الشركة.

تمييز الوحدات Specific Identification

تتطلب هذه الطريقة تمييز كل وحدة مباعة وكل وحدة باقية بالمخزون، بحيث تُدرج تكاليف الوحدات التي يتم بيعها ضمن تكاليف البضاعة المباعة في حين تُدرج تكاليف الوحدات غير المباعة ضمن تكلفة المخزون. ولا تُستخدم هذه الطريقة إلا في الحالات التي يمكن فيهـا عملياً إجـراء فصـل مادي بين عمليات الشراء المختلفـة التي تمت بالمنشأة. حيث يمكن تطبيقها بنجاح في الحالات التي يتم فيها تداول عدد صغير نسبيا من البنود عالية التكلفة التي يسهل التمييز بينها. ففي تجارة التجزئة يضم ذلك بعض أنـواع المجـوهرات والسيارات والأثاث. وفي الشركات الصناعية يمكن تطبيقه على الأوامر الخاصة والعديد من المنتجات التي يتم تصنيعها في ظل نظام تكاليف الأوامر.

ولتوضيح هذه الطريقة، إفترض أن وحدات مخزون آخر المدة بشركة Mark السابقة وقدرها ٦٠٠٠ وحدة تضم ١٠٠٠وحدة من المشتري يوم ٢ مارس ٣٠٠٠ وحدة من المشتري يوم ١٥ مارس، ٢٠٠٠وحدة من المشتري يوم ٣٠ مارس، فإنه يمكن حساب مخزون آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة كما هو موضح فيما يلي:

التـــاريخ	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	جملة التكلفة
٢ مارس	١٠٠٠	٤	٤٠٠٠
١٥ مارس	٣٠٠٠	٤,٤	١٣٢٠٠
٣٠ مارس	٢٠٠٠	٤,٧٥	٩٥٠٠
مخزون آخر المدة	٦٠٠٠		٢٦٧٠٠

تكلفة الوحدات المتاحة للبيع (سبق حسابها)	٤٣٩٠٠
(-) مخزون آخر المـــــدة	٢٦٧٠٠
تكلفة البضاعة المباعة	١٧٢٠٠

ومن الوجهة النظرية، فإن هذه الطريقة تبدو مثالية حيث تؤدي لمقابلة تكاليف فعلية بإيرادات فعلية والتقرير عن مخزون آخر المدة بتكاليف فعلية. وبمعنى آخر، فإنه في ظل هذه الطريقة يتطابق تدفق التكاليف مع التدفق المادي للسلع. ومع ذلك، فإنه بإمعـان النظر ستتضح لنا بعض العيوب في إستخدام هذه الطريقة كأساس لتقويم المخزون وقياس الدخل.

فمن أوجـه النقـد الموجهـة لهذه الطريقة أنها تمكن الشركة من التلاعب بصافي الدخل. على سبيل المثال، بفرض أن تاجر جملة قد إشترى بضاعة متماثلة تماماً في بداية العام بثلاثة أسعار مختلفة. فعند بيعه لجزء منها يمكنه إنتقاء البضاعة ذات السعر الأقل أو الأعـلى لتحميلها على المصروفات وذلك بمجرد إنتقاء البضاعة التي يتم تسليمها للعميل من طلبية معينـة. وعلى ذلك ، فإن مدير الأعمال يمكنه التلاعب في صافي الدخل بمجرد تسليم العميل البضائع ذات السعر الأعلى ـ أو الأدنى ـ بناء على رغبته في التقرير عن صافي دخل أعلى أو أدنى خلال هذه الفترة.

وهناك مشكلة أخرى تتعلق بالتوزيع العشوائي للتكاليف الذي يحدث أحياناً مع بعض بنود المخزون. ففي بعض الحالات يكون من الصعب الربط بصورة كافية بين ـ على سبيل المثال ـ أعباء الشحن، تكاليف التخزين والخصومات وأحد بنود المخزون. وعندئذ يكون البديل هو توزيع هذه التكاليف بصورة عشوائية إلى حد ما، وهو ما يؤدي للإقلال من درجة دقة طريقة تمييز الوحدات المخزونة.

التكلفـــة المتوسطـــة Average Cost

كما هو واضح من الإسم، فإن طريقة التكلفة المتوسطة تقوم بتسعير البنود المخزونة

على أسـاس التكلفة المتوسطة لكل الوحدات المماثلة المتاحة خلال الفترة. ولتوضيح ذلـك، فإنـه بإفـتراض أن شركة Mart قد إستخدمت نظام الجرد الدوري، يمكن حساب مخزون آخر الفترة وتكلفة البضاعة المباعة بإستخدام طريقة المتوسط المرجح كمـا يلـي:

التاريخ	عدد الوحـدات	تكلفة الوحدة	جملة التكلفة
٢ مارس	٢٠٠٠	٤	٨٠٠٠
١٥ مارس	٦٠٠٠	٤,٤	٢٦٤٠٠
٣٠ مارس	٢٠٠٠	٤,٧٥	٩٥٠٠
جملة الوحدات المتاحة	١٠٠٠٠		٤٣٩٠٠

$$\text{التكلفة المتوسطة المرجحة للوحدة} = \frac{٤٣٩٠٠}{١٠٠٠} = ٤,٣٩$$

المخزون بالوحدات = ٦٠٠٠ وحدة

مخزون آخر المدة = ٦٠٠٠وحدة × ٤,٣٩ = ٢٦٣٤٠

تكلفة البضاعة المتاحة للبيع	٤٣٩٠٠
(-) مخزون آخر المدة	٢٦٣٤٠
تكلفة البضاعة المباعة	١٧٥٦٠

وإذا كان لدى الشركة مخزون أول المدة فإنه يدخل ضمن جملة الوحدات المتاحة وجملة تكلفة البضاعة المتاحة عند حساب متوسط تكلفة الوحدة.

وهناك طريقة أخرى للتكلفة المتوسطة هي طريقة المتوسط المتحرك والتي تستخدم عند إمساك السجلات على أساس نظام الجرد المستمر. وفيما يلي تطبيق طريقة التكلفة المتوسطة على نظام الجرد المستمر.

التاريخ	وحدات مشتراة	وحدات مباعة أو صادرة	الرصيد
٢ مارس	(٢٠٠٠وحدة×٤ج للوحدة)٨٠٠٠		٢٠٠٠ × ٤ = ٨٠٠٠
١٥ مارس	(٦٠٠٠وحدة×٤,٤ج للوحدة)٢٦٤٠٠		٨٠٠٠×٤,٣=٣٤٤٠٠
١٩ مارس		(٤٠٠٠وحدة×٤,٣)=١٧٢٠٠	٤٠٠٠×٤,٣=١٧٢٠٠
٣٠ مارس	(٢٠٠٠وحدة×٤,٧٥)=٩٥٠٠		٦٠٠٠×٤,٤٥=٢٦٧٠٠

وكما يتضح مما سبق، يتم حساب متوسط تكلفة جديد للوحدة مع كل عملية شراء. ففي ١٥ مارس، وبعـد شراء ٦٠٠٠ وحـدة بتكلفـة ٢٦٤٠٠ج، أصبح بالمخزون ٨٠٠٠ وحـدة بتكلفـة ٣٤٤٠٠(٨٠٠٠+٢٦٤٠٠)، ليصبح متوسط تكلفة الوحدة ٤,٣. ويُستخدم هذا المتوسط في تحديد تكلفة المسحوب من المخزون حتى تتم عملية شراء أخـرى حيث يُحسب متـوسط تكلفـة جديد للوحدة. وعلى ذلك، فإن تكلفة الوحدات المسحوبة بتاريخ ١٩ مارس وقدرها ٤٠٠٠ وحدة تبلغ ١٧٢٠٠ بسعر ٤,٣ للوحدة. وبعد شراء ٢٠٠٠ وحدة بتكلفة ٩٥٠٠ج في ٣٠ مارس يتحدد متوسط تكلفة جديد للوحدة قدره ٤,٤٥ يُستخدم لتقويم مخزون آخر المدة بمبلغ ٢٦٧٠٠.

ويُبرر إستخدام طرق التكلفة المتوسطة على أساس إعتبارات عملية وليس أسباب منطقية، حيث أنها سهلة في التطبيق وموضوعية ولا تخضع لعمليات التلاعب في الدخل كما هو الحال في طرق تسعير المخزون الأخرى. وعلاوة على ذلك، يعلن مؤيدوا طرق التكلفة المتوسطة أنه من المستحيل عادة قياس تدفق مادي محدد للمخزون. ومن ثم، فإنـه من الأفضل تحديد تكلفة هذه البنود على أساس السعر المتوسط. وتكون هذه الحجـة مقنعة بصفـة خاصة عندما تكون البنود التي يتضمنها المخـزون متجـانسة فـي طبيعتها.

طريقة الوارد أولاً ـ صادر أولاً First - In, First - Out (FIFO)

تفترض هذه الطريقة أن السلع تُستخدم بنفس ترتيب شراءها، بمعنى أن السلع المشـتراة أولاً هي السلع التي تُستخدم أولاً (في المنشآت الصناعية) أو تُباع أولاً (في المنشآت التجارية). وعلى ذلك، فإن المخزون المتبقي يجب أن يمثل أحدث المشتريات.

ولتـوضيح ذلك، إفترض أن شركة Mart السابقة تستخدم نظام الجرد الدوري. حيث يمكن حساب تكلفة مخزون آخر المدة عن طريق أخذ تكلفة أحدث المشتريات والعودة للوراء حتى يتم إستكمال كل الوحدات المخزونة. ويمكن تحديد مخزون آخر المدة، تكلفة البضاعة المباعة في ظل هذه الطريقة كما يلي:

التاريخ	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	جملة التكلفة
٣٠ مارس	٢٠٠٠	٤,٧٥	٩٥٠٠
١٥ مارس	٤٠٠٠	٤,٤٠	١٧٦٠٠

مخزون آخر المدة	٦٠٠٠	٢٧١٠٠
تكلفة الوحدات المتاحة للبيع		٤٣٩٠٠
(-) مخزون آخر المدة		٢٧١٠٠
تكلفة البضاعة المباعة		١٦٨٠٠

وإذا إستخدم نظام الجرد المستمر بالكميات والمبالغ، يتم الصاق رقم التكلفة بكل عملية سحب. حيث ستتكـون تكلفـة الـوحدات المسحوبة يوم ١٩ مارس وقدرها ٤٠٠٠وحـدة من بنـود مشـتراة يوم ٢ مارس وبنود مشتراة يوم ١٥ مارس. وسيكون المخزون على أساس FIFO وباستخدام نظام الجرد الدوري بشركة Mart كما يلي:

التاريخ	وحدات مشتراة		وحدات مباعة أو صادرة	الرصيد		
٢ مارس	(٢٠٠٠وحدة×٤ج)	= ٨٠٠٠		٤×٢٠٠٠	= ٨٠٠٠	
١٥مارس	(٦٠٠٠وحدة×٤,٤)	= ٢٦٤٠٠		٤×٢٠٠٠ ٤,٤×٦٠٠٠		٣٤٤٠٠
١٩مارس			٤×٢٠٠٠ ٤,٤×٢٠٠٠ = ١٦٨٠٠	٤٠٠٠ ×٤,٤	= ١٧٦٠٠	
٣٠مارس	(٤,٧٥×٢٠٠٠)	= ٩٥٠٠		٤,٤×٤٠٠٠ ٤,٧٥×٢٠٠٠		٢٧١٠٠

حيث يبلغ مخزون آخر المدة في هذه الحالة ٢٧١٠٠ج وتكلفة البضاعة المباعة ١٦٨٠٠.

وفي كل الحالات التي تُستخدم فيها طريقة FIFO سيكون كل من المخزون وتكلفة البضاعة المباعة متماثلان في نهاية الشهر سواء تم إستخدام طريقة الجرد الدوري أو الجرد المستمر. حيث يرجع السبب في ذلك إلى أن نفس التكاليف ترد أولاً. ومن ثم تصدر أولاً سواء كانت تكلفة البضاعة المباعة تُحسب عند بيع البضائع على مدار الفترة المحاسبية (الجرد المستمر) أو تُحسب كمتبقي في نهاية الفترة المحاسبية (الجرد الدوري).

ومن أهداف إستخدام طريقة FIFO تطابق التدفق المادي للسلع. وعندما يكون التدفق المادي للسلع بالفعل يتم على أساس الوارد أولاً ـ صادر أولاً، فإن طريقة FIFO تقترب بصورة كبيرة من طريقة تمييز الوحدات المخزونة. وفي نفس الوقت، فإنها لا تسمح بالتلاعب في صافي الدخل حيث لا يكون للمنشأة حرية إنتقاء تكلفة لسلع معينة لتحميلها على المصروفات.

ومن المـزايا الأخـرى لطريقـة FIFO إقـتراب تكلفة مخزون آخر المدة من تكلفته الجارية. فلأن السلع التي ترد أولاً تُصرف أولاً، فإن مقدار مخزون آخر المدة سوف

يشمـل أحـدث المشتريات. ويكون هذا صحيحاً بصفة خاصة عندما يكون معدل دوران المخـزون سريعـاً. حيث يوفر هذا المدخل بصفة عامة تقريباً معقولاً للتكلفة الإستبدالية في الميزانية عندما لا تحدث تغيرات سعرية منذ آخر عملية شراء.

والإنتقاد الأساسي الموجه لهذه الطريقة هو أنها تؤدي لعدم مقابلة تكاليف جارية مع الايرادات الجارية بقائمة الدخل. حيث أن أقدم التكاليف هي التي تُقارن بالإيرادات الجارية، وهو ما قد يؤدي إلى تشويه أرقام مجمل الربح وصافي الدخل.

الـوارد أخيـراً ـ صـادر أولاً Last - In, First Out

تقوم هذه الطريقة على مقابلة تكاليف أحدث الوحدات المشتراة بالإيرادات. وإذا كان نظام الجرد الدوري هو المستخدم، فسوف يُفترض أن تكلفة كل الكميات المباعة أو الصـادرة خلال الفـترة تأتي من أحدث المشتريات. ويتم تسعير مخزون آخر المدة بإستخدام الوحدات الإجمالية كأساس للحساب وبغض النظر عن التواريخ. حيث يفـترض المثـال التـالي أن تكلفـة الوحدات المسحوبة وقدرها ٤٠٠٠وحدة تستوعب الوحدات المشتراة في ٣٠ مارس وقدرها ٢٠٠٠وحدة وكذلك ٢٠٠٠وحدة من المشتري يوم ١٥ مارس وقدره ٦٠٠٠ وحدة. وبذلك سيتم حساب المخزون وتكلفة البضاعة المباعة كما يلي:

التاريخ	عدد الوحدات	تكلفة الوحدة	جملة التكلفة
٢ مارس	٢٠٠٠	٤	٨٠٠٠ ج
١٥ مارس	٤٠٠٠	٤,٤	١٧٦٠٠ج
مخزون آخر المدة	٦٠٠٠		٢٥٦٠٠
الوحدات المتاحة للبيع		٤٣٩٠٠	
(-) مخزون آخر المدة		٢٥٦٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة		١٨٣٠٠	

وعند إستخدام نظام الجرد المستمر بالكميات والمبالغ، يؤدي تطبيق طريقة LIFO لإختلاف أرقام مخزون آخر المدة وتكلفة البضاعة المباعة عما سبق كما يتضح مما يلي:

التاريخ	الوحدات المشتراة	الوحدات المباعة أو الصادرة	الرصيـــد
٢ مارس	(٢٠٠٠وحدة×٤)=٨٠٠٠		٤×٢٠٠٠ ٨٠٠٠
١٥مارس	(٦٠٠٠×٤,٤)=٢٦٤٠٠		٤×٢٠٠٠ ٤,٤×٦٠٠٠ ٣٤٤٠٠
١٩مارس		٤٠٠٠×٤,٤=١٧٦٠٠	٤×٢٠٠٠ ٤,٤×٢٠٠٠ ١٦٨٠٠
٣٠مارس	(٢٠٠٠×٤,٧٥)=٩٥٠٠		٤×٢٠٠٠ ٤,٤×٢٠٠٠ ٤,٧٥×٢٠٠٠ ٢٦٣٠٠

حث أن رقم مخزون آخر المدة (٢٥٦٠٠) وتكلفة البضاعة المباعة (١٨٣٠٠) في ظل نظام الجـرد الـدوري وإستخـدام طريقـة LIFO قد إختلف عن مخزون آخـر المـدة (٢٦٣٠٠) وتكلفة البضاعة المباعة (١٧٦٠٠) في ظل نظام الجرد المستمر، ويرجع ذلك إلى أنـه في الحالة الأولى تتم مقابلة جملة مسحوبات الشهر بجملة المشتريات خلال الشهر عند تطبيق طريقة LIFO ، في حين أنه في الحالة الثانية تتم مقابلة كل عملية سحب بالمشتريات السابقة عليها مباشرة. ففي الواقع تفترض طريقة الحساب الأولى أن تكلفة البضائع التي لم تكن قد تم شراؤها حتى ٣٠ مارس كانت مدرجة ضمن المباع أو الصادر بتاريخ ١٩ مارس

بعض القضايا الخاصة المتعلقة بفرض الوارد أخيراً صادر أولاً

SPECIAL ISSUES RELATED TO LIFO

تصفية المخزون المقوم على اساس الوارد أخيراً صادر أولاً Lifo liquidation

حتى هذه النقـطة ركـزنـا على مدخل السلع المحددة specific Lifo approach في المحاسبة عن المخزون بطريقة LIFO (وهو ما يُطلق عليه LIFO التقليدية للوحدة). وهذا المدخل غير واقعي عادة لسببين :ـ

١ ـ عنـدمـا يكـون لدى الشركة العديد من بنود المخزون المختلفة، تكون التكلفة المحاسبية لتتبع كل بند من بنود المخزون عالية.

٢ ـ قد يحدث تآكل في مخزن LIFO بسهولة (وهو ما يُطلق عليه تصفية مخـزون LIFO) ويؤدي هـذا عـادة إلـى تشـوية فـي رقـم صافي الـدخـل وإلـى مدفوعـات ضريبية جـوهرية.

ولفهم مشكلة تصفية مخزون LIFO بفرض أن شركة Carmen لديها ٣٠٠٠٠ رطل من الصلب بالمخزن في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ محددة التكلفة على أساس مدخل السلع المحددة في LIFO كما يلي:

مخزون آخر المدة (١٩٩٣)

	أرطـال	تكلفة الوحدة	تكلفة LIFO
١٩٩٠	٨٠٠٠	٤	٣٢٠٠٠
١٩٩١	١٠٠٠٠	٦	٦٠٠٠٠
١٩٩٢	٧٠٠٠	٩	٦٣٠٠٠
١٩٩٣	٥٠٠٠	١٠	٥٠٠٠٠
	٣٠٠٠٠		٢٠٥٠٠٠

فمخزون آخر سنة ١٩٩٣ بالشركة يضم تكاليف من فترات سابقة. حيث تُعرف هذه التكاليف بالطبقات Layers ، وتُعرف الطبقة الأولى الطبقة الأساسية Base layer فقد أرتفعت أسعار الصلب على مدى الفترات الأربع. وفي سنة ١٩٩٤ واجهت شركة Carmen عجز في الصلب وكان عليها أن تقوم بتصفية مخزونها وفي نهاية سنة ١٩٩٤ لم يتبق بالمخزون سوى ٦٠٠٠ رطل فقط. ولأن الشركة تستخدم طريقة LIFO ، فإن الطبقة الأحداث هي التي تُصفى أولاً ـ ١٩٩٣ ـ تليها طبقة سنة ١٩٩٢ وهكذا. وينتج عن ذلك مقابلة تكاليف من فترات سابقة مع إيرادات مبيعات مقرر عنها بقيم جارية بما يؤدي لتشويه صافي الدخل وزيادة المدفوعات الضريبية خلال هذه الفترة. ولسوء الحظ، فإن عمليات تصفية مخزون LIFO قد تحدث بصـورة متكـررة مع إستخدام مدخل السلع المحددة في طريقة LIFO.

طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً: مجموعات سلعية Specific Goods Pooled Lifo

للتغلب على مشاكل تصفية مخزون Lifo وتبسيط عملية المحاسبة، يتم وضع السلع في مجموعات Pools ، حيث تتكون المجموعة من بنود ذات طبيعة متماثلة. وعلى ذلك، فبـدلاً من الاكتفاء بالوحدات المتطابقة تماماً، يتم تجميع عدد من الوحدات المتماثلة والمحاسبة عنها معا. ولتوضيح ذلك، أفترض أن شركة Mary في السنة الأولى للنشاط كان لديهـا أربع أنواع من المواد الخام تمثل المكونات الأساسية لعملية تصنيع زيوت الشعر وهي العطور، الشمع، النباتات العطرية والصمغ، وقد قامت بتجميع هذه

البنود معاً في مخزون أول المدة (الطبقة الأساسية) كما يلي:

مخزون أول المدة (الطبقة الأساسية)

المواد الخام	الكمـــية	السعـــر	الاجمـــالي
العطور	٢٤٠٠٠ رطل	٤	٩٦٠٠٠
الشمـــع	٣٦٠٠٠	٦,١	٢١٩٦٠٠
النباتات العطرية	٢٢٠٠٠	٩	١٩٨٠٠٠
الصمـــغ	٨٠٠٠	٣,٣	٢٦٤٠٠
	٩٠٠٠٠		٥٤٠٠٠٠

متوسط تكلفة الوحدة ٦ج

وتبلغ التكلفة المتوسطة للرطل في مخزون المدة (الطبقة الأساسية) ٦ج للرطل. وفيما يلي الصفقات التي تمت بشركة Mary خلال الفترة التالية:

	مخزون أول المدة		الصفقات: المشتريات			الصفقات: المنصرف	مخزون آخر المدة
المواد الخام	الكمية	كمية	سعر	إجمالي		كميات مستخدمة	كمية
عطـــور	٢٤٠٠٠ رطل	٣٠٠٠٠ رطل	٤,٥ج	١٣٥٠٠٠ج		٣٠٠٠٠رطل	٢٤٠٠٠
شمـــع	٢٦٠٠٠	٤٠٠٠٠	٦,٤ج	٢٥٦٠٠٠		٤٢٠٠٠	٣٤٠٠٠
نباتات عطرية	٢٢٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٠	٣٥٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠
صمـــغ	٨٠٠٠	١٥٠٠٠	٥	٧٥٠٠٠		١٥٠٠٠	٨٠٠٠
	٩٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠		٨١٦٠٠٠		١١٧٠٠٠	٩٣٠٠٠

تكلفة متوسطة للرطل
٦,٨

حيث تبلغ التكلفة المتوسطة للرطل من مشتريات الفترة الحالية ٦,٨ ج، ويُستخدم هذا المتوسط في تقويم أي زيادة تطرأ على المخزون خلال الفترة الجارية. ولأن إجمالي المخـزون في نهاية المـدة أكـبر من إجمـالي المخـزون في بدايتهـا بمعدل ٣٠٠٠ رطل (٩٣٠٠٠-٩٠٠٠٠)، فإن مخزون آخر المدة يُحسب كما يلي:

	الكمية	السعر	الاجمـالي
مخزون أول المدة (الطبقة الأساسية)	٩٠٠٠٠ رطل	٦	٥٤٠٠٠٠
الزيادة خلال العام (الطبقة التالية)	٣٠٠٠	٦,٨	٢٠٤٠٠
	٩٣٠٠٠ رطل		٥٦٠٤٠٠

وبإستخدام مدخل السلع المجمعة في طريقة Lifo ، تقل إحتمالات حدوث تصفية للمخزون حيث أن الإنخفاض في كمية صنف معين في المجمع تقابله زيادة في كمية صنف آخر. على سبيل المثال، فقد إنخفضت كمية الشمع بشركة Mary من بداية لنهاية الفترة بمقدار ٢٠٠٠رطل (٣٦٠٠٠-٣٤٠٠٠) ولكن قابلتها زيادة في النباتات العطرية.

طريقة Lifo بالقيمة النقدية Dallar - value Lifo

يؤدي استخدام مدخل السلع المجمعة إلى إستبعاد بعض أوجه القصور الموجهة لطريقة Lifo التقليدية في المحاسبة عن المخزون. حيث يستخدم هذا المدخل المجمع الكميابت كأساس للقياس. ومع ذلك، فإنه يؤدي إلى مشاكل أخرى.

أولاً: أن أغلب الشركات تقوم بتغيير مزيج المنتجات والمواد الخام وطرق الإنتاج بها بصورة مستمرة. فالمنشأة التي كانت تعمل يوماً ما في تصنيع عربات القطارات، قد تعمل الآن في صناعة السيارات أو الطائرات. والشركة التي كانت تستخدم القطن في صناعة المنسوجات قد تستخدم الألياف الصناعية الآن. فإذا إستخدم مدخل التجميع على أساس الكميات، فإن ذلك يعني ضرورة إعادة تعديل هذا المجمع بصورة مستمرة، وهي عملية قد تكون مستهلكة للوقت والتكلفة.

ثانيا: إذا كان هذا المدخل عملياً، فإنه قد ينتج تآكل للطبقات (تصفية مخزون Lifo) ولاتتحقق أغلب منافع إستخدام طريقة Lifo في تحميل التكلفة. فقد يحدث تآكل في الطبقات بسبب إحلال سلعة أو مادة معينة في المجمع محل سلعة أو مادة أخرى إما بصورة مؤقتة أو دائمة. وقد يحدث هذا الإحلال لأسباب تنافسية أو لمجرد حدوث نقص في مادة معينة. وبغض النظر عن السبب، فإن البند الجديد قد لايكون مماثلاً لغيره بدرجة تكفي لمعالجته كجزء من المجمع القديم، ومن ثم فإن أية أرباح تضخمية مؤجلة deferred وتخص السلع القديمة قد يكون من الضروري الإعتراف بتحققها

عند إستبدال هذه السلع القديمة.

وللتغلب على المشـاكـل الخاصة بتعديل بنود المجمع وتآكل الطبقات، تم إبتكار طريقة Lifo بالقيمة النقدية. والخاصية الأساسية لطريقة Lifo بالقيمة النقدية هي أن الزيادة والتخفيض في المجمع تُحدد وتُقاس على أساس القيمة النقدية الاجمالية وليس كمية السلع المادية فى مجمع المخزون.

ويتميز هذا المدخل بميزتين أساسيتين عن مدخل الوحدات المجمعة. الأولى أنه يمكن ضم مدى أوسع من السلع في مجمع مخزون Lifo الثانية، أنه في ظل مجمع Lifo بالقيمـة النقدية، فإنه يُسمح بإجراء عملية إحلال إذا كانت المادة الجديدة مماثلة في طبيعتها، أوذات إستخدام مماثل أو يمكن أن تُستبدل إحداهما بالأخرى (على عكس ذلك، فإنه في طريقة الوحدات المجمعة فإنه لا يمكن إحلال بند محل آخر إلا إذا كان مطابقاً له بصورة ظاهرة).

وعـلى ذلك، فقد يصعب حدوث تآكل لطبقات Lifo بإستخدام أساليب القيمة النقدية بالمقارنة بطريقة مجمع الوحدات. وبسبب هذه المزايا، فإن طريقة Lifo بالقيمة النقدية ينتشر إستخدامها في الممارسة. حيث لاتُستخدم مداخل Lifo التقليدية سوى في الحالات التي يستخدم فيها عدد محدود من السلع ولا يُتوقع تغير مزيج المنتج إلا بصورة ضئلية.

وفي ظل طريقة Lifo بالقيمة النقدية من المحتمل أن يُوضع كل المخزون في مجمع واحدة رغم أنه من الشائع إستخدام العديد من المجمعات. وبصفة عامة، فإنه كلما زاد عدد السلع التي يضمها المجمع الواحد، كلما زاد إحتمال إستعواض الانخفاض في كميات سلع معينـة بالـزيادة في كميات سلع أخرى داخل نفس المجمع، بما يؤدي لتجنب عملية تصفية طبقات Lifo ويترتب على ذلك أن إنخفاض عدد المجمعات يعني إنخفاض التكلفة وإنخفاض فرصة تآكل طبقات Lifo.

مثال على طريقة Lifo بالقيمة النقدية: لتوضيح هذه الطريقة، إفترض أن طريقة Lifo بالقيمة النقدية قد إستخدمت للمرة الأولى (فترة الأساس) في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، وأن قيمة المخزون بالأسعار الجارية فى ذلك التاريخ كانت ٢٠٠٠٠ ج، وأن مخزون ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بالأسعار الجارية بلغ ٢٦٤٠٠ج. ولا يجب أن نستنتج من ذلك أن كمية المخـزون قد زادت بنسبة ٣٢٪ خلال العام (٢٦٤٠٠÷٢٠٠٠٠= ١٣٢٪). والسؤال الأول هـو ماهي قيمة مخزون آخر المدة علـى أساس الأسعار في بداية المـدة ؟

بفرض أن الأسعار قد زادت بنسبة ٢٠٪ خلال العام، فإن مخزون آخر المدة بأسعار أول المدة يبلغ ٢٦٤٠٠ ÷ ١٢٠٪). وعلى ذلك، فإن كمية المخزون قد زادت بنسبة ١٠٪، أو من ٢٠٠٠٠ج إلى ٢٢٠٠٠ج على أساس الأسعار في بداية العام.

والخطوة التالية هي تسعير هذه الزيادة الحقيقية. حيث أن هذه الزيادة الحقيقية التي تبلغ ٢٠٠٠ج تُقوم على أساس أسعار آخر العام بمبلغ ٢٤٠٠(٢٠٠٠×١٢٠٪). وعنـد إضـافـة هذه الـزيادة (الـطبقة) وقدرها ٢٤٠٠ج إلى مخزون أول المدة وقدره ٢٠٠٠٠ج ينتج جملة مخزون آخر المدة وقدره ٢٢٤٠٠ كما يلي:

الطبقة الأولى ـ (مخزون أول المدة) على أساس ١٠٠	٢٠٠٠٠
الطبقة الثانية ـ (زيادة سنة ١٩٩٣) على أساس ١٢٠	٢٤٠٠
مخزون Lifo بالقيمة النقدية في ٣١ديسمبر ١٩٩٣	٢٢٤٠٠

ويجب التأكيد على أن الطبقة الجديدة لا تتكون إلا إذا كان مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس يتجاوز مخزون أول المدة بأسعار سنة الأساس. ولا يُحسب رقم قياسي جديد الا عندما تتكون طبقة جديدة.

مثـال شامـل على طريقـة Lifo بالقيمة النقدية: لتوضيح إستخدام طريقة Lifo بالقيمـة النقـدية في حالات أكثـر تعقيداً، إفـترض أن شركـة Bismark قد عرضت المعلومات التالية:

٣١ ديسمبر	المخزون بأسعار نهاية العام	÷ الرقم القياسي للأسعار (نسبة مئوية)	= مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس
١٩٩٠(سنة الأساس)	٢٠٠٠٠٠	١٠٠	٢٠٠٠٠٠
١٩٩١	٢٩٩٠٠٠	١١٥	٢٦٠٠٠٠
١٩٩٢	٣٠٠٠٠٠	١٢٠	٢٥٠٠٠٠
١٩٩٣	٣٥١٠٠٠	١٣٠	٢٧٠٠٠٠

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ يبلغ مخزون آخر المدة في ظل طريقة Lifo بالقيمة النقدية ٢٠٠٠٠٠ج محسوب كما يلي:

مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس		الطبقة بأسعار سنة الأساس		الرقم القياسي للأسعار (نسبة مئوية)		مخزون آخر المدة بتكلفة Lifo
٢٠٠٠٠٠		٢٠٠٠٠٠	×	١٠٠	=	٢٠٠٠٠٠

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩١ تشير مقارنة مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس (٢٦٠٠٠٠) مع مخزون أول المدة بأسعار سنة الأساس (٢٠٠٠٠٠) إلى أن كمية البضائع قد زادت بما قيمته ٦٠٠٠٠ج (٢٦٠٠٠٠ـ٢٠٠٠٠٠). ويتم تسعير هذه الزيادة (الطبقة) حسب الرقم القياسي لنهاية ١٩٩١ وهو ١١٥٪ للوصول إلى طبقة جديدة قيمتها ٦٩٠٠٠. وبذلك يُقدر مخزون آخر سنة ١٩٩١ بمبلغ ٢٦٩٠٠٠ وهي مخزون أول المدة وقدره ٢٠٠٠٠٠ج بالاضافة للطبقة الجديدة وقدرها ٦٩٠٠٠. ويوضح الجدول التالي هذه الحسابات:ـ

حساب مخزون آخر سنة ١٩٩١

مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس		الطبقة بأسعار سنة الأساس		الرقم القياسي للأسعار (نسبة مئوية)		مخزون آخر المدة بتكلفة Lifo
	١٩٩٠	٢٠٠٠٠٠ ج	×	١٠٠	=	٢٠٠٠٠٠ج
٢٦٠٠٠٠ج	١٩٩١	٦٠٠٠٠ ج	×	١١٥	=	٦٩٠٠٠ج
		٢٦٠٠٠٠				٢٦٩٠٠٠

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ تشير مقارنة مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس (٢٥٠٠٠٠) مع مخزون أول المدة بأسعار سنة الأساس (٢٦٠٠٠٠) إلى أن كمية السلع انخفضت بما قيمته ١٠٠٠٠٠ (٢٥٠٠٠٠ـ٢٦٠٠٠٠). وإذا كان مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس أقل من مخزون أول المدة بأسعار سنة الأساس، فإن قيمة الانخفاض يجب طرحها من أحدث طبقة مضافة. وعندما يحدث هذا الانخفاض فإنه يجب رفع الطبقات السابق إضافتها على أساس الأسعار التي كانت موجودة عند الإضافة. فإنه يجب رفع الطبقات السابقة إضافتها على أساس الأسعار التي كانت موجودة عند الاضافة، وفي حالة شركة Bismark يعني ذلك أن الإنخفاض الذي يبلغ ١٠٠٠٠ج بأسعار سنة الأساس يجب حذفه من الطبقة المضافة سنة ١٩٩١ وقدرها ٦٠٠٠٠ج بأسعار سنة الأساس على أن يتم تقويم الرصيد بأسعار سنة الأساس وقدره ٥٠٠٠٠ج (٦٠٠٠٠ـ١٠٠٠٠) بإستخدام الرقم القياسي للأسعار سنة ١٩٩١ وقدره

١١٥٪ لتبلغ قيمتهـا ٥٧٥٠٠ (٥٠٠٠٠×١١٥٪). وبـذلك يبلغ مخزون آخر المدة ٢٥٧٥٠٠ ويضم مخزون أول المـدة وقـدره ٢٠٠٠٠٠ج والـطبقـة الثـانية وقيمتهـا ٥٧٥٠٠، وتتضح الحسابات الخاصة بسنة ١٩٩٢ كما يلي:

حساب قيمة مخزون آخر سنة ١٩٩٢

مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس	الطبقة بأسعار سنة الأساس		الرقم القياسي للأسعار (نسبة مئوية)		مخزون آخر المدة بتكلفة Lifo
٢٥٠٠٠٠ج	١٩٩٠	٢٠٠٠٠٠ ج ×	١٠٠	=	٢٠٠٠٠٠ج
	١٩٩١	٥٠٠٠٠ ج ×	١١٥	=	٥٧٥٠٠ج
		٢٥٠٠٠٠			٢٥٧٥٠٠

ويجب ملاحظة أنه إذا تم إستبعاد طبقة معينة (أو جزء منها) فإنه لا يمكن إعادة تكوينها مرة أخرى في فترات تالية، بمعنى أنها تختفي للأبد.

وفي ٣١ ديسمـبر ١٩٩٣، تشـير مقـارنـة مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس (٢٧٠٠٠٠) مع مخزون أول المـدة بأسعـار سنة الأساس (٢٥٠٠٠٠) إلى أن كمية البضائع قد زادت بما قيمته ٢٠٠٠٠ج (٢٧٠٠٠٠ـ٢٥٠٠٠٠) بأسعار سنة الأساس. وبعـد تحويل الـزيادة بإستخدام الرقم القياسي لسنة ١٩٩٣ يبلغ مخزون آخر السنة ٢٨٣٥٠٠ ويتكون من الطبقة الأساسية وقدرها ٢٠٠٠٠٠، طبقة سنة ١٩٩١ وقدرها ٥٧٥٠٠، وطبقة سنة ١٩٩٣ وقدرها ٢٦٠٠٠ (٢٠٠٠٠×١٣٠٪). ويتضح ذلك مما يلي:

حساب مخزون آخر سنة ١٩٩٣

مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس	الطبقة بأسعار سنة الأساس		الرقم القياسي للأسعار (نسبة مئوية)		مخزون آخر المدة بتكلفة Lifo
٢٧٠٠٠٠ج	١٩٩٠	٢٠٠٠٠٠ ج ×	١٠٠	=	٢٠٠٠٠٠ج
	١٩٩١	٥٠٠٠٠ ج ×	١١٥	=	٥٧٥٠٠ج
	١٩٩٣	٢٠٠٠٠ ج ×	١٣٠	=	٢٦٠٠٠ج
		٢٧٠٠٠٠			٢٨٣٥٠٠

ويجب أن يتساوى مخزون آخر المدة بأسعار سنة الأساس دائماً مع مجموع الطبقات بأسعار سنة الأساس؛ حيث أن التأكد من ذلك بصفة مستمرة سوف يضمن صحة العمليات الحسابية لطريقة Lifo بالقيمة النقدية.

إختيار الرقم القياسي للأسعار Selecting a Price Index

من الأسئلة التي لم نتعرض لها حتى الآن فيما يتعلق بطريقة Lifo بالقيمة النقدية، كيف يتحدد الرقم القياسي للأسعار؟ تستخدم العديد من الشركات الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار الذي تنشره الجهات الحكومية دورياً، كما أنها قد تستخدم أيضا الأرقام القياسية الخاصة بسلع معينة والتي تقوم بإعدادها العديد من الإتحادات التجارية.

وعنـدما لا يوجد رقم قياسي خارجي معين متاح أو ملائم للإستخدام، قد تقوم الشركة بحساب رقم قياسي للأسعار داخلي خاص بها. فالغرض من الرقم القياسي هو تسعـير مخزون آخر المدة بأحدث التكاليف الجارية. وتتحدد التكاليف الجارية عادة بالإشارة إلى التكلفة الفعلية لأحدث البضائع المشتراة. ويوفر الرقم القياسي للأسعار مقياسا للتغير في مستويات السعر أو التكلفة سنة الأساس والسنة الحالية، ويتم حساب رقم قياسي خاص لكل سنة بعد سنة الأساس. والمعادلة العامة لحساب الرقم القياسي كما يلي:

$$\text{الرقم القياسي للسنة الحالية} = \frac{\text{مخزون آخر السنة بالتكلفة الجارية}}{\text{مخزون آخر السنة بتكلفة سنة الأساس}}$$

ويُعرف هذا المدخل عادة بطريقة الإمتداد المزدوج double extension ، حيث يتم مد وحدات المخزون على أساس كل من أسعار سنة الأساس وأسعار السنة الحالية. ولتوضيح ذلك، إفترض أن مخزون سنة الأساس بشركة Taleda (١ يناير ١٩٩٣) كان يتركب مما يأتي:

البنود	الكمية	تكلفة الوحدة	التكلفة الكلية
A	١٠٠٠	٦	٦٠٠٠
B	٢٠٠٠	٢٠	٤٠٠٠٠
مخزون أول يناير ١٩٩٣ بتكاليف سنة الأساس			٤٦٠٠٠

ويشير فحص المخزون في آخر المدة الى وجود ٣٠٠٠ وحدة من البند A و ٦٠٠٠ وحدة من البند B في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣، وكانت أحدث المشتريات المتعلقة بهذه البنود كما يلي:

البنود	تاريخ الشراء	الكمية المشتراة	تكلفة الوحدة
A	١ ديسمبر ١٩٩٣	٤٠٠٠	٧ ج
B	١٥ ديسمبر ١٩٩٣	٥٠٠٠	٢٥
B	١٦ ديسمبر ١٩٩٣	١٠٠٠	٢٢

ويتم إجراء إمتداد مزدوج للمخزون كما يلي:

	مخزون آخر المدة بتكاليف سنة الأساس			مخزون آخر المدة بتكاليف الجارية		
البند	الوحدات	تكلفة الوحدة سنة الأساس	الاجمالي	الوحدات	تكلفة جارية للوحـدة	الاجمالي
A	٣٠٠٠	٦	١٨٠٠٠	٣٠٠٠	٧	٢١٠٠٠
B	٦٠٠٠	٢٠	١٢٠٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥	١٢٥٠٠٠
B				١٠٠٠	٢٢	٢٢٠٠٠
			١٣٨٠٠٠			١٦٨٠٠٠

وبعـد إجـراء إمتـداد مزدوج للمخزون تُستخدم المعادلة السابقة في وضع الرقم القياسي للسنة الحالية كما يلي

$$\frac{\text{مخزون آخر المدة بالتكلفة الجارية}}{\text{مخزون آخر المدة بتكلفة الأساس}} = \frac{١٦٨٠٠٠}{١٣٨٠٠٠} = ٪١٢١,٧٤$$

وعندئذ يُطبق هذا الرقم القياسي على الطبقة المضافة خلال سنة ١٩٩٣. ويُلاحظ في هذا المثـال أن شركـة Taleda قد إستخدمت أحدث المشتريات الفعلية في تحديد التكلفة الجارية، وقد تُستخدم مداخل أخرى أيضا مثل Fifo أو التكلفة المتوسطة. وبغض النظر عن إفتراض تدفق التكلفة المستخدم، فإنه من الضروري الثبات عليه من فترة لأخرى.

ويعتـبر إستخـدام طريقة الامتداد المزدوج مستهلكاً للوقت وصعباً في التطبيق في الحالات التي تحدث فيها تغيرات تقنية جوهرية أو التي يوجد بها عدد من البنود، حيث يعني ذلك أنه مع مرور الوقت يلزم تحديد تكلفة أساس جديدة للمنتجات الجديدة مع ضرورة الإحتفاظ بتكلفة أساس لكل بند في المخزون على حدة.

المقارنة بين مداخل طريقة Lifo : Lifo Approaches - A Comparison

تم في هذا الفصـل عرض ثلاثـة مداخل مختلفة لحساب Lifo وهي طريقة Lifo بالسلع المحددة، طريقة Lifo بتجميع الوحدات، وطريقة Lifo بالقيمة النقدية. وكما سبق القول، فإن إستخدام طريقة Lifo بالسلع المحددة يُعتبر أمر غير واقعي حيث أن أغلب. الشركـات يوجـد لديهـا عدد كبير من البضائع في مخزون نهاية المدة ويؤدي تسعيرها على أساس الوحدة الى إضاعة الكثير من الوقت والتكلفة.

وكـما ذُكـر أيضـا، فإن طريقـة تجميع الوحدات تؤدي لتخفيض تكاليف إمساك الدفاتر، كما أن تآكل شرائح المخزون يكون أكثر صعوبة في ظلها لأن الإنخفاض في كمية معينـة بالمجمع يقابله زيادة في كمية أخرى. ومع ذلك، فإن مدخل التجميع بإستخدام الكميات كأساس للقياس قد يؤدي إلى حالات تصفية لمخزون Lifo

ونتيجة لذلك، فإن أغلب الشركات التي تستخدم نظام Lifo حالياً تطبق طريقة Lifo بالقيمة النقدية. ورغم أن هذا المدخل قد يبدو معقداً، فإن المنطق الذي يقوم عليه والعمليات الحسابية له تكون بسيطة إلى حد كبير بمجرد تحديد الرقم القياسي المناسب.

ولا يعني ذلك أن طريقة Lifo بالقيمة النقدية تخلو من المشاكل. فإختيار البنود التي تُدرج في المجمع قد يكون إجتهادياً رغم أن هذا التحديد يعتبر هاماً إلى حد بعيد لأن التلاعب في تحديد بنود المجمع بدون مبرر نظري يمكن أن يؤثر على صافي الدخل المقرر عنـه. فقـد تقوم الشركات بتحديد مجمعات للبنود بصورة يسهل تصنيفها. ونتيجة لذلك، فعندما ترغب الشركة في زيادة دخلها يتم تخفيض مستوى المخزون، ومن ثم مقابلة بنود مخزون بتكلفة منخفضة مع إيرادات جارية.

مزايا وعيوب مداخل LIFO

في بعض الحالات قد يقترب تدفق التكلفة في ظل طريقة Lifo من التدفق المادي للسلع إلى داخل المخزون وخارجه. على سبيل المثال، فإنه في حالة هرم الفحم يمكن ملاحظة أن الكميات التي تضاف أخيراً للهرم في بعض الحالات هي الكميات التي تُسحب أولاً لأن أداة النقل لن تأخذ الفحم من قاع الهرم. ولذلك فالفحم الذي يؤخذ أولا هو الفحم الذي أُضيف للهرم أخيراً.

ولأن حالة هرم الفحم هي إحدى الحالات القليلة التي يتفق فيها التدفق المادي

الفعلي مع تدفق تكلفة Lifo ، فإن أغلب مؤيدي طريقة Lifo يستخدمون حجج أخرى لتبرير الإستخدام الواسع لها في الممارسة، كما يلي:

المزايا الأساسية لطرق Lifo: Major Advantages of LIFO

المقابلة: ففي طريقة Lifo تتم مقابلة أحدث التكاليف بالايرادات الجارية لتوفير قياس أفضـل للدخـل. وخلال فترات التضخم، يشكك الكثيرون في مدى صحة الدخل في ظل طرق التسعير الأخرى، ويشيرون الى أن الفشل في مقابلة التكاليف الجارية بالايرادات الجارية يخلق أرباح «ورقية» وما يُعرف بأرباح المخزون. حيث تنتج أربـاح المخـزون عندما تكون تكاليف المخزون التي تتم مقابلتها بالمبيعات أقل من التكلفة الاستبدالية للمخزون. وبذلك تُقدر تكلفة البضاعة المباعة بأقل من اللازم ويُعتبر رقم الربح أكبر من اللازم. وعن طريق إستخدام Lifo (بدلاً من الطرق الأخرى مثل Fifo) تتم مقابلة تكاليف جارية بالإيرادات ومن ثم تقل أرباح المخزون.

المنـافـع الضريبية: تُعد المنافع بالضريبية هي السبب الرئيسي في شيوع إستخدام طريقة Lifo. فطالما أن مستوى الأسعار في تزايد وكميات المخزون لا تنخفض، يحدث تأجيل deferral في ضريبة الدخل لأن البنود المشتراة حديثاً بأسعار أعلى هي التي تُقابل بالايرادات. وحتى إذا ما إنخفضت مستويات الأسعار بعد ذلك، فإن الشركة تكون قد إستفادت بتأجيل مؤقت في مصروف ضريبة الدخل.

تحسين التدفقات النقدية ترتبط هذه الميزة بالمنافع الضريبية السابقة، لأن الضرائب يجب سدادها نقداً. ونتيجة لذلك، فإن بعض الشركات التي لا تحصل على المنافع الضريبية لطريقـة Lifo تضـطر للإقتراض لتمويل عملية إحلال مستويات المخزون الحالية، وقد تكون تكاليف الفائدة عالية. وحتى إذا كان لدى الشركة النقدية الكافية لسداد الضرائب، فإن إستخدام طريقة Lifo يسمح للإدارة بإستثمار هذه المبالغ وتحقيق عائد لا تحققه الشركة التي تستخدم طريقة Fifo.

وقاية الأرباح المستقبلية: Future Earnings Hedge

فمع إستخدام طريقة Lifo ، لن يتأثر دخل الشركة المقرر عنه في المستقبل بصورة جوهـرية بإنخفاض أسعار المواد المخزونة في المستقبل. فطريقة Lifo تستبعد أو تحد بصورة جوهرية من حالات تخفيض قيمة المخزون المقرر عنها write downs إلى أسعارها السوقية نتيجة لانخفاض الأسعار. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه طالما أن المخزون الأحدث هو الذي يُباع أولاً، فلن يوجد مخزون كبير في نهاية الفترة مقيم بأسعار عالية

بحيث يتأثر بإنخفاض الأسعار. وعلى عكس ذلك، فإن المخزون الذي تُحدد تكلفته بطريقة Fifo يكون أكثر عرضة لإنخفاض السعر، وهو ما قد يؤدي لإنخفاض صافي الدخل بصورة جوهرية.

العيـوب الأساسية لطرق LIFO: Major Disadvantages of LIFO Approaches

الأرباح المنخفضة: حيث ينظر أغلب مديري الشركات إلى الأرباح الأقل التي يُقرر عنها في ظل طريقة Lifo في الفترات التضخمية كأحد عيوب الطريقة ويفضلون زيادة الأرباح المقرر عنها على تخفيض الضرائب. حيث يخشى بعض المديرين أن يُسيء المستثمـرون فهم التحـول المحـاسبي نحـو إستخدام طريقة Lifo وما ينتج عنه من إنخفاض في الأرباح بما قد يؤدي لإنخفاض أسعار أسهم الشركة. ولكن في الواقع، هناك من الدلائل ما يؤدي لرفض هذه المقولة. حيث أن هناك تشكك كبير حالياً في الأرباح المحددة في ظل طرق أخرى غير Lifo تظهر أثاره في أسعار الأسهم بالبورصة.

تقويم المخزون بأقل من اللازم: قد يؤدي إستخدام طريقة Lifo إلى تشويه ميزانية الشركة. حيث تكون تكلفة المخزون بعيدة عن التكلفة الجارية له لأن أقدم الأسعار هي التي تبقى به. ويؤدي هذا التخفيض إلى ظهور رأس المال العامل بالشركة بصورة أسوأ من حقيقته.

ويعتمد مقدار وإتجاه هذا الإختلاف بين القيمة الدفترية للمخزون وسعره الجاري على درجة وإتجاه تغيرات الأسعار ومقدار معدل دوران المخزون. ويؤدي الأثر المركب لإرتفاع الأسعار وتجنب عمليات تصفية المخزون إلى زيادة الفرق بين القيمة الدفترية للمخـزون في ظل طريقـة Lifo والأسعار الجارية له، ومن ثم تفاقم حالة التشوه في الميزانية الناتجة عن إستخدام طريقة Lifo.

التدفق المادي: لا يؤدي إستخدام طريقة Lifo إلى مسايرة التدفق المادي لبنود المخزون الا في حالات معينة. ففي البداية لم يكن ممكناً إستخدام طريقة Lifo إلا في حالات معينـة. وقـد تغـير هذا المـوقف مع مرور السنـوات حتى وصلنا للنقطة التي لم تعد خصائص التدفق المادي فيها تلعب دوراً هاماً في تحديد إمكانية إستخدام طريقة Lifo من عدمه.

عدم قياس دخل التكلفة الجارية: حيث أن طريقة Lifo تقترب من قياس دخل التكلفة الجارية (التكلفة الاستبدالية) عن غيرها من الطرق. وعند قياس دخل التكلفة الجارية يجب أن تتفق تكلفة البضاعة المباعة مع التكلفة التي سوف تتحملها الشركة

لاستبدال البضاعة المباعة وليس مع أحدث التكاليف التي تحملتها الشركة في شراءها. ويُطلق على إستخدام التكلفة الإستبدالية طريقة الوارد تاليا ـ صادر أولاً Next - In First - out والتي لا تُعتبر مقبولة حالياً لأغراض تقييم المخزون.

التصفيـة الإجبـاريـة: إذا ما تم استبعـاد التكاليف الأساسية أو شرائح التكاليف القديمة، قد تحدث نتائج غريبة بسبب مقابلة تكاليف قديمة وغير ملائمة مع إيرادات جارية. وقد ينتج عن ذلك تشوية للدخل المقرر عنه في فترة معينة، كما قد تنتج عنه بعض الآثار الضارة من وجهة نظر ضريبة الدخل.

وعلى سبيل المثال، فقد قررت شركة Allied عن صافي دخل عادي قدره ٠٩ ,ج للسهم في إحدى السنوات التي أدى فيها إنخفاض مستوى المخزون لتصفية بعض كمياته في ظل طريقة Lifo ، وقد أدى إنخفاض المخزون إلى زيادة الدخل بمقدار ١٣ مليون ج، ما يقرب من ١٧ ,ج للسهم. وتكون مشكلة ضريبة الدخل قاسية بصفة خاصة عندما تكون تصفية المخزون ناتجة عن حالة إضراب أو عجز في المواد. ففي مثل هذه الحالات، قد تتحمل الشركات ضرائب عالية.

إفساد عادات الشراء Poor Bying Habits

فبسبب مشكلة التصفية، قد تؤدي طريقة Lifo لافساد عادات الشراء. فقد تقوم الشركة بشراء الكثير من السلع ومقابلتها بالايرادات لمجرد ضمان عدم إضافة التكاليف القديمة إلى المصروفات. وعلاوة على ذلك، فإنه مع إستخدام طريقة Lifo يزداد إحتمال محاولة الشركة التلاعب بصافي الدخل في نهاية الفترة بمجرد تغيير نمط الشراء الذي تستخدمه، كأن تقوم الشركة بالإسراع في معدل شراء المواد الخام في نهاية الفترة لتدنية الأرباح الدفترية من عملية التصفية وتدنية ضرائب دخل العام.

ولأن إرتفاع الأسعار هو السمة الغالبة في العقود الأخيرة، فقد وفرت طريقة Lifo مزايا ضريبية تفوق غيرها من الطرق. وخلال فترات إنخفاض الأسعار، قد تتحول هذه الميزة الضريبية إلى عبء. وخلال فترات ثبات الأسعار سيؤدي إستخدام طرق Fifo , Lifo في تحديد تكلفة المخزون إلى نتائج متماثلة بصفة عامة.

أسس إختيار طريقة المخزون BASIS FOR SELECTION

رغم أنه لا يمكن وضع قواعد مطلقة، فإن أفضلية طريقة Lifo تتقرر إذا :ـ

١ ـ كانت أسعار البيع والإيرادات تتزايد بمعدل أسرع من التكاليف بما قد يشوه الدخل.

٢ ــ في الحالات التي يُعتبر فيها إستخدام طريقة Lifo تقليدياً مثل متاجر الأقسام والصنـاعـات التي يوجد بها مخزون أمان ثابت نسبياً مثل صناعات التكرير، الصناعات الكيماوية. وعلى عكس ذلك، قد لا تكون طريقة Lifo مناسبة في الحالات التالية:

١ ــ عندما تميل الأسعار لاقتفاء أثر التكاليف.

٢ ــ في الحالات التي يكون إستخدام طريقة التمييز العيني للوحدات تقليدياً فيها مثل صناعة السيارات، المعدات والمجوهرات الفريدة والصناعات الفنية.

٣ ــ عندما تميل تكلفة الوحدة للإنخافض مع زيادة الإنتاج، ومن ثم التقليل من شأن المنافع الضريبية التي قد تقدمها طريقة Lifo

وفي حين أن التحول من طريقة Fifo إلى طريقة Lifo يؤدي عادة إلى منافع ضريبية فورية، فإن التحول من طريقة Lifo إلى طريقة Fifo يمكن أن يؤدي إلى عبء ضريبي جوهري.

وهناك تساؤل حول مدى ضرورة تحول الشركات من طريقة Lifo إلى طريقة Fifo لتحقيق غرض وحيد هو زيادة الـدخل المقرر عنه. وفي البداية يجب أن نفترض أن الشركات التي تقرر عن دخل أعلى سيتم تقويم أسهمها بأسعار أعلى. ومع ذلك، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن مستخدمي البيانات المالية يظهرون تمرساً Sophistica-tion أكثـر من المتـوقع. حيث تظل أسعار الأسهم كما هي، بل وقد تزداد في بعض الحالات، في ظل إستخدام طريقة Lifo رغم الانخفاض في الدخل المقرر عنه.

وتسمح المهنة حالياً للشركات التي تستخدم طريقة Lifo بأن تُقدم جوانب إفصاح إضافية في ضوء طرق أخرى غير Lifo ولكن ليس في صلب القوائم المالية. ورغم أن جوانب الإفصـاح الإضـافية لا يُقصد بها إلغاء طريقة Lifo الأساسية المستخدمة في التقـرير المـالي، فإنها قد تكون مفيدة في مقارنة دخل العمليات ورأس المال العامل بالشركة مع شركات أخرى لا تستخدم طريقة Lifo.

وعادة ما تُستخدم طرق المخزون مقترنة بطرق أخرى. على سبيل المثال، فإن أغلب الشركات لا تستخدم طريقة Lifo بصورة مطلقة، ولكن تستخدمها مع طرق أخرى لتقويم المخزون. ومن أسباب ذلك أن بعض خطوط الانتاج قد تكون أكثر تعرضاً للكساد بدلاً من التضخم. وعلاوة على ذلك، فإذا كان مستوى المخزون غير مستقر، قد تحدث حالات تصفية إجبارية غير مرغوبة في بعض خطوط الانتاج إذا إسُتخدمت

طريقـة Lifo بها. وأخيراً، فإنه عندما يكون معدل دوران المخزون في بعض خطوط الانتاج مرتفع، فإن طريقة Lifo لا تبرر الزيادة في تكلفة عملية إمساك الدفاتر، وعادة ما تُستخدم طريقة التكلفة المتوسطة في مثل هذه الحالات لأنها سهلة الحساب.

وقد وُجد هذا التنوع في طرق المحاسبة عن المخزون للمساعدة في حساب صافي الدخل بصورة صحيحة وليس للسماح بالتلاعب في الدخل المقرر عنه. ولذلك فإنه يُوصى دائما بأن تقوم الشركة بإنتقاء أنسب طرق التسعير لها على أن تقوم بتطبيق الطريقة المنتقاة بصفة ثابتة بعد ذلك. وإذا أظهرت الظروف بعد ذلك أن طريقة تسعير المخزون المستخدمة غير مناسبة، فإنه يجب إمعان النظر في كل الاحتمالات الأخرى قبل إنتقاء طريقة جديدة. كما يجب إبراز أي تغير يحدث بصورة واضحة والافصاح عن أثره في القوائم المالية.

الأسئلـــة:

١ ــ ماهي ترتيبات تمويل المنتج؟ وكيف يجب التقرير عن ترتيبات تمويل المنتج في القوائم المالية.؟

٢ ــ عرف «التكلفة» من وجهة نظر عملية تقويم المخزون.؟

٣ ــ تستخـدم طرق Fifo ، المتـوسط المرجح، Lifo كبديل لطريقة التمييز العيني لأغراض تقييم المخزون، قارن هذه الطرق بطريقة التمييز العيني مع مناقشة الخصائص النظرية لكل طريقة في عملية تحديد الدخل وتقييم الأصول.

٤ ــ بالمقارنة مع طريقة Fifo في تحديد تكلفة المخزون، هل ينتج عن طريقة Lifo صافي دخل أعلى أم أقل في فترة إرتفاع الأسعار؟ وماهو الأثر المقارن على صافي الدخل في فترة إنخفاض الأسعار.؟

٥ ــ ماهي الميزة من تجميع بنود المخزون في مجموعات ذات طبيعة متجانسة؟ وماهو الفـرق بين مجمـع Lifo ومجمع Lifo بالقيمة النقدية؟ وماهي مزايا مجمع Lifo بالقيمة النقدية.؟

الحـــالات:

١ ــ يهتم Peter وهو مراقب مخازن متخصص، بالمحاسبة عن المخزون. ورغم أنه يفهم نظم رقابة المخزون بإستخدام الكمبيوتر الأكثر تعقيداً، فإنه معرفته بكيفية تحديد تكلفة المخزون تعد ضئيلة. وعند دراسته لسجلات شركة Ellwood التي

تبيع منتجات ذات أسماء وعلامات تجارية معتادة في متجرها الخاص وعن طريق النقل بشركة Sherie فقد طلب منك السيد Peter أن تجيب عن الأسئلة التالية :ـ

أ) هل يجب على شركـة Ellwood أن تدرج في مخزونها البضـائع المشتراة من مورديها ولكن لم تصل بعد إذا كانت شروط الشراء هي التسليم محل البائع (مصنع المنتج)؟ ولماذا . ؟

ب) هل يجب على شركة Ellwood ادراج نفقات النقل ضمن تكلفة المخزون؟ ولماذا . ؟

ج) إذا إشـترت الشركـة البضـاعـة بخصم نقـدي بنسبة ٢٪ للسداد خلال ١٠ أيام ، فهل تسجل المشتريات بالاجمالي أم بالصافي؟ ولماذا . ؟

د) ماهي المنتجات بالطريق؟ وكيف يجب التقرير عنها في القوائم المالية . ؟

٢ ــ في يناير ١٩٩٣ حصلت شركة Miller على موافقة من السلطات الضريبية على إستخـدام طريقة Lifo في حساب تكلفة المخزون وإختارت الشركة أن تحدد تكلفـة المخزون باستخدام طريقة القيمة النقدية . وقررت الشركة أنه يمكن تحديد تكلفة المخزون بصورة دقيقة بإستخدام رقم قياسي يتم حسابه من عينة ممثلة منتقاه من مجمع مخزون واحد بالشركة .

المطلـــوب :

أ) لماذا يجب إدراج المخزون في كل من :

١ ـ الميزانية

٢ ـ حساب صافي الدخل .

ب) لماذا يمكن السماح بالتقرير عن بعض الأحداث لأغراض المحاسبة المالية بصورة تختلف عن التقرير عنها لأغراض ضريبة الدخل؟

ج) إشرح الطرق والظروف التي في ظلها تنتج أرقام مختلفة للمخزون في ظل طرق Fifo , Lifo لتحديد تكلفة المخزون .

٣ ــ شركة Fortune من الشركات الصناعية التي لديها تكاليف ثابتة ضخمة نسبياً ومخزون ضخم من الإنتاج التام . ويمثل هذا المخزون بند هام جداً في الميزانية . ولدى الشركة نظام محاسبةتكاليف يقوم بتخصيص كل التكاليف الصناعية على المنتجات في كل فترة .

وقد أخبرك Harris ـ مراقب الشركة ـ أن الشركة تولى عناية بالغة لإستخدام طريقـة تحديد التكلفة المتغيرة كطريقة للمحاسبة عن عمليات المصنع وتقييم

المخزون . وترغب الإدارة في الحصول على رأيك في الأثر ـ إن وجد ـ الذي يمكن أن يحدثه هذا التغير على كل من :

١ ـ المركز المالي في نهاية العام .

٢ ـ صافي دخل العام .

والمطلـــوب : حدد إجابتك عن هذا الطلب ومبررات مقترحاتك .

٤ ــ فيما يلي ثلاثة من المواقف المستقلة :ـ

أ) حدد إفـتراضـات تدفق التكلفـة المستخـدمة في كل من طريقة التكلفة المتوسطة ، Lifo , Fifo لتقييم المخزون ؟ .

ب) فرق بين طرق التكلفـة المتـوسـطة المـرجحة والتكلفة المتوسطة المتحركة لأغراض تحديد تكلفة المخزون .

ج) حدد الآثار على كل من الميزانية وقائمة الدخل من إستخدام طريقة Lifo بدلاً من طريقة Fifo لتحديد تكلفة المخزون على مدار فترة زمنية طويلة تزداد فيها أسعار شراء بنود المخزون . مع ذكر أسباب حدوث هذه الآثار .

٥ ــ تدرس شركة Mogen التحول من طريقة Lifo بالسلع المحددة إلى طريقة Lifo بالقيمة النقدية ، ولأن رجال الإدارة المالية بالشركة لديهم معرفة ضئيلة بطريقة Lifo بالقيمة النقدية ، فقد طلبوا منك الإجابة عن الأسئلة التالية :ـ

أ) ماهو مجمع Lifo ؟

ب) هل من الممكن إستخدام مفهوم مجمع Lifo دون إستخدام مدخل Lifo بالقيمة النقدية؟ إشرح .

ج) ماهي تصفية مخزون Lifo ؟

د) كيف تستخدم الأرقام القياسية للأسعار في طريقة Lifo بالقيمة النقدية؟

هـ) ماهي مزايا طريقة Lifo بالقيمة النقدية عن طريقة Lifo بالسلع المحددة ومجمع Lifo بالسلع المحددة؟ .

تمـــاريـــن :

١ ــ عنـد مراجعتـك لحسـابـات شركـة Hercules وجدت أن الجرد المادي للمخزون قد أظهر أن البضاعة الموجودة في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ بلغت تكلفتها ٤٤٠٠٠٠ جنيه . كما إكتشفت أيضاً أن البنود التالية قد استبعدت بالكامل من رقم ٤٤٠٠٠٠ السابق :ـ

١ ـ بضاعة بمبلغ ٥٥٠٠٠جنيه بالطريق وتخص شركة Hercules ويتم شحنها عن طريق شركة Jensen

٢ ـ بضـاعة تكلفتها ٤١٠٠٠ قامت شركة Hercules بشحنها لعميل تسليم ميناء المشتري في ٣١ ديسمبر ١٩٩١. ويتوقع أن يتلقى العميل البضاعة في ٦ يناير ١٩٩٢.

٣ ـ بضاعة تكلفتها ٤٦٠٠٠ جنيه قامت شركة Hercules بشحنها لعميل تسليم ميناء البائع في ٢٩ ديسمبر ١٩٩١، ويتوقع أن يتلقى العميل البضاعة في ٢ يناير ١٩٩٢.

٤ ـ بضاعة تكلفتها ٧٨٠٠٠جنيه تم شحنها للشركة تسليم ميناء المشتري في ٣٠ ديسمبر ١٩٩١، واستلمتها الشركة في ٤ يناير ١٩٩٢.

٥ ـ بضاعة تكلفتها ٦٢٠٠٠ جنيه تم شحنها للشركة تسليم ميناء البائع في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ واستلمتها الشركة في ٥ يناير ١٩٩٢ .....

والمطلـوب:

في ظل المعلومات السابقة، حساب المقدار الذي يجب أن يظهر في ميزانية شركة Hercules في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ كمخزون.

٢ ـ ظهرت الحسابات التالية ضمن ميزان المراجعة لشركة Potter في نهاية سنة ١٩٩٣:

مخزون مواد خام في ٩٣/١/١	٢٨٠٠٠
مخزون إنتاج تحت التشغيل في ٩٣/١/١	٥٠٠٠٠
مخزون إنتاج تام في ٩٣/١/١	٦٠٠٠٠
مواد خام مشتراة	٧٥٠٠٠
أجور مباشرة	٨٧٠٠٠
تكاليف صناعية إضافية	٩٨٠٠٠
المبيعـــات	٤٠٠٠٠٠
مصروفات عامة وإدارية	٦٥٠٠٠

والمطلـــوب:

بفـرض عدم وجـود حسابات وهمية أخرى، ماهي قيود الاقفال التي يلزم إجراءها في نهاية العام، إذا بلغ المخزون في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ مايلي: مواد خام ٣٤٠٠٠ إنتاج تحت التشغيل ٦١٠٠٠، إنتاج تام ٦٧٠٠٠، مع تجاهل الأثر على ضريبة الدخل.

٣ ـ تكـونت شركـة Dollywood في ١ ديسمبر ١٩٩١ . وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بسجلات مخزون الشركة :

	وحدات	تكلفة الوحدة
(مخزون أول المدة) في ١ يناير ١٩٩٢	٦٠٠	٨
المشتريـــات :		
٥ يناير ١٩٩٢	١٢٠٠	٩
٢٥ يناير ١٩٩٢	١٣٠٠	١٠
١٦ فبراير ١٩٩٢	٨٠٠	١١,٥
٢٦ مارس ١٩٩٢	٦٠٠	١٢,٦

وقد أظهر الجرد المادي في ٣١ مارس ١٩٩٢ وجود ١٥٠٠ وحدة بالمحزن .

المطلـــوب :

إعداد الجداول اللازمة لحساب مخزون آخر المدة في ٣١ مارس ١٩٩٢ في ظل كل من طرق المخزون التالية :

أ) FIFO ب) LIFO ج) المتوسط المرجح

٤ ـ بدأت شركة Dold عملياتها في ١ ديسمبر ١٩٩٢ . وقامت بإجراء صفقة مخزون وحيدة في سنة ١٩٩٢ وهي شراء وحدات بتكلفة ٢٠ جنيه للوحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ ولم تقم الشركة ببيع أي وحدة خلال سنة ١٩٩٢ . وكانت المعلومات الملاءمة كما يلي :ـ

وحدات مخزون آخر المدة		
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢		١٠٠
في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، مع بيانات مشتريات		
٢ ديسمبر ١٩٩٣	١٠٠	
٢٠ يوليو ١٩٩٣	٥٠	١٥٠

وخلال العام تمت عمليات الشراء والبيع التالية :ـ

	مشتريـــات	مبيعـات	
١٥ مارس	٣٠٠ وحدة بتكلفة ٢٤ جنيه للوحدة	١٠ أبريل	٢٠٠
٢٠ يوليو	٣٠٠ وحدة بتكلفة ٢٥ جنيه للوحدة	٢٠ أغسطس	٣٠٠
٤ سبتمبر	٢٠٠ وحدة بتكلفة ٢٨ جنيه للوحدة	١٨ نوفمبر	١٥٠
٢ ديسمبر	١٠٠ وحدة بتكلفة ٣٠ جنيه للوحدة	١٢ ديسمبر	٢٠٠

وتستخدم الشركة طريقة الجرد الدوري للمخزون.

والمطلـــوب :

أ) تحديد مخزون آخر المدة في ظل كل من :ـ

١ ـ طريقة التمييز العيني ٢) طريقة FIFO ٣ ـ طريقة LIFO

٤ ـ طريقة التكلفة المتوسطة.

ب) تحديد مخزون آخر المدة بإستخدام طريقة LIFO بالقيمة النقدية. وذلك بإفـتراض أن تكلفـة الشراء في ٢ ديسمـبر ١٩٩٣ تمثل التكلفة الجارية للمخزون (مخزون أول المدة هو الطبقة الأساسية التي تُسعر على أساس ٢٠جنيه للوحدة).

٥ ـ فيما يلي بعض عمليات شركة Bruce خلال شهر أغسطس، وتستخدم الشركة طريقة الجرد الدوري للمخزون :ـ

في ١٠ أغسطس إشترت بضاعة على الحساب بمبلغ ٩٠٠٠جنيه بخصم ٢٪ للسداد خلال ١٠ أيام.

في ١٣ أغسـطس ردت جـزء من البضـاعة المشتراة فـي ١٠ أغسطس قدرها ١٢٠٠ جنيـه

في ١٥ أغسطس إشترت بضاعة على الحساب قدرها ١٢٠٠٠جنيه بخصم ١٪ للسداد خلال ١٠ أيام.

في ٢٥ أغسطس إشترت بضاعة على الحساب قدرها ١٠٠٠٠ جنيه بخصم ٢٪ للسداد خلال ١٠ أيام.

في ٢٨ أغسطس سدد فاتورة ١٥ أغسطس بالكامل.

والمطلـــوب :

أ) بإفـتراض أن المشـتريات تُسجـل بالإجمـالي وأن الخصومات لا تسجل إلا عند الحصول عليها:

١ ـ إجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة.

٢ ـ شرح كيفية ظهور البنود المختلفة في القوائم المالية.

ب) بإفتراض أن المشتريات تسجل بالمقادير الصافية وأن الخصم الذي لا تحصل عليه الشركة يُعالج كمصروف تمويلي:

١ ـ إجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل العمليات السابقة.

٢ ـ إجراء قيود التسوية اللازمة في ٣١ أغسطس إذا كانت القوائم المالية سوف تُعد في ذلك التاريخ.

٣ ـ توضيح كيفية ظهور البنود المختلفة في القوائم المالية.

ح) ماهي الطريقة التي تفضلها ولماذا.؟

٦ ــ شركة Cum من الشركات ذات المنتجات المتعددة. وفيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بأحد منتجاتها:

التاريخ	العملية	الكمية	السعر/ التكلفة
١/١	مخزون أول المدة	١٠٠٠	١٢ج
٢/٤	مشتريات	٢٠٠٠	١٨ج
٢/٢٠	مبيعات	٢٥٠٠	٣٠ج
٤/٢	مشتريات	٣٠٠٠	٢٣ج
١١/٤	مبيعات	٢٠٠٠	٣٣ج

والمطلـــوب: حساب تكلفة البضاعة المباعة بفرض أن الشركة تستخدم:

أ) نظام الجرد الدوري، تدفق تكلفة FIFO

ب) نظام الجرد المستمر، تدفق تكلفة FIFO

ج) نظام الجرد الدوري، تدفق تكلفة LIFO

د) نظام الجرد المستمر، تدفق تكلفة LIFO

هـ) نظام الجرد الدوري، تدفق تكلفة بالمتوسط المرجح

و) نظام الجرد المستمر، تدفق تكلفة بالمتوسط المتحرك.

٧ ــ تبيع شركة Siuffed منتجين هما S,K وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كانت الشركة تستخدم طريقة FIFO في تقييم المخزون. وإبتداءً من ١ يناير ١٩٩٤ تحولت الشركة لإستخدام طريقة LIFO في تقييم المخزون. ولم تتمكن الشركة من تقدير الأثر المجمع لهذا التحول، ونتيجة لذلك فقد كان مخزون آخر سنة ١٩٩٣ الذي إستخدمت طريقة FIFO في تقييمه هو نفسه مخزون أول سنة ١٩٩٤ مع بداية استخدام طريقة LIFO وكانت أية طبقات مخزون تُضاف خلال سنة ١٩٩٤ يجب تحديد تكلفتها بالرجوع إلى عمليات الاقتناء الأصلية لسنة ١٩٩٤، كما أن أية طبقات تتم تصفيتها خلال سنة ١٩٩٤ يجب إعتبارها تصفية دائمة.

وفيما يلي بعض المعلومات المتاحة عن سجلات المخزون بالشركة عن السنتين الأخيرتين:

	المنتج K		المنتج S	
مشتريات ١٩٩٣	وحدات	تكلفة الوحدة	وحدات	تكلفة الوحدة
٧ يناير	٧٠٠٠	٤	٢٢٠٠٠	٢
١٦ أبريل	١٢٠٠٠	٤,٥		
٨ نوفمبر	١٧٠٠٠	٥,٤	١٨٥٠٠	٣,٤
١٣ ديسمبر	٩٠٠٠	٦,٤		
مشتريات ١٩٩٤				
١١ فبراير	٣٠٠٠	٦,٦	٢٣٠٠٠	٣,٦
٢٠ مايو	٨٠٠٠	٧,٥		
١٥ أكتوبر	٢٠٠٠٠	٨,١		
٢٣ ديسمبر			١٥٥٠٠	٤,٣
وحدات متبقية:				
٣١ ديسمبر ١٩٩٣	١٥١٠٠		١٥٠٠٠	
٣١ ديسمبر ١٩٩٤	١٨٠٠٠		١٣٢٠٠	

والمطلـــــوب :

حساب الأثر على الدخل قبل ضرائب الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٤ والناتج عـن التحول من طريقة FIFO إلـى طريقـة LIFO فـي تقييم المخزون.

الفصل التاسع

المخزون: مشاكل تقويم إضافية

INVENTORIES: ADDITIONAL VALUATION PROBLEMS

- الأهداف التعليمية
- التكلفة أو السوق أيهما أقل
- التقويم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق
- التقويم بإستخدام قيمة المبيعات النسبية
- إرتباطات الشراء مشكلة خاصة
- طريقة مجمل الربح في تقدير المخزون
- طريقة مخزون التجزئة
- عرض المخزون بالقوائم المالية
- الأسئلة
- أمثلة وتمارين

الفصل التاسع

المخزون: مشاكل تقويم إضافية

INVENTORIES: ADDITIONAL VALUATION PROBLEMS

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ شرح وتطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل.
٢ ـ تحديد أسباب تقويم المخزون بصافي القيمة القابلة للتحقق.
٣ ـ شرح أسباب إستخدام طريقة قيمة المبيعات النسبية في تقويم المخزون.
٤ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بإرتباطات الشراء.
٥ ـ تحديد مخزون آخر المدة بتطبيق طريقة مجمل الربح.
٦ ـ تحديد مخزون آخر المدة بتطبيق طريقة مخزون التجزئة
٧ ـ وصف عرض المخزون بالقوائم المالية.

في الفصل الثامن تم عرض الطرق المختلفة لحساب تكلفة وحدة المخزون عن طريق دراسة افتراضات التدفق المختلفة المستخدمة في المحاسبة. وفي هذا الفصل سيتم عرض حالات أخرى. على سبيل المثال، ماهي نتائج زيادة أو نقص قيمة المخزون بعد تاريخ الشراء؟ وهل يعترف المحاسب بهذه الزيادات أو التخفيضات في القيمة قبل نقطة البيع؟ وماذا يحدث عند عدم التمكن من إجراء جرد مادي وعادل للمخزون؟ وكيف يحدد المحاسب مخزون آخر المدة لأغراض التأمين؟ أو ماذا يحدث في متاجر الأقسام الكبرى حيث تُطلب أرقام المخزون شهرياً ولكن لا يُجري جرد مادي شهري؟

تتضمن إجابة هذه التساؤلات وضع وإستخدام أساليب التقدير لتقييم مخزون آخر المدة دون إجراء جرد مادي. وينقاش هذا الفصل طرق التقدير شائعة الإستخدام.

التكلفة أو السوق أيهما أقل LOWER OF COST OR MARKET

يتضمن مجال تقويم المخزون خروج واضح عن مبدأ التكلفة التاريخية. فإذا ما انخفضت قيمة المخزون عن تكلفته الأصلية لأي سبب من الأسباب (مثل التقادم، تغيرات مستوى الأسعار، . . . الخ) يجب إجراء تخفيض write down على المخزون ليعكس هذه الخسارة. فالقاعدة العامة هي التخلي عن مبدأ التكلفة التاريخية عندما تقل المنفعة المستقبلية للأصل (قدرته على توليد الإيراد) عن تكلفته الأصلية. ويُبرر التخلي عن التكلفة لأن خسارة المنفعة يجب تحميلها على الايرادات في الفترة التي حدث فيها هذه الخسارة. وعلى ذلك يُقوم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل بدلاً من أساس التكلفة.

وتمثل التكلفة سعر إقتناء المخزون محسوباً بإستخدام أحد الطرق المستندة للتكلفة التاريخية ـ مثل التمييز العيني، التكلفة المتوسطة، Fifo أو Lifo. وتعني كلمة السوق في عبارة «التكلفة أو السوق أيهما أقل» بصفة عامة تكلفة إستبدال البند سواء بالشراء أو الانتاج. وفي النشاط التجاري يُشير مصلح «السوق» إلى السوق الذي تُشترى منه البضاعة وليس السوق الذي تُباع فيه. وفي النشاط الصناعي، يشير مصطلح «السوق» إلى تكلفة إعادة الانتاج. ولهذا، فإن هذه القاعدة في حقيقتها تعني أن البضائع يلزم تقويمها على أساس التكلفة التاريخية أو تكلفة الاستبدال أيهما أقل. على سبيل المثال، فإن الساعة الرقمية التي تكلف التاجر ٣٠ج عند شراءها، ويمكن بيعها بسعر ٤٨,٩٥ج ويمكن إستبدالها بتكلفة ٢٥ج يجب أن تُسعر بمبلغ ٢٥ج لأغراض المخزون في ظل قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل. حيث يُبرر الخروج عن التكلفة لأن خسارة المنفعة يجب تحميلها على الإيرادات في الفترة التي حدثت فيها الخسارة وليس في فترة بيع البضاعة. وعلاوة على ذلك، فإن طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل تمثل مدخل متحفظ في تقويم المخزون، بمعنى أنه عندما تثار الشكوك حول قيمة أصل معين، يُفضل التقويم الأقل undervalue بدلا من التقويم الأعلى overvalue .

التكلفة أو السوق أيهما أقل – الحدين الأعلى والأدنى : Lower of Cost Or Market - Ceiling And Floor

إن السبب في إستخدام التكلفة الإستبدالية للتعبير عن السوق هو أن الإنخفاض في التكلفة الإستبدالية لبند معين عادة ما يعكس أو ينتبأ بإنخفاض في سعر بيعه.

ويسمح إستخدام التكلفة الإستبدالية للشركة بالاحتفاظ بمعدل ثابت لها من ربح المبيعات (هامش ربح عادي). ومع ذلك، فإن الإنخفاض في التكلفة الاستبدالية لبند معين لا يعبر أحياناً عن انخفاض مناظر في منفعته. ولذلك، فإن هناك محددين آخرين يُستخدمان في تقويم مخزون آخر المدة وهما ـ صافي القيمة القابلة للتحقق Net Realiz-able value ، صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي.

ويُحدد صافي القيمة القابلة للتحقق على أساس سعر البيع المقدر في مجرى النشاط العادي مطروحاً منه تكاليف البيع المقدرة بصورة معقولة. ويتم طرح هامش الربح العادي من المقدار السابق للوصول إلى صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي.

ولتوضيح ذلك، فإنه بإفتراض أن شركة Mander كان لديها مخزون قيمته البيعية ١٠٠ج، فإنه يمكن تحديد مايلي :ـ

المخزون - بالقيمة البيعية	١٠٠٠
(-) تكاليف البيع المقدرة	٣٠٠
صافى القيمة القابلة للتحقق	٧٠٠
(-) هامش الربح العادى (١٠ ٪ من المبيعات)	١٠٠
صافى القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادى	٦٠٠

فالقاعدة العامة في التكلفة أو السوق أيهما أقل هي أن المخزون يُقوم على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل بحيث يتحدد سعر السوق بمقدار لا يزيد عن صافي القيمة القابلة للتحقق ولا يقل عن صافي القيمة القابلة للتحقق مطروحاً منها هامش الربح العادي.

فما هو المبرر وراء هذين الحدين؟ إن الغرض من هذين الحدين الأعلى والأدنى هو منع الشركات من التقرير عن المخزون بمقدار يزيد عن صافي سعر البيع أو يقل عن صافي سعر البيع ناقص هامش الربح العادي. فالحد الأقصى ـ الذي يجب ألا يتجاوز صافي القيمة القابلة للتحقق ـ يغطي حالات التقادم والتلف ويمنع المغالاة في تقدير المخزون أو تقدير خسارة الفترة الحالية بأقل من اللازم. ويعني ذلك أنه إذا كانت التكلفة الإستبدالية لبند معين أكبر من صافي القيمة القابلة للتحقق له، فإنه لا يجب

التقرير عن المخزون بالتكلفة الإستبدالية لأن الشركة لا يمكنها الحصول إلا على سعر البيع ناقص تكاليف البيع . فالتقرير عن المخزون بالتكلفة الإستبدالية في هذه الحالة سيؤدي للمغالاة في تقويم المخزون وتقدير خسارة الفترة الجارية بأقل من اللازم . ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Ruland قد سددت ٢٥٠٠ج مقابل طابعة ليزر يمكن إستبدالها الآن بمبلغ ٢٢٠٠ج ويبلغ صافي القيمة القابلة للتحقق لها ١٨٠٠ . فما هي القيمة التي يلزم إستخدامها في التقرير عن قيمة هذه الطابعة بالقوائم المالية؟ إن إستخدام التكلفة الإستبدالية في ذلك يؤدي للمغالاة في تقويم مخزون آخر المدة وتقدير الخسارة بأقل من اللازم .

كما أن الحد الأدنى ـ الذي لا يجب أن يقل عن صافي القيمة القابلة للتحقق مطروحاً منها هامش الربح العادي ـ يمنع تقويم المخزون بأقل من اللازم والمغالاة في حساب خسارة الفترة الجارية . حيث أنه يمثل حد أدنى لا يجب تقويم المخزون بأقل منه بغض النظر عن التكلفة الإستبدالية . حيث أنه لا يوجد معنى لتقويم المخزون بأقل من صافي قيمته القابلة للتحقق مطروحاً منها هامش الربح العادي ، لأن هذا الحد الأدنى يقيس ما يمكن للشركة أن تحصل عليه من المخزون مع إستمرار تحقيقها لربح عادي . ويصور الشكل التالي توضيحاً لهذه القواعد :

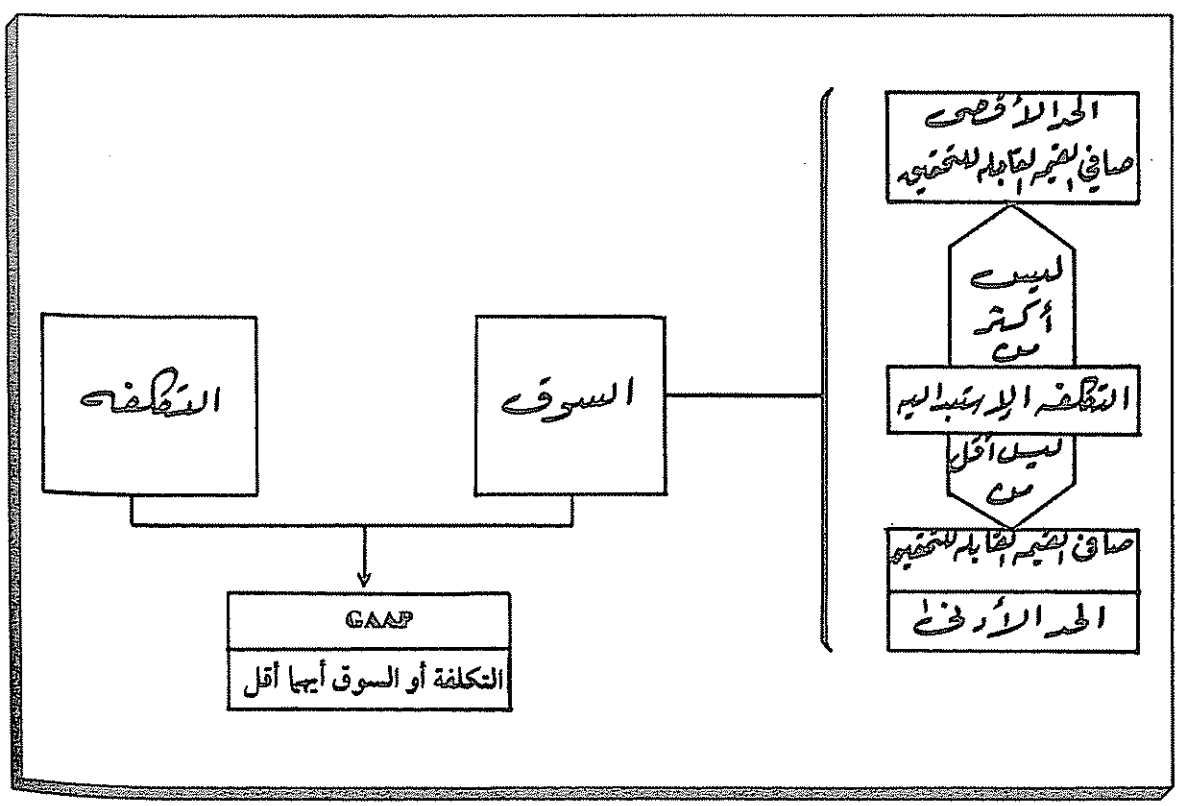

كيفية تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل : How Lower of Cost or Market Works

إن القيمة التي تتم مقارنتها بالتكلفة هي عادة القيمة الوسطى لثلاث قيم هي التكلفة الإستبدالية، صافي القيمة القابلة للتحقق أو صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي. ولتوضيح كيفية حساب هذه القيمة السوقية إفترض المعلومات التالية الخاصة بمخزون شركة Regner للأغذية :ـ

الصنف	التكلفة الاستبدالية	صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص (الحد الأعلى)	صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي (الحد الأدنى)	القيمة السوقية
A	٨٨٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	١٠٤٠٠٠
B	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
C	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٧٥٠٠	٤٠٠٠٠
D	٣٦٠٠٠	٧٢٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠
E	١٠٥٠٠٠	٩٢٠٠٠	٨٠٠٠٠	٩٢٠٠٠

في الصنف A : تم إنتقاء صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي لأنها القيمة الوسطى
في الصنف B : تم إنتقاء التكلفة الاستبدالية لأنها القيمة الوسطى
في الصنف C : تم إنتقاء صافي القيمة القابلة للتحقق لأنها القيمة الوسطى
في الصنف D : تم إنتقاء صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي لأنها القيمة الوسطى
في الصنف E : تم إنتقاء صافي القيمة القابلة للتحقق لأنها القيمة الوسطى

وعندئذ تُقارن القيمة السوقية المحددة بالتكلفة لتحديد التكلفة أو السوق أيهما أقل ولتوضيح ذلك، فإن قيمة مخزون آخر المدة بشركة Regner تتحدد كما يلي :

الصنف	التكلفة	التكلفة الاستبدالية	صافي القيمة القابلة للتحقق (الحد الأقصى)	صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي (الحد الأدنى)	القيمة السوقية المحددة	القيمة النهائية للمخزون
A	٨٠٠٠٠	٨٨٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٨٠٠٠٠
B	١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
C	٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٧٥٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠
D	٩٠٠٠٠	٣٦٠٠٠	٧٢٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠
E	٩٥٠٠٠	١٠٥٠٠٠	٩٢٠٠٠	٨٠٠٠٠	٩٢٠٠٠	٩٢٠٠٠
						٣٥٠٠٠٠

وبذلك، فإن القيمة الاجمالية المقرر عنها للمخزون تساوي ٣٥٠٠٠٠ج. وعلى ذلك فإن القاعدة العامة تقضي بتحديد القيمة السوقية المعينة للمخزون والتي قد تكون التكلفة الإستبدالية أو صافي القيمة القابلة للتحقق أو صافي القيمة القابلة للتحقق ناقص هامش الربح العادي، وبعد تحديد هذه القيمة السوقية يجب أن تُقارن بالتكلفة لتحديد أيهما أقل ليستخدم في تقويم المخزون.

ولا يتضمن تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل إلا الخسائر في القيمة التي تحدث في مجرى النشاط العادي للمنشأة نتيجة لأسباب مثل التغير في الأذواق أو حجم الطلب، حيث تُخفض السلع التالفة في صافي القيمة القابلة للتحقق وعندما تكون هذه السلع هامة نسبياً يجب فصل قيمتها في حسابات مستقلة بالمخزون.

طرق تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل: Methods of Applying Lower of Cost or Market

في المثال السابق، كانت قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل تُطبق على كل صنف على حدة. ومع ذلك، فإن قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل قد تُطبق إما مباشرة على كل بند على حدة أو على كل مجموعة من البنود أو على المخزون كله. وعند إتباع مدخل المجموعات أو المخزون الكلي في تطبيق القاعدة فإن الزيادة في أسعار السوق لبنود معينة تميل لتعويض النقص في أسعار بنود أخرى. ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Regner السابقة قد قامت بتصنيف منتجاتها الغذائية إلى منتجات مجمدة ومنتجات معلبة كما يلي:

التكلفة أو السوق أيهما أقل على أساس :-

الصنف	التكلفة	القيمة السوقية المحددة	البنود المفردة	المجموعات	المخزون الكلي
منتجات مجمدة :					
A	٨٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠	٨٠٠٠٠		
B	١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠		
C	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠		
جملة المجمد	٢٣٠٠٠٠	٢٣٤٠٠٠		٢٣٠٠٠٠	
منتجات معلبة :					
D	٩٠٠٠٠	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠		
E	٩٥٠٠٠	٩٢٠٠٠	٩٢٠٠٠		
جملة المعلب	١٨٥٠٠٠	١٤٠٠٠٠		١٤٠٠٠	
الاجمالي	٤١٥٠٠٠	٣٧٤٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٣٧٤٠٠٠

فإذا طُبقت قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل على البنود المنفردة، تكون قيمة المخزون ٣٥٠٠٠٠ج، وإذا طبقت على المجموعات الأساسية تكون قيمته ٣٧٠٠٠٠ج، وإذا طبقت على المخزون الكلي تكون قيمته ٣٧٤٠٠٠ج. ويرجع السبب في هذه الفروق إلى أن القيم السوقية الأعلى من التكلفة يتم إستعواضها بالقيم السوقية الأقل من التكلفة عند إستخدام مدخل المجموعات الأساسية أو المخزون الكلي. ففي حالة شركة Regner تم إستعواض القيمة السوقية العالية للصنف A جزئياً عند تطبيق مدخل المجموعات الأساسية كما تم إستعواضها كلياً عند تطبيق مدخل المخزون الكلي.

والممارسة العملية الأكثر شيوعاً هي تسعير المخزون على أساس كل بند على حدة. حيث تقضي القواعد الضريبية بإستخدام أساس البنود الفردية إلا إذا تضمن صعوبات عملية، كما أن مدخل البنود الفردية يقدم أكثر أسس التقويم تحفظاً لأغراض إعداد الميزانية. وعادة ما يُسعر المخزون على أساس مدخل المخزون الكلي عندما يوجد مُنتج نهائي واحد (يتكون من العديد من المواد الخام المختلفة) لأن الإهتمام الأساسي ينصب على تسعير المخزون النهائي. ولكن إذا كانت الشركة تنتج العديد من المنتجات النهائية، قد يُستخدم مدخل المجموعات الأساسية. ويجب أن تكو ن الطريقة المنتقاة هي التي تعكس رقم الدخل بأوضح ما يمكن وأياً كانت الطريقة المنتقاة، فإنه يجب الثبات على تطبيقها من فترة لأخرى.

تسجيل سعر السوق بدلاً من التكلفة : Recording "Market" Instead Of Cost

هناك طريقتان لتسجيل المخزون بسعر السوق. إحداهما ـ وهي الطريقة المباشرة ـ تقوم بإحلال رقم القيمة السوقية محل رقم التكلفة عند تقويم المخزون. ونتيجة لذلك، لا تُسجل أية خسارة في قائمة الدخل لأن الخسارة تكون مدرجة ضمن تكلفة البضاعة المباعة والطريقة الثانية ـ تُعرف بالطريقة غير المباشرة أو طريقة المخصص ـ لا تغير رقم التكلفة ولكن تستحدث حساب منفصل مقابل للأصل وحساب للخسارة لتسجيل هذا التخفيض.

وفيما يلي القيود الخاصة بكل من الطريقتين في ضوء بيانات المخزون التالية :ـ

المخزون	بالتكلفة	بسعر السوق
بداية الفترة	٦٥٠٠٠	٦٥٠٠٠
نهاية الفترة	٨٢٠٠٠	٧٠٠٠٠

وتفترض القيود التالية إستخدام نظام الجرد الدوري للمخزون :ـ

الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
إقفال مخزون أول المدة :	
٦٥٠٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	٦٥٠٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
٦٥٠٠٠ إلى حـ/ المخزون	٦٥٠٠٠ إلى حـ/ المخزون
تسجيل مخزون آخر المدة :	
٧٠٠٠٠ من حـ/ المخزون	٨٢٠٠٠ من حـ/ المخزون
٧٠٠٠٠ إلى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	٨٢٠٠٠ الى حـ/ تكلفة البضاعة المباعة
تخفيض المخزون لقيمته السوقية :	
لا قيـود	١٢٠٠٠ من حـ/ خسارة هبوط أسعار المخزون
	١٢٠٠٠ إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار المخزون

وإذا كانت الشركة تستخدم نظام الجرد المستمر فإن القيود تكون كما يلي :

(لا تسجيل قيود لإقفال المخزون ، وإنما يُسجل تخفيض المخزن لقيمته السوقية فقط)

الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
تخفيض المخزون من التكلفة إلى سعر السوق :	
١٢٠٠٠ من حـ/ تكلفة البضاعة المباعة	١٢٠٠٠ من حـ/ خسارة هبوط أسعار المخزون
١٢٠٠٠ إلى حـ/ المخزون	١٢٠٠٠ إلى حـ/ مخصص هبوط أسعار المخزون

وتتميز الطريقة غير المباشرة بإفراد حساب لخسارة هبوط الأسعار بمايؤدي لإظهارها منفصلة عن تكلفة البضاعة المباعة في قائمة الدخل، حيث لا تتأثر تكلفة البضاعة المباعة عن العام . وفيما يلي مقارنة بين القيم المختلفة المقرر عنها في قائمة الدخل في ظل كل من الطريقتين المباشرة ، غير المباشرة وبإستخدام بيانات المثال السابق :

	الطريقة غير المباشرة	
إيراد المبيعـــات		٢٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة :		
مخزون أول المدة	٦٥٠٠٠	
المشتريـــات	١٢٥٠٠٠	

البضاعة المتاحة	١٩٠٠٠٠	
مخزون آخر المدة (بالتكلفة)	٧٠٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة		١٢٠٠٠٠
مجمل ربح المبيعات		٨٠٠٠٠

الطريقة المباشرة

إيراد المبيعات		٢٠٠٠٠٠
تكلفة البضاعة المباعة :		
مخزون أول المدة	٦٥٠٠٠	
المشتريات	١٢٥٠٠٠	
البضاعة المتاحة	١٩٠٠٠٠	
مخزون آخر المدة (بالتكلفة)	٨٢٠٠٠	
تكلفة البضاعة المباعة		١٠٨٠٠٠
مجمل ربح المبيعات		٩٢٠٠٠
خسارة هبوط أسعار المخزون		١٢٠٠٠
		٨٠٠٠٠

ويفضل إستخدام أسلوب العرض الثاني حيث أنه يفصح بوضوح عن الخسارة الناتجة عن هبوط أسعار المخزون. أما الأسلوب الأول فإنه يُدرج الخسارة ضمن تكلفة البضاعة المباعة. وسيتم التقرير عن مخصص هبوط أسعار المخزون في الميزانية بمبلغ ١٢٠٠٠ج مطروحاً من قيمة المخزون. ويؤدي ذلك إلى أن تظهر كل من قائمة الدخل والميزانية مخزون آخر المدة بمبلغ ٨٢٠٠٠ج، رغم أن صافي قيمة المخزون تظهر بالميزانية بمبلغ ٧٠٠٠٠ج. كما أنها تجعل سجلات وحسابات المخزون المساعدة متطابقة مع الحسابات الاجمالية دون تغيير في أسعار الوحدات.

ورغم أن إستخدام حساب المخصص يسمح بأن تُفصح الميزانية عن المخزون بكل من التكلفة والتكلفة أو السوق أيهما أقل، فإنه يُبرز مشكلة كيفية التخلص من رصيد حساب المخصص الجديد في الفترة التالية. فإذا ظلت هذه البضاعة بالمخزون، يجب بقاء حساب المخصص والاستحدث مغالاة في تقدير مخزون أول المدة التالية وتكلفة

البضاعة بها، ولكن إذا بيعت هذه البضاعة في الفترة التالية، فإنه يجب إقفال حساب المخصص. وعندئذ سيتم فتح حساب مخصص جديد لأي انخفاض في قيمة المخزون يحدث في الفترة التالية.

ويقوم بعض المحاسبين بترك حساب المخصص القديم بالدفاتر والاكتفاء بتعديل رصيده في نهاية الفترة التالية ليتفق مع الفرق بين التكلفة والتكلفة أو السوق أيهما أقل في تاريخ الميزانية. وعلى ذلك، فإذا كانت الأسعار في تناقص يتم تسجيل خسارة، وإذا كانت في تزايد يتم تغطية الخسارة التي سبق تسجيلها في فترات سابقة ويتم تسجيل مكسب (تغطية لخسارة سبق الإعتراف بها)، كما يتضح من المثال التالي:

التاريخ	المخزون بالتكلفة	المخزون بسعر البيع	المقدار المطلوب في حساب التقييم	التعديل في رصيد حساب التقييم	الأثر على صافي الدخل
١٩٩٢/١٢/٣١	١٨٨٠٠٠	١٧٦٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠+	خسارة
١٩٩٣/١٢/٣١	١٩٤٠٠٠	١٨٧٠٠٠	٧٠٠٠	٥٠٠٠-	مكسب
١٩٩٤/١٢/٣١	١٧٣٠٠٠	١٧٤٠٠٠	ـ	٧٠٠٠-	مكسب
١٩٩٥/١٢/٣١	١٨٢٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠+	خسارة

ويمكن النظر لهذا «المكسب» الصافي على أنه زيادة الأثر الدائن لإقفال رصيد المخصص في بداية الفترة عن الأثر المدين لتكوين حساب المخصص في نهاية الفترة الجارية. ويكون للإعتراف بالمكسب أو الخسارة نفس الأثر على صافي الدخل الذي ينتج عن إقفال رصيد المخصص في مخزون أول المدة أوفي تكلفة البضاعة المباعة. حيث يُسمح بتغطية الخسارة حتى الوصول للتكلفة الأصلية، ولكن لا يُسمح بتجاوز التكلفة الأصلية.

تقييم قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل Evaluation of the Lower of Cost or Market Rule

تتعرض طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لبعض الانتقادات النظرية مثل:

١ ـ إن تخفيض قيمة الأصل والإعتراف بالمصروف يتم في الفترة التي تحدث فيها خسارة في المنفعة، وليس في فترة البيع. ومن ناحية أخرى فإن الزيادات في قيمة الأصل لا يُعترف بها إلا عند نقطة البيع. حيث يوجد عدم إتساق في هذا الموقف وقد يؤدي إلى حالات تضليل في عرض بيانات الدخل.

٢ ــ يؤدي تطبيق الطريقة إلى حالة عدم إتساق في التقرير عن المخزون، فقد يقوم مخزون الشركة على أساس التكلفة في سنة معينة وعلى أساس السوق في السنة التالية.

٣ ــ تؤدي الطريقة لتقويم المخزون في الميزانية بصورة متحفظة، ولكن أثرها على قائمة الدخل قد يكون متحفظاً وقد لا يكون، فصافي دخل الفترة التي حدثت فيها الخسارة يكون أقل بصورة واضحة، في حين أن صافي دخل الفترة التالية قد يكون أعلى من المعتاد إذا لم تتحقق التخفيضات المتوقعة في أسعار البيع خلالها.

٤ ــ يؤدي تطبيق الطريقة لإستخدام رقم "الربح العادي" Normal Profit في تحديد قيم المخزون. ولأن الربح العادي هو رقم تقديري يستند للخبرة الماضية (وقد يتحقق في المستقبل)، فإنه غير موضوعي في طبيعته ويمثل فرصة للتلاعب في رقم الدخل.

ويفضل العديد من مستخدمي القوائم المالية طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لأنهم على الأقل يعلمون أن المخزون غير مغالى فيه. كما أن الإعتراف بكل الخسائر المتوقعة وعدم أخذ أية مكاسب في الحسبان يؤدي لدخل أقل.

ويعتقد الكثيرون في ضرورة إستخدام صافي القيمة القابلة للتحقيق للتعبير عن سعر السوق دائماً (بدلاً من التكلفة الإستبدالية) عند تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل. ويستند هذا الرأي إلى حقيقة أن صافي القيمة القابلة للتحقق هو المقدار الذي سيتم الحصول عليه من هذا المخزون في المستقبل.

التقويم على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق VALUATION AT NET REALIZABLE VALUE

في أغلب الحالات يُسجل المخزون على أساس التكلفة أو التكلفة أو السوق أيهما أقل ومع ذلك، فإنه في ظل ظروف معينة يوجد ما يدعم تسجيل المخزون على أساس صافي القيمة القابلة للتحقق له (سعر البيع ناقص التكاليف المقدرة للبيع) حتى إذا كانت أكبر من التكلفة. حيث يُسمح بالخروج عن قاعدة التحقق المعتادة عندما:

١ ــ توجد أسعار محددة في السوق لكل كميات المخزون.

٢ ــ لا توجد تكاليف جوهرية لعملية البيع.

فمخزون بعض المعادن (وخاصة المعادن النادرة) يُقرر عنه عادة بأسعار البيع حيث توجد عادة أسعار منظمة لها وبدون تكاليف جوهرية لعملية البيع. كما تنطبق هذه

المعالجة أيضا على المنتجات الزراعية التي يمكن تسويقها بشكل سريع وبأسعار معلنة .

ومن الأسباب الأخرى للسماح بهذه الطريقة للتقويم أنه في بعض الأحيان يصعب الحصول على رقم التكلفة . ففي المنشأة الصناعية يتم دمج العديد من المواد الخام والأجزاء المشتراة لخلق المنتج النهائي . ويمكن المحاسبة عن البنود المختلفة في المخزون ـ سواء كانت تامة أو نصف مصنوعة ـ على أساس التكلفة لأن تكلفة كل مكون فردي منها تكون معلومة . ومع ذلك ، فإنه في صناعة مثل تعبئة اللحوم يكون الأمر مختلفاً . حيث أن «المادة الخام» تتكون من الماشية أو الأغنام التي تُشترى كل رأس منها كاملة ويتم تقسيمها إلى أجزاء تمثل منتجات الشركة . فبدلاً من إخراج منتج واحد من عدد من المواد الخام أو الأجزاء ، فإن هناك العديد من المنتجات التي يتم تصنيعها من «وحدة» واحدة من المادة الخام وهي الرأس الحي . ومن المستحيل عملياً توزيع تكلفة الرأس الحي على تكلفة الأضلاع ، والأكتاف على سبيل المثال . ولكن من الأسهل والأكثر إفادة تعديد سعر السوق للمنتجات المختلفة وتقييمها بالمخزون على أساس سعر البيع ناقص التكاليف المختلفة (مثل تكاليف الشحن والمناولة) واللازمة لتسويقها . وعلى ذلك ، فإنه في بعض الأحيان يتم تقويم المخزون على أساس سعر البيع ناقص تكاليف التوزيع .

التقويم باستخدام قيمة المبيعات النسبية

VALUATION USING RELATIVE SALES VALUE

تظهر مشكلة من نوع خاص عندما تقوم الشركة بشراء مجموعة من الوحدات المختلفة بسعر إجمالي واحد Lump sum Price. فبفرض أن شركة Woodland قد إشترت أرض فضاء بمبلغ ١ مليون ج بحيث يمكن تقسيمها إلى ٤٠٠ قطعة . وكانت هذه القطع ذات أحجام وأشكال مختلفة بحيث يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات هي C,B,A ، ومع بيع هذه القطع يلزم تخصيص تكلفة شراءها وقدرها مليون ج على القطع المباعة والباقية .

ومن غير المنطقي بالطبع تقسيم تكلفة الشراء على عدد القطع لتحديد تكلفة كل قطعة بمبلغ ٢٥٠٠ج (١ مليون÷٤٠٠)، حيث تختلف القطع في الحجم والشكل ودرجة الجاذبية . فعند مواجهة مثل هذه الحالة ، فإن المعالجة الشائعة والأكثر منطقية هي توزيع التكلفة الاجمالية بين القطع المختلفة على أساس أسعار بيعها النسبية . ففي المثال السابق يتم التوزيع كما يلي :

القطع	عدد القطع	سعر بيع القطعة	سعر بيع الاجمالي	سعر البيع النسبي	التكلفة الكلية	التكلفة الموزعة على القطع	تكلفة القطعة
A	١٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٥٠/١٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠
B	١٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٢٥٠/٦٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠
C	٢٠٠	٤٥٠٠	٩٠٠٠٠٠	٢٥٠/٩٠	١٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	١٨٠٠
			٢٥٠٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠٠	

ويمكن حساب تكلفة القطع المباعة بإستخدام أرقام تكلفة القطعة السابقة، ويتحدد مجمل الربح كمايلي :

القمط	عدد القطع المباعة	تلكفة القطعة	تكلفة القطعة المباعة	المبيعات	مجمل الربح
A	٧٧	٤٠٠٠	٣٠٨٠٠٠	٧٧٠٠٠٠	٤٦٢٠٠٠
B	٨٠	٢٤٠٠	١٩٢٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	٢٨٨٠٠٠
C	١٠٠	١٨٠٠	١٨٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
			٦٨٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠٠

وعلى ذلك، فإن مخزون آخر المدة يبلغ ٣٢٠٠٠٠ (١٠٠٠٠٠٠ ـ ٦٨٠٠٠٠). كما يمكن حساب قيمة المخزون بطريقة أخرى. حيث أن نسبة التكلفة إلى سعر البيع لكل القطع هي ٤٠٪(١ مليون ÷ ٢٥٠٠٠٠٠٠). وعلى ذلك، فإذا كان سعر البيع الاجمالي للقطع المباعة يبلغ ١٧٠٠٠٠٠ مثلا، فإن تكلفة هذه القطع المباعة تبلغ ٦٨٠٠٠٠ج (١٧٠٠٠٠٠٠×٤٠٪)، وبذلك تبلغ تكلفة القطع المتبقية ٣٢٠٠٠٠ (١ مليون ـ ٦٨٠٠٠٠).

وتستخدم طريقة قيمة المبيعات النسبية في صناعة البترول لتقويم المنتجات الأساسية والفرعية الكثيرة التي تنتج من تكرير الزيت الخام بالتكلفة.

إرتباطات الشراء مشكلة خاصة PURCHASE COMMITMFNTS - A SPECIAL PROBLEM

في العديد من مجالات الأعمال، يعتمد إستمرار ربحية المنشأة على وجود مخزون بضاعة كافي بها للوفاء بكل طلبات العملاء. ونتيجة لذلك، فإنه من الشائع أن تتفق

الشركة على شراء مخزون لعدة أسابيع أو شهور أو حتى سنوات مقدماً. حيث قد تتم مثل هذه الاتفاقات بناء على إرتباطات بيع معينة للشركة مع العملاء. وبصفة عامة، فإن حقوق ملكية البضائع أو المواد التي تتضمنها إرتباطات الشراء هذه لا تنتقل إلى المشتري .

وعادة فإنه من غير الضروري وغير الصحيح أن يقوم المشتري بإجراء قيود ليعكس إرتباطه بشراء سلع لم يقم البائع بشحنها بعد. ففي حالة طلبات الشراء العادية التي يتحدد فيها السعر في وقت الشحن والتي تخضع للالغاء بواسطة البائع أو المشتري، فإنها لا تمثل أصل أو إلتزام للمشتري ولا تتطلب التسجيل بالدفاتر أو التقرير عنها في القوائم المالية.

وحتى في حالة عقود الشراء العادية غير القابلة للإلغاء، فإنه لا يُعترف بأي أصل أو إلتزام في تاريخ التوقيع لأن العقد تنفيذي بطبيعته ولم يقم أي طرف بالوفاء بما يخصه من العقد. ومع ذلك، فإن تفاصيل مثل هذا العقد ـ إذا كانت هامة نسبياً ـ يجب الافصاح عنها ضمن الملاحظات الواردة على ميزانية المشتري بالشكل التالي:

الملاحظة ١ : تم تحرير عقود شراء مواد خام سنة ١٩٩٣ بمبلغ ٦٠٠٠٠٠ج، علماً بأن سعر السوق لمثل هذه المواد في ٣١ديسمبر ١٩٩٢ يبلغ ٦٤٠٠٠٠ج.

في المثال السابق كان سعر التعاقد أقل من سعر السوق في تاريخ الميزانية. وإذا كان سعر التعاقد أكبر من سعر السوق ومن المتوقع حدوث خسائر عند إجراء عملية الشراء، فإن هذه الخسائر يجب الإعتراف بها في الفترة التي حدث فيها إنخفاض سعر السوق.

ولتوضيح هذه المشكلة المحاسبية، إفترض أن شركة Reggis للورق قد حررت عقود قطع أخشاب لتنفذ خلال سنة ١٩٩٣ بمبلغ ١٠ مليون ج، وأن سعر السوق لهذه الحقوق في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ يبلغ ٧ مليون ج، فيتم إجراء القيد التالي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ :

٣٠٠٠٠٠٠ من حـ/خسارة مقدرة على إرتباطات الشراء
٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ إلتزام مقدر على إرتباطات الشراء

ويتم التقرير عن هذه الخسارة في قائمة الدخل تحت بند مصروفات وخسائر أخرى. كما يتم التقرير عن الإلتزام المقدر من إرتباطات الشراء في جزء الإلتزامات بالميزانية. وعندما تقوم الشركة بقطع الأخشاب بتكلفة ١٠ مليون ج، يتم إجراء القيد التالي:

٧٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ المشتريـــــات
٣٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ إلتزام المقدر على إرتباطات الشراء
١٠٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ النقديـة .

حيث تسدد الشركة ١٠ مليون ج في عقد يساوي ٧ مليون ج فقط ـ وقد سُجلت الخسارة في الفترة السابقة التي إنخفضت فيها الأسعار بالفعل .

وإذا تم تغطية السعر جزئياً أو كلياً قبل قطع الأخشاب ، يتم تخفيض الإلتزام المقدر على إرتباطات الشراء . وعندئذ يتم التقرير عن المكسب الناتج (تغطية السعر) وذلك بمقدار التغطية الجزئية أو الكلية . على سبيل المثال ، إفترض أنه قد سُمح لشركة Regis بتخفيض سعر العقد ومن ثم قيمة إرتباط الشراء بها بمبلغ ١ مليون ج . فيكون قيد إثبات هذه العملية كما يلي :

١٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ الإلتزام المقدر على إرتباطات الشراء
١٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ تغطية خسارة إرتباطات الشراء .

وإذا كان سعر السوق وقت قطع هذه الأخشاب يقل عن سعر العقد بمقدار أكبر من ٣ مليون جنيه ، فإن الشركة سوف تلتزم بالإعتراف بخسارة إضافية في فترة القطع وتسجيل المشتريات على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل .

ويمكن للمشـترين في إرتباطات الشراء حماية أنفسهم من إحتمال إنخفاض سعر سوق البضاعة المتعاقد عليها عن طريق إجراء عمليات تغطية Hedging حيث تتحقق هذه التغطية عن طريق العقود الآجلة التي يقوم فيها المشتري في إرتباطات الشراء في نفس الوقت بعمل عقود بيع آجلة بنفس الكمية ولنفس البضاعة أو لبضاعة مماثلة لها وبسعر ثابت . وعندما تكون الشركة في موقف المشتري في إرتباطات شراء وفي موقف البائع في عقود بيع آجلة لنفس السلعة ، فإنها ستكون أفضل حالاً في ظل أحد العقدين بنفس المقدار تقريباً (وربما بنفس المقدار بالضبط) الذي ستكون به أسوأ حالاً في ظل العقد الآخر . بمعنى أن خسارة أحد العقدين سيعوضها مكسب العقد الآخر . على سبيل المثال ، فإذا ماكانت الشركة السابقة قد قامت بتغطية إرتباطات الشراء بها بإبرام عقـود بيع آجلة لأخشـاب بنفس المقدار ، فإن خسائرها في إرتباطات الشراء وقدرها ٣مليون جنيه كانت ستعوض بمكسب بنفس القيمة من عقود البيع الآجلة .

وقد تطلب معيار FASB رقم ٨٠ في تغطية إرتباطات الشراء أن تقترن المحاسبة عن العقود الآجلة بالمحاسبة عن البند الذي تتم تغطيته وذلك حتى يُعترف بالتغيرات في

القيمة السوقية للعقود الآجلة في الدخل عند الإعتراف بآثر التغيرات المقابلة في سعر البند الذي تتم تغطيته بهذه العقود الآجلة.

وتعد المحاسبة عن إلتزامات الشراء من الأمور التي مازالت غير مستقرة ومحل تساؤل، حيث يعلن البعض أن هذه العقود يجب التقرير عنها كأصول أوإلتزامات وقت تحرير العقد، في حين يعتقد آخرون أن الإعتراف بها في وقت التسليم هو الأكثر ملاءمة. وتقرر قائمة FASB رقم ٦ في مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC No.6) أن «إرتباطات الشراء تتضمن بنوداً يمكن تسجيلها كأصول وبنوداً يمكن تسجيلها كإلتزامات. بمعنى أنها تتضمن حقوق بإستلام أصول كما تتضمن تعهدات بسداد مقابل. . . وإذا ماتم تسجيل كل من حق إستلام الأصول والتعهد بالسداد في وقت الإرتباط بالشراء، فإن طبيعة الخسارة وحساب التقويم الذي يسجلها تكون ظاهرة بشكل واضح عند هبوط السعر». ورغم أن المناقشة في SFAC No.6 لم تستبعد إمكانية تسجيل أصول وإلتزامات عن إرتباطات الشراء، فإنها لا تتضمن أية دلائل بخصوص ضرورة تسجيلها من عدمه.

طريقة مجمل الربح فى تقدير المخزون THE GROSS PROFIT METHOD OF ESTIMATING INVENTORY

إن الهدف الأساسي من إجراء الجرد المادي للمخزون هو التحقق من مدى صحة سجلات المخزون في ظل نظام الجرد المستمر أو للوصول إلى قيمة المخزون في حالة عدم وجود سجلات. وفي بعض الأحيان يكون إجراء جرد مادي أمر غير عملي، وعندئذ تُستخدم مقاييس أخرى بديلة لتحديد قيمة المخزون بصورة تقريبية. ومن الطرق البديلة التي تُستخدم في التحقق من قيمة المخزون أو تحديدها ما يُعرف بطريقة مجمل الربح. ويشيع إستخدام هذه الطريقة بواسطة المراجعين في الحالات التي يكون المطلوب فيها مجرد تقدير تقريبي لقيمة مخزون الشركة (مثل إعداد التقارير الفترية interim) كما تُستخدم هذه الطريقة أيضاً عندما يتعرض المخزون أو تتعرض سجلات المخزون للضياع والفقد بواسطة الحريق أو أية كوارث أخرى.

وتستند طريقة مجمل الربح على إفتراض أن :ـ

١ ـ مخزون أول المدة مضافاً إليه المشتريات يساوي جملة البضائع التي تتم المحاسبة عنها.

٢ ـ البضائع التي لاتُباع يجب أن تظل بالمخزون.

٣ ــ إذا تمّ إستبعاد تكلفة المبيعات من مجموع مخزون أول المدة والمشتريات ينتج مخزون آخر العام .

ولتوضيح ذلك، إفترض أن شركة Cetus كان لديها مخزون في أول المدة تكلفته ٦٠٠٠٠ج وإشترت بضائع تكلفتها ٢٠٠٠٠٠ج، وأن المبيعات بأسعار البيع بلغت ٢٨٠٠٠٠ج، وأن هامش الربح يبلغ ٣٠٪ من سعر البيع، فإنه يمكن تطبيق طريقة مجمل الربح كما يلي :

مخزون أول المدة (بالتكلفة		٦٠٠٠٠
المشتريات (بالتكلفة)		٢٠٠٠٠٠
البضاعة المتاحة (بالتكلفة)		٢٦٠٠٠٠
المبيعات (بأسعار البيع)	٢٨٠٠٠٠	
(-) هامش الربح (٣٠٪ من ٢٨٠٠٠٠)	٨٤٠٠٠	
المبيعات (بالتكلفة)		١٩٦٠٠٠
المخزون التقديري آخر المدة (بالتكلفة)		٦٤٠٠٠

ويلاحظ أن كل المعلومات المطلوبة لحساب مخزون آخر المدة بالتكلفة ـ بإستثناء النسبة المئوية لهامش الربح ـ متاحة في سجلات الفترة الجارية. وتتحدد نسبة هامش الربح عن طريق مراجعة سياسات الشركة أو سجلات الفترات السابقة. وفي بعض الحالات يكون من الضروري تعديل هذه النسبة إذا كانت الفترات السابقة تعتبر غير ممثلة للفترة الجارية.

حساب نسبة هامش الربح Computation of Gross Profit Percentage

في أغلب الحالات تُعطي نسبة هامش الربح كنسبة من سعر البيع كما هو الحال في المثال السابق. ويرجع شيوع تحديد هامش الربح كنسبة من أسعار البيع إلى :

١ ــ أن أغلب السلع تحدد قيمتها على أساس أسعار التجزئة وليس على أساس التكلفة.

٢ ــ أن الهامش المحدد على أساس سعر البيع تكون نسبته أقل من الهامش المستند للتكلفة، ويُعطي هذا المعدل الأقل إنطباع أفضل لدى العميل.

٣ ــ أن هامش المساهمة الذي يستند لسعر البيع لا يمكن أن يتجاوز ١٠٠٪.

لتوضيح كيفية حساب نسبة هامش الربح ، إفترض أن هناك صنف معين تكلفته ١٥ج وسعر بيعه ٢٠ج بهامش ربح قدره ٥ج . حيث يمثل هذا الهامش ٢٥٪ من سعر البيع ، ٣٣٪ من التكلفة . وعلى الرغم أنه من المعتاد حساب هامش الربح على أساس سعر البيع ، فإن المحاسب يجب أن يدرك العلاقة الأساسية بين الهامش على أساس التكلفة والهامش على أساس سعر البيع .

على سبيل المثال ، إفترض انك علمت أن هامش الربح على أساس التكلفة لصنف معين يبلغ ٢٥٪ ، فما هو هامش الربح على أساس سعر البيع؟ لتحديد الإجابة إفترض أن سعر بيع هذا الصنف بلغ ١ج ، وبذلك يُحسب كمايلي :

التكلفة + هامش الربح = سعر البيع

ت + ٢٥ , ت = س

(١ + ٢٥ ,)ت = ١ ١ , ٢٥ ت = ١ . . ت = ٨٠ ,

وبذلك فإن هامش الربح يساوي ٢٠ , (١ - ٨٠ ,) ومعدل هامش الربح على أساس سعر البيع يبلغ ٢٠٪ (٢٠ , ÷ ١) .

وعلى عكس ذلك ، افترض أنك علمت أن هامش الربح على أساس سعر البيع يبلغ ٢٠٪ فما هو هامش الربح على أساس التكلفة؟ لتحديد الإجابة إفترض مرة أخرى أن سعر البيع ١ج .

التكلفة + هامش الربح = سعر البيع

ت + ٢٠ , س = س

ت = (١ - ٢٠ ,)س ت = ٨٠ , × ١ = ٨٠ ,

وكـما سبق في المثال السابق ، فإن هامش الربح = ٢٠ , وتبلغ نسبته على أساس التكلفة ٢٥٪ (٢٠ , ÷ ٨٠ ,) .

ويستخدم التجار المعادلات التالية للتعبير عن هذه العلاقات :ـ

(١) نسبة هامش الربح على أساس سعر البيع = النسبة المضافة للتكلفة / ١٠٠٪ + النسبة المضافة للتكلفة

(٢) نسبة هامش الربح على أساس التكلفة = هامش الربح على أساس سعر البيع / ١٠٠٪ هامش الربح على أساس سعر البيع

ولأن سعر البيع أكبر من التكلفة ، وأن مقدار هامش الربح واحد في الحالتين ، فإن

نسبة هامش الربح على أساس سعر البيع ستكون دائما أقل منها على أساس التكلفة. ويجب التأكيد على أن المبيعات لا تضرب في نسبة هامش الربح على أساس التكلفة، بل يلزم تحويل هذه النسبة إلى نسبة مستندة إلى سعر البيع.

تقييم طريقة هامش الربح Appraisal of Gross Profit Method

لا تعتبر طريقة هامش الربح مقبولة بصورة عادية لأغراض التقرير المالي لأنها لا تقدم سوى تقدير تقريبي. حيث يلزم إجراء جرد فعلي كتأكيد إضافي على أن المخزون المشار إليه بالسجلات موجود بالفعل. ومع ذلك، فإنه يُسمح بإستخدام طريقة هامش الربح لتحديد مخزون آخر المدة لأغراض إعداد التقارير المالية الفترية (ربع السنوية عادة) بشرط الإفصاح عن إستخدامها. ويُلاحظ أن طريقة هامش الربح سوف تعتمد بصورة كبيرة على طريقة التسعير المستخدمة (Fifo أو Lifo أو التكلفة المتوسطة) وذلك لأنها تستند للسجلات التاريخية.

فما هي أوجه القصور الأساسية في طريقة هامش الربح؟ من العيوب الأساسية أنها توفر مجرد تقدير، ولذلك فإنه يلزم إجراء جرد مادي فعلي كل عام للتأكد من أن المخزون موجود بالفعل. كما أن هذه الطريقة تستخدم النسب الماضية في تحديد هامش الربح. ورغم أن الماضي قد يوفر إجابات دائماً عن المستقبل، فإنه من المناسب أكثر إستخدام معدل جاري لهامش الربح. ويجب التأكيد على أنه عندما تحدث تغيرات هامة فإنه يلزم تعديل هذه النسبة. وأخيراً فإنه يجب الحذر عند تطبيق معدل هامش ربح وحيد. ففي أغلب الأحيان يتعامل المتجر في بضائع ذات معدلات هامش ربح متباينة تماماً. وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من الضروري تطبيق طريقة هامش الربح حسب الأقسام الفرعية أو أنواع البضائع أو أية أساس مماثل يسمح بتصنيف البضاعة طبقا لمعدلات هامش الربح النسبية لها.

طريقة مخزون التجزئة RETAIL INVENTORY METHOD

قد يستخدم تجار التجزئة الذين لديهم أنواع محددة من المخزون طريقة التمييز العيني في تقويم مخزونهم. ويكتسب هذا المدخل مغزى عندما تكون الوحدات الفردية للمخزون هامة نسبياً كما هو الحال في السيارات، الآلات، البيانو ومعاطف الفراء. ولكن لا يمكن تخيل إمكانية إستخدام هذه الطريقة في متاجر التجزئة ذات الحجم الكبير التي لديها العديد من أنواع البضائع المختلفة بتكاليف منخفضة للوحدة. حيث

سيكون من الصعوبة بمكان تحديد تكلفة كل عملية بيع، وتسجيل التكلفة في البطاقات وتغيير التكلفة لتعكس الانخفاض في قيمة البضاعة وتوزيع التكاليف المشتركة كالنقل وهكذا.

ومن بدائل هذه الطريقة القيام بتجميع المخزون على أساس أسعار التجزئة. ففي أغلب متاجر التجزئة توجد علاقة واضحة بين التكلفة وسعر البيع، ومن ثم يمكن تحويل أسعار التجزئة إلى التكلفة عن طريق معادلة.

وتستلزم هذه الطريقة ـ التي يُطلق عليها طريقة مخزون التجزئة ـ إمساك سجلات لكل من :

١ ـ التكلفة الكلية وأسعار التجزئة للمنتجات المشتراة.
٢ ـ التكلفة الكلية وأسعار التجزئة للمنتجات المتاحة للبيع.
٣ ـ مبيعات الفترة.

حيث تُستبعد مبيعات الفترة من قيمة التجزئة للمنتجات المتاحة للبيع للحصول على تقدير للمخزون بأسعار التجزئة. وعندئذ يتم تحديد نسبة التكلفة إلى أسعار التجزئة لكل بضائع قسم معين أو المنشأة ككل عن طريق قسمة جملة البضائع المتاحة للبيع بالتكلفة على جملة البضائع المتاحة للبيع بقيمة التجزئة. ويتم تحويل المخزون المحدد على أساس سعر التجزئة إلى التكلفة بإستخدام النسبة السابقة بين التكلفة وسعر التجزئة. وفيما يلي مثال على إستخدام طريقة مخزون التجزئة في شركة Jordon :

	التكلفة	قيمة التجزئة
مخزون أول المدة	١٤٠٠٠	٢٠٠٠٠
المشتريات	٦٣٠٠٠	٩٠٠٠٠
البضاعة المتاحة	٧٧٠٠٠	١١٠٠٠٠
(-) المبيعات		٨٥٠٠٠
مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة		٢٥٠٠٠
نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة (٧٧٠٠٠ ÷ ١١٠٠٠٠)		٪ ٧٠
مخزون آخر الفترة بالتكلفة (٧٠٪ من ٢٥٠٠٠)		١٧٥٠٠

حيث أن جملة البضاعة المتاحة للبيع (بقيمة التجزئة) مطروحاً منها البضاعة المباعة (بسعر التجزئة) تساوي البضاعة الموجودة بالمخزن (بسعر التجزئة). وعندئذ يتم تحويل البضاعة الموجودة بالمخزن بقية التجزئة إلى بضاعة بالتكلفة عن طريق ضربها في نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة. ولتجنب أي مغالاة محتملة في قيمة المخزون، يتم إجراء جرد فعلي دوري للمخزون وخاصة في مجال تجارة التجزئة التي يشيع فيها حدوث خسائر نتيجة للسرقة أو التلف.

ولا تحظى طريقة التجزئة هذه بقبول الجهات الضريبية أو الاتحادات التجارية أو مهنة المحاسبة. ومن مزايا هذه الطريقة أن رصيد المخزون بها يمكن تقريبه دون إجراء جرد فعلي.

وتعد هذه الطريقة مفيدة بصفة خاصة لأي نوع من التقارير الفترية التي يُطلب فيها عادة أي مقياس سريع ويمكن الاعتماد عليه نسبياً لقيمة المخزون. ويستخدم خبراء التأمين هذا المدخل عادة في تقدير الخسائر الناتجة عن الحريق، الفيضان وغيرها من الحوادث. وتمثل هذه الطريقة أيضا أداة رقابية لأنه يجب توضيح سبب أي إختلاف بينها وبين نتيجة الجرد المادي في نهاية العام. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الطريقة أيضا تساعد على الاسراع في إجراء الجرد الفعلي في نهاية العام. حيث لا تحتاج لجنة إجراء الجرد الفعلي إلا لتسجيل أسعار التجزئة الخاصة بكل بند، دون الحاجة للنظر في بطاقة التكلفة الخاصة به بما يوفر وقت وتكلفة عملية الجرد.

المصطلحات المستخدمة في طريقة التجزئة Retail Method Terminology

تمثل المقادير المعروضة في عمود قيمة التجزئة بالمثال السابقة أسعار التجزئة الأصلية بإفتراض عدم حدوث تغيرات فيها. ولكن أسعار البيع عادة ما تتقلب بالزيادة والنقص. وبالنسبة لتجار التجزئة تعني الزيادة Mark up قيمة مضافة على سعر البيع الأصلي. وعادة ما يُعبر عن هذه الزيادة على أساس التكلفة ويُعبر إلغاء الزيادة Mark up cancelations عن تخفيضات في أسعار البضائع التي سبق زيادتها عن سعر البيع الأصلي لها.

وقد يكون إجراء تخفيضات Mark down عن سعر البيع الأصلي ضرورياً عند إنخفاض المستوى العام للأسعار وفي حالة المبيعات الخاصة والبضائع التالفة والمخزون الراكد ولدواعي المنافسة. وتُعد تخفيضات الأسعار أكثر شيوعاً من الزيادات فيها، كما يحدث إلغاء التخفيضات Mark down Cancelations عندما يتم تعويض التخفيضات

بزيادات تالية في أسعار البضائع التي سبق تخفيضها . ولا يمكن أن يتجاوز إلغاء الزيادة أو إلغاء التخفيض مقدار الزيادة أو التخفيض الأصلي .

ولتوضيح هذه المفاهيم المختلفة، إفترض أن متجر Design للملابس قد إشترى مؤخراً ١٠٠ قميص من الذوق الرفيع من شركة Marroway بتكلفة إجمالية ١٥٠٠ج أو ١٥ج للقميص وقد حددت شركة Design سعر بيع القميص ٣٠ج . وقد لاحظ المدير أنها تباع بسرعة، ولذلك أضاف زيادة قدرها ٥ج للقميص . وقد أدت هذه الزيادة لجعل السعر مرتفع بدرجة خفضت المبيعات ولذلك خفض المدير السعر إلى ٣٢ج . فعند هذه النقطة يمكن القول أن شركة Design كان لديها زيادة قدرها ٥ج وإلغاء زيادة قدره ٣ج . وبمجرد إنقضاء موسم التسويق خفض المدير أسعار بيع الوحدات الباقية إلى ٢٣ج . فعند هذه النقطة يوجد إلغاء إضافي للزيادة قدره ٢ج وتخفيض قدره ٧ج . وإذا تم زيادة السعر فيما بعد إلى ٢٤ج، يكون هناك إلغاء للتخفيض قدره ١ج .

طريقة مخزون التجزئة في حالة الزيادات والتخفيضات Retail Inventory Method with Markups and Markdowns-

يستخدم تجار التجزئة هذه المصطلحات عند وضع التقويم الصحيح للمخزون في نهاية الفترة المحاسبية . وللحصول على أرقام المخزون الصحيحة، يجب تقديم معالجة صحيحة لحالات الزيادة وإلغاء الزيادة والتخفيض وإلغاء التخفيض . ولتوضيح الاحتمالات المختلفة نتناول حالة متاجر Fashion التالية :ـ

	التكلفة	قيمة التجزئة
مخزون أول المدة	٥٠٠	١٠٠٠
المشتريات (بالصافي)	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
الزيادات		٣٠٠٠
إلغاء الزيادات		١٠٠٠
التخفيضات		٢٥٠٠
إلغاء التخفيضات		٢٠٠٠
المبيعات بالصافي		٢٥٠٠٠

تطبيق طريقة مخزون التجزئة

	التكلفة		قيمة التجزئة
مخزون أول المدة	٥٠٠		١٠٠٠
المشتريات (بالصافي)	٢٠٠٠٠		٣٥٠٠٠
البضاعة المتاحة للبيع	٢٠٥٠٠		٣٦٠٠٠
يضاف :			
الزيادات		٣٠٠٠	
(-) إلغاء الزيادات		(١٠٠٠)	
صافي الزيادات			٢٠٠٠
	٢٠٥٠٠		٣٨٠٠٠

.. نسبة التكلفة/قيمة التجزئية = $\frac{٢٠٥٠٠}{٣٨٠٠٠}$ = ٥٣,٩٪ ..... A

يُطرح :			
التخفيضات		٢٥٠٠	
(-) إلغاء التخفيضات		(٢٠٠٠)	
صافي التخفيضات			٥٠٠
	٢٠٥٠٠		٣٧٥٠٠

.. نسبة التكلفة/قيمة التجزئية = $\frac{٢٠٥٠٠}{٣٧٥٠٠}$ = ٥٤,٧٪ ..... B

(-) المبيعات (بالصافي)		٢٥٠٠٠
مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة		١٢٥٠٠

فيكون حساب قيمة مخزون آخر المدة بالتكلفة في ظل الافتراضين كما يلي :

A ١٢٥٠٠ × ٥٣,٩٪ = ٦٧٣٧,٥ج

B ١٢٥٠٠ × ٥٤,٧٪ = ٦٨٣٧,٥ج

حيث أن A تمثل نسبة التكلفة بعد الزيادات الإضافية ولكن قبل التخفيضات، في

حين نُحسب النسبة الثانية B بعد كل من الزيادات والتخفيضات . فما هي النسبة التي يلزم استخدامها في الحساب عند تقييم مخزون آخر المدة؟

تستخدم طريقة مخزون التجزئة التقليدية النسبة A فقط، حيث أنها مصممة لتقدير التكلفة المتوسطة أو سعر السوق أيهما أقل . ولذلك سوف نطلق على هذا المدخل مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل أو طريقة مخزون التجزئة التقليدية . ولتفهم سبب أخذ الزيادات وعدم أخذ التخفيضات في الاعتبار في النسبة المئوية للتكلفة، فإنه يجب أن ندرك كيف يعمل منفذ التجزئة . فعندما تقرر الشركة زيادة إضافية، فإنها تُشير عادة إلى أن القيمة السوقية لهذا البند قد زادت . ومن ناحية أخرى، إذا قررت الشركة إجراء تخفيض صافي، فإن ذلك يعني حدوث إنخفاض في منفعة هذا البند . وعلى ذلك، فإذا ما حولنا تقدير التكلفة أو السوق أيهما أقل فإن هذه التخفيضات تمثل خسارة جارية لا تدخل في حساب نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة . وبذلك تكون نسبة التكلفة الى قيمة التجزئة أقل وهو ما يؤدي لتقريب طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل .

على سبيل المثال، فقد تم شراء صنفين بتكلفة ٥ج للوحدة من كل منهما، وتم تحديد سعر البيع الأصلي بمبلغ ١٠ج لكل وحدة . وقد تم تخفيض سعر أحدهما فيما بعد إلى ٢ج وبإفتراض عدم إجراء مبيعات خلا ل الفترة، فإذا أُخذت التخفيضات في الإعتبار عند حساب نسبة التكلفة/قيمة التجزئة فسوف نقوم بحساب مخزون آخر المدة بالطريقة التالية :ـ

طريقة التجزئة

إدارج التخفيضات في نسبة التكلفة/ قيمة التجزئة		
	التكلفة	قيمة التجزئة
المشتريات	١٠	٢٠
ناقص التخفيضات		٨
مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة		١٢

∴ نسبة التكلفة/قيمة التجزئة = $\frac{١٠}{١٢}$ = ٨٣,٣٪

مخزون آخر المدة بالتكلفة = ١٢ × ٠,٨٣٣ = ١٠ج

حيث يعكس هذا المدخل التكلفة المتوسطة للبندين دون أن يأخذ في الإعتبار خسارة أحدهما. وإذا لم تُؤخذ التخفيضات في الحسبان عند حساب النسبة، تتطابق النتيجة مع تقييم المخزون طبقاً لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل. وتكون الحسابات كما يلي:

الطريقة التقليدية (التكلفة أو السوق أيهما أقل)
عدم إدارج التخفيضات في نسبة التكلفة/ قيمة التجزئة

	التكلفة	قيمة التجزئة
المشتريـــات	١٠	٢٠
∴ نسبة التكلفة/قيمة التجزئة = $\frac{١٠}{٢٠}$ = ٥٠٪		
ناقص التخفيضات		٨
مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة		١٢
مخزون آخر المـدة بالتكلفة = ١٢ × ٥٠٪= ٦ج		

ففي ظل طريقة تقويم المخزون على أساس سعر التجزئة التقليدية وعندما لا تُؤخذ التخفيضات عند حساب نسبة التكلفة/ قيمة التجزئة، سوف تكون النسبة ٥٠٪(١٠ـ٢٠) وسيكون مخزون آخر المدة ٦ج(١٢×٥٠٪) وهو نفسه في ظل التكلفة أو السوق أيهما أقل.

ويعكس تقويم المخزون بتكلفة ٦ج الصنفين الموجودين به، حيث تم تقويم أحدهما بتكلفة ٥ج والآخر بتكلفة ١ج، حيث إنخفض سعر البيع الأساسي لأحدهما من ١٠ج إلى ٢ج وإنخفضت التكلفة بالتالي من ٥ج إلى ١*ج. وعلى ذلك، فإنه لتقريب قاعدة. التكلفة أو السوق أيهما أقل، فإنه يجب حساب نسبة التكلفة/ قيمة التجزئة عن طريق قسمة تكلفة البضاعة المتاحة للبيع على جملة سعر التجزئة الأساسى لهذه البضاعة مضافاً إليه صافي الزيادات وإستبعاد أية تخفيضات أو إلغاء للتخفيضات. وفيما يلي بيان كيفية تطبيق طريقة مخزون التجزئة بإستخدام مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل وبالتطبيق على معلومات متاجر Fashion السابقة.

* هذا الرقم في الواقع لا يمثل السوق (التكلفة الاستبدالية)، ولكنه صافي القيمة القابلة للتحقق مطروحاً منها هامش الربح العادي المسموح به. بمعنى آخر، فإن سعر بيع هذا الصنف إنخفض إلى ٢ج ولكن بطرح هامش ربح قدره ١٠٠٪ (تكلفة ٥ج، سعر بيع ١٠ج) يصبح الرقم ١ج.

طريقة التجزئة ـ مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل

	التكلفة		قيمة التجزئة
مخزون أول المدة	٥٠٠		١٠٠٠
المشتريات (بالصافى)	٢٠٠٠٠		٣٥٠٠٠
الاجمالـــي	٢٠٥٠٠		٣٦٠٠٠
يضاف صافي الزيادات –			
الزيادات		٣٠٠٠	
إلغاء الزيادات		١٠٠٠	٢٠٠٠
الاجمـــالي	٢٠٥٠٠		٣٨٠٠٠
يطرح في التخفيضات :			
التخفيضات		٢٥٠٠	
الغاء التخفيضات		٢٠٠٠	٥٠٠
سعر بيع البضاعة المتاحة			٣٧٥٠٠
ناقص المبيعات (بالصافي)			٢٥٠٠٠
مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة			١٢٥٠٠

$$\text{نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المتاحة للبيع}}{\text{سعر التجزئة الأصلي للبضاعة المتاحة + صافي الزيادات}}$$

$$= \frac{٢٠٥٠٠}{٣٨٠٠٠} = ٥٣,٩٪$$

مخزون آخر المدة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل (١٢٥٠٠ × ٥٣,٩٪) ٦٧٣٧,٥

وبسبب ما يحدث من اثر لحساب المتوسط averaging ، فإننا لا نحصل على القيمة الدقيقة للمخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ولكن يمكن الحصول على تقدير تقريبي لها. وعلى الجانب الآخر، فإن إضافة صافي الزيادات وإستبعاد صافي التخفيضات قبل حساب النسبة يؤدي لتقريب رقم التكلفة.

بعض البنود الخاصة المتعلقة بطريقة مخزون التجزئة Special Items Relating To Retail Method

تصبح طريقة مخزون التجزئة أكثر تعقيداً عندما توجد بنود مثل النقل للداخل، مردودات ومسموحات المشتريات وخصومات الشراء. حيث تعالج تكاليف النقل كجزء من تكلفـة الشراء، كما تُعتـبر مردودات ومسمـوحات المشتريات كتخفيض لكل من التكلفـة وقيمـة التجزئة، وتعتبر خصومات الشراء عادة تخفيض لتكلفة المشتريات. وعندما لا تتمثل مسموحات المشتريات في تخفيض لسعر البيع، فلا يُجرى أي تعديل في عمود قيمة التجزئة. وبصفة عامة، فإن معالجة البنود التي تؤثر على عمود التكلفة في مدخل مخزون التجزئة تتبع عملية حساب تكلفة البضاعة المتاحة للبيع.

ويلاحظ أيضا أن مردودات ومسموحات المبيعات تُعتبر تعديلات لجملة المبيعات. ومع ذلك، فإن خصومات المبيعات لا يُعترف بها عندما تُسجل المبيعات بالاجمالي، ويؤدي التعديل بناءً على خصم المبيعات في مثل هذه الحالة إلى المغالاة في تقويم رقم مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة.

علاوة على ذلك، فإن هناك عدد من البنود الخاصة التي تتطلب تحليل متأني. على سبيل المثال، فإن التحويلات الداخلية من قسم لآخر يجب التقرير عنها بنفس طريقة التقرير عن المشتريات من الخارج. كما يجب تخفيض العجز المسموح به من عمود قيمة التجزئة لأن هذه البضائع لم تعد متاحة للبيع. وتنعكس هذه التكاليف في سعر البيع لأن هناك مقدار معين للعجز الذي يُعتبر طبيعي في منشأة التجزئة. ونتيجة لذلك، فإن هذا المقدار لا يؤخذ في الإعتبار عند حساب نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة، حيث يظهر كتخفيض مماثل للمبيعات عند تحديد مخزون آخر المدة بقيمة التجزئة. في حين أن العجز غير العادي يجب طرحه من كل من عمود التكلفة وقيمة التجزئة والتقرير عنه كرقم مخزون خاص أو كخسارة لأن خلاف ذلك يؤدي لتشويه نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة والمغالاة في مخزون آخر المدة. وأخيراً، فإن الشركات عادة ما تقدم لموظفيها خصومات خاصة لزيادة درجة الولاء وتشجيعهم على الأداء الأفضل وهكذا، ويجب طرح خصومات الموظفين من عمود قيمة التجزئة كما هو الحال في المبيعات. ولا يجب أخذ هذه الخصومات في الإعتبار عند حساب نسبة التكلفة/ قيمة التجزئة، لأنها لا تعكس تغير دائم في سعر البيع.

ولتوضيح بعض هذه المفاهيم بالتفصيل، إفترض أن إحدى الشركات تقوم بتحديد

قيمة مخزونها بإستخدام طريقة مخزون التجزئة التقليدية كما يلي

	التكلفة		قيمة التجزئة
مخزون أول المدة	١٠٠٠		١٨٠٠
المشتريات	٣٠٠٠٠		٦٠٠٠٠
النقل للداخل	٦٠٠		—
مردودات مشتريات	(١٥٠٠)		(٣٠٠٠)
الاجمالي	٣٠١٠٠		٥٨٨٠٠
صافى الزيادات			٩٠٠٠
العجز غير الطبيعي	(١٢٠٠)		(٢٠٠٠)
الإجمالى	٢٨٩٠٠		٦٥٨٠٠
يُطرح :ـ			
صافي التخفيضات			١٤٠٠
المبيعات		٣٦٠٠٠	
مردودات المبيعات		(٩٠٠)	٣٥١٠٠
خصومات الموظفين			٨٠٠
العجز الطبيعي			١٣٠٠
			٢٧٢٠٠

$$\text{نسبة التكلفة إلى قيمة التجزئة} = \frac{٢٨٩٠٠}{٦٥٨٠٠} = ٤٣,٩٪$$

∴ مخزون آخر المدة على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل (٢٧٢٠٠ × ٤٣,٩٪) = ١١٩٤٠,٨

تقييم طريقة مخزون التجزئة Appraisal of Retail Inventory Method

تُستخدم طريقة مخزون التجزئة في حساب قيمة المخزون على نطاق واسع :ـ

١ ــ لتسمح بحساب صافي الدخل دون إجراء جرد مادي للمخزون

٢ ــ كمقياس للرقابة عند تحديد العجز في المخزون،

٣ ــ في تنظيم كميات البضاعة الموجودة بالمخزن.

٤ ـ لتوفير معلومات التأمين .

وتتشابه مزايا عيوب طريقة مخزون التجزئة التقليدية (التكلفة أو السوق أيهما أقل) وطريقة مخزون التجزئة في Lifo في كل من منشآت تجارة التجزئة وغيرها . فإنتقاء طريقة مخزون التجزئة لإستخدامها يتضمن عادة تحديد الطريقة التي تنتج أقل دخل خاضع للضريبة . ورغم أنه قد يبدو أن طريقة مخزون التجزئة في ظل Lifo سوف تنتج أقل دخل خاضع للضريبة في فترة ارتفاع الأسعار، فإن الأمر لا يكون كذلك دائماً . حيث أن طريقة Lifo ستؤدي لمقابلة تكاليف جارية تقريبية ، ولكن مخزن آخر المدة سوف يُحدد على أساس التكلفة . وبذلك فقد تتضمن طريقة مخزون التجزئة التقليدية إجراء تخفيض كبير في قيمة المخزون بسبب إستخدام مدخل التكلفة أو السوق أيهما أقل ، وقد يتكافىء هذا التخفيض write-off مع الأثر الضريبي لمقابلة التكاليف الجارية في ظل Lifo .

ومن خصائص طريقة مخزون التجزئة أن لها أثر تقريبي averaging على المعدلات المختلفة لهامش الربح . فعند تطبيقها على منشأة كاملة تختلف فيها معدلات هامش الربح بين الأقسام ، فإن الطريقة لا تأخذ في الاعتبار أية تضليل محتمل في النتائج بسبب هذه الاختلافات . وتقوم بعض الشركات بتنقيح طريقة مخزون التجزئة في مثل هذه الحالات عن طريق حساب مخزون منفصل لكل قسم أو نوع من البضائع على حدة بإستخدام هامش ربح واحد لكل منها . وعلاوة على ذلك ، فإن مصداقية هذه الطريقة تقوم على إفتراض أن توزيع البنود المختلفة داخل المخزون مماثل لمزيج هذه السلع داخل جملة البضاعة المتاحة للبيع .

عروض المخزون بالقوائم المالية FINANCIAL STATEMENT PRESENTATION OF INVENTORY

يُعتبر المخزون واحد من أهم الأصول في منشآت الأعمال الصناعية ، تُطالب المعايير المحاسبية بالإفصاح في القوائم المالية عن تركيب المخزون ، طريقة تمويله ، والطرق المستخدمة في تحديد تكلفته ، كما تطالب المعايير أيضا بالثبات على إستخدام طرق تحديد تكلفة المخزون من فترة لأخرى .

وتلتزم الشركات الصناعية بالتقرير عن هيكل المخزون سواء في الميزانية أو في جدول منفصل ضمن الملاحظات . وتعتبر نسبة كل من المواد الخام ، الانتاج تحت التشغيل والمنتجات التامة داخل المخزون من الأمور الهامة في تقدير درجة السيولة وفي حساب

مرحلة الإتمام بالمخزون .

ومن ترتيبات التمويل غير المعتادة أو الهامة نسبياً المرتبطة بالمخزون والتي تتطلب الافصاح عنها فى ملاحظات القوائم المالية الصفقات التى تتم مع أطراف مرتبطة Re-lated بالشركة ، ترتيبات تمويل المنتج ، إرتباطات الشركة بالشراء ، التصفية الاجبارية لمخزون Lifo ورهن المخزون كضمان لقروض . ويجب عرض المخزون المرهون كضمان لقروض ضمن الأصول المتداولة وليس كتخفيض للالتزامات .

ويجب أيضاً التقرير عن الأسس المستخدمة في تحديد قيمة المخزون (مثل التكلفة أو السوق أيهما أقل) وكذلك عن الطريقة المستخدمة فى حساب تكلفة المخزون ,Fifo Lifo ، التكلفة المتوسطة . . . الخ) .

ويُلاحظ أنه يمكن للشركة أن تستخدم طرق تسعير مختلفة للبنود المختلفة من المخزون وعندما تقوم الشرك بتغيير الطريقة المستخدمة فى تسعير أى عنصر من المخزون فإنه يجب التقرير عن هذا التغير وأثره على صافي الدخل بصورة منفصلة بالقوائم المالية . كما تستلزم التغيرات فى المبادئ المحاسبية المستخدمة فقرة توضيحية منفصلة في تقرير المراجع تشرح التغير الذي حدث في المبادىء المحاسبية .

الأسئلة :

١ ـ لماذا يتم تقويم المخزون على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل؟ وماهي أوجه الإعتراض على إستخدام طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقويم المخزون . ؟

٢ ـ ماهي الطريقة أو الطرق التي يمكن إستخدامها في الحسابات لتسجيل الخسارة الناتجة عن إنخفاض أسعار المخزون ؟ إشرح

٣ ـ عرف التكاليف المعيارية . وماهي مزايا نظام التكلفة المعيارية؟ إعرض الحجج التي تقدم لتبرير كل من الطرق الثلاث التالية لمعالجة إنحرافات التكلفة المعيارية (التكاليف الفعلية ـ التكاليف المعيارية) لأغراض التقرير المالي :

أ ـ توزيعها بين المخزون وتكلفة البضاعة المباعة .

ب ـ ترحيلها كأعباء أو أرصدة دائنة مؤجلة بالميزانية .

ج ـ أن تظهر كأعباء أو أرصدة دائنة فى قائمة الدخل

٤ ـ ماهي الشروط التي يجب توافرها لكي تقدم طريقة مخزون التجزئة نتائج مجدية؟

٥ ــ قامت شركة Gringo بالتقرير عن المخزون في ميزانيتها كما يلي :

المخزون ١٤٠٨٠٠,٥٠٦ جنيه

فماهي جوانب الإفصاح الإضافية التي قد تكون ضرورية لعرض المخزون بصورة عادلة؟

الحـــــالات :

١ ــ طلب منك نائب المدير المالي تقديم عرض مختصر لطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لأغراض تقييم المخزون. ويريد نائب المدير شرح هذه الطريقة للمدير ، حيث يبدو أن جزء من مخزون الشركة قد إنخفضت قيمته . . . . . **المطلـــوب :**

طلب منك نائب المدير الإجابة عن الأسئلة التالية :

١ ـ ماهو الغرض من طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل؟

٢ ـ ماهو معنى السوق (ناقش القيود الخاصة بالحدين الأعلى والأدنى).

٣ ـ هل تطبق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل على كل بند على حدة أم على أساس المجموعة أم على أساس المخزون بالكامل؟ مع التوضيح

٤ ـ ماهي أوجه القصور المحتملة في طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل. ؟

٢ ــ ترغب إحدى شركات الدهانات في إفتتاح متجر جديد لبيع الدهانات وورق الحائط وغيرها من المهمات التي سوف تشتريها من موردين آخرين. وقد طلبت منك معلومات عن طريقة التجزئة المتعارف عليها في تسعير المخزون في متاجر التجزئة.

المطلـــــوب :

إعـداد تقرير لرئيس الشركة يشرح طريقة التجزئة في تسعير المخزون على أن يتضمن تقريرك النقاط التالية :

أ ـ وصف للطريقة والجوانب المحاسبية لها.

ب ـ الظروف التي قد تفسد نتائج هذه الطريقة.

ج ـ المقارنة بين مزايا إستخدام طريقة التجزئة ومزايا إستخدام طرق التكلفة في تسعير المخزون.

د ـ النـظرية المحـاسبية التي تشكـل أسـاس معـالجـة الـزيادات الصـافية والتخفيضات الصافية في ظل هذه الطريقة.

٣ ــ لقد عملت كمحاسب جديد بإحدى شركات المحاسبة، وإهتم مدير المكتب

بمستوى تعليمك الرسمي وقدم لك المواقف الفعلية التالية التي واجهته أخيراً في الممارسة :ـ

١ ـ في ديسمبر ١٩٩٢ قام أحد عملاء الشركة بإحداث تغيير إداري كبير وتعيين مدير جديد. وبعد مراجعة السياسات المختلفة للشركة، كان من رأي المدير أن النظم السابقة التي إستخدمتها الشركة لم تسمح بالاختيار الكافي لحالات التقادم (بما فيها المنتجات التي توقف إستخدامها) وتراكم المخزون. ونتيجة لذلك، قام المدير بتغيير الإجراءات الخاصة بمراجعة التقادم والزيادة في المخزون وتحديد مقداره. وقد نتج عن هذه المراجعة زيادة واضحة بين السنوات في مقدار المخزون الذي تم تخفيضه بالنقص في قيمته. ولديك قناعة بأن هذه الإجراءات دقيقة وتوفر نتائج يمكن الاعتماد عليها. وقد كانت المقادير التي تم تحميلها على العمليات نتيجة لتقادم المخزون وتراكمه في السنوات الثلاث الاخيرة كما يلي:

١٩٩٢ ـ ٥٠٠٠٠٠جنيه، ١٩٩١ ـ ١٢٠٠٠٠، ١٩٩٠ ـ ١١٥٠٠٠جنيه. كما بلغ صافي دخل سنة ١٩٩٢ قبل التعديل بهذه الأعباء الاضافية للتقادم ٦٠٠٠٠٠ جنيه والمطلوب

كيف يجب التقرير عن هذه الأعباء في القوائم المالية، إذا لزم التقرير عنها على الإطلاق؟

أمثلة وتمارين :

١ ـ يتكون مخزون شركة Herman في ٣١ديسمبر ١٩٩٣ من البنود التالية :

رقم البند	الكمية	تكلفة الوحدة	تكلفة إحلال الوحدة
١١٠	١٠٠٠	٩٠	١٠٠
١١١	٨٠٠	٦٠	٥٢
١١٢	٥٠٠	٨٠	٧٦
١١٣	٢٠٠	١٧٠	١٨٠
١٢٠	٤٠٠	٢٠٥	٢٠٨
*١٢١	١٦٠٠	١٦	١٤
١٢٢	٣٠٠	٢٤٠	٢٣٥

* البند ١٢١ متقادم والقيمة البيعية لكل وحدة منه كنفاية تبلغ ٢٠ , ٠جنيه.

والمطلـــوب :

أ ـ تحديد قيمة المخزون في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بطريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل مطبقاً هذه الطريقة على كل بند مباشرة.

ب ـ تحديد قيمـة المخـزون بطريقـة التكلفة أو السوق أيهما أقل مطبقاً هذه الطريقة على جملة المخزون.

٢ ـ قامت شركـة John son بشراء قطعـة أرض غير مجهزة بمبلغ ٨٦٠٠٠ جنيه، وقـامت بتجهيز الأرض وتقسيمهـا إلى قطع للبنـاء بتكلفـة إضـافية قدرهـا ٤٤٠٠٠جنيه، وكـانت هذه القـطع كلهـا ذات مسـاحـة متماثلة ولكن نظراً لاختلاف مواقعها فقد عُرضت للبيع بأسعار مختلفة كما يلي :ـ

المجموعة	عدد القطع	سعر القطعة
١	٩	٧٠٠٠
٢	١٥	٤٦٠٠
٣	١٧	٤٠٠٠

وبلغت مصروفات تشغيل العام المخصصة على هذا المشروع ٢١٠٠٠جنيه، وكانت القطع غير المباعة في نهاية العام كما يلي :ـ

المجموعة ١ ٥ قطع

المجموعة ٢ ٧ قطع

المجموعة ٣ ٢ قطعة

والمطلـــوب:

في نهاية السنة المالية طلبت منك شركة John son تحديد صافي الدخل المحقق من هذا المشروع حتى تاريخه.

٣ ـ واجهت شركة Achosmith مصاعب في الحصول على المواد الخام الرئيسية لعملية التصنيع بها، ولذلك قامت الشركة بتوقيع عقد إرتباط شراء مع أكبر موردي هذه المـواد الخـام لها وذلـك في ٣٠ نوفـمـبر ١٩٩٣ بسـعـر متفق عليه قدره ٥٠٠٠٠٠جنيه. وفي ٣١ديسمبر ١٩٩٣ إنخفض سعر هذه المواد الخام إلى ٤٦٥٠٠٠جنيه

والمطلـــوب :

ماهي القيود التي يلزم إجراؤها في ٣١ديسمبر ١٩٩٣ للإعتراف بهذه الحقائق.

٤ ـ فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة cahlos عن السنة الحالية :ـ

مخزون أول المدة	٦٠٠٠٠٠
المشتريات	١٥٠٠٠٠٠
جملة البضاعة المتاحة للبيع	٢١٠٠٠٠٠
المبيعات	٢٥٠٠٠٠٠

والمطلوب : حساب مخزون آخر المدة بإفتراض أن :

١ ـ هامش المساهمة الإجمالي ٣٠٪ من المبيعات .

٢ ـ هامش المساهمة الإجمالي ٢٥٪ من التكلفة .

٣ ـ هامش المساهمة الإجمالي ١٠٠٪ من التكلفة .

٤ ـ هامش المساهمة الإجمالي ٤٠٪ من المبيعات .

٥ – فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بشركة Run

	التكلفة	سعر التجزئة
مخزون أول المدة	٢٠٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
المشتريات	١٤١٢٥٠٠	٢١٤٠٠٠٠
الزيادة في سعر البيع		٩٥٠٠٠
إلغاء الزيادة في سعر البيع		١٥٠٠٠
التخفيض في سعر البيع		٣٥٠٠٠
إلغاء التخفيض في سعر البيع		٥٠٠٠
المبيعات		٢٢٠٠٠٠٠

والمطلوب :

حساب المخزون بطريقة مخزون التجزئة التقليدية :

٦ – قامت شركة Mur Phy بتحديد مخزون آخر المدة بها بالتكلفة وبالتكلفة أو السوق أيهما أقل في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ، ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ كما يلى :

	التكلفة	التكلفة أو السوق أيهما أقل
٩١/١٢/٣١	٦٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
٩٢/١٢/٣١	٧٨٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠
٩٣/١٢/٣١	٩٠٠٠٠٠	٨١٥٠٠٠

والمطلـــوب :

أ ـ إجـراء قيود اليومية المـطلوبـة في ٩٢/١٢/٣١، ٩٣/١٢/٣١ وذلـك بإفتراض إستخدام نظام الجرد الدوري والطريقة المباشرة في التعديل بسعر السوق.

ب ـ إجـراء قيود اليومية المـطلوبـة في ٩٢/١٢/٣١، ٩٣/١٢/٣١ وذلـك بإفتراض أن المخزون الدوري يُسجل بالتكلفة ويتم تخفيضه بسعر السوق عن طريق إستخدام حساب المخصص (الطريقة غير المباشرة)

٧ ـ يقوم المراقب المالي لشركة Tucci بإعداد القوائم المالية في نهاية العام. وبناءً على القوائم المالية السابقة، فإنه يبدي إهتمامه بالعجز في المخزون ويريد تحديد مدى وجود حالات سرقة أو تلف غير عادية أم لا. وقد تضمنت السجلات المحاسبية للشركة القيم التالية في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢، وهو نهاية السنة المالية :ـ

	التكلفة	سعر التجزئة
مخزون أول المدة	٦٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠
المشتريات	٢٦١٨٠٠	٤٠٠٠٠٠
صافي الزيادات		٥٠٠٠٠
صافي التخفيضات		١١٠٠٠٠
المبيعـــات		٣٣٣٠٠٠

وطبقـا للجرد الفعلي للمخزون في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢، فقد بلغ المخزون الفعلي بسعر التجزئة ١٠٤٠٠٠جنيه . . . والمطلـوب :ـ

أ ـ وصف الظروف التي تنطبق في ظلها طريقة مخزون التجزئة ومزايا إستخدام هذه الطريقة.

ب ـ بإفـتراض ثبـات الأسعـار، إحسب تكلفة مخزون آخر المدة بإستخدام طريقة مخزون التجزئة.

ج ـ تقدير مقدار العجز ـ بسعر التجزئة ـ الذي حدث في مخزون الشركة خلال السنة المنتهية في ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢.

د ـ تظهر تعقيدات في طريقة التجزئة نتيجة وجود بنود مثل :ـ

١ ـ مصروفات نقل للداخل

٢ ـ مسموحات ومردودات المشتريات

٣ ـ مسموحات ومردودات المبيعات

٤ ـ الخصومات للعاملين.

وضح كيفية التعامل مع كل من هذه البنود الأربعة الخاصة في ظل طريقة مخزون التجزئة.

الفصل العاشر

إقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها

ACQUISITION AND DISPOSITION OF PROPERTY, PLANT, AND EQUIPMENT

- الأهداف التعليمية
- إقتناء الأصول الثابتة
- الإقتناء والتقويم
- التكاليف التالية للاقتناء
- التخلص من الأصول الثابتة
- طرق أخرى لتقويم الأصول
- الإلتزامات التي لا تحمل فائدة
- عملية تركيب الفائدة
- الأسئلـــة
- التماريـــــن

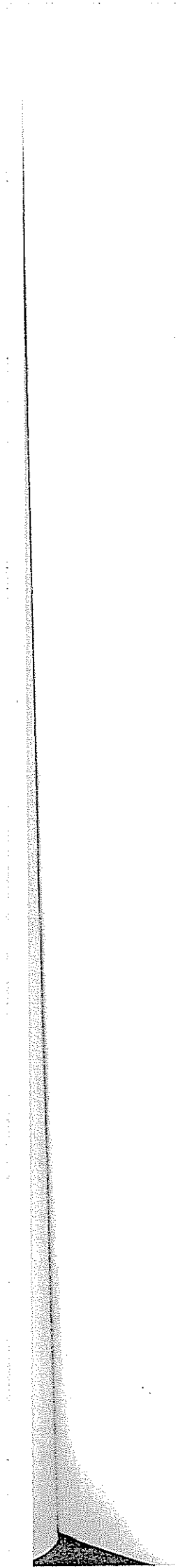

الفصل العاشر

إقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها

Acquisition and Disposition of Property, Plant, and Equipment

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ــ وصف الخصائص الأساسية للأصول الثابتة .
٢ ــ تحديد التكاليف التي تدرج في التقويم المبدئي للأراضي والمباني والمعدات .
٣ ــ وصف المشاكل المحاسبية المرتبطة بالأصول التي يتم إنشاؤها ذاتياً .
٤ ــ وصف المشاكل المحاسبية المرتبطة برسملة الفائدة .
٥ ــ تفهم القضايا المحاسبية المتعلقة بإقتناء وتقويم الأصول الثابتة .
٦ ــ وصف المعالجة المحاسبية للتكاليف التالية للاقتناء .
٧ ــ وصف المعالجة المحاسبية للتخلص من الأصول الثابتة .

تستخدم أي منشأة أعمال مهما كان حجمها أو نشاطها بعض الأصول ذات الطبيعة المستمرة في عملياتها . وتتضمن مثل هذه الأصول الثابتة الأراضي والمباني المختلفة (مكاتب، مصانع ، مخازن) ، المعدات (آلات ومعدات ، أدوات) . حيث تُستخدم هذه المصطلحات على مدى هذا الكتاب . وتتميز الأصول الثابتة بالخصائص الأساسية التالية :ـ

١ ــ يتم إقتناؤها بغرض الإستخدام في النشاط وليس بغرض البيع . حيث لا يبوب ضمن الأصول الثابتة سوى الأصل التي تُستخدم في النشاط المعتاد للمنشأة، في حين يُفضل تبويب المباني غير المستخدمة بصورة منفصلة كإستثمار، وتبوب الأراضي التي تمتلكها شركات إستصلاح وتقسيم الأراضي كمخزون .

٢ ــ أنها ذات طبيعة طويلة الأجل وتخضع عادة للإهلاك. فالأصول الثابتة تُدر خدمات على مدى عدد من السنوات. ويتم توزيع الإستثمارات في هذه الأصول على الفترات المستقبلية عن طريق أعباء الإهلا الدورية. وتُستثنى من ذلك الأراضي حيث لا تخضع للإهلاك إلا إذا حدث لها إنخفاض حقيقي في القيمة مثل فقدان الخصوبة في الأراضي الزراعية بسبب الجفاف أو تآكل التربة.

٣ ــ أن لها وجود مادي ملموس. فالأصول الثابتة تتميز بوجود مادي ملموس، وهي بذلك تختلف عن الأصول غير الملموسة مثل حقوق الإختراع وشهرة المحل. ومع ذلك، فإن الأصول الثابتة ـ على عكس المواد الخام ـ لا تصبح جزء مادي من المنتج المعد للبيع.

ويُناقش هذا الفصل المشاكل المحاسبية الأساسية المتعلقة بكل من:

١ ــ تحمل التكاليف المتعلقة بالأصول الثابتة.

٢ ــ الطرق المحاسبية المستخدمة لتسجيل عملية تخريد أو التخلص من هذه الأصول في حين يعرض الفصل الحادي عشر الإهلاك.

إقتناء الأصول الثابتة ACQUISTION OF FIXED ASSETS

إن التكلفة التاريخية هي الأساس المعتاد في تقويم الأصول الثابتة. وتُقاس التكلفة التاريخية بالنقدية أو معادل النقدية cash equivalent للحصول على الأصل وتجهيزه في الموقع والحالة اللازمة للإستخدام المقصود منه. حيث يُعد سعر الشراء، تكاليف النقل، تكاليف التركيب جزءً من تكلفة الأصل، حيث تُوزع هذه التكاليف على الفترات المستقبلة عن طريق الإهلاك. ويلزم إضافة أية تكاليف متعلقة بالأصل وتتحملها الشركة بعد إقتناءه ـ مثل الإضافات، التحسينات أو عمليات الإحلال ـ إلى تكلفة الأصل إذا كانت تقدم خدمات محتملة في المستقبل، وإلا يتم إستنفادها بمجرد تحملها.

ويجب أن تكون التكلفة هي الأساس المستخدم في تاريخ الاقتناء لأن النقدية أو معادل النقدية تقيس قيمة الأصل في ذلك التاريخ بأفضل ما يمكن. وقد إختلفت الآراء حول الفروق التي تحدث بعد الإقتناء بين التكلفة التاريخية وطرق التقويم الأخرى مثل التكلفة الإستبدالية أو القيمة السوقية العادلة. وتقرر نشرة APB رقم ٦ "APB Opinion No.6" أن «الأصول الثابتة لا يجب رفع قيمتها لتعكس القيم السوقية أو الجارية التي تزيد عن التكلفة». ورغم وجود القليل من الاستثناءات، فإن المعايير

الحالية تُشير إلى أن الخروج عن التكلفة التاريخية أمر نادر الحدوث.

ويرجع هذا الموقف لعدد من الأسباب الرئيسية مثل :ـ

١ ـ أنه في تاريخ الإقتناء، فإن التكلفة تعكس القيمة العادلة.

٢ ـ أن التكلفة التاريخية تعكس صفقات فعلية وليست مفترضة، ولذلك فإنها الأكثر مصداقية.

٣ ـ أنه لا يجب أخذ مثل هذه المكاسب أو الخسائر في الاعتبار مسبقاً، وإنما يجب الإعتراف بها عند بيع الأصل.

وهناك العديد من طرق التقويم الأخرى التي تحظى بالإهتمام مثل :ـ

١ ـ المحاسبة على أساس القوة الشرائية الثابتة (التعديل بتغيرات المستوى العام للأسعار).

٢ ـ محاسبة التكلفة الجارية (التعديل بتغيرات المستوى الخاص للأسعار).

٣ ـ صافي القيمة القابلة للتحقق.

٤ ـ المزج بين المحاسبة على أساس القوة الشرائية الثابتة والتكلفة الجارية أو صافي القيمة القابلة للتحقق. وستتم مناقشة هذه المفاهيم المختلفة للتقييم في الفصل السادس والعشرون.

تكلفة الأرض
Cost of Land

يجب إعتبار كل النفقات الخاصة بالحصول على الأرض وتجهيزها للإستخدام جزء من تكلفة هذه الأرض. وتتضمن تكاليف الأرض عادة :ـ

١ ـ سعر الشراء

٢ ـ تكاليف التخليص مثل تحرير العقود وأتعاب الوكلاء ورسوم التسجيل.

٣ ـ تكاليف تجهيز الأرض للإستخدام المقصود منها مثل تكاليف التسوية، التمهيد.

٤ ـ التحمل بأية إمتيازات أو رهونات على العقار.

٥ ـ أية تحسينات إضافية على الأرض لها مدى زمني غير محدد.

وعند شراء الأرض بغرض إنشاء مبنى، فإن كل التكاليف التي تتحملها الشركة حتى البدء في حفر أساسات المبنى الجديد تدخل ضمن تكاليف الأرض. كما تدخل تكلفة إزالة المباني القديمة ضمن تكاليف الأرض، لأن هذه التكاليف ضرورية لتجهيز الأرض للإستخدام المقصود منها. كما أن أية متحصلات تحصل عليها الشركة في عملية

تجهيز الأرض ـ مثل ثمن بيع مخلفات المبنى القديم ـ تعتبر تخفيضات لسعر الأرض.

وفي بعض الحالات يلزم على مشتري الأرض أن يتحمل بعض التعهدات مثل الضرائب السابقة أو الامتيازات. وفي مثل هذه الحالات، تتمثل تكلفة الأرض في النقدية المسددة فيها علاوة على هذه التعهدات الإضافية. بمعنى آخر، فإنه إذا كان سعر شراء الأرض ٥٠٠٠٠ج مع تحمل الشركة لضرائب عقارية قدرها ٥٠٠٠ج وامتيازات قدرها ١٠٠٠٠ج، فإن تكلفة الأرض تبلغ ٦٥٠٠٠.

كما أن الرسوم الإضافية الخاصة Special assessments التي تفرضها الحكومة على الشركة مقابل التحسينات التي تُجريها على الأرض مثل أعمال الرصف ونظم الصرف تُحمل عادة على حساب الأرض لأنها ذات طبيعة دائمة نسبيا. كما أن التحسينات الدائمة التي يُجريها مالك الأرض يلزم تحميلها على حساب الأرض. أما التحسينات ذات العمر المحدد ـ مثل الممرات وأماكن الإنتظار ـ فإنها تُسجل بصورة منفصلة كتحسينات على الأراضي حتى يمكن إهلاكها على مدى العمر المقدر لها.

وبصفة عامة، فإن الأرض هي جزء من الأصول الثابتة. ومع ذلك، فإذا كان الغرض الأساسي من إقتناء الأرض والاحتفاظ بها هو المضاربة، فإنه يُفضل تصنيفها كإستثمارات. وفي حالة المنشآت العقارية التي تحتفظ بالأرض لإعادة بيعها، فإنه يجب تصنيفها كمخزون.

وفي حالة الأرض التي تحتفظ بها الشركة كإستثمارات، ماهي المعالجة المحاسبية اللازمة للضرائب، التأمين وغيرها من التكاليف المباشرة التي تتحمله الشركة أثناء الإحتفاظ بالأرض ؟ يعتقد الكثيرون في ضرورة رسملة هذه التكاليف حيث أن إيراد الاستثمارات لم يُحصل بعد. ويبدو هذا المدخل مناسباً ومبرراً إلا إذا كانت الأرض تولد إيراد خلال هذه الفترة (كأن يتم تأجيرها للغير).

تكلفة المباني Cost of Building

يجب أن تتضمن تكلفة المبني كل النفقات المتعلقة مباشرة بإقتنائها أو بنائها. وتتضمن هذه التكاليف:

١ ـ تكاليف المواد والعمالة والتكاليف الإضافية التي تتحملها الشركة خلال عملية البناء.

٢ ـ الأتعاب المهنية وتراخيص البناء، وبصفة عامة كل العقود التي تبرمها الشركة في تشييد المباني. حيث أن كل التكاليف التي تتحملها الشركة بداية من حفر

الأساسات إلى إتمام البناء تمثل جزء من تكاليف المباني .

ولكن المشكلة المحاسبية التي تواجهنا هي تقرير مايلزم عمله بخصوص المبنى القديم الذي يوجد في موقع البناء الجديد . فهل تمثل تكلفة إزالة هذا المبنى القديم جزء من تكلفة الأرض أم جزء من تكلفة المبنى الجديد ؟ إذا كانت الأرض مشتراة والمبنى القديم عليها ، فإن تكلفة إزالة المبنى مطروحاً منها قيمة المخلفات هي تكلفة تجهيز للأرض للإستخدام المقصود منها وترتبط بالأرض وليس بالمبنى الجديد . وكما أشرنا فيما سبق ، فإن كل تكاليف تجهيز الأصل للإستخدام المقصود منه هي تكاليف لهذا الأصل .

تكاليف المعدات Cost of Equipment

يتضمن مصطلح «المعدات» equipment في المحاسبة معدات التسليم ، المعدات المكتبية والآلات ، الأثاث ، والتجهيزات ، معدات المصنع ، والأصول الثابتة المماثلة . وتتضمن تكلفة مثل هذه الأصول سعر الشراء ، أعباء النقل والمناولة ، التأمين على المعدات أثناء النقل ، تكلفة القواعد الخاصة اللازمة لها ، تكاليف التجميع والتركيب وتكاليف إجراء تجارب بدء التشغيل . وبذلك فإن التكاليف تتضمن كل النفقات ، التي تتحملها الشركة في إقتناء المعدات وإعدادها للإستخدام .

تجهيز ا لأصول ذاتياً Self - Constructed Assets

يمثل تحديد تكلفة الآلات والأصول الثابتة الأخرى مشكلة عندما تقوم الشركات بتجهيز الأصول بنفسها . ففي ظل عدم وجود سعر شراء أو سعر تعاقد ، فيجب أن تقوم الشركة بتوزيع التكاليف والمصروفات للوصول إلى تكاليف التجهيز التي تُدرج بسجلات الأصل . ولا تمثل تكاليف العمالة والمواد المباشرة المستخدمة في التجهيز أية مشكلة حيث يمكن تتبع هذه التكاليف بصورة مباشرة إلى أوامر العمل والمواد المتعلقة بالأصل الثابت الذي يتم تجهيزه .

ولكن تخصيص التكاليف الصناعية غير المباشرة هو الذي خلق بعض المشاكل الخاصة . وتتضمن هذه التكاليف غير المباشرة الطاقة ، التدفئة ، الإنارة ، التأمين ، ضرائب الملكية على مباني ومعدات المصنع ، أجور المشرفين بالمصنع ، اهلاك الأصول الثابتة ، والمهمات .

ويمكن تناول هذه التكاليف بإحدى الطرق الثلاث التالية :

١ـ عدم تخصيص أية تكاليف إضافية ثابتة على تكلفة الأصل المجهز . ويرجع

السبب الرئيسي لهذه المعالجة إلى أن التكاليف الإضافية غير المباشرة ذات طبيعة ثابتة بصفة عامة ولاتزيد بسبب عملية التجهيز الذاتي. ويفترض هذا المدخل أن الشركة سوف تتحمل نفس التكاليف سواء قامت بتجهيز الأصل أم لا، وبذلك فإن تحميل جزء من التكاليف الاضافية على المعدات المجهزة سيؤدي لتخفيض المصروفات الجارية ومن ثم إلى المغالاة في دخل الفترة الجارية. وعلى عكس ذلك، فإن التكاليف الإضافية المتغيرة التي تزداد نتيجة لعملية التجهيز يتم تخصيصها على تكلفة الأصل.

٢ ـ تخصيص جزء من التكاليف الإضافية الكلية على عملية التجهيز. ويكون هذا المدخل ـ الذي يستند لمفهوم التحميل الكلي للتكلفة ـ مناسباً بناء على الإعتقاد بأن ا لتكاليف تلتصق بكل المنتجات والأصول المصنعة أو المجهزة داخلياً. ويقوم هذا الإجراء بتخصيص التكاليف الإضافية على عملية التجهيز كما تُخصص على عملية الانتاج العادي. ويُستخدم هذا الإجراء على نطاق واسع لأن أغلب المحاسبين يعتقدون أنه يقدم مقابلة أفضل بين التكاليف والإيرادات. ويقرر مؤيدوا هذا الإجراء أن عدم توزيع التكاليف الإضافية بالكامل يؤدي لتحديد التكلفة المبدئية للأصل بأقل من اللازم بما يؤدي لعملية توزيع غير صحيحة لها في المستقبل.

٣ ـ التوزيع على أساس الإنتاج المفقود: حيث أن البديل الثالث هو أن تُوزع على عملية التجهيز تكلفة أي تخفيض يحدث في الإنتاج بسبب بناء الأصل داخلياً بدلاً من شراءه. وهذه الطريقة ذات جاذبية نظرية، ولكنها تستند إلى «ماكان يجب أن يحدث» ـ مفهوم تكلفة الفرصة البديلة ـ وهي تكلفة يصعب قياسها.

وللحصول على تكلفة الأصل المجهز داخليا، فإنه يجب تخصيص حصة نسبية من التكاليف الإضافية الثابتة عليه. وإذا نتج عن توزيع التكاليف الإضافية تسجيل تكاليف التجهيز بالزيادة عن التكاليف التي كانت ستتحملها الشركة عند الشراء من منتج خارجي مستقل، فإنه يجب تسجيل التكاليف الإضافية الزائدة كخسارة فترة بدلا من رسملتها وذلك لتجنب رسملة الأصل بقيمة أكبر من قيمته السوقية المحتملة.

تكاليف الفائدة خلال فترة الإنشاء Interest Costs During Construction

لقد كانت المعالجة الصحيحة لتكاليف الفائدة محل جدل لفترة طويلة. وقد وجدت ثلاثة مداخل للمحاسبة عن الفائدة التي تتحملها المنشأة في تمويل إنشاء أو إقتناء

الأصول الثابتة :

(١) عدم رسملة أية أعباء للفائدة خلال فترة الإنشاء :ـ ففي ظل هذا المدخل تُعتبر الفائدة ضمن تكاليف التمويل وليس تكاليف الإنشاء حيث يعلن مؤيدو هذا المدخل أن الشركة إذا إستخدمت التمويل الذاتي بدلاً من القروض فإنها لن تتحمل هذا المصروف. ولكن وجه الإنتقاد الأساسي الموجه لهذا المدخل هو أن هناك تكلفة فائدة ضمنية implicit مقترنة بإستخدابم النقدية بغض النظر عن مصدرها، فإذا إستخدم التمويل الذاتي فإن هناك تكلفة حقيقية يتحملها المساهمون رغم عدم وجود إلتزام تعاقدي.

(٢) رسملة تكاليف الفائدة الفعلية التي تتحملها المنشأة خلال الإنشاء فقط : حيث يستند هذا المدخل لمفهوم التكلفة التاريخية الذي يقضي بتسجيل الصفقات الفعلية فقط. فالفائدة التي تتحملها المنشأة تمثل تكاليف إقتناء للأصل كغيرها من تكاليف المواد والعمالة والموارد الأخرى المستخدمة. ونتيجة لذلك، فإن الشركة التي تستخدم القروض في التمويل سوف تسجل الأصل بتكلفة أعلى من تلك التي تستخدم التمويل الذاتي. وهو ما يعترض عليه البعض لأن تكلفة الأصل يجب أن تكون واحدة سواء تم تمويله نقداً أو بإصدار قروض أو بزيادة رأس المال.

(٣) تحميل عملية الإنشاء بكل تكاليف الأموال المستخدمة سواء كانت تكاليف ظاهرة أو ضمنية :ـ حيث تعتبر هذه الطريقة أن تكلفة التمويل هي أحد أجزاء تكلفة الإنشاء سواء كان التمويل نقداً أو بقروض أو بإصدار أسهم جديدة. فالأصل يجب أن يتحمل بكل التكاليف اللازمة لتجهيزه للإستخدام المقصود منه. والفائدة ـ سواء كانت ظاهرة أو ضمنية ـ هي أحد تكاليف البناء كغيرها من تكاليف العمالة والمواد والتكاليف الاضافية. والانتقاد الأساسي لهذا المدخل هو أن حساب فائدة على رأس المال المملوك هو أمر إجتهادي Subjective ويخرج عن إطار التكلفة التاريخية.

وبصفة عامة، فإن المهنة تتبنى المدخل الثاني المعروض سابقاً، حيث يلزم رسملة الفائدة الفعلية (مع بعض التعديل) وذلك طبقاً للمفهوم السائد للتكلفة التاريخية للأصل والتي تتضمن كل التكاليف (بما فيها الفائدة) التي تتحملها الشركة في تجهيز الأصل للإستخدام المقصود منه. وعلى ذلك، فإن المهنة تُطالب برسملة الفائدة (أنظر SFAS No. 43). ولتطبيق هذا المدخل العام ، فإنه يلزم أخذ ثلاثة بنود أساسية في الاعتبار هي :

١ ــ الأصول المؤهلة لرسملة الفائدة.
٢ ــ فترة الرسملة.
٣ ــ المقدار الخاضع للرسملة.

الأصول المؤهلة لرسملة الفائدة Qualifying Assets

لكي تتم رسملة الفائدة على أصل معين، فإنه يجب أن يستلزم فترة زمنية لتجهيزه للإستخدام المقصود منه. وتتم رسملة تكاليف الفائدة منذ بداية الانفاق على الأصل وتستمر عملية الرسملة إلى أن يكتمل الأصل ويصبح جاهزاً للإستخدام المقصود منه.

ومن الأصول التي تخضع لرسملة تكاليف الفائدة الأصول التي يتم إنشاؤها للإستخدام الخاص بالمنشأة (مثل المباني، المصانع، الآلات الكبرى)، والأصول المعدة للبيع أو التأجير Lease والتي يتم إنشاؤها أو إنتاجها كمشروعات مستقلة (مثل السفن، الطائرات). ومن أمثلة الأصول التي لا تخضع لرسملة الفائدة:

١ ــ الأصول المستعملة أو الجاهزة للإستخدام المقصود منها.
٢ ــ الأصول التي لا تُستخدم في الأنشطة الجارية بالمنشأة ولاتُجرى عليها الأنشطة اللازمة لتجهيزها للإستخدام المقصود منها (مثل الأرض التي لا يتم إستصلاحها والأصول التي لا تُستخدم بسبب التقادم أو وجود طاقة عاطلة أو حاجتها للإصلاح).

فترة الرسملة Capitalization Period

تبدأ فترة الرسملة (وهي الفترة الزمنية التي يلزم رسملة الفائدة خلالها) عندما تتحقق ثلاثة شروط هي:

١ ــ بداية الانفاق على الأصل.
٢ ــ بداية أداء الأنشطة اللازمة لتجهيز الأصل للإستخدام المقصود منه.
٣ ــ التحمل بتكاليف الفائدة.

وتستمر عملية رسملة الفائدة طالما أن هذه الشروط الثلاثة متحققة، وتنتهي فترة الرسملة عندما يصبح الأصل كاملاً وجاهزاً للإستخدام المقصود منه.

المقدار الخاضع للرسملة Amount to Capitalize

يتحدد مقدار الفائدة الخاضع للرسملة بتكاليف الفائدة الفعلية التي تتحملها المنشأة خلال الفترة أو الفائدة التي يمكن تجنبها أيهما أقل. والفائدة التي يمكن تجنبها هي

مقدار تكلفة الفائدة التي تتحملها المنشأة خلال الفترة والتي كان يمكن تجنبها من الناحية النظرية إذا لم يتم الانفاق على الأصل. فإذا كانت تكاليف الفائدة الفعلية خلال الفترة ٩٠٠٠٠ والفائدة التي يمكن تجنبها ٨٠٠٠٠، فإنه لا يتم رسملة سوى ٨٠٠٠٠فقط. أما إذا كانت تكاليف الفائدة الفعلية ٨٠٠٠٠، فإنه لا يتم رسملة سوى ٨٠٠٠٠ أيضا. وفي كل الأحوال، لا يجب أن تتضمن تكاليف الفائدة أي تكلفة رأس مال متعلقة بحقوق المساهمين. كما أنه لا يلزم رسملة الفائدة على الأصل الخاضع لها إلا إذا كان لها أثر هام نسبياً مقارنة بأثر إستنفادها.

ولتطبيق مفهوم الفائدة التي يمكن تجنبها، فإن المقدار المحتمل للفائدة التي يمكن رسملتها خلال فترة محاسبية معينة يتحدد عن طريق ضرب معدل (أو معدلات) الفائدة في مقدار المتوسط المرجح للنفقات المجمعة للأصول الخاضعة للرسملة خلال الفترة.

المتوسط المرجح للنفقات المجمعة :

عند حساب المتوسط المرجح للنفقات المجمعة يتم ترجيح نفقات الإنشاء بالفترة الزمنية التي تُستحق فيها تكلفة فائدة على النفقات (وهي كسر السنة أو الفترة المحاسبية). ولتوضيح ذلك بفرض أن هناك مشروع لإنشاء كوبري يستغرق ١٧ شهراً وكانت النفقات عليه خلال الفترة الجارية ٢٤٠٠٠٠ج في ١ مارس، ٤٨٠٠٠٠ج في ١ يوليو، ٣٦٠٠٠٠ج في ١ نوفمبر، فإن المتوسط المرجح لجملة نفقات السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر يُحسب كما يلي :

التاريخ	النفقات المقدار	×	فترة* الرسملة	= المتوسط المرجح لجملة النفقات
١ مارس	٢٤٠٠٠٠		١٢/١٠	٢٠٠٠٠٠
١ يوليو	٤٨٠٠٠٠		١٢/٦	٢٤٠٠٠٠
١ نوفمبر	٣٦٠٠٠٠		١٢/٢	٦٠٠٠٠
	١٠٨٠٠٠٠			٥٠٠٠٠٠

* وهي عدد الشهور بين تاريخ الانفاق وتاريخ توقف رسملة الفائدة أو نهاية السنة أيهما أقرب (وهو في هذه الحالة ٣١ ديسمبر)

فعند حساب المتوسط المرجح لجملة النفقات، يتم ترجيح هذه النفقات بالفترة الزمنية التي يمكن أن تُستحق فيها تكلفة فائدة على هذه النفقات. فالنفقة التي تمت في

١ مارس تقترن بها تكلفة فائدة عن ١٠ شهور، في حين أن النفقة التي تمت في ١ يوليو تستحق عنها تكلفة فائدة لمدة ٦ شهور فقط، كما تُستحق تكلفة شهرين فقط لنفقة ١ نوفمبر

معدلات الفائـــدة :

تتمثل المبادىء الأساسية التي يلزم إستخدامها في تحديد معدلات الفائدة المناسبة التي تُضرب في المتوسط المرجح لجملة النفقات في :

١ ــ بالنسبة لأي جزء من هذا المتوسط المرجح يقل عن أويساوي أية مبالغ تُقترض خصيصاً لتمويل إنشاء الأصول، فإنه يُستخدم معدل الفائدة المستحق عن هذه القروض الخاصة.

٢ ــ بالنسبة لأي جزء من هذا المتوسط المرجح يزيد عن أية دين تتحمله الشركة خصيصاً لتمويل إنشاء الأصول، فإنه يُستخدم المتوسط المرجح لمعدلات الفائدة على كل الديون الموجودة بالشركة خلال الفترة.

وفيما يلي مثال على حساب المتوسط المرجح لمعدل الفائدة في حالة الدين الذي يزيد عن المقدار الذي تتحمله الشركة خصيصاً لتمويل إنشاء الأصول :

	أصل القرض	الفائـــدة
١٢٪، ورقة دفع لمدة سنتين	٦٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠
٩٪، سند لمدة ١٠ سنوات	٢٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٧,٥٪، سند لمدة ٢٠ سنة	٥٠٠٠٠٠٠	٣٧٥٠٠٠
	٧٦٠٠٠٠٠	٦٢٧٠٠٠

$$\text{المتوسط المرجح لمعدل الفائدة} = \frac{\text{جملة الفائدة}}{\text{جملة أصل القرض}} = \frac{٦٢٧٠٠٠}{٧٦٠٠٠٠٠} = ٨,٢٥٪$$

مثـال شـامل علـى رسملـة الفـائدة :

Comprehensive Ilustration of Interest Capitalization

لتوضيح القضايا المتعلقة برسملة الفائدة بفرض أنه في ١ نوفمبر ١٩٩١ تعاقدت شركة Shalla مع شركة Pheiher للبناء على إنشاء مبنى مقابل ١٤٠٠٠٠٠ج على أرض تبلغ تكلفتها ١٠٠٠٠٠ج (مشتراة من المقاول وتدخل تكلفتها ضمن التكلفة المبدئية).

وقد سددت شركة Shalla المدفوعات التالية لشركة المقاولات خلال سنة ١٩٩٢ :-

١ يناير	١ مارس	١ مايو	٣١ ديسمبر	الإجمالي
٢١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٥٤٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠

وقد إكتمل البناء وأصبح المبنى جاهزاً للإستخدام في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ، كان لدى شركة Shalla الديون التالية :

ديون خاصة بعملية الإنشاء :

١ ــ ورقة دفع مدتها ٣ سنوات بمعدل ١٥٪ لتمويل شراء الأرض وإنشاء المبنى بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١ وبفائدة تُسدد سنوياً في ٣١ ديسمبر ٧٥٠٠٠٠ج.

ديون أخرى

٢ ــ ورقة دفع مدتها ٥ سنوات بمعدل ١٠٪ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٨ بفائدة تسدد سنوياً في ٣١ ديسمبر ٥٥٠٠٠٠ج

٣ ــ سندات مدتها ١٠ سنوات بمعدل ١٢٪ إصدار ٣١ ديسمبر ١٩٨٧ بفائدة تسدد سنويا في ٣١ ديسمبر ٦٠٠٠٠٠ج

حيث تم حساب المتوسط المرجح لجملة النفقات كما يلي :

النفقات		×	فترة الرسملة في	=	المتوسط المرجح
التاريخ	المقدار		الفترة الحالية		لجملة النفقات
١ يناير	٢١٠٠٠٠		١٢/١٢		٢١٠٠٠٠
١ مارس	٣٠٠٠٠٠		١٢/١٠		٢٥٠٠٠٠
١ مايو	٥٤٠٠٠٠		١٢/٨		٣٦٠٠٠٠
٣١ ديسمبر	٤٥٠٠٠٠		ــ		ــ
	١٥٠٠٠٠٠				٨٢٠٠٠٠

ويُلاحظ أن الإنفاق الذي حدث في ٣١ ديسمبر لا يتحمل بأي تكلفة فائدة . ويتم حساب الفائدة التي يمكن تجنبها كما يلي :-

المتوسط المرجح لجملة النفقات	×	معدل الفائدة	= الفائدة التي يمكن تجنبها
٧٥٠٠٠٠		١٥ , (الدين الخاص بعملية الانشاء)	١١٢٥٠٠
٧٠٠٠٠ أ		١١٠٤ , ب (المتوسط المرجح للديون الأخرى)	٧٧٢٨
٨٢٠٠٠٠			١٢٠٢٢٨

(أ) مقدار الزيادة في المتوسط المرجح لجملة النفقات عن الديون التي تخص عملية الإنشاء مباشرة.

(ب) تم حساب المتوسط المرجح لمعدل الفائدة كما يلي :

	الأصل	الفائدة
١٠٪ ، ورقة دفع لمدة ٥ سنوات	٥٥٠٠٠٠	٥٥٠٠٠
١٢٪ ، سندات مدتها ١٠ سنوات	٦٠٠٠٠٠	٧٢٠٠٠
	١١٥٠٠٠٠	١٢٧٠٠٠

∴ المتوسط المرجح لمعدل الفائدة = جملة الفائدة / جملة لأصل = ١٢٧٠٠٠ / ١١٥٠٠٠٠ = ١١,٠٤٪

ويتم حساب تكلفة الفائدة الفعلية ـ التي تمثل الحد الأقصى لمقدار الفائدة التي يمكن رسملتها خلال سنة ١٩٩٢ ـ كما يلي :ـ

ورقة الدفع الخاصة بالانشاء	١٥×٧٥٠٠٠٠ ,	= ١١٢٥٠٠
ورقة دفع لمدة ٥ سنوات	١٠×٥٥٠٠٠٠ ,	= ٥٥٠٠٠
سندات لمدة ١٠ سنوات	١٢×٦٠٠٠٠٠ ,	= ٧٢٠٠٠
الفائدة الفعلية		٢٣٩٥٠٠

وبذلك تكون تكلفة الفائدة التي يلزم رسملتها ١٢٠٢٢٨ وهي الفائدة التي يمكن تجنبها (١٢٠٢٢٨)، والفائدة الفعلية (٢٣٩٥٠٠) أيهما أقل.

وتكون القيود التي تقوم شركة Shella بإجراها خلال سنة ١٩٩٢ كمايلي :ـ

١ يناير :

١٠٠٠٠٠ من حـ/ الأراضي

١١٠٠٠٠ من حـ/ المباني (أو المنشآت تحت التشيد).

٢١٠٠٠٠ إلى حـ/ النقدية

١ مارس

٣٠٠٠٠٠ من حـ/ المباني

٣٠٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

١ مايو

٥٤٠٠٠٠ من حـ/ المباني

٥٤٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

٣١ ديسمبر

٤٥٠٠٠٠ من حـ/ المباني

٤٥٠٠٠٠ الى حـ/ النقدية

١٢٠٢٢٨ من حـ/ المباني (فائدة مرسملة)

١١٩٢٧٢ من حـ/ مصروف الفائدة (٢٣٩٥٠٠ ـ ١٢٠٢٢٨)

٢٣٩٥٠٠ إلى حـ/ النقدية (١١٢٥٠٠ + ٥٥٠٠٠ + ٧٢٠٠٠)

ويلزم تخفيض تكاليف الفائدة المرسملة على مدار العمر الانتاجي للأصل كجزء من الاهلاك وليس على مدار فترة القرض. ويجب الافصاح عن جملة تكاليف الفائدة التي تحملتها المنشأة خلال الفترة مع الإشارة للجزء المحمل على المصروفات والجزء الذي تم رسملته.

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ ستقوم شركة Shalla بالافصاح عن مقدار الفائدة المرسملة إما في جزء البنود غير التشغيلية non operating بقائمة الدخل أو ضمن الملاحظات المصاحبة للقوائم المالية. وفيما يلي كلا النموذجين للافصاح :ـ

الإفصاح ضمن الملاحظات

الملاحظة ١ : السياسات المحاسبية :ـ

الفائدة المرسملة :ـ خلال سنة ١٩٩٢ بلغت جملة تكلفة الفائدة ٢٣٩٥٠٠، منها ١٢٠٢٢٨ تم رسملتها والباقي وقدره ١١٩٢٧٢ تم تحميله على المصروفات.

التقرير عن الفائدة المرسملة بقائمة الدخل

الدخل من العمليات		×××
مصروفات وخسائر أخرى :		
مصروفات الفائدة	٢٣٩٥٠٠	
ناقص الفائدة المرسملة	١٢٠٢٢٨	١١٩٢٧٢
الدخل قبل الضرائب الدخلية		××××
ضرائب الدخل		×××
صافي الدخل		××××

بعض القضايا الخاصة المتعلقة برسملة الفائدة :

هناك ثلاثة قضايا متعلقة برسملة الفائدة تستحق إهتماماً خاصاً :

١ ــ النفقات المتعلقة بالأراضي

٢ ــ إيراد الفائدة

٣ ــ أثر رسملة الفائدة .

النفقات المتعلقة بالأراضي :

عند شراء الأرض بغرض إعدادها لإستخدام معين ، فإن تكاليف الفائدة المتعلقة بهذه النفقات تستوفي شروط الرسملة . وإذا كانت الأرض مشتراة كموقع للبناء ، فإن تكاليف الفائدة التي تُرسمل خلال فترة الانشاء تُعد جزءاً من تكلفة المبنى وليس تكلفة الأرض . ففي المثال السابق بشركة Shella الذي أشُتريت فيه الأرض كموقع للبناء ، فإن كل تكاليف الفائدة التي تتم رسملتها ـ بما فيها تلك المتعلقة بنفقات الأرض) يجب إضافتها لتكلفة المبنى . وعلى عكس ذلك ، فإذا كانت الأرض المشتراة يتم تقسيمها وبيعها كقطع ، فإن تكاليف الفائدة المرسملة يجب إعتبارها جزءاً من تكلفة إقتناء هذه الأرض . ومع ذلك ، فإن تكاليف الفائدة الخاصة بشراء أرض بغرض المضاربة لا يجب رسملتها لأن الأصل بحالته الراهنة جاهز للاستخدام المقصود منه .

إيراد الفائدة :

تقترض الشركات الأموال عادة لتمويل إنشاء الأصول ، وتقوم بصفة مؤقتة بإستثمار فائض الأموال المقترضة في أوراق مالية تدر فائدة حتى تحتاجها في سداد مدفوعات عملية الانشاء . وخلال المراحل الأولى لعملية الانشاء ، قد يتجاوز إيراد الفائدة الذي تكتسبه الشركة تكلفة الفائدة التي تتحملها على الأموال المقترضة . وهنا يبرز تساؤل حول ماإذا كان من المناسب إجراء مقاصة بين إيراد الفائدة وتكاليف الفائدة عند تحديد مقدار الفائدة التي يجب رسملتها كجزء من تكلفة إنشاء الأصول أم لا؟ لإستجلاء هذه القضية قام FASB بإصدار نشرته الفنية رقم ٨١ـ٥ بعنوان «المقاصة بين تكاليف الفائدة التي يلزم رسملتها وإيراد الفائدة» وأعلن فيها أن إيراد الفائدة لا يجب طرحه من تكلفة الفائدة . حيث أن قرارات الاستثمار المؤقت أو قصير الأجل لا تتعلق بالفائدة التي تتحملها الشركة كجزء من تكلفة إنشاء الأصول . وعلى ذلك ، فإن الفائدة التي تتحملها الشركة عن الاصول الخاضعة للرسملة يجب رسملتها بالكامل سواء تم إستثمار فائض الأموال في أوراق مالية قصيرة الأجل أم لا . وينتقد بعض المحاسبين هذه

المعالجة المحاسبية لأنها تمكن الشركة من تأجيل تكلفة الفائدة والتقرير عن إيراد الفائدة في الفترة الحالية.

أثر رسملة الفائدة:

إن الإلزام برسملة الفائدة قد يكون له أثر معنوي على القوائم المالية لمنشآت الأعمال. فقد يكون لها أثر كبير على صافي دخل العام ومن ثم على عائد السهم. وبصفة خاصة في شركات المرافق العامة utilities

ورغم أن الإلزام برسملة الفائدة قد أصبح يُستخدم على نطاق واسع الآن، فإنه مازال محل خلاف. ومن الوجهة النظرية، يعتقد الكثيرون في أن تكلفة الفائدة إما ألا تُرسمل على الاطلاق أو أن تُرسمل بالكامل ـ سواء الفعلي منها أو المحتسب ـ وذلك للأسباب التي سبق ذكرها في هذا الجزء.

الإقتناء والتقويم ACQUISITION AND VALUATION

يجب أن يتم تسجيل الأصل على أساس القيمة السوقيةالعادلة لما قدمته الشركة في إقتنائه أو على أساس القيمة السوقية العادلة الخاصة به أيهما أكثر وضوحاً في الإثبات. ومع ذلك، فإن عملية إقتناء الأصل في بعض الأحيان تجعل القيمة السوقية العادلة له غامضة. على سبيل المثال عندما تُشترى أرض ومبنى معاً بسعر واحد، كيف يمكن تحديد القيم المنفصلة لكل من المبنى والأرض؟ تناقش الأجزاء التالية عدد من المشاكل المحاسبية ذات هذه الطبيعة.

الخصم النقدي: Cast Discount

عندما تخضع الأصول الثابتة المشتراة للخصم النقدي مقابل السداد العاجل، فكيف يجب التقرير عن هذا الخصم؟ إذا إستفادت الشركة من الخصم النقدي، فيجب إعتباره تخفيض لسعر شراء الأصل. ولكن الأمر غير الواضح هو ماإذا كان يجب تخفيض تكلفة الأصل حتى إذا لم تستفيد الشركة من الخصم أم لا.

وللاجابة على هذا السؤال هناك مدخلان: ففي ظل المدخل الأول يُعتبر الخصم تخفيض لتكلفة الأصل سواء إستفادت الشركة منه أم لا. ويُبرر هذا المدخل بأن التكلفة الحقيقة للأصل هي النقدية أو معادل (مقابل) النقدية. وعلاوة على ذلك، يقرر البعض أن شروط الخصومات النقدية تكون مجزية بدرجة تجعل فشل الادارة في الاستفادة منها دليل عدم كفاءة أو خطأ. ومن ناحية أخرى، يرى البعض أن الخصم

النقـدي لا يجب إعتباره خسارة دائماً عند عدم الإستفادة منه . وفي الوقت الحاضر تُستخدم الطريقتان في الممارسة العملية، وتُعتبر الطريقة الأولى مفضلة بصفة عامة.

عقود السداد المؤجل: **Deferred Payment Contracts**

يتم شراء الأصول الثابتة عادة بعقود ديون طويلة الأجل عن طريق إستخدام أوراق الدفع أو الرهون العقارية أو السندات. ولكي نعكس تكلفة الأصل بصورة صحيحة، فإنه يلزم المحاسبة عن الأصول المشتراة بعقود ديون طويلة الأجل على أساس القيمة الحالية للحقوق التي يتم تبادلها بين أطراف العقد في تاريخ الصفقة. وعلى ذلك، فإن الأصل الذي يُشترى اليوم مقابل ورقة دفع قدرها ١٠٠٠٠ج ومدتها ٤ سنوات بدون فوائد لا يجب تسجيله بمبلغ ١٠٠٠٠ج. حيث أن القيمة الحالية لهذه الورقة تمثل سعر التبادل في الصفقة (وهو سعر شراء الأصل). فبفرض أن معدل الفائدة المناسب هو ١٢٪، فإن هذا الأصـل يجب تسجيله بتكلفة ٦٣٥٥,٢ (١٠٠٠٠×معامل القيمة الحالية وقدره ٦٣٥٥٢,).

وعند عدم تحديد سعر فائدة أو عندما يكون السعر المحدد غير ملائم، فإنه يجب إحتساب سعر فائدة مناسب، وذلك بهدف تقريب سعر الفائدة الذي يمكن أن يتفق عليه البائع والمشتري في عملية إقتراض مماثلة. ومن العوامل التي يلزم مراعاتها عند إحتسـاب معدل الفائدة الجدارة الائتمانية Credit Rating للمقترض، ومقدار الدين وتاريخ إستحقاقه، ومعدلات الفائدة السائدة. وإذا كان سعر التبادل النقدي للأصل الذي يتم إقتناؤه متاحاً، فإنه يجب استخدامه كأساس لتسجيل الأصل وقياس عنصر الفائدة.

ولتوضيح ذلك، فقد إشترت شركة Sutter آلة جديدة مقابل إصدار ورقة دفع بمبلغ ١٠٠٠٠٠ج لمدة ٥ سنـوات لا تحمل فوائد، وكان معدل الفائدة السائد في السوق لإلتزامات مماثلة يبلغ ١٠٪. وتلتزم شركة Sutter بسداد القيمة على خمسة أقساط سنوية قيمتها ٢٠٠٠٠ج تُدفع في نهاية كل سنة. وكانت القيمة السوقية العادلة لهذه الآلة غير متاحة ومن ثم يجب تقريبها عن طريق تحديد القيمة السوقية (القيمة العادلة) لورقة الـدفـع. وفيما يلي حساب القيمة الحالية للورقة والقيود التي تُجرى في تاريخ الشراء وتواريخ السداد:ـ

تاريخ الشراء

*٧٥٨١٦		من حـ/ الآلات
٢٤١٨٤		من حـ/ خصم أوراق الدفع
	١٠٠٠٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع

*القيمة الحالية للأقساط وهي ٢٠٠٠٠ × معامل القيمة الحالية وقدره ٣,٧٩٠٧٩

نهاية السنة الأولى

٧٥٨٢		من حـ/ مصروف الفائدة
٢٠٠٠٠		من حـ/ أوراق الدفع
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
	٧٥٨٢	إلى حـ/ خصم أوراق الدفع

حث أن مصروف الفائدة عن السنة الأولى في ظل مدخل الفائدة الفعالة يبلغ ٧٥٨٢ [(١٠٠٠٠٠ - ٢٤١٨٤) × ١٠٪]. ويكون القيد في نهاية السنة الثانية لتسجيل المدفوعات من الأصل والفوائد كما يلي :-

نهاية السنة لثانية

٦٣٤٠		من حـ/ مصروف الفائدة.
٢٠٠٠٠		من حـ/ أوراق الدفع
	٢٠٠٠٠	إلى حـ/ النقديـــة
	٦٣٤٠	إلى حـ/ خصم أوراق الدفع

حيث يبلغ مصروف الفائدة في السنة الثانية في ظل مدخل الفائدة الفعالة ٦٣٤٠[(١٠٠٠٠٠ - ٢٤١٨٤) - (٢٠٠٠٠ - ٧٥٨٢)] × ١٠٪.

وإذا لم يُحتسب معدل فائدة لعقود السداد المؤجلة هذه، فسوف يُسجل الأصل بمقدار أكبر من قيمته العادلة. كما أن مصروف الفائدة المقرر عنه في قائمة الدخل سيكون أقل من اللازم في كل الفترات التي يتضمنها العقد.

الشراء بسعر مجمل Lump Sum Purchase

تبرز مشكلة خاصة في تسعير الأصول الثابتة عند شراء مجموعة من الأصول الثابتة بسعر مجمل واحد. فعندما تحدث هذه الحالة، فإنه يجب توزيع التكلفة الكلية فيما بين الأصول المختلفة على أساس القيم السوقية العادلة النسبية لها. حيث أن هناك إفتراض بأن التكاليف سوف تتغير بصورة طردية مباشرة مع قيمة البيع. وهو نفس المبدأ الذي يُستخدم في توزيع التكلفة المجملة بين بنود المخزون المختلفة.

ولتحديد القيمة السوقية العادلة، فإنه يمكن إستخدام التقدير المعد لأغراض

التأمين أو التقدير الذي تُربط الضرائب العقارية على أساسه أو حتى التقدير المنفرد لمهندس أو مثمن آخر.

ولتوضيح ذلك، فقد قررت شركة Norduct شراء عدد من أصول إحدى الشركات الصغيرة بمبلغ ٨٠٠٠٠ج، حيث كانت هذه ا لشركة في مرحلة التصفية وكانت أصولها المباعة كما يلي :ـ

	القيمة الدفترية	القيمة السوقية العادلة
المخزون	٣٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
الأراضـــي	٢٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
المبانـــي	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠٠
	٨٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠

وسوف يتم توزيع ثمن الشراء المجمل وقدره ٨٠٠٠٠ج على أساس نسبة القيمة السوقية العادلة للأصول (وذلك بإفتراض أن تمييز تكاليف الأصول غير ممكن عملياً) بالصـورة التالية :ـ

المخـزون $٨٠٠٠٠ \times \frac{٢٥٠٠٠}{١٠٠٠٠٠} = ٢٠٠٠٠$

الأرض $٨٠٠٠٠ \times \frac{٢٥٠٠٠}{١٠٠٠٠٠} = ٢٠٠٠٠$

المخـزون $٨٠٠٠٠ \times \frac{٥٠٠٠٠}{١٠٠٠٠٠} = ٤٠٠٠٠$

إصدار أسهم مقابل الأصول الثابتة Issuance of Stock

عند إقتناء الأصول الثابتة مقابل إصدار أسهم ـ مثل الأسهم العادية ـ فإن القيمة السوقية أو المحددة لمثل هذه الأسهم لا تقيس تكلفة الأصل الثابت بصورة صحيحة. فإذا كانت هذه الأسهم متداولة بالبورصة بصورة نشطة، فإن القيمة السوقية للأسهم المصدرة تعطي مؤشرا عادلاً لتكلفة إقتناء الأصل لأن السهم في هذه الحالة يمثل مقياس جيد لسعر المعادل النقدي الجاري.

على سبيل المثال، فقد قررت شركة Living شراء أرض للتوسع في النشاط مقابل

إصدار ٥٠٠٠ سهم عادي (القيمة الأسمية للسهم ١٠ج) وكانت القيمة السوقية العادلة للسهم ١٢ج. فسوف تقوم الشركة بإجراء القيد التالي:

٦٠٠٠٠		من حـ/ الأراضي (٥٠٠٠سهم×١٢ج)
	٥٠٠٠٠	إلى حـ/ الأسهم العادية
	١٠٠٠٠	رأس المال المدفوع بالزيادة

وإذا كانت القيمة السوقية للأسهم العادية المصدرة غير قابلة للتحديد، فإنه يجب تحديد القيمة السوقية للأصل واستخدامها كأساس لتسجيل الأصل وإصدار الأسهم العادية.

مبادلة الأصول الثابتة (الأصول غير النقدية) Exchanges of Fixed Assets

إن المعالجة المحاسبية الصحيحة لعمليات مبادلة الأصول غير النقدية (مثل المخزون والأصول الثابتة) مازالت محل خلاف. حيث يعلن بعض المحاسبين أن المحاسبة عن مثل هذه الأنواع من الصفقات يجب أن تستند للقيمة العادلة للأصل المقدم أو القيمة العادلة للأصل المُستلم مع الإعتراف بالمكسب أو الخسارة. في حين يعتقد آخرون أن المحاسبة عنها يجب أن تستند للقيمة الدفترية للأصل المقدم مع عدم الإعتراف بالمكسب أو الخسارة. في حين مازال يفضل آخرون المدخل الذي يعترف بالخسائر في كل الحالات ولكن يؤجل الإعتراف بالمكاسب في حالات معينة.

وبصفة عامة، فإن المحاسبة عن مبادلة الأصول غير النقدية يجب أن تستند إلى القيمة العادلة للأصل المستلم أو القيمة العادلة للأصل المقدم أيهما أكثر وضوحاً في الإثبات. وبذلك يجب الإعتراف بأية مكاسب أو خسائر من المبادلة فوراً. ويرجع سبب هذا الإعتراف الفوري إلى إكتمال دورة تحقيق العائد Earning Process المتعلقة بهذه الأصول، ومن ثم فإنه يلزم الإعتراف بالمكاسب أو الخسائر. ودائماً ما يُستخدم هذا المدخل عندما تكون الأصول ذات طبيعة غير متماثلة مثل مبادلة الأرض بالمباني أو مبادلة المعدات بالمخزون. ، وإذا لم نتمكن من تحديد القيمة العادلة لأي أصل منهما بصورة مناسبة، فإن القيمة ا لدفترية للأصل المقدم في المبادلة عادة ما تُستخدم كأساس لتسجيل عملية المبادلة غير النقدية.

ويتم تعديل هذه القاعدة العامة عند مبادلة أصول غير نقدية متماثلة. على سبيل المثال، عندما تقوم الشركة بمبادلة بنود مخزونها بمخزون شركة أخرى لدواعي اللون والحجم وخلافه وذلك لتسهيل البيع لعميل خارجي، فإن عملية تحقيق العائد لا تعتبر

مكتملة ولا يجب الإعتراف بمكسب وكذلك إذا قامت الشركة بمبادلة أصول إنتاجية متماثلة مثل مبادلة الأرض بالأرض أو المعدات بالمعدات، فإن دورة تحقيق العائد لا تعتبر مكتملة أيضا ومن ثم لا يجب الإعتراف بعائد. ومع ذلك، إذا كانت صفقة المبادلة التي تضم أصول متماثلة سينتج عنها خسارة، فإنه يجب الاعتراف بهذه الخسارة فوراً.

وفي حالات معينة يمكن الإعتراف بمكاسب مبادلة أصول غير نقدية متماثلة وذلك عند تلقي مقابل نقدي. فعند تلقى مقابل نقدي مثل النقدية علاوة على الأصل غير النقدي، فإنه يُفترض أن هناك جزء من دورة العائد قد إكتمل ومن ثم يمكن الاعتراف بجزء من المكاسب. وبصفة عامة، فإن خسائر الصفقات غير النقدية يُعترف بها عادة سواء تضمنت المبادلة أصول نقدية أو غير نقدية. ويُعترف بالمكاسب الخاصة بالصفقات غير النقدية إذا تضمنت المبادلة أصول غير متماثلة؛ وتُؤجل هذه المكاسب إذا ما تضمنت المبادلة أصول متماثلة إلا إذا تضمنت المبادلة تلقي نقدية أو مقابل نقدي آخر، حيث يُعترف بجزء من المكاسب في هذه الحالة. ويتم حساب أي مكسب أو خسارة للتخلص من الأصول غير النقدية بمقارنة القيمة الدفترية مع القيمة ا لعادلة للأصل المقدم.

ولتوضيح المحاسبة عن هذه الأنواع المختلفة من الصفقات فسوف تتناول بالشرح:

١ ــ المحاسبة عن الأصول غير المتماثلة.

٢ ــ المحاسبة عن الأصول المتماثلة ـ حالة الخسارة.

٣ ــ المحاسبة عن الأصول المتماثلة ـ حالة الربح.

الأصول غير المتماثلة Dissimilar Assets

عادة ما تُسجل تكلفة الأصل غير النقدي الذي تحصل عليه المنشأة مقابل أصل غير نقدي غير متماثل بالقيمة العادلة للأصل المتنازل عنه مع الإعتراف بالمكسب أو الخسارة. ولا يجب إستخدام القيمة ا لعادلة للأصل المُستلم إلا إذا كانت أكثر دلالة من القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه.

ولتوضيح ذلك، فقد قامت إحدى شركات النقل بمبادلة عدد من الناقلات المستعملة بالإضافة للنقدية مقابل قطعة أرض فضاء. وكانت القيمة الدفترية الإجمالية للناقلات ٤٢٠٠٠ج (تكلفة ٦٤٠٠٠ ـ مخصصات اهلاك ٢٢٠٠٠). وقد أشار وكيل شراء الشركة ـ الذي كانت له تعاملات سابقة في سوق الأصول المستعملة ـ إلى أن

القيمة السوقية العادلة للناقلات هي ٤٩٠٠٠ج. وعلاوة على الناقلات ، تلتزم شركة النقل بسداد مبلغ ١٧٠٠٠ج نقداً. وبذلك تبلغ تكلفة الأرض ٦٦٠٠٠ج محسوبة كما يلي:

حساب تكلفة الأرض

القيمة العادلة للناقلات الداخلة في المبادلة	٤٩٠٠٠
النقديـــة المســـددة	١٧٠٠٠
تكلفة الأرض	٦٦٠٠٠

ويكون قيد اليومية الخاص بتسجيل صفقة المبادلة كما يلي:

٦٦٠٠٠		من حـ/ الأراضي
٢٢٠٠٠		من حـ/ مجمع اهلاك الناقلات
	٦٤٠٠٠	إلى حـ/ الناقلات
	٧٠٠٠	إلى حـ/ مكسب بيع الناقلات
	١٧٠٠٠	إلى حـ/ النقديـــــة

حيث يتمثل المكسب في الفرق بين القيمة العادلة للناقلات والقيمة الدفترية لها. ويتم التحقق منه كما يلي:-

حساب قيمة المكسب

القيمة العادلة للناقلات		٤٩٠٠٠
تكلفـــة الناقـــلات	٦٤٠٠٠	
ناقص مجمع الاهلاك	٢٢٠٠٠	
القيمة الدفترية للناقلات		٤٢٠٠٠
مكسب بيع الناقلات		٧٠٠٠

وإذا كانت القيمـة العادلة للناقلات ٣٩٠٠٠ج بدلاً من ٤٩٠٠٠ج، فإنه يجب التقرير عن خسارة مبادلة قدرها ٣٠٠٠ج (٤٢٠٠٠-٣٩٠٠٠). ونتيجة لمبادلة أصول غير متماثلة، فإنه في كلا الحالتين تكون دورة العائد الخاصة بالناقلات المستعملة قد إكتملت ومن ثم يلزم الإعتراف بالمكسب أو الخسارة.

الأصول المتماثلة ـ حالة الخسارة : **Similar Assets - Loss Situation**

فالأصول غير النقدية المتماثلة هي تلك الأصول ذات الطبيعة العامة الواحدة أو التي تقدم نفس الوظيفة أو التي تُستخدم في نفس خط النشاط. وعند مبادلة أصول غير نقدية متماثلة مع حدوث خسارة، فإنه يلزم الاعتراف بالخسارة فوراً. على سبيل المثال، تقوم إحدى شركات نظم المعلومات بمبادلة آلاتها الحسابية المستعملة بأخرى ذات طراز أحدث. وكانت القيمة الدفترية للآلات الحسابية المتنازل عنها ٨٠٠٠ج(تكلفة أصلية ١٢٠٠٠ ناقص مخصص قدره ٤٠٠٠ج) والقيمة العادلة لها ٦٠٠٠ج. وقد تم إستبدالها بطراز حديث يبلغ سعره ١٦٠٠٠ج. وفي المفاوضات مع البائع سُمح بخصم مبلغ ٩٠٠٠ج من ثمن الطراز الحديث مقابل الآلة المستعملة. وفيما يلي حساب المدفوعات النقدية التي يلزم سدادها عن الأصل الجديد وتكلفة هذه الآلة الجديدة :ـ

	تكلفة الآلة الجديدة
سعر البيع المحدد للآلة الجديدة	١٦٠٠٠
ناقص الخصم المقرر للآلة المستعملة	٩٠٠٠
المدفوعات النقدية المستحقة	٧٠٠٠
القيمة العادلة للآلة المستعملة	٦٠٠٠
تكلفة الآلة الجديدة	١٣٠٠٠

ويكون قيد اليومية الخاص بتسجيل هذه الصفقة كما يلي :ـ

١٣٠٠٠		من حـ/ المعدات
٤٠٠٠		من حـ/ مجمع إهلاك المعدات.
٢٠٠٠		من حـ/ خسارة مبادلة المعدات
	١٢٠٠٠	إلى حـ/ المعدات
	٧٠٠٠	إلى حـ/ النقدية.

ويمكن التحقق من خسارة مبادلة الآلة المستعملة كما يلي :

	حساب الخسارة
القيمة العادلة للآلة المستعملة	٦٠٠٠
القيمة الدفترية للآلة المستعملة	٨٠٠٠
خسارة مبادلة الآلة المستعملة	٢٠٠٠

ولكن لماذا لم يُستخدم الخصم المقابل للآلة المستعملة أو القيمة الدفترية لها كأساس لتسجيل الآلة الجديدة؟ لايُستخدم هذا التخفيض لأنه يتضمن تخفيض سعري للمشتري حيث أن هناك القليل ممن يسددون السعر المحدد لأصل معين. فالتخفيض ا لمقابل للأصول المستعملة غالباً ما يُضخم بدرجة تجعل أسعار البيع الفعلية أقل من الأسعار المقررة. ويؤدي تسجيل الأصل بسعر بيعه المحدد إلى تسجيله بقيمة أكبر من سعر المعادل النقدي له لأن السعر المقرر للأصل الجديد عادة ما يتعرض للتضخيم. كما أن استخدام القيمة الدفترية في هذه الحالة سيؤدي للمغالاة في قيمة الآلة المحاسبية الجديدة بمقدار ٢٠٠٠ج. ولأن الأصول لا يجب تقييمها بأكثر من سعر المعادل النقدي لها، فإنه يجب الإعتراف بالخسارة فوراً بدلاً من إضافتها لتكلفة الأصل المقتنى حديثاً.

الأصول المتماثلة ـ حالة المكسب (مع عدم تحصيل نقدية) :

Similar assets - Gain Situation (No Cash Received)

تعد المعالجة المحاسبية لمبادلة أصول غير نقدية متماثلة عند وجود مكسب أكثر تعقيداً. فإذا كانت عملية المبادلة لاتؤدي لإكتمال دورة العائد، فإنه يجب تأجيل أي مكسب متحقق.

وتمثل الشركات العقارية مثالاً جيداً على سبب تقرير مهنة المحاسبة عدم الإعتراف بأية مكاسب مبادلة لأصول غير نقدية متماثلة. ففي هذه الصناعة، يشيع قيام الشركات بتبادل To Swap ملكية العقارات. فبفرض أن هناك شركتين للعقارات لدى كل منهما أرض فضاء تنوي إقامة مجمع تجاري عليها. وقد أشارت التقديرات إلى أن قيمة الأرض بكل من الشركتين قد إزدادت بصورة جوهرية وقررت الشركتان إجراء مبادلة للأراضي بكل منهما وتسجيل مكسب والتقرير عن الأراضي الجديدة بقيمها الجارية العادلة. ولكن هل تحقق المكسب في هذه النقطة؟ إن دورة العائد لم تكتمل بعد لأن الشركات بعد التبادل مازالت في نفس حالتها الإقتصادية قبله. ومن ثم، فإنه يجب تسجيل الأصل الجديد بالقيمة الدفترية مع عدم الإعتراف بأي مكسب. وعلى عكس ذلك، فإذا تجاوزت القيمة الدفترية القيمة العادلة، فإنه يجب الإعتراف بالخسارة فوراً.

فبفرض أن إحدى شركات تأجير السيارات ترغب في مبادلة بعض سياراتها ماركة A التي لها قيمة عادلة ١٦٠٠٠٠ج وقيمة دفترية ١٣٥٠٠٠ (تكلفة

١٥٠٠٠٠٠ ناقص مخصص ١٥٠٠٠٠) مقابل الحصول على سيارات ماركة B بقيمة عادلة ١٧٠٠٠٠٠ مع سداد مبلغ إضافي قدره ١٠٠٠٠ نقداً حيث يمكن حساب المكسب الاجمالي للشركة كمايلي :-

حساب المكسب

القيمة العادلة للماركة A التي تتم مبادلتها	١٦٠٠٠٠٠
القيمة الدفترية للماركة A التي تتم مبادلتها	١٣٥٠٠٠
جملة المكسب (غير مُعترف به)	٢٥٠٠٠

ولأن دورة العائد لاتُعتبر مكتملة في هذه الصفقة، فإنه يتم تأجيل جملة المكسب وتخفيض قيمة سيارات الماركة A المستخدمة كأساس في الحساب بأي من الطريقتين التاليتين :-

القيمة العادلة لسيارات الماركة A	١٧٠٠٠٠	القيمة الدفترية لسيارات الماركة B	١٣٥٠٠٠
ناقص المكسب المؤجل	(٢٥٠٠٠)	أو النقدية المسددة	١٠٠٠٠
أساس قيمة سيارات الماركة B	١٤٥٠٠٠	أساس سيارات الماركة B	١٤٥٠٠٠

ويكون قيد تسجيل هذه الصفقة كما يلي :

١٤٥٠٠٠		من حـ/ السيارات (ماركة B)
١٥٠٠٠		من حـ/ مجمع إهلاك السيارات
	١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ السيارات (الماركة A)
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ النقديـــــة

وبذلك فسوف يتم الإعتراف بالمكسب الذي إنخفضت به قيمة السيارات الجديدة عن بيع هذه السيارات لطرف خارجي. كما أنه أثناء الاحتفاظ بهذه السيارات فسوف تكون تكلفة الاهلاك أقل وصافي الدخل أعلى في الفترات التالية بسبب إنخفاض أساس حساب الاهلاك.

الأصول المتماثلة ـ حالة المكسب (مع تحصيل بعض النقدية) :

Similar Assets Gain Situation (Some Cash Received)

تصبح قضية الإعتراف بالمكاسب أكثر صعوبة عند تلقي مقابل نقدي مثل النقدية في مبادلة أصول غير نقدية متماثلة. فعند تلقي نقدية يُعتبر جزء من الأصل غير النقدي مباعاً

والجزء الآخر مستبدل، ومن ثم فإنه لا يتم تأجيل سوى جزء فقط من المكسب. وتكون المعادلة العامة للإعتراف بالمكسب في حالة تلقي بعض النقدية كما يلي:

$$\text{المكاسب المعترف بها} = \text{جملة المكسب} \times \frac{\text{النقدية المحصلة}}{\text{النقدية المحصلة + القيمة العادلة للأصول الأخرى المحصلة}}$$

ففي المثال السابق، إذا كانت القيمة الدفترية لسيارات الماركة B الداخلة في المبادلة ١٣٦٠٠٠ (تكلفة ٢٠٠٠٠٠ ناقص مجمع اهلاك ٦٤٠٠٠)، فإن جملة مكاسب الشركة ا لأخرى الداخلة في المبادلة والتي تقدم الماركة B تحسب كما يلي:

حساب جملة المكاسب

القيمة العادلة لسيارات الماركة B	١٧٠٠٠٠
القيمة الدفترية لسيارات الماركة B	١٣٦٠٠٠
جملة المكاسب	٣٤٠٠٠

ولأن هذه الشركة قد حصلت على ١٠٠٠٠ج نقداً، فإن المكسب المعترف به في هذه الصفقة يُحسب كمايلي:-

$$٣٤٠٠٠ \times \frac{١٠٠٠٠}{١٦٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠} = ٢٠٠٠$$

وبالتي يتم الاعتراف بمكسب قدره ٢٠٠٠ج فقط ويُؤجل باقي المكسب (٣٤٠٠٠ - ٢٠٠٠) وتُخفض به التكلفة المسجلة للسيارات الجديدة. ويكون حساب تكلفة الأصل الجديد كما يلي:-

القيمة العادلة لسيارات الماركة A	١٦٠٠٠٠	القيمة الدفترية لسيارات الماركة B	١٣٦٠٠٠
ناقص المكسب المؤجل	(٣٢٠٠٠)	أو ناقص نسبة القيمة الدفترية التي	
تكلفة سيارات الماركة A	١٢٨٠٠٠	اعتبرت مباعة	(٨٠٠٠)*
		تكلفة سيارات الماركة A	١٢٨٠٠٠

$$* \quad ١٣٦٠٠٠ \times \frac{١٠٠٠٠}{١٧٠٠٠٠} = ٨٠٠٠ج$$

ويكون القيد الذي تُجريه هذه الشركة لتسجيل الصفقة كما يلي:

١٠٠٠٠		من حـ/ النقدية
١٢٨٠٠٠		من حـ/ السيارات ـ ماركةA
٦٤٠٠٠		من حـ/ مجمع إهلاك السيارات ـ ماركة B
	٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ السيارات ـ ماركة B
	٢٠٠٠	إلى حـ/ خسارة مبادلة سيارات ماركة B.

ويمكن تبرير هذه المعالجة بأنه قبل إجراء المبادلة كان لدى الشركة المقدمة للماركة B مكاسب غير معترف بها قدرها ٣٤٠٠٠ج كما يدل على ذلك الفرق بين القيمة الدفترية (١٣٦٠٠٠) والقيمة العادلة (١٧٠٠٠٠) لهذه السيارات. وعند حدوث المبادلة، تم تحويل نسبة من القيمة العادلة (١٠٠٠٠÷١٧٠٠٠٠ أو ١/١٧) إلى أصل أكثر سيولة. وتمثل النسبة بين هذا الأصل السائل (١٠٠٠٠ج) وجملة المقابل الذي حصلت عليه الشركة (١٦٠٠٠٠ + ١٠٠٠٠) نسبة المكسب الذي تحقق. ولذلك فإنه يتم الاعتراف بمكسب قدره ٢٠٠٠ج (٣٤٠٠٠×١/١٧) وتسجيله بالدفاتر.

وفيما يلي ملخص للمتطلبات المحاسبية الخاصة بالاعتراف بمكاسب وخسائر مبادلة الأصول غير النقدية :

١ ــ حساب جملة مكسب أو خسارة الصفقة والتي تساوي الفرق بين القيمة العادلة للأصل المقدم في المبادلة والقيمة الدفترية له.

٢ ــ إذا نتج عن ذلك خسارة، يُعترف بها بالكامل

٣ ــ إذا نتج عن عملية الحساب في١ مكسب :ـ

أ ـ عند إعتبار عملية تحقيق العائد مكتملة، يُعترف بهذا المكسب بالكامل (أصول غير متماثلة).

ب ـ عند عدم إعتبار عملية تحقيق العائد مكتملة (حالة ا لأصول المتماثلة) :ـ

* عدم وجود نقدية، لا يُعترف بأية مكاسب.
* مع تقديم جزء نقدي، لا يعترف بأيةمكاسب.
* مع تلقي جزء نقدي، يُعترف بجزء من المكسب على أساس النسبة التالية :

$$\text{جملة المكسب} \times \frac{\text{النقدية المحصلة}}{\text{النقدية المحصلة + القيمة العادلة للأصول الأخرى التي تحصل عليها المنشأة}}$$

وتلتزم الشركة التي تُجري واحدة أو أكثر من عمليات المبادلة خلال الفترة بالإفصاح عن طبيعة هذه العمليات وطريقة المحاسبة عن الأصول المحولة والمكاسب أو الخسائر المعترف بها عن عملية المبادلة وذلك في القوائم المالية للفترة.

المحاسبة عن المساهمات (الهبات والمنح) Accounting For Contributions

قد تقوم المنشأة بتقديم أو تلقي منح . وهي تحويلات بدون مقابل لأنها تمثل تحويل للأصول في إتجاه واحد. وعند إقتناء أصول بهذه الطريقة، فإنه بتطبيق المفهوم المحدد Strict للتكلفة يلزم تقويم هذا الأصل بقيمة صفر. ومع ذلك، فإن الخروج عن مبدأ التكلفة يبدو مبرراً في هذه الحالة، لأن التكاليف التي تتحملها الشركة في هذه العملية (الأتعاب القانونية وغيرها من النفقات الزهيدة نسبياً) لا تمثل وحدها أساسا مناسبا للمحاسبة عن هذه الأصول المقتناة حيث أن عدم تسجيل أي شيء يعني تجاهل حقائق إقتصادية متعلقة بزيادة ثروة وأصول المنشأة. وعلى ذلك، يجب إستخدام القيمة العادلة للأصل كأساس لتسجيله بالدفاتر.

وهناك مدخلان لتسجيل الجانب الدائن لهذا الأصل، حيث يعتقد البعض أن الجانب الدائن يجب أن يكون رأس المال الممنوح (حساب رأس مال مدفوع بالزيادة) لأن هذه المنح تؤدي لزيادة مقدار الأصول ومن ثم زيادة مقدار حقوق المساهمين المتاح بالمنشأة. ولتوضيح ذلك، بفرض أن شركة Max قد قبلت أخيراً منحة في شكل أرض قيمتها العادلة ١٥٠٠٠٠ج من جهة حكومية مقابل التعهد ببناء مصنع عليها، يكون القيد كمايلي:

من حـ/ الأراضي	١٥٠٠٠٠	
إلى حـ/ رأس المال الممنوح		١٥٠٠٠٠

في حين يُعلن آخرون أن رأس المال لا يُقدم سوى من ملاك المنشأة فقط، وأن هذه المنح هي منافع للمنشأة يجب تسجيلها كإيرادات. وهنا تبرز قضية ما إذا كان هذا الإيراد يُقرر عنه فوراً أم على مدار فترة إستخدام الأصل. فلتشجيع الصناعات الجديدة قد تقدم الحكومة الأرض. ولكن المنشأة التي تحصل عليها قد تتحمل تكاليف إضافية في المستقبل (نقل أو ضرائب دخل أعلى . . . الخ) لأن موقع الأرض ليس في أفضل الأماكن. ونتيجة لذلك يرى البعض ضرورة تأجيل الإعتراف بهذا الإيراد إلى أن تتحمل الشركة هذه التكاليف.

وفي أحد معاييره الحديثة، طالب FASB ـ بصفة عامة ـ بضرورة الإعتراف بهذه المنح التي تحصل عليها الشركة كإيرادات في فترة الحصول عليها، على أن يتم قياسها بالقيمة السوقية العادلة للأصول التي تحصل عليها الشركة.

وعندما تقوم الشركة بتقديم أصل غير نقدي كمنحة فإنه يجب تسجيل مقدار هذه

المنحة بالقيمة السوقية العادلة للأصل المقدم. وعند وجود فرق بين القيمة السوقية العادلة للأصل وقيمته الدفترية، يجب الإعتراف بالمكسب أو الخسارة. ولتوضيح ذلك بفرض أن شركة Kline منحت أرض تكلفتها ٨٠٠٠٠ر والقيمة السوقية العادلة لها ١١٠٠٠٠ج لحكومة الأقليم لعمل ساحة إنتظار بها، فيكون قيد تسجيل هذه المنحة كما يلي :-

١١٠٠٠٠		من حـ/ مصروف المنحة
	٨٠٠٠٠	إلى حـ/ الأراضي
	٣٠٠٠٠	إلى حـ/ مكسب التخلص من الأراضي.

وفي بعض الحالات، قد تقدم الشركة وعد بمنح أصل معين في المستقبل. وفي هذه الحالة يثور تساؤل حول ما إذا كانت هذه المنح تسجل فوراً أم عند تقديم هذه المنحة بالفعل. فإذا كان هذا الوعد غير مشروط (يعتمد فقط على مرور الوقت أو على طلب الطرف الممنوح له)، فإنه يجب تسجيل المنحة. أما إذا كانت المنحة مشروطة، فإنه لا يُعترف بالمصروف إلا في الفترةالمستفيدة من هذه المنحة، وهي عادة الفترة التي يُحول فيها الأصل.

التكاليف التالية للإقتناء COSTS SUBSEQUENT TO ACQUISITION

بعد تركيب الأصول الثابتة وتجهيزها للإستخدام، قد تُنفق عليها تكاليف إضافية تتراوح بين الإصلاحات العادية والاضافات ذات القيمة الكبيرة. وتتمثل المشكلة الأساسية في توزيع هذه التكاليف التالية للإقتناء على الفترات الزمنية المناسبة. وبصفة عامة، فإن التكاليف التي تتحملها الشركة لتحقيق منافع أكبر من الأصل في المستقبل يجب رسملتها، في حين أن النفقات التي تهدف لمجرد الحفاظ على مستوى معين للخدمات يجب إستنفادها عند إنفاقها. ولكي تتم رسملة التكاليف يلزم توافر أحد الشروط الثلاثة التالية :

١ ــ حدوث زيادة في العمر الانتاجي للأصل.
٢ ــ حدوث زيادة في كمية الوحدات التي ينتجها الأصل.
٣ ــ حدوث تحسن واضح في نوعية الوحدات التي ينتجها الأصل.

حيث يجب إستنفاد النفقات التي لا تؤدي لزيادة المنافع المستقبلية للأصل. فنفقات الإصلاح والصيانة مثلاً تهدف للحفاظ على الحالة الراهنة للأصل أو جعله يعمل عند

كفاءة تشغيل عادية ولذلك يجب إستنفادها فوراً.

كما أن أغلب النفقات التي تقل عن حد أدنى معين يلزم إستنفادها بدلاً من رسملتها. فقد طبقت العديد من الشركات قاعدة تقضي بإستنفاد النفقات التي تقل عن ١٠٠ج أو ٥٠٠ج مثلاً. ورغم أن هذه المعالجة قد لا تكون صحيحة من الوجهة النظرية، فإن الإعتبارات العملية تتطلبها حيث أن رسملتها سوف تُلزم المحاسبين بوضع جداول إهلاك لمثل هذه المبالغ الزهيدة.

إن التفرقة بين النفقة الرأسمالية والنفقة الإيرادية غير قاطعة clear cut دائماً. على سبيل المثال، فإن تحديد الوحدة التي يتم ربط التكاليف بها يعد أمراً حاكماً في هذه التفرقة. فإذا تمثلت هذه الوحدة في سفينة كاملة مثلاً فإن إستبدال المحرك قد يعتبر مصروف، ولكن إذا إعُتبر محرك السفينة هو الوحدة فإن تكلفة إستبداله يجب رسملتها.

وبصفة عامة، فإن هناك أربعة أنواع أساسية من النفقات التي تتعلق بالأصول الحالية وهي :-

الأنواع الأساسية من النفقات

إضافات: زيادة أو توسع في الأصول الحالية.
تحسين وإحلال: إستبدال أصل أفضل بالأصل الحالي.
إعادة ترتيب أو تركيب: تحريك الأصول من موقع لآخر.
إصلاحات: النفقات التي تحافظ على الأصول بوضعها الحالي في النشاط.

الإضافات : Additions

لاتشكل عمليات الإضافة مشاكل محاسبية هامة، حيث أن الإضافات للأصول الثابتة تُرسمل بطبيعتها لأنها تمثل تكوين لأصل جديد. فإضافة جناح جديد إلى مستشفى أو إضافة نظام تكييف مركزي إلى مبنى يؤدي لزيادة الخدمات المحتملة من هذا الأصل ويجب رسملتها ومقابلتها مع إيرادات الفترات المستقبلية.

ولكن المشكلة الأكثر صعوبة التي تبرز في هذا السياق هي المحاسبة عن أية تغيرات يلزم إجراءها على الأصل الحالي بسبب هذه الاضافات. فهل التكلفة التي تتحملها المنشأة في إزالة حائط معين من المبنى القديم لإفساح المجال لعملية الإضافة تمثل جزء من تكلفة الإضافة أم مصروف أم خسارة تخص الفترة؟. تعتمد إجابة هذا السؤال على الغرض الأصلي، فإذا كان إجراء الإضافة مترتباً على الإزالة فإن هذه التكلفة تمثل جزء من تكلفة الإضافة. ولكن إذا لم تخطط الشركة لذلك فإنه يجب التقرير عن هذه التكلفة

كخسارة في الفترة الحالية على أساس أن هناك عدم كفاءة في التخطيط بالشركة. وبصفة عامة، فإن القيمة الدفترية للحائط القديم تظل في الدفاتر، رغم أنها من الوجهة النظرية يجب أقفالها.

عمليات التحسين والإحلال Improvements and Replacements

تتمثل هذه العمليات في إستبدال أصل بآخر والفرق الأساسي بينهما هو أن التحسين يتمثل في إستبدال أصل أفضل بالأصل المستخدم حالياً، في حين أن الإحلال هو إستبدال أصول متماثلة.

وتنبع العديد من عمليات التحسين والاحلال من وجود سياسة عامة بتحديث الأصول الثابتة. وتتمثل المشكلة في التفرقة بين هذه الأنواع من النفقات ونفقات الاصلاحات العادية. فهل هذه النفقات تؤدي لزيادة الخدمات المحتملة للأصل في المستقبل أم أنها تحافظ على مستوى الخدمة الحالي فقط؟ في العادة لا يمكن تقديم إجابة قاطعة، ويلزم ممارسة الحكم الشخصي بصورة جيدة لتصنيف هذه النفقات.

فإذا إتضح أن هذه النفقات تؤدي لزيادة الخدمات المحتملة للأصل ويجب رسملتها، فإن المعالجة المحاسبية لها تتم بإحدى الطرق الثلاث التالية بناءً على الموقف:

١ ـ مدخل الإحلال:

من الوجهة النظرية يمثل هذا المدخل الإجراء المحاسبي الصحيح إذا كانت القيمة الدفترية للأصل القديم متاحة. فإذا أمكن تحديد القيمة الدفترية للأصل القديم فإن المعالجة ببساطة تتمثل في إحلال تكلفة الأصل الجديد محل تكلفة الأصل القديم.

ولتوضيح ذلك، فقد قررت شركة instinct إستبدال خطوط أنابيب من البلاستيك بالخطوط الحديدية الموجودة بها، وكانت القيمة الدفترية للخطوط القديمة ١٥٠٠٠ج (تكلفة ١٥٠٠٠٠ ناقص مجمع إهلاك ١٣٥٠٠٠)، وقيمة الخردة لها ١٠٠٠ج، في حين كانت تكلفة الخطوط الجديدة ١٢٥٠٠٠. وبفرض أن الشركة تلتزم بسداد ١٢٤٠٠٠ج عن الخطوط الجديدة بعد مبادلة الخطوط القديمة، فيكون القيد:

١٢٥٠٠٠		من حـ/ خطوط الأنابيب
١٣٥٠٠٠		من حـ/ مجمع الإهلاك.
١٤٠٠٠		من حـ/ خسارة التخلص من أصول ثابتة.
	١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ خطوط الأنابيب.
	١٢٤٠٠٠	إلى حـ/ النقدية

فالمشكلة تتمثل في تحديد القيمة الدفترية للأصل القديم، فعادة ما تُهلك مكونات أصل معين بمعدلات مختلفة ولكن دون المحاسبة عنها بصورة منفصلة. على سبيل المثال، فقد تُهلك الإطارات، والمحرك، والهيكل في سيارات النقل بمعدلات مختلفة، ولكن أغلب المنشآت تستخدم معدل إهلاك واحد فقط للسيارة كلها. ويمكن وضع معدلات إهلاك خاصة بكل جزء على حدة ولكن ذلك سيكون غير عملي. وإذا لم نتمكن من تحديد القيمة الدفترية للأصل القديم يُستخدم أحد المدخلين الآخرين.

٢ - رسملة التكلفة الجديدة

وتُبرر رسملة تكاليف التحسين أو الإستبدال بأنه حتى إذا لم تُقفل القيمة الدفترية للأصل القديم في الدفاتر، فإنه يمكن حساب إهلاك كافي لهذا الأصل لخفض قيمته الدفترية إلى الصفر. ورغم أن هذا الإفتراض قد لا يكون صحيحاً في كل الأحوال، فإن الفروق لا تكون معنوية دائماً وعادة ما تتم معالجة عمليات التحسين بهذه الطريقة.

٣ - التحميل على مجمع الإهلاك

في بعض الأحيان لا يطرأ تحسين على كمية أو نوعية الأصل نفسه ولكن يزداد العمر الإنتاجي له. وبصفة خاصة، فإن عمليات الإحلال قد تؤدي لزيادة العمر الانتاجي للأصل دون تحسين في كميته أو نوعيته. وفي مثل هذه الحالات يمكن معالجة هذه النفقات بالجانب المدين من حساب مجمع الاهلاك بدلاً من حساب الأصل وذلك على أساس أن عملية الإحلال أدت لزيادة العمر الانتاجي للأصل ومن ثم فقد إستردت بعض أو كل الاهلاك السابقة له. وتكون القيمة الدفترية الصافية للأصل واحدة سواء أضيفت التكلفة للجانب المدين من حساب الأصل أو حساب مجمع الإهلاك.

إعادة الترتيب والتركيب Rearrangement and Reinstallation

تختلف تكاليف إعادة الترتيب والتركيب - وهي نفقات تقدم فائدة في المستقبل - عن تكاليف الإضافة والإحلال والتحسين. ومن أمثلة ذلك إعادة ترتيب وتركيب مجموعة من الآلات لتسهيل عملية الإنتاج في المستقبل. وإذا أمكن تحديد التكلفة الأصلية ومجمع الإهلاك حتى ذلك التاريخ، تُعالج تكلفة إعادة الترتيب والتركيب بنفس أسلوب معالجة الإحلال. وإذا لم نتمكن من تحديدها أو تقديرها، فإن التكاليف الجديدة - إذا كانت هامة نسبيا في مقدارها - يجب رسملتها كأصل ليتم إستهلاكه على مدى الفترات المستقبلية التي يُتوقع إستفادتها. فإذا كانت هذه التكاليف غير هامة نسبيا، أو لم نتمكن من فصلها عن المصروفات التشغيلية الأخرى أو كانت منفعتها

المستقبلية مثار شك، فإنه يجب إستنفادها فوراً.

الإصلاحـــــات Repairs

تمثل الإصلاحات العادية نفقات تجريها الشركة للحفاظ على الحالة التشغيلية للأصول الثابتة، وتُحمل على حسابات المصروفات في فترة تحملها على أساس أنها الفترة المستفيدة منها بصفة أساسية. فنفقات الأجزاء الصغيرة وتشحيم وتنظيف الآلات هي أمثلة لأعباء الصيانة التي تحدث بصورة منتظمة وتُعالج كمصروفات تشغيلية عادية.

وعادة ما تصعب التفرقة بين نفقات الاصلاح ونفقات التحسين والإحلال. وأساس التفرقة هو ما إذا كانت النفقة تفيد أكثر من سنة أو دورة تشغيل أيهما أطول. فإذا قامت الشركة بعملية إصلاح كبيرة سوف تستفيد منها عدة فترات، فإنه يلزم معالجة هذه التكلفة كإضافة أو تحسين أو إحلال.

وإذا كانت قوائم الدخل تُعد عن فترات زمنية أقصر من سنة ـ شهرية أو ربع سنوية ـ فإن نفس هذه المبادىء تنطبق أيضا. فنفقات الاصلاح وأعباء الصيانة الدورية الأخرى عن فترة سنة قد تفيد عدة فترات ربع سنوية، وبالتالي قد يلزم توزيع هذه التكلفة على الفترات الزمنية المختصة. فالشركة قد تجد أنه من الأفضل تركيز برنامج الصيانة في فترة زمنية معينة من العام كأن تكون في فترة إنخفاض النشاط أو توقف الآلات في عطلة معينة. ويؤدي إظهار هذه النفقات كمصروفات في الربع الذي حدثت فيه فقط إلى جعل القوائم المالية المقارنة عن فترات ربع سنوية مضللة. ولجعل قوائم الدخل الشهرية أو ربع السنوية قابلة للمقارنة يمكن إستخدام حساب مثل مخصص الصيانة حتى يمكن تخصيص تكاليف الصيانة بصورة أفضل على الفترات المستفيدة منها.

ولتوضيح ذلك، فقد قدرت شركة Tractor أن جملة مصروفات الصيانة بها عن العام سوف تبلغ ٧٢٠٠٠٠ج، وقررت تحميل كل ربع سنة بجزء من تكلفة الصيانة رغم أن تكلفة الصيانة الكلية عن العام لن تحدث سوى في ربعين فقط، فتكون القيود كما يلي :ـ

نهاية الربع الأول (لم تتحمل الشركة تكاليف صيانة) :

١٨٠٠٠٠ من حـ/ مصروفات الصيانة

١٨٠٠٠٠ إلى حـ/ مخصص الصيانة (٧٢٠٠٠٠×٢٥,).

نهاية الربع الثاني (تحملت الشركة تكاليف صيانة قدرها ٣٤٤٠٠٠):

٣٤٤٠٠٠		من حـ/ مخصص الصيانة
	٣٤٤٠٠٠	إلى حـ/ النقدية أو الأجور المستحقة أو المخزون . . . الخ

١٨٠٠٠٠		من حـ/ مصروفات الصيانة
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ مخصص الصيانة ؟٧٢٠٠٠٠×٢٥,)

نهاية الربع الثالث (لم تتحمل الشركة تكاليف صيانة):

١٨٠٠٠٠		من حـ/ مصروفات الصيانة
	١٨٠٠٠٠	إلى حـ/ مخصص الصيانة (٧٢٠٠٠٠×٢٥,)

نهاية الربع الرابع (تحملت الشركة تكاليف صيانة قدرها ٣٨٠٨٠٠):

٣٨٠٨٠٠		من حـ/ مخصص الصيانة
	٣٨٠٨٠٠	إلى حـ/ النقدية ، أجور مستحقة ، المخزون ، . . الخ

١٨٤٨٠٠		من حـ/ مصروفات الصيانة
	١٨٤٨٠٠	إلى حـ/ مخصص الصيانة

(٣٤٤٠٠٠ + ٣٨٠٨٠٠ - ١٨٠٠٠٠ - ١٨٠٠٠٠ - ١٨٠٠٠٠)

وبصفة عامة ، فإنه لا يجب ترحيل أي رصيد لمخصص الصيانة إلى السنة التالية ، حيث يجب أن يستوعب الربع الرابع أي إنحراف عن التقديرات . وإذا كانت الشركة تُعد ميزانيات خلال العام ، فإنه يجب إضافة رصيد حساب مخصص الصيانة أو طرحه من جزء الأصول الثابتة بالميزانية للحصول على تقييم صحيح .

ويُطالب بعض المحاسبين بإثبات تكاليف الصيانة المقدرة على أساس الإستحقاق وترحيل المخصص من فترة لأخرى ، وذلك بإفتراض أن الاهلاك لا يأخذ في إعتباره حدوث تكاليف الصيانة . على سبيل المثال ، فإنه في حالة صيانة الطائرات وإعادة ترميم الأفران الحرارية المفتوحة ، فإن مخصص الصيانة يكون محدداً عادة لأنه يمكن تقدير مقدار عمليات الصيانة بدرجة عالية من التأكيد . ورغم أن هذا المدخل له جاذبية نظرية ، فإنه يصعب إدراج حساب مخصص الصيانة ضمن الإلتزامات بالميزانية لأنه سوف يظهر تساؤل حول من يُدين الشركة؟ كما أن إدراجه في جزء حقوق المساهمين غير منطقي أيضا لأنه لم يحدث أية إضافة على إستثمارات المساهمين . ولكن يمكن معالجة مخصص الصيانة كإضافة أو خصم من حسابات الأصول على أساس أن قيمة الأصول قد تغيرت . وبصفة عامة فإنه لا يجب التحوط للمصروفات قبل ظهورها إلا إذا أمكن التنبؤ بتقديرات المستقبل بصورة معقولة .

التخلص من الأصول الثابتة DISPOSITION OF PLANT ASSETS

قد يتم إستبعاد الأصول الثابتة بصورة إختيارية أو التخلص منها بالبيع أو المبادلة أو تحويلها والتنازل عنها بصورة إجبارية. وبغض النظر عن توقيت التخلص من الأصل، فإنه يجب إحتساب الاهلاك حتى تاريخ التخلص. وفي ذلك التاريخ يجب إقفال كل الحسابات المتعلقة به. ومن الوجهة المثالية، فإن القيمة الدفترية للأصل سوف تتساوى مع قيمة التخلص الخاصة به، ولكن هذه الحالة لا تتحقق عادة، وبالتالي تظهر خسارة أو مكسب. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاهلاك هو تقدير لتوزيع التكلفة وليس عملية تقويم، فالمكسب أو الخسارةالتي تظهر عند التخلص من الأصل هي في الواقع تصحيح لصافي دخل الفترات التي كان الأصل مستخدماً خلالها. فإذا كان من الممكن في تاريخ إقتناء الأصل التنبؤ بتوقيت التخلص منه والقيمة المحققة من ذلك بصورة دقيقة، فإنه كان يمكن تسجيل الاهلاك بصورة أكثر دقة وبالتالي لا يتحقق أي مكسب أو خسارة عند التخلص.

ويجب إظهار مكاسب أو خسائر إستبعاد الأصول الثابتة في قائمة الدخل جنباً إلى جنب مع ا لبنود التي تظهر من الأنشطة العادية للمنشأة. ومع ذلك، فإذا تم بيع أو التنازل عن أحد قطاعات النشاط Segment أو التخلص منه، فإنه يجب التقرير عن نتائج العمليات المستمرة بصورة منفصلة عن العمليات غير المستمرة. ويجب التقرير عن أية مكاسب أو خسائر ناتجة عن التخلص من أحد قطاعات النشاط مع النتائج الخاصة بالعمليات غير المستمرة وليس كبند غير عادي.

بيع الأصول الثابتة Sale of Plant Assets

يجب تسجيل الاهلاك عن الفترة الزمنية بين تاريخ التسجيل السابق للاهلاك وتاريخ البيع. ولتوضيح ذلك، إفترض أن إهلاك آلة تبلغ تكلفتها ١٨٠٠٠ج كان يُسجل لمدة ٩ سنوات بمعدل ١٢٠٠ج سنوياً. فإذا بيعت الآلة في منتصف السنة العاشرة بمبلغ ٧٠٠٠ج يكون قيد تسجيل الاهلاك حتى تاريخ البيع كما يلي:-

من حـ/ مصروف الاهلاك		٦٠٠
الى حـ/ مجمع إهلاك الآلات	٦٠٠	

ويكون قيد إثبات عملية البيع كما يلي:

من حـ/ النقدية		٧٠٠٠
من حـ/ مجمع إهلاك الآت [(١٢٠٠×٩)+٦٠٠]		١١٤٠٠

١٨٠٠٠		إلى حـ/ الآلات
٤٠٠		إلى حـ/ مكسب بيع الآلات.

حيث تبلغ القيمة الدفترية للآلات في تاريخ البيع ٦٦٠٠ (١٨٠٠٠ ـ ١١٤٠٠)، ولأن ثمن بيعها ٧٠٠٠ج فإن هناك مكسب من البيع قدره ٤٠٠ج.

التحـول الإجبـاري Involuntary Conversion

في بعض الحالات تنتهي خدمات الأصل عن طريق أحد أشكال التحويل غير الإختياري مثل الحريق، الفيضان، السرقة أو نزع الملكية. وتُعالج المكاسب أو الخسائر بنفس أسلوب معالجتها في أي شكل آخر للتخلص بإستثناء أنه يُقرر عنها عادة في جزء البنود غير العادية بقائمة الدخل.

ولتوضيح ذلك، فقد أُرغمت شركة Camel على بيع مبنى مملوك لها يقع مباشرة في ممر إحدى الطرق السريعة المزمع إنشاءها. وعند التسوية مع الحكومة تلقت الشركة مبلغ ٥٠٠٠٠٠ج وهو يزيد بصورة جوهرية عن القيمة الدفترية للمبنى والأرض وقدرها ٢٠٠٠٠٠ج (تكلفة ٤٠٠٠٠٠ ناقص مجمع اهلاك ٢٠٠٠٠٠) وبذلك يُجرى القيد التالي:

٥٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية
٢٠٠٠٠٠		من حـ/ مجمع إهلاك مباني
	٤٠٠٠٠٠	إلى حـ/ الأصول الثابتة ـ مباني.
	٣٠٠٠٠٠	إلى حـ/ مكسب التخلص من المباني.

وقد وُجهت بعض الانتقادات للإعتراف بمكاسب أو خسائر بعض عمليات التحويل غير الاختياري. على سبيل المثال، فإن بعض الحكومات تستولى بصفة مستمرة على الغابات لإنشاء منتزهات عامة. ونتيجة لذلك، فإن شركات الورق التي تمتلك هذه الغابات تلتزم بالتقرير عن مكاسب وخسائر هذا التنازل، ولكن بعض الشركات تحتج على ذلك وتبرر ذلك بأنه طالما أنها يجب أن تستبدل أراض الغابات المستولى عليها فوراً، فإنها تكون في نفس الحالة الإقتصادية التي كانت عليها قبل الاستيلاء ومن ثم لا يجب التقرير عن أي مكسب أو خسارة. فالقضية هنا هي ما إذا كان نزع الملكية ثم الشراء يُعتبران صفقة واحدة أم صفقتين. وفي هذا الخصوص قرر FASB (التفسير رقم ٣٠) «ضرورة الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن تحويل أصل غير نقدي إلى أصل نقدي بصورة غير اختيارية حتى إذا أعادت المنشأة إستثمار

الأصول النقدية في إحلال الأصول غير النقدية أو التزمت بإعادة إستثمارها»

ويجب إظهار المكاسب أو الخسائر التي تظهر من هذه الأنواع من الصفقات غير المعتادة وغير المتكررة كبنود غير عادية. وتُستخدم نفس الطريقة في معالجة الأنواع الأخرى من التحويلات غير الإختيارية مثل تلك الناتجة عن الكوارث، وذلك بإفتراض أنها تستوفي الشروط الأخرى لمعالجة البنود غير العادية. حيث يُقرر عن الفرق بين القيمة المسددة (مقابل الاستيلاء، مبلغ التأمين) والقيمة الدفترية للأصل - إن وجد - كمكسب أو خسارة.

مشاكل أخر متنوعة

إذا ماتم تخريد أصل أو التنازل عنه دون أي مقابل نقدي، يجب الاعتراف بخسارة مساوية للقيمة الدفترية له. وعند وجود قيمة نفاية، فإن المكسب أو الخسارةالتي تحدث هي الفرق بين قيمة النفاية والقيمة الدفترية للأصل. وإذا وجد أصل مهلك دفتريا ومازال قابلا للاستخدام، يمكن الاحتفاظ به في الدفاتر بالتكلفة التاريخية مطروحا منها الاهلاك أو أن يُدرج بقيمة النفاية. ويجب الإفصاح عن مقدار الأصول المهلكة دفترياً بالكامل ومازالت مستخدمة في ملاحظات القوائم المالية.

طرق أخرى لتقويم الأصول OTHER ASSET VALUATION METHODS

لقد إفترضنا بصفة عامة أن التكلفة هي الأساس المناسبة لتقويم الأصول عند الإقتناء، وذلك بإستثناء إقتناء الأصول الثابتة عن طريق المنحة. ومن المداخل الأخرى للتقويم التي يُسمح بها أحياناً ولا تعتبر إنتهاكاً للتكلفة التاريخية المفهوم الذي يُطلق عليه عادة تكلفة «الحذر» Prudent cost حيث يقرر هذا المفهوم أنه إذا غفلت لأي سبب من الأسباب عن سعر معين وسددت مبالغ أكبر من اللازم عند إقتناء أصل، فإنه من الأفضل نظرياً تحميل خسارة فور الاقتناء.

على سبيل المثال، إفترض أن إحدى الشركات أنشأت أصل معين بتكلفة تزيد بصورة جوهرية عن منفعته الاقتصادية الحالية. في هذه الحالة، سيكون من المناسب تحميل هذه التكلفة الزائدة كخسارة على الفترة الحالية بدلا من رسملتها كجزء من تكلفة الأصل. ولكن هذه المشكلة نادراً ماتحدث، لأن الافراد بصفة عامة إما أنهم يستخدمون المنطق السديد في دفع سعر معين أو لا يعترفون بمثل هذه الأخطاء.

ومن ناحية أخرى، فإن شراء الأصول على أساس المساومة أو إنشاء أصل معين داخلياً بوفر في التكلفة لا يمكن أن يؤدي للإعتراف بمكسب فور الاقتناء تحت أي ظرف من الظروف. فرغم أن الإعتراف الفوري بمكسب قد يكون صحيحاً من الناحية النظرية، فإن تطبيق مثل هذه المعالجة يعني إجراء تغيير شامل في الأسس العامة للمحاسبة.

حالات خاصة في رسملة الفائدة Intrest Capitalization - Special situations

هناك ثلاثة مشاكل خاصة مقترنة برسملة الفائدة هي :

١ ـ الإلتزامات التي لا تحمل فائدة.

٢ ـ العمليات الحسابية الفترية

٣ ـ تركيب الفائدة

الإلتزامات التي لا تحمل فائدة NONINTEREST - BEARING LIABILITIES

عند تحديد النفقات التي تُضرب فيها معدلات رسملة الفائدة، فإن النفقات التي تتضمن سداد نقدية أو تحويل أصول أخرى أو التحمل بإلتزام تُحسب عليه فائدة هي التي يجب أخذها في الإعتبار. ومن ثم، فإنه عند تحديد النفقات التي تُربط بها تكلفة الفائدة (المتوسط المرجح لجملة النفقات) يجب إستبعاد مقدار الإلتزامات التي لا تُحسب عنها فائدة. ومن الأمثلة الأساسية على هذه الأنواع من الإلتزامات حسابات الدفع التجارية أو المصروفات المستحقة مثل الأجور المستحقة، المصروفات العمومية المستحقة . . . الخ.

ولتوضيح هذا المفهوم، إفترض أن شركة Aucoin تقوم ببناء آلة معقدة. وفي نهاية الفترة كان لدى الشركة حسابات دفع قدرها ٣٥٠٠٠٠ج متعلقة بهذه الآلة. ولكن قيمة هذه الحسابات بالكامل يجب إستبعادها عند حساب المتوسط المرجح لجملة النفقات خلال الفترة وذلك لأن هذه الإلتزامات قصيرة الأجل التي لا تحمل فائدة لا تتسبب في تكلفة فائدة للشركة. حيث لا يمكن إعتبار الشركة قد تحملت بفائدة إلا بعد السداد النقدي لهذه الحسابات، حيث تتمثل الفائدة في هذه الحالة في الفائدة الضائعة (تكلفة فرصة بديلة) على هذه الأموال المستخدمة.

العمليات الحسابية الفترية (الشهرية) INTERIM (MONTHLY) COMPUTATIONS

لقد إفترض المثال المقدم في هذا الفصل أن عمليات رسملة الفائدة تتم في نهاية السنة المالية. ومع ذلك، فإن العديد من الشركات تقوم بحساب مقدار الفائدة التي يلزم رسملتها على أساس شهري أو ربع سنوي، على سبيل المثال، إفترض أن شركة Chaison كان لديها النفقات التالية والديون المتعلقة بها عن شهر مارس:

النفقـــات:

جملة النفقات في ١ مارس	١٠٠٠٠٠
جملة النفقات في ٣١ مارس	٢٠٠٠٠٠

الديون القائمة:

قرض بمعدل ١٠٪، مُقترض خصيصاً لإنشاء الآلة	١٢٠٠٠٠
قرض قصير الأجل بمعدل ١٢٪	٣٠٠٠٠٠

فيتم حساب المتوسط المرجح لجملة النفقات كما يلي:-

جملة النفقات في ١ مارس	١٠٠٠٠٠
جملة النفقات في ٣١ مارس	٢٠٠٠٠٠
الإجمـــالي	٣٠٠٠٠٠
	÷
	٢
المتوسط المرجح لجملة النفقات التي تمت خلال شهر مارس	١٥٠٠٠٠

وعندئذ تُحسب الفائدة التي يمكن تجنبها كما يلي:-

المتوسط المرجح لجملة النفقات	× سعر الفائدة	= الفائدة التي يمكن تجنبها
١٢٠٠٠٠	(١٠٪ × $\frac{١}{١٢}$)	١٠٠٠٠
٣٠٠٠٠	(١٢٪ × $\frac{١}{١٢}$)	٣٠٠
الفائدة التي يمكن تجنبها عن شهر مارس		١٣٠٠

وبفرض أن الفائدة التي يمكن تجنبها أقل من الفائدة الفعلية عن الشهر، فإنه يتم رسملة فائدة قدرها ١٣٠٠ج عن شهر مارس.

وإذا كانت قيمة الإقتراض المخصص لإنشاء الآلة غير قائمة على مدار شهر مارس، فإنها لن تستخدم في حساب الفائدة التي يمكن تجنبها. وفي المثال المذكور بالفصل، إفترضنا ببساطة أن كل الديون كانت قائمة في بداية السنة، ومن ثم فإن كل تكاليف الفائدة المرتبطة بها قد رُسملت.

ومع ذلك، فإن الديون التي تُصدر خلال السنة يلزم ترجيحها بالجزء من السنة الذي كانت قائمة خلاله. ولكن مع إستخدام طريقة الحساب على أساس شهري، يتحقق هذا الاجراء بصورة أسهل لأن الديون التي تُوجد على مدار الشهر بالكامل هي التي تُؤخذ في الاعتبار. وبالطبع فإن الديون التي تُصدر في الشهور التالية يتم تجاهلها.

عملية تركيب الفائدة INTEREST COMPOUNDING

تتسق عملية تركيب الفائدة نظرياً مع فكرة تحديد التكلفة الصحيحة للأصل وتعني عملية التركيب أن الفائدة المضافة لتكلفة الأصل في فترة معينة يجب إعتبارها جزء من جملة النفقات التي يتم تناولها في الفترة التالية. على سبيل المثال، ففي المثال السابق قامت شركة **Chaison** برسملة فائدة قدرها ١٣٠٠ج في نهاية شهر مارس، ونتيجة لذلك ستكون جملة النفقات في بداية شهر إبريل ٢٠١٣٠٠ج. (٢٠٠٠٠٠ في نهاية مارس + ١٣٠٠ فائدة مركبة).

مثال عام على رسملة الفائدة :ـ

لتوضيح المفاهيم المعروضة في هذا الملحق، إفترض أن شركة Marine كانت لديها النفقات والديون القائمة التالية :ـ

جملة النفقات

جملة النفقات في ١ فبراير	١٠٠٠٠٠
النفقات خلا شهر فبراير	٢٠٠٠٠٠
النفقات خلال شهر مارس	١٠٠٠٠٠

الديون القائمة خلال شهر فبراير

حسابات دفع تجارية في ١ فبراير	٣٠٠٠٠
حسابات دفع في ٢٨ فبراير (لاتحمل فائدة)	٣٠٠٠٠
دين برهن عقاري بمعدل ١٢٪ (غير مخصص لانشاء الأصل)	٤٠٠٠٠٠

الديون القائمة خلال شهر مارس

حسابات دفع تجارية في ٣١ مارس (لاتحمل فائدة)	٢٠٠٠٠
دين برهن عقاري بمعدل ١٢٪ (غير مخصص لانشاء الاصل)	٤٠٠٠٠٠
قروض مصرفية بمعدل ٩٪ (مقترضة خصيصاً لتمويل البناء)	٦٠٠٠٠٠

من ذلك، يمكن حساب المتوسط المرجح لجملة النفقات خلال شهر فبراير كما يلي :

جملة النفقات في ١ فبراير	١٠٠٠٠٠	
ناقص: حسابات دفع تجارية في ١ فبراير	٣٠٠٠٠	٧٠٠٠٠
جملة النفقات في ٢٨ فبراير (١٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠٠)	٣٠٠٠٠٠	
ناقص: حسابات دفع تجارية في ٢٨ فبراير	٣٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
الاجمـــالي		٣٤٠٠٠٠
		÷
		٢
المتوسط المرجح لجمة النفقات خلال شهر فبراير		١٧٠٠٠٠

وعندئذ تُحسب الفائدة التي يمكن تجنبها عن شهر فبراير كما يلي :-

المتوسط المرجح لجملة النفقات	×	معدل الفائدة	=	الفائدة التي يمكن تجنبها
١٧٠٠٠٠		(١٢٪ ÷ $\frac{١}{١٢}$)		١٧٠٠

وبإفتراض أن الفائدة التي يمكن تجنبها أقل من الفائدة الفعلية فإنه تُرسمل فائدة قدرها ١٧٠٠ج. كما تُحسب النفقات المجمعة في نهاية شهر مارس كمايلي :-

النفقات المجمعة في بداية شهر مارس	٣٠١٧٠٠
النفقات خلال شهر مارس	١٠٠٠٠٠
النفقات المجمعة في نهاية شهر مارس	٤٠١٧٠٠

كما يُحسب المتوسط المرجح لجملة نفقات شهر مارس كما يلي :-

النفقات المجمعة في ١ مارس	٣٠١٧٠٠	
ناقص: حسابات دفع تجارية في ١ مارس	٣٠٠٠٠	٢٧١٧٠٠
النفقات المجمعة في ٣١ مارس	٤٠١٧٠٠	
ناقص: حسابات دفع تجارية في ٣١ مارس	٢٠٠٠٠	٣٨١٧٠٠
الإجمـــالي		٦٥٣٤٠٠
		÷ ٢
المتوسط المرجح لجملة النفقات خلال شهر مارس		٣٢٦٧٠٠

وعندئذ تُحسب الفائدة التي يمكن تجنبها عن شهر مارس كما يلي :-

المتوسط المرجح لجملة النفقات	×	معدل الفائدة	=	الفائدة التي يمكن تجنبها
٢٣٦٧٠٠		(٩٪ ÷ $\frac{١}{١٢}$)		٢٤٥٠ (تقريبا)

وبإفتراض أن الفائدة التي يمكن تجنبها أقل من الفائدة الفعلية، فإن النفقات المجمعة في بداية شهر إبريل سوف تبلغ ٤٠٤١٥٠ (٤٠١٧٠٠ في نهاية شهر مارس + ٢٤٥٠ فائدة مركبة عن شهر مارس).

الأسئلـــة :

١ ــ ماهي الخصائص الرئيسية للأصول الثابتة؟

٢ ــ لقد ظهرت ثلاث آراء بخصوص تسجيل التكاليف الإضافية الصناعية كعنصر من تكلفة الأصول الثابتة التي تقوم الشركة بتكوينها لإستخدامها الخاص وهي :

أ ـ يجب إستبعادها تماما.

ب ـ يجب إدراجها بنفس معدل تحميلها على العمليات العادية.

ج ـ يجب تخصيصها على أساس الإنتاج المفقود في العمليات العادية.

فماهي الظروف أو المبررات التي تؤيد أو تنفي تطبيق هذه الطرق؟

٣ ــ ماهي معدلات الفائدة التي يجب إستخدامها في تحديد مقدار الفائدة المرسملة؟ وكيف يجب تحديد مقدار الفائدة المرسملة؟

٤ ــ ماهي الخطوات التي يجب إتباعها عند المحاسبة عن تبادل الأصول الثابتة؟ .

٥ ــ ماهي المعالجة الحسابية التي تنطبق عادة على البنود التالية عند المحاسبة عن الأصول الثابتة؟

أ ـ الاضافات .

ب ـ عمليات الاصلاح الكبيرة .

ج ـ عمليات التحسين والإحلال .

٦ ــ قامت شركة Joe للتصنيع بعرض حساب «مخصص إصلاحات» في جزءالإلتزامات طويلة الأجل بالميزانية ، فماهو تقييمك لهذا الاجراء؟

الحـــــالات

١ ــ وجدت شركة Randy ثلاثة مواقع مناسبة ـ لكل منها ميزة فريدة معينة ـ لإقامة مصنع جديد . ومن أجل الفحص المتأني لمزايا وعيوب كل موقع ، قامت الشركة بشراء حقوق اختيار مدتها سنة بمقدار يساوي ٦٪ من سعر تعاقد كل قطعة . ولا يمكن تحميل تكلفة هذه الحقوق على العقود . وقبل إنقضاء هذه الحقوق ، إشترت الشركة أحد المواقع بسعر تعاقد قدره ٣٠٠٠٠٠جنيه ، وبلغت تكلفة حق الاختيار لهذا الموقع ١٨٠٠٠جنيه ، في حين بلغت تكلفة حقوق الاختيار الأخرى التي لم تمارسها الشركة ١٢٠٠٠جنيه لكل منها . . .

المطلـــوب :ـ عرض الحجج المؤيدة لتسجيل تكلفة الأرض بكل من المقادير التالية :ـ

أ) ٣٠٠٠٠٠جنيه ب) ٣١٨٠٠٠جنيه ج) ٣٤٢٠٠٠جنيه

٢ ــ ترغب إحدى الشركات في التوسع في إنتاج منتج معين ، وقد وجدت أن المعدات المتاحة غير مناسبة لانتاجه ، فقررت إنتاج هذه المعدات داخلياً . وقد خصصت أحد أقسام المصنع لإنتاج هذه المعدات كما قامت بإستئجار عمالة جديدة . وعلى مدى ستة شهور ، فإن الآلة التي تم تركيبها بتكلفة ٥١٠٠٠٠جنيه قد أدت لزيادة الإنتاج بصورة واضحة كما خفضت من تكاليف العمالة بشكل جوهري . ونتيجة لنجاح هذه الآلة ، فقد قامت الشركة بتكوين ثلاث آلات أخرى منها من نفس النوع بتكلفة قدرها ٣١٥٠٠٠جنيه لكل منها . . . المطلـــوب :ـ

أ ـ بصفة عامة ، ماهي التكاليف التي يجب رسملتها على هذه المعدات المنتجة ذاتياً؟

ب ـ ناقش مدى ملائمة إدراج البنود التالية في التكلفة المرسملة للأصول المنتجة ذاتياً :ـ

(١) الزيادة في التكلفة الاضافية الناتجة عن الانتاج الذاتي للأصول الثابتة

(٢) حصة نسبية من التكلفة الإضافية بنفس أساس تحميلها على السلع المصنعة للبيع .

ج ـ ناقش المعالجة المحاسبية الصحيحة لمبلغ ١٩٥٠٠٠جنيه (٥١٠٠٠٠ – ٣١٥٠٠٠) وهو الزيادة في تكلفة الآلة الأولى عن تكلفة الآلات التالية مع عدم إعتبار هذه التكلفة الإضافية تكاليف بحوث وتطوير .

٣ ـ تقوم إحدى شركات الطيران بتغيير نوع الطائرات التي تستخدمها . وتبلغ فترة تسليم الطائرات الجديدة ٣ سنوات . وخلال هذه الفترة يلزم سداد مدفوعات كبيرة من اثمان هذه الطائرات . ولا يمكن تمويل هذه المدفوعات التي تبلغ عدة ملايين من رأس المال العامل ، وبذلك يجب أن تقترض الشركة مبالغ لسداد هذه المدفوعات .

وبسبب معدلات الفائدة العالية والمبالغ الكبيرة التي يلزم إقتراضها ، قدرت الشركة أن تكاليف الفائدة في السنة الثانية من هذه الفترة سوف تساوي ثلث الدخل قبل الفوائد والضرائب وسوف تساوي نصف هذا الدخل في السنة الثالثة .

وبعد التحول للنوع الجديد ، سوف تتضاعف طاقة نقل الركاب بالشركة دون زيادة في عدد الطائرات ، رغم أن الاستثمار في الطائرات سوف يزيد بصورة جوهرية . ويبلغ العمر الانتاجي للطائرات الجديدة ٧ سنوات . . .

المطلـــوب :ـ

تقديم مقترحاتك فيما يتعلق بالمحاسبة الصحيحة عن الفائدة خلال فترة التحول ، مع تأييد مقترحاتك بالأسباب وبالمعالجة المحاسبية الصحيحة (تغاضي عن الجوانب الخاصة بضريبة الدخل) .

٤ ـ يبلغ سعر الفاتورة لإحدى الآلات ٤٠٠٠٠جنيه . وهناك تكاليف أخرى متنوعة تتعلق باقتناء وتركيب هذه الآلة وتشمل تكاليف النقل ، وتوصيل الكهرباء ، عمل قواعد خاصة ، وخلافه وتبلغ قيمتها ٧٠٠٠جنيه . ويبلغ الانتاجي للآلة ١٠ سنوات بدون قيمة نفاية في نهاية هذه الفترة .

وقد اقترح مدير الشركة إستنفاد التكاليف الأخرى وقدرها ٧٠٠٠جنيه فور تحملها للأسباب التالية :

١ ـ عند بيع الآلة، فإن هذه التكاليف لا يمكن تغطيتها في سعر البيع .

٢ ـ إن إدراج هذا المبلغ في حساب الآلات بالدفاتر لن ينتج عنه بالضرورة تقريب معقول لسعر بيع هذا الأصل على مدى السنوات وذلك بسبب إحتمال تغير مستويات الطلب والعرض .

٣ ـ أن تحميل هذا المبلغ على المصروفات فور تحمله سوف يخفض من ضرائب الدخل .

والمطلـوب : مناقشة كل من النقاط التي عرضها مدير الشركة .

٥ ـ قامت شركة Tasty بشراء مخزون في منطقة تزداد فيها أسعار الأراضي بصورة سريعة . ويحاول مراقب الشركة مع نائب رئيس مجلس الإدارة للشئون المالية توزيع تكلفة الشراء بين الأرض والمبنى . حيث يفضل المراقب ـ الذي يراعي أن الإهلاك لا يمكن حسابه إلا للمباني فقط ـ تدنية قيمة الأرض وتخصيص نسبة عالية جداً من التكلفة للمبنى نفسه بما يؤدي لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة وضريبة الدخل نفسها . في حين يرى نائب الرئيس أن التوزيع يجب أن يراعي القيمة المتزايدة للأراضي بغض النظر عن الإهلاك المحتمل للمبنى . ويرى أن صافي دخل الشركة سوف يتأثر بصورة سلبية بهذا الإهلاك الزائد وأن سعر سهم الشركة سوف ينخفض . . . المطلـوب :

أ ـ ماهي القضايا الأخلاقية التي تتضمنها هذه الحالة، إن وجدت؟

ب ـ ماهي المصالح المتناقضة للأطراف التي تشملها هذه الحالة؟

ج ـ كيف يجب توزيع هذه التكاليف؟ ولماذا؟

التمـــارين :

١ ـ إشترى Dan أرض كموقع لمصنع بمبلغ ٦٠٠٠٠٠جنيه، وتتطلب عمليات إزالة المباني القديمة على الأرض وإقامة المصنع ستة شهور. وقد تحملت الشركة لإزالة المباني القديمة مبلغ ٤٢٠٠٠جنيه وباعت نفاية المبنى بمبلغ ٤٣٠٠ . كما سددت أتعاب قانونية خاصة بفحص وتحرير العقود قدرها ٢٩٠٠جنيه وسددت لشركة هندسية مبلغ ٢٢٠٠جنيه لإجراء مسح للأرض ومبلغ ٦٨٠٠٠جنيه لعمل تصميم للمصنع . علماً بأن مسح الأرض يلزم إجراؤه قبل عمل التصميم

المحدد للمصنع . وتبلغ تكلفة تأمين نقل الملكية ١٨٠٠جنيه، كما بلغت أقساط التأمين المسددة خلال الإنشاء ٦٠٠٠ج. وبلغت تكاليف الإنشاء المستحقة للمقاولين ٢٨٤٠٠٠٠ تسددها الشركة على قسطين هما ١٢٠٠٠٠٠ في نهاية ثلاثة شهور، ١٦٤٠٠٠٠ عند الإتمام. وتحملت الشركة تكلفة تمويل قدرها ١٣٥٠٠٠جنيه لتمويل عملية الإنشاء.

والمطلوب : تحديد تكلفة الأرض وتكلفة المبنى التي يلزم تسجيلها في سجلات الشركة بإفتراض أن مسح الأرض كان بهدف إقامة البناء عليها.

٢ ـ فيما يلي بعض عمليات إقتناء الأصول الثابتة التي قامت بها بعض الشركات :ـ

١ ـ إشترت شركة Collins معدات مكتبية بمبلغ ٤٠٠٠٠جنيه بخصم ٢٪ للسداد خلال ١٠أيام وأجل سداد قدره ٣٠ يوما. ولأن الشركة تنوي الإستفادة من الخصم فإنها لم تجر أية قيود لحين سداد القيمة، وكان القيد كما يلي :

٤٠٠٠٠		من حـ/ معدات مكتبية
	٣٩٢٠٠	إلى حـ/ النقدية
	٨٠٠	إلى حـ/ خصم مشتريات.

٢ ـ تلقت شركة Hauin أخيراً قطعة أرض بدون تكفة من حكومة المقاطعة لحفزها على إقامة مشروعاتها بالمقاطعة. وبلغت القيمة التقديرية للأرض ٣٥٠٠٠جنيه ولم تقم الشركة بإجراء أية قيود لتسجيل الأرض لأنها بلا تكلفة ظاهرة.

٣ ـ قامت شركة Warren ببناء مخزن بتكلفة ٧٠٠٠٠٠جنيه. وكان في إمكانها شراء المبنى بتكلفة ٨٥٠٠٠٠جنيه. وقام مراقب الشركة بإجراء القيد التالي :ـ

٨٥٠٠٠٠		من حـ/ المخازن
	٧٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
	١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ ربح إنشاء.

٤ ـ قامت شركة Arsenio بإقتناء أرض، مباني ومعدات من إحدى الشركات التي أُعلن إفلاسها بمبلغ إجمالي قدره ٦٠٠٠٠٠جنيه. وفي تاريخ الشراء، كانت القيم الدفترية والقيم التقديرية لهذه الأصول بدفاتر الشركة المفلسة كمايلي :ـ

	القيمة الدفترية	القيمة التقديرية
أرض	٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠
مباني	٢٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
معدات	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠

ولدواعي الحيطة، قررت الشركة أخذ أقل القيمتين لكل أصل وقامت بإجراء القيد التالي:

١٥٠٠٠٠		من حـ/ أرض
٢٥٠٠٠٠		من حـ/ مباني
٢٠٠٠٠٠		من حـ/ معـدات
	٦٠٠٠٠٠	الى حـ/ النقدية

٥ ــ إشترت شركة Cybil معدات مخزنية بسداد مقدم قدره ٣٠٠٠جنيه وتوقيع ورقة دفع مدتها سنة بمبلغ ٢٣٠٠٠جنيه ومعدل فائدة ١٢٪ وتم تسجيل عملية الشراء كما يلي

٢٨٧٦٠		من حـ/ معدات مخزنية
	٣٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
	٢٣٠٠٠	إلى حـ/ أوراق الدفع
	٢٧٦٠	إلى حـ/ فوائد مستحقة

والمطلـــوب : إجراء القيود التي كان يجب إجراءها في تاريخ كل عملية إقتناء من العمليات السابقة.

٣ ــ في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ إقترضت شركة Matlock ٣ مليون جنيه بفائدة ١٣٪ تسدد سنوياً لتمويل إنشاء مبنى جديد. وفي سنة ١٩٩٢، تحملت الشركة النفقات التالية المتعلقة بهذا المبنى :ـ

١ مارس ٨٤٠٠٠٠جنيه، ١ يونيو ٦٠٠٠٠٠، ١ يوليو ١٥٠٠٠٠٠، ١ ديسمبر ١٢٠٠٠٠٠، وفيما يلي بعض المعلومات الاضافية :ـ

١ ـ ديون أخرى موجودة بالشركة :

ـ سند مدته ١٠ سنوات، بمعدل ١٣٪ إصدار ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ تسدد فائدته سنويا ٤٠٠٠٠٠٠جنيه

ـ أوراق دفع مدتها ٦ سنوات بمعدل ١٠٪ إصدار ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وتسدد فائدته سنويا ١٦٠٠٠٠٠جنيه

٢ ـ النفقات بتاريخ ١ مارس ١٩٩٢ تتضمن تكاليف أرض قدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه
٣ ـ يبلغ إيراد الفائدة المكتسب سنة ١٩٩٢ ٤٩٠٠٠ جنيه

والمطلـــوب :

أ ـ تحديد مقدار الفائدة التي يلزم رسملتها سنة ١٩٩٢ بخصوص إنشاء المبنى .
ب ـ إعداد قيود اليومية اللازمة لتسجيل رسملة الفائدة والإعتراف بمصروف الفائدة ـ إن وجد ـ في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . وذلك بفرض أن مصروف الفـائدة قد سُجل بصورة صحيحة في ٣٠ يونيو ١٩٩٢ للفوائد الخاصة بأوراق الدفع التي مدتها ٦ سنوات ومعدلها ١٠٪ .

٤ ـ إشترت شركة CNN الهندسية آلة على أساس سعر القائمة وقدره ٢١٠٠٠ وكانت شروط الائتمان هي السداد خلال ٣٠ يوم مع منح خصم ٢٪ للسداد خلال ١٠أيام . وفيما يلي ثلاثـة من الحالات المستقلة المتعلقة بهذه المعدات، وذلك بفرض أن مشتريات المعدات تسجل بالإجمالي (قرب لأقرب جنيه) :ـ

أ ـ سددت شركة CNN نقدية للمعدات بعد ٨أيام من الشراء .
ب ـ قامت الشركـة بمبـادلـة معـدات قديمـة قيمتهـا الدفترية ١٦٠٠جنيه (التكلفة الأصلية ٣٥٠٠)، وسددت ١٨٧٠٠ نقداً بعد شهر من الشراء . وكان في الإمكان بيع المعدات القديمة بمبلغ ٢٠٠٠جنيه في تاريخ التبادل (بفرض تماثل المعدات) .
ج ـ قدمت الشركة للمورد ٢٢٣٠٠ في شكل ورقة دفع لا تحصل فائدة مقابل هذا المعدات في تاريخ الشراء . وتُستحق هذه الورقة بعد سنة وقد سُددت في الموعد وذلك بفرض أن معدل الفائدة الفعال في السوق يبلغ ٩٪ .

المطلـــوب :

إعداد قيود اليومية العامة اللازمة لتسجيل عملية الاقتناء والسداد في كل من الحالات المستقلة السابقة مع التقريب لأقرب جنيه .

٥ ـ قرر شركـة Dane شراء معـدات من شركة Joenne في ٢ يناير ١٩٩٢ وذلك لتوسيع طاقتها الإنتاجية للوفاء بطلبات العملاء على منتجاتها . وأصدرت شركة Dane ورقة دفع قيمتها ٨٠٠٠٠٠جنيه ومدتها ٥ سنوات ولا تحمل فائدة مقابل هذه المعدات وذلك عندما كان سعر الفائدة السائد في السوق لتعهدات من مثل هذا النوع يبلغ ١٢٪ . وسوف تسدد الشركة قيمة الورقة على ٥ أقساط قيمة كل

منها ١٦٠٠٠٠جنيه تُستحق في نهاية كل سنة على مدى عمر الورقة.

والمطلـــوب :

أ - إعداد قيد (قيود) اليومية في تاريخ الشراء (قرب لأقرب جنيه).

ب - إعداد قيد (قيود) اليومية في نهاية السنة الأولى لتسجيل مدفوعات القسط والفائدة، بإفتراض أن الشركة تستخدم طريقة المعدل الفعال.

ج - إعداد قيد (قيود) اليومية في نهاية السنة الثانية لتسجيل مدفوعات القسط والفائدة.

د - بإفتراض أن العمر الإنتاجي للمعدات ١٠ سنوات وليس لها قيمة نفاية. إعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل الإهلاك في السنة الأولى (باستخدام طريقة القسط الثابت).

٦ – في ١ أبريل ١٩٩٢، تلقت شركة Alba تعويض نقدي قدره ٤٠٠٠٠٠جنيه نتيجة البيع الإجباري لأرض ومبنى تابع للشركة ويوجد في ممر طريق جديد. وبلغت تكلفـــة الأرض والمبنى ٦٠٠٠٠جنيه، ٢٨٠٠٠٠ على التـوالي عنـد إقتناءهما. وفي ١ أبريل ١٩٩٢ بلغ مجمع الإهلاك الخاص بالمبنى ١٧٠٠٠٠ جنيه، وفي ١ أغسطس ١٩٩٢ أشترت الشركة عقار جديد نقداً. وبلغت تكلفة الأرض الجديدة ٩٠٠٠٠جنيه كما بلغت تكلفة المبنى ٣٢٠٠٠٠جنيه

والمطلـــوب :

إعداد قيود اليومية لتسجيل العمليات في ١ أبريل، ١ أغسطس ١٩٩٢.

٧ – في ١ أغسطس ١٩٩٣ قامت شركة Wanda بمبادلة أصول إنتاجية مع شركة Swan ويُشار لشركة Wanda بالرمز A كما يُشار لشركة Swan بالرمز B وفيما يلي بعض الحقائق المتعلقة بهذه الأصول :-

	أصول A	أصول B
التكلفة الأصلية	٩٦٠٠٠	١١٠٠٠٠
مجمع الاهلاك (حتى تاريخ التبادل)	٤٠٠٠٠	٥٢٠٠٠
القيمة السوقية العادلة في تاريخ التبادل	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
النقدية التي تلقتها شركة Swan		٢٠٠٠٠
النقدية التي سددتها شركة Wanda	٢٠٠٠٠	

والمطلـــوب :

أ ـ إفترض أن أصول شركة A ، أصول شركة B غير متماثلة وسجل عملية التبادل لدى كل من الشركتين طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

ب ـ إفترض أن أصول شركة A ، أصول شركة B متماثلة وسجل عملية التبادل لدى كل من الشركتين طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها .

الفصل الحادي عشر
الاهلاك والاستنزاف
DEPRETATION AND DEPLETION

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ شرح مفهوم الإهلاك .
٢ ـ تحديد العوامل التي تشتمل عليها عملية الإهلاك .
٣ ـ المقارنة بين طرق النشاط والقسط الثابت والقسط المتناقص في الإهلاك .
٤ ـ شرح بعض الطرق الخاصة بالإهلاك .
٥ ـ تحديد أسباب انتقاء طرق الإهلاك .
٦ ـ وصف طرق الإهلاك لأغراض ضريبة الدخل .
٧ ـ شرح القضايا المحاسبية المتعلقة بتلف الأصول .
٨ ـ وصف الافصاح عن الأصول الثابتة بالقوائم المالية .
٩ ـ وصف الاجراءات المحاسبية لاستنزاف الموارد الطبيعية .
١٠ ـ وصف الافصاح عن الموارد الطبيعية بالقوائم المالية .

يُعرف كل من المحاسب، المهندس، الخبير المثمن، الإقتصادي الإهلاك بصورة مختلفة عن الآخر. ومن المحتمل إستمرار هذا الإختلاف بينهم لأن كل منهم يستخدم الإهلاك في سياق مختلف. ومع ذلك، فإنهم يتفقون على أن أغلب الأصول تؤول حتماً إلى زوال، ومن الضروري إستخدام أحد أشكال تخفيض التكلفة للإشارة إلى أن منفعة الأصل قد إنخفضت. والإهلاك هو المصطلح الذي يُستخدم غالبا للإشارة إلى انخفاض الخدمات المحتملة للأصول الثابتة الملموسة. وفي حالة الموارد الطبيعية مثل غابات الأخشاب، آبار البترول ومناجم الفحم يُستخدم مصطلح «الإستنزاف» -deple tion كما يُطلق على إستنفاد الأصول غير الملموسة (مثل حقوق الإختراع أو الشهرة) مصطلح الإستنفاد amortization.

الفصل الحادي عشر

الاهلاك والاستنزاف

DEPRECIATION AND DEPLETION

- الأهداف التعليمية
- الإهلاك كطريقة لتخصيص التكلفة
- العوامل الداخلة في عملية الإهلاك
- طرق تخصيص التكلفة (طرق الإهلاك)
- طرق خاصة لإحتساب الإهلاك
- إختيار طريقة الإهلاك
- قضايا خاصة في الإهلاك
- تآكل قيمة الأصول
- الافصاح عن الأصول الثابتة والإهلاك
- الاستنـــزاف
- التقرير المالي عن الموارد الطبيعية و إستنزافها
- الأسئلـــة
- تمـــارين

الإهلاك كطريقة لتخصيص التكلفة DEPRECIATION - A METHOD OF COST OLLOCATION

من وجهة نظر المحاسبين لا يمثل الإهلاك أسلوب تقويم وإنما وسيلة لتخصيص التكلفة، فالأصول لا تُهلك على أساس الإنخفاض في قيمتها السوقية العادلة، ولكن على أساس تحميل أعبـاء منتظمة على المصروفات. ويُعرف الاهلاك بأنه «العملية المحاسبية الخاصة بتخصيص تكلفة الأصول الملموسة على المصروفات في الفترات التي يُتوقع إستفادتها من إستخدام الأصل وذلك بطريقة منتظمة ومعقولة».

ويُستخدم هذا المدخل لأن قيمة الأصل قد تتقلب بين تاريخ إقتناءه وتاريخ بيعه أو التخلص منه. ولم تحظ محاولات قياس هذه التغيرات الفترية في القيمة بقبول المحاسبين حيث يصعب قياس هذه القيم بصورة موضوعية. وعلى ذلك، فإن تكلفة الأصل تُحمل على مصروف الإهلاك خلال عمره الإنتاجي دون إجراء أي محاولة لتقويم الأصل بالقيمة السوقية العادلة بين تاريخي الإقتناء والتخلص. ويُستخدم مدخل تخصيص التكلفة لإجراء مقابلة بين التكاليف والإيرادات ولأن التقلبات في القيمة السوقية يصعب قياسها.

العوامل الداخلة في عملية الإهـــلاك FACTORS INVOLVED IN THE DEPRECIATION PROCESS

لتحديد تكلفة الإهلاك الدورية يلزم الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ ــ ماهي تكلفة الأصل الخاضعة للإهلاك؟ depreciable Base .

٢ ــ ماهو العمر الإنتاجي للأصل؟

٣ ــ ماهي الطريقة الأفضل لتخصيص تكلفة هذا الأصل؟

وتتضمن إجابة هذه التساؤلات إجراء العديد من التقديرات لحساب رقم وحيد هو تكلفة الاهلاك الدورية. وتفترض الحسابات التي يستند إليها الإهلاك وجود معرفة كاملة بالمستقبل، وهو أمر مستحيل المنال.

تكلفة الأصل الخاضعة للإهلاك: Depreciable Base for The asset

تعتبر التكلفة الخاصة للإهلاك دالة لمتغيرين هما التكلفة الأصلية للأصل وقيمة النفاية له. وقد ناقشنا التكلفة التاريخية في الفصل العاشر، أما قيمة النفاية فهي القيمة المقدرة التي سوف تحصل عليه الشركة عند بيع الأصل أو إستبعاده من الإستخدام، فهي القيمة التي يلزم إهلاك الأصل أو تخفيض تكلفته للوصول إليها خلال عمره الإنتاجي. ولتوضيح ذلك، فإذا كانت

تكلفة أصل معين ١٠٠٠٠ج وقيمة النفاية ١٠٠٠ج، فإن تكلفته الخاضعة للإهلاك هي ٩٠٠٠ج.

ولإعتبارات عملية تُعتبر قيمة النفاية عادة مساوية للصفر، حيث تكون قيمتها ضئيلة غالباً. ومع ذلك، فإن بعض الأصول طويلة الأجل تكون لها قيمة نفاية جوهرية وهناك إختلاف بين الشركات في تقديرها لقيمة النفاية. فقد تحدد شركة معينة قيمة نفاية لأحد الأصول في حين تعتبر شركة أخرى قيمة النفاية لنفس الأصل مساوية للصفر.

تقدير العمر الإنتاجي للأصل: Estimation of Service Lives

إن هنـاك إختـلاف أساسي بين العمر الإنتاجي Service life لأصل معين وعمره المادي Physical life . حيث أن الآلة ـ مثلا ـ قد تكون قادرة على إنتاج منتج معين لعديد من السنوات تزيد عن عمرها الإنتاجي، ولكنها لا تُستخدم لكل هذه السنوات لأن تكلفة إنتاج المنتج في السنوات التالية لعمرها الإنتاجي قد تكون مرتفعة جداً.

فالأصول يتم إستبعادها من الخدمة لسببين هما:

عوامل مادية، مثل الحوادث أو نهاية العمر المادي لها.

عوامل اقتصادية، وهي التقادم.

حيث تتعلق العوامل المادية بعمليات التآكل أو التحلل أو الحوادث التي تجعل من الصعب إستخـدام الأصـل. وتؤثـر هذه العـوامـل المادية على الحد الأقصى للعمر الإنتاجي للأصل.

وتتنـوع الأسبـاب التي تدفـع لتخـريد الأصل قبل نهاية عمره المادي. فالعوامل الإقتصـادية أو الـوظيفية تقلل من العمـر الإنتـاجي للأصـل. حيث أن العمليات والأسـاليب الأحدث أو الآلات الأفضل ـ على سبيل المثال ـ قد تقدم نفس الخدمة بتكاليف أقل وجودة أعلى. كما أن تغيير المنتجات قد يؤدي أيضا لتقصير العمر الإنتاجي للأصل.

ويمكن تصنيف العوامل الاقتصادية أو الوظيفية إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

١ ــ عدم المناسبة inadequacy

وهي تظهر عندما يصبح الأصل غير مناسب للمنشأة نظراً لزيادة متطلباتها. ومن أمثلة ذلك حاجة المنشأة لمبنى أوسع يتلائم مع الإنتاج المتزايد. فرغم أن المبنى القديم قد يكون مازال بحالة جيدة، فإنه يصبح غير كافي لأغراض المنشأة.

٢ ـ الحداثـة Supersession

وهي إحلال أصل أكثر كفاءة محل الأصل الموجود حالياً. ومن أمثلة ذلك، إحلال الجيل الثالث للحاسبات الآلية (التي تستخدم الدوائر الكهربية المتكاملة) محل الجيل الثاني له (الذي يستخدم الترانزستور) أو إحلال الطائرات من طراز بوينج ٧٦٧ محل البوينج ٧٢٧.

٣ ـ التقادم obsolescence

ويضم الحالات التي لا تدخل في أي من المجوعتين السابقتين. ولأن التفرقة بين هذه المجموعات تبدو وهمية، فإنه قد يكون من الأفضل تناول العوامل الإقتصادية مجملة بدلاً من محاولة إجراء تصنيفات غير واضحة.

ولتوضيح المفاهيم المذكورة سابقاً، إفترض وجود محطة طاقة نووية جديدة. فما هي في نظرك أهم العوامل التي تحدد العمر الإنتاجي لهذه المحطة، هل هي العوامل المادية أم العوامل الإقتصادية؟. إن العوامل المحددة في هذه الحالة قد تكون :ـ

١ ـ إعتبارات بيئية ecological

٢ ـ المنافسة من مصادر الطاقة الأخرى (غير النووية).

٣ ـ إعتبارات الأمان.

حيث أن العمر المادي في هذه الحالة يبدو غير مؤثر في العمر الإنتاجي. فرغم أن العمر المادي للمحطة قد يستمر أبد الدهر، فإنها قد تصبح متقادمة خلال ١٠ سنوات.

أما في حالة وجود منزل معين، فإن العوامل المادية بدون شك تفوق العوامل الاقتصادية أو الوظيفية الخاصة بالعمر الإنتاجي. فحينما تكون الطبيعة المادية للأصل هي المحدد الرئيسى لعمره الإنتاجي، ستلعب الصيانة دور حيوي جداً. فكلما كانت الصيانة أفضل، كلما زاد عمر الأصل.

وفي بعض الحالات يتم تحديد العمر الإنتاجي للأصل بصورة إجتهادية. ولكن في حالات أخرى، تُستخدم طرق إحصائية معقدة لتحديد العمر الإنتاجي للأغراض المحاسبية. وفي العديد من الحالات، تكون القاعدة الأساسية لتقدير العمر الإنتاجي لأصل معين هي الخبرة الماضية للشركة مع نفس الأصل أو أصل مماثل. وفي الإقتصاديات المتقدمة صناعيا ـ والتي يشيع فيها البحث والإبتكار ـ يكون للعوامل التكنولوجية أثر مماثل ـ إن لم يكن أكبر ـ لأثر العوامل المادية على الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة الملموسة.

طرق تخصيص التكلفة (طرق الإهلاك)
METHODS OF COST APPORTIONMENT (DEPRECIATION)

يعتمـد تحديد تكلفة الإهلاك أيضاً على إنتقاء الطريقة المناسبة، وتتطلب المعايير المهنية أن تكون طريقة الإهلاك المستخدمة «منتظمة ومعقولة» Systematic and Rational.

ويمكن تصنيف طرق الإهلاك كما يلي :ـ

١ ـ طريقة النشاط (وحدات الإستخدام أو الإنتاج).
٢ ـ طريقة القسط الثابت.
٣ ـ الطرق ذات العبء المتناقص مثل :ـ
   أ ـ طريقة مجموع أرقام السنوات
   ب ـ طريقة القسط المتناقص
٤ ـ طرق إهلاك خاصة مثل :
   أ ـ طريقة المخزون
   ب ـ طريقة الاحلال والاستبعاد
   ج ـ طريقة المجموعة وطريقة الخليط
   د ـ طرق الفائدة المركبة

ولتوضيح بعض هذه الطرق إفترض أن شركة مناجم فحم Stanley قد إشترت مؤخراً آلة لأغراض الحفر. وكانت البيانات الخاصة بها كما يلي:

تكلفة الآلـــة	٥٠٠٠٠٠
العمر الانتاجي المقدر	٥ سنوات
قيمة النفاية المقدرة	٥٠٠٠٠
العمر الإنتاجي بالساعـــات	٣٠٠٠٠ ساعة

طريقـــة النشـــاط Activity Method

تفترض طريقة النشاط (وتُسمى عادة مدخل تكلفة الإهلاك المتغيرة) أن الإهلاك دالـة للإستخدام أو الإنتاجية وليس لمرور الوقت. حيث يُقدر عمر الأصل إما على أساس المخرجات التي يقدمها (الوحدات التي ينتجها) أو أحد مقاييس المدخلات مثل

عدد الساعات التي يعملها. ومن الوجهة النظرية فإن الإرتباط الصحيح بالتكلفة يتحدد بالمخرجات وليس بالساعات المستخدمة، ولكن المخرجات لا يسهل قياسها عادة. وفي هذه الحالة، يُعتبر مقياس المدخلات مثل ساعات العمل للآلة طريقة أكثر ملائمة لقياس القيمة النقدية لتكلفة الإهلاك عن فترة محاسبية معينة.

ولا تُبرز هذه الآلة مشكلة معينة لأن ساعات إستخدامها يسهل قياسها نسبياً. فإذا إسْتُخدمت الآلة لمدة ٤٠٠٠ ساعة خلال السنة الأولى، يُحسب تكلفة الإهلاك كمايلي:

$$\text{تكلفة الاهلاك} = \frac{(\text{التكلفة} - \text{قيمة النفاية}) \times \text{ساعات الإستخدام للعام الحالي}}{\text{جملة ساعات الاستخدام المقدرة}}$$

$$= \frac{(٥٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠) \times ٤٠٠٠}{٣٠٠٠٠} = ٦٠٠٠٠ \text{ج}$$

ولكن وجه القصور الأساسي بهذه الطريقة هو أنها غير مناسبة للحالات التي يكون الإهلاك فيها دالة للزمن وليس للنشاط. على سبيل المثال، فإن المباني تتعرض للتلف بصورة ثابتة إلى حد كبير مع مرور الوقت بغض النظر عن الإستخدام. وعلاوة على ذلك، فعندما يخضع أصل معين لعوامل إقتصادية أو وظيفية ـ مستقلة عن إستخدامه ـ، فإن طريقة النشاط تفقد جزء كبير من مغزاها. على سبيل المثال، إذا كان نشاط الشركة يتسع بشكل سريع، فقد يصبح مبنى معين متقادماً بسرعة مقارنة بالغرض المقصود منه (الوظيفة) وفي الحالتين تكون طريقة النشاط غير ملائمة. ومن المشاكل الأخرى لإستخدام طريقة النشاط أن عدد وحدات المخرجات أو ساعات العمل التي يمكن الحصول عليها من الأصل يصعب تحديدها عادة.

وعندما تكون خسارة خدمات الأصل (قيمة الإستخدام) ناتجة عن النشاط أو الإنتاجية، فإن طريقة النشاط ستؤدي لمقابلة التكاليف والإيرادات بأفضل ما يمكن. كما أن الشركات التي ترغب في تحميل تكلفة إهلاك أقل خلال فترات إنخفاض الإنتاجية وتكلفة أكبر خلال فترات إرتفاع الإنتاجية إما أن تختار أو تتحول إلى إستخدام طريقة النشاط.

طريقة القسط الثابت: Straight - Line Method

تنظر هذه الطريقة للإهلاك كدالة في الزمن وليس كدالة للإستخدام. وتُستخدم هذه الطريقة في الممارسة على نطاق واسع بسبب بساطتها، كما أن طريقة القسط الثابت

هي أصـح الـطرق من الوجهة النظرية أيضا. فإذا كان التقادم للأصل هو السبب الرئيسي لعمره الإنتاجي المحدود، فإن الإنخفاض في منفعته قد يكون ثابتاً من فترة لأخرى. وتُحسب تكلفة إهلاك الآلة السابقة طبقاً لهذه الطريقة كما يلي:

$$\text{تكلفة الاهلاك} = \frac{\text{التكلفة - قيمة النفاية}}{\text{العمر الانتاجي المقدر}} = \frac{٥٠٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠٠}{٥} = ٩٠٠٠٠$$

ولكن وجه الإعتراض الأساسي على طريقة القسط الثابت هو أنها تستند لإفتراضين غير واقعيين هما:

١ ــ أن المنفعة الاقتصادية للأصل متماثلة من عام لآخر

٢ ــ أن مصروفات الصيانة والإصلاح متماثلة من عام لآخر

ومن المشاكل الإضافية التي تنجم عن إستخدام طريقة القسط الثابت وغيرها من الـطرق هي حدوث تشوهات في عملية تحليل معدل العائد على الأصول (الدخل/ الأصول). ويُشير الجدول ١١ـ١ إلى كيفية زيادة معدل العائد على الأصول ـ مع ثبات الإيرادات من عام لآخر ـ بسبب إنخفاض القيمة الدفترية للأصول.

الجـدول ١١ ـ ١

الإهلاك وتحليل معدل العائد ـ حالة آلة شركة المناجم السابقة.

السنة	١ ـ مصرف الفائدة	٢ ـ رصيد الأصل غير المهلك (القيمة الدفترية)	٣ ـ الدخل (بعد مصروف الإهـــلاك)	٤ ـ معدل العائد (الدخل÷القيمة الدفترية)
صفر		٥٠٠٠٠٠		
١	٩٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٤,٤٪
٢	٩٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٣١,٢٪
٣	٩٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤٣,٥٪
٤	٩٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧١,٤٪
٥	٩٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٪

الطرق ذات العبء المتناقص Decreasing Charge Methods

ينتج عن إستخدام الطرق ذات العبء المتناقص (ويُطلق عليها عادة طرق الإهلاك المعجـل) تكلفة إهلاك أعلى في السنوات الأولى وتكاليف أقل في الفترات الأخيرة. والتبرير الأساسي لهذا المدخل هو أنه يجب تحميل المزيد من الإهلاك في السنوات الأولى طالما أن الأصل يفقد الجزء الأكبر من خدماته في تلك السنوات. ومن المبررات الأخرى أن تكاليف الإصلاح والصيانة تكون عادة أعلى في الفترات الأخيرة، ومن ثم ينتج عن طرق الإهلاك المعجل تكلفة ثابتة لأن تكلفة الإهلاك تكون أقل في الفترات الأخيرة. وبصفـة عامـة فإن طرق الإهـلاك ذات العبء المتنـاقص هي طريقة مجموع أرقام السنوات وطريقة الرصيد المتناقص.

طريقة مجموع أرقام السنوات : Sum - of - the - Years' - Deigits

ينتـج عـن هـذه الطريقة تكلفة إهـلاك متناقصة وذلك بسبب إنخفاض الكسر المستقطع من التكلفة الخاضعة للإهلاك. حيث يستخدم كل كسر مجموع السنوات كمقام (٥ + ٤ + ٣ + ٢ + ١ = ١٥) وعدد سنوات العمر الإنتاجي الباقية في بداية الفترة كبسط. وبهذه الطريقة يتناقص البسط سنة وراء أخرى في حين يظل المقام ثابتاً. وفي نهاية العمر الإنتاجي للأصل يجب أن يتساوى الرصيد المتبقي له مع قيمة النفاية. ويوضح الجدول ١١-٢ حساب الإهلاك طبقاً لهذه الطريقة للآلة السابقة*.

طريقة القسط المتناقص Declining - Balance Method

من الطرف الأخرى للإهلاك ذات التكلفة المتناقصة طريقة القسط المتناقص والتي تستخدم معدل إهلاك ضعف المعدل المستخدم في طريقة القسط الثابت. على سبيل المثال، فإن المعدل الخاص بأصل عمره ١٠ سنوات يكون ٢٠٪ (ضعف معدل القسط الثابت وهو ١٠٪). ويظل هذا المعدل ثابتاً ويُضرب في القيمة الدفترية المتناقصة من عام لآخر. وعلى عكس الطرق الأخرى، فإنه في طريقة القسط المتناقص لا تُطرح قيمة النفاية عند حساب التكلفة الخاضعة للإهلاك. ويُضرب معدل الرصيد المتناقص في القيمة الدفترية للأصل في بداية كل فترة. وطالما أن القيمة الدفترية للأصل تتناقص كل فترة بعبء الإهلاك، فإن المعدل الثابت للرصيد المتنافص يُضرب في قيمة دفترية أقل من عام لآخر بما يؤدي للحصول على تكلفة إهلاك أقل في كل عام. وتستمر هذه

* المعادلة العامة لحساب الإهلاك السنوي هي $\frac{ن\ (ن + ١)}{٢}$ حيث ن العمر الإنتاجي للأصل.

الجدول ١١ ـ ٢ : حساب الإهلاك طبقاً لطريقة مجموع أرقام السنوات

السنة	التكلفة الخاضعة للاهلاك	العمر المتبقي بالسنوات	كسر إحتساب الاهلاك	مصروف الاهلاك	القيمة الدفترية في نهاية العام
١	٤٥٠٠٠٠	٥	١٥/٥	١٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠
٢	٤٥٠٠٠٠	٤	١٥/٤	١٢٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠
٣	٤٥٠٠٠٠	٣	١٥/٣	٩٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
٤	٤٥٠٠٠٠	٢	١٥/٢	٦٠٠٠٠	٨٠٠٠٠
٥	٤٥٠٠٠٠	١	١٥/١	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠(أ)
		١٥	١٥/١٥	٤٥٠٠٠٠	

(أ) قيمة النفايـة.

العملية حتى تنخفض القيمة الدفترية للأصل إلى قيمة النفاية المقدرة له حيث يتوقف إحتساب الإهلاك. وكما أشرنا فيما سبق تُستخدم العديد من مضاعفات معدل القسط الثابت في الممارسة العملية كأن يكون المعدل ٢٠٠٪ أو ١٥٠٪ من معدل القسط الثابت. وبإستخدام مدخل القسط المتناقص على أساس معدل الضعف في المثال السابق تظهر تكلفة الإهلاك كما يوضحه الجدول ١١ـ٣ التالي

الجدول ١١ ـ ٣ : إهلاك الرصيد المتناقص على أساس معدل الضعف

السنة	القيمة الدفترية للأصل في بداية العام	معدل الرصيد المتناقص(أ)	مصروف الاهـلاك	الرصيد المجمع للاهـلاك	القيمة الدفترية في نهاية العام
١	٥٠٠٠٠٠	٤٠٪	٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٢	٣٠٠٠٠٠	٤٠٪	١٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٣	١٨٠٠٠٠	٤٠٪	٧٢٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	١٠٨٠٠٠
٤	١٠٨٠٠٠	٤٠٪	٤٣٢٠٠	٤٣٥٢٠٠	٦٤٨٠٠
٥	٦٤٨٠٠	٤٠٪	١٤٨٠٠(ب)	٤٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

(أ) ضعف معدل القسط الثابت وهو ٢٠٪[٩٠٠٠٠÷٤٥٠٠٠٠].

(ب) يتحدد بهذا المقدار فقط لأن القيمة الدفترية يجب ألا تقل عن قيمة النفاية.

وفي الكثير من الحالات تتحول الشركات من طريقة الرصيد المتناقص إلى طريقة مجموع أرقام السنوات أو طريقة القسط الثابت قرب نهاية العمر الإنتاجي للأصل لضمان إهلاك الأصل حتى قيمة النفاية الخاصة به فقط*

طرق خاصة لإحتساب الإهلاك SPECIAL DEPRECIATION METHODS

في بعض الأحيان لا تنتقي المنشأة إحدى الطرق الشائعة للإهلاك لأن الأصول ذات خصائص فريدة أو لأن طبيعة الصناعة تتطلب إستخدام طريقة إهلاك خاصة. وبصفة عامة يمكن تصنيف هذه النظم الخاصة للإهلاك في خمس مجموعات هي

١ ـ طريقة المخزون: Inventory Mothod

وتستخدم هذه الطريقة في تقويم الأصول الملموسة ضئيلة القيمة مثل الأدوات الصغيرة. حيث يجب إجراء جرد لمخزون الأدوات ـ مثلا ـ في بداية ونهاية السنة المالية. ويتمثل مصروف الإهلاك عن العام في قيمة مخزون أول المدة مضافاً إليها الأدوات المقتناة خلال المدة ومطروحاً منها قيمة مخزون آخر المدة. وتُعتبر هذه الطريقة مقبولة لأن عمل جداول إهلاك منفصلة لكل من هذه الأصول المستخدمة أمر غير عملي.

والإعتراض الأساسي على هذه الطريقة للإهلاك هو أنها غير «منتظمة ومعقولة». حيث لا تتضمن معادلة معينة لإحتساب الإهلاك، كما تتضمن قدر كبير من الحكم الشخصي. وفي العديد من الحالات تُستخدم القيمة السوقية أو قيمة التصفية لهذه الأصول وهي ممارسة منتقدة لأنها تمثل إنتهاك لمبدأ التكلفة التاريخية.

٢ ـ طرق الإستبعاد والإحلال: Retirement and Replacement Methods

وهي تستخدم بصفة أساسية بواسطة شركات المرافق والسكك الحديدية التي تمتلك العديد من الوحدات المتماثلة ذات القيمة الضئيلة مثل القوائم والأربطة والموصلات وأجهزة الهاتف.

---

* في طريقة القسط المتناقص تستخدم المعادلة التالية أحياناً في تحديد معدل الإهلاك الذي يمكن إستخدامه لإهلاك الأصل بحيث يتبقي منه في نهاية العمر الإنتاجي قيمة النفاية فقط

$$\text{معدل الإهلاك} = ١ - \sqrt[\text{ن}]{\frac{\text{قيمة النفاية}}{\text{تكلفة الإقتناء}}}$$ حيث ن عمر الأصل بالسنوات

حيث يُضرب هذا المعدل في القيمة الدفترية المتناقصة من فترة لأخرى. ولكن هذه الطريقة غير شائعة الإستخدام كما أنها غير مسموح بها للأغراض الضريبية.

والغرض منها تجنب عمل جداول إهلاك تفصيلية لكل أصل على حدة. والفرق بين الطريقتين أن طريقة الإستبعاد Retirement تحمل تكلفة الأصل المستبعد (مطروحاً منها قيمة النفاية) على مصروف الإهـلاك، في حين تحمـل طريقـة الإحلال Replacement تكلفة الوحدات المشتراة مطروحاً منها قيمة النفاية المتحصل عليها من الوحدات المستبدلة على مصروف الإهلاك. وفي طريقة الإحلال يتم الاحتفاظ بالتكلفة الأصلية للأصل القديم في الدفاتر إلى مدى غير محدد. على سبيل المثال، فإن بعض شركات السكك الحديدية التي تحولت مؤخراً إلى طرق الإهلاك التقليدية لإهلاك العربات بها كان لديها تكاليف عربات بدفاترها ترجع لسنة ١٨٨٧ ميلادية.

ولتوضيح هاتين الطريقتين دعنا نفترض أن خطوط الإتصال بشركة Hitest لها تكلفة أصلية قدرهـــا ١٠٠٠٠٠٠ج، وبعـــد ٨ سنـــوات تم إحـلال خطوط تبلغ تكلفتهـا ٢٠٠٠٠٠٠ج محل خطوط تبلغ تكلفتها ١٥٠٠٠٠٠ج. وتُعتبر أي قيمة نفاية متحصل عليها من الخطوط القديمة تخفيضاً لمصروف الإهلاك في فترة الإستبعاد أو الإحلال في ظل كل من الـطريقتين. كما أن كلا الطريقتين لاتستخدم حساب لمجمع الإهلاك وتكون قيود اليومية كما يلي:

طريقة الإستبعاد			طريقة الإحلال	
- إنشاء الخطوط لأول مرة ـ ١٩٩٠:				
١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ الأصول الثابتة	١٠٠٠٠٠٠	من حـ/ الأصول الثابتة	
١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية		١٠٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية
- إستبعاد الأصل القديم ـ ١٩٩٨				
١٥٠٠٠٠	من حـ/ مصروف الاهلاك		(لا قيـــود)	
١٥٠٠٠٠	إلى حـ/ الأصول الثابتة			
- تكلفة الأصل الجديد ـ ١٩٩٨ :ـ				
٢٠٠٠٠٠	من حـ/ الأصول الثابتة	٢٠٠٠٠٠	من حـ/ مصروف الاهلاك	
٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية		٢٠٠٠٠٠	إلى حـ/ النقدية

وتتعرض كلا الطريقتين للإنتقاد بسبب عدم حدوث توزيع صحيح للتكلفة على كل الفترات، وبصفة خاصة في السنوات الأولى. وللتغلب على هذا الإنتقاد يمكن فتح حساب مخصص خاص في السنوات الأولى بما يمكن من تحميل تكلفة إهلاك مُفترضة. ويُعتبر ثبات المعدلات المحتملة لحالات الإستبعاد والإحلال شرط جوهري لصحة هذا المفهوم، والا يصبح الإهلاك مجرد دالة لحدوث حالات إستبعاد أو إحلال.

طرق الاستهلاك طبقا للمجموعات Group & Composite Methods

تطبق طرق الإهلاك عادة على أصل منفرد. ومع ذلك، فإنه في بعض الحالات يتم إهـلاك عدد من الأصـول الثـابتة بإستخدام معدل واحد، وهناك طريقتان لإهلاك حسابات الأصول المتعددة هما طريقة المجموعة Group وطريقة الخليط Composite. ويُشير مصطلح المجموعة إلى تجمع من الأصول ذات الطبيعة المتماثلة، في حين يُشير مصطلح الخليط إلى تجمع من الأصول ذات الطبيعة غير المتماثلة. وتُستخدم طريقة المجموعة عادة عندما تكون الأصول متجانسة نسبياً ولها نفس الأعمار الإنتاجية تقريباً. في حين يُستخدم مدخل الخليط عندما تكون الأصول غير متجانسة وذات أعمار مختلفة. وتتماثل طريقة حساب الإهلاك في كل من الطريقتين إلى حد كبير، حيث يتم تحديد متوسط واستخدامه كأساس للإهلاك.

على سبيل المثال، فقد قامت شركة سيارات Ahrens بإهلاك أسطولها من سيارات الركوب والشاحنات ومعدات النقل على أساس طريقة الخليط. وتم تحديد معدل الإهلاك كمايلي:

الأصـــل	التكلفة الأصلية	القيمة المتبقية	التكلفة الخاضعة للإهـــلاك	العمر المقدر بالسنوات	إهلاك العام (بالقسط الثابت)
السيارات	١٤٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٣	٤٠٠٠٠
الشاحنـات	٤٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤	١٠٠٠٠
معدات نقل	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥	٦٠٠٠
	٢٢٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	١٩٠٠٠٠		٥٦٠٠٠

$$\text{معدل الإهلاك بطريقة الخليط} = \frac{٥٦٠٠٠}{٢٢٤٠٠٠} = ٢٥٪$$

العمر المقدر للخليط = ٣,٣٩ سنة (١٩٠٠٠٠ ÷ ٥٦٠٠٠)

حيث يتحدد المعدل المتوسط للإهلاك أو معدل الخليط بقسمة إجمالي الإهلاك على جملة تكلفـة الأصـول. فعند عدم حدوث تغيرات بحسابات الأصول سيتم إهلاك مجمـوعـة الأصـول إلى قيمـة النفـاية أو القيمة المتبقية لها بمعدل ٥٦٠٠٠ج سنوياً (٢٢٤٠٠٠×٢٥٪). ونتيجة لذلك، سوف تستغرق الشركة ٣,٣٩ سنة (عمر الخليط المذكور سابقاً) في إهلاك هذه الأصول.

وتتضح الفروق بين طريقة المجموعة أو طريقة الخليط وطريقة إهلاك الوحدة المنفردة عند النظر لعمليات إستبعاد الأصول. فإذا تم إستبعاد أصل قبل أو بعد الوصول للعمر الإنتاجي المتوسط للمجموعة، فإن المكسب أو الخسارة الناتجة تختفي في حساب مجمع الإهـلاك. حيث تُبرر هذه الممارسة لأن بعض الأصول سوف تُستبعد قبل الوصول للعمر الإنتاجي المتوسط وتُستبعد بعضها بعد ذلك. ونتيجة لذلك، فإن المقدار المدين لمجمع الإهلاك هو الفرق بين التكلفة الأصلية والنقدية المحصلة، دون تسجيل أي مكسب أو خسارة لعملية التخلص. ولتوضيح ذلك، إفترض أن إحدى معدات النقل بتكلفة ٥٠٠٠ج تم بيعها بمبلغ ٢٦٠٠ج في نهاية السنة الثالثة. فيكون القيد كمايلي :

٢٤٠٠	من حـ/ مجمع الإهلاك
٢٦٠٠	من حـ/ النقدية
٥٠٠٠	إلى حـ/ السيارات، الشاحنات، ومعدات النقل.

وإذا تم شراء نوع جديد من الأصول، يجب حساب معدل إهلاك جديد وتطبيقه في الفترات التالية. وتؤدي طريقة المجموعة أو طريقة الخليط لتسهيل عملية إمساك الدفاتر وتميل لتعويض الأخطاء التي تحدث بالمغالاة أو التقتير في حساب الإهلاك. ونتيجة لذلك، لا يتشوه الدخل الدوري بمكاسب أو خسائر التخلص من الأصول.

وعلى الجانب الآخر، فإن طريقة الوحدة المنفردة تؤدي إلى :-

١ ــ تسهيل العمليات الحسابية

٢ ــ تحديد مكاسب أو خسائر التخلص من الأصول.

٣ ــ فصل الإهلاك الخاص بالأصول العاطلة idle

٤ ــ تقدم أفضل تقدير لإهلاك كل أصل وليس الإهلاك الناتج عن التكلفة المتوسطة على مدى فترة زمنية أطول.

طرق الفائدة المركبة : Compound Interest Methods

لن نتعرض لهذه الطرق بالشرح في هذا الكتاب. ومن الوجهة النظرية تحظى هذه الطرق بالعديد من المزايا ولكنها لم تجد سوى قبول محدود في الممارسة. وفي الوقت الحاضر ينحصر إستخدامها بصفة أساسية على شركات المرافق العامة، كما إتجهت شركات أخرى مثل الشركات العقارية لإستخدام مثل هذا المدخل. وعلى عكس أغلب طرق الإهلاك، فإن طرق الفائدة المركبة هي طرق ذات تكلفة إهلاك متزايدة، حيث ينتج عنها أعباء إهلاك أقل في السنوات الأولى وأعباء أكبر في السنوات الأخيرة.

= الإهلاك من ١ يوليو ١٩٩١ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩١ =

(٦/١٢ × ٣٣٣٣,٣٣)	١٦٦٦,٦٧	(٦/١٢ × ٤٠٠٠)	٢٠٠٠ =

= إهلاك سنة ١٩٩٢ =

(٦/١٢ × ٣٣٣٣,٣٣)	١٦٦٦,٦٧	(٦/١٢ × ٤٠٠٠)	٢٠٠٠ =
(٦/١٢ × ٢٦٦٦,٦٧)	١٣٣٣,٣٣	(٦/١٢ × ٢٤٠٠)	١٢٠٠ =
	٣٠٠٠		٣٢٠٠

= إهلاك سنة ١٩٩٣ =

(٦/١٢ × ٢٦٦٦,٦٧)	١٣٣٣,٣٣	(٦/١٢ × ٢٤٠٠)	١٢٠٠ =
(٦/١٢ × ٢٠٠٠)	١٠٠٠ =	(٦/١٢ × ١٤٤٠)	٧٢٠ =
	٢٣٣٣,٣٣		١٩٢٠

فعند حساب مصروف إهلاك الفترات الجزئية من الضروري أولاً تحديد مصروف إهلاك السنة كلها ثم توزيعه بالتناسب بين الفترات الجزئية. وتستمر هذه العملية على مدار العمر الإنتاجي للأصل.

وفي بعض الأحيان يتم تعديل عملية توزيع التكاليف على الفترات الجزئية حتى يمكن معالجة عمليات الإقتناء والتخلص من الأصول بصورة أبسط. حيث يمكن حساب إهلاك لفترة كاملة على رصيد أول المدة بحساب الأصل مع عدم إحتساب إهلاك عن الأصول المقتناة خلال العام. ومن الأساليب الأخرى تحميل إهلاك سنة كاملة عن الأصول التي استخدمت على مدار السنة مع تحميل إهلاك نصف سنة في كل من سنة الإقتناء وسنة التخلص أو تحميل إهلاك سنة كاملة في سنة الإقتناء مع عدم تحميل أي إهلاك في سنة التخلص.

ويكون للشركة حرية إستخدام أحد هذه السياسات المتعلقة بالفترات الجزئية في توزيع التكلفة على السنوات الأولى والأخيرة من عمر الأصل طالما أنها تقوم بتطبيقها بصورة ثابتة. ومع ذلك، فإن الإهلاك يُحسب عادة على أساس أقرب شهر كامل إلا إذا حددت الشركة خلاف ذلك. ويوضح الجدول التالي الإهلاك الموزع في ظل خمسة

سياسات مختلفة للفترات الجزئية وبإستخدام طريقة القسط الثابت بالتطبيق على آلة الحفر السابقة المشتراة يوم ١٠ يونيو ١٩٩١ بتكلفة ٤٥٠٠٠ج :-

سياسات إهلاك الفترات الجزئية (لأقرب جنيه)

تكلفة الآلة ٤٥٠٠٠	الإهلاك الموزع لكل فترة على مدى عمر إنتاجي ٥ سنوات					
سياسة الفترات الجزئية	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١ ـ أقرب كسر من السنة	(أ) ٥٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	(ب) ٤٠٠٠
٢ ـ أقرب شهر كامل	(ج) ٥٢٥٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	(د) ٣٧٥٠
٣ ـ نصف سنة في فترة الإقتناء، والتخلص	٤٥٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٤٥٠٠
٤ ـ سنة كاملة في فترة الإقتناء، لاشيء في التخلص	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	—
٥ ـ لاشيء في فترة الإقتناء، سنة كاملة في التخلص	—	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠

(أ) $٩٠٠٠ \times \frac{٦}{١٢} = ٦٠٦٦٧$ (ب) $٩٠٠٠ \times \frac{٥}{١٢} = ٥٠٣٣٣$ (جـ) $٩٠٠٠ \times \frac{٧}{١٢}$ (د) $٩٠٠٠ \times \frac{٥}{١٢}$

الإهلاك وإحلال الأصول الثابتة Depreciation and Replacement of Fixed Assets

من المغالطات المرتبطة بالإهلاك أنه يوفر الإعتمادات اللازمة لإحلال الأصول الثابتة. فالإهلاك يتشابه مع أي مصروف آخر في أنه يخفض صافي الدخل ولكنه يختلف عن المصروفات في أنه لا يتضمن تدفقات نقدية خارجة.

ولتوضيح كيف أن الإهلاك لا يوفر الإعتمادات اللازمة لإحلال الأصول الثابتة، إفترض أن إحدى المنشآت بدأت نشاطها بأصول ثابتة قدرها ٥٠٠٠٠٠ج، لها عمر إنتاجي قدره ٥ سنوات. فتكون الميزانية الإفتتاحية لها كما يلي :-

٥٠٠٠٠٠ اصول ثابتة ٥٠٠٠٠٠ حقوق ملكية

فإذا إفترضنا أن الشركة لم تحقق أية إيرادات على مدى الخمس سنوات، فإن قوائم دخل هذه السنوات ستكون كمايلي :

	السنة ١	السنة ٢	السنة ٣	السنة ٤	السنة ٥
الإيرادات	—	—	—	—	—
الاهـلاك	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)
الخسارة	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)

وتكون الميزانية في نهاية السنوات الخمس كما يلي :-

صفر أصول ثابتة	صفر حقوق ملكية

حيث يشير هذا المثال الإفتراضي إلى أن الإهلاك لا يوفر بأية حال الإعتمادات اللازمة لإحلال الأصول. فالإعتمادات اللازمة لإحلال الأصول تأتي من الايرادات. فبدون الإيرادات لا يتحقق أي دخل ولا تنتج أية تدفقات نقدية داخلة كما أن قرار تجنيب جزء من النقدية لتجميع الإعتمادات اللازمة لإحلال الأصول هو قرار منفصل يجب أن تتخذه الإدارة.

تعديل معدلات الإهلاك Revision of Depreciation Rates

عند شراء أصل ثابت، يتم تحديد معدلات الإهلاك بعناية على أساس الخبرة السابقة مع أصول مماثلة والمعلومات الأخرى الملائمة. ومع ذلك، فإن معدلات الإهلاك هي مجرد تقديرات وقد يستلزم الأمر إعادة النظر فيها أثناء عمر الأصل. حيث أن التلف المادي غير المتوقع أو التقادم غير الظاهر قد يُشير إلى أن العمر الإنتاجي للأصل أقل من المقدر له في البداية، كما أن عمليات الصيانة الجيدة أو تعديل إجراءات التشغيل وغيرها من التطورات قد تؤدي لإطالة عمر الأصل أكثر من المتوقع له.

على سبيل المثال، إفترض أن هناك آلة تكلفتها ٩٠٠٠٠ج بدون قيمة نفاية وقُدر عمرها الانتاجي في البداية على أساس ٢٠عاماً. ومع ذلك، فإنه في نهاية السنة العاشرة، قدرت الشركة أن الآلة سوف تستمر في الاستخدام لمدة ٢٠ عاما أخرى ليبلغ عمرها الانتاجي الإجمالي ٣٠ عاما بدلا من ٢٠. وبإستخدام طريقة القسط الثابت كان الإهلاك يُسجل بمعدل ٤٥٠٠ج سنوياً [٩٠٠٠٠×(١ / ٢٠)] ولكن على أساس عمر إنتاجي قدره ٣٠ عاماً كان يجب تسجيل الإهلاك بمعدل ٣٠٠٠ج سنوياً [٩٠٠٠٠×(١÷٣٠)]. وعلى ذلك، فقد كان هناك مغالاة في حساب الاهلاك وتدنية لصافي الدخل خلال السنوات العشر السابقة بمعدل ١٥٠٠ج سنوياً وبإجمالي قدره ١٥٠٠٠ج.

ويجب معالجة التغيرات في التقديرات السابقة في الفترة الحالية والفترات المستقبلية فقط؛ بمعنى أنه لا يجب إجراء أية تغييرات في النتائج المقرر عنها في السنوات السابقة. كما لا تُعدل الأرصدة الافتتاحية المرحلة من السنوات السابقة. يرجع السبب في ذلك إلى أن التغييرات في التقديرات هي جزء متأصل inherent في أي عملية تقدير ومتكرر الحدوث، وإذا لم يتم معالجة هذه التغيرات في الفترات المستقبلية فسوف يتطلب الأمر

إجراء تعديلات مستمرة على الفترات السابقة مع كل تغير في التقديرات. وعلى ذلك، فلا تُجرى أية قيود في فترة حدوث التغير في التقديرات، كما تُحسب أعباء الإهلاك في الفترات التالية (بإفتراض استخدام طريقة القسط الثابت) بقسمة القيمة الدفترية المتبقية للأصل مطروحاً منها أي قيمة للنفاية على باقي العمر الانتاجي المقدر له.

ففي الآلة السابقة تكون القيمة الدفترية في نهاية السنوات العشر ٤٥٠٠٠ج (٩٠٠٠٠-٤٥٠٠٠ مجمع اهلاك) ويتم إهلاكها على مدى السنوات العشرين الباقية فيكون قيد إثبات الاهلاك كل سنة كما يلي:

٢٢٥٠ من حـ/ مصروف الإهلاك
٢٢٥٠ إلى حـ/ مجمع إهلاك آلات (٤٥٠٠٠÷٢٠سنة).

الإهلاك لأغراض ضريبة الدخل: Income Tax Depreciation

غالباً تختلف طرق حساب الإهلاك للأغراض الضريبية عن طرق حسابه لأغراض التقرير المالي. فقد تقوم التشريعات الضريبية في بعض الدول بتحديد العوامل المؤثرة على حساب الإهلاك لأغراض ضريبة الدخل بصورة إجبارية داخل قوانين الضرائب، كأن تحدد الأعمار الانتاجية لمجموعات الأصول المختلفة أو معدلات حساب الإهلاك أو طرق الإهلاك المسموح بإستخدامها.

ويقرر البعض أنه لإعتبارت التكلفة/ المنفعة فإنه من الأفضل لمهنة المحاسبة أن تستخدم طريقة الإهلاك المحددة للأغراض الضريبية في إعداد القوائم المالية أيضاً وذلك لعدم إمساك مجموعتين من السجلات المحاسبية. ومع ذلك، فإنه بسبب اختلاف أهداف القوانين الضريبية عن أهداف عملية التقرير المالي، فإن إختيار طريقة واحدة لكل من الأغراض الضريبية وأغراض التقرير المالي في جميع الحالات سيكون أمر غير مفضل. فالتشريعات الضريبية تهدف لتجميع إيرادات ضريبية من الممولين بطريقة عادلة، في حين أن عملية التقرير المالي تهدف لعرض الجوهر الاقتصادي للمعاملات الاقتصادية بأدق ما يمكن والمساعدة على التنبؤ بمقدار وتوقيت ودرجة عدم التأكد الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية.

تآكل قيمة الأصول: IMPAIRMENTS

إن المعيار المحاسبي العام في تقويم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل لا ينطبق على الأصول الثابتة. فعندما تتعرض الأصول الثابتة لتقادم جزئي، يتردد المحاسبون

في تخفيض المقدار المرحل لهذه الأصول. ويرجع هذا التردد إلى أنه ـ على عكس المخزون ـ من الصعب الوصول للقيمة العادلة للأصول الثابتة التي لا تكون إجتهادية أو شخصية. وإذا ما قررت الشركة تخفيض قيمة أصولها في مثل هذه الحالات، فسوف يظل هناك تساؤل قائم حول مقدار هذا التخفيض. وإعترافاً من FASB بالحاجة لمعيار في هذا المجال، فقد قام سنة ١٩٩٤ بإصدار معيار بعنوان «المحاسبةعن تآكل الأصول طويلة الأجل». وقرر هذا المعيار أن تآكل قيمة الأصول يحدث عندما تكون القيمة المرحلة لهذا الأصل غير قابلة للتغطية، ومن ثم فإنه يلزم تخفيضها. وهناك العديد من الأحداث والتغيرات في الظروف التي قد تؤدي إلى تآكل قيمة الأصول ومنها:ـ

أ ـ إنخفاض جوهري في القيمةالسوقية للأصل.

ب ـ تغير جوهري في مدى أو طريقة إستخدام الأصل.

ج ـ تغير سلبي جوهري في العوامل القانونية أو في مناخ العمل يؤثر على قيمة الأصل

د ـ تراكم تكاليف تزيد بصورة جوهرية عن المقدار الذي كان متوقعا في البداية لإقتناء أو إنشاء الأصل.

هـ ـ التنبؤ باستمرار وجود خسائر مقترنة بهذا الأصل.

فإذا أشارت هذه الأحداث أو التغيرات في الظروف الى أن المقدار المرحل للأصل قد لا يمكن تغطيته، فإن إختبار القابلية للتغطية يستخدم في تحديد مدى حدوث تآكل في قيمة الأصل. ولتطبيق الخطوة الأولى في إختبار القابلية للتغطية يتم تقدير صافي التدفقات النقدية المستقبلة المتوقعة من إستخدام هذا الأصل ومن التخلص النهائي منه. فإذا كان مجموع صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل (بدون خصم) يقل عن المقدار المرحل للأصل، فإن هذا دليل على تآكل قيمة الأصل. وعلى عكس ذلك، فإذا كان مجموع صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل (بدون خصم) يزيد عن المقدار المرحل للأصل، فلا يوجد تآكل في قيمة الأصل. إن إختبار القابلية للتغطية هو أداة لتحديد مدى حدوث تآكل في قيمة الأصل. على سبيل المثال، فإذا كان صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من أصل معين ٤٠٠٠٠٠ جنيه والمقدار المرحل له ٣٥٠٠٠٠ ج، فإنه لا يوجد تآكل في قيمة هذا الأصل. ولكن، إذا كان صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل ٣٠٠٠٠٠ج، فإن هناك تآكل في قيمة هذا الأصل. ويرجع مبرر إستخدام إختبار القابلية للتغطية الى الإفتراض المبدئي بأن الميزانية يجب أن تقرر عن الأصول طويلة الأجل بما لا يزيد عن مقدارها المرحل القابل للتغطية.

فإذا أشار إختبار القابلية للتغطية الى وجود تاكل في قيمة الأصل، يتم حساب مقدار الخسارة. حيث تتمثل خسارة التآكل في مقدار الزيادة في القيمة المرحلة للأصل عن قيمته العادلة. وتقاس القيمة العادلة للأصل بقيمته السوقية في حالة وجود سوق نشط لهذا الأصل. وفي حالةعدم وجود سوق نشط للأصل، يجب إستخدام القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية. ويجب إستخدام معدل الفائدة السوقي للشركة في إيجاد القيمة الحالية. وبصفة عامة،،فإن عملية تحديد خسارة التآكل تكون كما يلي :

١ ــ مراجعة الأحداث أو التغيرات في الظروف والتي قد تسبب التآكل.
٢ ــ إذا أشارت هذه المراجعة لإحتمال وجود تآكل، يُطبق إختبار القابلية للتغطية. فإذا كان مجموع صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من هذا الأصل أقل من المقدار المرحل له، يكون هناك تآكل في قيمة الأصل.
٣ ــ تتمثل خسارة التآكل في الزيادة في المقدار المرحل للأصل عن قيمته العادلة. والقيمة العادلة هي القيمة السوقية أو القيمة الحالية.

المثال الأول :

تقوم شركة Alow بمراجعة أحد أصولها لإحتمال حدوث تآكل في قيمته نتيجة تغيرات في إستخدامه. ويبلغ المقدار المرحل لهذه الأصل ٦٠٠٠٠٠ج (تكلفة ٨٠٠٠٠٠ جنيه - مجمع إهلاك ٢٠٠٠٠٠ جنيه) كما تبلغ صافي التدفقات النقدية المتوقعةفي المستقبل (بدون خصم) من إستخدام هذا الأصل والتخلص النهائي منه ٦٥٠٠٠٠ج.

وبذلك يشير إختبار القابلية للتغطية إلى أن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من هذا الأصل وقدرها ٦٥٠٠٠٠ج تزيد عن مقداره المرحل وقدره ٦٠٠٠٠٠ج. ونتيجة لذلك، فإنه لا يُفترض وجود تآكل في قيمة الأصل. حيث أنه يلزم أن تنخفض صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل عن المقدار المرحل للأصل حتى يُقال أن هناك تآكل في قيمته ويتم حساب خسارة التآكل. وبذلك، فإن شركة Alow لن تعترف بخسارة تآكل في هذه الحالة.

المثال الثاني :

بفرض نفس حقائق المثال الأول باستثناء أن صافي التدفقات النقدية المتوقعةفي المستقبل من معدات الشركة تبلغ ٥٨٠٠٠٠ج (بدلا من ٦٥٠٠٠٠ جنيه). ويشير إختبار القابلية للتغطية إلى أن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من إستخدام هذا الأصل تقل عن القيمة المرحلة له وقدرها ٦٠٠٠٠٠ جنيه. وبالتالي، فإن هناك

تآكل في قيمة هذا الأصل. وتتمثل خسارة التآكل في الفرق بين القيمة المرحلة لهذا الأصل وقيمته العادلة. وبفرض أن القيمة السوقية لهذا الأصل تبلغ ٥٢٥٠٠٠ جنيه، فإنه يمكن حساب خسارة التآكل كما يلي:

المقدار المرحل للمعـــدات	٦٠٠٠٠٠
القيمة العادلة للمعدات (القيمة السوقية)	٥٢٥٠٠٠
خسارة التآكل	٧٥٠٠٠

ويكون قيد تسجيل هذه الخسارة كمايلي:

٧٥٠٠٠ من حـ/ خسارة تآكل الأصول

٧٥٠٠٠ الى حـ/ مجمع الإهلاك

ويتم التقـرير عن خسارة التآكل كجزء من الدخل من العمليات المستمرة وذلك ضمن جزء المصروفات والخسائر الأخرى في قائمة الدخل. ولا يجب التقرير عن تلك الخسارة كبند غير عادي. فالتكاليف المتعلقة بخسارة التآكل تماثل التكاليف التي سوف تنتـج من العمليات ويتم التقرير عنها كجزء من العمليات المستمرة. وسوف يستمر إستخدام تلك الأصول في العمليات، وبالتالي فإنه لا يجب التقرير عن هذه الخسارة أسفل الدخل من العمليات المستمرة.

ويجب أن تفصح الشركة التي تعترف بخسارة التآكل عن الأصل (أو الأصول) التي تعرضت للتآكل والأحداث التي أدت إلى ذلك ومقدار الخسارة وكيفية تحديد القيمة العادلة لهذا الأصل (مع الإفصاح عن سعر الفائدة المستخدم عند الضرورة).

قضايا خاصـــــة Special Issues

إن هناك قضيتين تتعلقان بحالات تآكل الأصول وهما:ـ

١ ــ إستعواض خسارة التآكل

٢ ــ الأصول المعدة للتخلص منها.

إستعواض خسارة التآكل:

بمجرد تسجيل خسارة التآكل، فإن القيمة المرحلة المخفضة للأصل الذي تحتفظ به الشركة للإستخدام تمثل أساس التكلفة الجديد لهذا الأصل. ونتيجة لذلك، فإن أساس التكلفة الجديد لا يتغير إلا بإهلاك الفترات التالية أو بحالات التآكل الجديدة

في المستقبل. ولتوضيح ذلك، نفترض أن شركة Ortiz في ٣١ ديسمبر ١٩٩٥ كان لديها معدات قيمتها المرحلة ٥٠٠٠٠٠جنيه تعرضت للتآكل وتم تخفيض قيمتها إلى القيمة العادلة لها وهي ٤٠٠٠٠٠جنيه. وفي نهاية سنة ١٩٩٦ نفترض أن القيمة العادلة لهذا الأصل تساوي ٤٨٠٠٠٠جنيه. فإنه لا يجب تغيير القيمة المرحلة للأصل في سنة ١٩٩٦ إلا بمقدار إهلاك هذا العام. حيث أن خسارة التآكل لا يجب إستعواضها لأصل تقتنيه الشركة للإستخدام. ويرجع السبب في عدم زيادة قيمة هذا الأصل الذي سبق تخفيضها إلى أن أساس التكلفة الجديد يضع الأصل الذي سبق تخفيضه على قدم المساواة مع الأصول الأخرى التي لم تتآكل ومن ثم ينطبق عليه إختبار القابلية للتغطية.

الأصول المعدة للتخلص منها:

ماذ يحدث إذا كان الأصل المتآكل معداً للتخلص منه بدلاً من إستخدامه؟ في هذه الحالة، يقرر عن الأصل المتآكل على أساس التكلفة أو القيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع (صافي القيمة البيعية) أيهما أقل. فلأن الأصل معد للتخلص منه خلال فترة قصيرة، فإن صافي القيمة البيعية تستخدم من أجل توفير قياس أفضل لصافي التدفقات النقدية التي ستحصل عليها الشركة من هذا الأصل.

ولا يتم إحتساب إهلاك للأصول المعدة للتخلص منها خلال فترة إقتناءها ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإهلاك لا يتفق مع حالة الأصول المعدة للتخلص منها ومع إستخدام قاعدة التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وبمعنى آخر، فإن الأصول المعدة للتخلص منها تماثل المخزون ويجب التقرير عنها على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

ولأن الأصول المعدة للتخلص منها سيتم تغطيتها عن طريق البيع وليس عن طريق الاستخدام في العمليات، فإنها تخضع لإعادة التقييم بصورة مستمرة حيث يُقرر عنها في نهاية كل فترة على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل. وعلى ذلك، فإن الأصل المعد للتخلص منه يمكن زيادة أو تخفيض قيمته المقرر عنها في السنوات المستقبلة وذلك طالما أن قيمته بعد الزيادة لن تكون أكبر من القيمة المرحلة للأصل قبل تعرضه للتآكل. ويجب التقرير عن المكاسب والخسائر من تلك الأصول المتآكلة كجزء من الدخل من العمليات المستمرة. ويقدم الشكل التالي ملخص للمفاهيم الأساسية للمحاسبة عن حالات تآكل الأصول:

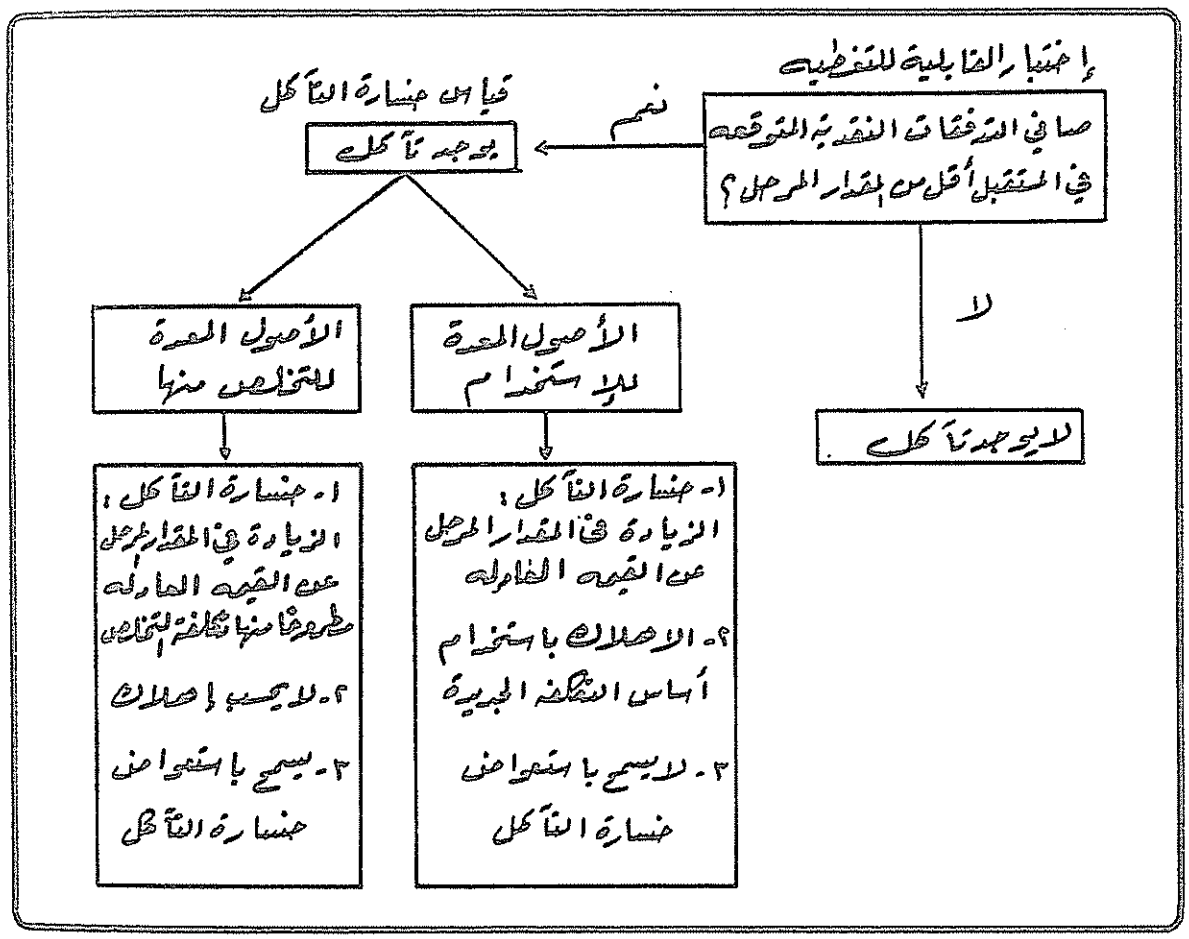

الافصاح عن الأصول الثابتة والإهلاك DISCLOSURE OF FIXED ASSETS AND DEPRECIATION

يجب الإفصاح عن أساس تقويم الأصول الثابتة ـ وهو التكلفة التاريخية عادة ـ علاوة على أية رهونات على هذه الأصول. ولا يجب إجراء مقاصة بين أية إلتزامات مضمونة بالأصول الثابتة وهذه الأصول وإنما يجب التقرير عن هذه الإلتزامات بجزء الإلتزامات بالميزانية. كما يجب فصل الأصول الثابتة التي لا تُستخدم حالياً كأصول منتجة بالشركة ـ مثل الطاقات العاطلة والأرض المقتناة كإستثمار ـ عن الأصول المستخدمة في العمليات.

وعند إحتساب إهلاك للأصول يُضاف للجانب الدائن من أحد حسابات التقويم ويُطلق عليه عادة مجمع الإهلاك أو مخصص الإهلاك. ويسمح إستخدام حساب مجمع الإهلاك لقارىء القوائم المالية أن يتعرف على التكلفة المبدئية للأصل ومقدار الإهلاك الذي حُمِّل على المصروفات في السنوات السابقة.

وعند عرض الإهلاك بالقوائم المالية، يلزم الإفصاح عما يلي:ـ

أ ـ مصروف الإهلاك عن الفترة.
ب ـ أرصدة الأقسام الرئيسية للأصول الخاضعة للإهلاك حسب طبيعتها ووظيفتها.
ج ـ مجمع الإهلاك، سواء حسب الأقسام الرئيسية للأصول الخاضعة للإهلاك أو بصورة مجملة.
د ـ وصف عام للطريقة أو الطرق المستخدمة في حساب الإهلاك طبقاً للأقسام الرئيسية للأصول الخاضعة للإهلاك.

ويعلن الكثير من الأفراد أن متطلبات الإفصاح مازالت غير كافية، حيث يعلن بعض المحاسبين أن متوسط العمر الإنتاجي للأصول أو مدى سنوات عمر الأصول تمثل معلومات هامة يجب الإفصاح عنها.

وعلاوة على ذلك، يعتقد الكثيرون في ضرورة الإفصاح عن أحد أشكال تعديل التكلفة التاريخية للأصول الخاضعة للإهلاك بتغيرات المستوى العام للأسعار.

الإستنـــزاف DEPLETION

تتضمن الموارد الطبيعية ـ ويُطلق عليها عادة الأصول المتناقصة ـ البترول والمعادن والأخشاب وتتصف هذه الموارد بخاصيتين أساسيتين هما :ـ

١ ــ التحول الكامل للأصل.
٢ ــ أن إحلال الأصل لا يتم إلا بفعل الطبيعة.

وعلى عكس الأصول الثابتة الأخرى، فإن الموارد الطبيعية تُستهلك مادياً على مدى فترة إستخدامها ولا تحتفظ بخصائصها المادية. ومع ذلك، فإن المشاكل المحاسبية المتعلقة بالموارد الطبيعية مماثلة لتلك المتعلقة بالأصول الثابتة. فالتساؤلات التي يجب الإجابة عنها هي :

١ ــ كيف تتحدد التكلفة الخاضعة للإستنزاف؟
٢ ــ ماهو نموذج توزيع التكلفة الذي يجب إستخدامه؟

تحديد التكلفة الخاضعة للإستنزاف Establishing a Depletion Base

كيف يمكننا تحديد التكلفة الخاصة ببئر بترول؟ إن العثور على هذه الموارد الطبيعية يتطلب نفقات ضخمة، حيث أن كل اكتشاف ناجح تقابله العديد من المحاولات غير الناجحة. كما أنه قد تمر فترات طويلة بين تاريخ تحمل التكاليف وتاريخ الحصول على المنافع من هذه الموارد المستخرجة. ونتيجة لذلك، فإنه دائماً ما تُستخدم سياسة متحفظة

في المحاسبة عن النفقات التي تتحملها الشركة في العثور على الموارد الطبيعية وإستخراجها.

ويمكن تقسيم تكاليف الموارد الطبيعية إلى ثلاث مجموعات هي :

١ ـ **تكاليف إقتناء موقع البحث Acquistion Costs**

وهي السعر المدفوع للحصول على حق البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية غير المكتشفة أو السعر المدفوع لأية موارد مكتشفة بالفعل. وفي بعض الحالات يتم إستئجار الموقع وسداد مدفوعات إمتياز خاصة للمؤجر إذا تم العثور على مورد طبيعى منتج بصورة تجارية. وبصفة عامة، فإن تكاليف الاقتناء تُدرج في حساب «ممتلكات غير نامية» وتوزع على المورد الطبيعي عند نجاح جهود الاستكشاف وفي حالة عدم نجاحها يتم تخفيض هذه التكاليف كخسارة.

٢ ـ **تكاليف الإستكشاف : Exploration Costs**

فبمجرد إقتناء المنشأة لحق إستخدام الموقع، تتحمل قدر كبير من تكاليف الإستكشاف للعثور على المورد الطبيعي. وتتنوع المعالجة المحاسبية لهذه التكاليف؟ حيث تقوم بعض الشركات بإستنفاد كل تكاليف الإستكشاف، في حين تقوم شركات أخرى برسملة التكاليف المرتبطة مباشرة بالمشروعات الناجحة فقط (مدخل المجهودات الناجحة)، وتستخدم شركات أخرى مدخل التكلفة الكلية (رسملة كل التكاليف سواء كانت متعلقة بمشروعات ناجحة أو غير ناجحة.)

ومن الوجهة النظرية، فإن السؤال هو ما إذا كانت تكاليف الاستكشاف غير الناجح تمثل تكلفة لعمليات الاستكشاف الناجحة أم لا. حيث يعتقد مؤيدو مفهوم التكلفة الكلية أن تكاليف العمليات غير الناجحة تمثل تكلفة لتلك العمليات الناجحة، لأن تكلفة حفر بئر جاف هي تكلفة لازمة للعثور على آبار مربحة تجارياً. في حين يعارض مؤيدوا مفهوم المجهودات الناجحة هذا الرأي على أساس أن الشركات غير الناجحة سوف تنتهي برسملة الكثير من التكاليف التي تجعل الشركة غير الناجحة على مدى فترة زمنية قصيرة تقرر عن دخل لا يقل عن دخل الشركات الناجحة. وعلاوة على ذلك، فإنه لقياس التكلفة والجهد لوحدة ملكية منفردة بصورة صحيحة، فإن المقياس الوحيد الملائم لذلك هو التكلفة المرتبطة مباشرة بهذه الوحدة. ويجب توزيع باقي التكاليف كأعباء فترة مثلها مثل الإعلان الذي لا يُخصص حاليا على المخزون.

٣ - تكاليـف التنمـــية Development Costs

وهي التكاليف النهائية التي تتحملها الشركة في إيجاد الموارد الطبيعية والتي تنقسم إلى :

(أ) **معدات ملموسة** : وتتضمن كل معدات النقل وغيرها من المعدات الثقيلة اللازمة لإستخراج المورد وتجهيزه للإنتاج أو الشحن . وعادة لاتدخل تكاليف المعدات الملمـوسـة ضمن التكلفـة الخـاضعـة للإستنـزاف، ولكن تُستخدم لها طرق إهلاك مستقلة، لأن هذا الأصل يمكن أن يُنقل من موقع لآخر. أما الأصول الملموسة التي لايمكن نقلها، فإنه يجب إهلاكها على مدى عمرها الانتاجي أو عمر المورد أيهما أقل .

(ب) **تكاليف تنمية غير ملموسة** : وهي تدخل ضمن التكلفة الخاضعة للاستنزاف، وهي التكاليف المتعلقة ببعض البنود مثل تكاليف الحفر، إنشاء الانفاق وآبار المناجم وغيرها. وهي بنود ليست لها خصائص مادية ملموسة ولكنها مطلوبة لانتاج المورد الطبيعي .

تخفيض تكلفة المورد Write -OFF- Of Resource Cost

بمجـرد تحديد التكلفة الخاضعة للإستنزاف فإن المشكلة التالية هي تحديد كيفية تخصيص تكلفـة المـورد الـطبيعي على الفـترات المحـاسبية. وعادة ما يتم إحتساب مصروف الاستنزاف على أساس طريقة وحدات الانتاج (مدخل النشاط)، والذي يعني أن مصروف الاستنزاف دالة لعدد الوحدات المستخرجة خلال الفترة. وعند تطبيق هذا المدخل تُقسم التكلفة الكلية للمورد الطبيعي على عدد الوحدات المقدر وجودها به للحصول على تكلفة الوحدة المنتجة. وتُضرب هذه التكلفة للوحدة في عدد الوحدات المستخرجة للحصول على مصروف الاستنزاف.

على سبيل المثال، فقد حصلت شركة Maclede على حق إستخدام ١٠٠٠ هكتار من الأرض للتنقيب عن البترول. وبلغت تكلفة الاستئجار ٥٠٠٠٠ج، كما بلغت تكاليف الاستكشاف المتعلقة بالبترول المكتشف بالموقع ١٠٠٠٠٠ج، تكاليف التنمية غير الملموسة لحفر وتجهيز البئر ٨٥٠٠٠٠ج. وعلى ذلك، فإن جملةالتكاليف المتعلقة بمخزون البترول قبل إستخراج أول برميل منه تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ج. وقد قدرت الشركة

أن هذا البئر سوف يقدم ١ مليون برميل تقريباً، وعلى ذلك يتم تحديد معدل الاستنزاف كمايلي :-

تكلفة الاستنزاف للوحدة = التكلفة الكلية / جملة الوحدات المقدرة = ١٠٠٠٠٠٠ / ١٠٠٠٠٠٠ = ١ج/للبرميل.

فإذا تم إستخراج وبيع ٢٥٠٠٠٠ برميل في السنة الأولى ، فسوف يبلغ مصروف الاستنزاف عن هذه السنة ٢٥٠٠٠٠ج. ويكون قيد إثبات مصروف الاستنزاف كما يلي :-

من حـ/ مصروف الإستنزاف	٢٥٠٠٠٠	
إلى حـ/ مجمع الاستنزاف		٢٥٠٠٠٠

وفي بعض الحالات لايُستخدم حساب مجمع الاستنزاف وتدرج القيمة مباشرة بالجانب الدائن من حساب الأصل. وتُظهر الميزانية تكلفة الأصل ومقدار مجمع الاستنزاف حتى تاريخه كمايلي :-

مخزون بترول (بالتكلفة)	١٠٠٠٠٠٠	
ناقص مجمع استنزاف	٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠

وفي قائمة الدخل يمثل مصروف الاستنزاف جزء من تكلفة إنتاج المنتج.

ويمكن أيضاً إحتساب إهلاك المعدات الملموسة المستخدمة في إستخراج البترول على أساس وحدات الانتاج، خاصة إذا كانت أعمارها الانتاجية مرتبطة بصورة مباشرة بمورد طبيعي محدد. أما إذا كانت هذه المعدات تُستخدم في أكثر من عملية، فسوف يكون من الأنسب إستخدام طريقة أخرى لتخصيص تكلفتها مثل طريقة القسط الثابت أو إحدى طرق الإهلاك المعجل.

الخلاف الدائـــم : Continuing Controversy

كما أشرنا فيما سبق، فإن الشركات قد تستخدم طريقة التكلفة الكلية أو طريقة المجهودات الناجحة في معالجة تكاليف الاستكشاف بصناعة البترول والغاز. وقد حاول FASB الحد من تعدد البدائل في هذا المجال ولكن لم يحقق سوى نجاح محدود.

وفيمايلي سرد مختصر لقصة هذا الخلاف :ـ

(١) في سنة ١٩٧٧ ـ أصدر FASB المعيار رقم ١٩ الذي طالب شركات البترول والغـاز بإستخـدام طريقـة المجهودات الناجحة في المحاسبة. ولكن بعد أن أعلنت شركـات البـترول والغاز الصغيرة معارضتها لإستخدام هذه الطريقة وضغطت على الكونجرس بصورة مكثفة قامت الجهات الحكومية بتقدير نتائج هذا المعيار من وجهة نظر المصلحة العامة وتصرفت بصورة مناقضة لموقف FASB .

(٢) في سنة ١٩٧٨ ـ وإستجابة للانتقادات الموجهة لموقف FASB ، قامت SEC بإعـادة دراسة القضية وقررت أن كلا من طريقة التكلفة الكلية وطريقة المجهودات الناجحة غير مناسبة لأنها لا تعكس الجوهر الاقتصادي لعمليات إستكشاف البترول والغـاز . وبدلاً منهما حبذت SEC إستخدام طريقـة محاسبة الاعتراف بالإحتياطي . RRA والتي إعتقدت أنها سوف توفر معلومات أكثر فائدة. وفي ظل هذه الطريقة، فإنه بمجرد إكتشاف الشركة للبترول فإنها تقوم بالتقرير عن قيمته في الميزانية وقائمة الدخل. وبـذلك فإن RRA هو أحد مداخل القيمة الجارية الذي يختلف عن طرق التكلفة الكلية والمجهودات الناجحة التي تستند للتكلفة التاريخية.

(٣) في سنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ـ ونتيجة لمواقف SEC ـ، لم يكن أمام FASB إلا إصدار معيار جديد يلغي فيه مطالبة الشركات بإستخدام طريقة المجهودات الناجحة. وبذلك أصبحت طريقة التكلفة الكلية مسموحاً بها مرة أخرى. ومع ذلك، فإنه عند محاولـة SEC تطبيق طريقـة RRA واجهت مشاكل عملية جمة في تقدير: (١) مقدار الاحتياطيات، (٢) تكاليف الانتاج المستقبلة، (٣) فترات الانتاج المتوقعة، (٤) معدل الخصم، (٥)سعر البيع. حيث يلزم تقدير كل من هذه العناصر للوصول إلى تقـدير صحيح لاحتياطيات البـترول والغـاز الموجودة حاليا. فإذا كانت إحتياطيات البترول والغاز لن تُستخرج وتُباع لعدة سنوات قادمة، فإن تقدير كل من سعر البيع المستقبـل، معـدل الخصـم المناسب، تكاليف الإستخراج والتسليم المتوقعة تصبـح مهمـة مستحيلة.

(٤) سنة ١٩٨٢ ـ أعلنت SEC أنها قد تخلت عن طريقة RRA كطريقة محاسبية محتملة في القـوائم المالية الأساسية لمنتجي البترول والغاز. فبسبب حالة عدم التأكد المتأصلة في تحديد كميات الإحتياطيات المؤكدة للبترول والغاز، فقد أشارت SEC إلى أن طريقة RRA لا تحظى حاليا بالدرجة المطلوبة من المصداقية لاستخدامها كطريقة

أساسية في عملية التقرير المالي. ومع ذلك، إستمرت SEC في التأكيد على الحاجة لاستخدام أحد أشكال الافصاح المستندة للقيمة عن إحتياطيات البترول والغاز. ونتيجة لذلك، أصدر FASB المعيار رقم ٦٩ بعنوان «الافصاح عن أنشطة إنتاج البترول والغاز» والذي طالب ببعض أشكال الافصاح عن القيمة الجارية.

(٥) في سنة ١٩٨٦ ، كانت هناك مطالبة متعلقة بطريقة التكلفة الكلية وهي ألا تزيد التكاليف التي يمكن رسملتها من سقف Ceiling معين، ويتحدد هذا السقف بالقيمة الحالية لإحتياطيات الشركة، مع ضرورة إستنفاد التكاليف المرسملة التي تزيد عن هذا السقف. وفي سنة ١٩٨٦ إنخفضت أسعار البترول بصورة واضحة ونتيجة لذلك واجهت العديد من الشركات تخفيضات كبيرة في إحتياطياتها لأن التكاليف المرسملة قد تجاوزت القيمة الحالية لاحتياطيات الشركات. وقد ضغطت الشركات لمحاولة تخفيف هذه المطالبة، ولكن SEC قررت ضرورة إجراء هذه التخفيضات مما أدى إلى تحول أرباح العديد من الشركات إلى خسائر ضخمة.

إنه من الصعب التنبؤ بالطريقة المحاسبية التي سوف تصبح مقبولة في صناعة البترول والغاز. فكل من طريقة التكلفة الكلية وطريقة المجهودات الناجحة تعتبر مقبولة الآن. حيث يبدو واضحاً أن الكونجرس في الولايات المتحدة قد وجه FASB نحو وضع طريقة واحدة للمحاسبة في صناعة البترول والغاز، وعندما فعل FASB ذلك اختارت الحكومة عدم قبول معياره. وفيما بعد حاولت الحكومة (عن طريقة SEC) وضع مدخل جديد للمحاسبة ولكنها فشلت وعندئذ طلبت من FASB وضع متطلبات الإفصاح في هذا المجال. وبعد كل هذه التغييرات مازالت البدائل موجودة في صناعة البترول والغاز.

وتقدم هذه الأحداث في صناعة البترول والغاز عدداً من الدروس المستفادة لدارسي المحاسبة، **الأول**، أن هذا الخلاف يُبرز الأثر القوي الذي تمارسه الجهات الحكومية في أمور التقرير المالي لمنشآت الأعمال، **الثاني**، أن الآثار الاقتصادية للمعايير المحاسبية تمثل ضغوطاً مستمرة على أي جهة لوضع المعايير ـ مثل FASB ـ لإجراء موازنة بين الآثار الإقتصادية للمعيار المطلوب. **الثالث**، أن تجربة طريقة «محاسبة الاعتراف بالإحتياطي» RRA تُبرز المشاكل التي يمكن مواجهتها عند التحول من التكلفة التاريخية إلى أحد مداخل القيمة الجارية. **رابعاً**، يوضح هذا الجدل الصعوبة التي تتميز بها عملية وضع المعايير المحاسبية عند إختلاف وجهات نظر الأطراف المتأثرة بها. **وأخيرا**، فإن هذا الجدل يعزز الحاجة لوجود إطار نظري للمحاسبة يتضمن أسس

محددة جيداً للإعتراف والقياس والتقرير المالي حتى يمكن حل هذا النوع من القضايا بسهولة في المستقبل.

بعض المشاكل الخاصة في المحاسبة عن الاستنزاف

Special Problems In Depletion Accounting

تتضمن المحاسة عن الموارد الطبيعية بعض المشاكل الخاصة التي لا توجد في أغلب أنـواع الأصول الأخرى. . ولأغراض المناقشة يمكن تقسيم هذه المشاكل إلى أربعة مجموعات هي :ـ

١ ــ صعوبة تقدير الاحتياطات
٢ ــ المشاكل الخاصة بقيمة الاكتشاف
٣ ــ الجوانب الضريبية للموارد الطبيعية.
٤ ــ المحاسبة عن توزيعات التصفية.

تقدير الإحتياطيات :

في الكثير من الحالات قد يلزم تغيير التقدير المبدئي للإحتياطيات إما بسبب إتاحة معلومات جديدة أو التطور في عمليات الإنتاج. فالموارد الطبيعية مثل مخزون البترول والغـاز وبعض المعادن النادرة تمثل تحديات كبيرة في الوقت الحاضر. فتقديرات هذه الإحتياطيات هي في أفضل الحالات «تخمينات واعية "Knowledgeable guesses".

وتتشـابـه هذه المشكلة مع المحاسبة عـن التغيرات في تقديرات الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة حيث يلزم إعادة النظر في معدل الإستنزاف الذي يستخدم في الفترات المتبقية عن طريق قسمة التكلفة المتبقية على التقدير الجديد للإحتياطي.

قيمة الإكتشاف :

تتشـابه محاسبة قيمة الإكتشاف مع محاسبة الاعتراف بالإحتياطي. ولكن محاسبة الإعتراف بالاحتياطي ترتبط بصفة خاصة بصناعة البترول والغاز، في حين أن قيمة الإكتشاف هي مصطلح أوسع يرتبط بمجال الموارد الطبيعية بصفة عامة. وكما سبق القول، فإن المحاسبين لا يعترفون بقيمة الإكتشاف. ولكن إذا كان من اللازم تسجيل قيمة الإكتشاف فإن حساب الأصل يُجعل مديناً مع جعل أحد حسابات الإيرادات غير المحققة دائناً ويُعتبر جزء من حقوق المساهمين. وعندئذ يتم تحويل حساب الإيرادات

غير المحققة إلى الإيرادات مع بيع الموارد الطبيعية .

وتظهر قضية مماثلة مع بعض الموارد مثل الأخشاب النامية والماشية الحية التي تزداد قيمتها مع الوقت . ومن الطرق المستخدمة في ذلك تسجيل الزيادة في القيمة مع حدوث النماء وذلك بجعل حساب الأصل مديناً وأحد حسابات الإيرادات غير المحققة دائناً . وفي بعض الأحيان تكـون هذه الـزيادة ذات قيمة كبيرة جداً . ويتردد المحاسبون في تسجيل هذه الزيادات بسبب عدم التأكد فيما يتعلق بسعر البيع النهائي ومشكلة تقدير تكاليف تجهيز هذه الموارد للبيع .

الجانب الضريبية للموارد الطبيعية :

في بعض الأحيان تنشأ منازعات بين الشركات والجهات الضريبية عندما تحسب هذه الجهات مقدار الاستنزاف للأغراض الضريبية على أساس نسبة مئوية من جملة إيرادات الشركـة . حيث أن قيمـة الإستنـزاف طبقـاً لهذه الـطريقـة قد تتجاوز تكلفة المورد الطبيعي . فقد تنخفض قيمة الأصل للصفر مع الإستمرار في إستقطاع الإستنزاف إذا كانت الشركة تحقق إيرادات . وقد إنخفض إستخدام مثل هذه الطريقة حالياً .

توزيعات التصفية :

قد يوجد لدى الشـركة مورد طبيعي وحيد تقوم على إستغلاله فقط . فإذا لم تخطط الشركة لإقتناء موارد أخرى، فإنها قد تقوم بتوزيع إستثمارات رأس المال تدريجياً على المساهمين عن طريق سداد توزيعات مساوية لمقدار صافي الدخل المتجمع . والمشكلة المحاسبية الأساسية هنا هي التفرقة بين التوزيعات التي تمثل رد لرأس المال وتلك التي لا تمثل رد له . ويجب على الشركة التي تقوم بتوزيعات تصفية إضافة القيمة للجانب المدين من حساب رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الإسمية وذلك بقيمة الجزء من التـوزيعات المتعلقة بالإستثمارات الأصلية بدلاً من إضافتها للجانب المدين من حسـاب الأرباح المحتجزة، لأن التوزيعات في هذه الحالة هي رد لجزء من المساهمة المبدئية للمستثمرين .

ولتوضيح ذلك، فإنه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ كان لدى شركة مناجم callahan رصيد أرباح محتجزة قدره ١٦٥٠٠٠٠ج، مجمع إستنزاف للمناجم قدره ٢١٠٠٠٠٠، ورأس

مال مدفـوع بالـزيادة عن القيمـة الإسمية بمبلغ ٥٤٣٥٤٩٣ . وأعلن مجلس إدارة الشركة إجراء توزيع قدره ٣ج للسهم على المليون سهم القائمة . فيكون قيد تسجيل التوزيعات وقدرها ٣ مليون ج كما يلي :

١٦٥٠٠٠٠ من حـ/ أرباح محتجزة .
١٣٥٠٠٠٠ من حـ/ رأس المال المدفوع بالزيادة عن القيمة الأسمية
٣٠٠٠٠٠٠ إلى حـ النقدية

ويجب إخبار المساهمين بأن كل توزيع قدره ٣ج للسهم يتضمن ١,٦٥ج للسهم (١٦٥٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠٠) في صورة عائـد على الإستثـمار و ١,٣٥ج للسهم (١٣٥٠٠٠٠٠ ÷ ١٠٠٠٠٠٠٠) في صورة توزيعات تصفية .

التقرير المالي عن الموارد الطبيعية وإستنزافها

FINANCIAL REPORTING OF NATURAL RESOURCES AND DEPLETION

يطالب FASB كل الشركـات سواء ذات الاكتتـاب العـام أو المغلق والتي تعمل بأنشطة إنتاج البترول والغاز بأن تفصح في قوائمها المالية عن :

١ ــ الطريقة الأساسية المستخدمة في المحاسبة عن التكاليف التي تتحملها الشركة في أنشطة إنتاج البترول والغاز (مثل طريقة التكلفة الكلية أو طريقة المجهودات الناجحة) .

٢ ــ طريقة التخلص من التكاليف المتعلقة بأنشطة إنتاج البترول والغاز (مثل طريقة الإستنفاد الفوري ، أو إستخدام طرق الإهلاك والإستنزاف) ،

وعلاوة على ما سبق ، فإن شركات الإكتتاب العام تلتزم بتقديم معلومات إضافية في عدد من الجـداول المـرفقـة بالقوائم المالية والتي تقرر فيها عن كميات الاحتياطي ، التكاليف المرسملة ، أنشطة الاقتناء والاستكشاف والتنمية والمقياس المعياري المستخدم في خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلة المتعلقة بكميات إحتياطي البترول والغاز المؤكدة .

وتقـوم بعض الشركـات بعـدم تسجيل مصروف الإستنـزاف لأن عدد وحـدات الإحتياطي بالمورد الطبيعي تعتبر غير قابلة للتحديد بدرجة تأكد تكفي لتجنب حدوث تشوهات في القياس . وعلاوة على ذلك ، يعلن البعض أنه طالما أن عمليات إكتشاف المـوارد الـطبيعية الجـديدة مستمـرة ، فإنـه ليست هنـاك حاجـة لاحتسـاب وتحميل

مصـروف الإستنزاف . ولكن هـذا المدخل ليس لـه أي إثبات نظـري ولا يجب إعتباره صحيحـاً فـي الممارسة .

الأسئلـــة :

١ ــ فرق بين الإهلاك والإستنزاف والاستنفاد ؟
٢ ــ ماهي العوامل الأساسية التي يجب مراعاتها عند تحديد طريقة الإهلاك التي تستخدم؟
٣ ــ ماهي الـظروف التي يكـون من المـلائم في ظلها أن تستخدم الشركة طريقة الاستبعاد في إهلاك الأصول الثابتة ؟ وماهي مزايا هذه الطريقة؟
٤ ــ كيف يجب تسجيل الإنخفاض الدائم في قيمة أصل معين والتقرير عنه؟
٥ ــ أذكـر أوجـه الشـبه والإختـلاف فـي المعالجـات المحاسبية للإهـلاك وإستنفاد التكلفة ؟ .
٦ ــ في الصناعات الإستخراجية . قد تقوم منشآت الأعمال بسداد توزيعات تزيد عن صافي الدخل . فما هو الحد الأقصى المسموح به لهذه التوزيعات ؟ وكيف يمكن تبرير هذه الممارسة؟ .

الحـــالات :

١ ــ تطلب الإدارة عادة مشـورة المحـاسب القـانـوني فيما يتعلق بطرق حسـاب الإهـلاك . وكـذلـك فيما يتعلق بمـدى تطبيق طريقـة الإهلاك على الأصول كوحدات منفصلة أو كمجموعات أو على أن لها عمر إنتاجي مركب .

المطلـوب :

أ ـ تقديم وصف مختصر لطرق الإهلاك التي تقوم على معالجة الأصول على أنها :
(١) وحدات منفصلة (٢) مجموعة ذات عمر إنتاجي مركب
ب ـ تقديم الحجج المؤيدة والمعارضة لإستخدام كل من الطريقتين .
ج ـ وصف كيفية تسجيل عمليات الإستبعاد في ظل كل من الطريقتين

٢ ــ تأسست شركة Dillon في ١ يناير ١٩٩٣ ، وخلال سنة ١٩٩٣ استخدمت الشركة طريقة القسط الثابت في إهلاك أصولها الثابتة في تقاريرها المقدمة للإدارة . وفي ٨ نوفمـبر إجتمعت مع موظفي الشركـة لمنـاقشـة طريقـة الإهلاك التي يلزم إستخدامها في تقارير ضريبة الدخل والتقارير المقدمة للمساهمين . وقد إقترح

رئيس الشركة إستخدام طريقة جديدة يجد أنها ستكون أكثر ملائمة من طريقة القسط الثابت لإحتياجات الإدارة خلال فترة التوسع السريع في الإنتاج والطاقة التي يتوقع حدوثها في المستقبل. وفيما يلي مثال على تطبيق طريقته المقترحة على أصل ثابت بتكلفة مبدئية قدرها ٢٤٨٠٠٠ جنيه وعمر إنتاجي مقدر مدته ٥ سنوات وقيمة نفاية قدرها ٨٠٠٠ جنيه تقريبا.

السنة	سنوات العمر الإنتاجي	كسر المعدل	مصروف الإهلاك	مجمع الإهلاك في نهاية العام	القيمة الدفترية في نهاية العام
١	١	$\frac{١}{١٥}$	١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	٣٢٠٠٠
٢	٢	$\frac{٢}{١٥}$	٣٢٠٠٠	٤٨٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
٣	٣	$\frac{٣}{١٥}$	٤٨٠٠٠	٩٦٠٠٠	١٥٢٠٠٠
٤	٤	$\frac{٤}{١٥}$	٦٤٠٠٠	١٦٠٠٠٠	٨٨٠٠٠
٥	٥	$\frac{٥}{١٥}$	٨٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٨٠٠٠

ويفضل الرئيس هذه الطريقة الجديدة لأنه قد سمع أن :-

١ ــ أنها سوف تزيد من النقدية التي تتم تغطيتها في السنوات القريبة من نهاية العمر الإنتاجي للأصول عندما تكون نفقات الصيانة والإحلال عالية.

٢ ــ سوف ينتج عنها إستقطاعات أكبر في السنوات الأخيرة وبالتالي سوف تخفض الضرائب.

والمطلـــوب :

أ ـ ماهو الهدف من المحاسبة عن الإهلاك؟

ب ـ هل يقع إقتراح الرئيس في نطاق المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً علماً؟ في تحديدك لإجابتك ناقش الظروف ـ إن وجدت ـ التي في ظلها يُعتبر إستخدام هذه الطريقة معقولاً وتلك الظروف ـ إن وجدت ـ التي يعتبر إستخدام هذه الطريقة في ظلها غير معقول.

ج ـ يريد الرئيس مشورتك فيما يلي :-

١ ـ هل أعباء الإهلاك تغطي النقدية أو تخلقها؟ إشرح
٢ ـ بفرض أن مصلحة الضرائب تقبل الطريقة المقترحة في هذه الحالة، فإذا إستخدمت هذه الطريقة لأغراض التقرير للمساهمين وإعداد التقارير الضريبية فكيف ستؤثر على مدى إتاحة الأموال المتولدة من العمليات؟

تمارين :

١ ـ إشترت شركة Sedato معدات بمبلغ ٢٢٨٠٠٠ جنيه في ١ أبريل ١٩٩١. ويقدر لهذه الآلات عمر إنتاجي قدره ٨ سنوات وقيمة نفاية قدرها ١٢٠٠٠ جنيه، كما تبلغ وحدات الإنتاج المقدرة لها ٤٠٠٠٠ وحدة وساعات العمل المقدرة ٢٠٠٠٠ ساعة. وخلال سنة ١٩٩١ إستخدمت الشركة المعدات لمدة ١٦٠٠ ساعة وأنتجت المعدات ٣٠٠٠ وحدة. . . المطلوب
حساب مصروف الإهلاك في ظل كل من الطرق التالية إذا علمت أن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.
أ ـ طريقة القسط الثابت في سنة ١٩٩١.
ب ـ طريقة النشاط (وحدات الإنتاج) في سنة ١٩٩١.
ج ـ طريقة النشاط (ساعات الدوران) في سنة ١٩٩١.
د ـ طريقة مجموع أرقام السنوات في سنة ١٩٩٣.
هـ ـ طريقة القسط المتناقص في سنة ١٩٩٢.

٢ ـ إشترت شركة Joan آلة في ١ يونيو ١٩٩٠ بمبلغ ٤٢٠٠٠ جنيه بشرط تسليم محل البائع. وانفق على نقلها لموقع التركيب ٣٠٠ جنيه كما إنفق على تركيبها ٥٠٠ جنيه وقد قدر العمر الإنتاجي للآلة بما قيمته ١٠ سنوات بقيمة نفاية قدرها ٢٥٠٠ جنيه. وفي ١ يونيو ١٩٩١ تم إستبدال جزء حيوي من الآلة بتكلفة ٢٤٣٠ جنيه وحل محله آخر مصمم لتخفيض تكلفة تشغيل الآلة. وفي ١ يونيو ١٩٩٤ إشترت الشركة آلة جديدة بطاقة أكبر تكلفتها ٣٩٠٠٠ جنيه تسليم محل المشتري مع مبادلتها بالآلة القديمة التي تبلغ القيمة السوقية العادلة لها في المبادلة ٢٤٠٠٠ جنيه. وقد تكلف إعداد الآلة القديمة للنقل من موقعها ١٢٥ جنيه كما بلغت تكلفة تركيب الآلة الجديدة ١٢٠٠ جنيه. ومن المقدر أن يكون العمر الانتاجي للآلة الجديدة ١٠ سنوات بقيمة نفاية قدرها ٣٠٠٠ جنيه في نهاية هذه الفترة . . . المطلوب :

بإفـتراض أن الإهلاك سوف يحسب على أساس القسط الثابت، إحسب الإهلاك السنوي للآلة الجديدة عن السنة المالية التي تبدأ في ١ يونيو ١٩٩٤ (مع التقريب لأقرب جنيه).

٣ ــ سبق لشركـة Dan أن إشترت آلة تكلفتها ٦٠٠٠٠جنيه في سنة ١٩٨٨ بعمر انتاجي مقدر ٨سنوات وقيمة نفاية ٤٠٠٠جنيه في نهاية هذا الوقت. وقد تم حساب الإهلاك لمدة ٥ سنوات على هذا الأساس. وفي سنة ١٩٩٣، تحدد أن العمر الإنتاجي الكلي للآلة (متضمناً سنة ١٩٩٣) يجب أن يكون ١٠ سنوات بقيمة نفاية قدرها ٣٠٠٠ جنيه في نهاية ذلك الوقت. وبفرض إستخدام طريقة القسط الثابت . . . المطلـــوب:

أ ـ إجراء القيد اللازم لتصحيح إهلاك السنوات السابقة إذا لزم الأمر

ب ـ إجراء القيد اللازم لتسجيل الإهلاك عن سنة ١٩٩٣.

٤ ــ كانت إدارة شركـة Dennis بصـدد منـاقشة ما إذا كانت معدات معينة يجب تخفيض تكلفتها من الدفاتر بصورة جزئية كعبء على العمليات الجارية نتيجة للتقـادم. وبلغت تكلفة هذه الأصول ٩٠٠٠٠٠ جنيه بمجمع إهلاك حتى تاريخه يبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه. وقد قررت الإدارة أن هذه الأصول قد تعرضت لنقص دائم في قيمتها وأنه يجب التقرير عن قيمة دفترية قدرها ٢٠٠٠٠٠ جنيه فقط في القوائم المالية. وعلاوة عل ذلك، تم خفض العمر الإنتاجي المتبقي لهذا الأصل من ٨ سنوات إلى ٥ سنوات. كما قدرت قيمة النفاية لهذه المعدات بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه . . . المطلـــوب

أ ـ إجراء قيد اليومية اللازم لتسجل تخفيض قيمة الأصل بالدفاتر.

ب ـ بفرض عدم توقع إستخدام الأصل في المستقبل، إعداد قيد اليومية اللازم لتسجيل تخفيض قيمة الأصل.

ج ـ أين يلزم التقرير عن مكسب أو خسارة التخفيض داخل قائمة الدخل؟

د ـ ماهي القضـايا المحاسبية التـي واجهتها الإدارة فـي المحاسبة عـن هـذا التخفيض ؟

٥ ــ إشترت شركة Floyd آلة في ١ مارس ١٩٩٢ بتكلفة ٤٩٠٠٠جنيه وبلغ العمر الانتاجي لها ١٠ سنوات وقيمة النفاية ١٠٠٠جنيه. وللأغراض الضريبية فقد قدر العمر الانتاجي لها بعدد ٥ سنوات. . . المطلـــوب:

أ ـ بإفتراض أن الشركة تستخدم طريقة القسط الثابت للأغراض الدفترية

والضريبية، فما هو مصروف الإهلاك المقرر عنه في:
١ ـ القوائم المالية لسنة ١٩٩٢؟
٢ ـ الإقرار الضريبي لسنة ١٩٩٢؟

ب ـ بإفتراض أن الشركة تستخدم طريقة القسط المتناقص للأغراض الدفترية والضريبية، فما هو مصروف الإهلاك المقرر عنه في:ـ
١ ـ القوائم المالية لسنة ١٩٩٢.
٢ ـ الإقرار الضريبي لسنة ١٩٩٢.

ج ـ لماذا يختلف الإهلاك للأغراض الضريبية عن الإهلاك للأغراض الدفترية حتى عندما تستخدم الشركة نفس طريقة الإهلاك في حساب كل منهما.

٦ ـ في بداية سنة ١٩٩٢ إقتنت شركة John أحد المناجم بتكلفة ٩٧٠٠٠٠جنيه وقد تضمن هذا المبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مقابل الأرض والباقي مقابل المعادن الموجودة بالمنجم. وقد أشار المسح الذي أجراه الجيولوجيون إلى أن هناك مايقرب من ١٢٠٠٠٠٠٠ وحدة من هذا المعدن في المنجم. وقد تحملت الشركة ١٧٠٠٠٠ جنيه كتكاليف تنمية لهذا المنجم قبل الإستخراج كما قدرت أن إعداد الأرض لإستخدام بديل بعد إستخراج كل محتويات المنجم سوف يتكلف ٤٠٠٠٠ جنيه. وخلال سنة ١٩٩٢ تم إستخراج ٢٥٠٠٠٠٠ وحدة من المنجم بيعت منها ٢١٠٠٠٠٠ وحدة والمطلـــوب: حساب:
١ ـ المقدار الكلي للإستنزاف في سنة ١٩٩٢
٢ ـ المقدار المحمل كمصروف في سنة ١٩٩٢ عن تكلفة المعادن المباعة خلال هذه السنة.

٧ ـ بلغت تكلفة المعدات التي إشترتها شركة Borry في ١ أبريل ١٩٩٢ مبلغ ٧٠٠٠٠جنيه ومن المقدر أن قيمة النفاية لهذه الآلة في نهاية عمرها الانتاجي سوف تبلغ ٦٠٠٠ جنيه. ويقدر العمر الانتاجي لها بمقدار ٧ سنوات. كما تقدر ساعات الدوران الإجمالية لها بعدد ٤٠٠٠٠ ساعة ويقدر الإنتاج الكلي لها بعدد ٥٠٠٠٠٠ وحدة. وخلال سنة ١٩٩٢ عملت الآلة لمدة ٦٠٠٠ ساعة وأنتجت ٥٥٠٠٠ وحدة. وخلال سنة ١٩٩٣ عملت الآلة لمدة ٥٥٠٠ ساعة وأنتجت ٤٨٠٠٠ وحدة . . . المطلـــوب :
حساب مصروف إهلاك الآلة عن السنة المنتهية في ٣١ديسمبر ١٩٩٢ والسنة

المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ بإستخدام الطرق التالية :ـ
(١) القسط الثابت، (٢) وحدات المخرجات، (٣) ساعات الدوران، (٤) مجموع أرقام السنوات. (٥) طريقة القسط المتناقص.

٨ ـــ تمتلك شركة Mann للأخشاب ٧٠٠٠ فدان من أراضي الأخشاب مشتراة سنة ١٩٨٦ بتكلفة ١٦٠٠ جنيه للفدان. وفي تاريخ الشراء قدرت قيمة فدان الأراضي بدون أخشاب بمبلغ ٤٠٠ جنيه ولم تقم الشركة بتقطيع هذه الأخشاب منذ شراءها. وفي سنة ١٩٩٣، قامت الشركة ببناء ١٠ أميال من الطرق بتكلفة ٩٠٠٠ جنيه للميل داخل هذه الأرض. وبعد إكتمال هذه الطرق قدرت الشركة أن كل فدان يحتوي على ٨٠٠٠ قدم من الأخشاب. وقد قامت الشركة بتقطيع ٣٥٠٠ شجرة تتضمن ٨٥٠٠٠٠ قدم من الأخشاب والمطلـــوب :
أ ـ تحديد مصروف الإستنزاف لسنة ١٩٩٣.
ب ـ إذا قامت شركة mann بإهلاك الطرق على أساس عمليات تقطيع الأخشاب، فما هو مصروف إهلاك الطرق لعام ١٩٩٣؟

الفصل الثاني عشر

الأصول غير الملموسة

INTANGIBLE ASSETS

- الأهداف التعليمية
- تقويم الأصول غير الملموسة المشتراة
- إستنفاد الأصول غير الملموسة
- الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها
- حقوق الطبع والنشر
- تقويم شهرة المحل
- تآكل الأصول غير الملموسة
- التقرير عن الأصول غير الملموسة
- تكاليف البحث والتطوير
- الأصول الأخـــرى
- الأسئلـــــة
- أمثلة وتمـــارين

الفصل الثاني عشر
الأصول غير الملموسة
INTANGIBLE ASSETS

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ــ وصف خصائص الأصول غير الملموسة .
٢ ــ شرح إجراءات تقويم وإستهلاك الأصول غير الملموسة .
٣ ــ تحديد أنواع الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها بصفة خاصة .
٤ ــ وصف القضايا النظرية المتعلقة بالشهرة .
٥ ــ وصف الإجراءات المحاسبية لتسجيل الشهرة .
٦ ــ تحديد القضايا النظرية المتعلقة بتكاليف البحث والتطوير .
٧ ــ وصف الإجراءات المحاسبية لتكاليف البحث والتطوير .

تتصف الأصول غير الملموسة بصفة عامة وهي افتقاد الوجود المادي والدرجة العالية من عدم التأكد التي تُحيط بمنافعها المستقبلية ، ولكن هذا المعيار ليس قاطعاً كما قد يبدو. حيث أن إفتقاد الوجود المادي لايُعد بمفرده معياراً كافياً للتفرقة بين الأصول الملموسة وغير الملموسة . فهناك بعض الأصول مثل ودائع البنوك ، حسابات المدينين ، الإستثمارات طويلة الأجل تفتقد الوجود المادي الملموس ، ومع ذلك يصنفها المحاسبون كأصول ملموسة .

ويعتقد بعض المحاسبين أن الخاصية الأساسية للأصول غير الملموسة هي الدرجة العالية من عدم التأكد فيما يتعلق بالمنافع المستقبلية التي يمكن الحصول عليها من إستخدام هذه الأصول . على سبيل المثال ، فإن العديد من الأصول غير الملموسة :ـ

١ ــ تكون قيمتها مقصورة على منشأة بعينها فقط .

٢ ــ ذات أعمار غير محددة

٣ ــ تخضع لتقلبات كبيرة في قيمتها لأن منافعها تقوم على المزايا التنافسية .

ولهذا فإن تحديد مقدار وتوقيت المنافع المستقبلية لهذه الأصول هو أمر بالغ الصعوبة ويفـرض بعض مشاكل التقويم الهامة . وفي الواقع فإن بعض الأصول الملموسة لها خصائص مماثلة لما سبق دون أن يُعلن تعرضها لمثل هذه المشاكل .

ولصعـوبـة حل مشكلةتعـريف الأصول غير الملموسة، يفضل بعض المحاسبين عرض هذه بالأصول بالقوائم المالية على أساس العادة السائدة . فالأنواع الشائعة من الأصول غير الملموسة هي حقوق الإختراع وحقوق الطبع والنشر والامتيازات وشهرة المحل ، مصروفات التأسيس والعلامـات التجارة أو الأسماء التجارية . ويمكن إجراء مزيد من التقسيم للأصول غير الملموسة على أساس الخصائص التالية :

١ ــ القابلية للتحديد : فمنها مايمكن تحديده بصورة منفصلة ومنها مالا يمكن تحديده .

٢ ــ طريقـة الإقتنـاء : فمنها ما يُقتنى منفرداً أو على مجموعات أو خلال عمليات إندماج الشركات أو يتم تكوينها داخل المنشأة .

٣ ــ الفترة المتوقعة للإنتفاع منها : فمنها ماتحدد فترة الإنتفاع منه بواسطة قانون أو عقد أو ترتبط بعوامل إقتصادية أو بشرية . أو ان تستمر لفترة غير محددة .

٤ ــ إمكـانية فصلهـا عن المنشأة : فهناك حقوق يمكن نقلها دون نقل ملكيتها، يمكن بيعها أولا يمكن فصلها كلياً أو جزئياً عن المنشأة .

حيث تلقي هذه التقسيمات بعض الضـوء على تطور متطلبات التقرير المالي عن الأصول غير الملموسة .

تقويم الأصول غير الملموسة المشتراة

VALUATION OF PURCHASED INTANGIBLES

يتم تسجيل الأصول غير الملموسة، ـ كالأصول الملموسة ـ علـى أسـاس التكلفة . وتتضمن التكلفة كل تكاليف الإقتناء والنفقات الضرورية لجعل الأصل غير الملموس جاهـزاً للإستخدام المقصـود منـه ، مثل سعـر الشـراء ، الأتعـاب القضائية وغيرها مـن المصروفـات .

فإذا تم إقتنـاء الأصول غير الملموسة مقابل مخزون أو مقابل أصول أخرى، فإن

تكلفة الأصل غير الملموس هي القيمة السوقية العادلة للمقابل المقدم أو القيمة السوقية العادلة للأصل غير الملموس الذي حصلت عليه الشركة أيهما أكثر دلالة في الإثبات. وعند شراء عدد من الأصول غير الملموسة أو مزيج من الأصول الملموسة وغير الملموسة معاً، فإنه يجب توزيع التكلفة على أساس القيم السوقية العادلة أو على أساس قيم المبيعات النسبية. وتقترب المعالجة المحاسبية المستخدم للأصول غير الملموسة من تلك المتبعة في حالة الأصول الملموسة.

وقد قاومت مهنة المحاسبة محاولات إستخدام أسس أخرى للتقويم مثل التكلفة الإستبـدالية الجارية أو القيمة الجارية للأصول غير الملموسة، حيث أن الخصائص الأساسية للأصول غير الملموسة، مثل عدم التأكد من منافعها المستقبلة وتفردها بطبيعة خاصة، تمنع من تقويمها بالزيادة عن التكلفة.

إستنفاد الأصول غير الملموسة AMORTIZATION OF INTANGIBLE ASSETS

يجب إستهلاك الأصول غير الملموسة بتحميل أعباء منتظمة على المصروفات على مدار أعمارها الإنتاجية. وتوضح نشرة مجلس مبادي المحاسبة رقم ١٧ (Opinion No.17) العوامل التي يجب أخذها في الاعتبار عند تحديد العمر الإنتاجي وهي :-

١ ــ الشروط التنظيمية والقانونية والتعاقدية.

٢ ــ شروط التجديد أو التوسع.

٣ ــ أثر التقادم، الطلب، المنافسة والعوامل الاقتصادية الأخرى.

٤ ــ قد يتفق العمـر الإنتاجي لأصل غير ملموس مع فترة الخدمة المتوقعة لبعض الأفراد أو مجموعات من العمال بالشركة.

٥ ــ الاتجاهات المتوقعة للمنافسين وغيرهم والتي قد تحد من المزايا التنافسية للشركة.

٦ ــ قد يكون العمر الإنتاجي غير محدد ولايمكن توقع المنافع المستقبلة بصورة معقولة.

٧ ــ قد يكون الأصل غير الملموس مزيجاً من عدد من العوامل المنفردة لكل منها عمر إنتاجي مختلف.

ومن مشاكل إستنفاد الأصول غير الملموسة هي أن بعض هذه الأصول ذات أعمار إنتاجية غير محددة. وفي هذه الحالة فإنه يجب [حسب APB Opinion No.17] استنفادها على مدى فترة لا تتجاوز ٤٠ سنة وذلك على أساس أن الأصول غير الملموسة نادراً ما يزيد

عمرها عن ذلك. ففي الأحيان التي يصعب فيها قياس العمر الانتاجي تُستخدم فترة ٤٠ سنة حيث أنها عملية بالرغم من أنها محددة بصورة إجتهادية. ومن أسباب إختيار هذه المدة أيضا أنها تضمن قيام الشركة في النهاية بتخفيض الأصل غير الملموس. فقبل تحديد هذه الفترة كانت بعض الشركات تحتفظ بالأصول غير الملموسة (وخاصة الشهرة) في ميزانيتها إلى ما لا نهاية لسبب وحيد هو تجنب تحميل أعباء على المصروفات عند تخفيض قيمة الشهرة.

ولا يجب تخفيض الأصول غير الملموسة (وخاصة الشهرة) التي تُقتني من شركات أخرى عند إقتناءها، حيث يرى بعض المحاسبين أن هناك أنواع معينة من الأصول غير الملموسة لا يجب إثباتها كأصول بالميزانية تحت أية ظروف وإنما يجب إقفالها مباشرة في الأرباح المحتجزة أو في رأس المال المدفوع بالزيادة. ومع ذلك، فإن الإقفال المباشر في الأرباح المحتجزة أو رأس المال المدفوع بالزيادة يعد أمراً غير مقبول لأن هذا المدخل لا يثبت وجود أصل قد تم شراؤه بالفعل.

وبصفة عامة فإن الأصول غير الملموسة تستهلك على أساس القسط الثابت، رغم أنه ليس هناك ما يمنع من إستخدام أي طريقة أخرى منتظمة إذا إتضح للشركة أنها أكثر ملاءمة. وفي جميع الحالات، فإنه يجب الافصاح عن طريقة وفترة الاستنفاد.

وعند إستنفاد الأصول غير الملموسة يجب إظهار الأعباء كمصروفات مع إضافتها للجانب الدائن من حساب الأصل أو حساب مجمع الاستنفاد.

الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها
SPECIFICALLY IDENTIFIABLE INTANGIBLE ASSETS

إعترفت مهنة المحاسبة بشكلين أساسيين لتبويب الأصول غير الملموسة :

أ - الأصول غير الملموسة ذات العمر المحدود

ب - الأصول غير الملموسة ذات العمر غير المحدود.

وقد تغير هذا التبويب بعد ذلك إلى الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديد قيمتها بصفة خاصة Specifically Identifiable والتي تقابل الأصول غير الملموسة على نمط الشهرة goodwill type والتي ليست لها قيم خاصة. حيث أن الأصول المحددة بصفة خاصة تعني أن التكاليف المرتبطة بالحصول على هذه الأصول غير الملموسة يمكن تحديدها كجزء من تكلفتها. وعلى العكس فإن الأصول من نمط الشهرة قد تخلق حق

أو ميزة معينة ولكن لا يمكن تحديدها بصفة خاصة كما أنها ذات عمر غير محدد. وفيما يلي مناقشة لأهم الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها ولشهرة المحل.

حقـــوق الإختـــراع Patents

هناك نوعان أساسيان من حقوق الإختراع هما حقوق إختراع المنتج Product Patents والذي يتعلق بالمنتجات المادية الفعلية، وحقوق إختراع العملية Process Patents والتي تُغطي عملية إنتاج المنتج. ويُعطي حق الإختراع لحامله حـق كامل في إستخدام وتصنيع وبيع المنتج أو العملية لفترة زمنية معينة دون تدخل أو تعدى من أية أطراف أخرى. وعند شراء حق الإختراع من المخترع أو من مالك آخر له، فإن سعر الشراء يمثل التكلفة. كما أن أية تكاليف أخرى تتحملها الشركة للحصول على حق الاختراع وكذلك الأتعاب القضائية وتكاليف الدعاوي القضائية الأخرى لحماية حق الإختراع يمكن رسملتها كجزء من تكلفته. ومع ذلك. فإن تكاليف البحث والتطوير المتعلقة بتنمية منتج أو عملية أو فكرة معينة لتمثل حـق إختراع بعـد ذلـك يجـب إستنفادها عنـد تحملها.

ويجب استنفاد تكلفة حق الإختراع على مدى عمره القانوني أو عمره الانتاجي (فترة تلقي المنافع) أيهما أقصر. حيث أن عوامل تغير الطلب وظهور اختراعات جديدة وعدم الكفاية وغيرها قد تجعل العمر الانتاجي لحق الاختراع أقصر من عمره القانوني.

ومع زيادة المنافسة في السنوات الأخيرة زادت القضايا والمنازعات بين الشركات حول حقوق الاختراع. وتمثل الأتعاب القانونية وغيرها من التكاليف التي تتحملها الشركة في القضايا التي تفوز بها في الدفاع عن حقوق الإختراع ضمن تكاليف حقوق الاختراع ويجب إضافتها إليها لأن هذه القضايا تؤكد الحق القانوني لحامل حق الاختراع. ويجب استنفاد مثل هذه التكاليف مع تكاليف الاقتناء على مدى العمر المتبقي للحق.

ويمكن حساب إستنفاد حق الاختراع على أساس زمني أو على أساس الوحدات المنتجة كمـا يمكن إضافته مباشـرة للجانب الدائن من حساب الأصـل. كمـا أنه مـن المقبول أيضا ـ رغم عدم شيوع ذلك ـ إضافة الاستنفاد للجانب الدائن من حساب مجمـع الاستنفـاد. ولتوضيح ذلك، إفتـرض أن شركة Harcatt قد تحملت تكاليف قانونية قدرها ١٧٠٠٠٠ج في ١ يناير ١٩٩١ في الدفاع بنجاح عن حق إختراع، وكان العمر الانتاجي للحق ١٧ سنة ويستنفد على أساس القسط الثابت. فتكون قيود إثبات الاتعاب القانونية وإثبات الاستنفاد في نهاية كل سنة كما يلي:

١ يناير ١٩٩١

١٧٠٠٠٠		من حـ/ حقوق إختراع
	١٧٠٠٠٠	إلى حـ/ النقديـــة

(إثبات الأتعاب القانونية المتعلقة بحقوق الإختراع)

٣١ ديسمبر ١٩٩١

١٠٠٠٠		من حـ/ مصروف استنفاد حق إختراع
	١٠٠٠٠	إلى حـ/ حقوق الإختراع (أو مجمع استنفاد حق إختراع)

(إثبات إستهلاك حق الإختراع).

وتتاشبه طريقة حساب الاستنفاد على أساس الوحدات المنتجة مع حساب إهلاك الأصول الثابتة بهذه الطريقة.

ورغم أن العمر الإنتاجي لحق الاختراع لا يجب أن يمتد لأكثر من عمره القانوني، فإن إجراء تعديلات أو إضافات بسيطة قد تؤدي لظهور حق إختراع جـديد. وقد ينتج عن ذلك مد عمر حق الاختراع القديم، وفي كل الأحوال فإنه يُسمح بإضافة التكاليف غير المستنفدة للحق القديم إلى تكلفة الحق الجديد إذا كان الحق الجديد يقدم نفس المنافع تقريبا. ولكن إذا أصبح الحق ليس له قيمة بسبب هبوط الطلب على المنتج الذي يقدمه، فإنه يجب تخفيض الأصل فوراً وتحميله على المصروفات.

حقـــوق الطـــبع والنشـــر COPYRIGHTS

وهي الحقوق التي يكتسبها المؤلفون، الرسامون، الموسيقيون والنحاتون وغيرهم من الفنانين على إبتكاراتهم وتعبيراتهم. وفي الولايات المتحدة يُمنح حق الطبع والنشر لمبدع العمل طوال حياته علاوة على ٥٠ عاماً بعد وفاته، حيث يُعطى هذا لمالك العمل أو مستأجره حق إعادة إنتاج العمل وبيعه في أية صورة. ولا تُجدد حقوق الطبع بعد هذه المدة، وكما هو الحال في حقوق الإختراع فإنه يمكن نقل حقوق الطبع أو بيعها لأفراد آخرين ويمكن رسملة تكاليف إقتناء حقوق الطبع والدفاع عنها ولكن تكاليف البحث والتطوير المتعلقة بها يجب إستنفادها عند تحملها.

وبصفة عامة، فإن العمر الانتاجي لحقوق الطبع يكون أقل من عمرها القانوني (حياة المبدع مضافاً إليها ٥٠ عاماً). ويجب تخصيص تكاليف حق الطبع على السنوات التي يُتوقع الحصول على منافعه خلالها بشرط ألا تتجاوز ٤٠ عاماً. وتؤدي صعوبة تحديد عدد سنوات الحصول على المنافع المستقبلة من حق الطبع لتشجيع الشركات على

تخفيض هذه التكاليف على مدى فترة زمنية أقصر نسبياً.

العلامات والأسماء التجارية **Trademarks and Trade Names**

تتمثل العلامة أو الإسم التجاري في كلمة أو عبارة أو رمز يميز منشأة أو منتج معين ويستمر حق إستخدام الاسم أو العلامة التجارية ـ سواء كانت مسجلة أم لا ـ طالما إستمر المستخدم الأصلي لها في إستخدامها. حيث يمكن تجديد ملكية الاسم أو العلامة لعدد غير محدود من المرات، وبالتالي فإن الشركة التي تستخدم إسم أو علامة معينة يمكن أن تعتبرها ذات عمر غير محدود. والعلامات التجارية الشهيرة تخلق تصور ذهني مباشر لمنتج معين أو من ثم فإنها تُعظم من فرص التسويق.

كما أن أسماء الشركات نفسها تعني خصائص معينة للجودة تبذل الشركات جهدا شاقاً وتنفق الكثير من أجل تثبيتها. وتتمثل التكاليف التي يمكن رسملتها للعلامات والأسماء التجارية في سعر الشراء إذا كانت مشتراة، أما إذا كونتها الشركة بنفسها فإن التكاليف المرسملة تتضمن الأتعاب القضائية وأتعاب التسجيل. وتكاليف التصميم والأتعاب الإستشارية وتكاليف الدعاوي القضائية الناجحة والنفقات الأخرى التي ترتبط مباشرة بضمان هذه الحقوق (بإستبعاد تكاليف البحث والتطوير). وعندما تكون التكلفة الكلية للعلامة أو الاسم التجاري غير جوهرية، فإنه يمكن إستنفادها بدلاً من رسملتها.

ورغم أن عمر العلامة أو الاسم التجاري أو اسم الشركة قد يكون غير محدود، فإنه بسبب عدم التأكد الذي يكتنف تقدير العمر الانتاجي لها، فإن تكلفة العلامات والأسماء التجارية تستنفد عادة على مدى فترة زمنية أقصر.

الاستئجارات طويلة الأجل **Leaseholds**

يمثل الاستئجار عقد قائم بين مؤجر Lessor ومستأجر Leassee يمنح للمستأجر حق إستخدام أصل معين مملوك للمؤجر لفترة زمنية معينة مقابل مدفوعات نقدية متفق عليها وتتم عادة بصفة دورية. وتنص أغلب عقود الإستئجار على منح المستأجر حق إستخدام الأصل لفترات محددة. وفي مثل هذه الحالة فإن قيمة الايجار تُدرج كمصروف في سجلات المستأجر. ومع ذلك، فإن هناك مشاكل محاسبية خاصة تتضح في الحالات التالية :ـ

مدفوعات الإيجار المقدمة : **Lease Prepayments**

عند سداد مدفوعات إيجار فترة معينة مقدماً أو عند سداد مبلغ مجمل مقدما علاوة

على مدفـوعـات الإيجار الدورية، فإنه من الضروري توزيع هذا الإيجار المقدم على الفترات المناسبة. فالمستأجر بسداده لهذا المبلغ المتفق عليه يكون قد إشترى حق كامل في إستخـدام الأصـل لفـترة زمنية ممتدة. ويجب التقرير عن هذه المدفوعات المقدمة كمصروفات مقدمة في أصول الميزانية وليس كأصول غير ملموسة.

الاستئجارات الرأسمالية : **Capital Leases**

في بعض الحالات تؤدي إتفاقات الاستئجار إلى نقل كل المنافع والمخاطر المتعلقة بملكية الأصل تقريباً بصورة تجعل الأثر الاقتصادي للعملية على الأطراف المشتركة فيها مماثلاً لأثر الشراء بالتقسيط. ونتيجة لذلك فإن قيمة الأصل المعترف به عند رسملة الاستئجار يتم تصنيفها كأصل ملموس وليس كأصل غير ملموس. ويُعرف هذا النوع من الإستئجار بالإستئجار الرأسمالي. وطبقاً لمعيار FASB رقم ١٣ فإن المستأجر يجب أن يُسجل الإستئجار الرأسمالي كأصل كما يجب أن يُسجل إلتزام مساوي للقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار المطلوبة على مدى فترة الإستئجار بإستبعاد هذا الجزء من المدفوعات الذي يمثل تكاليف عقود تنفيذية مثل التأمين والصيانة والضرائب والتي يلتزم المؤجر بسدادها. وعلاوة على ذلك، فإنه في حالة الاستئجار الرأسمالي يمكن للمستأجر أن يحتسب إهـلاك للأصـل المـرسمـل بطريقـة تتفق مع سياسـة الإهلاك العادية التي يستخدمها للأصول المملوكة له.

وقد قرر FASB أنه إذا كان المستأجر طرفاً في عقد إستئجار يستوفي واحد أو أكثر من معايير الحكم التالية، فيجب عليه أن يُصنف العملية كإستئجار رأسمالي ويقوم بإثبات أصل وإلتزام بمقدار مساوي للقيمة الحالية كمدفوعات الإيجار المستقبلية وهذه المعايير هي :-

١ ــ أن يؤدي الإستئجار لنقل ملكية الأصل للمستأجر.
٢ ــ أن يتضمن عقد الاستئجار حق إختيار Option للمستأجر في الشراء بسعر يُتفق عليه.
٣ ــ أن تكون مدة الإستئجار (بما فيها حقوق الإختيار في التجديد) مساوية لنسبة ٧٥٪ أو أكثر من العمر الإقتصادي للأصل المستأجر.
٤ ــ أن تساوي القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار (باستبعاد تكاليف العقود التنفيذية السابقة) أو تزيد عن ٩٠٪ من القيمة العادلة للأصل المستأجر.

ويجب الإفصاح عن البنود الهامة لعقود الإستئجار في القوائم المالية أو في الملاحظات

الواردة عليها حتى يدرك القارىء الأثر المالي للإرتباطات الخاصة بالإستئجار وسوف يُخصص الفصل الثاني والعشرون للمحاسبة عن الإستئجارات.

إدخال تحسينات على الأصل المستأجر Leasehold Improvements

تنص أغلب الإستئجارات طويلة الأجل على أن أية تحسينات تُجرى على الأصل المستـأجـر تؤول إلى المؤجر في نهاية عمر الإستئجار، فإذا قام المستأجر بإنشاء مباني جديدة على أرض مستأجرة أو أعاد إنشاء أو ترميم المباني الموجودة عليها، فإنه يكون له الحق في إستخـدام هذه الإنشـاءات على مدى عمر الاستئجار ولكنها تصبح مملوكة للمؤجر عند إنتهاء عقد الإستئجار.

ويجب على المستأجر أن يُحمل تكلفة هذه التحسينات على حساب تحسينات أصول مستأجرة على أن تُهلك هذه التكلفة كمصروف تشغيلي على مدى باقي عمر الإستئجار أو العمر الإنتاجي لهذه التحسينات أيهما أقصر. فإذا تم إنشاء مبني عمره الإنتاجي ٢٥ سنة على أرض مستأجرة لمدة ٣٥ سنة، فإن تكلفة هذا المبنى يجب إهلاكها على مدى ٢٥ سنة. ولكن إذا كان العمر المقدر للمبنى ٥٠سنة، فيجب إهلاكه على مدى ٣٥ سنة وهي عمر الإستئجار.

وإذا تضمن عقد الإستئجار حق الإختيار في التجديد لعدة سنوات إضافية، وكان إحتمال التجديد غير مؤكد بدرجة تبرر توزيع التكلفة على مدى الفترة الزمنية الأطـول، فإنه يتم توزيع تكلفة التحسينات على مدى فترة الإستئجار الأصلية (بإفتراض أن عمر الإستئجـار أقصر من العمر الإنتاجي لهذه التحسينات). وتظهر تحسينات الأصول المستـأجـرة ضمن جوء الأصـول الثـابتة الملموسة بالميزانية رغم أن بعض المحاسبين يدرجونها كأصول غير ملموسة، حيث يبررون ذلك بأن هذه التحسينات تؤول للمؤجر في نهاية عقد الإستئجار، ومن ثم فإنها تمثل حق أكثر منها أصل ملموس.

مصروفات التأسيس أو التكاليف التنظيمية Organization Costs

وهي التكاليف التي تتحملها المنشأة عند التكوين مثل أتعاب أمناء الإكتتاب الذين يتولون عملية إصدار الأسهم، الأتعاب القانونية، الرسوم الحكومية المتنوعة وبعض نفقات الترويج. حيث تُضاف هذه البنود عادة لحساب مصروفات التأسيس ويمكن إظهاره كأصل في الميزانية حيث أنها نفقات ستفيد المنشأة على مدى عمرها. وتستنفد هذه المصروفات على مدى فترة زمنية إجتهادية (لا تتجاوز ٤٠ سنة) طالما أن عمر المنشأة لا يمكن تحديده. ومع ذلك، فإن فترة استنفادها تكون عادة قصيرة (من ٥ إلى ١٠

سنوات) بسبب إفتراض أن السنوات الأولى من عمر المنشأة هي التي تستفيد أكثر من مصروفـات التـأسيس وأن هذه المصروفـات تفقـد الغرض منها بمجرد إتمام تكوين المنشأة. وعلاوة على ذلك فلأن التشريعات الضريبية في بعض الدول تُطالب بإستهلاك مصروفات التأسيس على فترة لا تقل عن ٥ سنوات، فإن البعض يرى أنه من الملائم إستخدام نفس الفترة للأغراض المحاسبية.

وفي بعض الأحيان يصعب وضـع خطوط فاصلة محددة بين مصروفات التأسيس ومصروفـات التشغيل العـادية والخسـائر. حيث يعلن بعض المحاسبين أن الخسائر التشغيلية التي تتحملها المنشأة عند بداية النشاط يجب رسملتها حيث أنها خسائر لا يمكن تجنبها كما أنها تكلفة لبداية النشاط. ومع ذلك، فإن هذا المدخل يبدو غير دقيق لأن الخسائر ليست لها منافع محتملة في المستقبل ولا يمكن إعتبارها أصل.

ومما لا يعزز الرأي في عدم رسملة خسائر التشغيل خلال سنوات النشاط الأولى معيار FASB رقم ٧ الذي تناول ممارسات المحاسبة والتقرير المالي للمنشآت التي مازالت في طور النمو والتكوين. حيث أعلن FASB أن الممارسات المحاسبية ومعايير التقرير المـالي في المنشآت التي مازالت في طور التكوين يجب ألا تختلف عن تلك الممارسات والمعايير المطبقة في المنشآت الأخرى. حيث أن «نفس المبادىء المحاسبية المتعارف عليها التي تنطبق على منشآت الأعمال القائمة هي التي يجب أن تحكم عملية الاعتراف بالإيراد في المنشآت التي مازالت في مرحلة التكوين وهي التي تحدد ما إذا كانت التكاليف التي تتحملها المنشأة في طور التكوين يجب إستنفادها أو رسملتها وتأجيلها».

الإمتيـازات والتراخيـص Franchises and Licenses

الإمتياز هو إتفاق تعاقدي على أساسه يقدم مانح الإمتياز Franchisor إلى المنتفع به Franchisee حق بيع منتجات أو خدمات معينة أو إستخدام علامات أو أسماء تجارية معينة أو أداء وظائف معينة في نطاق منطقة جغرافية معينة عادة.

حيث أن مانح الإمتياز ـ وقد قام بعمل إبتكار أو منتج فريد ـ يحمي إبتكاره أو منتجه عن طريق إمتلاك حق إختراع أو حق طبع ونشر أو علامة أو إسم تجاري. ويقوم المنتفع بإقتناء هذا الحق لإستغلال هذه الفكرة أو المنتج عن طريق إبرام عقد إمتياز.

وهناك نوع آخر من الإمتيازات التي تُبرم بين جهة حكومية ومنشأة أعمال تستغل مرفق عام. ففي هذه الحـالـة يُسمـح لمنشـأة خاصـة بإستخـدام مرفق عام في أداء خدماتها.. ويُطلق على هذه الحقوق التي تحصل عليه الشركات بالاتفاق مع الجهات

الحكومية إسم التراخيص Licenses

وقد تكون الإمتيازات والتراخيص لفترة زمنية محدودة أو لفترة زمنية غير محدودة أو مـدى الحياة . ولا تُسجـل المنشأة المنتفعة بالإمتياز أو الترخيص أي أصل غير ملموس بدفاترها إلا إذا كانت هناك تكاليف يمكن تحديدها لإقتناء هذا الحق. كما أن تكلفة الإمتياز أو الترخيص الذي له عمر محدد يجب استنفادها كمصروفات تشغيل على مدى عمر هذا الامتياز في حين أن الامتياز الذي ليس له عمر محدد يجب تسجيله بالتكلفة واستنفاده على مدى فترة مناسبة لا تتجاوز ٤٠ سنة.

وإذا ثبت أن هذا الإمتياز قد أصبح عديم القيمة، فإنه يجب تخفيضه فوراً كخسائر. كما يجب إدراج المدفوعات السنوية لعقود الإمتياز ضمن مصروفات التشغيل في فترة تحملها، حيث أنها لا تمثل أصل للمنشأة طالما أنها لا تتعلق بحقوق إستخدام هذا المرفق العام في المستقبل.

الحقـوق المقتـرنة بالملكيـة Property Rights

تتمثل أغلب الأصول غير الملموسة التي سبقت مناقشتها في حقوق Rights ـ سواء كانت حقوق إستخدام أو إنتاج أو بيع أو تشغيل شيء ما. ومن الحقوق الأخرى التي تتـزايد أهميتها (ومن ثم قيمتها) مع الوقت المياه، المعادن، الشمس، الرياح (الحق القـانـوني في الانسياب الحر للضوء والهواء عبر ممتلكات فرد معين) وغيرها من أنواع الحقوق المقترنة بالملكية الخاصة. ورغم أن هذه الحقوق لها قيمة في ذاتها، إلا أنها تقترن عادة بملكية أصل معين. وعلى ذلك، فإنه إذا لم يمكن فصل قيمة هذه الحقوق عن قيمة الأصل نفسه تتم المحاسبة عنها كجزء من التكلفة المرسملة للأرض.

ولكن إذا أمكن فصـل هذا الحق عن الأصل ـ كما هو الحال في الحقوق المتعلقة بالمعـادن ـ فإنه يمكن رسملة تكلفتها بصورة مستقلة عن الأصل. فإذا ما إكتُشفت معادن بعد ذلك فإنه يجب إعادة تصنيف تكلفة هذه الحقوق ورسملتها كجزء من تكلفة المعادت المكتشفة وتخفيضها مع إحتساب معدل النفاد لمخزون المعادن المكتشفة.

شهـــرة المحـــل GOODWILL

تُعد الشهرة بدون شك أحد أعقد الأصول التي تُعرض في القوائم المالية وأكثرها إثارة للجدل. حيث تُعد الشهرة أصلاً فريداً لأنها على عكس حساب المدينين والمخزون وحقوق الإختراع التي يمكـن بيعها أو تحويلها منفردة وتخـص منشأة محددة بذاتها. على

سبيل المثال، فإن قائمة العملاء المنتظمين للشركة والسمعة المستقرة لها تمثل أصول غير مثبتة بالدفاتر وتُعطى للشركة تقويم أعلى بكثير من مجموع القيم السوقية العادلة لأصولها المنفردة كل على حدة. حيث تتركب الشهرة من العديد من العوامل والظروف الإيجابية التي يمكن أن تساهم في قيمة المنشأة ومقدرتها الكسبية مثل:

١ ـ وجود فريق إداري عالي الكفاءة
٢ ـ إمتلاك منظمة للمبيعات
٣ ـ ضعف إدارة أحد المنافسين
٤ ـ الاعلان الفعال
٥ ـ إمتلاك عملية أو معادلة سرية
٦ ـ علاقات جيدة بالعمال
٧ ـ جدارة إئتمانية جيدة
٨ ـ برنامج تدريبي راقي
٩ ـ مركز مرموق في المجتمع
١٠ ـ إكتشاف إبتكار أو مورد معين
١١ ـ ظروف ضريبية مواتية
١٢ ـ تنظيم حكومي مفيد للشركة
١٣ ـ علاقة مفيدة بشركة أخرى
١٤ ـ موقع إستراتيجي
١٥ ـ تطورات غير جيدة في عمليات أحد المنافسين

ولا تُسجل الشهرة إلا عند شراء منشأة كاملة لأن الشهرة تمثل تقويم للإستمرار "going concern" ولا يمكن فصلها عن المنشأة ككل. أما الشهرة الناتجة داخلياً فإنه لا يجب رسملتها في الحسابات لأن قياس مكونات الشهرة السابقة هو أمر معقد جداً، كما أن محاولة ربط أية تكاليف بأية منافع مستقبلة في هذه الحالة أمر شديد الصعوبة. فالمنافع المستقبلية للشهرة قد لا تكون لها أية علاقة بالتكاليف التي تتحملها الشركة في هذه الشهرة. ومما يزيد من صعوبة الأمر أن الشهرة قد توجد أحياناً مع عدم تحمل أية تكاليف في تكوينها. وعلاوة على ذلك، فبسبب عدم حدوث أية صفقات موضوعية مع أطراف خارجية، فإن تقويم الشهرة في هذه الحالة سيتضمن قدر كبير من الإجتهاد الشخصي (وربما التضليل).

إثبـات شهـــرة المحـــل Recording Goodwill

لكي تُثبت شهرة المحل يجب مقارنة القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول الملموسة وغير الملموسة التي يمكن تعيينها مع سعر شراء المنشأة المقتناة، حيث يُمثل الفرق بينهما حساب شهرة المحل. فشهرة المحل هي حق متبقي Residual ، حيث أنها الزيادة في التكلفة عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة.

ولتوضيح ذلك، فقد قررت شركة Malti شراء شركة Tractor التي تحظى بسمعة جيدة وتريد الإندماج مع شركة أخرى. وكانت ميزانية شركة Tractor كمايلي :ـ

الأصـــول		الخصـــوم	
٢٥٠٠٠	نقديـة	٥٥٠٠٠	إلتزامات متداولة
٣٥٠٠٠	حسابات قبض	١٠٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
٤٢٠٠٠	المخزون	١٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة
١٥٣٠٠٠	صافي الأصول الثابتة		
٢٥٥٠٠٠	جملة الأصول	٢٥٥٠٠٠	جملة الخصـوم

وبعد التفاوض قررت شركة Tractor قبول عرض شركة Malti وقدره ٤٠٠٠٠٠ج فما هي قيمة الشهرة إن وجدت؟

إن إجابة هذا السؤال ليست واضحة، حيث أن ميزانية شركة Tractor المعدة على أساس التكلفة التاريخية لا تُفصح عن القيم السوقية العادلة. وبفرض أنه أثناء المفاوضات قامت شركة Malti بفحص أصول شركة Tractor لتحديد القيم السوقية العادلة لها. والتي تحددت كما يلي

النقدية	٢٥٠٠٠
حسابات القبض	٣٥٠٠٠
المخزون	١٢٢٠٠٠
أصول ثابتة	٢٠٥٠٠٠
حقوق إختراع	١٨٠٠٠
الإلتزامـــات	(٥٥٠٠٠)
القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول	٣٥٠٠٠٠

حيث يُلاحظ أن أغلب الفروق بين القيم السوقية العادلة والتكاليف التاريخية تتركز في المخزون (وخاصة عند إتباع طريقة Lifo) والأصول الثابتة.

وطالما أن القيمة السوقية العادلة لصافي أصول شركة Tractor تبلغ ٣٥٠٠٠٠ج فلماذا تدفع شركة Malti ٤٠٠٠٠٠ج؟. لقد أشارت إدارة شركة Tractor بدون شك إلى السمعة الجيدة، الجدارة الائتمانية، الفريق الإداري الكفء، والعمالة الماهرة وغيرها من العوامل التي تجعل قيمة الشركة تزيد عن ٣٥٠٠٠٠ج. كما أن شركة Malti تسدد مقابل للمقدرة الكسبية المستقبلة لهذه العوامل تماماً كما تسدد مقابل هيكل الأصول في تاريخ الإقتناء. وبذلك فإن الفرق بين سعر الشراء وقدره ٤٠٠٠٠٠ج والقيمة السوقية

العـادلة وقدرها ٣٥٠٠٠٠ج يمثل شهرة محل. حيث يُنظر للشهرة على أنها قيمة أو مجموعة من القيم غير المحددة (أصول غير ملموسة) التي تُقاس تكلفتها بالفرق بين تكلفة مجموعة الأصول أو المنشأة المقتناة ومجموع التكاليف الخاصة بالأصول الملموسة والأصول غير الملموسة التي يمكن تعيينها كل على حدة مطروحاً منها قيمة الإلتزامات. ويُعرف هذا الإجراء في التقويم بمدخل التقويم الشامل Master ، حيث أنه يفترض أن الشهرة يجب أن تغطي كل القيم التي لا يمكن تعيينها بصورة خاصة لأي أصل ملمـوس أو غير ملموس، ويوضح الشكل التالي هذا المدخل ويكون القيد الخاص بتسجيل صفقة الشراء هذه كما يلي :-

٢٥٠٠٠		من حـ/ النقدية
٣٥٠٠٠		من حـ/ حسابات القبض
١٢٢٠٠٠		من حـ/ المخزون
٢٠٥٠٠٠		من حـ/ الأصول الثابتة
١٨٠٠٠		من حـ/ حقوق الإختراع
٥٠٠٠٠		من حـ/شهرة المحل
	٥٥٠٠٠	الى حـ/ الالتزامات
	٤٠٠٠٠٠	الى حـ/ النقديـة

تحديد الشهرة ـ مدخل التقويم الشامل

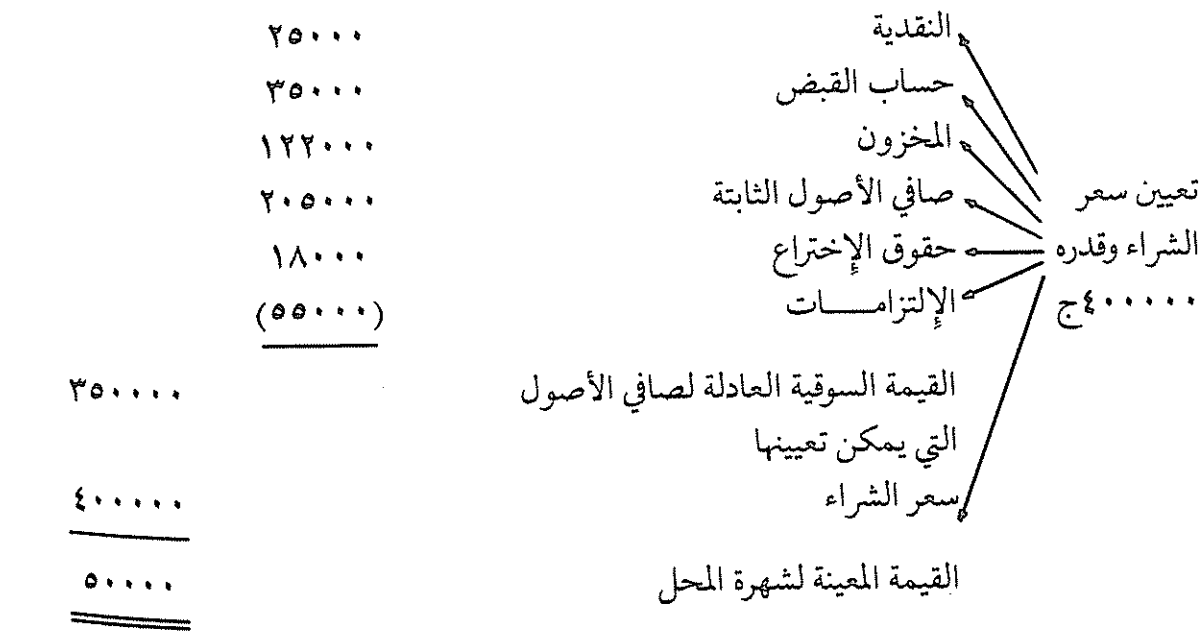

تقويم شهرة المحـل : VALUING GOODWILL

إن تحديد سعر شراء منشأة والشهرة الناتجة عنها عملية صعبة وغير دقيقة . فكما أشرنا فيما سبق، فإنـه يمكن عادة تحديد القيمـة العـادلـة للأصـول، ولكن كيف يمكن للمشتري تقييم العوامل غير الملموسة مثل الإدارة الجيدة، الجدارة الائتمانية وغيرها؟

من الطرق المستخدمة في تقويم الشهرة ما يُعرف بمدخل الأرباح غير العادية excess ernings فبإستخدام هذا المدخل يتم حساب المقدرة الكسبية الكلية التي تحصل عليها الشركـة ثم حسـاب «الأرباح العادية» عن طريق تحديد المعدل العادي للعائد على الأصول في هذه الصناعة . ويُعرف الفرق بين الأرباح التي تحققها الشركة والأرباح العادية في الصناعة بالمقدرة الكسبية غير العادية . وتُشير هذه المقدرة الكسبية غير العادية إلى أن هناك قيم لا يمكن تحديدها (أصول غير ملموسة) تسبب هذه الزيادة في المقدرة الكسبية . وتتمثل شهرة المحل فـي هـذه الحـالة فـي القيمـة الحالـية لهـذه الأربـاح غيـر العـادية المستقبلة .

ويبدو هذا المدخل كطريقة منطقية ومنتظمة لتحديد قيمة الشهرة . ومع ذلك، فإن كل عامـل مطلوب لحساب قيمة الشهرة في ظل هذا المدخل يُثير التساؤل . وبصفة عامة، فإن المشاكل تتعلق بتحديد إجابات للأسئلة التالية :ـ

١ ـ ماهو معدل العائد العادي؟
٢ ـ كيف يمكن تحديد الأرباح في المستقبل؟
٣ ـ ماهو معدل الخصم الذي يُستخدم في إيجاد القيمة الحالية للأرباح غير العادية؟
٤ ـ ماهي الفترة التي يتم خصم الأرباح غير العادية خلالها؟

معدل العائد العادي :

يتطلب تحديد معدل العائد العادي للأصول الملموسة والأصول غير الملموسة إجراء تحليل للشركـات المـماثلة؛ حيث يمكن تحديد متـوسط المعـدل في الصناعة بفحص التقارير والبيانات السنوية للشركات العاملة فيها . وبفرض أنه تقرر أن معدل العائد العادي لمنشأة مثل منشأة Tractor السابقة يبلغ ١٥٪ في هذه الحالة يتم حساب الأرباح العادية كما يلي :ـ

القيمة السوقية العادلة لصافي أصول شركة Tractor	٣٥٠٠٠٠
معدل العائـد العـادي	٪١٥
الأرباح العاديـــــة	٥٢٥٠٠

تحديد الأرباح المستقبلية :

إن نقطة البدء في هذا النوع من التحليل هي عادة الأرباح السابقة للمنشأة. فرغم أن المطلوب هو تقديرات للأرباح المستقبلة، فإن الماضي يقدم دائماً معلومات مفيدة عن الأرباح المحتملة للمنشأة في المستقبل. كما أن الأرباح الماضية ـ عن فترة من ٣ إلى ٦ سنوات ـ مفيدة أيضا لأن تقديرات المستقبل عادة ما تتسم بالتفاؤل المفرط، وتؤدي الحقائق الجلية عن الفترات الماضية لاضفاء نوع من العقلانية على المفاوضات.

وقـد كانت الأرباح الصافية لشركة Tractor خـلال السنوات الخمـس الماضية كما يلي :ـ

السنة	صافي الربح
١٩٨٨	٦٠٠٠٠
١٩٨٩	٥٥٠٠٠
١٩٩٠	١١٠٠٠٠(أ)
١٩٩١	٧٠٠٠٠
١٩٩٢	٨٠٠٠٠
	٣٧٥٠٠٠٠

$$\text{متوسط الأرباح} = \frac{٣٧٥٠٠٠}{٥} = ٧٥٠٠٠ \text{ج}$$

(أ) تتضمن مكسب غير عادي قدره ٢٥٠٠٠ج

حيث يبلغ متوسط الأرباح ٧٥٠٠٠ج وذلك بمعدل عائد يبلغ ٢١,٤٪ تقريبا وذلك بالنسبة للقيمة الجارية للأصول بإستبعاد الشهرة (٧٥٠٠٠ج ÷ ٣٥٠٠٠٠ج). ولكن هناك تساؤل تلزم الإجابة عنه وهو ما إذا كان متوسط الربح وقدره ٧٥٠٠٠ج يُعتبر ممثلاً للأرباح المستقبلة لهذه المنشأة أم لا.

يتطلب الأمر عادة تعديل الأرباح الماضية للشركة المقتناة لأن الشركة المشترية تميل غالباً لتقويم الأرباح المتوسطة في ضوء إجراءاتها المحاسبية الخاصة. فبفرض أنه عند

تحديد المقـدرة الكسبية تقوم شركة Malti بقياس الأرباح على أساس طريقة Fifo في تقويم المخزون وليس على أساس طريقة Lifo التي تستخدمها شركة Tractor ، وأن إستخدام الأخيرة لطريقة Lifo قد خفض صافي دخلها بمعدل ٢٠٠٠ج سنوياً. وعلاوة على ذلك، تستخدم شركة Tractor الإهلاك المعجل في حين تستخدم شركة Malti القسط الثابت، ونتج عنن ذلك إنخفاض في دخل شركة Tractor قدره ٣٠٠٠ج.

كما يجب أخذ الأصول المكتشفة عند الفحص والتي يكن أن تؤثر على تدفق الأرباح في المستقبل في الإعتبار. فتكلفة حقوق الإختراع التي لم تكن مسجلة قبل ذلك في المثال السابق يجب أن تُستهلك بمعدل ١٠٠٠ج للفترة مثلا. وأخيراً فلأن مانحاول تحديده هو تقدير للأرباح المستقبلة، فإن هناك بعض البنود (مثل المكاسب غير العادية وقدرها ٢٥٠٠٠) لا يجب أخذها في الإعتبار. وبعد مراعاة ذلك يمكن إجراء التحليل كمـايلـي :-

متوسط صافي الأرباح لشركة Tractor		٧٥٠٠٠
يضـــاف :		
تعديل التحويل من طريقة Lifo إلى طريقة Fifo	٢٠٠٠	
تعديل التغير من الإهلاك المعجل للقسط الثابت	٣٠٠٠	٥٠٠٠
		٨٠٠٠٠
يخصـم :		
المكاسب غير العادية (٢٥٠٠٠ ÷ ٥)	٥٠٠٠	
إستهلاك حق الإختراع على أساس القسط الثابت	١٠٠٠	٦٠٠٠
المتوسط المعدل لصافي ربح شركة Tractor		٧٤٠٠٠

وبالتالي فإن الأرباح غير العادية سوف تبلغ ٢١٥٠٠ [٧٤٠٠٠ - ٥٢٥٠٠].

إستخدام المعدل المناسب لخصم الأرباح غير العادية :

يُعتـبر تحديد معـدل الخصم تقدير إجتهادي إلى حد كبير «وكلما إنخفض معدل الخصم كلما إرتفعت قيمـة الشهـرة والعكس صحيح. ولتـوضيح ذلك، بفرض أن الأرباح غير العادية تبلغ ٢١٥٠٠ج وأن هذه الأرباح سوف تستمر إلى مالا نهاية. فإذا تمت رسملة هذه الأرباح بمعدل ٢٥٪ ستكون النتائج كمايلي :-

$$\frac{\text{الأرباح غير العادية}}{\text{معدل الرسملة}} = \frac{٢١٥٠٠}{,٢٥} = ٨٦٠٠٠\text{ج}.$$

وإذا تمت رسملة الأرباح غير العادية بمعدل أقل، وليكن ١٥٪، فسوف تنتج قيمة أكبر للشهرة كما يلي :-

$$\frac{٢١٥٠٠}{,١٥} = ١٤٣٣٣٣$$

ولأن إستمرار الأرباح غير العادية أمر غير مؤكد، يُستخدم عادة معدل متحفظ (أعلى من المعـدل العادي). ومن العوامل التي تدخل في تحديد هذا المعدل درجة إستقرار الأرباح الماضية، طبيعة المضاربة التي يتميز بها النشاط، والأحوال الإقتصادية العامة.

فترة خصم الأرباح غير العادية :

تعتبر مشكلة تحديد الفترة التي ستوجد الأرباح غير العادية خلالها أصعب مشكلة مقترنة بحساب قيمة الشهرة. فإذا إفترض أن الأرباح غير العادية سوف تستمر إلى مالا نهـاية ، فـإن الشهـرة عنـدئذ سـوف تبلـغ ١٤٣٣٣٣ كمـا سبق حسـابها بإفتراض معـدل خصـم ١٥٪.

ومن الطرق الأخرى لحساب الشهرة التي تعطي نفس الإجابة - بإستخدام معدل عائد عادي بنسبة ١٥٪ - القيام بخصم جملة الأرباح المتوسطة للشركة وطرح القيمة السوقية العادلة للأصول كما يلي :-

الأرباح المتوسطة مرسملة بمعدل ١٥٪ [٧٤٠٠٠ ÷ ١٥٪]	٤٩٣٣٣٣
ناقص القيمة السوقية العادلة لصافي الأصول	٣٥٠٠٠٠
القيمة الحالية للأرباح المقدرة (شهرة المحل)	١٤٣٣٣٣

وبالرغم من هذا، فإن الأرباح غير العادية يُفترض بقاؤها عادة لفترة زمنية محدودة - ١٠ سنوات مثلا - وعندئذ فإنه من الضروري خصم هذه الأرباح على مدى تلك الفترة فقط. فبفرض أن شركة Multi تعتقد أن الأرباح غير العادية بشركة Tractor سوف تبقي لمدة ١٠ سنوات فقط. وبسبب عدم التأكد المحيط بهذه المقدرة الكسبية فإنها تستخدم معدل عائد قدره ٢٥٪. وبذلك فـإن القيمة الحـالية لدفعة قدرها ٢١٥٠٠ [٧٤٠٠٠ - ٥٢٥٠٠] مخصومة بمعدل ٢٥٪. ولمدة ١٠ سنوات تبلغ ٧٦٧٦٥,٧٥ج، وهو المقدار

الذي يمكن لشركة Malti أن تسدده بالزيادة عن القيمة السوقية العادلة لصافي أصول شركة Tractor

طرق أخرى لتقويم الشهرة :

لا يفضـل بعض المحـاسبين إستخدام عملية الخصم ولكن يتم الاكتفاء بمجرد ضرب الأرباح غير العادية في عدد السنوات التي يُعتقد إستمرار هذه الأرباح خلالها. ويُستخدم هذا المدخل ـ الذي يُطلق عليه عادة طريقة عدد السنوات ـ في توفير مقياس تقريبي لشهرة المحل. ولا يتسم هذا المدخل سوى بخاصية البساطة، ولكن من الأدق أن نعترف بمعامل الخصم.

ومن الـطرق الأبسط تلك التي تعتمـد على مضاعفات الأرباح السنوية المتوسطة للشركات الأخرى في نفس الصناعة. فإذا كانت شركة طيران Skymrad قد إقتُنيت في الفترة الأخيرة مقابل خمسة أضعاف متوسط أرباحها السنوية وقدرها ٥٠ مليون ج، أي مقـابـل ٢٥٠ مليون ج. فإن شركة طيران marld wide ـ وهي منافس مماثل للشركة الأولى ـ التي يبلغ متوسط أرباحها السنوية ٨٠ مليون ج سوف تساوي ٤٠٠ مليون ج.

ومن الطرق الأخرى المستخدمة ـ والتي تماثل طريقة خصم الأرباح غير العادية ـ طريقة التدفقات النقدية الحرة المخصومة، والتي تتضمن تقدير التدفقات النقدية الحرة للشركة المقتناة على مدى فترة طويلة تتراوح بين ١٠، ٢٠ سنة. وتقوم هذه الطريقة في البداية بإسقاط مجموعة عوامل مالية هامة على المستقبل بما فيها الانتاج، والأسعار، المصروفات غير النقدية (مثل الاهلاك والاستهلاك)، الضرائب، والنفقات الرأسمالية مع تعـديلهـا كلهـا بأثـر التضخم. والهدف من ذلك هو تحديد مقدار النقدية التي ستتجمع على مدار فترة زمنية معينة. وعندئذ تُحسب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الحرة، ويمثل هذا المقدار السعر الذي يُسدد للمنشأة..

على سبيل المثال، إذا كان من المتوقع أن تُدر شركة Magra ١ مليون ج سنوياً ولمدة ٢٠ سنة، ويهدف المشتري لتحقيق معدل عائد قدره ١٥٪ فإن المشتري سوف يرغب في سداد مبلغ ٦,٢٦ مليون ج لإقتناء شركة Magra (وهو القيمة الحالية لمبلغ ١ مليون ج على مدى ٢٠ سنة وبمعدل ١٥٪ والتي تبلغ ٦٢٥٩٣٣٠).

وفي الممارسة العملية يستخدم المشترون المحتملون مجموعة من طرق التقويم وذلك لُيتاح لهم «منحنى تقويم» ومدى للأسعار. ويُعد تقويم شهرة المحل في أفضل الحالات عملية غير مؤكدة بصورة كبيرة فالقيمة المقدرة للشهرة تعتمد على عدد من العوامل التي

يصعب تحديد كل منها وتخضع لعمليات المساومة والتفاوض.

استنفـاد شهـرة المحـل Amortization of Goodwill

بمجـرد الإعـتراف بشهرة المحل في السجلات فإن السؤال التالي هو كيف يجب إستنفادها وللإجابة على هذا السؤال هناك ثلاثة مداخل أساسية لذلك هي :

(١) إقفال الشهرة مباشرة في حقوق المساهمين :ـ حيث يرى البعض أن الشهرة تختلف عن أنـواع الأصـول الأخرى وتتطلب معالجة خاصة. فعلى عكس الأصول الأخرى فإنه لا يمكن فصلها عن المنشأة ككل ومن ثم فإنها ليست أصلاً بنفس المعنى الذي تمثله النقدية، حسابات القبض والأصول الثابتة. بمعنى آخر، فإن الشهرة لا يمكن أن تُباع بدون بيع المنشأة. وعلاة على ذلك، فإنه يجب وجود توافق في المعالجة المحاسبية للشهرة المشتراة وتلك المتكونة داخلياً. فالشهرة المتكونة داخلياً يتم إستنفادها فوراً ولا تبدو ضمن الأصول، ومن ثم يجب تطبيق نفس المعالجة على الشهرة المشتراة. حيث أن استنفـاد الشهـرة المشـتراة يؤدي إلى إزدواج في الحساب لأن صافي الدخل ينخفض باستنفـاد الشهـرة المشـتراة وكذلك ينخفض بالنفقات الداخلية التي تجريها الشركة للحفاظ على وتعظيم قيمة الأصول . وربمـا يكون أفضل مبـرر لإقفال الشهرة مبـاشرة في حقـوق المساهمين أن تحديد الفترات التي يُتوقع فيها الحصول على المنافع المستقبلة للشهرة صعب جداً بدرجة تبرر إقفالها في حقوق المساهمين.

(٢) الإحتفاظ بالشهرة إلى أن يحدث تخفيض في القيمة :ـ حيث يعتقد الكثير من المحاسبين أن الشهرة يمكن أن يكون لها عمر غير محدود ويجب الإحتفاظ بها كأصل إلى أن يحدث إنخفاض في القيمة. ويعلنون أن أحد أشكال الشهرة يجب أن يظل دائماً كأصـل طالما أن الشهرة الداخلية تُستنفد للحفاظ على الشهرة المشتراة أو تعظيمها. وعلاوة على ذلك، فإنه بدون وجود دليل كافي على حدوث إنخفاض في القيمة ، فإن إجراء أي تخفيض على قيمة الشهرة يعد أمر إجتهادي وسيؤدي إلى عدم مصداقية صافي الدخل.

(٣) إستنفاد شهرة المحل على مدى العمر الإنتاجي :ـ ويعتقد محاسبون آخرون أن قيمة الشهرة تختفي تدريجياً وأنه من الأفضل تحميل قيمتها على المصروفات على مدى الفـترات الـزمنية المتـأثـرة، حيث يقـدم هذا الإجـرء مقـابلة أفضـل بين التكاليف والإيرادات. وقد تبنت نشرة APB رقم ١٧ وجهة النظر القائلة بتخفيض الشهرة على مدى عمرها الإنتاجي والذي يعتمد على مجموعة من العوامل مثل القيود التنظيمية،

مستوى الطلب، المنافسة، والتقادم. وقد أكدت النشرات المهنية على أن الشهرة لا يجب إقفالها فوراً في حقوق المساهمين أو استنفادها على مدى فترة تزيد عن ٤٠ عاماً. حيث أن التخفيض المباشرة لايعتبر صحيحاً لأنه يعني أن الشهرة ليست لها خدمات محتملة في المستقبل والنشرات المهنية لا تمنع سوى تخفيض الشهرة في سنة شراءها أو على مدى فترة تتجاوز ٤٠ سنة وذلك دون الإشارة إلى أي فترة أخرى. ويعتقد البعض أن فترة خمس سنوات للاستنفاد تعد مناسبة إلا إذا كانت هناك فترة أقصر مبررة بصورة أوضح. ومن الظروف التي تستدعي تخفيض الشهرة أو خفض فترة إستنفادها الخسائر المتتالية وغياب المهارت الإدارية. ولكن خسارة سنة واحدة أو عدد قليل من السنوات لا يستدعي بالضرورة إقفال قيمة الشهرة.

ويجب أن يحسب استنفاد شهرة المحل على أساس القسط الثابت إلا إذا بدت طريقة أخرى أكثر ملاءمة ويجب معالجة الاستنفاد كمصروف تشغيل منتظم. وعند ما يكون مقدار الاستنفاد هاماً نسبياً، فإنه يلزم الإفصاح عن مقداره والطريقة المستخدمة في حسابه وكذلك فترة الاستنفاد. ولا يُعد استنفاد الشهرة إستقطاعاً من الإيرادات الخاصة للضرائب.

الشهـرة السـالبة Negative Goodwill - Badwill

تظهر الشهرة السالبة عندما تكون القيم السوقية العادلة للأصول المقتناة أعلى من سعر شراءها. وينتج هذا الموقف عن عدم كفاءة السوق لأن البائع سيكون أفضل حالاً عند بيع الأصول منفردة منه عند بيعها مجملة. ويعرف هذا الفرق بالشهرة السالبة أو الزيادة في القيمة السوقية العادلة عن تكلفة الأصول المقتناة. وتكون الشركات التي لديها شهرة سالبة في موقف غريب تماماً لأن إستهلاك الشهرة السالبة على الإيرادات يؤدي لزيادة الدخل.

وقد تبنى APB في نشرته رقم ١٦ وجهة النظر الخاصة بضرورة توزيع الزيادة في القيمة السوقية العادلة عن سعر الشراء لتخفيض القيم المعينة للأصول غير المتداولة بصورة نسبية (بإستثناء الاستثمارات طويلة الأجل في أوراق مالية قابلة للتداول) وذلك عند تحديد القيم العادلة لهذه الأصول. وإذا أدى هذا التوزيع إلى تخفيض الأصول غير المتداولة للصفر، فإن الجزء المتبقي من الزيادة يجب تصنيفه كرصيد دائن مؤجل وإستهلاكه بصورة منتظمة على الإيرادات على مدى فترة الإنتفاع المقدرة وبما لا يتجاوز ٤٠ سنة. ويجب الإفصاح عن طريقة وفترة الإستهلاك المستخدمة.

تآكل الأصول غير الملموسة IMPAIRMENT OF INTANGIBLES

إن القواعد العامة التي تنطبق على تآكل الأصول طويلة الأصل تنطبق أيضاً على الأصول غير الملموسة. فكما أشرنا في الفصل ١١، فإنه يجب مراجعة الأصول التي تقتنيها الشركة للإستخدام لتحديد مدى تآكل قيمتها وذلك عندما تشير بعض الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن المقدار المرحل لتلك الأصول قد لا يمكن تغطيته. وعند إجراء إختبار القابلية للتغطية تقوم الشركة بتقدير التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل والناتجة عن إستخدام الأصل والتخلص النهائي منه. فإذا كان مجموع صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل (بدون خصم) يقل عن المقدار المرحل للأصل، فإنه يجب قياس خسارة التآكل ككل والإعتراف بها. وإذا لم يحدث ذلك، فإنه لا يجب الإعتراف بخسارة تآكل.

وتتمثل خسارة التآكل في الزيادة في المقدار المرحل للأصل عن القيمة العادلة له. وفيما يلي بعض الأمثلة على تآكل الأصول غير الملموسة والشهرة.

الأصول غير الملموسة الممكن تحديدها بصفة خاصة

Specifically Indentifiable Intangible

بفرض أن شركة Lerch لديها حق إختراع معين لكيفة إستخراج البترول. وقد أدى إنخفاض أسعار البترول إلى تدنية الدخل الذي يمكن أن يتحقق عن هذا الحق. ونتيجة لذلك، قامت الشركة بتطبيق إختبار القابلية للتغطية ووجدت أن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من إستخدام حق الإختراع يبلغ ٣٥مليون جنيه. وكان المقدار المرحل لهذا الحق بسجلات الشركة ٦٠ مليون جنيه. فلأن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل يقل عن القيمة المرحلة للأصل، فإنه يجب قياس خسارة التآكل. وبخصم التدفقات النقدية المتوقعة بإستخدام معدل الفائدة السوقي، فقد وجدت شركة Lerch أن القيمة العادلة لحق الإختراع تبلغ ٢٠ مليون جنيه. وفيما يلي حساب خسارة التآكل :-

المقدار المرحل لحق الإختراع	٦٠ مليون
القيمة العادلة (باستخدام القيمة الحالية)	٢٠ مليون
خسار التآكل	٤٠ مليون

ويكون قيد اليومية اللازم لتسجيل هذه الخسائر كمايلي :ـ

٤٠٠٠٠٠٠٠ من حـ/ خسارة التآكل
٤٠٠٠٠٠٠٠ إلى حـ/ حقوق الإختراع .

وبعد الإعتراف بهذا التآكل، يتم تخفيض المقدار المرحل لحق الإختراع إلى أساس التكلفة الجديدة له. ويجب إستهلاك التكلفة الجديدة لحق الإختراع على مدى عمره المتوقع أو عمره القانوني أيهما أقل. وحتى إذا زادت أسعار البترول في الفترات التالية، وزادت قيمة حق الإختراع تبعاً لذلك، فإنه لا يسمح باستعواض خسارة التآكل التي سبق الإعتراف بها.

تآكل شهرة المحل :ـ

إن الشهرة تمثل تقييماً مستمراً، ولا يمكن فصلها عن الأصول والالتزامات الأخرى التي تعطيها قيمتها. ونتيجة لذلك ، فإن حالات تآكل الشهرة ترتبط بصافي أصول الشركة.

ولتوضيح خسارة التآكل في حالة شهرة المحل، إفترض أن شركة Kolb لديها ثلاثة أقسام. وقد سبق شراء أحد هذه الأقسام منذ أربعة سنوات بمبلغ ٢ مليون جنيه. ولسوء الحظ، فقد حقق هذا القسم خسائر تشغيل على مدى الثلاث فترات ربع السنوية السابقة وتقوم الإدارة بمراجعة هذا القسم لأغراض الإعتراف بخسارة تآكل. وفيما يلي أصول هذا القسم متضمنة شهرة محل قدرها ١٢٠٠٠٠٠ جنيه :ـ

النقديـــة	٢٠٠٠٠٠
حسابات القبض	٣٠٠٠٠٠
المخزون	٤٠٠٠٠٠
صافي الأصول الثابتة	٨٠٠٠٠٠
شهرة المحل	١٢٠٠٠٠٠
ناقص حسابات الدفع	(٥٠٠٠٠٠)
صافـــي الأصـــــول	٢٤٠٠٠٠٠

وقد تم إجراء إختبار القابلية للتغطية ووجد أن صافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل من هذا القسم تبلغ ٢ مليون جنيه. وقدرت القيمة العادلة لهذا القسم بمبلغ ١٣٠٠٠٠٠ جنيه؛ وهي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل. وبذلك، يتم حساب خسارة التآكل كمايلي :ـ

المقدار المرحل لهذا القسم	٢٤٠٠٠٠٠
القيمة العادلـــة	١٣٠٠٠٠٠
خسارة التآكل	١١٠٠٠٠٠

فكيف يتم توزيع خسارة التآكل على صافي أصول هذا القسم ؟ يمكن إستخدام العديد مـن مداخل التوزيع . ويطـالب FASB عند وجـود شهـرة محـل مرتبطة بأصول تعرضت لخسارة تآكل بإستبعاد القيمة المرحلة لهذه الشهرة قبل تخفيض المقدار المرحل للأصول طويلة الأجل والأصول الملموسة الأخرى التي تعرضت للتآكل إلى قيمها العادلة.

وعلى ذلك، فإنه في حالة القسم السابق يتم إستقطاع خسارة التآكل بالكامل من القيمة المرحلة للشهرة. ويكون قيد تسجيل خسارة التآكل كمايلي :-

من حـ/ خسارة التآكل	١١٠٠٠٠٠	
إلى حـ/ شهرة المحل.		١١٠٠٠٠٠

فإذا كانت خسـارة التـآكـل أكبر من القيمة المرحلة للشهرة، تستخدم الزيادة في تخفيض الأصول الأخرى طويلة الأجل إلى قيمتها العادلة.

التقرير عن الأصول غير الملموسة REPORTING INTANGIBLES

يختلف التقرير عن الأصول غير الملموسة عن التقرير عن الأصول الثابتة المادية في عدم وجود حسابات تقويم مقابلة Contra في الحالة الأولى، حيث أن إستهلاك الأصول غير الملموسة يُخفض به الأصل مباشرة في أغلب الحالات.

ويجب أن تُفصـح القـوائم المـالية عن طريقـة وفترة الاستنفاد، ويمكن أن تظهر الأصول غير الملموسة الصافية في الميزانية كما يلي :-

الأصول غير الملموسة (ملاحظة٣)		
حقوق إختراع	٩٨٠٠٠	
امتيازات	١١٥٠٠٠	
شهرة المحل	٣٤٢٠٠٠	٥٥٥٠٠٠

الملاحظة ٣ :ـ تستنفد حقوق الإختراع على أساس مدخل وحدات الإنتاج وعلى مدى فترة ٦ سنوات. والإمتيازات ذات طبيعة دائمة، ولكن طبقا لنشرة APB رقم ١٧ فإنها تستنفـد على مدى الفـترة القصوى المسموح بها (٤٠ عاماً) على أساس القسط الثابت.. وقد نتجت الشهرة عن شراء شركة Media ويتم استنفادها على مدى ١٠ سنوات على أساس القسط الثابت.

وتقوم بعض الشركات بتخفيض أصولها غير الملموسة إلى قيمة ١ج للإشارة إلى أن لديهـا أصول غير ملموسة ذات قيمة غير مؤكدة، وهي ممارسة محاسبية غير مفصلة. حيث أنـه من الأفضـل الإفصاح عن طبيعة الأصل غير الملموس، تكلفته الأصلية وغيرها من المعلومات الملاءمة من عوامل المنافسة، خطر التقادم وخلافه.

تكاليف البحث والتطوير RESEARCH AND DEVELOPMENT COSTS

لاتمثل تكاليف البحث والتطوير R&D في حد ذاتها أصولاً غير ملموسة، ولكن لأن أنشطة البحث والتطوير ينتج عنها عادة تنمية شيء معين يكتسب حق إختراع أو حق طبع ونشر (مثل منتج جديد، أو عملية أو فكرة أو معادلة أو تركيب أو عمل أدبي)، فإننا نتعرض لها بالدارسة هنا.

إن العديد من منشآت الأعمال تنفق مبالغ مالية ضخمة على البحث والتطوير وذلك لخلق منتجـات أو عمليات جديدة أو لتحسين المنتجات الحالية أو لإكتشاف معرفة جديدة قد تكون ذات قيمة في المستقبل.

وتواجه عملية المحاسبة عن هذه التكاليف المصاعب التالية:

١ ـ تحديد التكاليف المرتبطة بأنشطة أو مشروعات أو إنجازات معينة.

٢ ـ تحديد مقدار المنافع المستقبلة والفترة الزمنية التي ستحقق هذه المنافع على مدارها.

وبسبب هذه الحالة من عدم التأكد قامت مهنة المحاسبة [عن طريق معيار FASB رقم ٢] بتنميط وتبسيط الممارسة المحاسبية في هذا المجال عن طريق المطالبة بتحميل كل تكاليف البحث والتطوير على المصروفات بمجرد تحملها.

وللتمييز بين تكـاليف البحث والتطوير وغيرها من التكاليف المماثلة، قام FASB بإصدار التعريفات التالية:ـ

البحث : هو بحث منظم أو فحص إنتقادي يهدف لإكتشاف معرفة جديدة ينتظر منهـا أن تكـون مفيدة في تطوير منتـج أو خدمـة جديدة، . . أو عملية أو أسلوب جديد. . . أو في إدخال تحسين جوهري على منتج أو عملية موجودة.

التطويـر : هو ترجمة نتائج البحث أو المعرفة الأخرى إلى خطة أو تصميم لمنتج أو لعملية جديدة أو إلى تحسين جوهري للمنتج أو العملية الحالية سواء بغرض البيع أو الإستخدام. وهو يشمل الصياغة النظرية، التصميم، إختبار بدائل المنتج، بناء نماذج وغيرها. وهو لا يتضمن التعديلات المتكررة أو الدورية التي يتم إدخالها على المنتجات أو خطوط الإنتاج أو العمليات الصناعية الحالية وغيرها من العمليات المستمرة، وذلك رغم أن هذه التعديلات قد تمثل تحسينات، كما أنه لا يتضمن بحوث السوق وأنشطة إختبار السوق.

وهناك العديد من التكاليف التي لها خصائص مماثلة لتكاليف البحث والتطوير، ومنها تكاليف إعادة نقل أو تنظيم الطاقات الإنتاجية أو تكاليف البدء في مصنع جديدة أو مركز توزيع جديد أو تكاليف البحوث التسويقية أو تكاليف الترويج لمنتج أو خدمة جديدة وتكاليف تدريب العمالة الجديدة. وللتفرقة بين تكاليف البحث والتطوير وغيرها من التكاليف المماثلة، فإن الجدول التالي يقدم :

١ ــ أمثلة للأنشطة التي تدخل عادة في البحث والتطوير

٢ ــ أمثلة للأنشطة التي تُستبعد عادة من البحث والتطوير.

---

١ - أنشطة بحث وتطوير

أ - بحث معملي يهدف لاكتشاف معرفة جديدة

ب - البحث عن تطبيقات لنتائج بحث جديد

ج - الصياغة النظرية وتصميم بدائل منتج أو عملية محتملة

د - إجراء إختبار في البحث عن أو تقييم بدائل منتج أو عملية.

هـ - تعديل تصميم منتج أو عملية

و - تصميم بناء وإختيار النماذج قبل بدء الانتاج

ز - تصميم أدوات أو قوالب تتضمن تقنية جديدة

ح - تصميم وبناء وتشغيل مصنع تجريبي أو غير مفيد للإنتاج التجاري

ط - الأنشطة الهندسية المطلوبة لتطوير تصميم المنتج إلى مرحلة التصنيع

٢ - أنشطة لا تُعتبر بحث وتطوير

أ - المتابعة الهندسية في مرحلة مبكرة من الانتاج التجاري

ب - رقابة الجودة خلال الانتاج التجاري والفحص الدوري

ج - تتبع الأخطاء خلال عملية الإنتاج

د - الجهود المستمرة المتكررة لتنقيح أو إثراء أو تحسين خصائص المنتج الحالي.

هـ - تهيئة الإمكانات الحالية لطلبية معينة

و - التغيرات الدورية على تصميم المنتج الحالي

ز - التصميمات المتكررة لأدوات أو قوالب

ح - أنشطة مثل هندسة التصميم والبناء المتعلقة بإنشاء أو إعادة نقل أو تركيب أو بدء تشغيل آلات أو معدات

ط - الأعمال القانونية المرتبطة بإستخدام وبيع والترخيص بحقوق الإختراع أو الدفاع عنها.

التكاليف المرتبطة بالبحث والتطوير Costs associated with R&D

تتمثل التكاليف الخاصة بالبحث والتطوير والمعالجة المحاسبية المناسبة لها فيما يلي :-

أ ـ المواد والمعدات والطاقة الإنتاجية : حيث تُستنفد تكلفتها الكلية إلا إذا كان لهذه البنود إستخدام آخر في المستقبل (في مشروعات بحث وتطوير أخرى أوخلافها) فإنها في هذه الحالة تضاف إلى المخزون وتخصص عند إستهلاكها أو تُرسمل وتُهلك عند إستخدامها.

ب ـ العمالة : مثل تكاليف المرتبات أو الأجور وغيرها من التكاليف المتعلقة بالأفراد الذين يعملون في البحث والتطوير والتي يجب إستنفادها عند تحملها.

ج ـ الأصول الملموسة المشتراة : حيث تُستنفد تكلفتها الكلية إلا إذا كان لها إستخدام آخر في المستقبل (في مشروعات بحث وتطوير أخرى أو خلافها)، فإنها عندئذ ترسمل وتستهلك.

د ـ الخدمات التعاقدية : وهي تكاليف الخدمات التي تقدمها أطراف خارجية لمشروعات البحث والتطوير بالشركة والتي يجب إستنفادها عند تحملها.

هـ ـ التكاليف غير المباشرة : حيث يجب أن تتضمن تكاليف البحث والتطوير قدر مناسب من التكاليف غير المباشرةالموزعة ـ بإستثناء التكاليف الإدارية والعامة ـ التي يجب ربطها بها وإستنفادها معها.

وبناءً على البند أ السابق، فإذا كان لدى المنشأة طاقات بحثية تتكون من مباني، معامل، معدات تستخدم في أنشطة البحث والتطوير ولها إستخدامات أخرى في المستقبل (في مشروعات بحث وتطوير أخرى أو في إستخدام آخر)، فإن هذه الطاقات يجب المحاسبة عنها كأصول تشغيلية مرسملة. وتتم المحاسبة عن الإهلاك وغيره من التكاليف المرتبطة بهذه الطاقات البحثية كمصروفات بحث وتطوير.

وفي بعض الأحيان تقوم المنشآت بأداء أنشطة البحث والتطوير لمنشآت أخرى في ظل إتفاق تعاقدي. وفي هذه الحالة ينص العقد عادة على أن كل التكاليف المباشرة، بعض التكاليف غير المباشرة المحددة بالإضافة إلى عنصر الربح يجب ردها للمنشأة التي تقوم بعملية البحث والتطوير. ولأن إسترداد تكاليف البحث والتطوير متوقع في هذه الحالة، فإنها يجب أن تُسجل كحساب قبض. حيث أن الشركة التي أُجريت عملية البحث والتطوير من أجلها هي التي تقرر عن تكاليف البحث والتطوير كمصروفات عند تحملها.

ولتوضيح تمييز أنشطة البحث والتطوير والمعالجة المحاسبية للتكاليف المتعلقة بها، إفترض أن شركة Next تقوم بتطوير وإنتاج وتسويق آلات ليزر للإستخدامات الطبية والصناعية والعسكرية. وفيما يلي أنواع النفقات المتعلقة بأنشطتها مع المعالجة المحاسبية المقترحـة لهـا :-

نـوع النفقـة	المعالجـة المحـاسبية
١ - بناء طاقات بحث طويلة الأجل للإستخدام في المشروع الحالي والمشروعات المستقبلية	الرسملة والإهلاك كمصروف بحث وتطوير.
٢ - إقتناء معدات بحث وتطوير لاستخدامها في المشروع الحالي فقط	الإستنفاد الفوري كمصروف بحث وتطوير
٣ - إقتناء آلات لاستخدامها في المشروع الحالي ومشروعات مستقبلة	الرسملة والإهلاك كمصروف بحث وتطوير
٤ - شراء مواد لإستخدامها في المشروع الحالي والمشروعات المستقبلة	تضاف للمخزون وتوزع على مشروعات البحث والتطوير وتُستنفد عند إستهلاكها.
٥ - مرتبات هيئة البحث التي تصمم آلات الليزر	الاستنفاد الفوري كمصروفات بحث تطوير
٦ - تكاليف بحث بعقد مع شركة Horizan تُسترد على دفعات شهرية	تُسجل كحساب قبض (مصروفات مستردة)
٧ - مواد وعمالة وتكاليف إضافية لعمل نموذج لآلة الليزر	الاستنفاد الفوري كمصروفات بحث، تطوير.
٨ - تكاليف إختبار النماذج وتعديل التصميمات	الاستنفاد الفوري كمصروفات بحث، تطوير
٩ - تكاليف قانونية للحصول على حق إختراع	تُرسمل كحق إختراع وتُستهلك كجزء من تكلفة البضائع المصنعة
١٠ - مرتبات تنفيذيين	تُستنفذ كمصروفات تشغيل (مصروفات عمومية إدارية)
١١ - تكاليف بحوث تسويق لترويج المنتج الجديد	تُستنفد كمصروفات تشغيل (مصروفات بيعية)
١٢ - تكاليف هندسية تتحملها الشركة لتطوير الآلة الى مرحلة الإنتاج النهائية	تُستنفد فوراً كمصروفات بحث تطوير
١٣ - تكاليف الدعاوي القضائية الناجحة للدفاع عن حق إختراع الآلة	تُرسمل كحق إختراع وتُستهلك كجزء من تكلفة البضائع المصنعة
١٤ - عمولات لرجال البيع عن تسويق الآلة الجديدة	تُستنفد كمصروفات تشغيل (مصروفات بيعية)

وتظهر مشكلة خاصة عند التفرقة بين تكاليف البحث والتطوير والأنشطة البيعية والإدارية، وقد كان إتجاه FASB إلى أن إقتناء أو تطوير أو تحسين منتج أو عملية معينة

بواسطة المنشأة لإستخدامها في أنشطتها البيعية والإدارية يجب إستبعاده من تعريف البحث والتطوير. على سبيل المثال، فإن تكاليف برامج الحاسب الآلي التي تتحملها شركة الطيران في إقتناء أو تطوير أو تحسين نظام الإنذار الآلي بها، أو التكاليف التي تتحملها الشركة في تطوير نظام عام للمعلومات الإدارية بها لا تُعتبر تكاليف بحث وتطوير.

العرض في القوائم المالية Financial Statment Presentation

تتطلب الممارسة المحاسبية المقبولة الإفصاح في القوائم المالية (في الملاحظات عادة) عن جملة تكاليف البحث والتطوير المحملة على المصروفات في كل فترة تُعد عنها قائمة دخل. ويوضح الجزء التالي مثالاً على الإفصاح عن البحث والتطوير في قائمة الدخل لشركة Syaergen عن ثلاث سنوات متتالية :-

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
المصروفـــات :			
مصروفات بحث وتطوير مقدمة من آخرين	٥١٠٦	٤٢٧٠	٧٥٧٩
مصروفات بحث وتطوير داخل الشركة	١٩٦٧	٥٢٦٣	٥٥١٠
مصروفات إدارية وعمومية	٢١٠٠	٢٤٢٠	٢٥٢٩
مصروف الفائـــدة.	٣٩٦	٤٨٣	٤٨٧
	٩٥٦٩	١٢٤٣٦	١٦١٠٥

حيث تمثل مصروفات البحث والتطوير الممولة عمليات بحث وتطوير تقوم بها أطراف أخرى للشركة في حين أن مصروفات البحث والتطوير الداخلية تمثل عمليات بحث وتطوير تقوم بها الشركة بنفسها.

ومن الأمثلة على الإفصاح عن البحث والتطوير بملاحظات القوائم المالية فقط مايلي :-

الملاحظة رقم . . . . - البحث والتطوير :-

لا يقوم النظام المحاسبي للشركة برسملة كل تكاليف البحث والتطوير الخاصة بالمنتجات الجديدة أو التحسينات على المنتجات الحالية. وتُقدر التكاليف التي حُملت

على الإيرادات بما يقرب من ١٦٠٠٠٠٠ج في سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٨٨ ومايقرب من ١٣٠٠٠٠٠ج في سنة ١٩٨٧ .

ويُلاحظ أن تكـاليف أنشطة البحث والتطوير التي تنفرد بها الشركات العاملة في الصنـاعـات الاستخراجية وتلك التكاليف التي سبقت مناقشتها التي تُماثل تكاليف البحث والتطوير ولكن لا تُصنف ضمنها يمكن معالجتها كمايلي :

١ ــ إستنفادها عند تحملها

٢ ــ رسملتها ثم إهلاكها أو استهلاكها على مدى فترة زمنية مناسبة .

٣ ــ تجميعها كجزء من التكاليف القابلة للتخزين .

ويجب أن يستند إختيار المعالجة المحاسبية المناسبة لهذه التكاليف على درجة التأكد من منافعها المستقبلية وعلى مبدأ مقابلة الإيرادات والمصروفات .

بعـض التسـاؤلات النظـرية Conceptual Questions

إن المطالبة بإستنفاد كل تكاليف البحث والتطوير التي تتحملها الشركة فوراً تمثل حـل عملي ومحتفظ يضمـن التوافق فـي الممارسة والتماثل بيـن الشركات . ولكن إستنفاد النفقات التي تجريها الشركة ويُتوقع لها منافع في فترات مستقبلية تُعتبر ممارسة غير مبررة من الناحية النظرية .

ويُعلن مؤيدوا الاستنفاد الفوري أنه من وجهة نظر قائمة الدخل ، فإن تطبيق هذا المعيار على المدى الطويل سيؤدي إلى حدوث فروق ضئيلة . حيث أن مقدار تكاليف البحث والتطوير المحملة على المصروفات في كل فترة محاسبية ستكون متماثلة تقريباً سواء مع إستخدام طريقة الاستنفاد الفوري أو الرسملة ثم الإستهلاك وذلك بسبب الطبيعة المستمـرة لأنشـطة البحث والتطوير في أغلب الشركات . في حين يعلن منتقدوا هذا المدخل أن الميزانية يجب أن تقرر عن أصل غير ملموس يتعلق بهذه النفقات التي لها منافع مستقبلية . وبالتالي فإن منع رسملة كل تكاليف البحث والتطوير يُخفي من ميزانية الشركة ما قد يُعد أثمن الأصول بها . ويمثل هذا المعيار [معيار FASB رقم ٢] مثالا على العـديد من المـوازنـات Trade-offs التي تتم بين إعتبـارات الملائمة ، المصداقية والتكلفة / المنفعة .

الأصـــول الأخـــرى OTHER ASSETS

الأصول الأخرى (أحيانا تسمى الأعباء المؤجلة) هي تبويب يُستخدم عادة لوصف عدد من البنـود المختلفـة التي لها أرصـدة مدينـة ومنها أنواع معينة من الأصول غير الملموسة . فمن الأصول غير الملموسة التي تبوب أحياناً كأعباء مؤجلة تكاليف إعادة ترتيب الات المصنـع ، تكـاليف ما قبـل التشغيل وتكـاليف بدء النشـاط Start -by ومصروفات التأسيس . فلماذا تبوب هذه البنود ضمن جزء الأعباء المؤجلة وليس في جزء الأصول غير الملموسة المستقل؟ في الحقيقة فإن جزء الأعباء المؤجلة يمثل مكان لتجميع عدد من البنود المختلفة ضئيلة القيمة .

وتتضمن الأعباء المؤجلة أيضاً بعض البنود مثل المدفوعات طويلة الأجل للتأمين والايجـار والضرائب وغيرها من المدفوعات . وربما كان من الضروري إلغاء تصنيف الأعبـاء المؤجلة هذا من الميزانية حيث لا يمكن تمييزه بوضوح عن غيره من الأصول القابلة للإستهلاك (والتي تتمثل هي الأخرى في أعباء مؤجلة) . وقد تناقصت أهمية هذا التبـويب الآن حيث قام إطـار FASB النـظري بوضع تعريفات للأصول يبدو منها إستبعاد الأعباء المؤجلة .

الأسئلـــــة :

١ ــ ماهي المشاكل المحاسبية الأساسية المتعلقة بالمحاسبة عن الأصول غير الملموسة؟

٢ ــ يدعـو العـديد من المحـاسبـين للتخلي عن التكلفة التاريخية في المحاسبة عن الأصول الثابتة الملموسة ولكن يعلنون أنه يجب إستخدام التكلفة التاريخية في المحاسبة عن الأصول غير الملموسة . فهل ترى عدم إتساق بين وجهتي النظر ؟

٣ ــ يرى المحاسبون أنه بناء على سياسة التحفظ ، فإنه يجب تخفيض قيمة الأصول غير الملموسة بمجرد إقتناءها ، فما هي المبررات المحاسبية لعدم إستخدام هذه المعالجة؟

٤ ــ ماهي شهرة المحل ؟ وماهي الشهرة السالبة؟

٥ ــ ناقـش طريقـتـين لتـقـدير قيمـة شهـرة المحـل عنـد تحديـد المقـدار الـذي يجـب سـداده مقابلها .

٦ ــ ماهي طبيعة تكاليف البحث والتطوير؟ وماهي التكاليف الأخرى التي لها خصائص مماثلة؟

الحـــالات:

١ ــ عند فحص دفاتر شركة Vogel وجدت في ميزانية ٣١ديسمبر ١٩٩٢ بند «تكاليف إختراع» وقدره ٨٢٢٠٠٠ جنيه. وبالعودة لحسابات الأستاذ وجدت البنود التالية المتعلقة بتكاليف الإختراع الذي تم إقتناؤه سنة ١٩٨٩ :ـ

	جنيه
تكاليف قانونية تحملتها الشركة سنة ١٩٨٩ في الدفاع عن جدوى حق الإختراع	٣٥٠٠٠
تكاليف قانونية في قضية للدفاع عن حق الاختراع سنة ١٩٩١	٧٤٠٠٠
تكاليف قانونية (مصروفات إضافية) في القضية السابقة سنة ١٩٩٢	٢٤٠٠٠
تكلفة تحسينات على الأداة التي تم إختراعها في سنة ١٩٩٢	١٣١٠٠٠

ولاتوجد أية قيود بالجانب الدائن من الحساب، كما لم يوضع أي مخصص للإستهلاك في الدفاتر. وهناك ثلاثة إختراعات أخرى قد طورتها الشركة في سنوات ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٨٩. ويتم تسويق السلع التي تم إختراعها بصورة جيدة، ولكن من المتوقع أن الطلب عليها لن يستمر إلا لسنوات قليلة قادمة.

المطلـــوب: ناقش البنود الداخلة في حساب حق الإختراع من وجهة النظر المحاسبية.

٢ ــ بعد عمل إتفاقات إستئجار مع العديد من المتاجر الكبرى تأسست شركة Lakes وقامت بإنشاء مركز تجاري في منطقة رائجة. وكان من المخطط أن يتم إفتتاح المركز في ١ يناير ١٩٩٢، ولكن بسبب تعرض المبنى لحادث في ديسمبر ١٩٩١، فقد تم إفتتاح المركز في ١ أكتوبر ١٩٩٢. وقد تم تغطية كل تكاليف الإنشاء الإضافية التي تحملتها الشركة نتيجة لهذا الحادث من التأمين.

وفي يوليو ١٩٩١ ـ مع توقع الإفتتاح في يناير ١٩٩٢ ـ قامت الشركة بتعيين عمالة دائمة للترويج للمركز ولإدارته. وفيما يلي ملخص لبعض التكاليف التي تحملتها الشركة في سنة ١٩٩١ والشهور التسعة الأولى من سنة ١٩٩٢ :ـ

	١٩٩١	من ١ يناير ٩٢ إلى ٣٠ سبتمبر ٩٢
فائدة سندات عقارية	٣٦٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
تكاليف الادارة والعمالة	١٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠
إعلانـــات ترويج	٢٧٠٠٠٠	٢٧٨٠٠٠

وقد صممت الحملة الإعلانية للفت أنظار المشتركين للمركز. وفي حالة توقع عدم إفتتـاح المـركـز حتى أكتـوبـر ١٩٩٢، فإن الشركـة لم تكن لتنفق على الإعلانات الترويجية خلال سنة ١٩٩١. ولكن نظراً لتأخر الإفتتاح فقد قامت الشركة بإعادة عمل الاعلانات الترويجية. . .

والمطلـــوب: توضيح كيفية معـالجة كل من تكاليف سنة ١٩٩١ وتكاليف الشهـور التسعـة الأولى من سنـة ١٩٩٢ في الحسـابـات. مع إعطاء أسباب ومبررات كل معالجة منها.

٣ ــ قامت شركة Freez وهي شركة لتوزيع الوقود ـ بزيادة حجم مبيعاتها السنوية لمستوى يزيد عن ثلاثة أمثال المبيعات السنوية للشركة التي سبق لها شراءها سنة ١٩٨٩ عنـد بداية نشاطها. وقد تلقي مجلس إدارة الشركة أخيراً عرض لبيع الشركـة لأحد المنافسين الكبار لها. ونتيجة لذلك. رغبت أغلبية المجلس في زيادة القيمـة المحددة للشهرة في الميزانية لتعكس حجم المبيعات الأكبر الذي وصلت إليه الشركـة عن طريق الإعلانات المكثفة وسعر السوق الجاري للتر الوقود. ومع ذلك، فإن هناك أقلية من أعضاء المجلس تفضل إستبعاد الشهرة نهائياً من الميزانية وذلك لمنع إحتمال إساءة تفسيرها. وقد سبق تسجيل الشهرة بالدفاتر بصورة صحيحة سنة ١٩٨٩ . . . والمطلـــوب:

أ ـ توضيح معنى مصطلح «شهرة المحل»

ب ـ ذكـر الأسـاليب المستخـدمة في حساب القيمة المبدئية لشهرة المحل في المفاوضات الخاصة بشراء منشأة مستمرة.

ج ـ لماذا تختلف القيمة الدفترية للشهرة بشركة Freez عن القيمة السوقية لها؟

د ـ توضيح مدى ملاءمة:

١ ـ زيادة القيمة المحددة للشهرة بالميزانية قبل الدخول في المفاوضات.

٢ ـ استبعاد الشهرة تماما من الميزانية قبل الدخول في المفاوضات.

٤ ــ خلال فحص القـوائم المـالية لشركـة Brook لفت مسـاعدك نظرك لتكاليف

جوهرية تحملتها الشركة في تنمية برنامج للحاسب الآلي لنظم جدولة الأقسام الرئيسية للبيع والمخزون (إستخدام داخلي).

وسوف تستفيد الشركة من تكاليف تنمية هذا البرنامج في الفترات المستقبلية طالما أن النظم تتغير ببطء وأن تعليمات وأوامرالبرنامج يمكن أن تتوافق مع أجهزة الحاسب الجديدة على مدار فترة تتراوح من ٣ إلى ٦ سنوات. وسوف تتأثر قيمة هذا البرنامج بصورة واضحة بالتغيرات التقنية في نظم وأجهزة تشغيل المعلومات ولا ترتبط قيمته بعدد مرات إستخدامه. ولأن العديد من التغيرات في النظام تعد ضئيلة، فإن أوامـر البرنامج يمكن تعديلها عادة مع خسارة ضئيلة في فعالية الـبرنـامـج. ويزداد معـدل تكـرار مثل هذه التغيرات مع مرور الوقت . . .

المطلـــوب:

أ - توضيح مدى ملائمة تصنيف تكاليف تنمية البرنامج التي لم تستهلك على أنها:
١ - مصروف مدفوع مقدما.
٢ - أصل غير ملموس
٣ - أصل ثابت ملموس.

ب - توضيح مدى ملائمة إستهلاك تكاليف تنمية البرنامج بإستخدام:
١ - طريقة القسط الثابت
٢ - طريقة قسط متناقص (مثل طريقة مجموع أرقام السنوات)،
٣ - طريقة عبء متغير (مثل طريقة عدد وحدات الإنتاج)

ج - إذا وضـع برنامج الحاسب الآلي بهدف البيع للغير (إستخدام خارجي) فكيف يجب المحاسبة عن تكاليف تنمية البرنامج وإستهلاكها؟

أمثلة وتمارين :

١ — فيما يلي بعض المعلومات المنتقاة عن شركة Black well والمطلوب الإجابة عن كل من هذه الحالات.

١ - إشترت الشركة حق إختراع من شركة Phyor بمبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه في ١ يناير ١٩٨٩، ويستنفد هذا الحق على مدار عمره القانوني المتبقي وقدره ١٠ سنوات بحيث ينتهي في ١ يناير ١٩٩٩. وخلال سنة ١٩٩١ وجدت الشركة أن المنافع الاقتصادية لهذا الحق لن تستمر لأكثر من ٥ سنوات من تاريخ الحصول عليه. فما هو المقدارالذي يلزم التقرير عنه لهذا الحق في

ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩١ بعد إستبعاد مجمع استنفاده ؟

٢ ـ في ١ ينـاير ١٩٩٠ إشـترت الشركة حق إمتياز من شركة Taylor مقابل ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه، وقدرت أن العمر الانتاجي لهذا الحق سوف يبلغ ٦٠ سنـة. وقد كانت قيمته الدفترية في شركة Taylor في ١ يناير ٤٠٠٠٠٠٠ جنيه. وقد قررت شركة Balck well استنفاد حق الإمتياز على أساس الحد الأقصى المسموح به لعدد السنوات. فما هو المقدار الذي يجب استنفاده في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩١؟

٣ ـ في ١ يناير ١٩٨٧ تحملت الشركة تكاليف تأسيس قدرها ٣٥٠٠٠٠ جنيه وتقـوم الشركة باستنفاد هذه التكاليف على أساس ١٠ سنوات، فما هو المقـدار الـذي يجب التقرير عنه كتكاليف تأسيس غير مستنفدة في ٣١ ديسمبر ١٩٩١؟

٢ ـ في بداية يناير ١٩٩٢ سجلت شركة Brite أسماً تجارياً وتحملت في ذلك تكاليف قانونية قدرها ١٨٠٠٠ جنيه. وفي يناير ١٩٩٣ تحملت الشركة أتعاب قانونية قدرها ٧٨٠٠ جنيه في دفاع ناجح عن إسمها التجاري. والمطلـوب :

أ ـ حسـاب استنفـاد سنة ١٩٩٢، القيمة الدفترية في ١٩٩٢/١٢/٣١، استنفـاد سنـة ١٩٩٣، القيمـة الدفترية في ١٩٩٣/١٢/٣١ إذا كانت الشركة تستنفد الإسم التجاري على مدار ١٠ سنوات.

ب ـ إعادة الجزء أ بإفتراض أن العمر الانتاجي ٥ سنوات فقط.

٣ ـ قدمت شركة Leedoum معلومات عن الأصول غير الملموسة بها كما يلي :

إشـترت الشركة حق إختراع من شركة Douglas بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنيه في ١ يناير ١٩٩٢، وقدرت الشركة أن العمر الإنتاجي المتبقي لحق الإختراع يبلغ ٩ سنوات. وكانت القيمة الدفترية لحق الإختراع في سجلات شركة Douglas ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه عندما باعت لشركة Leedoum.

خلال سنة ١٩٩٣ إشترت الشركة حق إمتياز من شركة Cleueland بمبلغ ٤٨٠٠٠٠ج. وعـلاوة على ذلـك، إلتـزمت الشركة بسداد ٥٪ من إيرد حق الامـتياز لشركـة cleueland وبلغت إيرادات الإمتياز سنـة ١٩٩٣ مقـدار ٢٥٠٠٠٠٠ وقـدرت شركـة Leedoum أن العمر الانتاجي للامتياز ١٢ سنة وأجرت له إستهلاك كامل في سنة الشراء.

تحملت شركة Leedoum تكاليف بحث وتطوير سنة ١٩٩٣ كما يلي :-

مواد ومعدات	١٤٢٠٠٠ جنيه
أجور أفراد	١٧٦٠٠٠
تكاليف غير مباشرة	١٠٢٠٠٠
	٤٢٠٠٠٠

وقـدرت الشركـة أن هذه التكـاليف سيتم إسترجاعها مع حلول ٣١ ديسمبر ١٩٩٦ . في ١ يناير ١٩٩٣ ، بسبب أحداث مستجدة ، قدرت الشركة أن العمر الإنتاجي المتبقي لحق الإختراع المشتري في ١ يناير ١٩٩٢ سوف يبلغ ٥ سنوات فقط إعتباراً من ١ يناير ١٩٩٣ والمطلـــوب :

أ - إعداد جدول يوضح جزء الأصول غير الملموسة بميزانية شركة Leedoun في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ ، مع عرض العمليات الحسابية المؤيدة لذلك .

ب - إعـداد جدول يوضح الأثر على قائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٣ نتيجة للحقائق السابقة . مع عرض العمليات الحسابية المؤيدة لذلك .

٤ - في ١ يوليو ١٩٩٢ إشـترت شركـة Windsor شركة Conner عن طريق سداد ٣٠٠٠٠٠ جنيه نقداً وإصدار أوراق دفع قدرها ١٠٠٠٠٠ جنيه لمالك شركة Conner وفي ١ يوليو ١٩٩٢ كانت ميزانية شركة Conner كما يلي :

٥٠٠٠٠	نقدية	١٩٠٠٠٠	حسابات دفع
٩٠٠٠٠	حسابات قبض	٢٤٥٠٠٠	رأس المال
١٠٠٠٠٠	مخزون		
٤٠٠٠٠	أرض		
٧٥٠٠٠	مباني (صافي)		
٧٠٠٠٠	معدات (صافي)		
١٠٠٠٠	علامات تجارية		
٤٣٥٠٠٠		٤٣٥٠٠٠	

وتمثل كل القيم المسجلة بالميزانية تقريبا للقيم الجارية فيما عدا الأرض (حيث تساوي ٦٠٠٠٠ جنيه) والمخـزون (ويسـاوي ١٢٥٠٠٠ جنيه) والعـلامات التجارية (بدون قيمة) . والمطلـــوب :

أ ـ إجراء القيد الذي يتم في دفاتر شركة windsor لتسجيل عملية الشراء

ب ـ إجراء القيد الذي يتم في دفاتر شركة widsor في ٣١ ديسمبر من كل عام لتسجيل استنفاد الشهرة، بفرض أن العمر الانتاجي المتوقع لها ٥٠ سنة .

٥ ـ كانت أرقام صافي الدخل بشركة Bunch كما يلي :ـ

١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
٦٤٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨١٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠

وقدرت صافي الأصول الملموسة لهذه الشركة في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ بمقدار ٤٠٠٠٠٠ جنيه وترغب شركة Dane في دمج هذه الشركة إبتداء من سنة ١٩٩٣

المطلـــوب :

تحديد المقدار الذي يلزم سداده مقابل الشهرة بفرض :ـ

أ ـ أن معـدل العـائد العادي على صافي الأصول الملموسة يبلغ ١٣٪ وأن متـوسط العائد غير العادي على مدى السنوات الخمس السابقة يُرسمل بمعدل ٢٥٪ .

ب ـ أن معدل العائد العادي على صافي الأصول الملموسة يبلغ ١١٪ وأنه يجب سداد مقابل العائد غير العادي على مدار السنوات الأربع السابقة .

٦ ـ تدخل شركة Broom من وقت لآخر في برنامج للبحوث عندما يبدو لها أن هناك مشروع معين له إحتمالات للنجاح . وفي سنة ١٩٩٢ أنفقت الشركة ٣٠٠٠٠٠ ج على مشروع بحثي ، ولكن مع نهاية سنة ١٩٩٢ كان من المستحيل إمكانية الحصول على أية منفعة منه . . . والمطلـــوب :ـ

أ ـ تحديد الحساب الذي يُحمل عليه مبلغ ٣٠٠٠٠٠ ج ، وكيف يتم إظهاره في القوائم المالية؟

ب ـ عندما يكتمل المشروع البحثى سنة ١٩٩٣ وتحصل الشركة منه على حق إخـتراع ، وتبلغ تكاليف البحث والتطوير اللازمة لإكماله ١٠٠٠٠٠ج ، وتبلغ المصروفات الإدارية والقانونية التي تحملتها الشركة سنة ١٩٩٣ في الحصـول على حق الإختراع ٢١٠٠٠ج . ويبلغ العمر الإنتاجي المتوقع لحق الإختراع ٥ سنوات . سجل هذه التكاليف في صورة قيود اليومية . وسجل إستهلاك الشهرة عن سنة ١٩٩٣ .

ج ـ في سنة ١٩٩٤ نجحت الشركة في الدفاع عن حق الإختراع بأحد القضايا

وتكلفت في ذلك ٤٤٠٠٠ج ومن ثم زاد العمر الإنتاجي لحق الإختراع حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ . فما هي الطريقة الصحيحة للمحاسبة عن هذه التكلفة. وماهو قيد اليومية لتسجيل استنفاد حق الاختراع عن سنة ١٩٩٤ .

د ـ بلغت التكاليف الهندسية والإستشارية التي تحملتها الشركة سنة ١٩٩٤ لتطوير تصميم منتج معين إلى مرحلة التصنيع مقدار ٦٠٠٠٠ج. وقد أدت هذه التكلفة لتعظيم تصميم المنتج بصورة ظاهرة. ناقش المعالجة المحاسبية السليمة لهذه التكلفة.

٧ ـ المعلومات التالية تتعلق بالأصول غير الملموسة بشركة Design:

	تكاليف التأسيس	شهرة المحل	تكاليف حقوق إختراع مشتراة
التكلفة الأصلية في ١/١/١٩٩٢	٨٤٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٤٨٠٠٠
العمر الانتاجي في ١/١/١٩٩٢ (مقدر)	غير محدود(*)	٥٠ سنة	٦ سنوات

* قررت الشركة للأغراض الضريبية والمحاسبية خفض تكاليف التأسيس بسرعة حسبما يسمح قانون الضرائب.

والمطلـــوب :

أ ـ بفرض حساب الاستنفاد على أساس القسط الثابت، أحسب مقدار استنفاد كل بند عن سنة ١٩٩٢ طبقاً للمبادىء المحاسبية المتعارف عليها.

ب ـ إعداد قيود اليومية اللازمة لاستنفاد تكاليف التأسيس وشهرة المحل عن سنة ١٩٩٢ .

ج ـ بفرض أنه في ١ يناير ١٩٩٣ تحملت الشركة ١٠٠٠٠ج أتعاب قانونية في الدفاع بنجاح عن حقوق الإختراع لديها. فما هو قيد اليومية اللازم لاستنفاد حقوق الإختراع في سنة ١٩٩٣ .

د ـ بفرض أنه في بداية سنة ١٩٩٤ قررت الشركة أن تكاليف حقوق الإختراع سوف تنطبق على سنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ فقط. (حيث قام أحد المنافسين بتطوير منتج جديد سوف يجعل منتج الشركة متقادماً) فما هو القيد اللازم لتسجيل استنفاد تكاليف حق الإختراع في نهاية سنة ١٩٩٤ .

الفصل الثالث عشر

الالتزامات المتداولة والالتزامات الاحتمالية

CURRENT LIABILITIES AND CONTINGENCIES

- الأهداف التعليمية
- القسم الأول: الإلتزامات المتداولة
  - ماهو الإلتزام
  - ماهو الإلتزام المتداول
  - تقويم الإلتزامات المتداولة
  - أوجه الإختلاف في الالتزامات المتداولة
  - الإلتزامات المتداولة التي يمكن تحديدها
  - المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل
  - الإفصاح عن الإلتزامات المتداولة بالقوائم المالية
- القسم الثاني: الإلتزامات الإحتمالية
  - المحاسبة عن الخسائر الاحتمالـــية
- الاسئلـــــة
- تماريـــــــن

الفصل الثالث عشر
الالتزامات المتداولة والالتزامات الاحتمالية
CURRENT LIABILITIES AND CONTINGENCIES

الأهداف التعليمية

بعد دراسة هذا الفصل يجب أن تكون قادراً على :

١ ـ تعريف الإلتزامات المتداولة ووصف كيفية تقويمها .
٢ ـ تحديد طبيعة وأنواع الإلتزامات المتداولة .
٣ ـ شرح قضايا تصنيف الديون قصيرة الأجل التي يتوقع إعادة تمويلها .
٤ ـ تحديد أنواع الإلتزامات المتعلقة بالعاملين .
٥ ـ الإشارة لكيفة الإفصاح عن الإلتزامات المتداولة .
٦ ـ تحديد المعيار المستخدم في المحاسبة عن الخسائر المشروطة والإفصاح عنها .
٧ ـ شرح المحاسبة عن الأنواع المختلفة من الإلتزامات المشروطة .

لقد تزايد مقدار الإلتزامات كنسبة من رأس المال في العديد من الشركات في السنوات الأخيرة، كما تزايدت نسبة مدفوعات الفوائد إلى الدخل قبل الضرائب. ويرجع ذلك لزيادة إتجاه الشركات لإقتراض الأموال للتوسع في النشاط أو لتمويل عمليات الإندماج. ونتيجة لذلك، فإن كلاً من المستثمرين والمحاسبين يولي إهتماماً متزايداً للإلتزامات.

القسم الأول : الإلتزامات المتداولة CURRENT LIABILITIES

ماهو الإلتزام ؟ What Is A Liability ?

حتى وقت قريب كأن أغلب الفكر والتحليل المحاسبي يتجه نحو تحديد الديون، تقويم الأصول أو التحميل على المصروفات دون الإهتمام بالإلتزامات المرتبطة بذلك. فرغم أنه من المتفق عليه أن كل الإلتزامات ذات أرصدة دائنة، فإن هناك إختلاف

حول ما إذا كانت الأرصدة الدائنة التي تظهر في الميزانيات المنشورة بخلاف جزء حقوق المساهمين تمثل إلتزامات أم لا .

وليس من السهل تحديد ماهو الإلتزام ، فإقتناء سلع أو خدمات بالأجل يؤدي لظهور إلتزامات ولكن من الواضح أن الإلتزامات تتضمن ماهو أبعد من الديون الناشئة عن الإقتراض، فالإلتزامات قد تنشأ عن فرض الضرائب أو الاستقطاعات من أجور ومرتبات العاملين أو إعلان التوزيعات أو ضمانات المنتج .

ولتوضيح مدى تعقيد هذه القضية يمكن أن نتساءل عما إذا كانت الأسهم الممتازة تمثل إلتزام أو حق ملكية . إن رد الفعل المبدئي سيكون أن الأسهم الممتازة هي في حقيقتها حق ملكية ويجب التقرير عنها كجزء من حقوق الملكية ، ولكن الأسهم الممتازة تتضمن العديد من عناصر الديون كذلك . حيث يكون للشركة المصدرة للسهم الممتاز (وأحياناً لحامله) عادة الحق في إستدعاء السهم خلال فترة زمنية محددة ، بما يجعله مماثل لسداد أصل القرض . كما أن توزيعات الأسهم الممتازة تكون مضمونة في العديد من الحالات ، بما يجعلها تشبه الفائدة . ولذلك فإن الأسهم الممتازة هي واحدة من العديد من الأدوات المالية التي يصعب تصنيفها .

وللمساعدة على حل بعض هذه الاختلافات ، عرف إطار FASB النظري الإلتزام بأنه «تضحيات محتملة في المستقبل بمنافع إقتصادية نتيجة لتعهدات حالية لمنشأة معينة بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدات أخرى في المستقبل نتيجة لصفقات أو أحداث ماضية»

وبمعنى آخر، فإن الإلتزام يتصف بخصائص ثلاثة أساسية هي :-

١ ــ أنه تعهد حالى يستلزم تسوية عن طريق تحويل أو إستخدام محتمل في المستقبل لنقدية أو سلع أو خدمات

٢ ــ أنه تعهد لا يمكن تجنبه

٣ ــ إن الصفقة أو الحدث الذي أفرز هذا التعهد قد وقع بالفعل .

ورغم أن هذا التعريف قد يخضع لتفسيرات مختلفة ، فإنه يمثل إضافة جيدة في هذا المجال ويمكن أن يحل محل التعريفات المتنوعة التي قدمتها بعض الجهات العلمية في الماضي .

ولأن الإلتزامات تتضمن تضحيات بأصول أو خدمات في المستقبل ، فإن أحد الجوانب الهامة لها هو تاريخ سدادها . حيث أن الإلتزامات المتداولة تمثل طلب على

الأصـول المتـداولة للمنشأة، وهو طلب لابد من الوفاء به بصورة سريعة وفي مجرى النشاط العادي للمنشأة إذا رغبت المنشأة في إستمرار عملياتها. ولكن بصفة عامة، فإن الإلتزامات طويلة الأجل لا تمثل طلب على الموارد الجارية للمنشأة ومن ثم فإنها تشكل مجموعة مختلفة نسبياً. وتبرز هذه الظاهرة التقسيم الأساسي للالتزامات إلى:

١ ــ إلتزامات متداولة ٢ ــ ديون طويلة الأجل

ماهو الإلتزام المتداول؟ WHAT IS A CURRENT LIABILITY ?

لعدد كبير من السنوات كان السداد خلال سنة هو الخاصية التي تميز بين الإلتزامات المتداولة والديون طويلة الأجل. ورغم سهولة وبساطة هذه القاعدة إلا أنها تُفرز نتائج غير معقـولة عندما تكون دورة التشغيل بالمنشأة أطول من سنة. وفي ظل الممارسات المقبولة حالياً تُعرف كل من الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة على أساس دورة التشغيل بالمنشأة.

ودورة التشغيل Operating cycle هي الفـترة الـزمنية الـواقعـة بين إقتنـاء السلع والخـدمـات التي تدخل في عملية التصنيع والتحقق النهائي للنقدية الذي ينتج عن تحصيل قيمة المبيعات. وفي بعض الصناعات كثيفة رأس المال تزيد دورة التشغيل كثيراً عن سنة، في حين أن السنة الواحدة في العديد من منشآت التجزئة وشركات الخدمات تضم العديد من دورات التشغيل.

وتتمثل الأصول المتداولة في النقدية والأصول الأخرى التي يُتوقع تحويلها إلى نقدية أو بيعها أو إستخدامها في العمليات خلال دورة تشغيل واحدة أو خلال سنة إذا كانت السنة تضم أكثر من دورة تشغيل. كما أن الإلتزامات المتداولة هي :ـ

«تعهدات يُتوقع تسويتها بإستخدام الموارد الحالية المصنفة ضمن الأصول المتداولة أو عن طريق خلق إلتزامات متداولة أخرى».

وقد لقي هذا التعريف قبولاً واسعاً حيث أنه يعترف بإختلاف طول دورات التشغيل في الصنـاعـات المختلفـة ويأخـذ في إعتبـاره العـلاقـة الهـامة بين الأصول المتداولة والإلتزامات المتداولة. وقد أكد FASB على هذا المفهوم عند تعريفه للتعهدات قصيرة الأجل في المعيار رقم ٦ بأنها «تلك التي تُستحق خلال سنة واحدة أو دورة التشغيل أيهما أطول».

تقويم الإلتزامات المتداولة

من الوجهة النظرية يجب قياس الإلتزامات على أساس القيمة الحالية للمدفوعات النقدية المستقبلة اللازمة لتسوية هذه الإلتزامات. ولكن في الممارسة العملية يتم إثبات الإلتزامات المتداولة عادة في السجلات المحاسبية والتقرير عنها في القوائم المالية على أساس قيمة الاستحقاق الكاملة لها. فبسبب قصر الفترات الزمنية في هذه الحالة ـ التي تقل عادة عن سنة ـ فإن الفرق بين القيمة الحالية للإلتزام المتداول وقيمة استحقاقه لا تكون كبيرة عادة. وبذلك فإن المغالاة الطفيفة في تقويم الإلتزامات المتداولة الناجم عن تسجيلها بقيمة الإستحقاق تكون مقبولة بإعتبارها غير هامة نسبياً. وفي نشرته رقم ٢١ بعنوان «الفائدة على حسابات القبض والدفع» إستثنى APB من قياسات القيمة الحالية حسابات الدفع الناتجة عن صفقات مع الموردين تتم في مجرى النشاط العادي للمنشأة ولا تتجاوز فترة سنة.

أوجه الاختلاف في الإلتزامات المتداولة

تمثل الإلتزامات تضحيات محتملة في المستقبل بسبب تعهدات ناشئة عن صفقات ماضية. ولكن الإلتزامات تتضمن خصائص تفرض نفسها على عملية التبويب. فلأن كل الإلتزامات تتضمن تضحيات محتملة في المستقبل، فإنها تشمل عنصر عدم التأكد. وتمثل الإختلافات في عنصر عدم التأكد المرتبط بالإلتزامات أوجه عدم التشابه التي تسمح لنا بمناقشة الإلتزامات المتداولة إما ضمن:

١ ــ الإلتزامات المتداولة التي يمكن تحديدها، أو ضمن

٢ ــ الإلتزامات المشروطة.

الإلتزامات المتداولة التي يمكن تحديدها

إن أنواع الإلتزامات التي تندرج في هذه المجموعة يمكن قياسها بصورة دقيقة. حيث يكون مقدار النقدية المطلوبة لتسوية هذا الإلتزام وتاريخ السداد أو التسوية مؤكدين بدرجة معقولة. ولا يوجد أي قدر من عدم التأكد فيما يتعلق :ـ

(١) بحقيقة أن هذا التعهد قد وقع بالفعل أو (٢) بقيمة هذا التعهد. فالمشكلة الأساسية هي التيقن من إستحالة إلغاء هذه الإلتزامات. فعلى عكس الديون طويلة الأجل التي تكون دائماً ضخمة في مقدارها ومؤيدة بمستندات موثقة مثل العقود والمراسلات وخلافه، فإن الإلتزامات المتداولة يمكن أن تنتج عن توسعات غير مكتوبة

في الإئتمان أو مستحقات غير مسجلة، كما أنها قد تكون ضئيلة القيمة. ولكن بمجرد نشأة هذه الإلتزامات، فإن قيمتها تكون قابلة للتحديد.

حسابات الدائنين: Accounts Payable

وهي أرصدة تمثل مديونية الشركة لأطراف أخرى مقابل بضائع أو مهمات أو خدمات مشتراة على الحساب. وتنشأ حسابات الدائنين بسبب الفترة الزمنية التي تمر بين إستلام الخدمات أو إقتناء ملكية الأصول وسداد مقابلها. وعادة ما تتحدد هذه الفترة في شروط البيع.

وتقوم أغلب النظم المحاسبية بتسجيل الإلتزامات المتعلقة بمشتريات البضاعة عند إستلام هذه البضاعة وخاصة عند إستلام الفواتير الخاصة بها. وعادة مايحدث بعض التأخير في تسجيل البضائع والإلتزام المتعلق بها بالدفاتر. وإذ إنتقلت ملكية البضائع للمشتري قبل إستلام البضائع بالفعل، فإنه يجب تسجيل الصفقة في وقت إنتقال الملكية. ويجب توجيه الإهتمام للصفقات التي تحدث قرب نهاية الفترة المحاسبية وفي بداية الفترة التالية للتأكد من أن تسجيل البضاعة المستلمة (المخزون) يتفق مع الإلتزام (حسابات الدائنين) وأن كلاً منهما قد سُجل في الفترة الصحيحة.

ولا يشكل قياس مقدار حساب الدائنين أية صعوبة لأن الفاتورة الواردة من الدائن تحدد تاريخ الإستحقاق ومقدار النقدية اللازمة لتسوية الحساب بدقة. وتكون عملية الحساب الوحيدة التي قد تكون ضرورية هي مقدار الخصم النقدي. وقد سبق توضيح ذلك في الفصل الثامن.

أوراق الدفع Notes Payable

إن التعهدات التي تأخذ شكل سندات إذنية مكتوبة وتبوب كإلتزامات متداولة تأخذ عادة أحد الأشكال التالية:

١ ـ أوراق دفع تجارية
٢ ـ أوراق قروض قصيرة الأجل.
٣ ـ المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل.

الأوراق التجارية:

تمثل أوراق الدفع التجارية القيمة الإسمية للسندات الإذنية المستحقة لموردي السلع، الخدمات والمعدات. ففي بعض الصناعات ومع بعض العملاء يُطلب تحرير سندات إذنية كجزء من الصفقة بدلاً من التوسع العادي في مقدار الحساب المفتوح أو

الإئتمان الشفهي. وعادة ما يتضمن السند المحرر تحديد تاريخ الاستحقاق والنقدية المطلوب سدادها عند الإستحقاق. وبذلك لا يتبقي سوى حساب الفائدة إذا كان السند يحمل فائدة.

أوراق القروض قصيرة الأجل:

حيث أن أوراق الدفع قصيرة الأجل المستحقة لبنوك أو شركات إقراض تمثل إلتزام قصير الأجل وتنتج عادة عن القروض النقدية. وعندما تحمل هذه الأوراق فائدة يكون من الضروري تسجيل أية فائدة مستحقة السداد والتقرير عنها في القوائم المالية وتسجيل قيمة الأوراق كإلتزام على أساس قيمتها الإسمية Face value .

ولكن عند إصدار أوراق لا تحمل فائدة، فإن البنك أو شركة الأقراض تقوم بخصم قيمة الورقة وتقدم الناتج للمقترض. ولتوضيح ذلك، فإنه في أكتوبر حررت شركة Frate ورقة دفع لا تحمل فائدة قدرها ١٠٠٠٠٠ج لمدة عام ومخصومة عن طريق البنك بمعدل ٩٪، وقد تلقت الشركة متحصلات قدرها ٩١٠٠٠ من البنك وتعهدت بسداد ١٠٠٠٠٠ج للبنك بعد ١٢ شهراً. من ذلك يتضح أن الشركة قد إقترضت ٩١٠٠٠ج لمدة سنة بتكلفة قدرها ٩٠٠٠ج. ورغم أن معدل الخصم المقرر يبلغ ٩٪، فإن معدل الفائدة الفعال يبلغ ٩,٨٩٪ (٩٠٠٠÷٩١٠٠٠)، لأن مبلغ ١٠٠٠٠٠ج لم يتح للشركة خلال السنة. وفي تاريخ إتمام مثل هذا القرض، يُسجل كما يلي:

من حـ/ النقدية	٩١٠٠٠
من حـ/ خصم أوراق دفع	٩٠٠٠
إلى حـ/ أوراق الدفع.	١٠٠٠٠٠

ويتم طرح رصيد حساب خصم أوراق الدفع من رصيد حساب أوراق الدفع في الميزانية، كما سيتم تسجيل مصروف الفائدة شهرياً بمقدار ٧٥٠ج وتخفيض حساب خصم أوراق الدفع بالقيد التالي (بإفتراض أن الاستهلاك على أساس القسط الثابت يقرب إستهلاك الخصم على أساس طريقة الفائدة الفعالة):

من حـ/ مصروف الفائدة	٧٥٠
إلى حـ/ خصم أوراق دفع	٧٥٠

على ذلك فإن الميزانية المعدة في ٣١ ديسمبر سوف تُظهر ما يلي:-

إلتزامـــات متداولـــة		
أوراق دفع	١٠٠٠٠٠	
ناقص : خصم أوراق الدفع	٦٧٥٠*	٩٣٢٥٠

* ٩٠٠٠٠-(٣×٧٥٠)

كما أن فائدة الشهور الثلاثة وقدرها ٢٢٥٠ سوف يُقرر عنها في قائمة الدخل.

المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل CURRENT MATURITIES OF LONG-TERM DEBTS

حيث أن الجزء من السندات أو الديون طويلة الأجل الذي يُستحق السداد خلال السنة المالية التالية يُقرر عنه كإلتزام متداول. فعندما يكون جزء فقط من الدين طويل الأجل سيتم سداده خلال الإثني عشر شهراً التالية ـ كما هو الحال في السندات التي يتم إستهلاكها عن طريق سلسلة من الأقساط السنوية ـ فإن الجزء المستحق من الدين طويل الأجل يُقرر عنه كإلتزام متداول في حين يُقرر عن الرصيد الباقي كدين طويل الأجل.

ولكن المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل لا يجب إدراجها ضمن الإلتزامات المتداولة إذا كانت :ـ

١ ـ سيتم تسويتها بإستخدام أصول مجمعة لهذا الغرض ولم تظهر كأصول متداولة.
٢ ـ سيتم إعادة تمويلها أو تسويتها من المتحصلات الناتجة عن إصدار دين جديد.
٣ ـ سيتم تحويلها إلى أسهم رأس مال.

ففي مثل هذه الحالات لا يحدث إستخدام لأصول متداولة أو خلق لإلتزامات متداولة أخرى. ومن ثم يكون تبويبها كإلتزامات متداولة غير صحيح. ويجب الإفصاح عن خطة تصفية هذا الدين سواء بين أقواس أو ضمن ملاحظات القوائم المالية.

ومع ذلك، فإن الإلتزام المستحق السداد عند طلب الدائن أو الذي سيكون تحت الطلب خلال سنة (أو دورة تشغيل أيهما أطول) يجب تبويبه كإلتزام متداول. وعادة ما تصبح الإلتزامات تحت طلب الدائن عند إنتهاك المدين لأحد بنود إتفاقية الدين. على سبيل المثال، فإن أغلب إتفاقيات الديون تستلزم الحفاظ على مستوى معين لنسبة الديون/ حق الملكية أو على حد أدنى معين لرأس المال العامل. فعند إنتهاك المدين

لأحد هذه البنود يلزم تصنيف الدين كإلتزام متداول حيث يُتوقع بصورة كبيرة إستخدام رأس المال العامل الحالي في سداد قيمة الدين. ولا يمكن الإستمرار في تصنيف الدين كإلتزام غير متداول إلا إذا أمكن توضيح أنه من المحتمل بدرجة عالية أن هذا الإنتهاك سيتم تلافيه خلال المهلة المحددة في العقد.

التعهدات قصيرة الأجل التي يُتوقع إعادة تمويلها Short-Term Obligations Expected To Be Refinanced

التعهدات قصيرة الأجل هي تلك الديون مستحقة السداد خلال سنة من تاريخ الميزانية أو خلال دورة التشغيل بالمنشأة أيهما أطول. وبعض التعهدات قصيرة الأجل يُتوقع إعادة تمويلها على أساس طويل الأجل ومن ثم فإنها لا يُتوقع أن تتطلب إستخدام لرأس المال العامل خلال السنة التالية (أودورة التشغيل).

وفي وقت ما أيدت مهنة المحاسبة إستبعاد التعهدات قصيرة الأجل من جزء الإلتزامات المتداولة إذا كان من المتوقع إعادة تمويلها. ولكن لأن المهنة لم تقدم إرشادات محددة، فإن تحديد ما إذا كان التعهد قصير الأجل من المتوقع إعادة تمويله أم لا كان يستند عادة على نية الإدارة وحدها لإعادة التمويل على أساس طويل الأجل. فقد تقوم الشركة بإصدار أوراق تجارية قصيرة الأجل لتمويل أصول ثابتة جديدة مع نية إعادة تمويلها على أساس طويل الأجل. أو قد تحصل الشركة على قرض مصرفي مدته ٥ سنوات، ولكن بسبب رغبة البنك تقوم بإصدار أوراق دفع مدتها ٩٠ يوم مع ضرورة إعادة تجديدها بصفة مستمرة. فماذا تمثل هذه الأوراق؟ هل هي ديون طويلة الأجل أم إلتزامات متداولة؟.

معيار إعادة التمويل Refinancing Criteria

نتيجة لهذه المشاكل في التبويب قامت المهنة بوضع أربعة معايير رسمية لتحديد الظروف التي يمكن في ظلها إستبعاد التعهدات قصيرة الأجل من الإلتزامات المتداولة. حيث تُطالب الشركة بإستبعاد التعهدات قصيرة الأجل من الإلتزامات المتداولة إذا تحقق كل من الشرطين التاليين:-

١ - وجود نية أو إتفاق على إعادة تمويل التعهد على أساس طويل الأجل.

٢ - أن تثبت قدرة الشركة على إتمام عملية إعادة التمويل.

ويعني قصد إعادة التمويل على أساس طويل الأجل أن الشركة تنوي تجديد التعهد قصير الأجل ومن ثم لن يستلزم إستخدام رأس المال العامل خلال السنة المالية

التالية أو دورة التشغيل أيهما أطول . ويمكن إثبات القدرة على التجديد بإحدى الطرق التالية :-

(أ) التجديد الفعلي للتعهد قصير الأجل عن طريق إصدار تعهد طويل الأجل أو أسهم ملكية بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل الإنتهاء من إعدادها ونشرها .

(ب) الدخول في إتفاق تجديد أو إعادة تمويل يسمح للمنشأة بإعادة تمويل الدين على أساس طويل الأجل وبشروط يمكن تحديدها بوضوح .

وعند حدوث عملية إعادة تمويل بالفعل ، فإن الجزء من التعهدات قصيرة الأجل الذي يُستبعد من الإلتزامات المتداولة قد لايتجاز المتحصلات الناتجة عن التعهد الجديد أو أسهم الملكية المصدرة التي تُستخدم في تسوية هذه التعهدات قصيرة الأجل . على سبيل المثال ، فإن شركة winery التي كان لديها دين قصير الأجل قدره ٣٠٠٠٠٠٠ج قامت بإصدار ١٠٠٠٠٠ سهم عادي بعد تاريخ الميزانية ولكن قبل إعدادها ونشرها وذلك بنية إستخدام المتحصل منها في تسوية الدين قصير الأجل عند إستحقاقه . فإذا كانت المتحصلات الصافية من بيع الأسهم ٢٠٠٠٠٠٠ج ، فإن هذا المقدار فقط من الدين قصير الأجل هو الذي يمكن إستبعاده من الإلتزامات المتداولة .

وعند الإستناد لإتفاق تمويل كدليل إثبات على قدرة الشركة على إعادة تمويل التعهدات قصيرة الأجل على أساس طويل الأجل ، فإن هذا الإتفاق يجب أن يستوفي كل الشروط التالية :

(أ) ألا يكون الإتفاق قابلاً للإلغاء من جانب أي طرف فيه وأن يمتد لأبعد من دورة التشغيل العادية للمنشأة أو سنة أيهما أطول .

(ب) ألا تكون الشركة في موقف مخالفة violation لهذا الإتفاق سواء في تاريخ الميزانية أو في تاريخ نشرها .

(ج) أن يُتوقع أن يكون المقرض أو المستثمر قادراً من الناحية المالية على الوفاء بشروط هذا الإتفاق .

كما أن مقدار الدين قصير الأجل الذي يمكن إستبعاده من الإلتزامات المتداولة :-

١ ــ لا يمكن أن يتجاوز المقدار المتاح لإعادة التمويل في ظل هذا الإتفاق .

٢ ــ يجب تعديله بأية محددات أو قيود في الإتفاق يتضح منها أن المقدار الكلي المتحصل عليه لن يُتاح بأكمله لتسوية التعهدات قصيرة الأجل .

٣ ــ ألا يتجاوز تقدير معقول للحد الأدني المتوقع الحصول عليه من نقدية وذلك في

حالة خضوع المقدار المتاح لإعادة التمويل للتقلب (بمعنى ضرورة إستخدام التقدير الأكثر تحفظاً).

فإذا لم نتمكن من تقدير أي من هذه المقادير الثلاثة بصورة معقولة، فإنه يجب إدراج مقدار الدين قصير الأجل بالكامل ضمن الإلتزامات المتداولة.

ومن الأمثلة على المقدار لإقتراض المتقلب (البند ٣ السابق) أن شركة Lasket قد دخلت في إتفاق مع أحد البنوك لإقتراض ما يصل إلى ٨٠٪ من مقدار حسابات القبض التجارية بها، وخلال السنة المالية التالية يُتوقع أن تتراوح حسابات القبض بين ٩٠٠٠٠٠ج كحد أدنى في الربع الأول و١٧٠٠٠٠٠ج كحد أقصى في الربع الثالث. وبالتالي فإن مقدار الحد الأدنى المتوقع الحصول عليه لإعادة تمويل التعهدات قصيرة الأجل التي يُستحق سدادها خلال الربع الأول من السنة التالية هو ٧٢٠٠٠٠ج [٨٠٪ من الحد الأدنى المتوقع لحسابات القبض خلال الربع الأول ٩٠٠٠٠٠ج) ونتيجة لذلك فإنه لا يمكن إستبعاد ما يزيد عن ٧٢٠٠٠٠ج من التعهدات قصيرة الأجل من الإلتزامات المتداولة في تاريخ الميزانية.

ومن الأسئلة الأخرى المتعلقة بإستبعاد التعهدات قصيرة الأجل من الإلتزامات المتداولة حالة سدادها بعد تاريخ الميزانية ثم إحلالها بعد ذلك بدين طويل الأجل قبل نشر الميزانية. على سبيل المثال، فقد قامت شركة Mardt بسداد دين قصير الأجل قدره ٤٠٠٠٠ج وذلك في ١٧ يناير ١٩٩٣ وأصدرت دين طويل الأجل قدره ١٠٠٠٠٠ج في ٣ فبراير ١٩٩٣ ويُتوقع نشر ميزانية الشركة بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ في ١ مارس ١٩٩٣. فلأن سداد التعهد قصير الأجل قد تم قبل الحصول على الأموال من الدين طويل الأجل وتطلب إستخدام الأصول المتداولة الموجودة بالشركة بالفعل، فإن المهنة تُطالب بإدراج هذا التعهد قصير الأجل ضمن الإلتزامات المتداولة في تاريخ الميزانية.

الإفصاح Disclosure

إذا تم إستبعاد التعهد قصير الأجل من الإلتزامات المتداولة، بسبب إعادة التمويل فإن القوائم المالية يجب أن تتضمن ملاحظات :-

١ ــ وصف عام لإتفاق التمويل.

٢ ــ شروط أي تعهد جديد تتحمله الشركة أو تلتزم به.

٣ ــ شروط أية أسهم حق ملكية تصدرها الشركة أو تلتزم بإصدارها.

وعند توقع إجراء عملية إعادة التمويل على أساس طويل الأجل عن طريق إصدار أسهم حق ملكية فإنه ليس من المناسب إدراج التعهد قصير الأجل ضمن حقوق الملكية، حيث أن هذا التعهد يمثل إلتزام وليس حق ملكية في تاريخ الميزانية.

ويمكن إظهار التعهدات قصيرة الأجل التي يُتوقع إعادة تمويلها تحت مسميات مستقلة عن كل من الإلتزامات المتداولة والديون طويلة الأجل مثل «الديون المؤقتة» أو «ديون قصيرة الأجل يُتوقع إعادة تمويلها» أو «ديون متوسطة».

التوزيعات المستحقة Dividends Payable

حيث تمثل التوزيعات النقدية مستحقة السداد التزام على الشركة لمساهميها نتيجة للإعلان عن توزيعات. ففي تاريخ الإعلان تتحمل الشركة إلتزام يجعل المساهمين في موقف الدائنين للشركة بقيمة التوزيعات المعلنة ولأن التوزيعات النقدية تُسدد عادة خلال سنة من تاريخ الإعلان (٣ شهور غالباً)، فإنها تُصنف كإلتزامات متداولة.

ولكن التوزيعات المتجمعة وغير المعلنة للأسهم الممتازة المجمعة للأرباح لا يُعترف بها كإلتزام لأن هذه التوزيعات الممتازة المتجمعة divedents in arrears لا تمثل تعهد على الشركة إلى أن يتخذ مجلس إدارة الشركة موقف رسمي يُصرح بتوزيع أرباح عليها. ومع ذلك، فإن مقدار التوزيعات المتجمعة وغير المسددة يجب الإفصاح عنه في ملاحظة أو إظهاره بين أقواس في جزء رأس مال الأسهم.

كما أن التوزيعات المستحقة في صورة أسهم إضافية لا يُعترف بها كإلتزام. لأن هذه التوزيعات في صورة أسهم (كما سنناقشها في الفصل ١٦) لا تتطلب تضحية مستقبلة بأصول أو خدمات ويمكن لمجلس الإدارة إلغاءها في أي وقت قبل إصدارها. ويتم التقرير عن التوزيعات في شكل أسهم لم تصدر بعد في جزء حقوق الملكية لأنها تمثل أرباح محتجزة في طريقها للتحول إلى رأس مال مدفوع.

التأمينات القابلة للإسترداد Returnable Deposits

قد تتضمن الإلتزامات المتداولة بالشركة تأمينات نقدية قابلة للاسترداد وتحصلها الشركة من العملاء أو العاملين بها. فقد تُحصل التأمينات من العملاء كضمان لتنفيذ عقد أو خدمة معينة أو كضمان لتغطية مدفوعات عن تعهدات متوقعة في المستقبل. على سبيل المثال، تطالب شركات التليفون عادة بالحصول على تأمين عند تركيب التليفون. وقد تحصل الشركة على التأمينات أيضا من العملاء كضمان للتلف المحتمل في بعض

الأصول المتروكة لديهم. وتطالب بعض الشركات عمالها بإيداع تأمين لرد مفاتيح أو أحد ممتلكات الشركة. ويعتمد تصنيف هذه البنود كإلتزامات متداولة أو غير متداولة على الوقت المنقضي بين تاريخ إيداع التأمين وإنتهاء العلاقة التي إستوجبته.

الإيـــرادات غيـر المكتســبة Unearned Revenues

قد تتلقى شركـات نشر المجـلات شيكـات من العملاء عند طلب الإشتراك في المجلة، كما تبيع شركات الطيرات عادة تذاكر لرحلات مستقبلة. وقد تصدر المطاعم بونـات وجبات يمكن إستبدالها أو إستخدامها لوجبات فـي المستقبل، كمـا تصدر بعـض متاجر التجزئة تراخيص بمنـح مجانية يمكـن إستبدالها ببضائع. فكيف تقـوم هـذه الشركات بالمحاسبة عن الإيرادات غير المكتسبة التي تتلقاها قبل تسليم البضاعة أو تقديم الخدمة؟

١ ــ عند تحصيل مبلغ مقدم يتم تسجيله بالجانب المدين من حساب النقدية والجانب الدائن من أحد حسابات الإلتزامات المتداولة الذي يحدد مصدر هذا الإيراد غير المكتسب.

٢ ــ عنـد إكتسـاب الإيراد، يُجعـل حساب الإيراد غير المكتسب مديناً مع جعل حساب الإيرادات المختص دائناً.

ولتوضيح ذلك، إفترض أن جامعة Allstate باعت ١٠٠٠٠٠ تذكرة لموسم كرة القدم بها، والذي يتضمن ٥ مباريات بسعر ٥٠ج للتذكرة. فيكون قيد بيع تذاكر الموسم كمايلي:

٥٠٠٠٠٠٠		من حـ/ النقديـــــة
	٥٠٠٠٠٠٠	الى حـ/ إيراد تذاكر غير مكتسب.
		تسجيل بيع ١٠٠٠٠٠ من تذاكر الموسم.

وبعد إنتهاء كل مباراة يتم إجراء القيد التالي:

١٠٠٠٠٠٠		من حـ/ إيراد تذاكر غير مكتسب
	١٠٠٠٠٠٠	الى حـ/ إيراد التذاكر
		تسجيل إيراد التذاكر المكتسب

وعـلى ذلـك، فإن إيراد التـذاكـر غير المكتسب هنا يُقرر عنه كإلتزام متداول في الميزانية. ومع إكتساب الإيراد، يتم تحويله من حساب الإيراد غير المكتسب إلى حساب الإيراد المكتسب. ويعـد الإيراد غير المكتسب هام نسبياً في بعض الشركـات: ففي

صناعة الطيران تمثل التذاكر المباعة لرحلات مستقبلية ما يقرب من ٥٠٪ من إجمالي الإلتزامات المتداولة بها.

ويوضح الشكل التالي بعض حسابات الإيراد المكتسب وغير المكتسب التي تستخدم في عدة أنواع من المنشآت :-

نوع المنشأة	إسم الحساب	
	إيراد غير مكتسب	إيراد مكتسب
شركة طيران	إيراد تذاكر ركاب غير مكتسب	إيراد تذاكر
نشر المجلات	إيراد إشتراكات غير مكتسب	إيراد إشتراكات
فنادق	إيراد إيجارات غير مكتسب	إيراد إيجارات

ويجب أن تقرر الميزانية عن التعهدات الخاصة بأية إرتباطات سوف تتم تسويتها ببضائع أوخدمات ، كما يجب أن تقرر قائمة الدخل عن الإيرادات المكتسبة خلال الفترة.

ضرائب المبيعات المستحقة Sales Taxes Payable

يجب تحصيل ضرائب المبيعات من العملاء على نقل بعض الأصول الملموسة وتقديم بعض الخدمات إليهم توريدها للجهة الحكومية المختصة (مصلحة الضرائب) ويتم إظهار إلتزام بقيمة الضرائب المحصلة من العملاء والتى لم تورد للجهة الحكومية بعد. حيث أن حساب ضرائب المبيعات المستحقة يجب أن يعكس إلتزام الشركة عن ضرائب المبيعات المستحقة للحكومة. فعند بيع بضاعة ثمنها ٣٠٠٠ج تخضع لضريبة مبيعات بنسبة ٤٪ يُجرى القيد التالي :-

٣١٢٠		من حـ/ النقدية أو حسابات المدينين
	٣٠٠٠	إلى حـ/ المبيعـــات
	١٢٠	إلى حـ/ ضرائب مبيعات مستحقة

وعندما تكون ضريبة المبيعات المحصلة والمضافة لحساب الضريبة المستحقة غير مساوية للإلتزام كما تقدره الجهات الضريبية الحكومية، فإنه يمكن إجراء تعديل على حساب الضريبة المستحقة عن طريق الإعتراف بمكسب أو خسارة من متحصلات ضريبة المبيعات.

ومع ذلك، فإنه في العديد من الشركات لا تنفصل ضريبة المبيعات عن المبيعات نفسها في وقت البيع؛ حيث يُضاف المبلغ الإجمالي لحساب المبيعات. ولكي تعكس الشركة القيمة الفعلية للمبيعات وإلتزام ضريبة المبيعات، يُجعل حساب المبيعات مدينا بمقدار ضريبة المبيعات المستحقة للحكومة عن هذه المبيعات مع جعل حساب ضريبة مبيعات المستحقة دائناً بنفس المقدار.

ولتوضيح ذلك بفرض أن رصيد حساب المبيعات يبلغ ١٥٠٠٠٠ج متضمناً ضريبة مبيعات بنسبة ٤٪ فلأن المقدار المسجل بحساب المبيعات يساوي المبيعات مضافاً إليها ٤٪ منها، أو ١٠٤٪ من المبيعات، فإن قيمة المبيعات الفعلية تبلغ ١٤٤٢٣٠,٧٧ [١٥٠٠٠٠ ÷ ١,٠٤]. ويبلغ إلتزام ضريبة المبيعات ٥٧٦٩,٢٣ ويلزم إجراء القيد التالي لتسجيل مقدار ضريبة المبيعات المستحقة للحكومة :ـ

من حـ/ المبيعـــــات	٥٧٦٩,٢٣
إلى حـ/ ضريبة مبيعات مستحقة	٥٧٦٩,٢٣

الضرائب العقارية المستحقة Property Taxes Payable

تعتمـد الوحدات الحكومية المحلية عادة على الضرائب العقارية كمصدر أساسي للموارد. ويستند تحديد هذه الضرائب على قيمة كل من العقار والممتلكات الشخصية وتصبح مستحقة الأداء في تواريخ يحددها القانون. ويمثل هذا الربط إلتزاماً على مالك العقار وتكلفة للخدمات التي يقدمها هذا العقار. والتساؤلات المحاسبية التي تثيرها الضرائب العقارية هي :

١ ــ متى يجب على مالك العقار تسجيل الإلتزام؟
٢ ــ ماهي الفترة المحاسبية التي تُحمل التكلفة عليها؟

وفي هذا الصدد خلصت مهنة المحاسبة إلى أنه «بصفة عامة، فإن الأساس الأكثر قبولاً في المحاسبة عن الضرائب العقارية هو إثبات إستحقاقها شهرياً في دفاتر دافع الضريبة على مدى الفترة المالية للجهة الضريبية التي تقوم بربط الضريبة». حيث أن تحميل الضريبـة على فترة تالية لربـطهـا وجبـايتهـا يؤدي لإقـتران مصروف الضريبة بالفترةالتي تستخدم فيها الجهة الحكومية الضرائب في تقديم منافع لمالك العقار.

فبفرض أن شركة Sealiaard ـ التي تقوم بإقفال حساباتها في ٣١ ديسمبر مـن كل عام ـ تتلقى إشعار ضرائبها العقارية في مايو من كل عام، حيث تبدأ السنة المالية للمدينة التي تعمـل بها الشركة في ١ مايو وتنتهي في ٣٠ أبريل من العام التالي. وقد رُبطت

ضرائب عقارية على الشركة قدرها ٣٦٠٠٠ج في ١ يناير ١٩٩٢ وأصبحت واجبة السداد في ١ مايو ١٩٩٢ وتُرسل إشعارات الضرائب في مايو وتُسدد على أقساط متساوية في ١ يوليو، ١ سبتمبر.

فتكون القيود الخاصة بتسجيل الإلتزام، أعباء الضريبة الشهرية، المدفوعات الضريبية عن الضرائب الواجبة السداد في ١ مايو ١٩٩٢ كما يلي :

١ مايو ١٩٩٢ (تاريخ الربط النهائي)

لا قيود

٣١ مايو، ٣٠ يونيو ١٩٩٢ (إستحقاق المصروف الشهري)

٣٠٠٠		من حـ/ مصروف ضرائب عقارية
	٣٠٠٠	إلى حـ/ ضرائب عقارية مستحقة

١ يوليو ١٩٩٢ (سداد أول قسط)

٦٠٠٠		من حـ/ ضرائب عقارية مستحقة
١٢٠٠٠		من حـ/ ضرائب عقارية مقدمة
	١٨٠٠٠	إلى حـ/ النقدية

٣١ يوليو، ٣١ أغسطس ١٩٩٢ (إستحقاق المصروف الشهري)

٣٠٠٠		من حـ/ مصروف ضرائب عقارية
	٣٠٠٠	إلى حـ/ ضرائب عقارية مقدمة

١ سبتمبر ١٩٩٢ (سداد القسط الثاني)

١٨٠٠٠		من حـ/ ضرائب عقارية مقدمة
	١٨٠٠٠	إلى حـ/ النقدية .

٣٠ سبتمبر، ٣١ أكتوبر، ٣٠نوفمبر، ٣١ ديسمبر ١٩٩٢، ٣١ يناير، ٢٨ فبراير، ٣١ مارس، ٣٠ أبريل ١٩٩٣ (إستحقاق المصروف الشهري)

٣٠٠٠		من حـ/ مصروف ضرائب عقارية
	٣٠٠٠	إلى حـ/ ضرائب عقارية مقدمة .

وتمثل الضرائب العقارية المقدمة في ١ يوليو وقدرها ١٢٠٠٠ج مدفوعات ٤ شهور والضرائب المقدمة في ١ سبتمبر وقدرها ١٨٠٠٠ج مدفوعات ٦ شهور مقدمة . وفي ٣١ ديسمبر يتضمن الحساب ٤ شهور ضرائب غير مستنفدة .

ويُطالب بعض المحاسبين بإثبات إستحقاق الضرائب العقارية عن طريق التحميل

على المصروفات خلال السنة التي تنتهي بتاريخ الربط النهائي بدلاً من السنة التي تبدأ بذلك التاريخ. وفي هذه الحالة يلزم تقدير الضرائب العقارية للسنة التالية وتحميلها بصورة شهرية على حساب مصروف الضرائب العقارية مع جعل حساب الضرائب العقارية المستحقة دائناً. وفي ظل هذه الطريقة فإنه عند الوصول لتاريخ الربط يكون المقدار الكلي للضريبة قد أُثبت إستحقاقه ويكون المصروف قد حمل على السنة السابقة على سداد الضريبة. وتكون هذه الطريقة مبررة عندما يكون تاريخ التقدير الضريبي سابقاً على تاريخ الربط النهائي لها بعام أو أكثر. ولأنه في هذه الحالة يقوم مالك العقار بتقدير مقدار الضريبة وإثبات إستحقاقه قبل تلقي الإشعار، فإنه يكون من الأنسب نظرياً تصنيف الضرائب العقارية كإلتزام متداول مقدر وليس محدد.

ولأنه قد توجد بعض الظروف الخاصةالتي تستدعي إستخدام فترات إستحقاق مختلفة للضريبة، فقد أقرت المهنة فكرة أن «الثبات في التطبيق من سنة لأخرى هو الإعتبار الأهم في هذه القضية وأن انتقاء أي من الفترات المذكورة سابقاً هو أمر يخضع للحكم الشخصي».

ضريبة الدخل المستحقة Income Tax Payable

يختلف مقدار ضريبة الدخل نسبياً مع مقدار الدخل السنوي. وينظر بعض المحاسبين لمقدار الضريبة على الدخل السنوي على أنه تقدير لأن حسابات الدخل (ومن ثم الضريبة عليه) لاتخضع لفحص وإعتماد مصلحة الضرائب. ويكون تفسير وتطبيق القواعد الضريبية المختلفة محل جدل دائم ويعتمد دئماً على تفسيرات المحاكم. وبإستخدام أفضل المعلومات والأدوات المتاحة، يجب أن تقوم الشركة بإعداد إقرار ضريبة دخل وحساب ضريبة الدخل المستحقة الناتجة عن عمليات الفترة الحالية. ويجب تصنيف مقدار الضريبة المستحقة على دخل الشركة ـ كما هي محسوبة بالإقرار ـ كإلتزام متداول.

وعلى عكس شركات الأموال، فإن المنشآت الفردية وشركات الأشخاص غير خاضعة لضرائب الدخل، لأن المالك الفردي للمنشأة أو الشريك في الشركة هو الذي يخضع لضريبة الدخل بصفة شخصية على حصته في دخل الشركة الخاضع للضريبة. ومن ثم فإن إلتزامات ضريبة الدخل لا تظهر بالقوائم المالية لمثل هذه الشركات.

وإذا تم في سنة تالية فرض ضريبة إضافية على دخل سنة سابقة، فإنه يجب إضافتها للجانب الدائن من حساب ضريبة الدخل المستحقة، مع تحميل الدين المتعلق بها على

العمليات الجارية.

وقد تزايدت الاختلافات بين الدخل الخاضع للضريبة في ظل قوانين الضرائب والدخل المحاسبي في ظل المبادىء المحاسبية المتعارف عليها في السنوات الأخيرة. وبسبب هذه الإختلافات، فإن مقدار ضريبة الدخل المستحقة للحكومة عن سنة معينة قد يختلف بصورة جوهرية عن مصروف ضريبة الدخل المقرر عنه في القوائم المالية. وسوف نخصص الفصل ٢٠ للجوانب الخاصة بضريبة الدخل لتقديم مناقشة تفصيلية لهذه المشكلة المعقدة والمثيرة للجدل.

الإلتزامات المتعلقة بالعمال Employee - Related Liabilities

إن المبالغ المستحقة للعاملين نظير المرتبات أو الأجور في نهاية الفترة المحاسبية يُقرر عنها كإلتزامات متداولة. كما أن البنود التالية المتعلقة بمكافآت العاملين يُقرر عنها كإلتزامات متداولة أيضا وهي :

١ ـ الاستقطاعات من المرتبات
٢ ـ المنافع التالية للتقاعد
٣ ـ الأجازات مدفوعة الأجر
٤ ـ المكافآت والحوافر.

الاستقطاعات من المرتبات: وأكثر أنواع الإستقطاعات شيوعاً هي الضرائب وغيرها من البنود المتنوعة مثل أقساط التأمين، إشتراكات النقابات ومدخرات العمال. وطالما أن المبالغ المستقطعة لم تُورد للجهة المختصة في نهاية الفترة المحاسبية، فإنه يجب الإعتراف بها كإلتزامات متداولة.

المنافع التالية للتقاعد: تعد المحاسبة والتقرير عن المدفوعات الخاصة بالمنافع التالية للتقاعد من الأمور المعقدة. وترتبط المعايير الخاصة بهذا المجال بنوعين أساسيين من المنافع التالية للتقاعد وهي :

١ ـ المعاشات Pensions
٢ ـ الرعاية الصحية ومنافع التأمين على الحياة التالية للتقاعد.

المعاشـــــات :

حيث تُعد خطة المعاشات ترتيبا يقدم صاحب العمل بمقتضاه منافع (مدفوعات) للعمال بعد تقاعدهم. ويُستخدم في المحاسبة عن المعاشات أساس الاستحقاق الذي

يستلزم قياس مقدار التعهد بتقديم منافع في المستقبل وإثبات إستحقاق تكلفة المعاش خلال سنوات خدمة العامل بالمنشأة. ونتيجة لذلك فإنه في نهاية الفترة المحاسبية يُحتمل ظهور إلتزام عن المعاشات في الميزانية بسبب عدم قيام الشركة بتمويل قيمة هذه الإلتزامات بالكامل. وإذا كان هناك جزء من هذا الالتزام مستحق في الفترة المحاسبية التالية، فيجب تصنيفه كإلتزام متداول.

الرعاية الصحية ومنافع التأمين على الحياة التالية للتقاعد: حتى وقت قريب كانت الشركات تقوم بإستنفاد منافع الرعاية الصحية والتأمين التالية للتقاعد المسددة فقط (أساس نقدي) للعمال المتقاعدين. ومع ذلك فقد أصدر FASB مؤخراً معياراً يلزم كل الشركات بتسجيل مصروف جاري في كل عام مقابل جزء من التكلفة المتوقعة للرعاية الصحية التالية للتقاعد وغيرها من المنافع المقدمة لكل عامل بغض النظر عن عمره أو طول مدة خدمته.

وقد أثار هذا المعيار الخلاف بسبب أثره على الأرباح ولأن هذا العبء في قائمة الدخل لا يُخصم للأغراض الضريبية (وذلك بعكس العبء الخاص بالمعاشات الذي يُعد مصروف ضريبي) كما أن مقدار الإلتزام الخاص بهذه المنافع سيكون جوهرياً في العديد من الشركات بسبب عدم إعترافها بهذه التكاليف قبل ذلك. ونتيجة لذلك، فإن العديد من هذه الشركات قد تتجه لتخفيض مقدار هذه المنافع أو إلغاء أو تخفيض الرعاية الصحية والتغطية التأمينية للعمال المتقاعدين.

الأجازات مدفوعة الأجر:- وهي فترات غياب للعاملين - مثل الأجازات، المرض - يحصلون على أجورهم عنها. وقبل إصدار معيار FASB رقم ٤٣ «المحاسبة عن فترات التغيب مدفوعة الأجر». إستخدمت الشركات عدة طرق بديلة للمحاسبة عن فترات التغيب مدفوعة الأجر. حيث قام البعض بإثبات التكلفة على أساس الاستحقاق في حين سجل البعض التكلفة في فترة سدادها. وقد أصدر FASB المعيار رقم ٤٣ للحد من البدائل في المعالجة وتخفيض إحتمال وجود إلتزامات جوهرية غير مسجلة أو مقدرة بأقل من اللازم. وقد طالب FASB في هذا المعيار بتسجيل إستحقاق إلتزام عن التكلفة الخاصة بتعويض فترات تغيب العمال في المستقبل وذلك عندما تتحقق كل الشروط التالية:

(أ) أن يكون تعهد المنشأة المتعلق بحقوق العمال في الحصول على تعويض عن فترات التغيب المستقبلة مستنداً إلى الخدمات التي قدمها العمال بالفعل.

(ب) أن يتعلق الإلتزام بالحقوق التي اكتسبها العمال أو تجمعت لهم .
(ج) أن يكون سداد هذا التعويض أو المقابل محتملا Prabable .
(د) أن يكون من الممكن تقدير قيمة هذا المقابل بصورة معقولة .

وإذا إستوفت المنشأة الشروط أ، ب، جـ، السابقة ولكن لم تثبت إستحقاق إلتزام بسبب عدم إستيفاء الشرط د، فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة .

وتوجد الحقوق المكتسبة Vested عندما تتعهد الشركة بسداد مدفوعات لأحد العمال حتى إن إنتهت علاقته بالشركة؟ بمعنى أن الحقوق المكتسبة ليست مشروطة بإستمرار العامل في الخدمة في المستقبل . والحقوق المتجمعة Accumulated هي تلك التي يمكن ترحيلها إلى فترات مستقبلة إذا لم تُستخدم في الفترة التي إكتُسبت خلالها .

على سبيل المثال، بفرض أنك قد حصلت على عطلة مدفوعة الأجر مدتها ٤ أيام تبدأ في ٣١ ديسمبر ـ وهو تاريخ نهاية السنة المالية ـ وسوف تحصل على أجر هذه العطلة حتى إذا إنتهت علاقتك بالشركة في ذلك التاريخ . في هذه الحالة تُعتبر هذه العطلة مكتسبة ويجب إثبات إستحقاق مقابلها . ولكن بفرض أن هذه العطلة غير مكتسبة ولكن يمكنك ترحيلها إلى فترات تالية، فرغم أن هذه الحقوق غير مكتسبة إلا أنها حقوق متجمعة يجب على الشركة إثبات استحقاقها مع الأخذ في الإعتبار الإحتمالات المقدرة لسقوط هذه الحقوق نتيجة دوران العمالة .

وهناك تعديل على هذه القواعد العامة في حالة الأجازات المرضية مدفوعة الأجر؛ فعندما تكون هذه المنافع مكتسبة للعاملين يُثبت إستحقاقها، وعندما تكون متجمعة وغير مكتسبة، يُسمح بإثبات إستحقاقها ولكن لا يُلزم به . ويرجع السبب في هذه التفرقة إلى أن الأجازة المرضية المدفوعة قد تأخذ أحد شكلين . ففي بعض الشركات لا يحصل العمال على إجازات مرضية مدفوعة إلا عند غيابهم بسبب المرض، وبالتالي فإن السماح بإثبات الاستحقاق وعدم الإلزام به يستند إلى أن سداد المقابل مشروط بمرض العمال في المستقبل . ولكن في بعض الشركات الأخرى يُسمح للعمال بتجميع الإجازات المرضية غير المستخدمة والحصول مقابلها على إجازة مدفوعة الأجر حتى في حالة عدم المرض، وفي مثل هذه الحالة يجب إثبات إستحقاق الإلتزام لأنه سوف يُسدد بغض النظر عن مرض العمال .

ويجب الإعتراف بمصروف الأجازات المدفوعة والإلتزام المقابل له في السنة التي يكتسب فيها العاملون هذه الإجازات . على سبيل المثال، إذا حصل عمال جدد على

الحق في إجازة أسبوعين مدفوعة الأجر في بداية السنة الثانية لعملهم بالشركة، فإن مقابل هذه الإجازة يُعتبر مكتسباً خلال السنة الأولى لعملهم.

ولكن ماهو المعدل الذي يلزم إستخدامه في إثبات إستحقاق تكلفة هذا المقابل ـ هل هو المعدل الجاري أم معدل مقدر في المستقبل؟ لم يتعرض معيار FASB رقم ٤٣ لهذه القضية، ومن ثم فإنه من المحتمل أن تستخدم الشركات المعدل الجاري وليس المستقبل. حيث أن درجة التأكد من المعدل المستقبل أقل، كما أنه يثير القضايا المتعلقة بالقيمة الزمنية للنقود. ولتوضيح ذلك بفرض أن شركة Amutron قد بدأت عملياتها في ١ يناير ١٩٩١، وقد عينت الشركة ١٠ عمال بأجر ٤٨٠ج أسبوعياً لكل منهم. وبلغت فترات الأجازات التي إكتسبها العمال جميعاً خلال سنة ١٩٩١ ما يبلغ ٢٠ أسبوعاً لم يُستخدم منها شيء خلال السنة. وفي سنة ١٩٩٢ إستخدمت هذه الإجازات عندما كان معدل الأجر الجاري ٥٤٠ج أسبوعياً للعامل. فيكون القيد اللازم في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ لإثبات إستحقاق مقابل الإجازات المتجمعة كما يلي :ـ

٩٦٠٠		من حـ/ مصروف الأجور
	٩٦٠٠	إلى حـ/ أجور عطلات مستحقة [٢٠ أسبوع × ٤٨٠ج]

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ستقرر الشركة في ميزانيتها عن إلتزام قدره ٩٦٠٠ج. وفي سنة ١٩٩٢ يُسجل مقابل الأجازات المتعلقة بسنة ١٩٩١ كما يلي :ـ

٩٦٠٠		من حـ/ أجور عطلات مستحقة
١٢٠٠		من حـ/ مصروف الأجور
	١٠٨٠٠	إلى حـ/ النقدية [٢٠ أسبوع × ٥٤٠]

ففي سنة ١٩٩٢ أستخدمت أسابيع الإجازة، ومن ثم ينتفي الإلتزام. ويُلاحظ أن الفرق بين مقدار النقدية المسددة ومقدار التخفيض في حساب الإلتزام يُسجل كتعديل لحساب مصروف الأجور في فترة السداد. وينشأ هذا الفرق بسبب تسجيل حساب الإلتزام على أساس معدلات السداد السارية خلال الفترة التي إكُتسبت خلالها فترة الإجازة. ومع ذلك، فإن النقدية المسددة تستند للمعدلات السارية خلال فترة إستخدام هذه الإجازات بالفعل. وعند إستخدام معدلات السداد المستقبلة في إثبات إستحقاق الإلتزام خلال سنة ١٩٩١، فإن النقدية المسددة سنة ١٩٩٢ سوف تتساوى عندئذ مع قيمة الإلتزام.

إتفاقات المكافآت والحوافز:

تقوم العديد من الشركات بتقديم مكافآت لبعض أو كل العاملين بها علاوة على

مرتباتهم أو أجورهم المنتظمة. وعادة ما يستند مقدار المكافأة على الربح السنوي للشركة. ومن وجهة نظر الشركة، فإن مدفوعات المكافأة للعاملين يمكن إعتبارها أجور إضافية ويلزم طرحها عند تحديد صافي دخل العام.

ولأن مقدار المكافأة يمثل مصروف للمنشأة، فإن مشكلة حساب مقدار المكافأة الذي يستند إلى صافي الدخل تصبح أكثر صعوبة، فبفرض شركة لديها دخل قدره ١٠٠٠٠٠٠ج قبل طرح مصروف المكافأة. وطبقا لشروط المكافأة، يُجنب ٢٠٪ من الدخل لتوزيعه على العاملين. فإذا كانت المكافأة نفسها ليست مصروفاً يُطرح عند تحديد صافي الدخل، فإنه يمكن حساب مقدارها ببساطة بنسبة ٢٠٪ من صافي الدخل وقدره ١٠٠٠٠٠٠ج. ولكن المكافأة نفسها تمثل مصروف يلزم طرحه عند تحديد مقدار صافي الدخل الذي تُحسب المكافأة على أساسه. بمعنى أن ناتج طرح المكافأة من رقم ١٠٠٠٠٠٠ج هو الرقم الذي يتم حساب المكافأة على أساسه أي أن المكافأة تساوي ٢٠٪ من ١٠٠٠٠٠٠ مطروحاً منها المكافأة. ويُعبر عن ذلك جبرياً كما يلي :-

م = ٢٠ , (١٠٠٠٠٠٠ - م)

م = ٢٠٠٠٠٠ - ٢٠ , م

١ , ٢م = ٢٠٠٠٠٠

∴ م = ١٦٦٦٦ , ٦٧

وتنشأ مشكلة مماثلة من علاقة مدفوعات المكافأة بضريبة الدخل. فبفرض أن الدخل يبلغ ١٠٠٠٠٠٠ج دون طرح مكافأة العاملين أو الضرائب على الدخل. ويستند حساب المكافأة على الدخل بعد طرح الضرائب ولكن قبل طرح المكافأة. وأن معدل ضريبة الدخل يبلغ ٤٠٪ ومعدل المكافأة ٢٠٪ وأن المكافأة يُسمح بخصمها للأغراض الضريبية. على ذلك فإن المكافأة تبلغ ٢٠٪ من ١٠٠٠٠٠٠ج مطروحاً منها الضرائب، والضرائب تساوي ٤٠٪ من ١٠٠٠٠٠٠ج مطروحا منها المكافأة. وبذلك تكون لدينا معادلتان أنيتان كما يلي [م تمثل المكافأة، د تمثل الضرائب]:-

م = ٢٠ , [١٠٠٠٠٠٠ - د]

د = ٤٠ , [١٠٠٠٠٠٠ - م]

وبحل هاتين المعادلتين يتضح أن م = ١٣٠٤٣ , ٤٨ج، د = ٣٤٧٨٢ , ٦١ج.

وفي حالة النص على إستقطاع كل من الضرائب والمكافأة قبل تحديد رقم الدخل الذي تُحسب على أساسه المكافأة، تكون المعادلات كما يلي :

م = ٢٠, [١٠٠٠٠٠٠ - م - د]

د = ٤٠, [١٠٠٠٠٠ - م]

وبالتعويض عن قيمة د من المعادلة الثانية في المعادلة الأولى يمكن تحديد قيمة م وهي ١٠٧١٤,٢٩ج. وبالتعويض عنها في المعادلة الثانية نصل لقيمة د وقدرها ٣٥٧١٤,٢٨

٣٥٧١٤,٢٨

ويتم إجراء قيد تسوية لإثبات المكافأة كما يلي :-

١٠٧١٤,٢٩ من حـ/ مصروف مكافأة العاملين.

١٠٧١٤,٢٩ إلى حـ/ مكافأة أرباح مستحقة.

وعند سداد المكافأة بعد ذلك يكون قيد اليومية :-

١٠٧١٤,٢٩ من حـ/ مكافأة أرباح مستحقة.

١٠٧١٤,٢٩ إلى حـ/ النقديـــة.

ويجب ظهور حساب المصروف في قائمة الدخل كمصروف تشغيلي. كما أن الإلتزام عادة ما يُسدد خلال فترة زمنية قصيرة ويجب أن يظهر كإلتزام متداول في الميزانية.

ويُعد تحرير مستند قانوني مثل عقد المكافأة من مهام المحامي وليس المحاسب، رغم أنه يُطلب من المحاسبين عادة التعبير عن رأيهم في جدوى هذا الإتفاق. وفي هذه الحالة يجب على المحاسب أن يصر دائماً على أن يُبرز الإتفاق بصورة واضحة ما إذا كانت ضرائب الدخل والمكافأة نفسها تمثل مصروفات يجب طرحها عند تحديد رقم الدخل الذي تُحسب على أساسه المكافأة أم لا.

ومما يماثل إتفاقات المكافأة تلك الإتفاقيات التعاقدية التي تنظم مدفوعات إيجار أو إمتياز مشروطة بمقدار الإيرادات المكتسبة أو كمية المنتجات المنتجة والمستخرجة. وعادة ما تكون المصروفات المشروطة التي تستند للإيرادات أو الوحدات المنتجة أقل صعوبة في حسابها من إتفاقيات المكافآت. على سبيل المثال، إذا نص عقد إستئجار على مدفوعات إيجار ثابت قدرها ٥٠٠ج شهرياً علاوة على ١٪ من المبيعات التي تزيد عن ٣٠٠٠٠٠ جنيه سنوياً، فإن تعهد الإيجار السنوي في هذه الحالة سوف يبلغ ٦٠٠٠ جنيه علاوة على ١٪ من كل جنيه إيرادات يزيد عن ٣٠٠٠٠٠ جنيه. أو ينص إتفاق إمتياز على حصول مالك حق الإختراع على ١ جنيه مقابل كل طن من المنتجات الناتجة عن العملية التي يمتلك حق إختراعها أو أن يحصل مالك الحقوق المعدنية على ٥, جنيه

عن كل برميل زيت مستخرج. فمع كل إنتاج أو استخراج لوحدة منتج إضافية، ينشأ تعهد إضافي في شكل إلتزام متداول عادة.

الإفصاح عن الإلتزامات المتداولة بالقوائم المالية: DISCLOSURE OF CURRENT LIABILITIES IN THE FINACIAL STATEMENTS

من الوجهة النظرية، فإنه يجب قياس الإلتزامات على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة المستقبلة والمطلوبة لتصفيتها. ولكن في الممارسة عادة ما تُسجل الإلتزامات المتداولة في السجلات المحاسبية ويُقرر عنها في القوائم المالية على أساس قيمة إستحقاقها بالكامل. فبسبب قصر الفترات الزمنية ـ حيث تقل عادة عن سنة ـ فإن الفرق بين القيمة الحالية للإلتزام المتداول وقيمة إستحقاقه لايكون كبيراً عادة. وبالتالي، فإن هذا التضخيم الطفيف في الإلتزامات الناتج عن تسجيل الإلتزامات المتداولة بقيمة الإستحقاق يُعد مقبولاً باعتبار أنه غير هام نسبياً. وقد إستثنت نشرة APB رقم ٢١ «الفائدة على حسابات القبض وحسابات الدفع» من مقاييس القيمة الحالية حسابات الدفع التي تنتج عن تعاملات مع الموردين تتم في مجرى النشاط العادي للمنشأة ولا تتجاوز سنة واحدة.

وعادة ما تُعرض حسابات الإلتزامات المتداولة في بداية جزء الخصوم بالميزانية. وفي بعض الحالات، تُعرض الإلتزامات المتداولة بعد الأصول المتداولة مباشرة مع طرح جملة الإلتزامات المتداولة من جملة الأصول المتداولة للحصول على «رأس المال العامل» أو «الأصول المتداولة الزائدة عن الإلتزامات المتداولة». (في حالة عرض الميزانية في شكل تقرير Report form وليس على شكل حرف T]

وفي داخل جزء الإلتزمات المتداولة يمكن إدراج الحسابات على أساس تواريخ الاستحقاق، أو على أساس مقدارها أو على أساس تفضيلات التصفية. وتقوم العديد من الشركات بإدراج أوراق الدفع في بداية الإلتزامات المتداولةبغض النظر عن مقدارها النسبي ويتبعها عادة حسابات الدائنين على أن تختم جزء الإلتزامات المتداولة بالجزء المتداول من الديون طويلة الأجل.

ويجب أن تكون تفاصيل والمعلومات الإضافية المتعلقة بالإلتزامات المتداولة كافية حتى تفي بمتطلبات الإفصاح الكامل. ويجب تحديد الإلتزامات المضمونة بصورة واضحة، والإشارة إلى الأصول المقدمة كضمان لها. وعندما يكون تاريخ الإستحقاق الخاص بالتزام معين قابل للتأجيل، فإنه يجب الافصاح عن التفاصيل الخاصة بذلك.

ولا يجب إجراء مقاصة بين الإلتزامات المتداولة والأصول المخصصة لتسويتها. كما يجب تصنيف المستحقات الجارية من الديون طويلة الأجل كإلتزمات متداولة.

ويوجد إستثناء أساسي في حالة التعهدات المستحقة السداد والتي سوف تُسدد من أصول مصنفة كأصول طويلة الأجل. على سبيل المثال، إذا كانت المدفوعات الخاصة بإستهلاك السندات تُسدد من إعتماد مخصص لإستهلاك السندات مصنف ضمن الأصول طويلة الأجل، فإن هذه المستحقات الجارية من السندات يجب التقرير عنها في جزء الإلتزامات طويلة الأجل. حيث أن عرض هذا الدين في جزء الإلتزامات المتداولة سوف يُشوه موقف رأس المال العامل بالمنشأة.

وقد تتطلب الإرتباطات الحالية للشركة والتي سوف ينتج عنها تعهدات في فترات تالية ولها مقدار هام نسبياً الإفصاح عنها بالقوائم المالية. على سبيل المثال، فإن ارتباط الشركة بشراء سلع أو خدمات معينة أو ببناء أو شراء أو إستئجار معدات أو ممتلكات قد يتطلب الإفصاح عنه في الملاحظات المرفقة بالميزانية.

القسم الثاني:

الإلتزامات الإحتمالية

تمثل الإلتزامات الإحتمالية تعهدات تستند إلى حدوث أو عدم حدوث واحدة أو أكثر من الأحداث في المستقبل ليؤكد القيمة المستحقة أو الطرف المستحق لها أو تاريخ الاستحقاق أو ليؤكد وجود الإلتزام نفسه. بمعنى أن تحديد واحد أو أكثر من هذه العوامل يستند إلى شرط contingency. وقد عرف FASB الشرط في معياره رقم ٥ بأنه «حالة أو موقف أو مجموعة من الظروف الموجودة التي تتضمن عدم تأكد فيما يتعلق بمكسب محتمل [مكسب مشروط] أو خسارة محتملة [خسارة مشروطة] لمنشأة معينة، وسوف تنتفي حالة عدم التأكد هذه عند وقوع أو عدم وقوع حدث أو أكثر في المستقبل». ويُعرف الإلتزام الذي يُثبت إستحقاقه نتيجة للخسارة المشروطة بالإلتزام المحتمل contingent liability .

المحاسبة عن الخسائر الاحتمالية ACCOUNTING FOR LOSS CONTINGENCIES

عند وجود خسارة محتملة (مشروطة) يمكن أن يتراوح إحتمال وقوع حدث أو أكثر في المستقبل ليؤكد التحمل بالإلتزام من حالة الإحتمال المرجح Prabable إلى حالة الاحتمال

البعيد Remote وقد إستخدم FASB مصطلحات الإحتمال المرجح Prabable والإحتمال المعقول Reasonably Possible والاحتمال البعيد Remote. في تحديد ثلاث مناطق داخل هذا المدى وتحديد المعاني التالية :-

- الإحتمال المرجح : ويعني أنه يُحتمل وقوع الحدث أو الأحداث في المستقبل بصورة كبيرة.
- الاحتمال المعقول: ويعني أن فرصة وقوع الحدث أو الأحداث في المستقبل أكثر من مستبعدة ولكن أقل من محتملة بصورة كبيرة.
- الإحتمال المستبعد: ويعني أن احتمال وقوع الحدث أو الأحداث في المستقبل ضئيل.

ويجب إثبات إستحقاق الخسارة المقدرة من الخسارة المشروطة عن طريق التحميل على المصروفات وإثبات حساب إلتزام في حالة تحقق الشروط التالية فقط.

١ ــ إتاحة معلومات قبل نشر القوائم المالية تشير إلى أنه من المحتمل بصورة كبيرة أن تكون الشركة قد تحملت بإلتزام معين في تاريخ القوائم المالية.

٢ ــ أن مقدار الخسارة يمكن تقديره بصورة معقولة.

حيث أنه لا يُشترط معرفة الطرف المستحق أو تاريخ الاستحقاق بشكل دقيق لتسجيل قيمة الإلتزام ولكن ما يلزم معرفته فقط هو ما إذا كان من المحتمل بصورة كبيرة أن الشركة قد تحملت بهذا الإلتزام.

ويشير المعيار الثاني السابق إلى أن مقدار الإلتزام يمكن تحديده بصورة معقولة، فإذا لم يمكن ذلك فإنه لا يجب تسجيله كإلتزام. ولوضع تقدير معقول لقيمة الإلتزام يمكن الاستناد إلى الخبرة الخاصة للشركة أو خبرة الشركات الأخرى في نفس الصناعة أو الدراسات الهندسية أو البحوث، الاستشارة القانونية أو التقديرات الرشيدة لأشخاص في موقف أفضل للمعرفة.

ويتضمن تطبيق مصطلحات الإحتمال المرجح والإحتمال المعقول والإحتمال البعيد كإرشادات في تصنيف الإلتزامات المشروطة قدراً كبيراً من الحكم الشخصي. وفيما يلي بعض الأمثلة على الخسائر المشروطة والمعالجة المحاسبية الخاصة بها.

وتعتبر المفاهيم والإجراءات المحاسبية المتعلقة بالبنود المشروطة حديثة نسبياً وغير مستقرة. ويعبر المحاسبون الممتهنون عن إهتمامهم بالتنوع الذي يوجد حالياً في تفسير مصطلحات «الإحتمال المرجح» و «الاحتمال المعقول» والإحتمال البعيد». وتعتمد

خسارة متعلقة بـ :	يُثبت إستحقاقها عـــادة	لا يثبت إستحقاقهـــا	يمكن إثبات* إستحقاقهـــا
١ ـ إمكانية تحصيل حسابات القبض	×		
٢ ـ التعهدات المتعلقة بضمان المنتج وعيوب الانتاج	×		
٣ ـ الجوائز المقدمة للعملاء	×		
٤ ـ خطر خسارة أو تلف ممتلكات الشركة بالحريق أو الحوادث الأخرى		×	
٥ ـ مخاطر الأعمال العامة أو غير المحددة		×	
٦ ـ خطر الخسائر التي تتحملها شركات التأمين وإعادة التأمين		×	
٧ ـ التهديد بنزع ملكية الأصول			×
٨ ـ وجود منازعة قضائية أو التهديد بها			×
٩ ـ وجود مطالبات حالية أو محتملة على الشركة**			×
١٠ ـ ضمانات لقروض خاصة بأطراف أخرى			×
١١ ـ تعهدات البنوك التجارية مقابل خطابات الضمان السارية			×
١٢ ـ إتفاقات إعادة شراء حسابات القبض [أو الأصل المقابل لها] المباعة			×

* يجب إثبات إستحقاقها عند إستيفاء الشرطين [الإحتمال المرجح وإمكانية التقدير بصورة معقولة]

** الخسائر المقدرة التي تحملتها الشركة قبل تاريخ الميزانية وتم تسويتها بعدها يجب إثبات إستحقاقها في تاريخ الميزانية .

الممارسة الحالية بصورة كبيرة على اللغة المستخدمة في ردود المحامين (وهي لغة متحيزة بالضرورة ودفاعية أكثر منها تنبؤية) . ونتيجة لذلك، فإن عمليات إثبات الإستحقاق والإفصاح عن الإلتزامات المشروطة تتنوع بصورة ملحوظة في الممارسة العملية .

الدعاوي القضائية والمطالبات Litigation, Claims and Assessments

عند تحديد مدى ضرورة تسجيل إلتزام فيما يتعلق بالدعاوي القضائية والمطالبات الفعلية أو المحتملة يجب أخذ العوامل التالية ـ مع غيرها ـ في الإعتبار :

١ ــ الفترة الزمنية التي وقع فيها سبب هذا التصرف .

٢ ــ إحتمال الفصل في النزاع في غير صالح الشركة .

٣ ــ القدرة على وضع تقدير معقول لمقدار الخسارة .

وللتقرير عن الخسارة والإلتزام في القوائم الماليةفإن سبب هذه الدعوى يجب أن يكون قد وقع في تاريخ القوائم المالية أو قبل ذلك دون ما نظر إلى أن الشركة لم تدرك وجود أو إحتمال الدعوى أو المطالبة إلا بعد تاريخ القوائم المالية ولكن قبل نشرها . ولتقييم إحتمال الفصل في المنازعة في غير صالح الشركة يمكن دراسة طبيعة الدعوى

ومدى التقدم فيها ورأى الإدارة القانونية وخبرة الشركة والشركات الأخرى في حالات مماثلة ورد فعل الادارة تجاه الدعوى.

ومع ذلك، فإن نتيجة الفصل في الدعاوي القائمة يصعب التنبؤ بها بأي قدر من التأكد وحتى إذا كانت الأدلة المتاحة في تاريخ الميزانية في غير صالح الشركة، فإنه من غير المعقـول أن نتوقع قيام الشركة بنشر تقديرات لهذه الخسائر المحتملة في قوائمها المالية. ولأن مثل هذا الإفصاح قد يُضعف موقف الشركة في النزاع ويُشجع الخصم على تكثيف جهوده.

وفيما يتعلق بالدعاوي التي لم تُستوف بعد والمطالبات غير المؤكدة، يجب على الشركة أن تحدد:ـ

١ ـ درجة الإحتمال الذي يتعلق بإستيفاء الدعوى أو تأكيد المطالبة.

٢ ـ درجة الإحتمال الذي يتعلق بالفصل في غير صالح المنشأة.

تكاليف ضمان المنتج Guarantee and Warranty Costs

يتمثل ضمان المنتج warranly في تعهد يقدمه البائع للمشتري بتحمل أي نقص في كمية أو نوعية أو أداء المنتـج. وهـو أسلوب يشيع إستخـدامـه لترويج المبيعـات في الشركـات الصناعية. على سبيل المثال، فإن بعض شركات إنتاج السيارات تضمن السيارة لمدة ٧ سنوات أو ٧٠٠٠٠ ميل. فخلال فترة زمنية معينة تالية لتاريخ البيع للمستهلك قد يتعهد البائع بتحمل جزء من أو كل تكاليف إحلال الأجزاء التالفة أو تقديم أي قطع غيار أو خدمات مطلوبة بدون مقابل أو رد سعر الشراء أو رد ضعف سعر الشراء في بعض الأحيان. وبالتالي فإن هذه الضمانات تتضمن تكاليف مستقبلة يُطلق عليها «تكاليف مابعد البيع» Post-sale costs. ورغم أن هذه التكاليف المستقبلة غير محددة سواء في مقدارها أو تاريخها أو العميل المستحق لها، فإن هناك إحتمال مرجح بوجود إلتزام ويجب الإعتراف به في الحسابات إذا أمكن تقديره بصورة معقولة. ويمثل مقدار هذا الإلتزام تقدير لكل التكاليف التي سوف تتحملها الشركة بعد البيع والتسليم واللازمة لإصلاح العيوب أو التلف في ظل شروط الضمان. فتكاليف الضمان تمثل مثال تقليدي على الخسائر المشروطة.

الأســاس النقــدي :

هناك طريقتان أساسيتان في المحاسبة عن تكاليف الضمان هما:ـ

١ ـ طريقة الأساس النقدي.

٢ ــ طريقة أساس الإستحقاق.

ففي ظل طريقة الأساس النقدي تُحمل تكاليف الضمان على المصروفات عند تحملها بالفعل، بمعنى أن تكاليف الضمان تُحمل على المصروفات في الفترةالتي يُقدم فيها البائع الضمان بالفعل، وذلك دون تسجيل أي إلتزام عن التكاليف المستقبلة الناشئة عن الضمان ودون تحميل فترة تسجيل المبيعات بأية تكاليف متعلقة بهذه الضمانات. وعادة ما يُبرر إستخدام هذه الطريقة في المحاسبة ـ وهي الطريقة الوحيدة المقبولة للأغراض الضريبية ـ على أسس عملية عندما تكون تكاليف الضمان غير هامة نسبياً أو تكون فترة الضمان قصيرة نسبياً. وتُستخدم طريقة الأساس النقدي عند عدم إثبات إستحقاق إلتزام الضمان في سنة البيع لأي من الأسباب التالية :ـ

١ ــ عدم وجود إحتمال مرجح بتحمل الشركة للإلتزام.

٢ ــ عدم القدرة على تقدير مقدار الإلتزام بصورة معقولة.

أساس الإستحقاق

إذا كان هناك إحتمال مرجح بأن العملاء سيقدمون مطالبات في ظل الضمانات المتعلقة بالسلع أو الخدمات المباعة لهم ومن الممكن وضع تقدير معقول للتكاليف المصاحبة لذلك، فإنه يجب إستخدام أساس الاستحقاق. وفي ظل أساس الإستحقاق تُحمل تكاليف الضمان على مصروفات التشغيل في سنة البيع. وهذه الطريقة هي التي تحظى بقبول عام والتي يجب إستخدامها عندما يمثل الضمان جزء مكمل لعملية البيع ولا يمكن فصله عنها ويُنظر إليه كخسارة مشروطة. ويُشار إلى هذا المدخل بمدخل مصروف الضمان Expense warranty approach.

مصروف الضمان :

لتوضيح طريقة مصروف الضمان إفترض أن شركة Denson قد بدأت إنتاج آلة جديدة في يوليو ١٩٩٢ وباعت ١٠٠ وحدة بمبلغ ٥٠٠٠ج للوحدة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وهو نهاية السنة المالية، وتخضع كل وحدة لفترة ضمان قدرها سنة. ومن واقع خبرة الشركة مع آلات مماثلة، فقد قدرت أن تكلفة الضمان سوف تبلغ في المتوسط ٢٠٠ج للآلة. وعلاوة على ذلك، فإنه نتيجة لإحلال بعض الأجزاء والخدمات المقدمة في ظل شروط الضمان تحملت الشركة تكاليف ضمان قدرها ٤٠٠٠ج في سنة ١٩٩٢ و١٦٠٠٠ج في سنة ١٩٩٣. فتكون قيود اليومية اللازمة كما يلي :ـ

بيع ١٠٠ آلة بمبلغ ٥٠٠٠ج للآلة، من يوليو إلى ديسمبر ١٩٩٢

٥٠٠٠٠٠		من حـ/ النقدية أو حسابات القبض
	٥٠٠٠٠٠	إلى حـ/ المبيعات .

الإعتراف بمصروف الضمان من يوليو إلى ديسمبر ١٩٩٢

٤٠٠٠		من حـ/ مصروف الضمان
	٤٠٠٠	إلى حـ/ النقدية أو المخزون أو حسابات الدفع
		(تكاليف الضمان التي تحملتها الشركة) .
١٦٠٠٠		من حـ/ مصروف الضمان
	١٦٠٠٠	إلى حـ/ إلتزام الضمانات المقدرة .
		(إثبات إستحقاق تكاليف الضمان المقدرة) .

ويجب أن تقرر ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ عن إلتزام ضمان مقدر قدره ١٦٠٠٠ج ضمن الإلتزامات المتداولة ، كما أن قائمة دخل العام ستقرر عن مصروف ضمان قدره ٢٠٠٠٠ج .

الإعتراف بتكاليف الضمان التي تتحملها الشركة سنة ١٩٩٣ (عن مبيعات سنة ١٩٩٢)

١٦٠٠٠		من حـ/ إلتزام الضمانات المقدرة
	١٦٠٠٠	إلى حـ/ النقدية أو المخزون أو حسابات الدفع
		(تكاليف الضمان التي تحملتها الشركة) .

وإذا طُبق الأساس النقدي في المثال السابق، فسوف يتم تسجيل مصروفات ضمان قدرها ٤٠٠٠ في سنة ١٩٩٢ ـ مصروفات قدرها ١٦٠٠٠ج في سنة ١٩٩٣ مع تسجيل كل إيراد المبيعات في سنة ١٩٩٢ . ففي العديد من الحالات يؤدي تطبيق الأساس النقدي لعدم المقابلة بين تكاليف الضمان المتعلقة بالمنتجات المباعة خلال فترة معينة والإيرادات المكتسبة من هذه المنتجات . ومع تطبيق سياسات الضمان بإستمرار من سنة لأخرى، فإن الفروق بين الأساس النقدي وأساس مصروف الضمان لن تكون كبيرة .

مبيعات الضمان :

في بعض الأحيان يُباع الضمان منفصلاً عن المنتج نفسه . على سبيل المثال، فعند شراءك لجهاز تليفزيون فسوف تحصل على ضمان من البائع، كما يمكنك بدون شك الحصول على ضمان لفترة أطول مع سداد تكلفة إضافية . ففي مثل هذه الحالة يجب على البائع أن يُسجل بيع الجهاز بفترة الضمان الأصلية بصورة منفصلة عن بيع فترة الضمان الاضافية ويُشار إلى هذا المدخل بمدخل مبيعات الضمان Sales warranty ap-

١٥٠٠ من حـ/ النقدية [(٦٠٠٠٠ ÷ ١٠) × ٢٥ قرش].
٣٠٠٠ من حـ/مصروف الجوائز
٤٥٠٠ إلى حـ/ مخزون أواني الجوائز [(٦٠٠٠٠ ÷ ١٠) × ٧٥ قرش].

٤ ـ تسجيل قيود التسوية في نهاية السنة المالية عن الإلتزام المقدر مقابل عروض الجوائز القائمة

٦٠٠٠ من حـ/ مصروف الجوائز
٦٠٠٠ إلى حـ/إلتزام الجوائز المقدرة

وقد تم حساب هذا الرقم كما يلي :ـ

جملة الأغلفة المباعة في سنة ١٩٩٢	٣٠٠٠٠٠
جملة الأغلفة المعادة المقدرة (٦٠٪)	١٨٠٠٠٠
الأغلفة المعادة سنة ١٩٩٢	٦٠٠٠٠
الأغلفة المقدر إعادتها في المستقبل	١٢٠٠٠٠

∴ التكلفة المقدرة لمطالبات الجوائز القائمة = (١٢٠٠٠٠ ÷ ١٠) × (٧٥ ,ج − ٢٥ ,ج) = ٦٠٠٠ج

وسوف تُظهر ميزانية شركة Flully في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ مخزون أواني جوائز قدره ١٠٥٠٠ج ضمن الأصول المتداولة، وإلتزام جوائز مقدر قدره ٦٠٠٠ج ضمن الإلتزمات المتداولة. كما أن قائمة دخل سنة ١٩٩٢ سوف تقرر عن مصروف جوائز قدره ٩٠٠٠ج ضمن المصروفات البيعية.

وفي المثال السابق تقوم الشركة بوضع خطة الجوائز الخاصة بها وإصدار الأغلفة الخاصة بمنتجاتها وتتحمل مسئوليات هذه الجوائز بصورة كاملة. ومن خطط الجوائز الأخرى الذائعة الإنتشار ـ والتي تُستخدم أيضا لترويج المبيعات ـ إصدار ما يُعرف بالطوابع التجارية Trading Stamps. حيث تقوم شركة متخصصة في هذه الطوابع التجارية ببيع طوابعها للمنشآت ذات الطابع الاستهلاكي (مثل متاجر البقالة ومحطات الوقود) وتتحمل المسئولية الكاملة عن أداء الجوائز المقابلة لهذه الطوابع. وبذلك فإن شركة الطوابع التجارية هي التي تقوم بتسجيل بيع هذه الطوابع وشراء الجوائز المختلفة (وتشمل كل أنواع المنتجات الإستهلاكية) وتوزيع هذه الجوائز على مراكز تقديمها وكذلك تسجيل مطالبات الجوائز المقدرة في نهاية العام.

ولا تقوم المنشآت التي تشتري هذه الطوابع إلا بمجرد تسجيل شراء وإصدار هذه الطوابع، وتقرر عن الطوابع الموجودة لديها كأصل وعن الطوابع المصدرة كمصروفات بيع.

الإلتزامات البيئية Environmental liabilities

إن التقديرات الخاصة بتنظيف مواقع الفضلات السامة في بعض الدول تصل أحيانا إلى بلايين الجنيهات. كما أن تكلفة تنقية الهواء ومنع تلوث البيئة في المستقبل يمكن أن تزيد عن ذلك. حيث يبلغ متوسط التكاليف البيئية في بعض الصناعات كنسبة من الإيرادات ما يصل إلى ١,٦٪ من الإيرادات. وفي الكثير من الدول تقوم الجهات الحكومية بتنظيف مواقع الفضلات الضارة وتحميل تكلفة ذلك على الأطراف التي تسببت فيه، ومن ثم فإن هذه الأطراف التي يُحتمل إعتبارها مسئولة عن هذه التكاليف يكون لديها إلتزام ضخم وغير ظاهر.

وفي الوقت الحاضر، فإن الشركات نادراً ما تُسجل إلتزام مقابل لهذه التكاليف المحتملة، حيث تُشير إلى أن هذا الإلتزام هو إلتزام مشروط غير قابل للتقدير. ولذلك فإنها تكتفي عادة بمجرد تقديم وصف عام للإلتزام المحتمل في القوائم المالية. ولكن هناك حاجة لمزيد من الإفصاح المكثف عن هذه الإلتزامات البيئية، كما أن أغلب هذه الإلتزامات يجب تسجيلها.

خطر الخسارة الناتج عن نقص الغطاء التأميني Risk of Loss Due To Lack Of Insurance coverage

يمكن أن تظهر المخاطر غير المؤمن ضدها بعدد من الصور مثل عدم التأمين Nonin-surance ضد بعض المخاطر أو التأمين المشترك coinsurance أو شرط الخصم deducti-ble clauses في عقود التأمين. ولكن غياب التأمين (والذي يُشار إليه عادة بالتأمين الذاتي) لا يعني أن الشركة قد تحملت بإلتزام في تاريخ القوائم المالية. على سبيل المثال، فإن حوادث الحريق والدمار وغيرها من الحوادث التي قد تسبب تلف لممتلكات الشركة تتبع توزيع عشوائي في حدوثها ولا ترتبط بأنشطة الشركة السابقة على حدوثها. ومن ثم فإن شروط إثبات الاستحقاق الواردة في معيار FASB رقم ٥ غير متحققة قبل وقوع هذا الحدث، لأنه حتى ذلك التاريخ لا يوجد أى انخفاض في قيمة الأصل. كما أنه على عكس شركات التأمين التي تتحمل بتعهدات قانونية بتعويض حملة الوثائق عن الخسائر، فإن الشركة لا يمكن أن تتحمل بهذا التعهد تجاه نفسها. ومن ثم فإنها لا تُثبت إستحقاق أي إلتزام سواء قبل أو بعد وقوع الحدث وتلف الممتلكات.

ولكن في حالة مخاطر الخسارة التي تنشأ عن إضرار الشركة بالغير والتي لا تخضع للتغطية التأمينية، يوجد قدر من عدم التأكد فيما يتعلق بمقدار وتوقيت الخسائر التي قد

تتحملها الشركة، وفي مثل هذه الحالة يوجد إلتزام مشروط. فالشركة التي تمتلك أسطول للسيارات سيكون عليها أن تُثبت الخسائر غير المؤمن ضدها، والناتجة عن الأضرار التي تسببها للغير في ذاته أو ممتلكاته والتي تقع قبل تاريخ القوائم المالية [إذا تمكنت الشركة من واقع خبرتها والمعلومات المتاحة لها من تقدير قيمة هذا الإلتزام بصورة معقولة]. ومع ذلك، فإن الشركة لا تلتزم بإثبات إلتزام مقابل حالات الإضرار بالغير المتوقعة في المستقبل حتى إذا كان مقدار الخسارة الناجمة عنها يمكن تقديره بصورة معقولة.

الإفصاح عن الخسائر المشروطة Disclosure of loss contingencies

يتم تسجيل الخسائر المشروطة والإلتزام المقابل لها إذا كانت هذه الخسارة محتملة وقابلة للتقدير. ولكن إذا توفر للخسارة أحد هذين الشرطين فقط مع توافر إحتمال معقول على الأقل بتحمل الشركة لهذا الإلتزام، فإنه يلزم الإفصاح عما يلي في الملاحظات :ـ

١ ــ طبيعة الإلتزام المشروط

٢ ــ تقدير للخسارة المحتمل حدوثها أو لمدى هذه الخسارة أو ذكر عدم إمكانية وضع تقدير لها. أما الإلتزامات المشروطة التي تتضمن مطالبات غير مؤكدة فإنه لا يلزم الإفصاح عنها إلا إذا :

(١) كان هناك إحتمال مرجح بتأكيد هذه المطالبة.

(٢) وجود إحتمال معقول بأن نتيجة الفصل ستكون في غير صالح المنشأة.

ومن أنواع الإلتزامات المشروطة الأخرى التي يلزم الإفصاح عنها رغم أن إحتمال الخسارة المتعلقة بها قد يكون بعيداً ما يلي :

١ ــ ضمان الشركة لقروض خاصة بأطراف أخرى.

٢ ــ تعهدات البنوك التجارية مقابل خطابات الضمان السارية.

٣ ــ ضمانات إعادة شراء حسابات القبض (أو الأصل المقابل لها) المباعة.

ويجب أن يتضمن الإفصاح طبيعة مقدار هذا الضمان، والمقدار الذي سيمكن تغطيته ـ إن وجد ـ من أطراف خارجية.

الأسئلـــة :

١ ــ فرق بين الإلتزام الجاري والإلتزام طويل الأجل . ؟
٢ ــ ما هي الشروط التي في ظلها يجب إستبعاد الإلتزام قصير الأجل من الإلتزامات المتداولة؟
٣ ــ كيف يظهر الإيراد المؤجل أو غير المكتسب ؟ لماذا يمكن تصنيفه بصورة صحيحة كإلتزام متداول ؟ إذكر عدة أمثلة لأنشطة أعمال ينتج عنها إيرادات غير مكتسبة .
٤ ــ ماهي الشروط التي في ظلها يجب تسجيل الإلتزام المشروط ؟
٥ ــ قارن بين طريقة الأساس النقدي وطريقة أساس الإستحقاق في المحاسبة عن تكاليف الضمان ؟
٦ ــ ماهي العوامل التي يجب مراعاتها في تحديد ما إذا كان من اللازم تسجيل إلتزام عن إحدى الدعاوي القضائية المرفوعة أم لا؟

الحـــالات :

١ ــ تتضمن الإلتزامات بشركة Scott البنود التالية في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ :ـ
١ ـ أوراق دفع بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠ إستحقاق ٣٠ يونيو ١٩٩٣ .
٢ ـ إيداعات من العملاء عن معدات طلبوها من الشركة قدرها ٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
٣ ـ مرتبات مستحقة قدرها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه إستحقاق ١٤ يناير ١٩٩٣ .

والمطلـــوب :

تحديد الظروف ـ إن وجدت ـ التي في ظلها تُستبعد كل من الإلتزامات الثلاثة السابقة من الإلتزامات المتداولة .

٢ ــ أصـدرت شركـة Heart أوراق تجارية قصيرة الأجل قدرها ٩٠٠٠٠٠٠ جنه خلال سنة ١٩٩١ لتمويل إنشاء مصنع . وفي ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ـ نهاية السنة المـالية للشركـة ـ تنوي الشركة إعادة تمويل هذه الأوراق التجارية عن طريق إصدار دين طويل الأجل . ومع ذلك ، فلأن الشركة كانت لديها نقدية فائضة بصورة مؤقتة ، فقد قامت في يناير ١٩٩٢ بتصفية ما قيمته ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه من الأوراق التجارية مع إستحقاقها . وفي فبراير ١٩٩٢ أتمت الشركة إصدار دين طويل الأجـل بمقـدار ١٨٠٠٠٠٠٠ . جنيه وفيما بعد ، وخلال شهر فبراير ،

أصدرت الشركة قوائمها المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١ . وسوف تستخدم الشركة متحصلاتها من إصدار الدين طويل الأجل في دعم رأس المال العامل بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ جنيه وسداد ٦٠٠٠٠٠٠٠ جنيه من الأوراق التجارية عند إستحقاقها في مارس ١٩٩٢ وسداد ٩٠٠٠٠٠٠٠ من تكاليف الإنشاء التي يُتوقع تحملها خلال هذا العام لإستكمال المصنع .

والمطلـــوب :

أ - كيف يجب تصنيف الأوراق التجارية وقدرها ٩٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في ٣١ ديسمبر ١٩٩١ ، وفي ٣١ يناير ١٩٩٢ ، وفي ٢٨ فبراير ١٩٩٢ بالميزانية؟ أذكر ما يدعم إجابتك مع مراعاة عنصر النقدية أيضا .

ب - ماذا ستكون إجابتك في «أ» إذا وجد إتفاق تمويل في ذلك الوقت، بدلاً من التمويل الكامل في تاريخ إصدار القوائم المالية؟

٣ – في ١ فبراير ١٩٩٢ إنفجر أحد مخازن الوقود الضخمة بشركة Power ، وقد أصيبت نوافذ المنازل والمباني الأخرى على بعد ميل من الإنفجار بأضرار جسيمة وأصيب عدد من الأفراد. وفي ١٥ فبراير ١٩٩٢ (عندما إكتملت القوائم المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١ وأرسلت للناشر لطبعها وتوزيعها) لم تكن قد رُفعت أية قضـايا مطالبـة على الشركة نتيجة لهذا الإنفجار. وتتوقع الشركة أن يقوم العديد من الأطراف برفع قضايا مطالبة عن الإصابات والأضرار التي لحقت بهم . ولأن هذا الحادث لم يكن مؤمن ضده فإن الشركة سوف تضطر لتغطية الخسائر الناجمة عنه من مواردها الخاصة .

والمطلـــوب :

ناقش بالتفصيل المعـالجـة المحـاسبية وجوانب الإفصاح الخاصة بهذا الحادث والخسائر العرضية المتعلقة به في القوائم المالية بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩١ .

تمارينـــن :

١ – فيما يلي بعض الصفقات التي تمت بشركة John Son خلال سنة ١٩٩٢ :-

- في ١ سبتمـر إشـترت الشركة مخزون من شركة Kerr على الحساب بمقدار ٦٠٠٠٠ جنيه . وسجلت الشركـة المشـتريات بالإجمالي وتستخدم طريقة الجـرد الدوري .

- في ١ أكتوبر: أصدرت ورقة دفع قدرها ٦٠٠٠٠ جنيه لمدة ١٢ شهر بفائدة ١٠٪ لشركة Kerr سداداً لحسابها.
- في ١أكتوبر:- إقترضت ٦٠٠٠٠ جنيه من مصرف North مقابل إصدار ورقة دفع بمقدار ٦٦٠٠٠ جنيه لمدة ١٢ شهر لا تحمل فائدة.

والمطلـــوب :

أ - إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات الصفقات السابقة.

ب - إجراء قيود التسوية اللازمة في ٣١ ديسمبر.

جـ - حساب صافي الالتزام الكلي الذي يلزم التقرير عنه في ميزانية ٣١ ديسمبر عن:- (١) ورقة الدفع التي تحمل فائدة.

(٢) ورقة الدفع التي لا تحمل فائدة.

٢ ــ لدى شركة Strait إتفاق مشاركة في الأرباح مع عمالها ينص على إيداع مبالغ في حساب اعتماد معاش مخصص لصالح العاملين توازي ٢٠٪ من صافي الدخل بعد إستبعاد:-

١ - ضرائب الدخل

٢ - مقدار المساهمة السنوية في المعاشات.

٣ - عائد قدره ١٠٪ على حقوق المساهمين في نهاية سنة ١٩٩٢

والمطلـــوب :

حساب مقدار مساهمة المعاش بإفتراض أن حقوق المساهمين في نهاية العام قبل إضافة صافي الدخل العام تبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه، وأن صافي دخل العام قبل مساهمة المعاش وضريبة الدخل يبلغ ٤٠٠٠٠٠ جنيه وأن مساهمة المعاش تُستقطع للأغراض الضريبية، وأن معدل ضريبة الدخل يبلغ ٤٠٪

٣ ــ باعت شركة Pressure ٢٠٠ آلة نسخ في سنة ١٩٩٢ بمبلغ ٦٢٥٠ جنيه للآلة مع ضمان لمدة عام. ويبلغ متوسط تكاليف الصيانة لكل آلة خلال فترة الضمان ٥٠٠ جنيه. والمطلـــوب:

أ - إجراء القيود اللازمة لتسجيل بيع الآلات وتكاليف الضمان المتعلقة بها بفرض إستخدام طريقة الإستحقاق وأن تكاليف الضمان الفعلية التي تحملتها الشركة في سنة ١٩٩٢ تبلغ ٨٠٢٠٠ جنيه

ب - على أساس البيانات السابقة، إجراء القيود المناسبة بفرض إستخدام

طريقة الأساس النقدي .

٤ ــ تبيع شركة Goodyear منتجاتها في حاويات غالية الثمن ويُعاد إستخدامها، ويقوم العميل بإيداع مبلغ عن كل حاوية يتسلمها ويسترد هذا المبلغ عن كل حاوية يعيدها للشركة خلال سنتين بعد سنة التسليم . وتقوم الشركة بالمحاسبة عن الحاويات التي لا تُعاد خلال الفتر المحددة على أنها مباعة بمقدار وديعة العميل . وفيما يلي بعض المعلومات الخاصة بسنة ١٩٩٢ :ـ

حاويات يحتفظ بها العملاء في ٣١ ديسمبر ١٩٩١		
مسلمة في ١٩٩٠	١٧٠٠٠٠	
مسلمة في ١٩٩١	٤٨٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠
حاويات مسلمة في ١٩٩٢		٨٧٠٠٠٠
حاويات معادة سنة ١٩٩٢ :ـ		
مسلمة في سنة ١٩٩٠	١١٠٠٠٠	
مسلمة في سنة ١٩٩١	٢٨٠٠٠٠	
مسلمة في سنة ١٩٩٢	٣١٤٠٠٠	٧٠٤٠٠٠

والمطلـــوب :

أ ـ إجـراء كل قيود اليومية اللازمة في شركة Goodyear خلال سنة ١٩٩٢ المتعلقة بالحاويات التي يمكن إسترجاعها .

ب ـ حساب المقدار الكلي الذي يلزم أن تقرر عنه الشركة كإلتزام عن هذه الحاويات في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .

ج ـ هل يجب التقرير عن الإلتزام المحسوب في «ب» كإلتزام متداول أو إلتزام طويل الأجل ؟ .

٥ ــ تقوم شركة Fidelity للتأمين بتحميل شركة Kids بأتعاب إيجارية قدرها ٥٠٠ جنيه شهرياً علاوة على ٥٪ من الأرباح السنوية التي تزيد عن ٥٠٠٠٠٠ جنيه وقد طلب مدير شركة Kids من محاسب الشركة أن يقوم بزيادة التقدير الخاص بمصروف الـديون المعدومة وتكاليف الضمان والإهلاك الخاص بالنظام الآلي للمخزون من أجل الإحتفاظ بالأرباح عند مستوى ٤٧٥٠٠٠ جنيه

المطلـــوب :

أ ـ هل يتبع المحاسب تعليمات مديره ؟

ب ـ إذا قـام المحـاسب بزيادة هـذه التقـديرات ، فمـا هـو الـطـرف

المتضـرر من ذلك ؟

ج ـ هل تعليمات المدير مخالفة لأخلاقيات الأداء المهني ؟

٦ ـ فيما يلي بعض الصفقات الخاصة بشركة Rice :ـ

١ ـ في ٢ فبراير، إشترت الشركة بضاعة من شركة Potter بمبلغ ٦٠٠٠٠ جنيه بخصم نقدي قدره ٢٪ للسداد خلال ١٠ أيام، ومهلة سداد إجمالية ٣٠ يوم. وتقوم الشركة بتسجيل المشتريات وحسابات الدفع بمقدارها الصافي بعد الخصومات النقدية. وقد سُددت الفاتورة في ٢٦ فبراير.

٢ ـ في ١ أبريل إشترت الشركة ناقلة بمبلغ ٣٧٠٠٠ جنيه وسددت ٦٠٠٠ جنيه نقداً أو أصدرت ورقة دفع بالباقي مدتها سنة بفائدة ١٢٪.

٣ ـ في ا مايو إقترضت الشركة ٨٠٠٠٠ جنيه من المصرف الأهلي مقابل ورقة دفع بمقدار ٩٠٨٠٠ج تستحق بعد عام من ١ مايو ولا تحمل فائدة.

٤ ـ في ١ أغسـطس أعلن مجلس إدارة الشركـة عن توزيعـات نقدية قدرها ٢٢٠٠٠٠ جنيه تستحق السداد في ١٠ سبتمبر للمساهمين المسجلين في ٣١ أغسطس. والمطلـوب :

أ ـ إجراء كل قيود اليومية اللازمة لتسجيل الصفقات السابقة بإستخدام التواريخ المناسبة لها.

ب ـ تنتهي السنة المالية للشركة في ٣١ ديسمبر، وبفرض أنه لم تُجر أية قيود جردية للعمليات السابقة المطلوب إجراء كل قيود التسوية المتعلقة بالفائدة واللازمة لعرض قوائم مالية عادلة في ٣١ ديسمبر بفرض استهلاك الخصومات على أساس القسط الثابت.

٧ ـ تبيع شركة Linda أجهزة حاسب آلي بعقد ضمان مدته سنتين ينص على أن تقوم الشركة بإستبدال الأجزاء التالفة وتقدم أعمال الإصلاح اللازمة. وخلال سنة ١٩٩٢ باعت الشركة ٣٠٠ جهاز بسعر ٢٥٠٠ جنيه للجهاز. وفي ضوء الخبرة السابقة، تُقدر تكاليف الضمان على مدى السنتين بمقدار ٩٠ جنيه للأجزاء و١٣٥ جنيه لأعمال الإصلاح للجهاز. (للتبسيط إفترض أن كل المبيعات قد تمت في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢). ولا تبيع الشركة خدمة الضمان منفصلة عن الجهاز.

المطلـــوب :

أ - إجراء القيود اللازمة في سنة ١٩٩٢ بتطبيق طريقة الأساس النقدي .

ب - إجراء القيود اللازمة في سنة ١٩٩٢ بتطبيق طريقة الإستحقاق .

ج - ماهو الالتزام المتعلق بهذه العمليات الذي يظهر في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وكيف يجب تصنيفه بتطبيق طريقة الأساس النقدي؟

د - ماهو الإلتزام المتعلق بهذه العمليات الذي يظهر في ميزانية ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ وكيف يجب تصنيفه بتطبيق طريقة أساس الاستحقاق ؟

في سنة ١٩٩٣ بلغت تكاليف الضمان الفعلية بالشركة ١٢٤٤٠ جنيه للأجزاء، ١٨٦٦٠ لأعمال الإصلاح، والمطلـــوب

هـ - إجراء فيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩٣ بتطبيق الأساس النقدي .

و - إجراء قيود اليومية اللازمة في سنة ١٩٩٣ بتطبيق أساس الاستحقاق .

معجم المصطلحات
GLOSSARY

Absorption Costing	تحميل التكلفة الكلية
Accounting cycle	الدورة المحاسبية
Accounting Principles board	مجلس مبادىء المحاسبة
Accounts Payable ledger	أستاذ مساعد الدائنين
Accounts Receivable	حسابات المدينين
Accounts receivable ledger	أستاذ مساعد المدينين
Accrual basis Accounting	أساس الاستحقاق في المحاسبة
Accrued expenses	مصروفات مستحقة
Accrued Revenues	إيرادات مستحقة
Adjunct account	حساب مدعم
Adjusted truak balance	ميزان المراجعة المعدل
Adjusting entry	قيد التسوية
Allowance Method	طريقة المخصص
Amortization	الاستنفاد
Annuity	الدفعـــة
Annuity due	الدفعة المستحقة
APB operions	نشرات مجلس مبادىء المحاسبة
Assumptions	إفتراضـــات
Bank overdrafts	السحب على المكشوف
Bank Reconciliation	مذكرة تسوية البنك
Capital expenditure	نفقة رأسمالية
Capital lease	إستئجار رأسمالي
Capital Maintenance approach	دخل الحفاظ على رأس المال

Capitalization period	فترة الرسملة
Cash equivalent	المعادل للنقدية
Cimeliness	التوقيت المناسب
Closing entries	قيود الإقفال
Committee on Accounting Procedures	لجنة إجراءات المحاسبة
Comparability	القابلية للمقارنة
Comprehensive income	الدخل الشامل
Compound interst	الفائدة المركبة
Compound interest method	طريقة الفائدة المركبة
Conceptual Framework	الإطار الفكري
Conservatism	الحيطة والحذر
Consigned goods	بضاعة الأمانة
Consistency	الثبـات
Constraints	قيود ومحددات
Contingent liabilities	إلتزامات مشروطة
Contra account	حساب مقابل
Control account	حساب مراقبة
Copyright	حق الطبع
Current Ratio	نسبة التداول
Decision usefulness	المنفعة للقرار
Declining balance method	طريقة القسط المتناقص
Deferred annuity	الدفعة المؤجلة
Deferred charges	أعباء مؤجلة
Depletion	النفاد
Deposits in transit	إيداعات بالطريق
Depreciation	الإهلاك
Direct white-off Method	طريقة التخفيض المباشر
Discounting	عملية الخصم
Discovery value	قيمة الإكتشاف

Double - entry accounting	محاسبة القيد المزدوج
Earned revenue	إيراد مكتسب
Earnings per share	ربح السهـم
Economic entity assumption	فرض الوحدة الاقتصادية
Effective yield	العائد الفعال (الحقيقي)
Event	حـدث
Expectation gap	فجوة التوقع
Factoring Receivable	خصم حسابات المدينين
Feedback value	قيمة التغذية العكسية
Financial Accounting Standards	مجلس معايير المحاسبة
Financial Flexibility	المرونة المالية
Financial reporting	عملية التقرير المالي
Financial statements	القوائم الماليـة
Franchise	إمتيازات
Full disclosure principle	مبدأ الافصاح الكامل
G A S B	مجلس معايير المحاسبة الحكومية
Gain contingencies	مكاسب مشروطة
General Journal	اليومية العامة
General ledger	الأستاذ العام
Going concern assumption	إفتراض الاستمرار
Goodwill	شهرة المحل
Gross profit method	طريقة مجمل الربح
Historical cost principle	مبدأ التكلفة التاريخية
Impairment	تآكل
Imputed interest Rate	معدل الفائدة المحتسب
Income Statement	قائمة الدخل
Intangible assets	أصول غير ملموسة
Intra period tax allocation	التوزيع الضريبي على مدار الفترة
Involuntary conversion	التحويل الإجباري

Lifo Liquidation	تصفية مخزون Lifo
Liquidating dividends	توزيعات تصفية
Lower of cost or market	التكلفة أو السوق أيهما أقل
Lump sum purchase	الشراء بمبلغ إجمالي
Matching principle	مبدأ المقابلة
Materiality	الأهمية النسبية
Markdowns	التخفيضات السعرية
Markup	الزيادة السعرية
Monetary unit assumption	إفتراض وحدة النقد
Neutrality	الحيـــاد
Net Realizable value	صافي القيمة القابلة للتحقق
Nominal accounts	الحسابات الإسمية
Non-interest-bearing notes	أوراق دفع لا تحمل فائدة
Nonmonetary assets	أصول غير نقدية
Nonreciprocal transfers	تحويلات غير متبادلة
Notes Receivable	أوراق القبض
Obsalescence	التقـادم
Operating cycle	دورة التشغيل
Organization costs	تكاليف التنظيم (التأسيسي)
Patent	حق إختراع
Periodic inventory system	نظام الجرد الدوري
Periodicity assomption	إفتراض الدورية
Perpetual inventory system	نظام الجرد المستمر
Pledging Receivables	رهن حسابات القبض
Posting	الترحيل
Postretirement benefist	المنافع التالية للتقاعد
Predictive value	القيمة التنبؤية
Present value	القيمة الحالية
Prior period adjustment	تعديلات فترات سابقة

Property, plant, and equipment	العقارات والآلات والمعدات (الأصول الثابتة)
Purchase commitments	إرتباطات الشراء
Qualitative characteristics	الخصائص النوعية
Real accounts	الحسابات الحقيقية
Realizable Revenue	إيراد قابل للتحقق
Realized Revenue	إيراد محقق
Relevance	الملاءمة
Reliability	المصداقية
Replacements	عمليات الإحلال
Representational Fathfulness	الصدق في العرض
Research and development costs	تكاليف البحث والتطوير
Reserve Recognition accounting	محاسبة الاعتراف بالاحتياطي
Restricted cash	نقدية مقيدة
Retail inventory method	طريقة مخزون التجزئة
Revenue expenditure	نفقة إيرادية
Revenue Recognition Principle	مبدأ الإعتراف بالإيراد
Reversing entries	القيود العكسية
Salvage value	قيمة النفاية
S E C	لجنة بورصات الأوراق المالية
Self-insurance	التأمين الذاتي
Statement of cash flows	قائمة التدفقات النقدية
Statement of Retained earnings	قائمة الأرباح المحتجزة
Stewardship Function	وظيفة المساءلة
Straight - Line Method	طريقة القسط الثابت
Subsequent events	الأحداث التالية للميزانية
Subsidiary ledger	دفتر أستاذ مساعد.
Sum-of-the-years- digits method	طريقة مجموع أرقام السنوات
Contingent liabilities	إلتزامات مشروطة

Trademark	علامة تجارية
Trade notes payable	أوراق دفع تجارية
Transfer with recourse	التحويل مع حق الإسترداد
Transfer without recourse	التحويل بدون حق الإسترداد
Time value of money	القيمة الزمنية للنقود
Unearned Revenue	إيراد غير مكتسب
Understandability	القابلية للفهم
Verifiability	إمكانية التحقق منها
Vested rights	حقوق مكتسبة
Warranty	الضمـــان
Working capital	رأس المال العامل
Work sheet	مذكرة التسوية